الحملات المغولية
وآثارها الاجتماعية والاقتصادية على بلاد الشام
(١٢٥٠- ١٤٠٠) هـ

الحملات المغولية

وآثارها الاجتماعية والاقتصادية

على بلاد الشام

(١٢٥٠- ١٤٠٠) هـ

د. اكتمال إسماعيل

الحملات المغولية

وآثارها الاجتماعية والاقتصادية على بلاد الشام (١٢٥٠-١٤٠٠) هـ

إعداد: د. اكتمال إسماعيل

سنة الطباعة: ٢٠٠٨.

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة.

الإخراج الفني وتصميم الغلاف: فيصل حفيان

جميع العمليات الفنية والطباعية تمت في:

دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع

يطلب الكتاب على العنوان التالي

دار ومؤسسة رسلان

للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا ـ دمشق ـ جرمانا

هاتف: ٥٦٢٧٠٦٠ ـ تلفاكس: ٥٦٣٢٨٦٠

ص. ب: ٢٥٩ جرمانا

مُقدّمة

إن في دراسة التاريخ لعبرة، وإن في دراستنا لأخبار المغول لعبرة أيضاً، فالجيوش المدججة بالسلاح والعتاد لم تكن العامل المهم في انتصار المغول واجتياحهم للعواصم والمدن الإسلامية الواحدة تلو الأخرى وإنما كانت الأوضاع السياسية المضطربة للدول الإسلامية من الأسباب الهامة لانتصارات المغول.

لقد انتصر المغول على العرب وعلى المسلمين وأذاقوهم الذل والهوان والويلات عندما كانت الأمة الإسلامية شيعاً وأحزاباً، في كل مدينة حاكم يسيطر عليها ويسعى لتحقيق أطماعه وتثبيت حكمه عن طريق التناحر والصراع مع بقية منافسيه متناسياً بذلك واجبه المقدس في حماية بلاده والتعاون مع أخوته وأصدقائه لدرء خطر العدو المغير.

تقدم المغول باتجاه الشرق العربي والإسلامي بعد أن قضوا على بقايا الدولة الخوارزمية التي كانت تسيطر على المناطق المجاورة لهم، وأحرقوا مراكز الحضارة الإسلامية، وخربوا مراكز العلم والأدب وقتلوا الآلاف من الأنفس البريئة بما فيهم الأطفال والشيوخ، وذبحوا العلماء والفقهاء، وتجمع المصادر التاريخية العربية الإسلامية وغير الإسلامية على هول الفظائع والجرائم التي ارتكبها المغول بحق العالم الإسلامي، ولو لم ترد أخبار هذه الحملات على ألسنة المؤرخين الثقات الذين عاصروا تلك الحوادث ورأوها بالعين المجردة لما أمكن تصديقها نتيجة للوحشية التي أبدوها تجاه معظم السكان.

وبعد القضاء على بقايا الدولة الخوارزمية توجه المغول للقضاء على الخلافة العباسية، وقد استطاعوا تحقيق ذلك حيث قتلوا المستعصم بالله وأفراد أسرته، وبذلك قضي على خلافة دامت أكثر من خمسة قرون كانت خلالها صاحبة الحول والطول والنفوذ الروحي والأدبي، على الرغم من انحسار ظلها السياسي قبل مجيء المغول إلى الشرق العربي.

توجه المغول بعد احتلال العراق إلى الشام وزرعوا الخراب والدمار في كل الأماكن التي مروا بها ناهيك عن القتل والتشريد لسكان تلك الأماكن، مما أدى إلى نتائج اجتماعية واقتصادية هامة انعكست بشكل سلبي على المجتمع العربي الإسلامي.

لقد وضع المغول نصب أعينهم احتلال الشام والعبور منها إلى مصر والقضاء على دولة

المماليك، غير أن ذلك لم يتسن لهم فقد واجه المغول جيشاً موحداً قوياً بقيادة حكيمة شجاعة مصممة على الدفاع عن دينها وأرضها وتراثها، وانهزم المغول أمام القوة الإسلامية الموحدة بقيادة المظفر قطز في موقعة عين جالوت التي شكلت نقطة هامة في التاريخ العربي الإسلامي، فقد أوقفت الهجوم المغولي مؤقتاً وحولت تياره من مد إلى جزر، ولقنت الأعداء درساً بان الثبات والعزيمة وقوة الإيمان أهم وأقوى وأرسخ من السلاح والعتاد.

كما أثبتت الأمة الإسلامية مجدداً أنها قادرة دائماً على الصمود والاتحاد أمام أي خطر يهدد كيانها وبقاءها.

ولا بد أن يستاءل كل باحث يخوض غمار البحث العلمي عن الدوافع التي حدت بالمغول إلى القدوم لبلاد الشام، وما هي الأسباب التي أعاقت بقاءهم بالمنطقة؟

في الحقيقة كانت الدوافع المغولية في السيطرة على بلاد الشام متعددة وكان أهمها الدوافع الاقتصادية وخاصة التجارية منها. حيث هدفوا إلى السيطرة على البحر الأبيض المتوسط الذي يربط المنطقة بأوروبا. وما يؤيد قولنا بأن الدوافع كانت اقتصادية ما أقدم عليه القائد المغولي تيمورلنك من أسره للصناع والتجار وأصحاب المهن والحرف سواء العلمية أو الأدبية أو الصناعية.

بعد الانتصار العربي في عين جالوت شهد المجتمع العربي الإسلامي هزائم كثيرة على يد المغول وكانت أسبابها هي تمزق الصف العربي الإسلامي، فقد نشأت الصراعات بين أفراد المماليك والسلاطين في مصر، كما أدت السياسة المملوكية الخاطئة المتمثلة بالتصفيات الجسدية للأمراء أحياناً، وبالنفي والإبعاد إلى مناطق نائية أحياناً أخرى إلى قيام حركات الشغب والتمرد في بلاد الشام، ولجوء بعض الأمراء إلى العدو المغولي والاستنجاد به، فرحب بهم وأقطعهم إقطاعات كبيرة بهدف الاستفادة من المعلومات العسكرية والسياسية الخاصة بالجيش المملوكي والتي عادت بالفائدة على العدو المغولي.

ومن الجدير بالذكر أن السلاطين المماليك لم يكونوا قادرين على تكوين وحدة اجتماعية فيها أدنى تواؤم. وعاشوا بمثابة طبقة مستبدة. وقد شهدت فترة حكمهم نزاعاً بين المماليك الأتراك الذين حكموا لفترة طويلة، والمماليك الجراكسة الذين حلوا محل الأتراك في عهد الظاهر برقوق غير أنه لم ينجم عن ذلك النزاع نتائج كبيرة على الصعيد السياسي.

لقد وضح في مجال البحث العلمي أن أقلام الباحثين لم تنجح حتى الآن في نقل انعكاسات هذه الحملات اقتصادياً واجتماعياً على المجتمع العربي الإسلامي في العراق والشام ومصر،

هـذا المجتمـع الـذي ننتمـي إليـه بقيمنـا وعاداتنـا ومبادئنـا وقوميتنـا بينمـا نجهـل عنـه الكـثير. واقتصرت اهتمامات الباحثين على الوضع السياسي وهذا لا يتلاءم أبداً مع مسيرة التطور التي يشهدها منهج علم التاريخ في الوقت الحاضر والمتجهة عموماً نحو الاهتمام بفروع التاريخ الاجتماعي والاقتصادي الذي يعد أهم فروع علم التاريخ وأكثرها صعوبة نتيجة لشح المواد ذات المضمون الاجتماعي في المصادر الإسلامية.

كانت هذه الأمور هي الدافع لدراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحملات العسكرية المغولية على بلاد الشام. وقد حاولت الاطلاع على معظم المصادر التي كتبت عن فترة البحث والتي سبقته والتي تلته لأن جذور وامتداد الموضوع تجعل من الصعب حصره في نطاق زمني محدد. فقد اضطررت في كثير من الأحيان إلى العودة إلى فترات سابقة أو لاحقة لاستكمال الصور الصحيحة لموضوع البحث، والإلمام بجميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وأعلن بأنني عانيت الكثير من الصعوبات بسبب شح المواد التاريخية ذات المضامين الاجتماعية والاقتصادية وأخص الاقتصادية بالذكر أكثر من الاجتماعية، ونتيجة لذلك اضطررت للعودة إلى مصادر اقتصادية بحتة لتفسير ظواهر التضخم وانخفاض وارتفاع القيمة الشرائية النقدية، والأسباب التي تدفع السلطات للإكثار من الضرائب والمكوس.

لقد استفدت إلى أبعد الحدود مما ورد في المصادر التاريخية من روايات إخبارية عن الحملات العسكرية المغولية ووظفتها خير توظيف، كما عمدت إلى استقراء وتحليل تلك الحوادث اقتصادياً واجتماعياً وفق مناهج البحث التاريخية الحديثة، ثم اتبعتها بنتائج التحليلات وقمت بطرح الأسئلة حول كل ظاهرة تستحق الاهتمام والبحث، فاستطعت أن أجيب على بعضها، ولم أستطع الإجابة على بعضها الآخر، وعلى كل فالسؤال يشكل نصف العلم، وربما تلقى تلك الأسئلة إجابات من باحثين آخرين.

لقد انطلقت للعمل في معظم مواضيع الكتاب على توضيح العادات والتقاليد الاجتماعية والقوانين الاقتصادية للمجتمع المدروس في بلاد الشام، ثم تبيان أثر تلك الحملات على القوانين والتقاليد.

وكان المنهج المتبع أيضاً أثناء الدراسة توضيح الآثار بالترتيب بدءاً من حملة هولاكو على بلاد الشام وانتهاء بحملة تيمورلنك. ولم يكن اهتمامي منصباً إطلاقاً على دراسة التاريخ السياسي كونه غطي بعدد من الدراسات الحديثة، وإنما تركز على دراسة خلفيات الحوادث الناجمة عن تلك الحملات والغوص في أعماق تلك الحوادث لاستخلاص بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية.

صفوة القول إن الأزمات الحادة التي عانتها السلطة كانت نتيجة للتدهور الاقتصادي والاجتماعي، والسلطنة انهارت اقتصادياً واجتماعياً قبل أن تنهار سياسياً، فمثلاً عند العودة لكتاب المقريزي (إغاثة الأمة) يلاحظ الباحث أن المؤلف عزا سبب خلل نظم الدولة الاقتصادية إلى التضخم النقدي وأوضاع الجند وغير ذلك.

وأخيراً لعل من أصعب الأمور على الباحث أن يحاول شق طريقه للمرة الأولى ثم أن يخطو عليه بخطى ثابتة وصحيحة. لكنني استطعت ذلك بفضل توجهات وإرشادات الدكتور الأستاذ سهيل زكار الذي منحني الاهتمام العلمي، وذلل الصعاب أمامي، وجعل مكتبته الخاصة تحت تصرفي أنهل منها ما أريد حتى خرج البحث بهذه الصورة إلى النور.

جاءالكتاب في من خمسة فصول رئيسية مع مدخل وخاتمةن درست في المدخل أوضاع بلاد الشام سياسياً وإدارياً وعسكرياً، وما كان يجري فيها من ظروف وأحداث مختلفة، وعرفت بموقعة عين جالوت سنة ٣٥٨ هـ /١٢٥٩م وأهميتها في وقف المد المغولي نحو مصر، وتحول تياره إلى جزر، وأهمية الموقعة في اختبار قدرات المماليك العسكرية التي أثبتت تفوقها في القتال. وأبرزت موقعة حمص سنة ٦٨٠ هـ /١٢٨١م وأسباب انتصار المسلمين فيها، ووقعة الخازندار سنة ٦٩٩ هـ ١٢٩٩م. وإخفاق الجيش العربي الإسلامي في التصدي للقوات المغولية مما كان له أكبر الأثر في استمرار تقدم هذه الجيوش الجرارة نحو حمص ثم دمشق وارتكاب الفظائع والأهوال في المدينة وضواحيها من قتل وسلب وتدمير لكافة المنشآت، ثم بحثت في وقعة شقحب سنة ٧٠٢ هـ/١٣٠٢م وانتصار المسلمين فيها مما كان له عظيم الأثر بتوقف الهجمات المغولية على بلاد الشام لفترة طويلة، ثم جعلت الحديث بعدها عن تدهور أوضاع السلطنة المملوكية، تبعها قدوم تيمورلنك إلى بلاد الشام، وما أحدثته غزوته من دمار كامل لمعظم المنشآت الدينية، وركزت البحث على تصفية الوجود الصليبي وارتباط مصالحهم مع مصالح المغول، كما تناولت بالبحث العلاقات المملوكية الأرمينية وبحثت الأسباب التي أرغمت المماليك على تقليل نفوذ الأرمن ثم القضاء على عرش أرمينية نهائياً وأخيراً أبرزت الوضع الإداري بما يفيد البحث وبشكل موجز وسريع.

وحمل الفصل الأول عنوان آثار الحملات العسكرية المغولية على المدن. فدرست قتل السكان من قبل المغول ونهبهم وتشريدهم، وحدوث تحركات سكانية إما من بلاد الشام لمصر، أو من المدن إلى الأرياف، وأوليت الاهتمام لدراسة الهجرة المغولية إلى البلاد، وبينت أن الشام كانت في بعض الأحيان منطقة عبور للوافدين المغول، وأحياناً أخرى كانت منطقة لاستقرارهم مما يعني نقلهم لبعض العادات والتقاليد المغولية، إلى جانب الأفكار الاجتماعية

والدينية، وتلقي بلاد الشام لعدد كبير من المهاجرين من العراق والجزيرة إثر اجتياح المغول لأراضيهم. وكشفت تأثر الناحية الدينية بالغزو المغولي، فقد شهدت العلاقات الاجتماعية لأهل الذمة تغيراً ملحوظاً عند دخول المغول لدمشق في حملة هولاكو، فقد استطالوا على المسلمين. إضافة إلى ازدياد الوعي الديني والسياسي وكثرة انتشار الأربطة والزوايا والاعتقاد بالغيبات. وأثر الغزو بشكل مباشر في ازدياد شرب الخمر والحشيش وانتشار البغاء واللواطة وانعدام الاستقرار الاجتماعي الذي كان يتمتع به المجتمع العربي، ولم اغفل الحديث عن دور التنظيمات الشعبية كالزعر والحرافيش في تبني مصالح الرعية والدفاع عنها، والوقوف بجانبها أثناء حصول الهجوم المغولي.

أما الفصل الثاني الذي حمل عنوان «أثار الحملات العسكرية المغولية على الأرياف» فقد تناول موضوعات متعددة أهمها قتل سكان الأرياف من قبل جنود العدو المغولي، وتدمير أراضيهم الزراعية بما فيها أقنية الري ووسائله، وهجرة سكان الأرياف إلى المدن، وازدياد النزاع بين القيسية واليمنية نتيجة اضطراب الظروف الأمنية التي أدت إلى الفوضى وعدم الاستقرار، وسعيت دائماً إلى ضرب الأمثلة بما يغطي بلاد الشام. ودرست اهتمام السلطات بمعاقبة سكان جبال كسروان والمناطق المحيطة بهم نتيجة للدور السلبي الذي مارسوه تجاه السلطات من جهة أو سلبهم للجند المملوكي الهارب من المعارك مع المغول، أو المتوجه إلى قتال المغول من جهة أخرى. وأفردت الحديث عن تأثر الزراعة والأراضي الزراعية بالهجوم وكيف سببت هذه الهجمات خراباً لأكثر الأراضي الزراعية الإقطاعية.

وحاولت في الفصل الثالث والمخصص للحديث عن «آثار الحملات المغولية على البادية والقبائل غير العربية» رسم صورة متكاملة عن أوضاع البدو الذين كانوا أوفر حظاً من سكان المدن ومن الفلاحين، حيث لم تتعرض مناطقهم بشكل مباشر للتخريب، ونجوا من الفتك والهلاك الذي تعرض له معظم سكان البلاد أثناء حصول الهجوم. ومن المرجح، أن البدو عمدوا إلى تنشيط تجارة - التهريب - عبر البادية، حيث أمدوا الأطراف المتصارعة المملوكية والمغولية بالسلاح والعتاد الضروري، وساعدهم على عملهم غياب رقابة السلطات، واتساع حدود البادية وهذا هو السبب الأقوى للثراء الذي تمتع به البدو، وطرحت عدة تساؤلات عن أسباب هذا الثراء، وقد تمت معالجتها أثناء الكتابة.

وكان التركمان هم الطرف الآخر المخصص للبحث في هذا الفصل، فقد بحثت القبائل التركمانية الموجودة داخل بلاد الشام والموجودة في المناطق المحيطة بها، وتأرجح مواقفها ما بين مؤيد للسلطات ومساند لها أثناء وقعة حمص والخازندار، وما بين معارض لها بعد حصول

غزوة تيمورلنك، حيث بدأت ببث الرعب والفساد في المناطق الشمالية كحلب، والشرقية لبلاد الشام، وتحدثت عن قدوم تحركات تركمانية جديدة أثناء حملة تيمورلنك. وهذا ما كان له أثر كبير على الناحية الاجتماعية لبلاد الشام.

وأفردت الفصل الرابع للحديث عن «آثار الحملات المغولية على الوضع المالي من جانب الدخل والنفقات» فتناولت أولاً الحديث عن الإقطاع والآثار التي أحدثتها الهجمات في تبدل وتغير بعض أسس الإقطاع كديوان الجيش، وميزت بين توزيع الإقطاعات لأسباب حربية، وتوزيعها لأسباب مالية اقتصادية، وإعادة روك الأراضي من جديد نتيجة للتدمير والتخريب. وبينت آثار الغزو في استحداث ضرائب جديدة والتي أطلق عليها بعض المؤرخين الضرائب الطارئة كالتي استحدثها السلطان قطز عند ورود الأنباء بقدوم المغول نحو المنطقة الجنوبية من بلاد الشام. وكان كلما توارد إلى مسامع السلطات المملوكية قدوم الغزاة تفرض ضرائب على الرعية منها ضريبة سنة ٧٠٠ هـ التي كانت من أكثر الضرائب وطأ على المجتمع فقد اضطر الفلاحون إلى بيع الحطب لتسديدها، فضلاً عن الضرائب التي فرضها قواد المغول على سكان بلاد الشام في أثناء حملات هولاكو، غازان، تيمورلنك.

ومع ذلك فقد استطاع سكان بلاد الشام النهوض مرة أخرى وتشغيل الورشات الصناعية التي لم تكن تحتاج لأموال كثيرة إنما لأيدي عاملة نشيطة، وإعادة إعمار ما تهدم سواء بمساعدة السلطات مادياً بالإنفاق من الخزينة العامة، أو عن طريق التبرعات، والصدقات، وأعمال السخرة. وشهدت البلاد نهوضاً اقتصادياً ملحوظاً لفترة طويلة بعد وقعة شقحب، ولا سيما في كثرة المشاريع العمرانية التي تدل على تقدم وتطور الفنون المعمارية والزخرفية، والتي تخلد ذكرى السلاطين المماليك، ولو بقيت جميع هذه المنشآت لكانت شاهداً يتكلم عن تفوق وتطور الحضارة العربية المعمارية آنذاك.

وكان النظام النقدي والأسعار قوام دخل السلطات المملوكية في فترة البحث، وجاء الحديث عنها بشكل مفصل وبما يفيد البحث، فقد شرحت ارتباط القيمة النقدية للعملات، بالقوة الشرائية النقدية إلى جانب تذبذب أسعار صرف العملات، وظهور التضخم المالي نتيجة للفروق الشاسعة بين أسعار الصرف والقوة الشرائية، فالنقد والأسعار مرتبطان تماماً، فكلما ارتفعت الأسعار تؤدي بالمقابل إلى انخفاض القيمة الشرائية النقدية، والعكس صحيح وأوردت عدة جداول تبين ارتفاع وانخفاض القيمة الشرائية الضرورية أثناء الهجوم المغولي على البلاد وأحياناً فقدانها.

وخصصت الأوقاف بأهمية ملحوظة، فقد درست أوضاعها، وكيفية حصول التلاعب والتغيير في قوانينها بتحويل الإقطاعات إلى أوقاف ذرية منعاً لمصادرة أموالها من قبل السلطات، ولم أغفل ما تعرضت له هذه الأوقاف من تبدل في بنيتها الاجتماعية نتيجة هجرة سكانها أو قتلهم، وحلول آخرين محلهم، إلى جانب التغيير في عمرانها الهندسي.

ولم أغفل الحديث عن المصادرات التي تمت إما من قبل رجال الدولة نتيجة لقدوم المغول، أو من قبل قواد المغول أنفسهم.

وأوقفت القسم الثاني من هذا الفصل على دراسة نفقات السلطات وقسمتها إلى النفقات على مشاريع الترميم والإصلاح للمنشآت العمرانية التي خربها المغول أثناء حملات هولاكو وغازان وتيمورلنك وكشفت النقاب عن المصادر المالية التي مولت مشاريع الترميم والتي تعددت، كما تحدثت عن نفقات الدولة على الحملات العسكرية والتجنيد العام.

وأخيراً بحثت في الرشوة التي كانت موجودة في المجتمع العربي، لكن الهجوم المغولي زاد استشراءها فعادت بنتائج سلبية كبيرة، وأنشىء لها ديوان البذل، ولكثرة انتشارها فإن تيمورلنك قد لام برقوق على أخذه الرشوة وانتشارها في أيامه.

وأبرزت في الفصل الخامس «آثار الهجوم المغولي على الصناعة والتجارة» فتحدثت عن انعدام وجود المستهلكين للصناعات بسبب القتل أو الأسر أو الهجرة إلى مصر. إلى جانب فقدان رؤوس الأموال نتيجة الجبايات المتعددة، وكشفت أثر الغزو في تجميد الاستثمارات الصناعية وخسارة المجتمع لمثل هذه الاستثمارات نتيجة لانعدام الأمن ورؤوس الأموال. وعرضت تأثر البلاد بنقل تيمورلنك للمهرة من الحرفيين والصناع والعلماء إلى بلاده وتجميعهم في مدن عمالية كبيرة، مما أدى إلى فقدان بلاد الشام بعض الصناعات كصناعة الزجاج، وفقدان مهرة الأيدي العاملة مما قلل من جودة الصناعات وخاصة اليدوية منها.

وتخلخل وضع التجارة سواء الداخلية عند حصول الهجوم حيث كانت تغلق الأسواق مما يؤدي إلى توقف عملية البيع والشراء، أو الخارجية نتيجة تحول معظم الطرق التجارية عنها وخاصة الآتية من الشرق الأقصى (الهند والصين) إلى البحر المتوسط، ساعد على تحول هذه الطرق انعدام الأمن نتيجة مرور معظمهما بالمناطق التي يسيطر عليها المغول كالعراق وفارس إضافة إلى فقدان حلب لأهميتها التجارية نتيجة ازدهار موانئ أرمينية الصغرى وخاصة إياس.

وفقدان بلاد الشام للرسوم التي كانت تجنى من تجارة «الترانزيت» عبر أراضيها والتي كانت تعود عليها بفائدة كبيرة. في النهاية يمكن القول بأن اهتمام المغول بتنشيط تجارة

بحر قزوين والأسود أدى إلى تحول معظم طرق التجارة عن بلاد الشام، إلى جانب ازدهار طريق البحر الأحمر التجاري وبالتالي فقدت معظم المحطات التجارية البرية في بلاد الشام وخاصة دمشق أهميتها التجارية ولم تستطع بعدها تعويضها بسبب وقوع البلاد تحت سيطرة العثمانيين من جديد.

وكان لا بد من القول في النهاية إن حملات المغول على المراكز الحضارية الإسلامية تعد أهم حوادث التاريخ في القرنين السابع والثامن الهجريين / الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين، وستبقى حملات المغول على بلاد الشام أنموذجاً لأحداث كبيرة الأبعاد في التاريخ، ومقياساً لطمع الشعوب في امتلاك الأرض العربية الإسلامية التي حوت أعظم وأرقى الحضارات الإنسانية، وأنجبت القادة العظام والمفكرين والعلماء النجباء، هذه الحقيقة يجب أن تعلمها كل الأجيال ومهما كانت الظروف، أنه صراع وجود أو لا وجود، طال الزمن أم قصر.

وأخيراً أرجو أن أكون قد وفقت في بحثي الذي هو نتيجة استقصاء بحث سنين عديدة، ولي ثقة بحسن الظن ما يطمعني بطلب العفو إن ظهر مني تقصير في البحث فالكمال لله وحده. ويسرني أن أتقدم بخالص شكري إلى أستاذي سهيل زكار للإرشادات القيمة التي كان لها فضل كبير في إنجاز الكتاب، كما أشكر جميع الأساتذة الدكاترة الذين كان لهم فضل في مساعدتي.

المصادر (دراسة وتعريف)

استأثر العصر المملوكي بالعديد من الكتابات والمؤلفات التاريخية وتميز بكثرة المؤرخين وغزارة إنتاجهم ذلك أن هذا العصر شهد أحداثاً جسيمة تمثلت في الصراع العربي الفرنجي، والصراع العربي المغولي، مما أضفى أهمية خاصة على الحقبة الزمنية المدروسة من التاريخ الإسلامي. وعلى الرغم من الأهمية البالغة لعصر سلاطين المماليك البحرية بوجه عام (٦٤٨ هـ -٧٨٤ هـ/ ١٢٥٠ م- ١٣٨٢م) وعصر السلطان محمد بن قلاوون بوجه خاص (٦٩٣-٧٤١ هـ/ ١٢٩٣-١٣٤١م) فإن هذا العصر لم يبحث بحثاً علمياً في الشرق الإسلامي وخصوصاً فيما يتعلق بتأثيرات الحملات العسكرية المغولية على بلاد الشام لا سيما ما نجم عنها من آثار اقتصادية واجتماعية. إن أغلب المؤرخين عمدوا إلى تجميع العديد من المعلومات المتعلقة بالفترة المملوكية وصياغتها وتفسيرها في مؤلف عام دون الاهتمام بتحليل المصادر الأساسية التي استقوا منها تلك الحقائق التاريخية المقدمة لنا في مؤلفاتهم[1].

وتنقسم مصادرنا إلى نوعين:

١- نوع كان المؤلف فيه شاهد عيان للأحداث التي دونها، أو وصلت إليه أخبارها عن طريق الرواية المباشرة.

٢- ونوع آخر عمد فيه المؤرخ إلى نقل وتوضيح رواية مؤلف سابق عليه أو حتى على إيجازها واختصارها. ويجب التنويه بأنه في الحالة الأولى يعتبر علم المؤرخ ذا أهمية كبرى بالنسبة للباحث، بينما تحتم علينا طرق البحث العلمي والأمانة العملية أن ننظر في الحالة الثانية فيما إذا كان عمل المؤرخ وصل إلينا كاملاً، وندقق ونمحص الأخبار التي نقلها ونحللها ونتبين فيما إذا كان قد دخلها أي تشويش.

وقد وضعت نصب عيني منذ بدء دراسة المصادر المتعلقة بموضوع الكتاب استنباط الحوادث التاريخية لا سيما أن معظم المصادر التي بحثت بها كانت إخبارية ولم تهتم إلا بالنواحي السياسية المملوكية، وعانيت منذ البداية من صعوبة الموضوع ولكن بالبحث

١- أحمد (أحمد عبد الرزاق): دراسات في المصارد المملكوكية المبكرة، شارع الليث – الزيتون ١٩٧٤م، ص ٥.

والمثابرة والجهد استطعت الإلمام بالخطوط العريضة للموضوع حتى تمكنت من صياغة فصول هذا الكتاب.

لقد تنوعت المصادر التي درستها كالسياسية والجغرافية والأدبية والاقتصادية والتراجم والسير، وراعيت تصنيفها حسب الإقليم، وزمن وفاة المؤلف، وحسب أنواعها. ولا بد أن أشير في البداية بأن كتب التاريخ منها ما هو شامي ومنها ما هو مصري وأنا لم أميز. بين هذه الكتب ذلك أن جل المؤرخين كانوا مصريين وشاميين فالمقريزي أمضى شطراً من حياته في بلاد الشام وإن عد مصرياً فهو شامي الأصل، وكذلك العيني فهو شامي الأصل أمضى أولاً شطراً من حياته في بلاد الشام ثم انتقل إلى مصر وتسلم فيها مناصب هامة كالحسبة، وشكلت بلاد الشام ومصر سلطنة واحدة لذلك سأستعرض المصادر الشامية المصرية كتلة واحدة.

ونظراً للأهمية البالغة لكتب التاريخ العام وضعت نصب عيني دراستها أولاً لأنها أعطت تقريباً الإطار الكامل لأحداث الحملات العسكرية المغولية وكان أول تلك الكتب ذيل الروضتين (تراجم رجال القرنين السادس والسابع)، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي (ت ٦٦٥ هـ/١٢٦٦م)، وكان من كبار علماء دمشق في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، وقد اهتم بتدوين أخبار الصليبيين مع موضوع الاجتياح المغولي لبلاد الشام. كان نهج أبي شامة في كتابه كنهج من سبقه من المؤرخين الحوليين، وقد أمكن الاستفادة من بعض المواد المعروضة بكتابه في المدخل السياسي، / واستثمرت بعضها ألآخر في الفصل الاجتماعي وهي ليست كثيرة لا سيما أن أبا شامة لم يشهد سوى حملة هولاكو على بلاد الشام.

ولا تقل مكانة بيبرس المنصوري المصري النشأة (ت ٧٢٥ هـ /١٣٢٥م) عما سبقه من المؤرخين الحوليين. وبيبرس المذكور وصل إلى مصر سنة ٦٥٩ هـ /١٢٦٠م بصحبة مجاهد الدين قايماز الموصلي خادم الملك الرحيم صاحب الموصل فاشتراه المنصور قلاوون وأدخله في زمرة أرباب الجامكيات، وبعدها أصبح في السلك السياسي، ومر بمناصب سياسية متعددة.

اشترك بيبرس المنصوري في الحروب ضد الصليبيين والمغول في بلاد الشام وفلسطين سنة (٧٠٠-٧٠٢ هـ/١٣٠٠-١٣٠٢م) وآسيا الصغرى، ثم تولى نيابة الكرك، وبعدها ديوان الإنشاء.

ترك بيبرس الدوادار مؤلفين هامين سجل فيهما الأحداث التي عاصرها ورآها بعينه وهما (زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة) وينتهي سنة ٧٢٤ هـ/١٣٢٤م لكن للأسف غير متوفر في مكتباتنا، والثاني (التحفة الملوكية في الدولة التركية) وينتهي عام ٧١١ هـ /١٣١١م. ولا شك

أن المؤلف أولى الأحداث التاريخية في كتابه هذا عناية خاصة، وأسهب في تفاصيل بعضها الآخر.

ويثني الباحثون على أسلوبه الجميل الفصيح الموشى بالسجع والمحسنات اللفظية رغم أنه يؤكد على ولعه بالتاريخ فيقول في مقدمة التحفة:

«إنني صرفت الهمة إلى تدوين التواريخ والسير وتلخيص ما فيها من خبر مختبر، وإيداعها صدور الطروس لتكون عبرة لمن اعتبر»[1].

ويسير في كتابه حسب التسلسل الزمني، ولكن دون أن يذكر في نهاية كل سنة أسماء من توفى بها من مشاهير الأعيان.

واعتمد أيضاً في توثيق حوادثه حتى سنة ٦٨٥ هـ على المعلومات الواردة في كتب من سبقه من المؤرخين، بينما اعتمد من سنة ٦٨٥ هـ وحتى ٧١١ هـ على مشاهداته الشخصية بفضل المناصب التي تقلدها.

ويمكن القول أمدنا هذا الكتاب بمعلومات قيمة عن المعارك العسكرية ضد المغول سيما وأنه وصفها وصفاً دقيقاً باعتبار مؤلفه قد خاض المعارك إلى جانب الجيش المملوكي، وقد استثمرت مواده بشكل تام في المدخل السياسي وفي الفصل الاجتماعي خاصة بالنسبة للمهاجرين إلى مصر أثناء هجوم غازان على بلاد الشام سنة ٦٩٩ هـ.

وتميز عصر الناصر محمد بن قلاوون بتشجيعه للحركة العلمية التي عرفت درجة من العطاء تمثلت بإنتاج وفير في شتى العلوم. وكان للاستقرار السياسي الذي شهدته بلاد الشام ومصر منذ اعتلاء الناصر العرش للمرة الثالثة والدور الذي قامت به المؤسسات الثقافية من مدارس وجوامع وخانقاوات وبيمارستانات أثر كبير في ظهور عدد كبير من المؤرخين البارزين الذين يعدون أعلاماً في الثقافة الإسلامية، من بين هؤلاء نذكر قطب الدين موسى بن أحمد بن قطب الدين اليونيني البعلبكي (ت ٧٢٦ هـ /١٣٢٦م). قدم لنا قطب الدين معلومات إخبارية هامة عن الأحداث السياسية في العصر المملوكي. فقد اختصر (مرآة الزمان في تاريخ الأعيان) لسبط ابن الجوزي المتوفى سنة ٦٥٤ هـ /١٢٥٦م إلى النصف وذيل عليها ذيلاً في أربعة مجلدات عرف باسم (ذيل مرآة الزمان).

تبدأ حوادثه في السنة نفسها التي توفي فيها سبط ابن الجوزي وتستمر الأجزاء التي وصلت إلينا حتى سنة ٧١١ هـ /١٣١٢م.

١- ينظر بيبرس المنصوري/التحفة الملوكية في الدولة التركية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة١، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧م، ص ٢٣

ويؤكد بعض الباحثين بأن اليونيني قد اعتمد كلياً على تاريخ الجزري المعروف باسم (جواهر السلوك في الخلفاء والملوك من جهة)، وبالذات فيما يتعلق منه بحوادث سنة ٦٩٤ هـ /١٢٩٤م، لكنه عمد إلى تغيير بعض العبارات والألفاظ، ومن جهة أخرى فقد اعتمد على تاريخ البرزالي في كتابه المقتفى.

واتبع اليونيني في منهجه التأريخ الحولي، وعمد إلى معالجة موضوعاته في شيء من التفصيل، وانفرد في بعض الأحيان بذكر موضوعات جديدة أهمها تكوين المماليك لجيش مدني للدفاع عن دمشق بعد نجاحهم في استردادها سنة ٦٩٩ هـ /١٢٩٩م. وعلى الرغم من تداخل معلومات اليونيني وتشويشها إلا أنني استفدت منها بشكل كبير في المدخل السياسي، وبعض القوانين الاقتصادية في بلاد الشام في عصر الظاهر بيبرس سيما حول قطيعة البساتين، وتراجم بعض الشخصيات الدينية وانتشرت الفوائد منه في أماكن متعددة من الكتاب.

وبالرغم من خضوع بلاد الشام جميعها لسيطرة المماليك، إلا أن حماه بقيت تحكم من قبل الأيوبيين لفترة طويلة، وإن عدت تحت السيطرة المملوكية ومن أبرز الذين حكموها أبو الفداء عماد الدين إسماعيل (ت ٧٣٣ هـ) الذي يعد أحد أئمة المؤرخين في عصر المماليك الذين استطاعوا أن يصوروا لنا الأحداث السياسية في الشام ومصر بل وفي الأقاليم المنعزلة.

وتعود براعته في ميدان الكتابة إلى ثقافته العالمية ووضعه السياسي، فقد كان أحد ملوك الأسرة الأيوبية الحاكمة التي استعادت مجدها على يدي السلطان الناصر محمد، وقد تولى أبو الفداء ملك حماة سنة ٧١٢ هـ /١٣١٢م، ثم عين سلطاناً لمملكة حماة سنة ٧٢٠هـ/١٣٢٠م.

وساهم أبو الفداء في الحملات العسكرية المملوكية ضد الصليبيين والروم والمغول في بلاد الشام. وصفوة القول استطاع أبو الفداء أن يسجل لنا أحداث عصره في سن مبكرة، ومرجع هذا يعود إلى تمرسه على أيدي كبار المؤرخين، وإلى خبرته الشخصية وثقافته، وكانت أهم مؤلفاته التي استفدت منها: (المختصر في أخبار البشر) وهو كتاب تاريخي شامل، وله كتاب آخر (تقويم البلدان)) سيرد وصفه بين المصادر الجغرافية.

وعلى الرغم من إطلاع أبي الفداء على القضايا السياسية المتعلقة بالدولة المملوكية إلا أن مؤلفه المختصر جاء خالياً من تفاصيل هذه المسائل السياسية، ومع هذا يعد أكثر كتب تاريخ هذه الفترة أصالة واقدرها على تفسير الأحداث التاريخية بالأدلة والبراهين. وحرص أبو الفداء على تجنب الاقتباس من المصادر الأخرى المعاصرة، وعلى ترتيب مادته بطريقة علمية منظمة، هذا فضلاً عن الإضافات العديدة التي لم ترد في أي من المصادر الأخرى.

لقد استفدت من تاريخ أبي الفداء في الفصل السياسي لا سيما ما يتعلق بالحروب الصليبية فقد انفرد تقريباً بما ذكره عن تهديم قلاوون لطرابلس والخوف والذعر الذي أصاب الفرنجة من جراء ذلك. وجاء الوصف على لسانه كونه مشاركاً في الحملة، إضافة إلى ذكره للحملات العسكرية المملوكية ضد الأرمن، كما استفدت منه بما أورده من معلومات اجتماعية حول قتل سكان حلب على يد هولاكو والفظائع التي ارتكبها المغول بحلب، غير أن استفادتي من كتابه كانت قليلة جداً بما يخص الفصل الاقتصادي وفيما يتعلق بالإقطاع.

ويحتوي كتاب (الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر، للمؤرخ سيف الدين أبي بكر بن أيبك الدواداري ((لا تعرف له ولادة ويعتقد أن وفاته كانت سنة ٧٣٢ هـ)) على معلومات هامة جداً على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالنسبة للهجوم المغولي على بلاد الشام، خاصة بصدد حملات غازان وما أحدثته من آثار تدميرية على البلاد، وهروب قراسنقر المنصوري إلى بلاد المغول، واعتماد المغول عليه بشكل كبير في تدريب الجيش المغولي، ويكاد ابن الدواداري أن ينفرد بهذه المعلومات عن غيره من المصادر الأخرى.

وجاء اعتمادي على كتابه الدر الفاخر هو الجزء التاسع من كتاب كنز الدرر وجامع الغرر، يشتمل هذا على سلطنة الناصر محمد من سنة ٦٩٨ هـ/١٢٩٨م إلى سنة ٧٣٦ هـ /١٣٣٦م، وتتشابه موضوعات هذا الكتاب من حيث الجوهر مع مؤلفي بيبرس الدوادار زبدة الفكرة، والتحفة الملوكية مع بعض الاختلافات التي تتمثل في بعض الاستطرادات.

ولا تقل مكانة شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى (٧٤٨ هـ /١٣٤٨م) عمن سبقه من المؤرخين، وهو أحد الذين تولوا الزعامة في ميدان التأليف في التاريخ المملوكي المبكر.

تؤكد الدراسات أن الذهبي استفاد من مؤلفات المؤرخين الذين سبقوه أمثال الجزري واليونيني. وأهم مؤلفاته المستفاد منها في مجال البحث(دول الإسلام) و(العبر في خبر من غبر).

فكتابه دول الإسلام عبارة عن موجز للتاريخ الإسلامي إذ يبدأ منذ عصر الرسول ويمتد حتى يصل إلى أحداث سنة ٧٤٤ هـ /١٣٤٤م.

والمتأمل لكتاب دول الإسلام يلاحظ محاولة المؤلف تلخيص كتابه الإسلام، وبالتالي لم يضف إلا القليل النادر إلى معلوماتنا بصدد عصر السلطان محمد بن قلاوون، وهكذا فإن مواده الاجتماعية والاقتصادية كانت شحيحة جداً ،ومع ذلك لم أوفرها وحاولت الإفادة منها

أما كتابه الثاني ((العبر)) فقد تألف من خمسة أجزاء، ولم أتمكن من الإفادة منه

بشكل كبير واقتصرت هذه الإفادة على بعض تراجم شخصياته التي احتلت مكانة سياسية وإدارية ودينية فمعلوماته مختصرة ومقتضبة.

ويعد زين الدين عمر بن الوردي (ت٧٤٩ هـ /١٣٤٩م) من بين المؤرخين العرب الثقات: نشأ بحلب وتولى عدة مناصب هامة منها قضاء منبج وقد وضع تاريخاً عرف باسم ((تتمة المختصر في أخبار البشر)) قصد به أن يكون تتمة لتاريخ أبي الفداء المعروف باسم المختصر. فلم يضف ابن الوردي إلى كتابه إلا موضوعاً واحداً جديداً كان أبو الفداء قد أغفله وهو إسلام غازان، وتدل تراجم الوفيات على عنايته بالموضوعات الدينية. ولا يغيب عن الذهن أن ابن الوردي نهج منهجاً حولياً، وقد استفاض في ذكر بعض الحوادث الهامة، واختصر في بعضها الآخر.

كانت استفادتي من هذا الكتاب في الفصل الاجتماعي والسياسي لا سيما بصدد هجمات المغول على مدن الشام والمناطق التي خربوها، وقد كانت هذه الفائدة قليلة في فصل البادية والفصل الاقتصادي. ومع هذا يعد أحد المصادر الهامة الإخبارية المعاصرة لحكم الناصر محمد بن قلاوون. وتناولت بالدراسة كتاب الإمام أبي محمد عبد الله بن اسعد اليافعي المكي المتوفى سنة ٧٦٨ هـ /١٣٦٦م وعنوانه ((مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان). يبدو الكتاب فقيراً ومختصراً في مادته التاريخية، في الوقت الذي يزخر فهي بتراجم الوفيات حيث ينهج المؤرخ به النهج الحولي، فهو يذكر أحداث السنوات ثم يتبعها بذكر الوفيات. والاستفادة منه كانت محدودة واقتصرت على الفصل السياسي وبعض الحوادث في الفصل الاجتماعي.

وقدم عماد الدين إسماعيل القرشي المعروف بابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) مواداً تاريخية هامة ضمنها في كتابه الشهير ((البداية والنهاية)) كان ابن كثير شامي المولد والمنشأ، وكان من أتباع تقي الدين بن تيمية، تولى التدريس بعدة مدارس. وألف كتباً متعددة في التاريخ والتفسير.

وبالرغم من أن ابن كثير قد عاصر قسماً من أحداث الحملات العسكرية المغولية على بلاد الشام إلا أنه كان ناقلاً لمعظم مواده عمن سبقه من المؤرخين أمثال البرزالي من كتابه المقتفى على تاريخ أبي شامة.

وتظهر دارسة البداية لابن كثير أنه اعتمد على تنسيق وترتيب فقرات المقتفى ثم قدمها على أنها عمل من صنعه، وعمد إلى سد ثغرات المقتفى ببعض النصوص التي أخذها من تاريخ الجزري (حوادث الزمان) ولعل خير مثال على ذلك إشاراته إلى الحريق الذي تعرضت له بوابات

السجن سنة ٦٩٩ هـ /١٢٩٩م على أيدي جماعة من المسجونين الهاربين، وإلى دور ابن تيمية في الكلام مع غازان، ومباحثاته مع أرجواش، وعبث الحرافشة في المدينة خاصة وهذه أخبار هامة لأن أغلب المصادر المعاصرة للحوادث لم تتعرض لها.

لقد اتبع ابن كثير التسلسل الزمني للحوادث سنة بسنة دون ذكر أي عناوين فرعية لها وأتبع كل سنة بذكر وفيات الشخصيات الهامة فقط. ومواد ابن كثير غنية لكن يعوزها التحليل والتقصي والاستنتاج، وأمكن الاستفادة منها لبعد تحليلها، لكن بعض المواد لديه أتت مختصرة، وكان أسلوبه قريباً إلى العامية منه إلى الفصحى، ولم يخف ابن كثير في كتابه هجومه على بعض المخالفين للشريعة الإسلامية، أو بعض الخارجين عن طاعة السلاطين المماليك من الأمراء، وانصبت اهتمامات ابن كثير في نبع أساسي هو معالجة مصلحة بلاد الشام. ويتضمن كتابه مدى إعجابه بأستاذه ابن تيمية لنجاحه في استمالة قلوب الدمشقيين حوله.

خلاصة القول أن مواد ابن كثير على الرغم مما وصفت آنفاً لم أستغن عنها نظراً لغزارتها وأهميتها. وقد توزعت على فصول الكتاب لا سيما السياسي والاجتماعي لأنها كانت أقل منها في الاقتصادي. وقياساً عاى المؤرخين البارزين في الشام نبغ في مصر مؤرخون بارزون أيضاً منهم الحسن بن حبيب المتوفى سنة (٧٧٩ هـ /١٣٧٧م).

نشأ الحسن بن حبيب في بيئة علمية بحتة، فقد تنقل والده طلباً للعمل بين دمشق ومصر وحلب وسمع من مشاهير عصره وأتاح هذا المناخ للحسن حضور مجالس العلم في بلاد الشام منذ طفولته، وهذا يقود إلى القول بأن الحسن بن حبيب وإن كان مصري المولد فإنه شامي الثقافة.

ألف عدة كتب هامة لكن الاستفادة في مجال البحث تجلت من كتابه ((تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه)) وقد تألف من جزأين، أوقف فهيما المؤلف الحوادث التاريخية على ذكر أحوال المماليك من سنة ٦٧٨ هـ /١٢٧٩م وحتى سنة ٧٤١ هـ /١٣٤٠م واتبع ابن حبيب فيه المنهج الحولي مع ذكر الوفيات في نهاية كل سنة. وقد جمع ابن حبيب في تاريخه أحداثاً سياسية واجتماعية وإدارية وقضائية. وعليه جاءت استفادتي في الأحداث السياسية وبعض الإدارية والاجتماعية لكن لم أفد في الأحداث الاقتصادية، ثم إن الأحداث الاجتماعية والسياسية لديه ليست جديدة بل أوردها مؤرخون آخرون.

ويجب ألا نغفل ذكر المؤرخ محمد بن محمد صصري (لم تعرف له وفاة) وكتابه ((الدرة المضيئة في الدولة الظاهرية)). تناول كتاب ابن صصري فترة تاريخية هامة تمتد من سنة ٧٩١

هـ وحتى سنة ٧٩٩ هـ /١٣٩٦م ويلاحظ من خلال استعراض الكتاب أنه استخدم التاريخ لأهداف دينية بأسلوبه الموشى بالآيات والأحاديث المقتبسة، وعمد إلى عرض الحوادث التاريخية المجردة بإطار فكاهي فكان يذكر الحادثة ثم يستشهد بحادثة مماثلة جرت في عصور قبلها مثلاً في العصر الأموي، غير أن أسلوبه في التاريخ ماثل بقية المؤرخين الحوليين، فقد كان يذكر أحداث السنة بعناوين واضحة تشير إلى ما سيتحدث عنه.

وقد واجهت بعض الصعوبات أثناء قراءة الكتاب بسبب رداءة أسلوب المؤرخ. وقرب لغته إلى العامية، وعدم ترابط الجمل اللغوية مع بعضها بعضاً، ومع كل هذا فقد أمكن الاستفادة منه خاصة في النواحي الاقتصادية، لا سيما في جداول الأسعار والأزمات الاقتصادية مثل حادثة النشو ومقتله، وفي بحث التجارة كما أنه انفرد بذكر معلومة اجتماعية لم يذكرها أحد من المؤرخين وهي قدوم السلطان أحمد بن أويس إلى دمشق مع مجموعة من جنده وتناولهم الحشيشة على مرأى ومسمع من الناس، واستفدت منه في فصل البادية، ولكن الاستفادة منه لم تكن تماثل الاستفادة من المقريزي أو العيني.

ويعد ناصر الدين بن عبد الرحيم بن علي بن الفرات المصري الحنفي المذهب (ت ٨٠٧ هـ) من أبرز المؤرخين المصريين في العصر المملوكي، وهو صاحب التاريخ المعروف باسم ((تاريخ الدول والملوك))، ويحوي الكتاب مواد تاريخية هامة وغنية تتعلق بالمماليك لا سيما البحرية منهم، فمن خلال الكتاب يكشف لنا ابن الفرات عن مدى اهتمامه بالأحداث السياسية والإدارية والاقتصادية المتعلقة ببلاد الشام ومصر، على حين نجد أنه لم يعر القضايا الخارجية كل الاهتمام، ولكن لم تكن الاستفادة منه كبيرة بالنسبة للكتاب، وإنما كانت قليلة جداً بسبب عدم وجود مادة اجتماعية أو اقتصادية كافية تتعلق بالهجوم المغولي على بلاد الشام وبالتالي يمكن القول إنه يشكل مصدراً مملوكياً هاماً، بينما لم يأت بأي فائدة بالنسبة للكتاب ولم أعثر بين ثناياه إلا على بعض المعلومات المتعلقة بالبدو وأخبار اجتماعية بشأن الهجرة المغولية وحوادث متفرقة وردت عند مؤرخين آخرين، بينما كانت الفائدة معدومة بالنسبة للاقتصادي.

وكان عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨ هـ /١٤٠٦ م) من المؤرخين العرب الذين أمضوا شطراً من حياتهم متنقلين بين مصر والشام. ويعرف ابن خلدون بأنه مؤسس علم الاجتماع من خلال المقدمة التي كتبها لتاريخه ((العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)).

تعتبر المقدمة من أهم الكتب العلمية على الإطلاق بفضل ما جاء فيها، وقد أفدت منها فيما يتعلق بالخلل الذي يطرأ على نظم الدولة ويضطرها لفرض الجبايات. ولا بد أن نشير إلى أن ابن خلدون ذكر في المقدمة تعريف التاريخ فقال: ((فن التاريخ من الفنون التي يتداولها الأمم والأجيال، وتشد إليه الركائب والرحال، وتسمو إلى معرفته السوقة والأغفال، وتتنافس فيه الملوك والأقيال، ويتساوى في فهمه العلماء والجهال، إذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأُول، تنمى فيها الأقوال، وتضرب فيها الأمثال. وفي باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومباديها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق))[1].

وهنا يجب أن يطرح سؤال هام وهو هل جاء كتاب العبر مطابقاً للنظرية التي طرحها ابن خلدون في المقدمة؟

إن المستعرض لتاريخ ابن خلدون يلاحظ أن المؤرخ لم يختلف نهجه عمن سبقه من أسلافه، فضلاً عن اعتماده على المصادر المعاصرة لبعض الفترات وتلخيصها وصياغتها بما يتلاءم مع أسلوب العبر، لكن يجب أن يذكر أن ابن خلدون دون كتابه بعد أن طاف في البلاد الإسلامية والأندلس.

فخلاصة القول أن ابن خلدون ناقض في كتابه العبر نظريته عن علم التاريخ في المقدمة، وبالتالي لم يكن الكتاب بمستوى المقدمة، فضلاً عن إسهابه بذكر تفاصيل قيام دولة المماليك الثانية تحت حكم الجراكسة، واقتصرت استفادتي منه في الفصل السياسي والبادية أثناء الكلام عن المواطن الأساسية للقبائل البدوية فقط.

وأطلعت على كتاب آخر له يدعى ((التعريف بابن خلدون ورحلته شرقاً وغرباً)) والكتاب عبارة عن فصول تتعلق بموضوعات تاريخية متعددة أهمها بالنسبة لي لقاء ابن خلدون تيمورلنك عند حصار دمشق باعتباره كان أحد أعضاء الوفد المفاوض، وبالتالي اعتبر المؤرخ الوحيد الذي نقل ما دار بين أحد أعضاء الوفد وبين تيمورلنك حول دمشق، وهو المؤرخ الوحيد الذي ذكر أنه كان في نية تيمورلنك العبور إلى مصر عند ما طلب منه وصف شمال أفريقية، ومع أن ابن خلدون قدم معلومات وافية بهذا الصدد إلا أنه كان مقصراً في جوانب أخرى اجتماعية واقتصادية فلم يذكر حالة دمشق وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، ولم يصف هجوم تيمورلنك عليها وما خلفه من أضرار مادية جسيمة.

الجدير بالذكر أن المؤرخ علاء الدين أبي الحسن بن خطيب الناصري(ت٨٤٣ هـ/١٤٣٩م)

١- ينظر مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار العودة، ١٩٨١م، ص ٢.

لا يقل أهمية عمن سبق من المؤرخين الشاميين، وأحب التنويه بأن كتاب ابن خطيب الناصرية عبارة عن مخطوط مؤلف من جزأين استعرته من مكتبة الدكتور سهيل زكار وهو نسخة مصورة. واسم المخطوط ((الدار المنتخب في تكملة تاريخ مملكة حلب)). لقد عانيت كثيراً حتى استطعت قراءة المخطوط سيما وأن الكلمات غير منقطة في بعض الأحيان وصغيرة. والمخطوط عبارة عن تراجم شخصيات سياسية وإدارية هامة، وقد استفدت من المخطوط في الحصول على بعض المعلومات الاجتماعية بصدد النزوح من المدن، والهجرة إلى مصر، إضافة إلى بعض الأشعار التي تتعلق بالهجوم، وبعض المعلومات السياسية المقتضبة

وتأثر المقريزي أحمد بن علي المصري المولد الشامي النشأة (ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤٢م) بعدة مؤرخين منهم ابن خلدون. ويعد من أبرز مؤرخي مصر، تولى عدة مناصب سياسية هامة منها ديوان الإنشاء بالقلعة، ثم قاضياً عند قاضي قضاة الشافعية، فإماماً لجامع الحاكم، ومدرساً للحديث بالمدرسة المؤيدية، وبعد عودته إلى دمشق عمل ناظراً على أوقاف القلانسية والمارستان النوري، والتدريس بالمدرستين الأشرفية والإقبالية. صنف المقريزي كتباً هامة في التاريخ العام، وفي التراجم وفي النقود، وفي معالجة بعض المعضلات الاقتصادية وأهم هذه الكتب.

- السلوك لمعرفة دول الملوك.
- المقفى الكبير.
- البيان والإعراب فيمن نزل أرض مصر من الإعراب.
- شذوذ العقود في ذكر النقود.
- إغاثة الأمة بكشف الغمة.

بضاهي السلوك كتب التاريخ الإسلامي التي صنفت من قبل، وقد أراد أن يتمم له سلسلة مؤلفاته في التاريخ المصري الإسلامي من الفتح العربي إلى زمنه، فأضحى الكتاب أساساً للتأريخ لعصر الأيوبيين والمماليك.

اعتمد المقريزي على عدة مؤرخين في كتابه السلوك منهم ابن الفرات والبرزالي والنويري، وبيبرس الدوادار. وقد أورد معلومات هامة ومفصلة حول دخول المغول إلى بلاد الشام عند هجوم هولاكو وغازان وتيمورلنك، مع النتائج، ويصح القول إنه تفرد ببعض المعلومات التفصيلية التي لم يقدمها غيره من المؤرخين، فمثلاً وردت في سنة ٨٣٤ هـ واقعة تدل على انتشار الدراهم اللنكية في مصر، وهذا يدل على أن المغول أثناء هجوم تيمورلنك على بلاد الشام قد جلبوها معهم. كما انفرد المقريزي دون غيره بتسجيل ارتفاع قيمة الدرهم خلال سنة ٦٩٤هـ /

١٢٩٤م، وركز على مقدمات احتلال المغول لمدينة دمشق سنة ٦٩٩هـ/ ١٢٩٩م ونتائج هذا الاحتلال دون الاهتمام بالاحتلال نفسه، ثم تضمنت سنة ٦٩٩ هـ /١٢٩٩م معلومات جديدة لم ترد عند غيره من المؤرخين، وهو الوحيد الذي أشار إلى استيلاء المغول على رأس الدربند وهو أحد المواقع الأرمينية[1].

ويخالف المقريزي من سبقه من المؤرخين الحوليين في ترتيب مادته التاريخية. وتفصيل ذلك أن المقريزي دون أحداث كل عام في فصل مستقل تحت عنوان باسم ذاك العام وختم الحوادث بذكر الوفيات والترجمة لأصحابها باختصار. ثم جعل للسنة التالية عنواناً جديداً، وكثيراً ما بدا سنواته بذكر الوظائف الكبرى ومتوليها، هذا إذا جاء بدء السنة موافقاً لتسلم سلطان جديد الحكم الذي يتبعه تغيير وتبديل من الموظفين.

والجديد بالذكر أنني استفدت كثيراً من كتاب السلوك بجميع جوانب الكتاب، ولم استطع الاستغناء عنه في أي مكان منها على الرغم من أن بعض مواده وجدتها عند النويري في كتابه ((نهاية الأرب في فنون الأدب)). ويدل هذا على أن السلوك يحوي مادة إخبارية واجتماعية واقتصادية هامة جداً أمكن توظيفها بشكل مناسب ضمن الكتاب لكن بعد جهد وعمل مضن كون هذه الأخبار تخص المماليك أحياناً.

ويضاهي المقريزي مؤرخ مصر العظيم مؤرخ نبغ في بلاد الشام ويدعى ابن قاضي شهبة أبو بكر أحمد الأسدي الدمشقي (ت ٨٥١ هـ / ١٤٤٨ م) كتب كتاباً أراده أن يكون ذيلاً لكتاب البداية والنهاية لابن كثير. واعتمد على من تقدمه من مؤرخي الشام مثل الذهبي والبرزالي وغيرها ثم اختصر الكتاب، لكنه لم ينشر منه إلا الجزء الثالث محققاً تحت عنوان: ((تاريخ ابن قاضي شهبة)). يبدأ الكتاب المحقق سنة ((٧٨ هـ وينتهي بسنة ٨٠٠ هـ)) ويقدم مواد غنية جداً تتعلق بتاريخ بلاد الشام ومصر، وقد خص بلاد الشام بمساحة أوسع، أمكن الاستفادة منه في جميع البحوث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وخصوصاً الإدارية فيما يتعلق بالنيابات والوظائف الإدارية، إلى جانب تفرده بمعلومات هامة عن التركمان المقيمين داخل حدود بلاد الشام.

ولم يكن أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ / ١٤٤٩ م) وهو عسقلاني الأصل مصري المولد، بأقل أهمية ممن سبق ذكرهم، فقد ألف عدة كتب في التاريخ العام وفي التراجم حوت حوادث الزمان منذ سنة ثلاث وسبعين حتى وفاته. وأهم كتبه

١- ينظر المقريزي: السلوك، ج ٢، ص ١٦.

التاريخية على الإطلاق: ((أنباء الغمر بأنباء العمر)) وهو يقع في تسعة أجزاء، حوت حوادث كل سنة والأوضاع السياسية ثم أتبعها بوفيات الأعيان مستوعباً رواة الحديث. وغالباً ما أورد فيه مشاهداته. لكن الكتاب لم يعط لهجوم تيمورلنك على البلاد أهمية خاصة وإنما استعرض حوادثها بشكل عام ويماثل ما ورد عند ابن تغري بردي بل إن الأخير تفوق معلوماته معلومات العسقلاني. ومع ذلك أمكن الاعتماد عليه كثيراً بصدد تلك الحملة العسكرية وما تبعها من آثار اقتصادية خاصة المالية منها.

وكان من المؤرخين المعاصرين للمقريزي والمنافسين له محمد بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني ولد سنة ٧٦٢ هـ /١٣٦٢م في عينتاب وتوفي سنة ٨٥٥ هـ / ١٤٥١م. اختير لوظيفة الحسبة في القاهرة سنة ٨٠٢ هـ / ١٢٩٩م بدلاً من المقريزي فظل الأخير ناقماً عليه طوال حياته. تولى وظائف متعددة. وكان لإتقانه اللغة التركية أثر كبير في تقريبه من السلاطين المماليك وخاصة الأشرف برسباي. ولهذه الأسباب مجتمعة حصلت جفوة بينه وبني المقريزي وابن حجر العسقلاني.

خلف لنا العيني مؤلفاً ضخماً أسماه ((عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان)) وأهميته للبحث توازي أهمية السلوك بل وتفوقه أحياناً بما يحتويه من معلومات هامة، ولعل أهميتها أن العيني يشير بصراحة إلى المصادر التي اعتمد عليها ونقل عنها. ومن أهم تلك المصادر التي اعتمد عليها ابن كثير، بيبرس الدوادار واليوسفي والنويري والجشاعي والمقتفى للبرزالي، وثمة مصدر آخر اعتمد عليه العيني بشكل مؤكد وهو ذيل مرآة الزمان لليونيني.

أرخ عقد الجمان للأحداث التي عصفت ببلاد الشام منذ قدوم هولاكو وحتى مغادرة غازان لبلاد الشام ولم يكن العيني ناقلاً للأحداث بل ناقداً، وتجلت الاستفادة من الكتاب بشكل كبير، فقد أمكن العثور على مادة سياسية واجتماعية عامة أمكن توظيفها بعد تحليلها في الفصل الاجتماعي، إضافة إلى تقديمه مادة اقتصادية هامة لكنها لم تناسب أبداً حجم المادة الاجتماعية.

وينتمي جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (٨١٣-٨٧٤ هـ / ١٤١٠-١٤٦٩ م) إلى جيل المؤرخين كالمقريزي وابن حجر العسقلاني والعيني. وجمال الدين مصري المولد والنشأة. أخذ عن مشايخ كثر مختلف علوم عصره بمصر والشام والحجاز، ولازم المقريزي والعيني ونهج منهجهما، واتبع أسلوبهما ونمطهما في التحصيل والكتابة.

ينتمي جمال الدين إلى طبقتين هما طبقة المعممين من أهل القلم، وطبقة أهل السيف.

واستطاع ابن تغري بردي كتابة مؤلفات عظيمة في التاريخ والتراجم أشهرها على الإطلاق ((النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة)) و((المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي)).

ويعتبر كتاب النجوم موسوعة تاريخية هامة، وأهميته تأتي من كون مؤلفه يؤرخ بشكل موسع للعصر المملوكي، معتمداً أسلوب الحوليات. ويبدو أنه انتهج منهجاً مخالفاً لما سبقه من المؤرخين أمثال المقريزي إذ جعل كل عصر من عصور السلاطين والملوك فصلاً قائماً بذاته، وذكر السنين وحوادثها تباعاً من غير أن يجعل لها عناوين مستقلة، حتى إذا توفي السلطان أتى على أخباره مرة أخرى في ترجمة منفصلة وشرح أخلاقه وعوامل نجاحه أو فشله، ثم أعقب ذلك كله بترتيب سنوات العهد ترتيباً عددياً، وذكر وفيات كل منها في فصل واحد.

تأتي أهمية الكتاب بالنسبة للكتاب كونه سجل أحداث هجوم هولاكو وغازان وتيمورلنك بالتفصيل، وبهذا أطلعنا على الجو العام الذي عاشته البلاد، وما لحقها من اضطراب وفوضى وأضرار مادية وبشرية جسيمة، وبالتالي أمكن الاستفادة من مواده في جميع فصول الكتاب خاصة السياسية والاجتماعية منها.

وأحب التنويه إلى فضل محمد بن محمد بن الشحنة الحلي (ت ٨٩٠ هـ) في سد بعض الثغرات في مواد الكتاب وخاصة الاقتصادية منها، وفيما يتعلق بتدمير المنشآت الدينية في مدينة حلب. وكان ابن الشحنة قد استفاد من علاء الدين بن الناصرية كونه صهره، كما استفاد من ابن حجر العسقلاني وغيره. وقد صنف مؤلفات عديدة تفيد النواحي الفقهية. كما ألف كتاباً في التاريخ أسماه ((الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب)) لكن لم يتبع هذا المؤرخ في تدوين الكتاب الطريقة الحولية، وإنما اختص بذكر تاريخ مدينة حلب فيما يتعلق بتسميتها واشتقاقها، وذكر عدد أبوابها، وجوامعها، وحماماتها وتربها ومزاراتها ودورها ومنتزهاتها.

وفي خاتمة الكتاب ذكر لمدن الشام المستقلة كحمص وطرابلس ودمشق وغيرها. ويرتكز ابن الشحنة على زيادة المعلومات التي أوردها ابن شداد عن تلك المدينة.

والاستفادة من ذلك الكتاب كانت تخص المنشآت الدينية التي جرى تدميرها من قبل المغول، وقد استفدت منه بشكل مقتضب في الفصل الاقتصادي في فقرة النفقات حيث ذكر ابن الشحنة من أنفق على عمليات الترميم ومقدارها.

ووجد المؤرخ الخطيب الجوهري علي بن داود الصيرفي (ت ٩٠٠ هـ / ١٤٩٤ م) في عصر حفل بالكثير من كتاب التاريخ في مصر والشام وهو عصر قل أن شاهدت كتابة التاريخ مثله في الكثرة العددية، سواء أكانت الكتابة تاريخاً بحتاً أو تراجم أو الاثنين معاً.

لقد عاصر ابن الصيرفي المصري المولد والمنشأ مؤرخي عصره كالمقريزي وابن تغري بردي وابن حجر العسقلاني والعيني والسخاوي وآخرين ولعله أطلع على مؤلفاتهم واستفاد منها وهكذا صنف مؤلفه الهام ((نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان)).

لقد اتبع المؤلف في تدوين هذا التاريخ نظام الحوليات الذي كان شائعاً في معظم كتب التاريخ الإسلامي، وختم كل سنة بوفياتها. وتناول هذا التاريخ مصر وبلاد الشام وما جاورها من البلدان. ويبدأ تاريخه بسنة ٧٨٤ هـ /١٣٨٢م وينتهي بسنة ٨٥٠ هـ / ١٤٤٦م، ولعل المواد الموجودة في ثنايا هذا الكتاب هامة جداً بالنسبة لموضوع الكتاب خصوصاً فيما يتعلق بحملة تيمورلنك العسكرية على بلاد الشام وما أحدثته من آثار سلبية على المجتمع العربي، وعلى الرغم من أن ابن الصيرفي قد اعتمد الأسلوب الأدبي الموشى بالسجع والمحسنات اللفظية في وصف بعض الصور الاجتماعية إلا أنها كانت معبرة ودقيقة، وأمكن الاستفادة منها بشكل كبير. على العموم قدم الكتاب معلومات غنية سياسية واجتماعية واقتصادية وضعتها في موضعها الصحيح.

واعتمدت أيضاً على كتاب آخر للصيرفي يحمل عنوان ((أنباء الهصر بأنباء العصر)) هذا الكتاب يسير فيه مؤلفه حسب التسلسل الزمني، وعلى الرغم من أن الكتاب يتناول فترة زمنية بعيدة نوعاً ما عن تاريخ الكتاب، إلا أنني أرغمت على الإطلاع عليه لتتبع أعمال التركمان التي نشطت أثر حملة تيمورلنك على بلاد الشام، واستطعت استعراض الحملات المملوكية ضد الدويلات التركمانية واستفدت منها فيما يخص التركمان بالذات. وأمدنا محمد بن أحمد بن إياس ت (٩٢٨ هـ / ١٥٢١ م) بمعلومات تاريخية هامة وغنية متضمنة في كتابه ((بدائع الزهور في وقائع الدهور)). وابن إياس مصري المولد والمنشأ، ولد سنة ٨٥٢ هـ / ١٤٤٨م بالقاهرة، أي قبل وفاة ابن تغري بردي، مع أن كليهما ينحدر من أسرة مملوكية وإن برز ابن إياس أكثر عراقة من ابن تغري بردي، فهو يشير إلى أن جد والده الأمير عز الدين أزدمر العمري الناصري من مماليك الناصر محمد بن قلاوون، تسلم مناصب متعددة. كما أن جده الأمير إياس الفخري الظاهري كان أحد مماليك الظاهر برقوق، ترقى في المناصب حتى تسلم وظيفة الدوادارية أيام الناصر فرج. وبالتالي يتضح أن ابن إياس نشأ في وسط مملوكي بحت باعتباره أحد أولاد الناس.

ويعتبر كتاب بدائع الزهور أحد المصادر الهامة لعصر المماليك الجراكسة وأوائل العصر العثماني وهو يقع في أحد عشر جزءاً. يتناول حقبة زمنية تمتد من بدء التاريخ حتى سنة ٩٢٨هـ / ١٥٢١م وهي سنة وفاته.

جمع ابن إياس أسلوبي المقريزي وابن تغري بردي في تقسيمه لكتابه بدائع الزهور، إذ قسمه إلى عهود مستقلة وأشار إلى السنين بعناوين واضحة، لكنه شذ عنهما بعدم ترتيبه الوفيات ترتيباً تاريخياً منفصلاً مثل أسلوب ابن تغري بردي، ولم يكتبها في نهاية السنين كما فعل المقريزي، بل أشار إليها بإيجاز.

وهناك مآخذ عديدة على ابن إياس منها عدم توخي الدقة أثناء نقله عمن سبقه من المؤرخين، كما أن تعليلاته لبعض القضايا تبدو ممسوخة بعض الشيء، فمثلاً يذكر في أحداث سنة ٦٩٩ هـ / ١٢٩٩م أسماء علماء دمشق الذين توجهوا لمقابلة غازان مع عدم الاهتمام بدخول المغول على دمشق وما أحدثوه من خراب ودمار وأضرار مادية وبشرية، كما ذكر مقدار النفقة على الجند المصري قبل توجههم نحو الشام ولم ترد هذه المعلومات ألا عند العيني في عقد الجمان.

ومن المؤكد أن الاستفادة من هذا الكتاب كانت متعددة، فقد أفرد بعض المعلومات التي تخص الطرق التي يشكلها المهاجرون إلى مصر عن طريق البر والبحر، كما أمكن الاستفادة منه في الفصل الاجتماعي فيما يتعلق بالقتل والأسر والتعذيب، والناحية الدينية أيضاً.

يمتاز العصر المملوكي أيضاً بعدد كبير من كتب السير. ولعل الدوافع للتوجه لكتابة السير ما امتاز به العصر من أعمال بطولية كانت تتطلب تأريخ ذلك فتمجد شخصية البطل وتسلط الأضواء عليها لتندرج ضمن أخباره وأخبار الفترة التي يعيشها الكاتب وكان التأليف في السير يقوى تبعاً لأهمية الشخصية المؤرخ لها، ولقوة الكاتب. ومدى إيمانه بالموضوع الذي يعالجه، أو يضعف لضعف في هذه النواحي.

والملفت للنظر أن العصر المملوكي امتاز بحظ وفير من كتابة السير أهمها على الإطلاق السيرة التي كتبها عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم بن شداد (ت ٦٨٤هـ/١٦٨٥م) ((تاريخ الملك الظاهر)). يعتبر ابن شداد مؤرخاً وجغرافياً ولد بحلب وعاش فيها حتى كان الهجوم المغولي على المدينة سنة ٦٥٨هـ/١٢٥٩م فهاجر إلى مصر وانخرط في خدمة الظاهر بيبرس.

يتناول تاريخ الظاهر بيبرس سيرة السلطان بيبرس البندقدارى، ولم تصلنا كاملة وإنما بين أيدينا الجزء الثاني الحاوي لأخبار سنوات ٦٧٠-٦٧٦ هـ / ١٢٧٢م - ١٢٧٨م.

قسم ابن شداد السيرة (الكتاب الموجود بين أيدينا)) إلى ثمانية وعشرين فصلاً، أتبعها بلائحة تذكر خصال السلطان وإنجازاته وأوصافه الحسنى. وراعى أتباع المنهج الحولي حسب

السنين وكذلك حسب الموضوعات والأحداث، وهو في تاريخه يذكر الحادثة مع الشهر واليوم الذي حدثت فيه معتمداً هذا النمط حتى وفاة السلطان سنة ٦٧٦ هـ. وقد اعتمد في أسلوبه الكتابي على السجع الذي كان يأتي أحياناً سهلاً وطبيعياً. وتناول في مؤلفه سياسة بيبرس الداخلية، وكيف وطد حكمه، وإلغاء بعض الضرائب التي امتعض منها الرعية. أما على الصعيد الخارجي فقد ذكر استيلاءه على معاقل الإسماعيلية، ومعاقبته للنوبيين، وتوجيهه الحملات العسكرية ضد الأرمن مع ذكر مواجهة المغول وخاصة في الأبلستين.

اقتصرت الاستفادة من الكتاب على المدخل السياسي لأنها تخص الظاهر بيبرس فقط، مع معلومات بسيطة توزعت على معظم الفصول، فقد ذكر مثلاً مقدار الإقطاعات التي أعطيت لأمراء البدو.

وكان ابن عبد الظاهر (محي الدين أبي الفضل ت ٦٩٢ هـ / ١٢٩٢ م) من أهم المؤرخين المصريين الذين اعتمدت عليهم في البحث. وكان كاتباً في ديوان الإنشاء بالقاهرة عندما تولى الظاهر بيبرس عرش السلطنة، وقد اشترك في موقعة عين جالوت إلى جانب المظفر قطز، واستمر ابن عبد الظاهر في مركزه بديوان الإنشاء طوال فترة حكم بيبرس وأثناء حكم ابنيه، وجزء من فترة حياة قلاوون وابنه الشرف خليل.

دون ابن عبد الظاهر عدة سير أهمها ((الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر)) كتبها للظاهر بيبرس، وسيرة ((تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور)) كتبها للمنصور قلاوون، والكتاب الثالث أو السيرة الأخيرة ((الألطاف الخفية في السيرة الشريفة السلطانية الملكية الأشرفية)) كتبها للأشرف خليل.

ومما دفع المؤلف إلى تدوين سيرة الظاهر العصر الذي عاش فيه الظاهر، حيث اشتد النزاع بين المسلمين والفرنجة، وبين المسلمين والمغول، لا سيما أن الظاهر بيبرس كان أول شخصية مملوكية هامة أرست قواعد السلطة أثر الانتصار العظيم في عين جالوت، وأول شخصية مملوكية خطط لاسترداد المعاقل العربية الإسلامية من يد الصليبيين ونجح في ذلك، وحوّل الخوف من الفرنجة في المنطقة من قبل العرب إلى ذعر بالنسبة للصليبيين عندما أخذت جيوشه تجتاح تلك المعاقل والمدن. وبالتالي وضع اللبنة الأولى لاستئناف حروب الاسترداد التي أكملها من بعده المنصور قلاوون ثم ابنه الأشرف خليل. وألقت سيرة الظاهر في "الروض" ضوءاً ساطعاً على عصر بيبرس، ولولا هذه السيرة مع سيرة ابن شداد ومختصر شافع بن علي ((حسن المناقب السرية المنتزعة من السيرة الظاهرية)) لأصبحت المعلومات عن بيبرس مقتضبة جداً.

وأضفى ابن عبد الظاهر في عمله بديوان الإنشاء الثقة على كتاباته، فقد جعله على اتصال دائم مع بيبرس، وازداد تقربه منه حتى خصه ببعض الأمور المهمة.

كان منهج ابن عبد الظاهر يسير وفق طريقة حولية فقد جعل الحوادث مرتبة حسب السنوات، فكان يضع كل سنة وتحتها عناوين فرعية تشير إلى طبيعة الحوادث، وظل معتمداً هذا النمط حتى وفاة الظاهر بيبرس سنة ٦٧٦ هـ. وفي بعض الأحيان لم يغفل عبد الظاهر ذكر اليوم والشهر وأحياناً الوقت من النهار.

وتقسم المصادر التي اعتمدها ابن عبد الظاهر في سيرته إلى قسمين: مصادر شفهية، اعتمدت على عدة أشخاص بارزين أيام السلطان، ومصادر كتابية، فقد اعتمد على معلومات البلاذري في كتابه (فتوح البلدان) وعلى غيره. واعتمد ابن عبد الظاهر أسلوب السجع، وقد أبدى بعض الباحثين التذمر من أسلوبه فذكروا أن جمله في بعض الأحيان غير مترابطة، إضافة إلى عدم إتقانه لاستعمال الضمائر وحروف الجر.

ولكن مهما كانت الآراء فإن معظم معلوماته أتت على نحو كبير من الأهمية، وقد استفدت منها في جميع فصول الكتاب، في المدخل السياسي وخاصة ما يتعلق بالصليبيين واقل منها في الاجتماعي والاقتصادي بما يتعلق بالإقطاع والأوقاف والضرائب المستحدثة والثابتة.

وفي الجانب الآخر مثّل كتاب "تشريف الأيام: حياة المنصور قلاوون، والكتاب يبدأ بسنة ٦٨٠ هـ إلى وفاة قلاوون، غير أن محقق الكتاب استعان في تمهيد الحوادث التي سبقت ٦٨٠هـ من ابن الفرات وذلك من سنة ٦٧٨ هـ.

وكان منهج ابن عبد الظاهر في التشريف يماثل الروض، حيث أرخ بالسنوات، ووضع تحت كل سنة عناوين صغيرة تشير إلى الموضوع الذي سيتحدث عنه وكانت مدى الاستفادة منه تتمثل في بعض المعاهدات المعقودة بين المماليك والصليبيين، إضافة إلى معلومات سياسية أخرى.

أما قطعة الكتاب الثالث (الألطاف الخفيفة)) فإن الإفادة منها كانت ضعيفة جداً وتكاد تكون محصورة باستخدامها مرة أو مرتين في المدخل السياسي.

ولم يقتصر تدوين السير على ابن عبد الظاهر بل اقتحم هذا الميدان موسى بن محمد بن يحيى اليوسفي المصري. ولد اليوسفي بالقاهرة سنة ٦٧٦ هـ / ١٢٧٧م، وتوفي بها سنة ٧٥٩هـ / ١٣٥٨م تولى مناصب هامة منها مقدم الحلقة المنصورة في الجيش المملوكي المقيم بالقاهرة،

شارك في معارك المسلمين ضد المغول ومنها موقعة الخزندار سنة ٦٩٩ هـ / ١٣٠٠م ضد التتار وهي معركة انتهت بهزيمة المماليك ودخول المغول لدمشق، كذلك شارك في غزو بلاد الأرمن ما بين سنة ٧٣٧ هـ / ١٣٣٧م حيث قدم لنا معلومات فريدة عنها.

ألف اليوسفي عدداً من الكتب استخدمنا منها في الكتاب كتاب ((نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر)) وهو مصنف في التاريخ يبدأ بأيام المنصور قلاوون وينتهي إلى سنة ٧٥٥هـ ويقع في خمسة عشر جزءاً فقد معظمها، ولم يصل إلينا سوى الجزء الذي نحن بصدد دراسته.

انتهج اليوسفي في كتابه طريقة الحوليات في إطار وحدة موضوع متمثلة بالسيرة السلطانية، وكان السلطان موضوع تاريخه والحوادث مرتبة على السنين، بحيث يتعرض لسنة بعد أخرى مبتدئاً بسنة ٧٣٣ هـ شارحاً أهم أحداثها، وما يكون قد تم فيها وتغير في بعض مناصب الدولة الكبرى كالنيابة والوزارة، ثم يختمها بذكر تراجم أعيان من توفي فيها.

اعتمد اليوسفي في كتابة تاريخه على المشاهدة والملاحظة فهو يؤرخ لفترة عايش معظم أحداثها، ويعتمد أيضاً على الرواية الشفوية من أصدقائه ومعارفه وما سمعه. وهناك مآخذ عديدة على اليوسفي منها أنه جزأ الحادثة التاريخية التي لا تنتهي عند سنة واحدة، بل تمتد وتتواصل إلى عدد من السنين تقيداً منه بالمنهج الحولي فتأتي الحادثة بذلك مقسمة مجزأة، مثال ذلك ما أورده اليوسفي من أخبار المغول مبعثرة سنة ٧٣٤ هـ و٧٣٧ هـ، وأخبار التجريدة إلى بلاد الأرمن امتدت ما بين سنة ٧٣٧ هـ، و٧٣٨ هـ. وقياساً لمعظم المؤرخين فقد ركز اليوسفي على الحدث دون الاعتناء بالتحليل والتفسير مع أنه حاول أحياناً استقصاء الأسباب وتحري الحقائق. وأمكن التقاط إشارات هامة توزعت على فصول الكتاب وخاصة فيما يخص البدو، والأرمن، وأوضاع التجار في أرمينية.

وانعكس الهجوم المغولي على بلاد الشام بشكل مباشر على هجرة بعض المؤرخين أمثال أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي نصر محمد بن عربشاه الدمشقي الأصل (ت ٨٥٤ هـ) ولد بدمشق سنة ٧٩١ هـ، ونشأ بها وتضاربت روايات المصادر حول خروج ابن عربشاه من دمشق فإحداها ذكرت أنه عندما هاجم تيمورلنك بلاد الشام هاجر ابن عربشاه مع أخوته وأمهم وابن أخته إلى سمرقند ثم ذهب بمفرده إلى بلاد الخط، وأقام ببلاد ما وراء النهر وتلقى العلوم من الأستاذين محمد الجرجاني، وابن الجزري نزيلا سمرقند. بينما ذكرت أخرى أنه أسر مع أهله ونقل إلى سمرقند وعلى أية حال عاد ابن عربشاة إلى حلب سنة ٧٢٤ هـ وانتقل منها إلى دمشق واستقر فيها سنة ٧٢٥ هـ. وكان طبيعياً أن يؤلف كتاباً يعد أهم المؤلفات العربية يتناول سيرة

وحياة القائد المغولي تيمورلنك، وهو بعنوان (عجائب المقدور في نوائب تيمور)

يحتوي الكتاب على معلومات غنية وثمينة بالنسبة لهجوم تيمورلنك على بلاد الشام أمكن الإفادة منه في الفصل الاجتماعي والاقتصادي وأخص الاقتصادي أكثر من الاجتماعي. فهو يعرض لنا بأسلوب أدبي يعتمد فيه السجع أعمال المغول الهمجية، ولا يتوانى عن نعتهم بالألفاظ القاسية وربما مرد ذلك إلى المعاناة التي عاناها مع أسرته خارج بلاده. فهو يذكر لنا عن نهبهم للبيوت، وتعذيب السكان، وقتل الأطفال، وينفرد بحوادث لم يذكرها غيره في هذا المجال، كما أنه عدد لنا مهن الأسرى الذين اقتادهم تيمورلنك إلى سمرقند.

لقد وظفت معلوماته بشكل كامل في ثنايا الكتاب لما لها من فائدة كبيرة، ولما تبديه من همجية المغول وبربريتهم التي لا مثيل لها، والتي نجم عنها بشكل مباشر اغتيال الحضارة العربية الإسلامية في المنطقة.

ويمكن لنا في هذا المقام أن نتحدث عن الموسوعات التاريخية التي مثل تيارها خير تمثيل أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م) أحد الموسوعيين البارزين الذين قدموا لنا معلومات إخبارية هامة عن الهجوم المغولي على بلاد الشام في مؤلفه الضخم المعروف باسم ((نهاية الأرب في فنون الأدب» وهو أشبه بدائرة معارف واسعة تحتوي على جميع أنواع المعرفة اللازمة لطبقة الكتاب، وتعتبر معلوماته موثوقة باعتباره شغل وظائف عديدة في الجهاز الإداري المملوكي منها ناظر لأملاك السلطان محمد سنة ٧٠١ هـ / ١٣٠١م، وناظر ديوانه الخاص ووظائف أخرى متعددة. ويتضح من نصوص نهاية الأرب أنه نقل عن بيبرس الدوادار مع إجراء بعض التغييرات الطفيفة - والواضح أن النويري لم يستعن فقط بمؤلفات بيبرس الدوادار، وإنما استعان بمؤلفات معاصريه من أمثال ابن الدواداري والمؤلف المجهول لا سيما فيما يتعلق باحتلال المغول لدمشق سنة (٦٩٩ هـ / ١٢٩٩ م). فهو يضمن تاريخه بعض المعلومات القليلة بصدد محاولة ابن تيمية استمالة أهل جبل الصالحية لجانبه الأمر الذي يشير بأنه ولا بد قد استعان بمصدر ثالث لعله المصدر الذي أخذ عنه ثلاثتهم.

ويعتبر كتاب نهاية الأرب من أشهر الموسوعات التاريخية العلمية فهو يشمل ثلاثة وثلاثين جزءاً طبع منها واحد وثلاثون، يضم الجزآن الأخيران أحداث العصر المملوكي بدءاً بسنة ٦٥٨ هـ واستفدت من هذا الكتاب أيما فائدة حتى أنني وجدت أهميته تفوق "السلوك" أحياناً، ولا يخفى أن المقريزي قد نقل عنه، لذلك فقد وجدت فيه مادة غزيرة وغنية ولكنها إخبارية، وبعد تحليل الصور كاملة أمكن الاستفادة منه في جميع فصول الكتاب: السياسي، وخاصة

الاجتياح المغول لبلاد الشام، وهروب الأمراء والمماليك ولجوئهم إلى المغول مثل قبجق، قراسنقر المنصوري، إلى جانب الفصل الاجتماعي المتمثل في الهجرة من بلاد الشام لمصر، قدوم الوافدية من المغول إلى مصر، أحوال هؤلاء المهاجرين، عبث الحرافشة في البلاد أثناء الاجتياح المغولي، الحديث عن أوضاع الفلاحين، وبالنسبة للاقتصادي كانت له فائدة لكنها أقل من الاجتماعي فقد اعتمدت عليه في فقرة الإقطاع والأوقاف والرشوة والضرائب المستحدثة والطارئة.

ويعد كتاب ((مسالك الأبصار في ممالك الأمصار» لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن يحيى ابن فضل الله العمري (ن ٧٤٩ هـ / ١٣٤٩م) من اشهر الكتب العلمية التاريخية الموسوعية. والتي استفدت منها بشكل كبير في البحث نظراً لكون مادة العمري موثقة بنتيجة المناصب السياسية التي شغلها مثل كتابة السر بالشام في عهد الناصر محمد وقراءة الرسائل وغير ذلك من مناصب رفيعة.

يعد كتاب مسالك الأبصار دائرة معارف واسعة ضمنها شيئاً من التاريخ يبدأ من عصر الهجرة ويمتد حتى سنة (٧٤٣ هـ / ١٣٤٢ م)، غير أن الكتاب غير متداول طباعياً وما بين أيدينا أقسام يسيرة منه، منها ما يتعلق بقسم القبائل البدوية الموجودة في بلاد الشام ودورها السياسي. وقد استفدت من كتاب القبائل فائدة كبيرة وتجلت فائدته في فصل البادية. حيث ذكر العمري بالتفصيل أسماء القبائل البدوية المنتشرة في بلاد الشام، وأعمالها.

واعتمد شهاب الدين أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) على ما كتب العمري في موسوعته الشهيرة ((صبح الأعشى في صناعة الإنشا))، فهو فصَّل ما اختصره العمري في كتاب ((التعريف بالمصطلح الشريف)) وقدم لنا معلومات جغرافية وإدارية هامة في موسوعته لم نستطع الاستغناء عنها نهائياً. كما أن القلقشندي قام بنقل مواد العمري المتعلقة بالقبائل العربية وأودعها في كتاب ((قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان» ومعلوماته متنت معلومات العمري، فقد اتبع القلقشندي في كتابه القلائد خطة منهجية بدأها بالحديث عن أصل كل قبيلة بدوية منذ نشوئها حتى عصره وما تفرع عنها وأماكن استيطانها، واستفدت منه كثيراً في فصل البادية.

ويشد انتباه الباحث في كتب الإدارة فوائد هامة كونها تبرز العلاقة المتبادلة بين الشعب والسلطة، وقد برزت في العصر المملوكي كتب إدارية هامة عكست صورة الأوضاع الإدارية للمجتمع فكان لهذه الكتب أيما فائدة في إيضاح المثالب والمحاسن للإدارة المملوكية. ومن

خيرة الكتب المتداولة والتي استخدمتها خلال البحث التعريف بالمصطلح الشريف لشهاب الدين العمري يحوي الكتاب معلومات إدارية هامة جداً تتعلق بالهيكل السياسي والإداري للدولة وقد أمكن الاستفادة من معلوماته في الوضع الإداري لنيابات بلاد الشام (حدودها وظائفها ، طرق البريد) إلى جانب ما ورد عن الوصايا المتعلقة بأهل الذمة ، ويعد الكتاب أقدم الكتب في ميدانه.

ومن الكتب الإدارية الأخرى التي أغنت البحث كتاب ((زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك)) لفرس الدين خليل بن شاهين الظاهري (ت ٨٧٣ هـ / ١٤٦٨ م). الذي يحوي مادة إدارية هامة ، فقد قسم الكتاب إلى أبواب ولكل باب عنوان فيما يخص الوضع الإداري وقد تكلم المؤلف بشكل مسهب عن نيابات بلاد الشام وأوضاعها الإدارية ولكنها لم تكن بمستوى ما أورده العمري في التعريف أو القلقشندي في موسوعته ، ومع ذلك أمكن الاستفادة من معلوماته بما يخص الوضع الإداري.

وهناك صنف آخر من الكتب التي اعتمدت عليها وهي كتب فقهية دينية. ولئن قدم المؤرخون في هذه الفترة مادة تاريخية هامة إلا أنهم لم يكونوا على دراية كاملة بقضايا المجتمع وخاصة الدينية ، فقد اكتفى المؤرخون بذكر القضاة وبعض أعمالهم ، بينما تصدى الفقهاء لتدوين مثل هذه الأعمال وأنتجوا مجموعة من الكتب اتسمت بالطابع الديني وأخص بالذكر كتاب (غوارف المعارف) للسهروردي الذي عالج مواضيع هامة مثل التصوف الإسلامي ، فأغنى السهروردي البحث بمادته الهامة حول شروط ساكن الرباط وغير ذلك من الشروط التي تخص المريدين.

ويضاف إلى كتاب السهروردي كتاب آخر أكثر أهمية وقضاياه أشمل عمومية وهو كتاب (فتاوى السبكي) للعالم تاج الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ / ١٣٧٠ م). والكتاب عبارة عن قضايا هامة تخص مجموعة من أفراد المجتمع طرحوها على ابن السبكي للإفتاء فيها ، فأصدر ابن السبكي هذه الفتاوى وجمعها في كتاب. والفتاوى تشمل مواضيع عامة منها دينية ومنها اجتماعية. وقد أمكن الاستفادة من بعض الصور الاجتماعية التي تعكس جوانب هامة في المجتمع ، وأمكن تحليلها والاستفادة منها في القضايا الاجتماعية مثل الفتوة ، والقضايا الدينية وما يتعلق بأهل الذمة ، إضافة إلى أنني استفدت منها في فقرة الرشوة في الفصل الاقتصادي.

يضاف إلى مجموعة الكتب الفقهية الواردة فيما مضى كتاب ((البحر المورود في الوصايا والعهود) للشعراني ، وقد استثمرت مواده التي تخص التصوف بالذات ، ومن المفيد القول بأن

المواد الموجودة في الكتاب لم أعثر عليها في أي كتاب آخر سوى أن زكي مبارك نقل عنه معلومات وظفها لدراسة المجتمع المصري الذي كان يشابه المجتمع الشامي آنذاك، وبذلك أمكن الاستفادة منما كليهما.

وظهرت بعض الكتب التخصصية في الناحية الدينية ككتاب (إكرام من يعيش بتحريم الخمر والحشيش) للفقيه أحمد بن عماد بن محمد بن يوسف الأقفهسي الذي ولد سنة (٧٥٠ هـ / ١٣٤٩ م) في بهنسا بمصر وتوفي بها سنة ٨٠٨ هـ. تلقى العلم عن عدد كبير من الشيوخ أمثال الأسنوي والبلقيني والباجي. يتناول كتابه المذكور قضية الخمر والحشيش، فقد ناقش في كتابه أسماء الخمر وأحكام متعاطيها وأنواعها ولا أبالغ إن قلت إنني استفدت منه كثيراً في فقرة الخمر والحشيش وأهل الذمة أيضاً.

فقد عرضت قضية تناول الخمور وبيعها بين أفراد المجتمع ثم أوردت أقوال الأقفهسي التي أخذها عن علماء وفقهاء غيره وناقشها، فمثلاً يقول في إحدى القضايا: قال القرافي، أو قال ابن البيطار، وأمكن توظيف مادته في الفصل الاجتماعي.

ولعل تفرد دمشق بعدد كبير من المدارس الفقهية والزوايا والأربطة بين المدن الأخرى سواء في بلاد الشام أو خارجها دفع الكثير من العلماء والمؤرخين لتدوين إنشاء هذه المؤسسات الثقافية، وكان من بينهم عبد القادر محمد النعيمي الدمشقي ولد سنة (٨٤٥ هـ سنة ٩٢٧ هـ / ١٥٢٠ م) كان النعيمي محدثاً، محققاً، لقب شيخ الإسلام، ألف كتباً كثيرة منها ((دور القرآن في دمشق) والكتاب عبارة عن ذكر لدور القرآن التي أنشئت في دمشق مع ذكر مؤسسيها، محدثيها، خرابها على يد المغول إن حصل ذلك، وأمكن الاستفادة منها بما يخص الناحية الدينية والاجتماعية بما فيها سبب إقبال السلاطين والأمراء على إنشاء مثل تلك الدّور. ولما لم تكن عدد دور القرآن في دمشق مساوية لعدد المدارس فإنه صنف لها كتاب يحمل عنوان (الدارس في تاريخ المدارس)، يتناول الكتاب المدارس الفقهية بالتفصيل موقعها، منشأها، المدرسين بها، المعيدين، ويذكر أحياناً خرابها واندثارها نتيجة الهجوم المغول عليها، وقد أمكن الاستفادة من المواد التي عرضها النعيمي في الأوقاف، والطرق التي كفلت العيش الدائم للطلبة، إلى جانب الإفادة منها في الفصل الاقتصادي بما يخص الإنفاق على المعاهد الثقافية وبنائها مرة أخرى بعد خرابها على يد العدو المغولي.

وأرى الزما علي أن أذكر صنفاً آخر من الكتب ساهم في تقديم مادة إخبارية واجتماعية هامة سدت جوانب النقص في معلومات الكتاب وهي كتب التراجم. ومن أهم هذه الكتب

((الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة) لابن حجر العسقلاني، فهو كتاب شامل لأعيان العصر من علماء وفقهاء وتجار وقادة سياسيين. ينهج ابن حجر في تأريخه الترتيب الأبجدي فهو يبدأ ترجمة شخصياته بالحروف الأبجدية، وقد أمكن الاستفادة منه كثيراً في الفصل الاجتماعي خاصة أسماء الذين هاجروا من بلاد الشام إلى مصر إثر كل هجوم مغولي، كذلك من نزح من المدن والأرياف، وأغنى جوانب الكتاب في ذكر أسماء من عذب على يد العدو المغولي، وأساليب التعذيب، وأسماء من فقد أهله وماله إلى جانب الأسرى، كما أفدت منه في الوضع الإداري.

وأهمية (المقفى الكبير) للمقريزي تفوق أهمية الدرر الكامنة نتيجة لوفرة المعلومات الإخبارية عن الشخصيات المترجم لها، فقد اعتمد المقريزي على دراسة شخصية، مولدها، منشئها، أعمالها، فمثلاً أثناء الحديث عن ابن تيمية ذكر وبالتفصيل عن المقابلة التي تمت بينه وبين غازان وقد استفدت من هذه المناقشة في المدخل السياسي، كما كانت الإفادة من معلوماته في الفصل الاجتماعي بما يتعلق بأسماء الشخصيات التي هاجرت إلى مصر أو التي تولت مناصب سياسية وإدارية هامة.

ويعتبر كتاب ابن تغري بردي ((المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي)) من كتب التراجم الهامة في العصر المملوكي. يقع الكتاب في ستة أجزاء جمع فيه المؤلف ثلاثة آلاف ترجمة لمشاهير العلماء والأمراء والسلاطين الذين عاشوا في مصر والشام في دولة سلاطين المماليك الأولى والثانية، بالإضافة إلى من عاصرهم من مشاهير المشرق والمغرب من المسلمين وغير المسلمين. ويستهل ابن تغرى بردي كتابه بترجمة المعزأيبك، ويتبع الترتيب الأبجدي لأسماء المشاهير الذين توفوا بين منتصف القرن السابع والقرن التاسع الهجري. ولا شك أن الفائدة التاريخية كبيرة بالنسبة لهذه التراجم، بينما لم تكن بالمستوى المطلوب فيما يخص الناحية الاجتماعية والاقتصادية. وقد ذكرت الفائدة في أماكن متفرقة من الكتاب.

وكان شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي بارعاً في مجال التدوين التاريخي فترك لنا مؤلفات عديدة تتسم بالفائدة والضخامة أشهرها كتاب التراجم المسمى (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع) ويتضح من عنوان الكتاب أنه يختص بتراجم القرن التاسع الهجري، ومن المعروف أن السخاوي اتصف بثقافته العالية نتيجة لتلقيه العلوم المتعدد إلى جانب رحلاته إلى بلاد الشام وخصوصاً حلب ودمشق وبيت المقدس.

ومؤلفه "الضوء اللامع" عبارة عن ترجمة لشخصيات أدبية، علمية، فقهية، سياسية.

ولم يقف السخاوي عند جنسية هؤلاء بل أورد سيرتهم سواء كانوا من الروم أو من الهند أو من المشرق أو المغرب. والكتاب عبارة عن اثني عشر جزءاً كانت الاستفادة منه تخص الأشخاص الذين هاجروا لمصر عند هجوم تيمورلنك على بلاد الشام أو الذين فقدوا ثرواتهم، أو الذين عذبوا من قبل العدو المغولي.

والجدير بالذكر أنني استعرضت محتويات كتاب ((البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع). للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، وهو كتاب تراجم لأشهر الأعلام في مصر واليمن والشام، لكنه يركز على اليمن أكثر من البلدان الأخرى. سار الشوكاني في التراجم حسب التسلسل الأبجدي، ويتجلى بوضوح من خلال الكتاب أنه نقل عن ابن حجر العسقلاني الدرر الكامنة، وكانت الاستفادة منه ضئيلة جداً واقتصرت على أماكن متفرقة في الفصل الاجتماعي.

ومثلما نشط العلماء العرب في مجال التاريخ، نشطوا في مجال الجغرافية والرحلات ولكن بشكل أقل وهم ليسوا بعدد المؤرخين، واستأثرت بلاد الشام باهتمامات هؤلاء الرحالة حتى أنه لم يبق رحالة إلا ودخل بلاد الشام وأطلع على معالمها الثقافية والحضارية، ومن أشهر الرحالة في فترة البحث أبو عبد الله محمد بن العبدري الحيحي.

قام العبدري برحلته وهو لا يزال في مقتبل العمر، كان خروجه من حاحة سنة ٦٨٨ هـ / ١٢٨٩م، فسار إلى تونس، طرابلس، ثم إلى مصر براً ومنها إلى بلاد الشام فمر بأطراف البلاد الجنوبية (فلسطين) ثم عاد ثانية إلى بلاده. أودع العبدري في مؤلفه مشاهداته الشخصية، فكان يصف المحلات والمدن التي يمر بها ويذكر أحوال أهلها، وقد ركز أثناء وصفه للمحلات على العلم والحركة العلمية. وإذا كان العبدري قد أسهب في الكلام عن المحلات أثناء توجهه إلى شمال إفريقية وبلاد الشام، فإنه اختصر الكلام في وصف القرى والمدن التي مر عليها، أثناء رجوعه. كانت الفائدة من رحلة العبدري قليلة جداً واقتصرت على معلومات ضئيلة تتعلق بنيابة غزة وحدودها الإدارية ومع ذلك وظفتها بمكانها المناسب.

والواقع أنه زار بلاد الشام في العصر المملوكي رحالة عربي آخر هو ابن بطوطة محمد بن إبراهيم اللواتي (ت ٧٧٩ هـ / ١٣٧٧ م) الذي أودع مشَاهداته في كتاب هام استعرض فيه المدن والقرى التي مر بها في مصر وسورية وجزيرة العرب وأفريقيا الشرقية وآسيا الصغرى وغيرها من البلدان الأخرى، خاصة أن رحلته استغرقت زهاء تسع وعشرين سنة. ولا شك أن معلوماته كانت أكثر فائدة من العبدري، فابن بطوطة اعتمد في وصف المدن على أهم

معالمها الحضارية ومزروعاتها الشهيرة، وحكامها السياسيين، فرحلة ابن بطوطة تقدم فائدة كبيرة للباحث في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بينما لم تقدم الفائدة المرجوة منها للكتاب، فاقتصرت الاستفادة على بعض المعلومات الواردة عن الزوايا والأربطة المنتشرة في بلاد الشام، إضافة إلى الاستفادة منها في بعض المعلومات الواردة عن زراعات وصناعات مدن الشام.

ويصنف كتاب شيخ الربوة محمد بن أبي طالب الأنصاري الدمشقي (ت٧٢٧ هـ /١٣٢٧م) بين الكتب الجغرافية الهامة التي أمكن الاستفادة منها في البحث وعنوانه (نخبة الدهر في عجائب البر والبحر) فهو يتضمن معلومات دقيقة ومفصلة عن نيابات بلاد الشام، وقد أفدت من معلوماته عن المناطق التي نزلها التركمان في سورية، إضافة إلى أسماء قرى دمشق داريا والمزة والتي وظفتها خير توظيف في فصل الأرياف، وبهذا يمكن القول إنه كتاب جغرافي هام أمكن الاستفادة منه في أماكن متفرقة.

ويعد كتاب تقويم البلدان لأبي الفداء من الكتب الجغرافية الهامة، لما يحويه من معلومات مفصلة حول بلاد الشام، لكن هذه المعلومات قديمة استقاها من مصادر مبكرة، لذلك لم أتمكن من الاعتماد عليه بشكل كبير وذلك لانعدام الفائدة من المواد الجغرافية التي قدمها، وأمكن الاستفادة فقط حول تعريف بعض المناطق.

ويمكن أن نتحدث أيضاً عن مجموعة من الكتب ذات هوية خاصة منها كتاب (معيد النعم ومبيد النقم) لتاج الدين السبكي وقد أمكن العثور على معلومات ذات مضامين اجتماعية أمكن الاستفادة منها في الحديث عن وضع الفلاح وعن الإقطاع أيضاً.

ولكن المعلومات ذات المضامين الاقتصادية تمثلت في كتاب ((إغاثة الأمة بكشف الغمة)) للمقريزي فهو يعالج أسباب الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها الدولة المملوكية التي كان من أهمها الخلل النقدي الذي أدى إلى التضخم وغيره من المواضيع التي أمكن الإحاطة بها في الفصل الاقتصادي. ويماثل كتاب محمد بن محمد بن خليل الأسدي: ((التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار) كتاب إغاثة الأمة للمقريزي في موضوعاته ولكنه يفوقه أهمية في المعالجة. فالكتاب يبحث في الوضع الاقتصادي الفاسد، وكثرة الضرائب المالية التي تثقل كاهل الرعية، وتوفير سبل الحياة الرغيدة. وأمكن استثمار المعلومات المتعلقة بالخلل الذي يطرأ على الهيكل الاقتصادي والمتعلقة بكثرة الجبايات، إضافة إلى غش العملة وتزييفها، إلى جانب المعلومات الاجتماعية

المتعلقة بالفلاحين وخاصة التي تتحدث عن قيس ويمن.

ومن الممكن أن نضيف إلى قائمة المصادر أسماء بعض المراجع المستفاد منها في البحث وأهمها ((النظام النقدي المملوكي)) للباحث حمود النجيدي الذي تمتع بخبرة ومقدرة على الاستنتاج والتحليل في كتابه الذي استفدت منه فيما يتعلق بالأسعار والتضخم النقدي. كما استفدت من كتاب عبد الله الغامدي (جهاد المماليك ضد المغول والصليبيين في النصف الثاني من القرن السابع الهجري) والذي ضم عدداً كبيراً من الموضوعات التي تتعلق بالمدخل السياسي، من نشأة دولة المماليك، ودك معاقل الصليبيين، والعلاقات بين الأرمن والمماليك. ويبدأ الكتاب من استلام الظاهر بيبرس الحكم وحتى الأشرف خليل بن قلاوون.

وكان لكتابات الشيخ أحمد دهمان أهمية كبرى باعتباره عكس فيها صورة الأوضاع السياسية والاجتماعية الواردة في المصادر الأساسية، وقد اتبع نظام المؤرخين الحوليين في كتابه (ولادة دمشق في عصر المماليك) هذا وعدت أيضاً إلى مراجع أخرى اهتمت بالتنظيمات الشعبية مثل كتاب (حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي)، (الفتوة الإسلامية) لعبد اللطيف فهمي ومراجع أخرى.

كما استفدت من كتب السيد البارز العريني (المماليك والمغول)، وكتب أحمد عبد الرزاق أحمد، وفايد عاشور، واحمد مختار العبادي، وانطون ضومط، وغيرهم آخرون. وأثبت أسماء المصادر والمراجع فيما بعد.

وأخيراً يجب أن أذكر أنه على الرغم من كثرة المصادر وغناها بالمواد الإخبارية نجد أن ما حوته بموضوع الكتاب قليل جداً، لذلك وجدت صعوبة كبيرة في تجيير هذه الحوادث لصالح الموضوع، وكان للدكتور المشرف فضل كبير في تدريبي على استخلاص الحوادث وتحليلها لصالح الكتاب لأن الفصل بين نظم وقوانين العصر المملوكي وما استجد من قوانين جديدة على البلاد صعب جداً. وأخيراً أرجو أن أكون قد وفقت في إعطاء صورة واضحة عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عن الحملات العسكرية المغولية على بلاد الشام.



أوضاع بلاد الشام سياسياً وإدارياً وعسكرياً

أولاً: أهم وقائع الحملات المغولية في بلاد الشام:

كان لظهور المغول على مسرح التاريخ آثار كبيرة على الأسلحة السياسية والعسكرية في الشرق العربي الإسلامي، ونتيجة لأعمال التوسع التي قام بها المغول فقد اصطدموا بالدولة الإسلامية الخوارزمية وأجبروا بقاياها على التوجه إلى أرمينية الصغرى ونحو بلاد الشام وخاصة إلى الجزيرة الفراتية، ثم هاجموا بغداد وأسقطوا الخلافة العباسية فيها، وأكملوا تقدمهم نحو بلاد الشام التي سقطت جميع مدنها تحت سيطرتهم. عدا بيت المقدس ليصطدموا أخيراً بالقوة المملوكية التي استطاعت بمساعدة بعض الأمراء في بلاد الشام من إيقاف هذا الزحف ومنعه من الوصول إلى مصر.

كانت بلاد الشام تتقاسمها عدة سلطات: الصليبيون الذين تمركزوا في فلسطين والشريط الساحلي من بيروت إلى عكا وتقوقعوا في هذه المنطقة التي تربط المتوسط بأوروبا، والأمراء الأيوبيون الذين حكموا دمشق، حلب، حماة، حمص، الكرك، ميافارقين. أما الدول التي كانت تحيط ببلاد الشام فكانت العراق التي كانت مقراً للخلافة العباسية، ودولة أرمينية التي كانت تحيط بالمناطق الشمالية، وكانت تشكل مصدر قلق كبير حيث تحالفت مع الصليبيين تارة ومع المغول تارة أخرى لتحقيق مآربها المتمثلة باستخلاص بيت المقدس من المسلمين.

كانت الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية في حالة من الفوضى والاضطراب حيث كانت الصراعات السياسية في أوج تأزمها بين الأمراء الأيوبيين والناصر يوسف الثاني من جهة. والمعزأبيك الذي عده المؤرخون أول سلاطين المماليك من جهة ثانية إذ حاول الناصر يوسف الثاني جعل لويس التاسع (القديس لويس) ملك فرنسا المقيم آنذاك في عكا على صفه مقابل تسليم بيت المقدس له، إلا أن المعز علم بهذا العرض فبعث إلى لويس يتهدده بقتل الأسرى لديه من جند لويس وعرض عليه تعديل شروط معاهدة دمياط التي أطلق سراحه بموجبها وذلك

بالتنازل له عن أموال الفدية المتبقية لديه.

درس لويس هذا الموقف من جميع جوانبه ففضل الوقوف على الحياد في هذا الصراع[1]. في هذه الأثناء توجهت الحملة العسكرية المغولية الأولى نحو بغداد بقيادة هولاكو سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨م وكان هذا الزحف بسبب عوامل خاصة وعامة، فالعوامل الخاصة انحصرت في اضطراب الحالة السياسية والاجتماعية في الدولة الخوارزمية المتاخمة للمغول والتي شكلت أكبر قوة إسلامية في ذلك الحين، بينما انحصرت العوامل العامة في اضطراب حالة الشرق الإسلامي بشكل عام، إذ كانت عوامل الانقسام تتهدده من الداخل بالإضافة إلى الأخطار التي أحاطت به من الخارج والتي تمثلت في رغبة هيثوم ملك أرمينية في استخلاص بيت المقدس من المسلمين وسعيه لتحقيق هذا الهدف، وتم الاتفاق على عقد تحالف بين الصليبيين الموجودين في بلاد الشام وبين هيثوم ملك أرمينية وبين المغول لتقسيم بلاد الشام واقتسام أراضيها، وقد كان لزوجة هولاكو دوقوزو خاتون دور مهم في توطيد أواصر الصداقة بين الزعماء المسيحيين وبين هولاكو[2].

سقطت مدينة بغداد بيد هولاكو ٦٥٦ هـ /١٢٥٨م وقتل المغول الخليفة العباسي المستعصم بالله[3]، وسفكوا الدماء حتى جرت في الطرقات وأحصي عدد القتلى ومثل نحو المليوني قتيل وفي هذا بعض المبالغة، كما خربوا الآثار الدينية وهدموا البيوت، بعدها أمر هولاكو بالتوقف عن هذه الأعمال[4].

١- ابن كثير (الحافظ): البداية والنهاية، بيروت، دار الفكر، طبعة منقحة، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨م ، ج ٣، ص ١٨٤.

- زكار (سهيل): فلسطين في عهد المماليك من أواسط القرن ٧ الميلادي إلى مطلع القرن ١٠ الميلادي، ص ٥٣٨.

- العبادي (أحمد): قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، بيروت، دار النهضة، ١٩٦٩م ص ١٢٥-١٢٦.

- زعرور (إبراهيم): الحياة الاجتماعية في بلاد الشام في العصرين الأيوبي والمملوكي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة دمشق، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ ص ٧٠. - الصياد (فؤاد عبد المعطي): المغول في التاريخ، دار القلم، ١٩٦٠م، ص ١٩١.

٢- حميد (حافظ) الشرق الإسلامي قبيل الغزو المغولي، دار الفكر العربي، ١٩٥٠م، ص ١٤٣-١٤٤-١٤٨.

٣- المستعصم بالله: أحمد بن أبي جعفر، ولد سنة ٦٠٩ بويع له بالخلافة سنة٦٤٠، ولما نزل المغول بغداد سنة ٦٥٦ قاتل عن بغداد

- ابن الكازروني(ظهير الدين علي بن محمد) المختصر في تاريخ بغداد، مطبعة الحكومة١٣٩٠ هـ/١٩٧٠م، ص ٢٦٦-٢٧٢

٤- ابن الكازروني: المصدر نفسه، ص ٢٦٦-٢٧٢.

- ابن خلدون (عبد الرحمن): التعريف بابن خلدون ورحلته، غرباً وشرقاً، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف، ١٣٧٠ هـ /١٩٥١م ص ٣١٧ المقريزي (تقي الدين أحمد): السلوك لمعرفة دول الملوك، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف، ١٩٥٧م، ج ١، ق٢ ص٤٠٢ — العيني (بدر الدين محمود): عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، القاهرة الهيئة العامة للكتاب، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م ج ١ ص ١٦٧-١٧٣ — حمدي: المرجع نفسه، ص ١٤٣-١٤٤- عدوان (أحمد محمد): المماليك وعلاقاتهم الخارجية، ٦٤٨-٧٨٣ هـ / ١٢٥١-١٣٨١م، السعودية، دار الصحراء، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ /١٩٨٥ ن، ص ٤١

اهتز العالم الأسلامي لهذه المأساة المروعة التي حلت بالخلافة العباسية وترتب على سقوطها سقوط المدن الإسلامية الأخرى مثل الكوفة، واسط، الموصل التي دخل صاحبها بدر الدين لؤلؤ في طاعة المغول، كما استولوا على حران[1]. وتوجهوا نحو ميافارقين التي توجه صاحبها الكامل ابن الشهاب غازي العادل إلى الناصر يوسف صاحب حلب يطلب منه مؤازرته على المغول، غير أنه خذله واستخف برأيه، وصرفه بالأمان[2]، وذهب إلى أبعد من ذلك حيث بعث بولده العزيز محملاً بالهدايا والتحف إلى هولاكو.

وهنا تبرز مسألة هامة وهي سبب رفض الناصر نجدة الملك الكامل بن الشهاب غازي بن العادل وتأييده للمغول رغم أنه أكثر الأمراء الأيوبيين قوة واقتداراً؟.

إن موقف الناصر نابع من مصلحته الشخصية، فالأمراء الأيوبيون يناصبونه العداء، والمماليك انتصروا على قواته أكثر من مرة، لذلك رأى في المغول حليفاً قوياً لمساعدته على فرض سلطانه على بلاد الشام، ومن ثم انتزاع مصر من يد المماليك.

عند وصول العزيز إلى معسكر هولاكو سلمه ما معه من الهدايا التي تعبر عن الولاء له وطلب منه على لسان والده مساعدتهم في استعادة الأراضي المصرية من أيدي المماليك، وعلل سبب عدم قدوم والده بأنه لا يستطيع ترك البلاد للأعداء، فأظهر هولاكو قبول العذر ظاهراً[3]، لكنه اعتبر عدم قدوم الناصر بنفسه إهانة له فحمل ابنه رسالة ذكره فيها بما أنزله ببغداد من صنوف العذاب وقد جاء فيها ((يعلم السلطان الملك الناصر طال بقاؤه أنا لما توجهنا إلى العراق وخرج إلينا جنودهم، فقتلناهم بسيف الله، ثم خرج إلينا رؤوساء البلد ومقدموها، فكان قصارى كلامهم سبباً لهلاك نفوس تستحق الإهلاك، وأما ما كان من صاحب البلدة فإنه خرج إلى خدمتنا ودخل تحت عبوديتنا فسألناه عن أشياء كذبنا فيها، فاستحق الإعدام، وكان كذبه ظاهراً، ((وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِراً)) سورة الكهف الآية ٤٩،

١- المقريزي: المصدر نفسه، ج١، ق٢، ص ٤٠٩ – العيني: المصدر نفسه، ج١ ص ٢١٨ – عدوان: المرجع نفسه، ص ٤١ – الصياد: المرجع نفسه، ص ١٩٤-١٩٥ – سبانو (أحمد غسان): مملكة حماة الأيوبية، دمشق، دار قتيبة، ١٩٨٤م ص ٨٤.

٢- ابن العبري: (غريغوريوس): تاريخ مختصر الدول، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٨٩٠م، ص ٤٨٣.

٣- ابن العيد (المكين بن جرجس): أخبار الأيوبيين، بور سعيد الظاهر، مكتبة الثقافة الدينية، ص ٤٦ – ابن العبري: المصدر نفسه، ص ٢٧٨ – ابن الوردي (زين الدين عمر): تتمة المختصر في أخبار البشر المعروف بتاريخ ابن الوردي،، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠م، ج ٢، ص ٢٨٧ – ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢١٥- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق٢، ص ٤١٠-٤١١ – ابن تغري بردي (جمال الدين أبي المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، طبعة مصورة عن دار الكتب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المصرية، ج ٧، ص ٥٦ – العبادي: المرجع نفسه، ص ١٥١ – عاشور(فايد حماد) العلاقات السياسية بين المماليك والمغول في الدولة المملوكية الأولى مصر، دار المعارف، ١٩٧٥م، ص٣٦

أجب ملك البسيطة ولا تقولن: قلاعي المانعات، ورجالي المقاتلات وقد بلغنا أن شذرة من العسكر التجأت إليك هاربة وإلى جنابك لائذة.

أين المفر ولا مفر لهارب ولنا البسيطان الثرى والماء

فساعة وقوفك على كتابنا تجعل قلاع الشام سماءها أرضاً أو طولها عرضاً والسلام))[1].

أزعجت هذه التهديدات الناصر يوسف الذي ما لبث أن أرسل الصاحب كمال الدين بن العديم إلى المماليك في مصر للاستنجاد بهم ضد هولاكو الذي بات هجومه مؤكداً على بلاد الشام[2]. غير أن الهجوم المغولي المغولي سبق رد المماليك المصريين، وبدأ الهجوم أولاً على ميافارقين، واشتركت معهم فرق أرمنية ومسيحية شرقية فحاصروها، واستمر الحصار مدة عامين أظهر خلالها المدافعون عن المدينة ضروباً من الجشاعة المنقطعة النظير، ونظراً لطول فترة الحصار فقد نفدت الأقوات منها، وعم القحط والوباء مما اضطر السكان إلى التسليم، وقبض المغول على حاكمها الأشرف وقطعوا رأسه سنة ٦٥٧ هـ /١٢٥٨ م[3].

ثم سار هولاكو سنة ٦٥٨ هـ /١٢٥٩م نحو بلاد الشام فعبر الفرات، وسار بجموعه إلى حلب التي كانت مفتاح بلاد الشام الشمالية، وكان يحكمها المعظم توارن شاه، فبدأ حصارها، وأرسل إلى واليها يطلب منه تسليم المدينة كما طلب منه أن يجعل فيها ثكنة للمغول، غير أن توازن شاه، فبدأ حصارها، رفض طلب هولاكو وأجابه ليس لكم عندنا ألا السيف فبدأ حصارها. أما الناصر صاحب دمشق فبدلاً من أن ينضم بقواته إلى توازن شاه ويشكلا سداً منيعاً يدرآن به الخطر المغولي آثر الهروب إلى دمشق[4]. وهجم المغول على حلب

١- انظر نص الرسالة في المقريزي: المصدر نفسه، ج١، ق٢، ص ٤١٥ — السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن): تاريخ الخلفاء، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٢٨٣ هـ /١٩٦٤م، ص ٤٧٣-٤٧٤.

٢- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج٢، ص٢١٩ - المقريزي: المصدر نفسه، ج١، ق ٢، ص٤١٥-٤١٦ — العيني: المصدر نفسه، ج١، ص٢١٨ - السيوطي: المصدر نفسه، ص٤٧٥- الصياد: المرجع نفسه، ص١٩٧ - عودات (أ- حمد)- بيضون(جميل) شحادة (الناطور): تاريخ المغول والمماليك من القرن السابع الميلادي حتى القرن ١٣ الميلادي، أربد، دار الكندي، ١٩٩٠م، ص ٨٦-٨٨.

٣- أبو شامة: (شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن): تراجم رجال القرنين ٦ و٧ المعروف بالذيل على الروضتين، بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٧٤م، ص٢٠١- - الهمذاني (رشيد الدين): جامع التواريخ، ترجمة محمد صادق نشأت وآخرون، الجمهورية المتحدة، وزارة الثقافة ١٩٦٠، ج٢، ث١ ص٣١٩-٣٢٢ — أبو الفداء (عماد الدين إسماعيل: المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية المصرية، ط١، ١٣٢٥ هـ، ج ٣، ص ٢٠٣ — ابن كثير: ج١٣، ص٢١٥- ابن تغري بردي: ج ٧، ص ٩١- الصياد: ١٩٥.

٤- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٠٠-٢٠١ — ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩١-٢٩٢ — ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢١٨ — ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٧٥-٧٦ — كرد علي (محمد): خطط الشام، بيروت، دار العلم، ١٩٦٩، ج ٢، ص ١٠٥- دهمان (محمد): ولاة دمشق في عهد المماليك، دمشق، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ /١٩٨١م، ص ٤٩.

بعد أن حاصروها شهراً كاملاً استسلمت بعده، ثم ملكوها بمنشور أمان، غير أنهم غدروا بأهلها، وقتلوا الكثير من سكانها وعلمائها، وصادروا الأموال وخاصة الموجودة في قلعة حلب حيث النفائس والكنوز، وصادروا الحيوانات وأحرقوا المنشآت والمعاهد الدينية كجامع حلب والأربطة والزوايا والأضرحة.

وظل المغول يستبيحون المدينة سبعة أيام امتلأت خلالها الطرقات بالقتلى، ولم ينج من السكان إلا من دخل دار شهاب الدين عمرون وغيره، وكنيسة اليهود، والخانقاه الموجود فيها زين الدين الصوفي وقد سلم في هذه الأماكن من القتل ما يزيد عن خمسين ألف نفس[1].

وهنا يجب طرح تساؤل وهو لماذا سلمت هذه الأماكن من التدمير، وسلم الذين أووا إليها من القتل؟ وهذا السؤال لم أجد الإجابة عليه سوى أن الأماكن الدينية لو كانت تحظى بمكانة مقدسة لدى هولاكو لما أقدم على تدميرها وإحراقها، وأن ترك هذه الأماكن بالذات ربما يعود إلى مكانة أصحابها بالذات، ويرجح أنهم ساعدوه في إخضاع المدينة. لقد عزا بعض الباحثين سقوط حلب خلال مدة قصيرة قياساً مع ميافارقين التي أبدت مقاومة عنيفة إلى أسباب متعددة منها موقف الناصر المتخاذل وهروبه وتركه عبء الدفاع على توران شاه، ومنها إقدام ابن العبري رئيس أساقفة حلب على تقديم فروض الطاعة لهولاكو[2]. أثرت هذه الغزوة كثيراً على الوضع السكاني للمدينة، فقد قتل بعضهم، وهاجر بعضهم الآخر، وعذب آخرون، وأدى عدم الاستقرار السياسي والأمني إلى تخلخل الوضع الديمغرافي للمدينة وإلى تأثر المهن كالصناعة والزراعة والتجارة نتيجة لفقدان الأيدي العاملة.

ونتيجة لهذه الانتصارات السريعة فقد سارع الأمراء الآخرون بتقديم فروض الطاعة للمغول، فكان ممن جاء إلى هولاكو عند أسوار حلب الأشرف موسى صاحب تل باشر الذي كافأه فيما بعد ورد إليه أمارة حمص، كما قدم فروض الطاعة الملك السعيد بن العزيز بن العادل صاحب الصبيبة. وإذا كان هؤلاء قد أبدوا الخضوع في الظاهر فإن صاحب الكرك المغيث عمر راسل المغول في الباطن، ذلك أنهم بعثوا له يلتمسون طاعته، فأجاب بجواب ظاهر الطاعة وباطنه المراوغة بانتظار ما تجري به المقادير[3].

١- أبو الفداء: ج ٣، ص ٢٠١- ابن الوردي: ج ٢، ص ٢٩٢-٢٩٤ — ابن كثير: ج ١٣، ص ٢١٨ — المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٤٢٢ — العيني: المصدر نفسه، ج١، ص ٣٢١ — ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٧٦ — دهمان: المرجع نفسه ص ٤٩.

٢- - الصياد: المرجع نفسه ص ٤٩.

٣- اليونيني (قطب الدين): ذيل مرآة الزمان، حيدر آباد الدكن، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠م، ج ٢، ص ٣٥٨ - أبو الفداء: ج ٣، ص ٢٠٠-٢٠٤-٢١١ - ابن الوردي: ج ٢، ص ٢٩٤-٢٩٦ — ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٧٦-٧٧.

أثار سقوط حلب خوف بقية المدن السورية الأخرى، وقد تحقق ما كانوا يخشون منه، فبعد استيلائهم على حلب قاموا بالاعتداء على مدينة حارم حيث استولوا على قلعتها وقتلوا أهلها، كما استلولو على إعزاز. بعد ذلك سار المغول باتجاه حماة، وكان أعيان المدينة قد حملوا مفاتيحها لهولاكو عندما علموا باحتلال حلب، فأمنهم وأرسل إليهم شخصياً أعجمياً ذكر أنه من ذرية خالد بن الوليد اسمه خروشاه لتسيم المدينة، وكان بقلعة حماة مجاهد الدين قايماز أمير جندار فسلم القلعة إليه ودخل في طاعة المغول[1].

لقد خضعت معظم مناطق الشام لسيطرة المغول بشكل مباشر وغير مباشر حيث حكمت من قبل حكام موالين لهم، ولم يبق أمامهم غير دمشق التي اعتصم بها الناصر يوسف وقرر مع أهلها عدم تسليم المدينة إلى هولاكو، غير أن رحيل الناصر مع قواته عنها أدى إلى اضطراب الحالة الأمنية في المدينة فعمقت الفوضى، وأضحت المدينة بلا قوة عسكرية تحميها فلم تستطع بعدها المقاومة، لذلك عمد زين الدين الحافظي[2]. تسليمها لفخر الدين المزدعاني وابن صاحب ارزن، فدخلها المغول دون إراقة دماء. عندئذٍ كتب هولاكو أماناً لأهل دمشق قرئ بالميدان الأخضر، لكن الخوف ظل يراود الناس من هؤلاء الغزاة، فعلى الرغم من استسلام دمشق فإن القلعة بقيادة متوليها بدر الدين قراجا امتنعت عن التسليم، مما اضطر المغول إلى رميها بالمنجنيقات حيث تداعى قسم كبير منها، ثم دخلوها وقتلوا متوليها وحاميتها[3].

ويبزر السؤال الأهم لماذا استسلمت دمشق ولم تقاوم نهائياً؟.

يمكن أن يكون للدور الذي قام به زين الدين الحافظي أثر في الاستسلام، فمن المرجح أنه أجرى اتصالات مع المغول لتسليم دمشق بحجة الحفاظ عليها من التدمير والتخريب، ومنعاً من قتل سكانها على قاعدة ما جرت به العادة في المدن التي يدخلها المغول. كما يمكن القول بان الحافظي لم يلق آراء معارضة من الأعيان والرعية لتسليم المدينة، لا سيما بعد أن

١- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠١ - الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان): دول الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ج ٢، ص ١٦٢.   - ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٣.

- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢١٨-٢١٩ - العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٣١-٢٣٢.

٢- زين الدين الحافظي: سليمان بن عامر العقرباني، كان طبيباً في دمشق، فلما قدم المغول مع هولاكو آذى المسلمين في المدينة، ودلهم على عوراتهم، وبعدها استقدمه هولاكو واتهمه بالخيانة في الأموال التي ندبه لاستخراجها فأمر بقتله مع أخوته وأولاده وكانوا نحو الخمسين فلم ينج منهم إلا ولده مجير الدين محمد. انظر النويري(شهاب الدين أحمد): نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق محمد عبد الهادي شعيره١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ج٣٠، ص١٠٩- ابن كثير: ج ١٣، ص٢٤٤.

٣- الهمذاني: ج ٢، ث ١، ص ٣٠٧-٣٠٨ — أبو الفداء: ج٣، ص ٢٠١، المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق٢، ص ٤٢٦ — ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٧٦- الصياد: المرجع نفسه، ص ١٩٨ — عودات: المرجع نفسه، ص ٨٧-٨٨ — دهمان: ولاة، ص ٥١.

أصبح هؤلاء لا حول لهم ولا قوة أثر خروج المدافعين عنها. فقد اتفقت الآراء على عدم قدرة دمشق على مجابهة جيوش هولاكو الجرارة. بالطبع كان هذا الاحتلال لمدينة دمشق أخف وطأة من الاحتلالات اللاحقة للمغول، فقد اقتصر على جباية الأموال القليلة منها والسيطرة على بعض الكتب ونظمها للمجمع العلمي في مراغة، إضافة إلى قتل بعض السكان[1].

واختلفت المصادر حول خط سير الناصر يوسف الأيوبي، فبعضها ذكرت أنه سار نحو وادي موسى، وذكرت مصادر أخرى أنه توجه إلى بركة زيزا[2]، غير أن اثنين من رجاله أعلما بخبره القائد المغولي كتبغا نوين فقبض عليه وحمله إلى هولاكو حيث قتله أثر خسارة المغول في عين جالوت.

واصل المغول زحفهم حتى المناطق الجنوبية من دمشق فهاجموا غزة والخليل ونابلس واقتتلوا مع الأمير مجير الدين بن أبي زكريا، وعلي بن شجاع، فقتلوا الأميرين مع مجموعة من السكان[3].

من الملاحظ أن المغول لم يحاولوا احتلال بيت المقدس قبل موقعة عين جالوت وبعدها بالرغم من أنها لم تكن أحسن حالاً آنذاك من غيرها، وتعددت الآراء حول عدم احتلالها على الرغم من تعرض سكانها للقتل أسوة بسكان المدن الشامية الأخرى، فالرأي الأول ينطلق من خوف المغول من استثارة حماس المسلمين واستفزازهم بالاعتداء على أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين المسجد الأقصى الذي لن يؤدي اعتداء المغول عليه إلى غضب المسلمين بالشام فحسب بل سيتعدى ذلك إلى كافة أنحاء العالم الإسلامي، وبالفعل فخوفهم من تضامن المسلمين عامة ضدهم هو الذي منعهم، إضافة إلى أنهم حرصوا على عدم المواجهة مع الصليبيين والحفاظ على وضعهم الراهن، حيث التزم هؤلاء الحياد إبان الصراع المغولي الإسلامي، فجيش المغول ضم بين أفراده عدداً من المسيحيين الشرقيين مع الأرمن وغيرهم، بينما كان الصليبيون يرغبون في أن تبقى الهيمنة في كنائس القدس[4] للكنيسة الغربية في

١- ابن العميد: المصدر نفسه، ص ٥١- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٦.

٢- بركة زيزا. من قرى البلقاء كبيرة يطؤها الحاج ويقام بها سوق وفيها بركة عظيمة. انظر الحموي (ياقوت): معجم البلدان، بيروت، دار صادر، ج ٣، ص ١٦٣.

٣- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٣ – ابن تغري بدري: النجوم، ج ٧، ص ٧٧- ١٩٨٨م، ج ٢، ص ٢٣٤ – عطا الله (محمد علي): نيابة غزة في العهد المملوكي، بيروت، دار الآفاق، الطبعة١ ١٩٨٦م، ص٢٠٧. الصياد: المرجع نفسه ص١٩٨

٤- كنيسة القيامة: أشهر الكنائس المسيحية بنتها هيلانه أم الإمبراطور قسطنطين عاهل الإمبراطورية الرومانية الشرقية ومؤسس مدينة القسطنطينية، وهو أول إمبراطور تنصر وأمر بنشر الديانة المسيحية وجعلها دين الحكومة الرسمي، وكان الفراغ من بنائها سنة ٣٣٥م، وأصبحت من ذلك التاريخ حجاً للمسيحيين، هدمها الفرس أثناء غاراتهم على سوريا وفلسطين سنة ٦٨٤ هـ، ولما جاء الفتح الإسلامي سنة ٦٣٧م دخلها عمر وزار كنيسة القيامة فلما أدركته

روما خاصة أن المصادر زودتنا بمعلومات مفادها أن هولاكو كان عليه بعد تسلم بيت المقدس أن يسلمها إلى حليفه ملك أرمينية هيثوم الأول[1].

والرأي الثاني ربط عدم قدوم المغول لبيت المقدس بالخطوط الدفاعية التي أقامها سلاطين المماليك على الحدود الشرقية وشحنوها بالرجال والعتاد، إضافة إلى الخطوط الدفاعية الممتدة من الشوبك والكرك جنوباً إلى أعالي العاصي شمالاً، هذه التحصينات منعت المغول من التفكير باحتلال المناطق الجنوبية[2].

لم يكن ذلك السبب الوحيد الذي منع المغول من مهاجمة بيت المقدس، لكن التحالف الذي تم بين المماليك وبين مغول القبيلة الذهبية الذين يعتنقون الإسلام ويكنون لهولاكو مشاعر الحقد والكراهية، ووصول مساعدات رمزية منهم إلى المماليك اشتركت في الحرب ضد هولاكو من الأسباب الأخرى لعدم تقدمهم، وإذا صح هذا فمعناه حصول المماليك على بعض المعلومات العسكرية عن فنون القتال لدى المغول، وبالتالي وقوع مغول هولاكو بين فكي كماشة مغول القبيلة الذهبية، والمماليك[3]، إضافة إلى أن المغول لم يكن هدفهم القدس بالذات وإنما هدفهم الوصول إلى غزة والقاهرة، وإذا ما سقطت القاهرة فحتماً تسقط القدس، وما يؤكد ذلك أن غاية الحملة الصليبية الثالثة عدم مهاجمة مواقع في فلسطين بل في مصر، وإذا سقطت هذه المواقع في مصر فإن القدس ستسقط.

كما يمكن القول بأن هولاكو علم مسبقاً بطاقات الجيش المملوكي وقدراته القتالية العالية، واحتلال القدس خطورة على الحكم المملوكي الحديث التأسيس لذلك فإن السلاطين سيزجون بكافة الامكانات العسكرية في القتال، وبالتالي يمكن هزيمة المغول حيث لا طاقة لهم بقتال هذا الجيش.

١- عين جالوت:

بعد استسلام دمشق للمغول، خاف المماليك في مصر لا سيما أن دولتهم ما تزال في نشأتها الأولى، كما خافوا أن يعبر هؤلاء باتجاه مصر سيما أنه لم تبق مدينة باستثناء بيت المقدس

الصلاة خرج منها وصلى أمامها ولم يصل في القيامة خشية أن يدعيها المسلمون ويحولوها إلى مسجد. انظر ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧ ص ١٦٢ حاشية المحقق رقم ١.

١- الغامدي (عبد الله سعيد): جهاد المماليك ضد المغول والصليبيين من النصف الثاني من القرن السابع الهجري، السعودية جامعة أم القرى مركز البحوث العلمية وأحياء التراث الإسلامي، سنة ١٤١٠ هـ ص ٩٨-٩٩.

٢- غوانمة (يوسف درويش): تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي، عمان، دار الحياة، ١٩٨٢ ص ١٨.

٣- زكار: المرجع نفسه، ص ٥٤٠.

والمناطق الجنوبية إلا ووقعت تحت سيطرتهم، لذلك بادروا إلى الوقوف في وجه الأعداء خاصة بعد أن بعث هولاكو سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٥٩م رسالة قاسية إلى قطز تهدده فيها وتوعده، وطلب منه الطاعة[١]، ورد عليه قطز بقتل رسله وتصميمه على لقاء جنوده بعد أن قرر ذلك مع أمرائه، وواجه في هذا السبيل بعض المصاعب الداخلية لكنه استطاع تذليلها، عندئذٍ أمر بجمع الجيوش، وحث الناس على الخروج للجهاد في سبيل الله، وقد استطاع قطز جمع عدد هائل من عساكر مصر والشام كما ضم إليه البدو والتركمان[٢].

تقدمت طلائع جيش قطز بقيادة بيبرس البندقداري نحو غزة، فاصطدمت هذه العساكر بطلائع المغول بقيادة بايدر فكان لهذا الصدام أهمية كبرى من حيث اختبار قدرات العدو وخططه العسكرية، زد على ذلك أن هذا الصدام بث الروح المعنوية العالية لدى العساكر العربية الإسلامية إلى جانب أنه موه وغطى تحركات الجيش الإسلامي بقيادة قطز.

سلك الجيش الإسلامي الطريق الساحلي، وعرج نحو عكا لاستطلاع موقف الفرنجة فيها، فقد كان هؤلاء في وضع محرج، فالخلافات الداخلية على أشدها بين طوائفهم، لذلك لم يكن أمامهم سوى إطلاع المماليك على موقفهم المحايد من الصراع المغولي العربي الإسلامي.

ومما ساعد العرب المسلمين في هذه الأثناء مغادرة هولاكو لبلاد الشام، فقد وردته أنباء تفيد بوفاة أخيه منكوفان، وكان يطمح في أن يجري اختياره خليفة له، وتنازع أخويه الآخرين إلى جانب تهديد حدود دولته من قبل ابن عمه بركة خان الذي يحكم القبجاق.

وبناء على إلحاح المسيحيين وفي مقدمتهم هيثوم ملك أرمينية وافق هولاكو على أن يترك قائده كتبغانوين (كيتوبوقا) وتحت أمرته مجموعة من الفرسان يكملون مهمته[٣]، وكان كتبغانوين يدرك المصلحة الحقيقية من قيام حلف صليبي مغولي لذلك أحسن النوايا تجاههم وقربهم، بينما عاداه فرنجة عكا وذلك بسبب تهديد مصالحهم التجارية إذا ما استطاع المغول السيطرة على بلاد الشام.

لقد أثار إخفاق بايدر عند اصطدامه بجيش بيبرس حفيظة كتبغانوين، وتقدم للانتقام واثقاً من نفسه بجيش يزيد على ثلاثين ألف فارس، فلما وصل إلى نهر الأردن حدثت اتصالات

١- ينظر نص الرسالة في المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٢٧-٤٢٨ – ابن إياس (محمد بن أحمد) بدائع الزهور في وقائع الدهور، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢، ج١، ق ٢، ص ٣٠٤ – القرماني (أحمد) أخبار الدول وآثار الأول، ليس له طبعة، ص ١٩٨ – الصياد: المرجع نفسه ص ٢٠٢ – عودات: المرجع نفسه، ص ٨٨.

٢- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٢٩ – دهمان: ولادة، ص ٥٣ – زكار: المرجع نفسه، ص ٥٤١ – الغامدي: ص ١٢٠.

٣- الصياد: المرجع نفسه، ص ٢٠١.

سرية بين بعض المسلمين في جيشه وبين المماليك أخبروهم فيها بأنهم مستعدون للتخلي عن المغول أثناء القتال.

قرر المسلمون أن يكون اللقاء في عين جالوت، والتقى الفريقان في هذا الموقع واعتمد المسلمون في المعركة خططاً حربية مغايرة لما كانوا يتبعونه مع الفرنج، تجلت في الالتحام القريب لاحتواء الهجوم المغولي، بينما كان فرسان المغول خفافاً فأضر الالتحام بهم، ودامت هذه الاشتباكات عدة أيام انتهت بتطويق الهجوم واحتوائه وقتل القائد كتبغانوين وعدد كبير من قادة العدو، وبمقتل كتبغانوين انهارت الجموع المغولية واضطرت للانسحاب من بلاد الشام[1]. بعد تقهقر الأعداء في عين جالوت هربوا نحو شمال بلاد الشام فوحدوا صفوفهم استعداداً لمواجهة الظاهر بيبرس الذي تبعهم فهاجمهم في وكرهم، وغنم منهم أموالاً كثيرة[2].

ويبرز سؤال مهم وهو لماذا بدل المماليك أساليب القتال، هل كان لهم عيون داخل قيادة الجيش المغولي؟ بالطبع لا بد أن تكون معلومات تفصيلية وصلتهم تفيد بأساليب القتال المغولية وبناء عليه اعتمد المماليك أساليب جديدة تحتوي هجومهم وقتالهم.

كانت معركة عين جالوت نقطة تحول كبرى في التاريخ الإسلامي، فقد أوقفت الغزو المغولي وحولت تياره من مد إلى جزر، وحررت بلاد الشام، وحفظت لمصر مركز الزعامة، وكانت تجرية حربية خطيرة بين أسلوبين وفنين من فنون الحرب في تلك العصور، وأثبتت هذه المعركة دحض المقولة بان المغول لا يهزمون فللمرة الأولى في التاريخ يهزم جيش المغول هزيمة منكرة، كما أثبتت هذه المعركة أن القوة الإسلامية تحولت من الدفاع إلى الهجوم، كما أرست قواعد السلطة في مصر والشام للمماليك، وهيأت الفرصة لبناء هيكل الدولة المملوكية، وكان من تولى هذه المهمة الظاهر بيبرس الذي اغتال قطز بعد المعركة، إضافة إلى أنها كانت نهاية الدولة الأيوبية[3].

١- ابن العميد: نفس المصدر ص٥٣ - المنصور(بيبرس)التحفة الملوكية في الدولة التركية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٤٣-٤٤ — اليونيني: المصدر نفسه، ج١، ص٣٦٠ - ابن الوردي: المصدر نفسه، ج٢، ص٩٧- المقريزي: المصدر نفسه، ج١، ق١ ص٤٣٠-٤٣١ — ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٧٨-٧٩ — السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٤٧٥ - ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق، ص ٣٠٦ — حمدي: المرجع نفسه، ص ١٥٠ — الصياد: المرجع نفسه، ص ٢٠٤-٢٠٥ — زكار: المرجع نفسه، ص ٥٤١-٥٤٢ — بدر (مصطفى): مغول إيران بين المسيحية والإسلام، مصر، مطبعة الاعتماد، ص ٧٧.

٢- ابن عبد الظاهر (محي الدين): الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦م ص ٦٥- المنصوري: التحفة، ص ٤٤ — ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٨٢.

٣- ابن العميد: المصدر نفسه، ص ٥٣- الذهبي: دول، ج ٢، ص ١٦٣ — الصياد: المرجع نفسه، ص ٢٠٨ — حمادة (محمد ماهر): دراسة وثائقية للتاريخ الإسلامي ومصادره، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م، ص ٣٣٨ — ٣٣٩ —

نتيجة لانتصار المسلمين في المعركة أقدم المظفر قطز على معاقبة الأمراء والأكابر المتآمرين مع المغول كالسعيد حسن بن العزيز الذي قاتل مع الأعداء، فضرب عنقه، ومحمد بن يوسف الكنجي وابن الماسكيني وابن النفيل[1].

وبنتيجة المعركة استعاد المسلمون في دمشق مكانتهم وكرامتهم بعد أن استطال عليهم المسيحيون المتعاونون مع المغول أثر دخول جيوش المغول إلى المدينة، وعادت الأمور إلى الهدوء والاستقرار الأمني، وأصبح قطز سيد الشام، وملك البلاد من الفرات إلى مصر ما عدا أمارة الكرك التي كانت في يد المغيث عمر، كما وزع الإقطاعات، واستناب على دمشق الأمير علم الدين سنجر الحلبي، ونصب المظفر علاء الدين علي بن بدر الدين لؤلؤ صاحب سنجار نائباً على حلب، واقر المنصور على حماة وبارين، ورتب شمس الدين آقوش البرلي العزيزي أميراً على الساحل وغزة[2].

أثرت غزوة هولاكو بشكل سلبي على مجتمع بلاد الشام سواء على الصعد الاجتماعية أو الاقتصادية، فعلى الصعيد الاجتماعي أدت إلى الهجرات السكانية إلى خارج البلاد كمصر مثلاً، وأصبحت بلاد الشام مكاناً طبيعياً للنازحين من العراق، كما أدت إلى نزوح وتحركات سكانية من منطقة لأخرى خوفاً من العدو، مما أدى إلى زعزعة التوزع الديمغرافي لسكان المنطقة، وجعلت المدن تعج بالنازحين من الأرياف الذين لا يجيدون أي عمل سوى الفلاحة مما أدى إلى البطالة، وهذا بدوره أدى إلى زيادة الاضطراب الأمني، فالعاطلون عن العمل يقومون بالسرقة والتشرد ومشاكل اجتماعية أخرى. إضافة إلى أنها أدت إلى تناقض عدد السكان أثر مقتل الكثير من سكان حلب ودمشق وفلسطين ومقتل الأعيان والقادة كأسد الذين بن الزاهر بن صلاح الدين، عبد الله بن بركات، العماد عبد الحميد بن عبد الهادي المقدسي، المعظم توران شاه، الفقيه الكبير أبو عبد الله محمد بن أبي الحسين اليونيني، أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي البلسني، الملك الكامل ناصر الدين

الغامدي: المرجع نفسه، ص ١٣٣- دهمان: ولاة، ص ٥٥- زعرور: المرجع نفسه، ص ٧٤.

١- أبو شامة: تراجم، ص ٢٠٧- اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٦١ – أبو الفداء: المختصر، ج ٣، ص ٢٠٥ – ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٢١-٢٢٥ – العيني: المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٥٠ ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٨٠-٨١ ابن تغري بردي: المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، له طبعات متعددة، ١٩٨٤، ١٩٨٦، ١٩٨٨/ ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م ص ٩٠-٩١ عاشور: العلاقات، ص ٧٥.

٢- أبو شامة: تراجم، ص ٢١٠- ابن عبد الظاهر: الروض، ص٦٦ – أبو الفداء: المختصر، ج٣، ص٢٠٥-٢٠٦ – الذهبي: دول، ج ٢، ص١٦٣ – ابن الوردي: المصدر نفسه، ج٢، ص٢٩٩-٣٠٠ – ابن كثير: المصدر نفسه، ج١٣، ص٢٢ – العيني: ج ١، ص ٢٤٨.

محمد بن المظفر، شهاب الدين غازي بن العادل[1].

ومن ناحية أخرى فقد تعرض الكثير من المنشآت العمرانية للخراب كأسوار قلعة حلب وسور المدينة، وسور قلعة حماة الذي خربه الشرف موسى بأمر من هولاكو، إضافة إلى إحراق زرد خانتها، وقد بيعت الكتب الموجودة بدار السلطنة بالقلعة بأثمان رخيصة، كما تخرب قسم من قلعة حمص، وهدم قسم من سور قلعة دمشق، وتخربت آلاتها، وأحرق زرد خانتها[2]. ورافق خراب أسوار المدن وأسوار القلاع خراب المنشآت في داخل المدن[3].

بعد الانتصار العظيم في عين جالوت توفي المظفر مقتولاً وخلفه على عرش السلطنة الظاهر بيبرس، وأراد المغول استغلال هذه الفرصة، فقد توقعوا حدوث انقسام بين جيشه فتجمعوا مرة أخرى وبادروا بالهجوم على مدن الشام فهاجموا حلب سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٥٩م وأخرجوا أهلها إلى قرنبيا وقتلوهم، ثم توجهوا نحو حمص سنة ٦٥٩ هـ /١٢٦٠م وجرت معركة حامية الوطيس بالقرب من الرستن استطاع المسلمون النصر فيها على المغول، إذ اضطرهم الانهزام للانضمام إلى جموع مغولية كانت نازلة بسلمية، وحاولوا عبثاً مهاجمة حماة مرة ثانية، لكن لم يتسن لهم ذلك فرحلوا عنها إلى أفامية حيث حاصرهم جيش إسلامي واضطرهم للرحيل إلى حلب، فسارع بيبرس بإرسال جيش كبير وكل إليه مهمة طرد المغول من الشام، فلما سمع هؤلاء بقدوم الجيش هربوا واتجهوا نحو شرق بلاد الشام[4].

وهنا يجب طرح تساؤل هام وهو ما دام العرب المسلمون قد انتصروا في عين جالوت على جموع المغول فلماذا لم يهاجموهم في مكان إقامتهم في العراق، أو في أي منطقة قريبة من حدود بلاد الشام الشمالية؟

من المقترض أن يقوم بيبرس بعد عين جالوت بهجوم واسع شامل على الأراضي التي تخضع للمغول والتي يقيمون بها كالعراق، لكن عدم استقرار الأوضاع السياسية الداخلية منعته من تحقيق ذلك، فدمشق خرجت عن طاعته عندما أعلن سنجر الحلبي استقلاله بالسلطنة فيها، كما أن الكرك والشوبك لم تكونا قد عادتا بعد إلى الحماية المملوكية، إلى جانب الخوف

١- ابن الوردي: ج ٢، ص ٢٩٢ – ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٢٧-٢٢٨ – ابن تغري بردي: النجوم ج ٧، ص ٩١-٩٢.

٢- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٤-٢٩٥ – ابن الطباخ: إعلام النبلاء، ج ٢، ص ٢٣٣.

٣- ينظر الفصل الأخير واردات الدولة ونفقاتها.

٤- ابن عبد الظاهر: المصدر نفسه، ص ١٩٦ – اليونيني: المصدر نفسه، ج١، ص ٤٣٤-٤٣٥ – أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠٩- الذهبي: دول، ج ٢، ص ١٦٤-١٦٥ – ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٠٢ – ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٢٣ – المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٤٢ – ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ١٠٦-١٠٧.

من العدو الصليبي المتمركز بداخل المدن القريبة من مصر.

رأى الظاهر بيبرس الذي كان قائداً حربياً وسياسياً بارعاً أن الظروف تقتضي تثبيت حكمه عن طريق إحياء الخلافة العباسية التي سقطت أمام جموع المغول وهمجيتهم سنة ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م والجدير بالذكر أن بيبرس لم يكن الأول من فكر في إحياء الخلافة العباسية، لكنه هو الذي نجح في تحقيق هذا المشروع وإبرازه إلى حيز الوجود بنقله إلى القاهرة. فبعد سقوط بغداد وقتل الخليفة العباسي المستعصم بالله هرب الأمير أحمد العباسي أحد أفراد العائلة المالكة إلى بلاد الشام، والتجأ إلى عرب آل فضل وظل في حمايتهم حتى اجتاح المغول الشام فرحل إلى مصر طلباً للأمان، إضافة إلى تحقيق الخطة التي وضعها نصب عينيه وهي استرجاع العراق من يد المغول بدعم مملوكي.

عندئذٍ ارتأى بيبرس أن حكمه يحتاج لصفة شرعية، وذلك لا يتحقق إلا بمبايعة الأمير بالخلافة، فأقدم على مبايعته ولقبه بالمستنصر بالله وأكرمه مع بقية أفراد البيت العباسي، لكنه بعد فترة وجيزة بدأ الظاهر بيبرس يحث الخليفة على مقاتلة المغول، وتعددت آراء المؤرخين في الأسباب التي دعت لذلك، والنتيجة كانت سير الخليفة لملاقاتهم بدعم من بيبرس مادياً وعسكرياً، حتى أن بعض عساكر الشام انضمت إليه إلى جانب قوات من البدو والتركمان، وأسفرت المعركة بين الطرفين عن هزيمته وقتله، وبذلك قضي على الآمال باسترجاع العراق من أيدي المغول[1].

ظل بيبرس يجاهد الأعداء حتى توفي سنة ٦٧٦هـ / ١٢٧٧م بعد أن وضع الأسس الصحيحة لمن أتى بعده من السلاطين، غير أن وفاته المبكرة بعد اعتلائه عرش السلطنة ضيع كل آماله وجهوده في تأمين الاستقرار السياسي لبلاد الشام ومصر على حد سواء. وخلفه على العرش ابنه السعيد بركة، ثم سلامش حيث لم تجر في أيامهما وقائع مع المغول حتى أتى السلطان قلاوون الذي جرت في أيامه معركة كبيرة في حمص أسفرت عن نتائج هامة[2].

١- أبو شامة: المصدر نفسه، ص ٢١٣ – الخالدي (إبراهيم بن عبد الرحمن بن القيسراني): النور اللائح والدر الصادح في اصطفاء مولانا السلطان الملك الصالح، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م، ص ٥٦-٥٩ – المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٦٧-٤٧٧ – العيني: المصدر نفسه، ج١ ص ٢٣٣ – السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٤٨١ – ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ١، ص ٣١٢-٣١٨ – العبادي: المرجع نفسه، ص ١٨٠، ١٨٤ـ ١٨٦، ١٨٧ – عدوان المرجع نفسه، ص ٥٢-= بروكلمان (كارول): تاريخ الشعوب الإسلامية، بيروت، دار العلم، الطبعة الثالثة ج ٢، ص ٢٤٢-٢٤٥.

٢- الخالدي: المصدر نفسه، ص ٥٦-٥٩ – العلبي (مجير الدين): الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، بيروت، دار الخيل، ١٩٧٣م، ج ٢، ص ٨٨- بروكلمان: المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٤٥.

٢- موقعة حمص:

حدث انشقاق في بلاد الشام تمثل بعصيان سنقر الشقر على السلطات المملوكية ورغبته بالاستقلال بالمناطق التي يحكمها في البلاد، لكن السلطات المملوكية منعته وحاولت قتله مراراً ولاحقته واصطدمت قواته مع جيش السلطان قلاوون فهزمت قواته، وانسحب الأمير سنقر على أثرها من غزة إلى الرحبة وأرسل المغول بمساعدة أمير آل فضل مهنا بن عيسى، ثم غادرها إلى صهيون وتحصن بها.

استغل المغول الانشقاق بين الأمير سنقر والسلطان المملوكي، وبغية تحقيق مآربهم والانتقام لهزيمة جيوشهم أمام المماليك في معركة الأبلتسين سنة ٦٧٥ هـ /١٢٧٦م قرروا مهاجمة بلاد الشام وتقدمت جيوشهم سنة ٦٧٩ هـ /١٢٨٠م وتوزعت لثلاث فرق، فرقة جاءت من جهة الشرق، وثانية من بلاد سلاجقة الروم، وثالثة ضمت معظم عساكر صحبة منكوتمر بن هولاكو[1].

وطبيعي أن يعم الرعب كافة المناطق، فنزح معظم السكان خوفاً من أعمال القتل والتشريد، فلم يبق في المدن والريف إلا من عجز عن الحركة. في هذه الأثناء بدأ الأمراء في تجميع قواهم ضد العدو المتقدم وراسلوا الأمير سنقر الشقر وطلبوا منه الامتثال لطاعة السلطان وخوض المعركة معهم ضد المغول فقبل ذلك بعد اتفاق سنة ٦٨٠ هـ /١٢٨١م يقوم بموجبه الأمير سنقر بتسليم شيزر لنواب السلطان قلاوون، وان يقيم ما بيده من البلاد وهي صهيون، بلاطنس، برزية، اللاذقية، بينما يعوضه، السلطان عنها الشفروبكاس وافامية وكفرطاب وأنطاكية، ووافق السلطان على منحه لقب الأمرة، وأن خاطب المقر العالي المولوي السيدي العادلي الشمسي[2].

في هذه الأثناء دخل المغول حلب وأحرقوا الجوامع والمساجد والمدارس وقتلوا الكثير ممن بقوا في المدينة. وفي أثناء ذلك علموا باتفاق جميع الأطراف على قتالهم فغادروا حلب بعد أخذهم الكثير من الغنائم حتى قيل إن الأرمن أخذوا المنبر معهم، وتوجه المغول جنوباً نحو بقية المدن السورية.

١- المنصوري: التحفة، ص٩٩ - ابن الوردي المصدر نفسه، ج٢، ص٣٢٦ – المقريزي: السلوك، ج١، ق٢، ص٦٨١ – العيني: المصدر نفسه، ص ٢٧١ - ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٢٩٧ – الغامدي: المرجع نفسه، ص ٢٣٤- بدر: مغول إيران، ص ٧٩.

٢- ابن العبري: المصدر نفسه، ص ٥٠٤- ابن عبد الظاهر (محي الدين): تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، مصر، وزارة الثقافة، الشركة العربية المتحدة للطباعة، الطبعة الأولى، ١٩٦١م، ص ٨٧ – أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٤- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٢٦ – ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٥٩٤ – ٢٩٥ – المقريزي: السلوك ج١، ق ٣ ص ٦٨٧ – ٦٨٨ – ابن تغري: النجوم، ص ٧، ص ٣٠١-٣٠٢.

في نفس الوقت استغل الفرنجة الموجودون في المرقب الفوضى الحاصلة في المنطقة وقاموا بأعمال فساد مما اضطر نائب حصن الأكراد سيف الدين بلبان الطباخي إلى قتالهم لكنه لم يستطع هزيمتهم بل كانت النتيجة عكسية[1].

كما أن السلطان المملوكي توصل إلى عقد هدنة مع الفرنج لمدة عشر سنوات[2].

تابع المغول تقدمهم فوصلوا حماة ففعلوا فيها كما فعلوا بحلب من الدماء والقتل وأحرق الغزاة بستان الملك المنصور قرب حماة وجوسقه، وتابع الجيش المغولي زحفه بقضه وقضيضه عن طريق وادي العاصي، فوصل حمص استعداداً لملاقاة الجيش العربي الإسلامي بقيادة السلطان قلاوون. وقد قدر عدد جيش المسلمين بنصف عدد جيش المغول، اختلفت المصادر في حجمه فبعضها ذكرت أنه بلغ مائة ألف مقاتل، وأخرى ثمانين ألف شكل المغول منهم خمسين ألفاً والباقي من أجناس مختلفة: كرج، أرمن، عجم. وكان الملتقى بين الطرفين فيما بين مشهد خالد بن الوليد إلى الرستن والعاصي، فحلت الهزيمة بالمغول، فولوا مدبرين منهزمين بعد أن قتل منهم عدد كبير، وكان هذا أمراً طبيعياً بالنسبة للمسلمين الذين اتحدوا جميعهم ضد الغزاة، ففي الاتحاد قوة. ذلك أن جيش المسلمين ضم جميع الطوائف البدوية، التركمانية، الكردية، إضافة إلى جيش مصر والشام.

تأثرت مدينة حمص بالقتال الدائر على أرضها، فقد أدى ذلك إلى الإضرار بالمحاصيل الزراعية، ناهيك عن تعرض جميع من كان خارج أسوارها إلى القتل من قبل المغول، فقد قتل المغول جميع من حظوا به من العوام والسوقة والغلمان والمقاتلين بظاهرها[3].

تفرق المغول المنهزمون من أرض المعركة باتجاهين، الأول جهة سلمية حيث هلك الكثير منهم في الطريق إلى سليمة، والثاني اتجاه الفرات حيث أرسلت السلطات من أضرم النار

١- ابن عبد الظاهر: تشريف، ص ٨٠ مقدمة المحقق – ابو الفداء: المصدر نفسه ج ٤، ص ١٤ – النويري: نهاية الأرب، ج ٣، ص ٣١ – الذهبي: دول، ج ٢، ص ١٨١ – ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٢٦ – المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٦٨٢-٦٨٤ – ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٢٩٨-٢٩٩ – الغامدي: المرجع نفسه، ص ٢٣٥.

٢- ابن عبد الظاهر: تشريف، ص ٨٢.

٣- ابن العبري: المصدر نفسه، ص ٥٠٤-٥٠٥ – المنصوري – التحفة، ص ٩٩-١٠١ – النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٣-٣٧ – أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٤-١٥ – الذهبي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٨٢-١٨٣ – ابن الوردي: تتمة المختصر، ج ٢، ص ٣٢٢-٣٢٦ – ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٩٥-١٩٦ – المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٦٩٣-٦٩٥ – العيني:/ المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٧١-٢٧٦ – ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٣٠٣-٣٠٥ السيوطي: المصدر نفسه، ص ٤٨١- فهمي (عبد السلام): تاريخ الدولة المغولية في إيران، مصر، مطبعة دار المعارف، ١٩٨١م، ص ١٦٣-١٦٤.

بالازاور[1]، فاحترقت طائفة كبيرة منهم، وتابع من تبقى منهم إلى بغداد ليلتحق أبا قاخان (ابغا) الذي علم بانهزام أتباعه وهو يحاصر الرحبة، فقفل عائداً إلى بغداد، وكان ممن نجا أخوه منكوتمر الذي استاء منه أباقاخان (ابغا) لعجزه عن هزيمة العرب المسلمين، واتجه قسم صغير من المغول المنهزمين إلى البيرة فقاتلهم أهلها ومنعوهم من احتلالها[2].

وهكذا تمكن العرب المسلمون اثر هذه المعركة من هزيمة اباقاخان ثلاث مرات، في البيرة، ابلستين، حمص، وبذلك استقرت الحدود الفاصلة بين المغول والمماليك نهائياً بين بلاد الشام والعراق[3].

انتهى الأمر بين المماليك والمغول لتوقيع هدنة لمدة سبعة عشر عاماً[4]، ولم يمض على عقد الهدنة فترة قصيرة حتى تولى العرش المغولي السلطان أحمد تكودار الذي اعتنق الإسلام وجنح إلى مهادنة العرب المسلمين في بلاد الشام، وبادل سيف الدين قلاوون رسائل المودة أظهر فيها رغبته في أن يظل في سلام ومودة مع جيرانه المسلمين[5].

وقد اهتم الباحثون بالعلاقات المملوكية المغولية ومنهم عبد الله الغامدي الذي أكد أن المكاتبات التي تبودلت بين الطرفين كانت من الممكن أن توقف العداء بين الدولتين ليتحقق للإسلام وللمسلمين فترة من التقدم والانتشار والوقوف في وجه العداء فيما لو استمر الأيلخان أحمد تكوادر فترة طويلة، غير أن مقلته سنة ٦٨٣ هـ / ١٢٨٤ من قبل أرغون قضت على تلك الآمال حيث أقدم السلطان أرغون على اضطهاد المسلمين وصرفهم عن المناصب التي كانوا يشغلونها[6]. وبرأيي أن النتائج المحتملة (المتوقعة) لبقاء أحمد تكودار على قيد الحياة، وعلاقته مع المشرق العربي فيها احتمالان:

١- أدت السياسة الداخلية والخارجية لهذا الحاكم والمتمثلة بتعاطفه مع المسلمين وإحلال

١- الزور: الأجمة ذات الماء والحلفاء: انظر النويري: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٦ حاشية المحقق رقم.

٢- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٥ – النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٦ – ابن الفرات (ناصر الدين محمد): تاريخ ابن الفرات، بيروت، جامعة بيروت الأميركية، المطبعة الأميركانية، ١٩٤٢م، ج ٧ ص ٢٢١-٢٢٢ – المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ١٩٨-٦٩٩ – فهمي: المرجع نفسه، ص ١٦٤.

٣- فهمي: المرجع نفسه، ص ١٦٥.

٤- ينظر نص الهدنة بين قلاوون واحمد تكودار عند ابن العبري، ص ٥٠٦- ابن عبد الظاهر: تشريف ص ٦-١٦ – أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٦ – المقريزي: السلوك، ج١، ق ٣ ، ص ٧٠٧-٧٠٨.

٥- ابن عبد الظاهر:/ تشريف، ص ٤٤- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٩٠- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢٤٨ – ٢٤٩ – بدر: المرجع نفسه، ص ٧٩-٨١.

٦- ابن العبري: المصدر نفسه، ص ٥١٨ – ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٨، ص ٨٣- الغامدي: المرجع نفسه، ص ٢٥١.

القرآن الكريم محل أحكام الياسا والعرف القبلي ومهادنة المماليك كل هذا أدى إلى تأليب الأمراء المغول ونقمتهم عليه وبالتالي قتله.

٢- إن أحمد تكودار كان سينهج على نهج أسلافه عندما غزوا بلاد الشام بعد أن يتبع سياسة المهادنة مع المماليك في مصر لتثبيت حكمه وبعدها يذهب لغزو بلاد الشام.

كان حقد أرغون على المسلمين والهزائم المتكررة التي مني بها المغول في بلاد الشام سبباً للتحالف مع القوى المعادية للمسلمين في ذلك الوقت والمتمثلة بالصليبيين الذين كانوا يدينون بالمسيحية، فتعاطف معهم وأرسل سفارات إلى المقر البابوي في سنة ٦٨٤ هـ / ١٢٨٥م و٦٨٦ هـ /١٢٨٧م و٦٨٨ هـ / ٢٨٩م و٦٨٩ هـ /١٢٩٠م يقترح فيها القيام بحملة مشتركة مع المقر البابوي ضد المماليك، ويقوم الغرب فيها بغزو مصر بينما تغزو جيوشه بلاد الشام، وإذا ما أمده ملك فرنسا فيليب بقوات إضافية فإنه سوف يمنحهم القدس، لكن هذه السفارات لم تثمر عن تعاون فعال، ولم يجد أرغون استجابة الغرب سواء من البابا أو من غيره من الملوك ولم يتعد الاهتمام بخطاباته أكثر من قراءتها[1].

وهكذا لم يقع في عهد أرغون أي قتال مع المماليك، ولم يتحقق أي تحالف مغولي مع الغرب وربما يعود ذلك إلى انصراف غرب أوروبا إلى المخاصمات والعداوات بالإضافة لانشغال المغول بالاضطرابات الداخلية الحادة.

وهذا يعني أن العرب المسلمين بلغوا درجة عالية من القوة جعلت المغول يوجهون أنظارهم إلى الغرب الأوروبي لكسبه لجانبهم من أجل توجيه ضربة موجعة للمسلمين.

بيد أن ارغون لم يستمر لفترة طويلة في الحكم إذ تسلم بعده كيخاتو، بايدو، ثم غازان، في حين كانت بلاد الشام تنعم بشيء من الاستقرار والهدوء، وبتسلم غازان عرش المغول بدأ يفكر في غزو المنطقة خاصة بعد أن وصلته أنباء تفيد أن حالة من الضعف وعدم الاستقرار تسود المنطقة بسبب النزاع على العرش في مصر بين كل من كتبغا ولاجين والناصر محمد بن قلاوون

كما أن هناك عوامل أخرى ساعدته على مهاجمة البلاد منها تحريض الناصر محمد أمراء المسلمين على طرد المغول من إيران والعراق، ومهاجمة الجيش الإسلامي لأرمينية التي كانت موالية للمغول والاعتداء على أراضيها يعني الاعتداء على الأراضي المغولية. إضافة إلى استقبال السلطان المملوكي كتبغا عصاة المغول الذين فروا من وجه غازان بعد انتصاره على بايدو واعتناقه الإسلام، فقد هاجر عدد كبير منهم عرفوا بالأويراتية. كل هذه العوامل كانت

١- فهمي: المرجع نفسه، ص ١٧٧-١٨١.

مشجعة على ازدياد هوة الخلاف بين المغول والمماليك[1].

ويمكن أن يضاف عامل آخر للعوامل الواردة فيما مضى وهو هدف المغول بالوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، ذلك أن المغول ومنذ قيام دولتهم شجعوا على التجارة وأمنوا الطرق التجارية، فازدهرت هذه الطرق، وتحولت معظم التجارات إلى المناطق التي حكموها، فاستطاعوا السيطرة على معظم الممرات والمضائق والمدن التجارية باستثناء بلاد الشام التي تطل على البحر المتوسط والتي تشكل محطة تجارية هامة ترتبط مع الغرب الأوروبي، من هذا المنطلق يمكن القول بأن أهمية بلاد الشام التجارية دفعت المغول باستمرار للهجوم على بلاد الشام.

لقد صمم غازان على الخروج إلى المماليك وما أن هرب سيف الدين فبجق نائب السلطان في دمشق مع جماعة من الأمراء والتجأوا إلى محمود غازان حتى تشجع وبدأ يفكر في امتلاك البلاد وتحقيق أطماع المغول ومواصلة السير إلى مصر.

٣- موقعة الخازندار:

أدرك غازان أوضاع البلاد السيئة بسبب النزاعات على السلطة، وأن الخلافات بينهم وصلت إلى طريق مسدود بحيث لا تمكنهم من لم شملهم والوقوف في وجه العدو، لذلك قرر التوجه بحملة كبيرة إلى بلاد الشام، ولكي يصبغ حلمته بصبغة الشرعية استفتى رجال الدين فأجمعوا على الغزو.

ولما وصل إلى مسامع الناصر محمد خبر الحملة المغولية جهز جيشاً لصدهم، وقاد الناصر الجيش واتجه به من القاهرة إلى عسقلان سنة ٦٩٨ هـ ١٢٩٨م، وما أن وصلت إليه الأخبار بكثرة عدد جنود العدو وإمكاناته العالية وعدده الوفيرة حتى وقع الرعب في قلوب الجند خاصة عندما رأوا أنواعاً من الجراد محلقة في الجو فتشاءموا، واعتبروها نذيراً بالهزيمة.

في هذا الوقت كانت جحافل الغزاة قد اجتاحت حلب وحماة، فسبب هذا الاحتياج الكثير من التخريب والتدمير، فنزح أهل القرى والمدن طلباً للأمان، وارتفعت الأسعار بشكل مذهل، فادى ذلك بالنهاية إلى توقف الحياة العامة في المدن المذكورة.

بعدها سار جيش العدو نحو حمص بانتظار المسلمين، فلما وصلوا التقى الفريقان في مجمع المروج - يعرف بوادي الخازندار - وكان جيش المسلمين يقارب عشرين ألف فارس يسانده البدو والتركمان، بينما كان جيش المغول خمسة أضعافهم. لم تسفر المعركة في البداية عن نتيجة بسبب إخفاق الخطة التي اعتمدها العرب المسلمون والتي هدفت إلى جر العدو إلى

١- النويري: نهاية الأرب، ج ٣١، ص ٢٩٦ – ابن الوردي: تتمة المختصر، ج ٢، ص ٣٤٤.

المعركة أولاً ثم استنزاف قدراته، لكن غازان استغل تفكك المسلمين وهاجمهم، فشرع المسلمون في الهزيمة، وأخذ الأمراء السلطان وساروا على درب بعلبك والبقاع بعد أن تركوا جميع الأثقال ملاقاة على الأرض، وعبر بعض العسكر دمشق، واستشهد في المصاف عدد كبير من الأمراء منهم نائب طرابلس، نائب قلعة المرقب وآخرون[1].

غنم العدو أثر المعركة الكثير من العدد والأثقال والأموال التي كانت ملقاة على الأرض، والتي كلفت السلطات والرعية الكثير من الأموال والضرائب لامتلاكها ويمكن أن يكون لخسارة المسلمين في المعركة وافتقادهم السلاح والأموال أثر كبير في تقدم الغزاة نحو بقية مدن الشام واحتلالها.

لم يبق أمام الغزاة من عائق، بل أصبح الطريق مفتوحاً أمامهم فساروا باتجاه حمص ودخلوها لوجود الخزائن السلطانية وأثقال العسكر فيها، وقد استولوا عليها من غير قتال من قبل متوليها محمد بن الصارم، ثم سار العدو باتجاه دمشق. وهنا يطرح لماذا اتجهت الحملات العسكرية المغولية دائماً باتجاه دمشق سيما أنها كلها توقفت فيها ولم تتجاوزها؟

من الممكن أن يكون هدف الحملات العسكرية المغولية تجارياً، فدمشق شكلت عقدة مواصلات تجارية هامة، فقد كانت محطة للتجارة البرية مع آسيا الصغرى والعراق ومصر، كما أنها كانت محطة للتجارة البحرية حيث أوصلت البضائع التجارية إلى البحر الأبيض المتوسط، فالتجارة الآتية من الشرق إلى البحر المتوسط تمر عبرها، والتجارة الآتية من آسيا الصغرى والمناطق المحيطة بها تمر عبرها إلى مصر يعني أنها عقدة تجارية استراتيجية هامة، ولما كان هدف المغول الوصول إلى البحر المتوسط للسيطرة عليه تجارياً فحتماً كان إخضاع دمشق هاماً أيضاً.

عند سماع أهل دمشق نبأ توجه غازان إليها وقع الخوف والرعب في نفوس أبنائها حيث ترك قسم منهم حوانيتهم وأموالهم واعتصموا بالقرى والجبال، كما سار آخرون باتجاه مصر، مما

١- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٢-٤٣ — النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٨٤-٣٧٨ الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٠٢ — ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٥٣ — ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٦-٧ — ابن خلدون (عبد الرحمن): العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، ج ٥، ق ٤، ص ٨٨٩ — المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٨٦-٨٨٨ — العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٦-١٧ ابن تغري بردي: النجوم، ج ٢، ص ١٢١-١٨١ — ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ١، ص ٤٠٣- ابن الطباخ: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٨٢ — دهمان، ولاة، ص ٨٨-٨٩ — عكا الله: نيابة غزة ص ٢١١ — منقريوس (رزق الله): تاريخ دول الإسلام، مصرن مطبعة الهلال، ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧م، ج ٢، ص ٢٨٧ — فهمي: المرجع نفسه، ص ٢٠١-٢٠٢.

أفسح مجالاً للصوص بالفساد بالمدينة، واتفق ما تبقى من أهل مدينة دمشق على إرسال وفد يضم كبار فقهائها وعلمائها لطلب الأمان من غازان، واشترك في هذا الوفد الكثير من العلماء والفقهاء أمثال بدر الدين بن جماعة، تقي الدين بن تيمية، نجم الدين بن صصري، القاضي عز الدين بن الزكي، الشيخ وجيه الدين بن المنجا، الشيخ عز الدين بن القلانسي وابن عمه شرف الدين، الشيخ محمد بن قوام النابلسي، جلال الدين أخو القاضي القزويني[1].

اجتمع الوفد بغازان بالنبك، وقدموا له طعاماً على سبيل الهدية فاعتذر عن قبوله، ولما طلبوا الألمان أخبرهم بأنه أرسله مع الشريف القمي فعادوا إلى مدينتهم واجتمعوا بالمسجد الأموي، وتلا عليهم أمير مغولي اسمه إسماعيل صورة الأمان في سنة ٦٩٩ هـ[2].

اطمأنت نفوس الناس بعد قراءة الأمان، ودخل المغول دمشق بهدوء، لكن قلعتها بقيت خارج سيطرتهم ففوض غازان الأمير قبجق نائب دمشق الهارب وبرفقته عدد من الأمراء التفاوض مع أرجواش المنصوري لتسليمها، وحدث حوار عنيف بين الوفد وبين أرجواش، وقالوا له: ((دم المسلمين في عنقك إذا لم تسلمها)) فأجابهم ((دم المسلمين في أعناقكم أنتم الذين خرجتم من دمشق وتوجهتم إلى غازان وحسنتم له المجيء إلى دمشق وغيرها))[3]. ورفض تسليم القلعة لقواد غازان.

قرر المغول بعد هذا الرفض الاستيلاء على القلعة عن طريق حصارها وقذفها بالمنجنيق، فرأوا خير مكان لنصب المنجنيق سطح الجامع الأموي، فشرعوا بالعمل وعندما لم يبق إلا تركيبه استطاع رجال أرجواش تحطيم أدواته وأخفق العدو في نصبه، عندئذٍ بدأ أرجواش بهدم البيوت بجانب القلعة خوفاً من اختباء العدو فيها فهدم من باب النصر لباب الفرج[4].

ولا يعلم مصير من تهدمت بيوتهم، وهل ساعدتهم السلطات أم لم تساعدهم؟. ولا ندري لماذا لم تحصن السلطات أسوار مدينة دمشق واكتفت بتحصين قلعتها؟.

١- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٨٦-٣٨٨ — المقريزي: المصدر نفسه، ج ١ ق ٣، ص ٨٨٨-٨٨٩ — المقفى الكبير، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ / ١٩٩١م ج ٧، ص ١٧٠-١٧١ — دهمان: ولاة، ص ٩٠-٩٢.

٢- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٨٩-٨٩٠ — العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٢ — ابن تغري بردي: النجوم، ج ٨، ص ٦٣٤ وينظر صورة الأمان عند النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٢٨٩-٢٩٢ — المقريزي: السلوك، ج١، ق ٣، ص ١٠١١-١٠١٢ ومختصراً عند العيني: عقد الجمان، ج ٤، ص ٤٠ — دهمان: ولاة، ص ٩٣-٩٥.

٣- ابن ايبك الدواداري: كنز الدرر وجامع الغرر ج ٩ وهو الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر، القاهرة، ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠م ص ٢٤- ابن تغري بردي: النجوم، ص ١٢٥.

٤- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٩٥-٣٩٧ — ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٩ — المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣ ص ٨٩٣ — العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤١-٤٤ — دهمان: ولاة ص ١٠٢-١٠٥.

في هذه الأثناء قلد قبجق بلاد الشام كلها وهي دمشق، حماة، حمص، حلب، إضافة إلى ولاية الخطباء والقضاة وغيرهم، وبدأ العدو بقتل السكان وتدمير المنشآت في جبل الصالحية بعد أن طلبوا الأموال، فلم ترض هذه الأعمال الفقهاء والعلماء وخصوصاً ابن تيمية الذي توجه إلى غازان المقيم بمرج راهط ليشكو له ما جرى من المغول بعد أمانه، فلم يتمكن من لقائه بعد مجالس اللهو والسكر التي كان يحضرها، لكنه عاد إليه ثانية واجتمع إليه مع وفد العلماء ومما قاله له: ((أنت تزعم أنك مسلم، ومعك قاض وأمام وشيخ ومؤذنون على ما بلغنا فغزوتنا. وأبوك وجدك كانا كافرين، وما عملا الذي عملت عامداً، فوفيا، وأنت عاهد فغدرت، وقلت فما وفيت))[1].

ثم قدم غازان طعاماً للعملاء فأكلوا إلا ابن تيمية رفض الطعام فطلب غازان منه الدعاء فقال: ((اللهم أن كنت تعلم انه قاتل لتكون كلمة الله هي العليا وجهاداً في سبيلك فأيده وانصره. وإن كان للملك والدينار والتكاثر، فافعل به واصنع))[2].

لم يجد ما طلبه الفقهاء نفعاً فقد اقتحم جنود العدو أقسام المدينة ومعاهدها الدينية والعلمية، وعاثوا فيها الفساد، وهتكوا أعراض الناس، وفرضوا الأموال على فئات الناس كالعلماء والجنود والفلاحين والتجار والعمال وغيرهم، وعذبوهم بكافة الأساليب المتبعة لتحصيلها ما عدا الرشوة التي حصلوا عليها.

ولم تطل مدة مكوث غازان في دمشق فقد غادرها مضطراً بعد علمه أن مغول التركستان الجفتائيين هجموا على حدود بلاده الشرقية من ناحية خراسان وعاثوا الفساد في مملكته منتهزين وجوده في بلاد الشام وخلوا البلاد من المدافعين عنها، واصطحب غازان معه في طريق العودة ثلاثة من أعيان دمشق وهم بدر الدين محمد بن فضل الله، وعلاء الدين بن شرف الدين محمد بن القلانسي، شرف الدين سعيد بن محمد بن سعيد بن الأثير.

ولم ندر ما سر اصطحاب غازان لهؤلاء الأعيان.

وخلف غازان نائبه قطلوشاه في إدارة البلاد، كما كتب عهداً للأمير قبجق بنيابة الشام، والأمير بكتمر السلاح دار بنيابة حلب وحماة وحمص، والأمير الألبكي بنيابة صفد والساحل وطرابلس. أراد الأمير قبجق أن يظهر بمظهر المدافع عن البلاد، وتحقق له ذلك عندما استطاع

١- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٩٤-٣٩٥ – ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٨ – المقريزي: المقفى، ج ١، ص ٤٥٧ – السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩١-٨٩٢ – العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٩٧-٣٩٨.

٢- المقريزي: المقفى، ج ١، ص ٤٥٧- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٢-٣٨ – دهمان: ولادة، ص ٩٧-١٠١.

إقناع قطلوشاه بترك البلاد بعد أن كانت قواته تغير على كل مدن الشام وتنهب وتقتل، ولكن هذا الانسحاب كان مشروطاً بدفع كمية من الأموال، قبل قطلوشاه ورحل، عندها عاد الأمان لدمشق ففتحت الأسواق وأبواب المدينة[1].

بعد رحيل جميع قواد المغول بقي الأمير قبجق وحيداً في السلطة، فخاف من المصير المجهول الذي ينتظره، فاتفق مع المماليك، ورحب السلطان بذلك وعفا عنه وانعم عليه بالشوبك وعين مكانه بدمشق جمال الدين آقوش الأفرم.

ومنذ ذلك الحين كان الشغل الشاغل لجميع أفراد المجتمع من سياسيين وقضاة وعلماء وعامة تحصين دفاعات المدينة وتقويتها إضافة إلى بث الروح الوطنية والقتالية في النفوس. ولم تأل السلطات جاهدة في عقوبة من ساند الغزاة سواء كانوا من الأكابر أو الأعيان أو عامة الناس. لا سيما أن هؤلاء استغلوا الاضطراب الأمني في المدينة ونهبوا بيوت الأكابر والأثرياء، كما اتبعوا أساليب متنوعة لتعذيب السكان عند جباية الأموال، وقد تنوعت عقوبتهم، ونراها مفصلة عند النويري حيث قال:

(فكحل الحاج مندوبه، وسمر الشريف القمي، وابن العوني البردار[2]، وابن خطلبشا المرى وحملهم على الجمال، ثم أطلق ابن العوني بعد ثلاثة أيام، وشنق كاتب مسطبة الولاية بدمشق، وإبراهيم مؤذن بيت لهيا، ورجلا من اليهود، وقطع لسان ابن طاعن، وقطع يد ورجل أحد من أمرهم قبجق، فمات بعد ثلاثة أيام، وكحل الشجاع همام، فمات بعد ليلة)[3]

بالنتيجة كانت الخلافات القائمة في البلاد والمتمثلة في الصراع على السلطة أحد الأسباب التي شجعت غازان على غزو بلاد الشام، إضافة إلى أن الأمراء المنشقين أطلعوه على مواطن الضعف والوهن الذي حل بالدولة. وكان انشقاق الأمير قبجق وخيانته لبلاده من أسباب اضطراب الأمور.

وعلى العموم فإن ما أصاب البلاد من جراء غزوة غازان كان عظيماً، إذ قدر عدد القتلى بالآلاف، إضافة إلى الخسائر المادية الناتجة عن جمع الأموال، والخسائر التي لحقت بالأراضي

١- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٩٧-٣٩٨ — المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٤-٨٩٦ — العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٥-٤٦ — دهمان: المرجع نفسه، ص ١٠٧-١٠٨ — فهمي المرجع نفسه، ص ٢٠٤-٢٠٥.

٢- البردار: وهو الذي يكون في خدمة مباشري الديوان في الجملة، متحدثاً إلى أعوانه المتصرفين فيه ح دهمان (محمد أحمد) معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، بيروت، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص٣٢

٣- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤٠٧- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٢ — المقريزي: السلوك ج ١، ق ٣، ص ٨٩٩-٩٠٠-٩٠٢ — العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٧٩-٨٠.

الزراعية نتيجة إتلاف المحاصيل أثناء حصول المعارك العسكرية، إلى جانب فقدان اليد المنتجة في الزراعة وهم الفلاحين سواء بهجرتهم من مناطقهم أو إرهاقهم بالضرائب والمغارم، كل ذلك ترك الرعية في فقر مدقع.

كان لهذه الغزوات أثر كبير في الإبداع الفكر العربي، فالوفرة الديمغرافية تؤدي إلى ظهور الإبداع الفني والعلمي والثقافي، وعلى العكس كلما قل عدد السكان كلما قل عدد المبدعين والمخططين والسياسيين البارعين، وهذا يعني بالنهاية انحطاط المجتمع. كما سببت غزوة غازان دماراً وخراباً لأكثر المعالم الحضارية والعمرانية، وانتهاك حرمات الأماكن المقدسة كالجامع الأموي، وتشجيع الفساد به حيث تناول المغول بداخله الخمر والحشيش، فلماذا سمح لهم غازان بذلك ما دام مسلماً؟

شكك بعض المؤرخين في إسلام غازان، واعتبروا إسلامه مظهراً دعائياً فقط، بعد أن أثبتوا أنه خرق قوانين الشريعة الإسلامية عندما ضم نساء أبيه إلى نسائه ما عدا أمه[1].

كان وقع غزوة غازان هائلاً على جميع فئات المجتمع في دمشق التي رأت في اتفاقها وتعاونها مخرجاً للأزمة، فحصل تنسيق بين الهيئات الدينية والسياسية، وبدأت هذه الهيئات بتحريض الرعية على عدم النزوح عند قدوم العدو، وإنفاق الأموال من أجل الذود عن المدينة، كما حرضتهم على القتال. وكان على رأس السلطات الدينية ابن تيمية الذي كان يعقد مجالسه في الجامع الأموي، وظلت هذه الهيئات تواظب عملها حتى استطاعت تسكين جأش الناس وروعهم[2].

في خضم هذه الظروف وجد غازان نفسه في موقف محرج بعد خروجه من بلاد الشام، فقد كان عليه أن يعيد البلاد إلى قبضته كي يعيد للدولة المغولية هيبتها واحترامها، فجهز جيشاً سار به عبر الفرات، واتجه نحو إنطاكية سنة ٧٠٠ هـ /١٣٠٠م ووصلت الأنباء للسلطات بأن الجيش المغولي يتقدم فذهب ابن تيمية إلى نائب دمشق وحثه على الصبر وقتال الأعداء، كما توجه إلى السلطان في مصر يستنهضه ويقوي عزيمته حتى وافق على إرسال قسم من الجيش لبلاد الشام شرط أن يلحق به السلطان، فوصل الجيش المصري للبلاد بينما كان جيش العدو قد وصل إلى حماة وشيرز، وقام بأعمال السلب والنهب والفساد، فأخذ للتركمان وأهل البلاد مواشي كثيرة، كما أسر عدداً كبيراً من سكان المنطقة حتى بيع الواحد منهم بعشرة

١- ابن حجر العسقلاني: الدرر، ج ٣، ص ٢١٣ – فهمي: المرجع نفسه، ص ١٩٣.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٤- دهمان: ولاة، ص ١١٥.

دراهم، غير أن سوء الأوضاع الجوية من قسوة البرد والأمطار والثلوج حالت دون تقدم غازان نحو دمشق فعاد أدراجه نحو بلاده.

وكان غازان يأمل في مساعدة جيرانه وملوك أوروبا في انتزاع بلاد الشام من المماليك، فراسل كلاً من ملكي إنكلترا وفرنسا بشأن ذلك لكنه لم يلق التأييد لعاملين أساسيين وهما، إسلام مغول فارس، وانشغال الدول الأوربية بمشاكلها الخاصة وانصرافها إلى المخاصمات والعدوات، وفتور الروح الصليبية لديها[1]. عندئذٍ عول على مهادنة المماليك فأرسل إلى الناصر محمد رسالة سنة ٧٠٠ هـ /١٣٠٠م حملها وفد مؤلف من عشرين رجلاً أنزلوا بقلعة دمشق وعلى رأس هذا الوفد الأمير ناصر الدين علي خواجا، والقاضي كمال الدين موسى بن يونس قاضي الموصل، وقد سلم هؤلاء الكتاب للناصر محمد، وقد عاب فيها غازان على الناصر محمد مهاجمة بلاد الروم دون سبب، وأنذره بالقتال إذا لم يرتد عن أفعاله، وطلب منه أن يعد له الهدايا والتحف، وإذا كانت رسالة غازان تحمل المهادنة ضمت بين طياتها التهديد والوعيد، وكان أسلوب الرسالة حاسماً، وكأنها صادرة من حاكم إلى من هو دونه قوة وقدرة، كما أنها شملت بعض الآيات القرآنية والمواعظ الإسلامية[2].

٤- وقعة شقحب (مرج الصفر):

عندما أخفقت المحاولات لتحسين العلاقات بين الطرفين استعد الفريقان للقتال، وتحرك المغول بجيوشهم الجرارة حتى نزلوا على ضفاف الفرات، ولما وصل غازان إلى الرحبة لاطفه نائبها علم الدين سنجر الغتمي ووعده بأنه سيبقى معه، وحسن له القصد نحو المدن الكبار. وعمد غازان إلى محاولة خداع مع جميع نواب الشام، فاخبر نائب حلب بأنه قدم البلاد من أجل المراعي لأن بلادهم قد أمحلت، وبعث لنائب دمشق جمال الدين آقوش الفرم كتاباً يرغبه في طاعته[3]. لكن خداعه سرعان ما انكشف حيث تقدم قائده قطلوشاه نحو الفرات، وعبر مع طائفة من جنده وأغاروا على القريتين فنهبوا أموال التركمان ومواشيهم، ونساءهم، وأطفالهم، ولما علمت العساكر الإسلامية بهذه الغارة سارعت إلى قتالهم فردتهم على أعقابهم وكسرتهم واسترجعت منهم الأسرى والأموال، لكن المعركة أسفرت عن استشهاد عدد من الجنود والأمراء المسلمين منهم الأمير ، ناصر الدين الباشقردي الناصري ونحو ستة وخمسين

١- فهمي: المرجع نفسه، ص ٢١٤.

٢- ينظر نص الرسالة عند القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٨، ص ٦٩-٧١.

- فهمي: المرجع نفسه، ص ٢٠٧.

٣- ينظر النص مختصراً في السلوك، ج ١ ق ٣، ص ١٠٢٤-١٠٢٧ – وكاملاً عند العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢١٠-٢١٧.

من الجند والأمراء، وجرح نحو ثمانين منهم.

كان هذا الهجوم خدعة من قبل العدو لتفريق جيش المسلمين وتشتيته حتى تسنح له الفرصة لإخضاع بلاد الشام. إلا أن الأمراء سرعان ما تنبهوا لهذا الخطر ففوتوا على العدو خطته، وسارعوا بالالتحاق ببقية الجيوش التي بدأت تتجمع نواحي مدينة دمشق. بعد أن أطمأن غازان على وضع جيشه عبر الفرات وتوجه إلى كربلاء، ثم عانة، وبعدها إلى أردبيل وأقام ينتظر النتيجة التي جاءت مخيبة للآمال.

بعدها توجه العدو المغولي بقيادة قطلوشاه نحو حمص وبعلبك وعاثوا في أراضيها فساداً، ثم تقدموا نحو دمشق حيث كانت تخيم على المدينة أجواء من الفوضى العارمة التي استغلها اللصوص والحرافيش للقيام بأعمال تخريبية، ورافق هذه الأجواء ارتباك اقتصادي تمثل في ارتفاع الأسعار، واحتكار التجار للمؤن الغذائية مما أدى إلى انخفاض القيمة الشرائية النقدية وظهور الكساد في الأسواق وشبح المجاعات، إلى جانب ترك الناس لأعمالهم. إلا أن السلطة ونتيجة لما ذكر سابقاً فإنها أجمعت على القتال، فاجتمعت العساكر المصرية والشامية المتواجدة في بلاد الشام بقيادة بيبرس الجاشنكير وساروا إلى مرج الزنبقية ظاهر دمشق منتظرين وصول السلطان مع العساكر المصرية، ولما اقترب منهم المغول ساروا إلى مرج الصفر وألقوا الرحال هناك(1).

توجه السلطان المملوكي من مصر على رأس جيش كبير وضم إلى جيشه عربان نابلس والشام وطرابلس فبلغ مجموع ما اجتمع معه مائتي ألف مقاتل، وتقدم حتى وصل دمشق. والتقى ابن تيمية الذي حثه على الجهاد فأثرت كلماته عنده فما كان من السلطان إلا أن سار حتى وصل قرب الكسوة ويصف المقريزي تقدم القوات: ((**ومشى السلطان والخليفة بجانبه، ومعهما القراء يتلون القرآن ويحثون على الجهاد، ويشوقون إلى الجنة، وصار السلطان يقف ويقول الخليفة: يا مجاهدون لا تنظروا لسلطانكم قاتلوا عن حريمكم وعن دين نبيكم صلى الله عليه وسلم**))(2).

وفي الثاني من شهر رمضان سنة ٧٠٢ هـ /١٣٠٢م التقى المغول والمماليك عند مرج الصفر في

١- المنصور: التحفة، ص ١٦٣-١٦٧ — أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٤٨ — ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٣-٢٤ — الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك): الوافي بالوفيات، ليس له تاريخ طبعه، ج ٤، ص ٣٦٠- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٣٠-٩٣٣ — المقفى، ج ٧، ص ١٨٠- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٢٠-٢٢٣ — دهمان: المرجع نفسه، ص ١٣٨- - فهمي: المرجع نفسه، ص ٢٠٩.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٥-٢٧ — المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٣٣- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٢٣-٢٢٤ — ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ١، ص ٤١٣ — دهمان: ولاة، ص ١٣٦.

معركة حسمت الصراع بينهم لفترة طويلة، إذ تبع هذه المعركة سنوات طويلة لم يهاجم فيها المغول بلاد الشام حتى غزوة تيمورلنك، وانتهت المعركة بهزيمة المغول هزيمة نكراء. فقد هلك معظم جيشهم، ومن لم يمت بالسيف مات من شدة الظمأ، وفر قائد المغول قطلوشاه نحو الفرات وتبعه من نجى من الهلاك، فغرق بعضهم في نهر الفرات، ومات آخرون من الجوع، ومن ظل سار بجانب الفرات فتخطفه البدو. وقتل عدد قليل من جيش المسلمين فكرمتهم السلطات وبنت لهم القبب مكان دفنهم[1].

أظهرت هذه المعركة التفوق العسكري والتنظيم في صفوف المقاتلين المماليك، ومن المحتمل أن المماليك استفادوا من المعلومات العسكرية المقدمة لهم من قبل الأمراء الفارين إلى بلاد المغول فالأمير قبجق ورفاقه الذين أطلعوه على جميع طرق وفنون القتال المغولية، وعلموا مكامن الضعف والقوة وزودوها للسلطات[2].

أصيب غازان بخيبة أمل كبيرة نتيجة لما حل بجنده من النكبات، حيث خسر قسماً من جيشه ولم يعد منه سوى الثلث، وزاد غضبه إثر وصول رسالة من الناصر محمد يوبخه فيها، ويحقر من شأنه، ويطلب منه الرحيل عن العراق، ويلومه على غدره، ويذكره بأن المكر السيئ لا يحيق إلا بأهله.

بعدها عقد غازان مجلس الأمراء لمحاكمة قواد الجيش المنهزمين، فحكم المجلس على قائدين منهم بالإعدام، بينما ضرب القائدان جوبان وقطلوشاه ضرباً مبرحاً لأن غازان حمله مسؤولية الهزيمة.

عاد غازان إلى بلاده في وضع محزن بالوقت الذي عاد فيه الناصر إلى القاهرة في موكب حافل، حيث استقبلته الرعية، وكان يحيط به حراسه ويتبعهم ألف وستمائة من أسرى المغول مكبلين بالسلاسل والأغلال، بينما رفع ألف رأس من رؤوس القتلى المغول على أسنة الرماح تعلوها طبول الحرب المغولية الممزقة.

١- ابن تيمية (أحمد): الرسالة القبرصية، علق عليها علاء الدين دمج، بيروت، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧م، ص ٤٢- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٨-٤٩ — الذهبي:/ دول، ج ٢، ص ٢٠٩- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٢٢ — الصفدي: الوافي، ج ٤، ص ٣٦١-٣٦٢ — ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٥-٢٦ — ابن حبيب (الحسن بن عمر): تذكرة النبية في أيام المنصور وبنيه، مصر، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٦م ج ١، ص ٢٤٥-٢٤٩ — ابن خلدون: العبر، ج ٥، ص ٨٨٩-٨٩٧ — المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٣٧- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٥-٢٤٤ — ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ١، ص ٤١٣-٤١٤ — عدوار: المماليك، ص ٣٠- بدر: مغول إيران، ص ١١١-١١٧.

٢- ينظر لاحقاً حركات التمرد والعصيان وارتباطها بالمغول.

وإذا كانت القاهرة قد احتفلت كثيراً بهذا النصر وكانت بعيدة عن مكان المعركة فكيف هي حالة دمشق التي جرت المعركة على مقربة من أرضها والتي شاركت فيها عساكرها فلا بد من ابتهاجها أكثر[1].

كانت الكارثة التي حلت على المغول في مرج الصفر سبباً لاعتلال صحة غازان ووفاته، فخلفه على العرش أخوه محمد خدابنده أولجاتيو (٧٠٥-٧١٦ هـ -١٣٠٥-١٣١٦ م) الذي بدأ حكمه بالتودد إلى الناصر محمد، على أن أولجاتيو لم يكن مخلصاً في تودده للناصر، فعلاقاته مع المماليك تأثرت كثيراً باعتناقه للمذهب الشيعي، كما أنه فكر مجدداً بغزو بلاد الشام عبد أن أطلعه الأمير قراسنقر وجمال الدين آقوش الفرم على حالة البلاد، لذلك حسن علاقاته مع الدول الأوربية وراسل كلاً من الباب كلمنت الخامس، وادوارد الثاني ملك إنكلترا، وفيليب الجميل ملك فرنسا لعقد تحالف مغولي مسيحي وذلك بهدف إخضاعه بلاد الشام ومصر وإنزال العقاب بالمماليك.

ونتيجة لحقد خدابنده على المماليك المدافعين عن المذهب السني والعوامل المذكورة فيما مضى سير حملة ٧١٢ هـ /١٣١٢م وصلت إلى الرحبة واصطدمت بقلعتها التي تعد أولى القلاع المملوكية على الحدود الشامية، ولكن خدابنده أخفق في إخضاع هذه القلعة بعد حصار دام عشرين يوماً، وقتال عظيم من جانب سكانها ونائبها الأمير بدر الدين موسى الازدكشي، فعاد إلى بلاده يجر أذيال الفشل بعد فناء جيشه. وتمخض عن قدوم الغزاة للبلاد نزوح معظم سكان المدن وغلاء الأسعار[2].

بعد هزيمة خدابنده ساد المنطقة استقرار أمني وسياسي، وكان ذلك حافزاً للأمراء والنواب بإعادة إعمار ما تهدم، والنهوض الاقتصادي بالبلاد، وتتالى على حكم البلاد أمراء أقوياء أحبوا الإصلاح فشرعوا في إعادة بناء الهيكل الاجتماعي والاقتصادي، وربما تكون الحروب الطاحنة التي قامت بين المغول أنفسهم قد ساعدتهم على إكمال الأعمار باعتبارها كفت أنظارهم عن المنطقة، وباعتبارها خففت عنها العبء العسكري الذي كانت تتحمله

١- ابن ايبك: الدواداري: المصدر نفسه، ص ٨٢-٨٨ — الصفدي: الوافي، ج ٤، ص ٣٦١- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٣٧-٩٣٨ — العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٨٢-٢٨٣-٣١٦-٣١٧ — كرد علي: المرجع نفسه، ص ١٣٨-١٣٩- عدوان: المرجع نفسه، ص ١٣٢ — حمادة: المرجع نفسه، ص ٣٥٠- فهمي: المرجع نفسه، ص ٢١١.

٢- ابن ايبك الدواداري المصدر نفسه: ص ١٧٩-٢٤٥-٢٥٢-٢٥٣ — ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٦٦-٦٧ — العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٤٧-٢٥١ ابن تغري بردي: النجوم، ج ٨، ص ١٦٤ — عدوان: المرجع نفسه، ١٢٧-١٢٨- عدوان: المرجع نفسه، ص ٢١٨-٢١٩.

الرعية نتيجة للغزوات المستمرة. ومما يؤكد استقرار المنطقة تفكير الناصر محمد بضم ممتلكات الدولة الايلخانية إلى مملكته وذلك بعد أنباء الاضطرابات التي وصلت مسامعه عقب موت السلطان المغولي أبي سعيد، فقد قدمت إليه بعثات من شيخ حسن بزرك ومحمد خان سنة ٧٣٨ هـ / ١٣٣٧م تطلب مساعدته فأرسل الناصر بعض قواته إلى حدود بلاد المغول، ومكثت هذه القوات تنتظر ما تتمخض عنه المعارك بين الأطراف المتنازعة، لكنها لم تتدخل نتيجة للمشاكل الكثيرة[١].

٥- تدهور أوضاع السلطنة ونهاية حكم الترك وبداية حكم الجراكسة:

توفي الناصر محمد بن قلاوون واستلم أولاده الثمانية من بعده الحكم من سنة (٧٤١-٧٥٥هـ / ١٣٤٠-١٣٥٤م) وقد تميزت هذه المرحلة بازدياد نفوذ الأمراء وتسلطهم على السلاطين الضعفاء الذين إما أنهم تولوا السلطة وهم صغار أو نتيجة إهمالهم لواجباتهم، ونأخذ مثلاً على ذلك الأمير قوصون كبير الأمراء الذي عزل أحد أولاد الناصر بعد مضي ثلاثة اشهر على حكمه، فتولى الأمر بعده أخوه كجك وعمره حينئذٍ سبع سنوات. هذا الوضع دفع الأمراء إلى الثراء الفاحش فسارعوا إلى شراء المماليك وظلموا الرعية مما أدى إلى مشاكل اقتصادية وعسكرية، وتدهور الوضعان المالي والاقتصادي، وازدادت المساوئ الإدارية، وازداد الصراع السياسي بين المماليك الجركس والترك على السلطة. وفي آخر هذه الفترة تعاظم أمر الأتابك يلبغا العمري الذي قتله السلطان حسن، ولم تطل مدة السلطان حسن حتى قتل لينتهي بذلك عصر أولاد الناصر محمد ليبدأ عصر أحفاده[٢] الذي لم يكن بأفضل من عصر الأولاد، فقد ازداد نفوذ مماليك الجركس، حيث قام الأمير يلبغا اليحياوي باتهام السلطان صلاح الدين بن حاجي باختلال عقله فعزله وولي آخر مكانه.

وصل نفوذ المماليك الجركس إلى أوجه عند بروز برقوق كشخصية سياسية، بارعة، حيث ساعده في تنفيذ مهامه صهره الأمير طشتمر الدواداري الذي عين نائباً لدمشق سنة ٧٧٥ هـ /١٣٧٣م، وبعد أن ثبت برقوق حكمه تخلص من نفوذ الأمراء الكبار فانفرد بالحكم[٣].

بتسلم برقوق الحكم بدأ عصر المماليك البرجية فسمى نفسه الظاهر وبايعه الخليفة

١- فهمي: المرجع نفسه، ص ٢٤٠-٢٤١.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٩٢-٢٠٩، ٢١٨-٢٢١-٢٢٤-٢٢٥ — ابن تغري بردي: النجوم، ج ١، ص ٤-١٢-١٣-١٤-١٥-٢١-٧٨-٢٥٤ — العليمي: الأنس الجليل، ج ٢، ص ٩٢-٩٤ — عودات: المرجع نفسه، ص ١١٢-١١٥.

٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣٠٢- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ١، ص ٢٨١-٢٨٢- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١١، ص ٢٤ — ابن إياس: بدائع الزهور: ج ١، ق ٢، ص ٢٤١-٢٤٣- دهمان: ولاة، ص ٢٣٥ — عودات: المرجع نفسه، ص ١١٥-١١٦.

والأمراء. بقي الوضع مستقراً حتى ثار على برقوق نائب حلب يلبغا الناصري، ونائب ملطية منطاش، وانضم إليهما بعض نواب بلاد الشام عام ٧٩١ هـ / ١٣٨٨م، وقد تمكن المتمردون من إخضاع دمشق لسيطرتهم، ثم زحفوا باتجاه القاهرة، فهرب برقوق من القلعة واختفى مدة قصيرة انتهت بالقبض عليه ونفيه إلى الكرك.

عندئذٍ تحركت الأطماع السياسية لبقية النواب في المنطقة فأثاروا الفتن وقادوا حركة التمردات، ومن بين المدن التي شهدت هذه التمردات، طرابلس، حماة، دمشق، وغيرها من المدن الأخرى. استطاع برقوق بعد فترة وجيزة التخلص من سجنه في الكرك وتوجه نحو دمشق، فانقسم نواب مدن الشام ما بين مؤيد له ومعارض وجرى قتال بين الجيش الذي انضم للسلطات وبين المتمردين، انعكست آثاره الحادة على نيابة دمشق، لأن الصراع جرى على أرض المدينة مما سبب خراباً اقتصادياً واجتماعياً تمثل في قتل بعض السكان، ومصادرة أموال الأثرياء، وحصول ارتفاع في أسعار المواد الغذائية نتيجة للاحتكارات.

استطاع برقوق في النهاية قتل يلبغا الناصري، والقضاء على منطاش[1]، لكنه لم يعمر طويلاً فقد توفي سنة ٨٠٠ هـ /١٣٩٨م، فتولى بعده ابنه الناصر فرج وكان عمره آنذاك ثلاثة عشر عاماً. وفي بداية حكمه اجتاح تيمورلنك بلاد الشام سنة ٨٠٣ هـ /١٤٠٠م، ولم يستطع الناصر مواجهته بسبب الظروف السياسية السيئة، كما أن تيمورلنك لم يمكن الناصر فرج من الاتصال بالدول المجاورة وعلى الأخص الدولة العثمانية، وعدم استفادة الناصر فرج من قوات احمد بن أويس وقرا يوسف التركماني بسبب العداء معهما، بالإضافة لخطأ ارتكبه السلطان فرج وهو عدم توقيع تحالف مع السلطان العثماني بايزيد للوقوف في وجه الخطر المغولي، والذي طلبه السلطان العثماني بنفسه، لكن الناصر رفض بسبب استيلاء الجيوش العثمانية على ملطية سنة ٨٠١ هـ / ١٣٩٨م. حيث أن بايزيد كانت تنقصه العساكر ذات الخبرة والدراية الحربية التي كان يمكن إيجادها في المماليك.

وقد بين أهمية ذلك التحالف تم المؤرخ ابن تغري بردي فقال:

«لهذا قلت إن المصلحة كانت تقتضي الصلح مع أبي يزيد بن عثمان المذكور، فإنه كان يصير للعساكر المصرية من يدبرها، ويصير لابن عثمان المذكور عساكر مصر مع عساكره عوناً، فكان

١- المقريزي: السلوك ج، ٣ ق ٣، ص ٥٨٠-٥٩٠-٦٠٧-٦٨٨-٦٦٩-٧٠٤-٧٨٢-٧٨٥- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١١، ص ١١، ص ٢٢١ — ٢٢٢.؟ ابن صصري (محمد بن محمد): الدرة المضيئة في الدولة الظاهرية، كاليفورنيا، بركلي، ١٩٦٣م، ص ١٨-٢٠-٢٥-١١٠- الصيرفي (علي بن داوود): نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، مصر، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م، ج ١، ص ٣٠٩-٣٢٨. — ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٣٩٧-٤٠٥-٤٤٤.

تيمورلنك لا يقوي على مدافعتهم، فإن كلاً من العسكرين كان يقوى دفعه لولا ما ذكرناه، فما شاء الله كان))[1].

وكيفما كان الأمر فقد تقدم تيمورلنك للبلاد وعجز الناصر فرج عن رده، فما كان منه إلا أن انسحب من المعركة وغادر بلاد الشام باتجاه مصر خوفاً من خلعه من الحكم، وبذلك ترك البلاد لقمة سائغة لتيمورلنك يفعل بها ما فعله في المناطق التي استولى عليها من قتل السكان ونهبهم والتمثيل بجثثهم وأساليب همجية أخرى[2].

وبحكم الناصر فرج نكون قد رسمنا صورة لأوضاع السلطنة عموماً وأوضاع بلاد الشام ضمنها قبل قدوم حملة تيمورلنك للمنطقة.

٦- أعمال تيمورلنك ونشاطاته العسكرية في بلاد الشام:

ما كاد الظاهر برقوق يبدأ برسم السياسات الاقتصادية والعسكرية التي تدفع البلاد قدماً إلى الأمام إلا وظهر تيمورلنك من الشرق بجيوش جرارة لا قبل لمالكي زمام الأمر بدفعها، فاحتل شيراز وتبريز أثناء مسيره للعراق، وتابع زحفه فوصل بغداد وقتل الكثير من سكانها، ونهب أموالها وأموال نائبها لكنه أنزله في مكان يليق به، ثم أعلم الظاهر برقوق بالأمر[3].

بعث تيمورلنك قسماً من جيشه إلى الرها حيث تمكن الجيش العربي الإسلامي من هزيمة جنوده[4]. وفي هذه الأثناء بعث تيمورلنك كتاب تهديد للسلطان المملوكي برقوق يطالبه فيه بالخضوع المطلق لملك الملوك، وإلا فمصير أمته الهلاك وكان ما جاء في الكتاب:

((ومن أعجب العجائب تهديد الرتوت بالتوت، والسباع بالضباع، والكماة بالكراع، نحن خيولنا برقية، وسهامنا عربية، وسيوفنا يمانية، ولبوسنا مصرية، واكفنا شديدة المضارب، وصفتنا مذكورة في المشارق والمغارب، أن قتلناكم فنعم البضاعة، وإن قتل منا أحد فبينه وبين الجنة ساعة، (وَلاَ تَحْسَبَنَّ

١- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢١٧.

٢- المقريزي: شذور العقود في ذكر النقود، النجف، المطبعة الحيدرية، المطبعة الخامسة، ١٣٨٧ هـ /١٩٦٧م، ص ٢٤٧-٢٤٨. المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٣٩-١٠٤٢ — ابن تغري بردي: المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٦٨-٢٢٠-٢٣٧ — ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٥٣٦ — دهمان: ولاة، ص ٢٧٨ — عودات: المرجع نفسه، ص ١٢٠.

٣- ابن خلدون: التعريف بابن خلدون، ص ٣٦٤ — العسقلاني (ابن حجر): أنباء الغمر بأنباء العمر، بيروت، وزارة المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م، ج ٣، ص ١٥٠-١٥١ — ابن صصري: المصدر نفسه، ص ١٤٠ — الشوكاني: البدر الطالع، ج ١، ص ٤٢ — فياض (محمد): تيمورلنك، مصر، مطبعة المعارف، ص ٩٥- العلبي (أكرم): تيمورلنك وحكايته مع دمشق، دار المأمون، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م ص ١٠٢.

٤- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٤٨-٤٩ — عبد السيد (حكيم أمين): قيام دولة المماليك الثانية، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٣٨٦ هـ /١٩٦٧م ص ١٢٦.

الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ {١٦٩} فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُواْ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلاَّ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ {١٧٠}))[١].

الفار الفار من الزوايا، وطول البلايا، واعلموا أن هجوم المنية، عندنا غاية الأمنية، إن عشنا عشنا سعداء، وان قتلنا قتلنا شهداء (فَإِنَّ حِزْبَ اللّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ)[٢]. أبعد أمير المؤمنين وخليفة رب العالمين، تطلبون منا طاعة لا سمع لكم ولا طاعة، وطلبتم أن نوضح لكم أمرنا، قبل أن ينكشف الغطاء)[٣].

بعدها قفل تيمورلنك عائداً إلى بلاده ليدافع عنها نتيجة مهاجمتها من طقتمش خان ملك القبجاق وما وراءها[٤].

استغل السلطان برقوق انسحاب تيمورلنك من المنطقة فجهز السلطان أحمد وبعثه إلى بغداد وأعطاه الخيل والقماش، فعاد وجلس على سرير ملكه، وسار برقوق إلى حلب وأقام بها استعداداً للمعارك المقبلة وأخذ يتلقى الهدايا من نواب القلاع[٥].

لم تتح الظروف لبرقوق إتمام مهمته إذ توفي وخلفه ابنه السلطان فرج، ولما سمع تيمورلنك بوفاته عاد سريعاً ونزل بخراسان، ثم قدم تبريز واستتاب عليها ابنه ميران شاه وأكمل طريقه إلى بغداد ففتحها وفر سلطانها أحمد بن أويس والتجأ إلى قرا يوسف التركماني ثم خرجا إلى بلاد الروم[٦].

قرر تيمورلنك التوجه نحو بلاد الشام، أما أسباب توجهه فهي الثأر لقتل رسله بالرحبة سنة ٧٩٥ هـ /١٣٩٣م، وإيواء المماليك للسلطان أحمد بن أويس الجلايري، وأسر قريبه اطلمش، وتحالف المماليك مع عدوه التقليدي طقتمش خان لملك القبجاق[٧]. والمؤكد أن هجومه على

١- سورة آل عمران: الآيتان، ١٦٨-١٦٩.

٢- سورة المائدة، الآية ٥٦.

٣- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٥١-٢٥.

٤- ابن خلدون: التعريف، ص ٣٦٤- ابن خطيب الناصرية (علاء الدين أبي الحسن): الدر المنتخب في تكملة تاريخ مملكة حلب، صورة مصورة موجودة بمكتبة الدكتور سهيل زكار عبارة عن جزأين الأول ٦٧٦ ورقة، والثاني ٤٤٠ ورقة ج ١ ورقة ٣٥٠- ابن قاضي شهبة (تقي الدين أحمد): تاريخ ابن قاضي شهبة، دمشق، ١٩٧٧م، ج ١، ق ٣، ص ٥١٣- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ١١٤.

٥- ابن صصري: المصدر نفسه، ص ١٥٩- ابن خلدون: التعريف، ص ٣٦٥.

٦- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٣٥١ — المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٢١ — ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ١١٧- ابن الطباخ: أعلام النبلاء، ج ٢، ص ٣٩٩.

٧- العلبي: المرجع نفسه، ص ١١٩ — عبد السيد: المرجع نفسه، ص ١٢٩.

البلاد كان بدافع اقتصادي بدليل توقفه عند دمشق، وأسره للصناع والتجار، وانتقاماً لقتل رسوله الذي بعثه للقاهرة ٧٩٨ هـ / ١٣٩٥م، حيث سلمه السلطان للأمير علاء الدين الطبلاوي وفرض عليه إقامة جبرية ثم حبسه الظاهر بقلعة الجبل، لكن سودون نائب الشام قتله فاعتبر تيمورلنك قتل الرسول حجة لمهاجمة بلاد الشام[1].

أمر السلطان فرج بن برقوق نواب الشام بالتوجه إلى حلب ليقرروا ما سيقدمون عليه بشأن تيمورلنك.

ضم جيش تيمورلنك قوميات مختلفة، بينما كان تعداد الجيش العربي المسلم ضخماً ضم أحسن المحاربين وزود بأسلحة كافية لصدأى هجوم، لكن فقدان التعاون بين الأمراء أضاع الكثير من الفرص لكسب المعركة فقد جمع المؤيد شيخ نائب طرابلس نواب الشام، وعرض عليهم خطورة الموقف وقوة تيمورلنك ودهاءه، وأشار عليهم بإغلاق المدينة والخروج إلى ظاهرها للقاء العدو، لكن خطته لم تحظ بالقبول، وبينما أخذ النواب في الإعداد لمواجهة تيمورلنك استولى هو على قرية حيلان، والتقت طلائع جيشه مع المسلمين، وكانت موقعة هائلة بين الفريقين مال النصر في البداية للمسلمين، ثم مالت الكفة لجنود تيمورلنك الذين لاحقوا عسكر المسلمين فهربوا باتجاه المدينة ودخلوها من باب إنطاكية أحد أبواب حلب وخرجوا منها إلى جهة دمشق[2].

دخل تيمورلنك مدينة حلب وخربت جيوشه معالم المدينة العمرانية والثقافية والدينية والاقتصادية، فقد نقبوا القلعة وخربوها وصرفوا المياه عنها، كما قتلوا عدداً لا يحصى من الناس بلغ الآلاف عدا من هلك تحت حوافر الخيل حتى قيل صارت الجثث طول قامة، كما انتهكوا حرمة الجوامع فاعتدوا فيها على النساء وأخذوا الكثيرات سبايا، واستولى مع جنوده على أموال المدينة من الجواهر والأشياء النفيسة والقيمة حيث وزعها على أمرائه واستمر السبي والنهب في المدينة مدة شهر نستطيع القول إنه خلال هذه الفترة أضحت المدينة خراباً لكثرة الدمار فيها، فتكون حلب قد تعرضت في هذه الغزوة لأبشع أساليب الانتقام من قبل المغول.

ونستطيع التأكيد أن آثار هذه الحملة كانت أشد وطأة من مثيلاتها في عهد هولاكو

١- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ١١٨ — حمادة: دراسة وثقية، ص ٣٥٥-٣٥٦- العلبي: المرجع نفسه، ص ١٢٦.

- تزوكات تيموري: تحرير أبو طالب حسيني تربتي بفارسي، طهران، ميدان بهارستان ١٣٤٢ هـ / ص ١٤٥.

٢- العسقلاني: أنباء، ج ٤، ص ١٩٤-١٩٧ — ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ١١٩- الصيرفي: نفس المصدر ج ٢، ص ٧٥ — ابن إياس: بداية، ج ١، ق٢، ص ٥٩٦-٥٩٧ — منقريوس: تاريخ دول، ج ٢ ص ٢٩٧-٢٩٤ — عبد السيد: نفس المرجع ص ١٣٣-١٣٤

وغازان، حيث اقتسمت أراضي حلب ونهبت من قبل التركمان المحيطين بها إلى جانب البدو. أما مصير الأمراء الذين حوصروا بالقلعة فإن تيمورلنك أعطاهم الأمان فنزلوا إليه، عندئذٍ غدر بهم وقيد الجميع ما عدا الأمير دمرداش فإنه خلع عليه وأكرمه، وأخذ تيمورلنك يلومهم ويوبخهم وخاصة سودون نائب الشام لقتله رسوله، وأكثر له من الوعيد[1].

بعد سقوط مدينة حلب سقطت كل من مدينتي حمص وحماة في يد ميران شاه بن تيمورلنك وقد أذاق أهل حماة أنواعاً من العذاب ماثلت زميلتيها حلب ودمشق فيما بعد كما نهب جنوده خارج المدينة، واسر الرجال وسبي الأطفال، ودك جميع ما خرج عن سور المدينة، كما قتل الكثير من سكانها، وأشعل النار في أرجاء المدينة[2].

كل هذا التخريب والتدمير من قبل تيمورلنك لمدن الشام ولم يخرج السلطان المملوكي بمصر إلا بتاريخ الأربعاء الثاني والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠م. فتوجه إلى غزة وأطلق ثلاثة معتقلين وهم أمير السلاح تغري بردي اليحياويط، وصاحب الديار المصرية تمربغا المنجكي، وآقبغا الجمالي الأطروش، نائب حلب، ولم تذكر المصادر التاريخية عن سبب اعتقال هؤلاء الأمراء، ولم تفد بمعلومات عن سبب إطلاقهم بينما اكتفت بالإشارة إلى أنه عينهم نواباً، فتولى تغري بردي نيابة دمشق، وآقبغا الجمالي نيابة طرابلس، والمنجكي نيابة صفد والأمير طولو نيابة غزة، ثم رحل إلى دمشق ودخلها واستقر بها، بينما ظل تيمورلنك معسكراً بقواته تحت جبل الثلج[3] تلتقي طلائع عسكره مع طلائع قوات المسلمين[4].

وتشاور الأمراء مع الناصر فرج بن برقوق، وأبدى معظمهم مساوئ التقدم للهجوم بسبب خسائر الجيش الإسلامي وما لحق الناس من الضرر، والقوات الباقية معدة للدفاع فقط، وأشار تغري بردي على السلطان بقبول الصلح مع تيمورلنك بسبب ما عليه العسكر من اختلاف الكلمة، فبعث السلطان فرج إلى تيمورلنك بموافقته على الصلح مع الاعتذار عن

١- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ١٢٠ — النجوم، ج ١٢، ص ٢٢٢-٢٢٤ — الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٦- ابن إياس: المصدر نفسه ج ١، ق ٢، ص ٥٩٨ — العلبي: تيمورلنك، ص ١٣٢، زكار: المرجع نفسه، ص ٥٧٨.

٢- ابن تغري بردي: النجوم، ج١٢، ص٢٢٥-٢٢٦- ابن إياس: نفس المصدر ج١، ق٢، ص٦٠٠- عبد السيد: المرجع نفس ص١٣٦

٣- جبل الثلج وجبل لبنان وجبل اللكام: هذه الجبال متصلة ببعضها فكونت جبلاً ممتداً من الجنوب إلى الشمال، فالطرف الجنوبي لهذا الجب بالقرب من صفد، وهو يمتد إلى الشمال ويتجاوز دمشق، ويسمى إذا صار في شمالها جبال شنير، وجانبه المطل على دمشق قاسيون، ويمر غربي بعلبك، ويسمى الجبل المقابل لبعلبك جبل لبنان. — انظر ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٣٣ — حاشية المحقق رقم /٢/.

٤- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤١- العسقلاني: أنباء، ج ٤، ص ١٩٩ — الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٠-٨٢ — العلبي: المرجع نفسه، ص ١١٤-١٥٢.

الهجوم الذي قام به بعض الأمراء تجاه جيش المغول.

أما أسباب قبول السلطان فرج للصلح فهي انخفاض الروح المعنوية لأمرائه وجيشه بالإضافة إلى عودة قسم من جيشه إلى مصر ليسلطنوا الأمير لاجين الجركسي، فأقدم على هذا الصلح وقفل عائداً إلى مصر مع قسم من قواته حيث لاقوا المشقة والعذاب[1].

أما العساكر التي بقيت في دمشق فإنها على الرغم من فقدان سلطانها وهروب أمرائها فإنها أغلقت أبواب دمشق وركبت أسوارها، ونادت بالجهاد وتهيأ أهل دمشق لذلك، لكن تيمورلنك زحف على المدينة، فقاتله أهل دمشق من أعلى السور، واسروا عدداً من جنده فلجأ إلى خديعتهم وطلب الصلح معهم، ونجح إذا اقتنع أهل دمشق بكلامه وأرسلوا إليه وفداً مؤلفاً من قاضي القضاة تقي الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح ومجموعة من القضاة كان منهم ابن خلدون، وقد استطاع تيمورلنك إقناع ابن مفلح بضرورة فتح أبواب دمشق، حيث نمق له في الكلام وقال له:

((هذه بلدة الأنبياء والصحابة، وقد أعتقتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة عني وعن أولادي، ولولا حنقي من سودون نائب دمشق عند قتله لرسولي ما أتيتها، وقد صار سودون المذكور في قبضتي وفي أسري، وقد كان الغرض من مجيئي إلى هنا، ولم يبق لي الآن غرض إلا العودة، ولكن لا بد من أخذ عادتي من التقدمة من الطقزات))[2].

استطاع ابن مفلح التأثير على الناس وإقناعهم بضرورة الصلح، فأخرج الطقزات إلى تيمورلنك واتجه مع الوفد إلى معسكره، فرحب بهم وعينهم في عدة وظائف للمرحلة القادمة تراوحت ما بين قضاة القضاة، والوزير، ومستخرج الأموال ونحو ذلك، ثم ردهم إلى دمشق ومعهم كتاب الأمان، فقرئ بالجامع الأموي، عندئذٍ فتح أحد أبواب دمشق وهو الباب الصغير فدخل جنود تيمورلنك منه، ولما استقروا في المدينة انتقموا منها أبشع انتقام، فقد فرض تيمورلنك على أهل دمشق كمية كبيرة من الأموال جبيت عدة مرات رافقها أساليب وألوان متعددة من التعذيب والاهانة والضرب والعصر والحرق بالنار، كما صادر جنوده الحيوانات والأسلحة، وهتكوا الأعراض وهدموا المنشآت الدينية وأحرقوها كالجامع الأموي مما أدى إلى تعطيل الصلوات، كما هدموا قلعة دمشق واستمر جنوده في تعذيب المدينة تسعة عشر يوماً. بعدها قبض تيمورلنك

١- العسقلاني: أنباء، ج ٤، ص ٢٠٠- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ٢٢- النجوم، ج ١٢، ص ٤٦- الصيرفي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٨٥- عطا الله: نيابة غزة، ص ٢١٣ — العلبي: المرجع نفسه، ص ٥٦.

٢- الطقزات: هي باللغة التركية التسعة والمقصود هنا أن يخرجوا لتيمورلنك من كل نوع من أنواع المأكول والمشروب والهدايا تسعة. انظر ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٣٩.

على ابن مفلح وألزمة مع عدة أمراء أن يكتبوا له خطط دمشق قسمها بين أمرائه، هذا كله أدى لغلاء الأسعار وفقدان بعض المواد الغذائية الذي أدى بدوره إلى حدوث المجاعة، وأدت هذه الغزوة إلى آثار اجتماعية واقتصادية كثيرة درست خلال البحث[١].

ومع أن غايات الهجوم اقتصادية بدليل أسره الصناع والتجار وأصحاب المهن في دمشق، لكن كان في ذهنه عدم التوقف عند دمشق بالذات بل بالعبور إلى شمال أفريقيا، ويورد ابن خلدون ذلك بالتفصيل عندما كان يتحاور مع تيمورلنك فسأله عن مدن المغرب فأخذ يجيبه ثم قال له: **((لا يقنعني هذا، وأحب أن تكتب لي بلاد المغرب كلها، أقاصيها وأدانيها، وجباله وأنهاره، وقراه، وأمصاره، حتى كأني أشاهده. فقلت ليحصل ذلك.. وكتبت له بعد انصرافي من المجلس لما طلب من ذلك، وأوعيت الغرض فيه في مختصر وجيز يكون قدر اثني عشرة من الكراريس المنصفة القطع))**[٢].

وفي طريق العودة مر إلى حلب ودخلها وفعل بها ما قدر ثانياً، ثم سار منها حتى نزل على الرها، ماردين، فلما وصل إليها نزلها عسكره، واستنزلوا صاحبها الظاهر مجد الدين عيسى إذ تحصن بقلعتها، وظلوا يحاصرون المدينة عشرين يوماً، فلما يئسوا من الاستيلاء عليها، رحلوا عنها وعطلوا آبارها وخربوها.

بعدها سار تيمورلنك إلى بغداد وحاصرها مدة شهرين، ثم أخذها عنوة، وخربها، وقد ذكر ذلك في كتابه تزوكات تيموري حيث قال: **((وقد وجدت أنه من المستحسن أن أذهب بنفسي لإخضاع المدينة وقلعة بغداد لذلك رجعت من طريق تبريز بسرعة إلى بغداد وحاصرت المدينة وقد دام الحصار شهرين وبعض الأيام. وبعدها أخضعت المدينة والقلعة))**[٣].

بعد تدميره لبغداد سار تيمورلنك باتجاه قراباغ، ثم كتب إلى أبي يزيد بن عثمان[٤] صاحب الروم أن يخرج قرا يوسف وأحمد بن أويس من ممالك الروم، غير أن أبايزيد رد عليه رداً خشناً مما دفع تيمورلنك إلى الإغارة عليه وأخذه أسيراً. فمما قاله تيمورلنك في ذلك:

١- ابن خلدون: التعريف، ص ٣٦٦-٣٦٨ – العسقلاني: أنباء، ج ٤، ص ٣٠٧-٢٠٩ – ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ١٢٣-١٢٤ – النجوم، ج ١٢، ص ٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤٥ – ابن إياس: بدائع، ج ١، ق ٢، ص ٦٠١- الصيرفي: نزهة، ج ٢، ص ٨٥- ابن العماد الحنبلي (عبد الحي): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، نسخة مصورة عن نسخة المصنف المحفوظة في دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٥٠ هـ، ج ٧، ص ١٣٨-١٤٠ – مقريوس: تاريخ دول الإسلام، ج ٢، ص ٢٩٥- فياص: تيمورلنك، ص ١٠٣- عبد السيد: المرجع نفسه، ص ١٣٨-١٤٠- العلبي: المرجع نفسه، ص ١٦٢.

٢- ابن خلدون: التعريف، ص ٣٧٠.

٣- تزوكات: تيموري: المصدر نفسه، ص ١٥١ – ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٦٥.

٤- يقول ابن تغري بردي في المنهل، ج ٣، ص ٥١٠ أن صواب الاسم بايزيد.

((أصبح من واجبي أن أقضي على قرا يوسف وإيقاظ قيصر من نسيانه))[1].

أما سليمان بن أبي يزيد فإنه دخل مدينة بورصة[2]، وأخذ أموالها، ثم سار إلى استنبول حيث صالح أهلها، وعاثت عساكر تيمورلنك في البلاد، وأحرقوا مدينة بورصة وأضافوا ستة أشهر ينهبون ويفسدون[3].

طبعت حملة تيمورلنك بلاد الشام بطابع الدمار والخراب، فقد تأثر المجتمع على كافة الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك باختلال التوزع الديمغرافي للسكان ببلاد الشام، واختفاء الكثير من الصناعات التي اشتهرت بها المنطقة، وإتلاف أكثر المحاصيل الزراعية، وزيادة البطالة بين أفراد المجتمع، وازدياد الادعاءات والشعوذات بين أفراد المجتمع وإلى مضار اجتماعية أخرى كزيادة انتشار شرب الخمر والحشيش وغيره من المضار التي ظل السكان يرزحون تحت وطأة ثقلها حتى سيطر العثمانيون على المنطقة، ويعتبر الغزو التيموري فترة انتقال بين عهدين، عهد القوة، وعهد الضعف في دولة المماليك ذلك أن عصر المماليك البحرية، وبداية عصر البرجية اتسم بالقوة، إذ حرر المماليك المناطق التي سيطر عليها الفرنج تحريراً كاملاً، ثم أنهم قضوا على تحركات الأرمن ونشاطاتهم وضموا دولتهم إلى أراضي بلاد الشام، إضافة إلى ازدهار الزراعة والصناعة والتجارة بشكل عام، غير أنه وبعد الغزو التيموري انهار المجتمع اجتماعياً واقتصادياً لكثرة الفساد والرشاوى وشرب الخمر، إضافة إلى الاضطرابات السياسية وكثرة الصراعات على السلطة، كل ذلك كان له آثار على الضعف العام للمجتمع.

ثانياً - حركات التمرد والعصيان وارتباطها بالمغول وأثرها على الوضع السياسي:

دفعت النزاعات المحلية بين أمراء بلاد الشام إلى استنجاد بعضهم بالعدو المغولي لتقوية مكانته وتعزيزها كما تعرض الحكم المملوكي في بلاد الشام لهزات عنيفة تمثلت في حركات الشغب والتمرد من قبل بعض الأمراء والمناهضين للسلطة، حيث حاولوا الانفصال عن السلطة المملوكية والاستقلال بمناطقهم مما دفعها إلى قتالهم.

١- تزوكات تيموري: المصدر نفسه ص ١٥٣.

٢- بورصة: وتعرف برصا أو برسا: مدينة عظيمة في الأناضول انظر ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص٢٢٧ حاشية رقم (٥)

٣- ابن خطيب الناصرية: الدر المنتخب ج١، ورقة ٣٥٤- المقريزي: السلوك ج٣، ق٣، ص١٠٩١- العسقلاني: أنباء، ج ٥، ص٥٥- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ١٢٦-١٢٨ — النجوم، ج ١٢، ص ٢٦٧-٢٦٩ — الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٥٠-١٥٢ — ابن العماد الحنبلي: شذرات، ج٧، ص٦٥- فياض: المرجع نفسه، ص١٠٤-١٠٦ — عبد السيد: نفس المرجع ص ١٤٢-١٤٣

نتيجة هذا القتال فر قسم من الأمراء إلى بلاد المغول المعادية للمماليك احتجاجاً على السلطات المملوكية التي عملت فيما بعد إلى استمالتهم لجانبها. ويتساءل المرء لماذا فر هؤلاء الأمراء إلى المغول ولم يذهبوا إلى دولة أرمينية وكلاهما معاد للسلطة المملوكية، ولماذا استقبلهم المغول أعداء البلاد، ولماذا أعادتهم السلطات فيما بعد؟ كان هدف المغول من إيواء الأمراء الفارين إليهم هو الاستفادة من المعلومات الجغرافية والسياسية والعسكرية والإطلاع على طرق القتال عند المماليك التي كان يجهلها المغول، ومعرفة مكامن الضعف في الدولة المملوكية والاستفادة من نفوذ هؤلاء الأمراء عند مهاجمتهم بلاد الشام، بالإضافة إلى إضعاف الروح المعنوية لدى المماليك وإرباكهم. كما حمى المغول أمراء البدو الذين التجأوا إليهم لأغراض تجارية إلى جانب الاستفادة من قدراتهم العسكرية.

ولم يكن الأمراء الهاربين مصدر المعلومات الوحيد للعدو المغولي، فقد كان المغول يطلقون الجواسيس في بلاد الشام ليتصيدوا الأخبار عن حالة الجيش وتحصين المدن ويزودون سلطاتهم بهذه المعلومات. أما السلطات المملوكية فإنها عملت على إرضائهم لكي تجرد المغول من قوة هؤلاء الأمراء ولترفع الروح المعنوية لدى جيشها. أما سبب عدم لجوء هؤلاء إلى دولة أرمينية رغم عداوتها للمماليك فهو أن إمكانات أرمينية العسكرية لم تكن بمستوى المغول، فهي غير قادرة على حماية الفارين بالإضافة لتعرضها خلال فترة البحث لهجمات عسكرية من قبل المماليك.

كانت أولى حركات التمرد في المنطقة ضد السلطات المملوكية هي:

١- حركة سنقر الأشقر:

كان سنقر الأشقر نائباً لدمشق وكان يرى حقه بالسلطة بعد الظاهر بيبرس، فعارض استئثار قلاوون بالسلطنة بالقاهرة، ولم يحلف له يمين الولاء، ولم يرض بخلع سلامش وسلطنة قلاوون، إضافة إلى قيامه سنة ٦٧٨ هـ /١٢٨٠م بإعلان نفسه سلطاناً بدمشق واتخذ لقب الكامل. سعى الأشقر إلى تثبيت سلطانه في بلاد الشام فأرسل عساكره إلى غزة لمنع القوات المصرية من الزحف إلى الشام لكن خانته معظم عساكره، إذا انضموا إلى العسكر المصري، واستطاع المصريون هزيمته ففر إلى الرحبة وكاتب مباشرة السلطان المغولي أبغا وشرح له الاختلاف الواقع بين العساكر الإسلامية وحثه على قصد البلاد بجيوشه، ووعده بالانحياز إليه لمساعدته، كما راسله أمير البدو عيسى بن مهنا بمثل ذلك[1].

١- اليونيني: ذيل مرآة، ج ٤، ص ٤٠-٤١ — أبو الفداء: المختصر، ج ٤، ١٣-١٤- النويري: نهاية الأرب، ج ٣١، ص ١٤-١٥-١٩ — الذهبي: دول، ج٢، ص١٧٩-١٨١ - ابن الوردي: تتمة المختصر، ج٢، ص٣٢٥ - ابن حبيب: تذكرة، ج١، ص٥٧- العيني: المصدر نفسه ج ٢، ص ٢٣٢ — بن إياس: المصدر نفسه، ج١، ق١، ص٣٥٠- زكار: المرجع نفسه، ص ٥٧٥- دهمان: ولاة، ص ٦٦-٦٩.

ولكن لماذا كاتب سنقر الأشقر المغول ودعاهم للقدوم إلى المنطقة؟

أن الأشقر أراد أن يقضي على السلطان المملوكي قلاوون وجيشه لتثبيت نفسه سلطاناً، ولكنه جهل أن المغول لو قدموا المنطقة وتغلبوا على العساكر الإسلامية فإنهم لن يبقوه ولن يحققوا مطامعه، وسوف يلقى المصير المحتوم للخونة وهو القتل.

وبناء على طلب سنقر الأشقر، وإضافة إلى الإلمام بظروف الخلاف بين المماليك من قبل المغول قدم هؤلاء إلى المنطقة سنة ٦٨٠ هـ / ١٢٨١م فتنبه السلطان قلاوون إلى خطر قدومهم وانحياز الأمراء الهاربين إلى جانبهم فبادر مباشرة إلى عقد الصلح مع الأشقر وأخذ منه تعهداً بعدم الانضمام إليهم، فوفى السلطان بوعده وحضر مع السلطان في موقعة حمص. وبعد ذلك عمدت السلطات بالتدريج إلى تجريده من صلاحياته السياسية والإدارية شيئاً فشيئاً[١].

٢- حركة سيف الدين قبجق:

كان قبجق قد عين نائباً لدمشق سنة ٦٩٧ هـ / ١٢٩٧م، وحلف للسلطان لاجين يمين الولاء والإخلاص بحضور القضاة والأمراء[٢]. غير أنه استشعر السوء سنة ٦٩٨ هـ / ١٢٩٨م وعلم بان نائب السلطنة بمصر سيف الدين منكوتمر قد دبر حيلة للتخلص من مجموعة من أمراء ونواب بلاد الشام الذين يعمل منهم الممالأة والمناوأة. فأرسل السلطان إليهم بالحضور إلى مصر فرفضوا لعلمهم بأنها مكيدة، فأمر بالقبض على كل من سيف الدين بكتمر السلحدار أحد مقدمي الجيوش المنصورة، والأمير سيف الدين عزا الصالحي. وزود الرسل بمعلومات تفيد أنه من لم يستطع القبض عليه يسقى السم ويقتل، فسقى السم لسيف الدين طقطاي فمات بحلب، عندئذٍ علم الأمراء بالحيلة، فاحتاطوا لذلك، ففر بزلار مع خمسة من الأمراء إلى سنجار وظل بها حتى توفي. بينما توجه سيف الدين بكتمر السلحدار، وفارس الدين الألبكي، وسيف الدين غزار إلى حمص واجتمعوا بقبجق وأطلعوه على الحال، فتوسط مع الأمراء المقيمين بدمشق بشأنهم، لكن هؤلاء أنبوه ووبخوه على إيوائه للمطلوبين. أمام هذه المعطيات رأى قبجق أن أمره قد انتقص فالعساكر في جميع المدن الشامية إضافة إلى السلطات المصرية تستعد لمحاربته، فما كان منه إلا أن التجأ مع المذكورين سابقاً إلى الأراضي المغولية للالتحاق بخدمة غازان[٣]. وكانت هذه الخطوة أولى الخطوات الخاطئة التي

١- أبو الفداء: ج ٤، ص ١٤-١٥ — النويري: ج ٣١، ص ٢٣- الذهبي: دول، ج ٢، ص ١٨٢-١٨٣ — ابن الوردي: ج ٢، ص ٣٢٦-٣٢٧.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١ ص ٣٣٠.

٣- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٧-٣٨ — النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٥٢-٣٥٥ — الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٠٢- ابن كثير، البداية، ج ١٤، ص ٣ — ابن حبيب: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١٠.

أتبعها قبجق والتي عادت بالكارثة الكبرى على بلاد الشام إذ نتج عنها قدوم غازان بجيوشه الجرارة واستباحة كافة مدن الشام. ولما وصل الأمراء الفارون إلى رأس العين طلب منهم المغول أن يسير قبجق وحيداً إلى غازان ويتأخر عنه أتباعه حتى يرد مرسوم غازان، لكن قبجق امتنع عن قبول ذلك وأبى الدخول إلا بالطلب[1]. والجماعة الذين معه. فتحقق مطلبه ودخل الأمراء إلى الموصل، ثم توجهوا نحو بغداد، وبعدها إلى غازان حيث كان يقيم بأرض السيب من أعمال واسط فأكرمهم وأحسن إليهم.

ومن الطبيعي أن يستقبلهم غازان ويحيطهم بالرعاية والإحسان ليصل بواسطتهم إلى معرفة معلومات عسكرية وسياسية جديدة تفيده في تحقيق انتصارات جديدة على المماليك، ليكسب دولته نصراً جديداً ويكسب بالتالي ثقة وولاء كافة أفراد المغول. وقد ساعدت غازان الظروف السياسية التي ألمت بالمماليك إثر مقتل السلطان لاجين وعودة الناصر محمد إلى الحكم، فبعد المعلومات التي وصلته عن ذلك، مع الحض المستمر لقدومه للمنطقة من قبل الهاربين قدم إلى بلاد الشام سنة ٦٩٩ هـ / ١٢٩٩م بجموع عظيمة من قوميات مختلفة كرج، أرمن وغيرهم، وجلب معه هؤلاء الأمراء وذلك للتخطيط ولمساعدته ضد أخوانهم، والتقى الجميع في مجمع المروج، لكن الهزيمة في البداية حلت بغازان نتيجة ارتفاع الروح المعنوية في بداية المعركة للعساكر المسلمة، حيث إن الأرض أرضهم، والذي يقاتل من أجل أرضه يختلف عن الذي يقاتل من أجل الاستيلاء على الأرض. كما حظي المسلمون بدعم الرعية لهم من العامة والفقهاء والعلماء، إضافة إلى انضمام البدو والتركمان إلهم، بالإضافة لامتلاك المماليك طاقات حربية هائلة وخطط جديدة يجهلها المغول ساعدتهم على النصر في بداية المعركة. وكاد غازان أن يترك أرض المعركة لكن قبجق منعه، وحثه على القتال، ومناه بالظفر وقد برر قبجق فعلته فيما بعد بأن قصده كان القبض على غازان عند استمرار الهزيمة بجيوشه[2].

كافأ غازان قبجق فعينه نابأ على دمشق، وفي مرسوم التولية نعته بألفاظ طنانة وهي لا تقال إلا لمن قدم للمغول خدمات عظيمة ففي مضمون الفرمان ما يلي:

((فرأينا أن الجناب العالي الأوحدي المؤيدي العضدي النصيري العالمي الذخري الكفيلي المهدي المشيدي المجاهدي المشيري الأثيري العمامي النطامي السيفي سيف الدين ملك الأمراء في العالمين

١- الطلب: هو الأمير الذي له لهم معقود وطبلخاناه، ويخضع لأوامره ٢٠٠ فارس أو ١٧٠ فارساً زمن اليونيني. وقد صار يطلق على فئة من الجيش كثيرة العدد، يتولى قيادتها أحد الأمراء. انظر النويري: ج٣١ ص٤٢ حاشية المحقق رقم (١)

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٨٥- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ص ١١٦١.

ظهير الملوك والسلاطين قبجق، وهو المخصوص بهذه الأوصاف الجميلة، والمحتوى لهذه السمات الجليلة، فإنه أذخرته المهاجرة إلى أبوابنا، ووصله القصد إلى ركابنا فرعينا له هذه الحربة، وقابلناه بهذه النعمة، ورأينا أنه لهذا المنصب حفيظ مكين، وخاطبنا لسان الاختيار أن نعم (مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ)[1]، وعلمنا أنه يبلغ الغرض من صون الرعايا ويقوم مقامنا فيساير القضايا، فلذلك رسمنا أن نفوض إليه نيابة السلطنة الشريفة بالممالك الشامية والحلبية والحموية والحمصية، وشيرز وبغراس وإنطاكية. نيابة تامة كاملة شاملة، يؤتمر فيها بأمره، ويطاع فيها نهيه، ولا يخرج أحد عن حكمه، له الأمر التام، والحكم العام، وحسن التدبير، وجميل التأثير بالإحسان لأهل البلاد، واستجلاب الولاء والوداد، ومؤمن مرتبطين الآمال، ناظراً إلى من دخل تحت الطاعة والامتنان)).

ثم أمر غازان في هذا النص الأمراء، والنواب طاعة قبجق طاعة عمياء، وهذا دليل على مدى ما قدمه من خدمات، ولولا قبجق وقيادته لجيش الأعداء وحثه غازان على متابعة القتال لما حقق الأعداء ذلك النصر في موقعة حمص، ولولاه لما استطاعت جيوش العدو اجتياح بلاد الشام وإخضاعها لهم، فإذا ما قدم بعض المؤرخين تبريراً لقبجق بأنه قصد من وراء تثبيت غازان في أرض المعركة هزيمته، فإن الدلائل تشير إلى النتيجة العكسية لعمله وفيما يلي أوامر غازان للأمراء.

((... وسبيل الأمراء والمقدمين.. أن يطيعونه سراً وجهراً، ولا يعصون له أمراً، وإن أمرهم إليه وقربهم لديه، مما يحصل لهم به رضاه عنهم وقربه منهم، وليلزموا عنده من الأدب والخدمة ما يجب، وليكونوا معه في الطاعة والموافقة على المصالح كما يجب))[2].

ولشدة إخلاص الأمراء الهاربين لغازان فإنه عينهم نواباً على مدن الشام بعد رحيله عنها، فالأمير سيف الدين قبجق عينه على دمشق، ويكتمر السلحدار على حلب وحمص، والأمير فارس الدين البكي على صفد والسواحل. بعدها طلب قبجق أعيان البلد وحلفهم على إخلاصهم لغازان، ولكن موقفه هذا لم يدم طويلاً إذا استشعر الخوف من المصير المحتوم له فبادر إلى طلب العفو من السلطات، وشارك في الحملات العسكرية ضد أرمينية وبقيت علاقاته جيدة مع السلطات، وكفر عن سيئاته الماضية في وقعة شقحب حين قام بأعمال حربية ضد المغول[3]. انتهت هذه الحركة بمصير محزن على بلاد الشام، لكن حركة أخرى

١- سورة القصص، الآية ٢٦.

٢- ابن ايبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٢٥-٢٧.

٣- ابن ايبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ٣٥-٣٦ – النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٩٤ – ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٠- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ق ٤، ص ١١٦١ – المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩١ – دهمان: ولاة، ص ٨٤-٨٦.

مـا لبثـت أن قامـت بعـد أن تزعمهـا قـرا سـنقر المنـصوري وآقـوش الأفـرم وأمـراء البـدو وذلـك احتجاجاً على أساليب السلطات في معاملتهم.

٣- حركة قرا سنقر المنصوري:

لم يطـل الوقـت كـثيراً بعـد التجـاء قبجـق إلى العـدو المغـولي حتـى انـضم إليـه مجموعـة مـن المماليك كان أهمهم على الإطلاق قـرا سـنقر المنـصوري، جمـال الـدين الأفـرم نائـب دمـشق، أمير البدو مهنا بن عيسى ثم ابنه سليمان.

وكـان سـبب هـروبهم الخـوف مـن التصفيات الجسدية التي بـدأها النـاصر محمـد ضـد الـذين عارضوه في عودته إلى الحكم. كان قرا سنقر قد عين بعد خلع الأفرم سنة ٧٠٩ هـ / ١٣٠٩م وأقام سنة يشهد كل يوم مصرع واحد من زملائه، حيث نكل الناصر ببعضهم، وقتل بعضهم الآخر، عندئذٍ شعر قرا سـنقر أن الخطـر يقـترب منـه فطلـب مـن النـاصر نقلـه مـن نيابـة دمـشق لحلـب، وهـدف مـن وراء ذلـك بعـده عـن سـطوة الـسلطان وشـره، فلبي طلبـه، بعـدها سـافر إلى حلب وأقام علاقات جيدة مع العدو، وأفضى إلى الأمير مهنا بن عيسى بسره وخوفه مـن بطـش السلطان به. وبقيت الأمور على حالها من الخوف والرهبة حتى أراد قرا سنقر الحج، فطلب من الـسلطان الإذن، فـأذن لـه وسـافر مـع مجموعـة مـن الأمـراء، لكـن خـوف الـسلطان منـه بقـي موجوداً فكتب إلى نـواب الـشام بعـدم تمكينـه مـن دخولها إذا رجـع، فعلـم قـرا سـنقر وهـو في الطريق بنية السلطان تجاهه، فما كان منه إلا أن التجأ إلى مهنا بن عيسى مستجيراً، وانـضم إليه جمال الدين آقوش الأفرم، وبدر الدين الزردكاش من دمشق والتحق الجميع بالمغول[1].

ولما عام السلطان المغولي خدابنده بقدومهم سير رسولاً يحمـل كتابـاً مـضمونه: «**أنكم عديتم بلادي، ودستم أرضي، وطلبتم بابي، فأهلاً بكم وسهلاً، وقد سيرت إليكم نسخة الأمان مائة يمين، وأنا أعطيك بغداد، والأمير جمال الدين سنجار وديار بكر ومهما طلبتم عندي**))[2].

ويلاحظ مـن هـذا الـنص مـدى التـشجيع الـذي حظـي بـه هـؤلاء مـن قبـل خدابنـده، فقـد أراد المغول الاستفادة من الأسـرار العسكرية عن دولتهم في هذا الوقت وذلك لكـي يحقـق خدابنـده لشعبه انتصاراً في عهده يخلـد ذكـره كأسـلافه مـن جنكيزخـان وهولاكـو وغـازان، إضـافة إلى الاستفادة منهم في حروبهم فيما بينهم وهذا ما أوردته المصادر بشأن ذلك.

١- المنصوري: التحفة، ص ٢٣٥- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٣-٦٦- ابن أيبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ٢١٨-٢٣٣- الصفدي: (صلاح الدين خليل): تحفة ذوي الألباب منشورات دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٩٢م، ج ٢، ص ٢٢٠- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٦٣- دهمان: ولاة، ص ١٤٦-١٤٧-١٥١.

٢- ابن ايبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

ذلك أن خدابنده فوض لقرا سنقر جميع أمور المملكة يفعل بها ما يشاء ويراه مناسباً، وذلك لتشجيعه على البقاء، وللوصول إلى معرفة الأسرار القتالية المملوكية، كما أنه أقطعه مراغه واقطع الأفرم همذان، والزردكاش نهاوند.

بدأ قرا سنقر بالتخطيط والتنظيم فاستخرج الأموال العظيمة من جميع أقاليم المملكة، كما رتب الممالك، وأقطع الأمراء المغول الإقطاعات الكافية، ورتب لهم الاستادارية من مماليكه، وأقطع البلاد الخراب للتركمان والأكراد وألزمهم بالاستقرار وممارسة الزراعة وتربية المواشي. كما أنه قاد عساكر خدابنده سنة ٧١٣ هـ / ١٣١٣م في حروبه ضد طقطاي - مغول المشال - وأسفرت نتائج الحروب عن انتصار خدابنده بسبب الخطة القتالية التي وضعها قرا سنقر والتي اعتمد فيها على التنسيق حيث عين عشرة مقدمين قوامين بعد إعطائهم العتاد الجيد وتزويدهم بالخيول، وأشرك مماليكه البالغ عددهم مائتي مملوك في الحرب، وأعطى الزراقين منهم آلات النفط، ووضع خمس مائة منهم في مقدمة الجيش، وهذا ما كان جديداً على المغول الذين يجهلون استخدام النفط في الحروب، ورتب ثلاث مائة جمل كوشات على البخاتي فانتصر خدابنده بفضل ذلك[1].

وإذا ما كان قرا سنقر قد أفاد المغول في المجال العسكري، فإن الأفرم التزم الهدوء، لكن الاثنين قويا عزم خدابنده على الدخول للشام وضمنا له أخذها خاصة بعد الأنباء الواصلة إلى قرا سنقر ومفادها أن العساكر الإسلامية متفرقة يربعون الخيول والسلطان في الصيد ليس عنده جموع، فما كان من خدابنده إلا أن أشار على الأمراء بالتوجه نحو بلاد الشام والنزول على الرحبة سيما والآن نائبها بدر الدين بن اركني قد يسلمها لهم، لأن الأفرم هو الذي سعى للمذكور في نيابة الرحبة وأخذ له أمرة الطبلخانه، لكن ابن ايبك الدواداري أورد أن الأفرم ندم على ما اقترفه، وأظهر ندمه حين وجه كلاماً لقرا سنقر مضمونه:

«**يا أمير جمال الدين، ترى نحن في اليقظة، أو في الأحلام، قد عدنا في جيوش الكفر بعد جيوش الإسلام، وما كفانا حتى نكون السبب في تجهيز أمة الكفر إلى أمة النبي صلى الله عليه وسلم، قال وبكيا جميعاً**»[2].

وفي ذلك دلالة على أن بعض الأمراء لم يقدموا على الخيانة لولا التصفيات الجسدية التي كانوا يتعرضون لها.

١- ابن ايبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ٢٣٤-٢٣٥-٢٤٥-٢٥٠-٢٢، ٢٥٣-٢٦٧-٢٦٩-٢٧٣-٢٧٦ – المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ١١٥ – فهمي: المرجع نفسه، ص ٢١٩ – دهمان: المرجع نفسه، ص ١٤٧.

٢- ابن أيبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ٢٥٣.

على كل حال فإن المغول توجهوا نحو الرحبة التي تشكل قلعتها إحدى القلاع المملوكية الهامة في البلاد والتي كانت إحدى نقاط الارتكاز في الدفاع عن البلاد، لكن هذه الجيوش لم تستطع دخولها رغم محاصرتها عشرين يوماً. وعندما ما أخفقت في احتلالها، وعلمت بأن الجيوش المملوكية متوجهة نحوها عادت هذه الجيوش على أعقابها[1].

لم يستطع خدابنده أن يحقق مكتسبات عسكرية لدولته أثناء حكمه، إذ أخفق حتى في حملته التي توجهت إلى الرحبة.

وكما استطاع المغول إيواء معظم الأمراء الهاربين من البلاد فإنهم أووا أمراء البدو الذين يشكلون قوة عسكرية لا يستهان بها في فترة البحث، كما كان لأمراء البدو نفوذ وسطوة في البلاد، إذ أن السلطات كانت تحابيهم خوفاً مما كانوا يسببونه من اضطرابات أمنية تكون سنداً آخر لسيطرة العدو على المنطقة. ومن أهم أمراء البدو الذين احتموا بالمغول نور الدين زامل بن علي الذي توجه إلى بلادهم سنة ٦٦٣ هـ / ١٢٦٤م بسبب النزاعات بينه وبين عيسى بن مهنا، فمنحه هولاكو إقطاعاً بالعراق، لكنه لم يلبث أن عاد إلى الشام وراسل السلطان في طلب العفو فلم يجبه وأرسل إليه من امسكه واعتقله[2].

أما أطول مدة قضاها أمير من البدو في حماية المغول فهي المدة التي قضاها مهنا بن عيسى، وقد طلب منه السلطان المغولي أبو سعيد أكثر من مرة التعاون معه ضد السلطان المملوكي، وكان أبو سعيد يقدره ويرضيه. وقد أورد اليوسفي كيفية دخول مهنا واستقبال أبي سعيد له، فعندما دخل سأله عن سبب خروجه عن طاعة السلطان المملوكي فقال: «نحن ناس عرب، وعلينا طاعة مفروضة للملوك، ورأينا من سلطاننا أمراً فخشينا عاقبته، فخرجنا عن طاعته، فسير يقول: «اخرج من بلادي، فخرجت من بلاده إلى بلادك، ونزحت من طاعته، فإن قبلتنا أقمنا، وأن كنت تكره جوارنا رحلنا عنك، فالبر للبدوي متسع». فقال له أبو سعيد **«البلاد بلادكم، وحلت بكم البركة»**[3].

غير أن مهنا لم يتفق مع المغول ولم يتنازل عن شيء ولم يشجعهم على قدوم البلاد بل عاد إلى أهله وإلى طاعة السلطان[4].

على كل حال سببت هذه التمردات أضراراً اقتصادية واجتماعية للمجتمع الشامي حيث

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٦٦.

٢- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٠٨.

٣- اليوسفي: (موسى بن محمد): نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، بيروت،، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦.

٤- اليوسفي: المصدر نفسه، ص ١٩٨-٢١١.

سببت الانقسام في الصف العربي الإسلامي وخفض الروح المعنوية لدى الجيش وعامة الشعب وجلبت المغول إلى البلاد، فدمروا القرى والمدن، تبع ذلك إرهاق الخزينة العامة بكثرة الإنفاق سواء على الجند بشراء العتاد والأسلحة، أو بترميم المنشآت التي تعرضن للتخريب على أيدي المغول. وأدت من ناحية أخرى إلى إفشاء معلومات عسكرية لم يعرفها العدو من قبل مما سهل الوضع للغزاة بإعادة النظر في التخطيط للعمليات الحربية القادمة سواء في المنطقة العربية أم خارجها، وهذا ما لوحظ فيما بعد أثناء الاجتياح التيموري سواء للعراق أو لبلاد الشام أو للمناطق المجاورة لبلاد المغول.

ثالثاً: أثر الحملات المغولية على العلاقات الأرمنية المملوكية:

إن فقدان المرتكزات الأساسية لبقاء أية دولة يعني انهيارها وتلاشيها وهذا ما حصل لدولة أرمينية الصغرى في العصر المملوكي.

ولا بد قبل الحديث عن مجريات الأحداث بين المماليك والأرمن والمغول من طرح الأسئلة التقليدية التي تتبادر إلى ذهن كل باحث في مجال التاريخ، وهي: من هم الأرمن الذين ارتبطوا بالمغول والمماليك؟ أين استوطن هؤلاء؟ ولماذا تعاونوا مع المغول ضد مسلمي بلاد الشام؟ وما الروابط التي ربطتهم بالمغول؟

وللجواب عن الأسئلة المتقدمة نتوصل إلى الحقيقة التاريخية التي مفادها أن الأرمن شعب مسيحي أقام على أراضي كيليكية، والتي عرفت باسم أرمينية الصغرى، وهي تختلف عن أرمينية الكبرى التي عرفها الكثير من الجغرافيين وذكروا أنها منطقة يحيط بها من الغرب حدود بلاد الروم وشيء من الجزيرة، ومن الجنوب بعض حدود الجزيرة وحدود العراق، ومن الشرق بلاد الجيل والديلم إلى بحر الخزر، وكانت تحتوي على مدن كثيرة كسيواي، وارزن وخلاط وخرت برت[1].

وكيليكية أرض عربية إسلامية كانت تابعة لبلاد الشام، ونتيجة لتحول الطرق التجارية عن أرمينية الكبرى، إلى جانب ضغط ما نجم عن هجرات التركمان وأنشطة المغول وسواهم هاجر الأرمن وبأعداد كبيرة إلى كيليكية واستقروا في المنطقة الممتدة من الرها شرقاً إلى أذنة غرباً. ونتيجة للأوضاع الشاذة الناجمة عن الحروب الصليبية، واحتلال الصليبيين

١- ابن حوقل (أبو القاسم بن حوقل النصيبي): صورة الأرض، بيروت، دار الحياة، ١٩٧٩م ص ٢٩٤- ابن شيخ الربوة (أبو طالب الأنصاري الدمشقي): نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، بغداد، مكتبة المثنى ص ٨٩-١٩٠ – القلقشندي _أبي العباس أحمد): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٣٩٢ هـ / ١٩١٤م، ج ٤، ص ٣٥٣- ٣٥٦.

لإنطاكية، تمكن الأرمن من تأسيس دولة سميت أرمينية الصغرى، واتخذوا مدينة سيس عاصمة لهم[1]. فهل تحولت كيليكية شعباً ولغة إلى أرض أرمينية؟

لقد بقيت كيليكية أرضاً عربية إسلامية بالرغم من سلخها عن وطنها الأم سورية ويمكن القول إن الحكم السياسي فيها أصبح أرمنياً. وقبل استعراض العلاقات الأرمينية المغولية لا بد من وضع الخطوط العريضة لأوضاع أرمينية الصغرى قبل قدوم المغول.

حكمت أرمينية الصغرى من قبل عدة ملوك كان أقواهم على الإطلاق الملك ليون الجميل (ت ٦١٦ هـ / ١٢١٩م) الذي جعلها على قدم المساواة مع إمارة إنطاكية المسيحية وإمارة حلب الإسلامية، وقد بلغت أرمينية في عهده أوج ازدهارها السياسي والاقتصادي إذ أصبحت تجارياً همزة الوصل بين الشرق والغرب، ساعدها على ذلك خبرات سكانها بالطريق المؤدية إلى العراق وفارس والهند[2].

وبعد وفاة ليون تعرضت أرمينية لعدة اضطرابات نتج عنها تسلم هيثوم بن قسطنطين الحكم بعد زواجه من ابنة ليون، وظل هيثوم يحكم أرمينية حتى سنة ٦٦٩ هـ / ١٢٧٠م. لم تنعم أرمينية بالاستقرار الأمني بعد أن وجه المغول أنظارهم نحوها، فبعد أن حقق المغول الانتصار على غياث الدين السلجوقي وأخضعوا أرضروم سنة ٦٤٠ هـ / ١٢٤٢م وجهوا أنظارهم نحو أرمينية فخشي هيثوم مغبة الأمر، ووجد أن مصلحته التحالف مع هؤلاء الغزاة، فقدم خضوعه لهم، فاشترطوا عليه تسليمهم عائلة غياث الدين السلجوقي المؤلفة من والدته وزوجته وابنته اللواتي احتمين به عند غزو المغول لأراضيهم، ولما لم يجد بدا من تنفيذ هذا الأمر عمد إلى تسليمهم، عندئذٍ تأثر غياث الدين تأثراً كبيراً لعدم مراعاة هيثوم حرمة الضيافة، وقرر مهاجمة أرمينية. استطاع في بداية المعارك التغلب عليهم، لكن المغول سارعوا إلى نجدتهم ووقفوا إلى جانب هيثوم وساعدوه في القتال وطردوا السلاجقة من تلك المناطق[3].

تبلورت العلاقات الأرمينية المغولية بشكل واضح أثناء حملة هولاكو فأثناء هجومه على بلاد الشام وزرعه الخراب والدمار فيها وقف الأرمن والفرنج إلى جانبه لارتباط مصالحهم السياسية والدينية.

١- العابدي: قيام دولة المماليك، ص ٢٢٩.

٢- المدور (مروان): الأرمن عبر التاريخ، بيروت، دار الحياة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، ص ٢٣٣-٢٣٣- الترك (عثمان): صفحات من تاريخ الأمة الأرمنية، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م، ص ١٤٩.

٣- عثمان: صفحات، ص ١٥١-١٥٢.

شكل كل من الأرمن والمغول والصليبيين تحالفاً ثلاثياً نجم عنه خطر كبير على بلاد الشام، فقد ربطت بين أطراف هذا التحالف روابط عديدة تمثلت أولاً في مصالحهم المشتركة بالقضاء على دولة المماليك الناشئة والقوية والتي وقفت سداً منيعاً في وجه مطامعهم العدوانية، وثانياً في الروابط الدينية حيث اعتنقت بعض النساء المغوليات المسيحية كزوجة هولاكو. مما كان له أثر في هذا التقارب. غير أن الهدف الأساسي من هذا التحالف كان سياسياً تجارياً أكثر منه دينياً، فقد هدف الفرنج إلى استعادة الأراضي التي استردها الأيوبيون منهم، بينما هدف الأرمن إلى حماية أرمينية من سلاجقة الروم بالشمال ودولة المماليك بالجنوب إلى جانب المحافظة على المكانة التجارية التي حظيت بها أرمينية، لأنها شكلت عقدة مواصلات هامة بعد ظهور المغول، فقد كانت طرق التجارة تعبرها إلى جميع الاتجاهات بين الشرق الأقصى وآسيا الوسطى والأراضي القوقازية وبخاصة عبر الطرق الشمالية، كما أن طريقاً آخر يمر فيها إلى الدول المجاورة، وأضحى ميناء إياس بعد سيطرة المماليك على مرافئ بلاد الشام ملتقى التجار القادمين من البندقية، وجنوى، وطشقند، وروسيا، وبيزنطة. وبالتالي فقد كانت أرمينية ممراً لعبور تجارة الرقيق الأبيض التركي والقوقازي إلى بلاد الشام ومصر أيضاً. وقد ساهم عامل آخر في ازدهار أرمينية التجاري وهو اتصالها بمدينتي البندقية وجنوى فكانت أسواقها تغص ببضائع هاتين المدينتين، وتجلت استفادتها في جباية الرسوم المقررة على هذه البضائع - تجارة الترانزيت - فاكتسبت أرمينية بهذه العوامل أهمية تجارية بحكم موقعها الجغرافي الممتاز، وربما يكون هذا سبباً من الأسباب التي دفعت السلطات المملوكية إلى إرسال الحملات العسكرية ضدها وذلك بسبب تحول طرق التجارة إليها[١].

وباعتبار أن المصالح المشتركة جمعت بين الأطراف المذكورة فيما مضى لذلك اشترك هيثوم ملك الأرمن مع كونت إنطاكية الصليبي بوهنميد السادس في هجوم هولاكو على حلب سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٥٩م، فحاز كل منهما على قسم من الغنائم التي حصل عليها المغول عند نهبهم للمدينة، فقد أعطى هولاكو هيثوم جزءاً من الأنفال، وأعاد إليه الأقاليم والقصور التي استولى عليها مسلمو حلب، كما استطاع استرداد ما انتزعه منه سلاجقة آسيا الصغرى من أراضي كيليكية، بينما رد هولاكو إلى بوهنميد ما سبق أن استولى عليه صلاح الدين الأيوبي من حصون كانت تابعة لإنطاكية ومنها اللاذقية[٢].

١- الترك : صفحات، ص ١٤٩-١٥١ — المدور: الأرمن، ص ٣٨١-٣٨٢ — الصياد: المغول في التاريخ، ص ١٩٣.

٢- العريني: (السيد الباز): المغول، بيروت، دار النهضة، ١٩٨١، ص ٢٤٥م -٠ الصياد المغول، ص ١٩٧م — الترك: المرجع نفسه، ص ١٥٢- رنسيمان (ستيفن): تاريخ الحروب الصليبية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م، ج ٣، ص ٥٢٦.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل شارك الأرمن إلى جانب المغول في موقعة عين جالوت سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٥٩م، كما أنهم سهلوا انسحاب المغول وحموهم من التعرض للموت، فانسحب المغول شمالاً باتجاه كيليكية هاربين[١].

ولما لم تجد محاولاتهم الحربية مع المغول في السيطرة على بلاد الشام عسكرياً، لجؤوا إلى تباع سياسة اقتصادية جديدة في حرب المماليك تقتضي بالضغط عليهم عن طريق فرض الحصار ومنع استخراج الأخشاب والحديد من الأناضول وتصديرها إلى مصر لبناء السفن[٢].

أمام هذه القرائن والمعطيات الجديدة رسم السلطان المملوكي الظاهر بيبرس سياسته الحربية التي تمكن دولته من الوقوف في وجه الأرمن وأعوانهم المغول، وقرر معاقبة أرمينية وإنطاكية عسكرياً لمساعدتهما العدو المغولي ضد المسلمين، فأرسل فرقة من جيشه سنة ٦٦٢ هـ / ١٢٦٤م هاجمت أرمينية واستطاعت قتل الكثير من الأرمن، فسارع هؤلاء واستنجدوا بالمغول فأنجدوهم بقوة بلغت سبعمائة فارس كانت موجودة في بلاد الروم، واستطاعت هذه القوات الضغط على القوة الإسلامية التي غادرت المنطقة، ثم هاجم هؤلاء حدود بلاد الشام الشمالية، وعندما وصلوا إلى حارم قفلوا راجعين بسبب الظروف المناخية الصعبة بعد أن هلك منهم الكثير.

ضايق هذا الأمر ملكهم هيثوم فأراد الانتقام، وجرت معركة بين الطرفين في إنطاكية أسفرت عن انتصار المسلمين على الأرمن[٣].

بعدها لم يأمن السلاطين المماليك جانب الأرمن فاستغلوا فرصة غياب هيثوم الأول في تبريز وأرسلوا حملة سنة ٦٦٤ هـ / ١٢٦٥م بقيادة المنصور الثاني الذي هاجم المصيصة وأذنة وطرسوس، والمنصور الثاني صاحب حماة الذي استولى على سيس عاصمة دولة أرمينية وخربها ودمر كنيستها ومقابر ملوك أرمينية السابقين، إضافة إلى الاستيلاء على قلعة بغراس، واستطاع جيش التحالف الإسلامي هزيمة الأرمن وحلفائهم الصليبيين والمغول، وأسفرت المعارك عن أسر ليفون بن هيثوم، وقتل ابن ثان له. ثم غادرت جيوش التحالف الإسلامي البلاد مصطحبة

١- الصياد: المغول، ص ٢٠٥.

٢- سعد (فهمي عبد الرزاق): العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين، بيروت، الأهلية، ١٩٨٣، ص ١٥٧-١٥٨ – العريني: المغول، ص ٢٨٣.

٣- ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر، ص ١٩١-١٩٦ – المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٥١٠-٣١٥ – العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٤- زقلمة (أنور): المماليك في مصر، القاهرة مطبعة المجلة الجديدة، ليس له تاريخ طبعة، ص ٦٢.

أربعين ألف أسير، ومن الغنائم ما لا يعد ولا يحصى حتى بيع رأس البقر بدرهمين[1].

بعد انتهاء المعارك العسكرية عاد هيثوم إلى بلاده فوجد شعبه قد تشتت وأولاده قد أسروا فحاول استرداد ابنه السير ليفون (ليو الثالث) من السلطان المملوكي، لكن الظاهر بيبرس رفض إلا بعد تخلي الأرمن عن بعض القلاع والمراكز الاستراتيجية التي تتحكم في طريق المواصلات بين أرمينية والجزيرة حيث يقيم العدو المغولي، وهذه القلاع بهسنا، ودربساك، ومرزبان، ورعبان، إضافة لتسليم سنقر الأشقر الذي وقع أسيراً في أيدي المغول أثناء هجوم هولاكو على حلب، فوافق هيثوم على هذه الاتفاقية إلى جانب عقد اتفاقية صلح، وكان نقض شروط هذه الاتفاقية من قبل الأرمن فيما بعد سبباً في استمرار الحملات العسكرية المملوكية على أرمينية الصغرى[2]. وقد نظم ابن عبد الظاهر قصيدة في هذه الهدنة:

ما هادن الأرمن سلطاننا ... إلا لأمر منه إذلالهم

حتى تكثر أموالهم ... وللظبي تكثر أطفالهم[3]

بعد هذه الاتفاقية قام الظاهر بيبرس بالاستيلاء على إنطاكية، فانقطعت بذلك صلة الأرمن مع الصليبيين في كل من طرابلس وعكا، وفقد هؤلاء الأمل بإمكان قيام تحالف مغولي صليبي أرمني مشترك ضد المسلمين المماليك[4].

وهكذا فإن ما آلت إليه الظروف الحربية في المنطقة دفعت الأرمن إلى التشبث بعلاقاتهم مع المغول بوصفهم القوة الوحيدة القادرة على حمايتهم من المماليك، فقبل أن يتنازل هيثوم لابنه ليفون عن العرش اصطحبه سنة ٦٦٧ هـ / ١٢٦٨م إلى بلاط المغول لإطلاع السلطان المغولي على مدى قدرة وصلاحية ولده لولاية العرش[5]. وقد أيقن ليفون بعد استلامه الحكم

١- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٢٦٩-٢٧١ – النويري: نهاية الأرب، ج ٣٠، ص ٢٩٠-٢٩١ – الذهبي: العبر في خبر من غبر، الكويت، مطبعة الحكومة، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦م، ج ٥، ص ٣٠١- ابن الوردي: تتمة المختصر، ج ٢، ص ٣١٢-٣١٣ – المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٥٥١-٥٥٢ – العيني: عقد الجمان، ج ١، ص ٤٢٣ – ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ١٤٠ – ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٣٢٥ – زقلمة: المماليك، ص ٦٢ – سبانو: مملكة حماة، ص ٨٧ – العبادي: المرجع نفسه، ص ٢٣٠-٢٣١ – عدوان: المرجع نفسه، ص ٩٦ – رنسيمان: المرجع نفسه، ج ٣، ص ٥٥٣.

٢- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٢٧٢- النويري: نهاية، ج ٣٠، ص ١٥٣-١٥٤ - ابن كثير: البداية: ج ١٣، ص ٢٤٧ – المقريزي: السلوك، ج١، ق٢، ص٥٦٨- الترك: صفحات، ص١٥٣- فهمي: المرجع نفسه، ص١٥٨ - عدوان: المرجع نفسه، ص٩٦

٣- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٤٣٨.

٤- الغامدي: المرجع نفسه، ص ٢٠٣.

٥- الغامدي: المرجع نفسه، ص ٢٠٤.

بأن بلاده خاضعة لا محالة لسيطرة المماليك، فبدأ يوجه النداءات للغرب الأوروبي والمغول لمواجهة الخطر الإسلامي بعقد التحالفات والاتفاقيات. ولم تلق هذه النداءات استجابة إلا من جانب المغول حيث أبرم اتفاقاً سنة ٦٧٢ هـ / ١٢٧٣م مع أبغا ايل خان المغول.

ولما علمت السلطات المملوكية بهذا الاتفاق لم ترد عليه مباشرة بسبب الأوضاع الداخلية المضطربة في أرمينية، ذلك أن الكثير من النبلاء الأرمن كانوا يودون الخضوع لسلطات بلاد الشام بينما كان ملكهم يعارضهم في ذلك.

اعتبر هذا العمل نقضاً للعهد المبرم بين المماليك والأرمن، واستوجب ذلك مهاجمة أرمينية من قبل الظاهر بيبرس الذي خرج بنفسه على رأس حملة عسكرية إلى دمشق سنة ٦٧٣ هـ / ١٢٧٤م ثم توجه إلى حماة، وهنا عهد بقيادة الحملة إلى المنصور سيف الدين قلاوون الألفي، وبيليك الخازندار، وقد اصطحبت الحملة معها المراكب المجهزة مسبقاً محملة على ظهور البغال ليتم جمعها في أرمينية لاستخدامها في عبور الأنهار. وعبرت القوات الإسلامية إلى أرمينية فخربت المدن وسلبتها، وأحرقت المصيصة من الجانبين وسلبت مدينة سيس، وهدمت القصر الملكي فيها، وكنيسة القديسة صوفيا، ونهبت مدينتي إيا وطرسوس.

نجم عن الحملة نتائج كثيرة أهمها هجرة الكثير من الأرمن إلى أماكن متفرقة، وقتل بعض السكان، فضلاً عمن لقي حتفه غريقاً أو حريقاً، عدا عن الأسرى الذين وقعوا بقبضة المسلمين، فقد قيل إنه سيق بعضهم إلى مصر والباقي ربما وزعوا في أماكن متفرقة[1].

لم يسارع المغول لمساعدة حلفائهم الأرمن بسبب الصراعات الداخلية بين مغول الشمال ومغول فارس، فضلاً عن خوفهم من الهزيمة أمام المماليك الذين لم يهملوا أمرهم حيث أرسل الظاهر بيبرس كلاً من أمير العرب عيسى بن مهنا، وحسام الدين العينتابي إلى البيرة لمناوشة المغول وإشغالهم عن تقديم أية مساعدة لأرمينية الصغرى، كما وقف الصليبيون موقف الحياد بسبب حالة الضعف والتفكك التي سيطرت على معظم مناطق وجودهم بسبب الضربات الموجعة التي سددها لهم المماليك، وانقطاع المساعدات عنهم من الغرب الأوروبي[2].

١- ابن شداد (عز الدين محمد): تاريخ الملك الظاهر، بيروت، ١٩٨١م، ص ١٠٦-١٠٧ — ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٤٣١-٤٣٥ — المنصوري: التحفة، ص ٨٠-٨١ — اليونيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٨٨ — النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٣٣٧-٣٥٠- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٦٨- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٦١٧- العيني: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٥٦-١٥٧ — ابن تغري بردي: المنهل، ج ٣، ص ٤٥٩ — عدوان: المرجع نفسه، ص ٩٦- الترك: المرجع نفسه، ص ١٥٤ — زقلمة: المرجع نفسه، ص ٦٣- الغامدي: المرجع نفسه، ص ٢٠٥-٢٠٦.

٢- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٤٣٣- الغامدي: المرجع نفسه، ص ٢٠٦.

شجعت الأحداث التي حدثت بالدولة المملوكية إثر وفاة الظاهر بيبرس، ونشوب الخلافات بين الأمراء والمماليك على السلطة في مصر، وتمرد سنقر الأشقر في الشام وإعلان نفسه سلطاناً، شجعت كلاً من المغول والأرمن على الهجوم على بلاد الشام والنيل من المماليك، فزحفوا بجيش قارب عدده أربعين ألف جندي واصطدموا مع جيش العرب المسلمين في موقعة حمص سنة ٦٨٠ هـ / ١٢٨١م، فتمخضت الموقعة عن هزيمة الحلف الأرمني المغولي[١]، فقد هرب المغول عبر الفرات بعد أن قتل الكثير منهم، بينما انسحب ملك الأرمن ليفون إلى بلاده، فاعترضه التركمان والأكراد مع جيشه في الطريق وقتلوهم عن أخرهم، ولم ينج من القتل والأسر إلا أقل من عشرين شخصاً[٢].

وانتقاماً لاشتراك الأرمن في معركة حمص رد المسلمون عليهم بهجوم سنة ٦٨٢ هـ / ١٢٨٣م ترأسه نائب حلب فقتلوا كثيراً من سكان إياس، وأحرقوا برجاً من أبراج الثينات، إضافة إلى أحد أسوارها، فطلب الأرمن الصلح وتقرر أن يدفعوا سبعة عشر ألف درهم، لكن هذا الصلح نقض لأن سكان إحدى القلاع الأرمينية والمعروفة بقلعة التيني[٣] قطعوا الطرق على القوافل التجارية المتوجهة إلى بلاد الشام إلى جانب استنجادهم بالمغول الذين سارعوا واصطدموا مع المسلمين الذين أحرقوا القلعة، ولم يتمكن الأرمن بعد هذا التاريخ من الإقامة بها[٤].

تمكنت السلطات المملوكية أثر هذه المعركة من تجميد قوة أرمينية ومنعها من الاشتراك مع المغول في معارك حربية ضد المسلمين في بلاد الشام، وإبعادها مؤقتاً عن مسرح القتال، لذلك بادرت إلى عقد هدنة سنة ٦٨٤ هـ / ١٢٨٥م عند حصار المماليك لطرابلس بقيادة المنصور قلاوون باعتباره سلطان بلاد الشام مدتها عشر سنوات وعشرة أشهر توجب عليهم بموجبها دفع جزية تقدر بمليون درهم، وفك أسر جميع التجار المعتقلين.

وقد أقدم الأرمن على هذه الخطوة بعد هزيمة المغول في موقعة حمص هزيمة منكرة، ويقينهم بأن المغول أصبحوا عاجزين عن تقديم المعونة لهم ومساعدتهم عند حصول أي هجوم

١- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٤-١٥ – ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٩٥-٢٩٦ – المدور: المرجع نفسه، ص ٢٣٧- شبولر (برتولد): العالم الإسلامي في العصر المغولي، دمشق، دار حسان للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م، ص ١٥٤- الترك: المرجع نفسه، ص ١٥٤- رنسيمان: المرجع نفسه، ج ٣، ص ٦٦١-٦٦٢.

٢- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٦٨٩.

٣- قلعة التيني:لم أجد لها تعريفاً في المعاجم لكنني عثرت على تعريف لمدين تينات وأظن أن القلعة بها، فالتينات فرضة على بحر الشام قرب المصيصة، تجهز فيها المراكب بالخشب على الديار المصرية، ينظر الحموي: معجم البلدان ج ٢، ص٦٨

٤- ابن عبد الظاهر: تشريف، ص ٣٠-٣١-٦٧ – النويري: نهاية الأرب، ج ٣١، ص ٣٨-٣٩ – العيني: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٠٩.

عليهم، إضافة إلى عدم تمكن الصليبيين من تقديم المساعدة لهم بسبب حروبهم مع المماليك. وهذه مقتطفات من نص المعاهدة يقول فيها ليفون بن هيثوم:

«إنني من وقتي هذا وساعتي هذه قد أخلصت نيتي، واصطفيت طويتي في الطاعة، وفي الوفاء لمولانا السلطان الملك المنصور سيف الدنيا والدين سلطان الإسلام والمسلمين.. ولوده المولى السلطان الصالح... وولده الأشرف صلاح الدنيا والدين خليل ناصر المؤمنين».

وقد تعهد صاحب أرمينية أن يقدم لصاحب مصر «وعلى أن الملك ليو ابن الملك هيثوم يقوم لمولانا السلطان الملك المنصور ولولده وولي عهده السلطان الملك الصالح علاء الدنيا وولده السلطان الملك الأشرف في كل سنة من استقبال تاريخ هذه الهدنة وإلى انقضاء مدتها على حكم القطيعة المستقرة عن نفسه وعن رعيته وعن بلاده بما يأتي ذكره ونقد سنة معجلة، وهو من الفضة الطلغم[1] التكفورية خمسمائة ألف درهم وزناً نصفها: مائتا درهم، وخمسون ألف درهم. ومن الخيل الجياد والبغال الجياد خمسون رأساً. ومن التطابيق الحديد الجياد عشرة آلاف تطبيقة بمساميرها محمولة إلى أي جهة رسم له بحملها إليها من البلاد السلطانية. وليستقر حمل ذلك في كل سنة من مملكته، وتكون السنة الأولى معجلة، ويستقر حمل هذه الجملة المعنية في كل سنة إلى انقضاء هذه الهدنة المباركة»[2].

رضخ الأرمن للأمر الواقع ونفذوا بنود الاتفاقية، فقد كانوا يؤدون الجزية للسلطات المملوكية باستمرار عدا بعض السنوات التي أعفاهم منها السلاطين بسبب عوامل طبيعية أو سياسية. إلا أن التوتر ساد العلاقات من جديد، فتوجه الجيش العربي إسلامي سنة ٦٩١ هـ / ١٢٩١م إلى قلعة الروم مقر الجثالقة[3] الأرمن في نواحي حلب للاستيلاء عليها، فحاصرتها العساكر الإسلامية مدة اختلفت المصادر في تقديرها، فبعضها أورد أن الحصار استمر ثلاثة وثلاثين يوماً، وأخرى ثلاثة أشهر، وكان يتولى الدفاع عنها ريمون خال الملك هيثوم بن ليون، وأسفر الحصار عن سقوط المدينة بيد المسلمين، وأسر عدد كبير من سكانها بينهم البطريرك استبانوس[4]. تفجر الصراع من جديد بين المماليك والأرمن بعد اعتداء الأرمن سنة

١- الطلغم التكفورية: أي ملكية ضرب من النقود. ينظر ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام، حاشية المحقق، رقم (١) ص ٩٩.

٢- ابن عبد الظاهر: تشريف، ص ٩٤- عدوان: المماليك وعلاقاتهم الخارجية، ص ٩٩.

٣- الجاثليق: أحد الرؤساء الدينيين للنصارى، كان ينتخب من بين عدة مرشحين ويشارك في الانتخاب رؤساء الوحدات الدينية في الأقاليم انظر عمرو بن متى: أخبار فطاركة كرسي المشرق، روما، ١٨٩٦، ص ٧٤-٧٥.

٤- اليافعي (عبد الله بن اسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني): مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، بيروت، مؤسسة الأعلمي، الطبعة الثانية، ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠م، ج ٤، ص ٢١٨- ابن الجزري (محمد بن إبراهيم

٦٩٢ هـ / ١٢٩٢م على قافلة من التجار المسلمين فقررت السلطات المملوكية إرسال قوة عسكرية لقتالهم، عند سماعهم بهذه الأنباء سارعوا إلى السلطان وطلبوا الأمان فمنحهم إياه مقابل تسليمهم قلعة تل حمدون وبهسنا[1].

عاد الهدوء يسود أرمينية بعد الأمان الممنوح لها، فعمل ملكها جاهداً إلى تقوية وضع دولته بالتحالف مع أصدقائه المغول خاصة أنه تولى العرش المغولي شخصية سياسية وعسكرية عبقرية وهو غازان، فتوصل معه إلى توقيع اتفاقية تعهد غازان بموجبها السماح للنصارى بممارسة شعائرهم الدينية، إضافة إلى إشادة الكنائس في مدنه، والتعاون بين البلدين في مختلف المجالات. وهذه الاتفاقية تناقض ما جاء به المؤرخون عن إسلام غازان من جهة، وتؤكد أن إسلامه كان مظهراً دعائياً اقتضته الظروف السياسية الداخلية والخارجية المسيطرة على الساحة الدولية، ومن جهة أخرى يمكن اعتبار هذه الاتفاقية حنكة سياسية وبراعة دبلوماسية أقدم عليها غازان لكسب ود وعطف المسيحيين الأرمن والأوربيين كافة، وهذا ما ظهر من خلال اتصالاته مع ملوك أوروبا لمساعدته عسكرياً ضد المماليك، لكنه اخفق بكسب تأييد أوروبا لخططه ونجح بالنسبة للأرمن.

والجدير بالذكر أن الأرمن حافظوا على صداقة المغول رغم فوارق الدين، لكن هذه الصداقة جلبت لهم الكثير من المتاعب، فقد انقلبت عليهم من نعمة إلى نقمة، إذا ذهبوا ضحيتها بسبب غزوات المماليك المتكررة.

على كل حال فقد كان لزاماً على الأرمن تقديم المساعدة للمغول عسكرياً عند هجومهم على بلاد الشام وهذا ما حصل سنة ٦٩٩ هـ / ١٢٩٩م، حيث اشترك الأرمن إلى جانب جحافل المغول في معركة حمص، ثم رافقوا الجيش المغولي عند دخوله لدمشق، وانتقم هؤلاء من المسلمين أبشع انتقام فقد خربوا الجوامع وخاصة جامع التوبة في العقيبة، وذلك رداً على تخريب المسلمين لكنائسهم وقصورهم، كما استغلوا الظروف الحربية المضطربة واستردوا

بن أبي بكر): المختار من تاريخ ابن الجزري المسمي حوادث الزمان وأبنائه ووفيات الأكابر من أبنائه، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ /١٩٨٨، ص ٣٥٢- ابن حبيب: تذكرة، ج ١، ص ١٤٩ — ابن تغري بردي: المنهل، ج٥، ص ٢٧٢-٢٧٤ - ابن إياس: المصدر نفسه، ج١، ق١، ص٣٧٠- الترك: المرجع نفسه، ص ١٥٥-١٥٦- النمدور: المرجع نفسه ص ٢٣٨.

١- ابن كثير: البداية، ج ١٣، ص ٣٣٢، ابن حبيب: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٠ — المقريزي: المقفى، ج ١٣، ص ٧٩٨- العيني: عقد، ج ٣، ص ١٥١- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ١، ص ٣٧١.

عدة قلاع استراتيجية هامة كان المماليك قد انتزعوها منهم وهي تل حمدون[1]، حموص،[2] كويره، سرفندكار[3]، النقير[4].

شجعت هذه الأعمال ازدياد حدة الصراع بين السلطات في بلاد الشام والأرمن، لذا عمدت هذه السلطات إلى الانتقام منهم بعد استقرار الأمن بتخريب المدن الأرمينية، فقد أرسلت عدة حملات ما بين سنتي (٧٠١-٧٠٣ هـ / ١٣٠١م - ١٣٠٣ م) أغارت على سيس وما جاورها إلى الدربند، وحاصرت تل حمدون وفتحته بعد أن أعطت الأمان لأهله. ولم يستطع المغول مساعدة الأرمن بسبب الهزائم المتلاحقة التي تعرضت لها جيوشهم في بلاد الشام سنة ٧٠٠ هـ - ٧٠٢ هـ / ١٣٠٠-١٣٠٢م في وقعة شقحب، ولم يسنَ السلاطين عقوبة ملك الأرمن الذي اشترك إلى جانب المغول في هذه الموقعة فاضطر مرغماً للجوء إلى الموصل.

ونتج عن هذه الحملات إعادة الجزية المقررة على الأرمن[5].

ارتمى ملوك الأرمن بين أحضان السلطات المملوكية ليقينهم بعدم قدرتهم على مواجهة المماليك عسكرياً، وتعهدوا بدفع الجزية، واستعدادهم للقصاص إذا ما تخلفوا عن أدائها ونتيجة لنقض الشروط المذكورة أغارت القوات العربية الإسلامية على أراضي أرمينية سنة ٧٠٥ هـ / ١٣٠٥م، كما أغارت مرة أخرى سنة ٧١٤ هـ / ١٣١٤م عندما امتنعت عن الدفع، ولاقت المصير نفسه الذي لاقته فيما مضى[6].

بعد ذلك توقفت العمليات العسكرية ضد أرمينية، ففي سنة ٧٢٠ هـ / ١٣٢٠م اجتاحت القوات المملوكية سيس وطرسوس فيئس ملك الأرمن من مواجهة المماليك.

وضعت السلطات المملوكية في حسبانها إعادة الانتعاش التجاري لبلاد الشام كالسابق لأن

١- تل حمدون: قلعة ببلاد الأرمن كانت حصينة قبل تخريبها من قبل المسلمين، وبينها وبين إياس مرحلة، وبينها وبين سيس مرحلتين: انظر القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٦.

٢- حميص: قلعة خراب صغيرة بالقرب من نهر جيحان، انظر القلقشندي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٣٧.

٣- سرفندكار: قلعة من بلاد الأرمن، وهي بالقرب من جيحان، انظر القلقشندي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٣٤.

٤- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٩٧ – ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٥٥.

- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٨- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٠٢.

- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٨- المدور: المرجع نفسه، ص ٢٣٩.

٥- ابن أيبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ١١٠-١١٢ – ابن الوردي: تتمة، ج ٢، ص ٣٥٧ – ابن حبيب: المصدر نفسه، ج ١، ص٢٥٧ – الترك: صفحات، ص ١٥٨.

٦- ابن أيبك الدواداري: الدر، ص ١٣١-١٣٢ – الذهبي الحافظ: ذيول العبر، تحقيقي محمد رشاد عبد المطلب، الكويت، وزارة الإعلام، طبعة ثانية مصورة، ١٩٦٨م، ص ٢٩-٧٦ – العيني : المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٨١.

التجار المسلمين كانوا قد فقدوا قسماً من أموالهم نتيجة تحول طرق التجارة عنها إلى أرمينية الصغرى، فوجهت حملة ضد مدينة إياس سنة ٧٢٢ هـ / ١٣٢٢م استطاعت نهب المدينة وإحراقها وهرب سكانها بأولادهم وبما استطاعوا حمله من أموالهم، وعاد الجيش العربي الإسلامي محملاً بالغنائم[١].

في خضم تلك الأوضاع المضطربة تدخل البابا لمصلحة الملك ليفون، فأوصى ملك فرنسا فيليب الخامس بالعطف على أرمينية الصغرى، كما أوصى به خان المغول الذي لبى رغبته وأنجده بقوة حربية قوامها عشرون ألف محارب من رجاله. أمام هذه الأوضاع اضطر الناصر محمد إلى توقيع معاهدة صلح مع ملك الأرمن يدفع بموجبها سنوياً خمسين ألف فلورين عدا نصف ما يتحصل من الضرائب الجمركية وما تدفعه مدينة إياس من التجارة البحرية، ونصف ما يتحصل من ثمن القمح مقابل تعهد الناصر بإعادة بناء إياس على نفقته[٢].

امتنعت أرمينية الصغرى سنة ٧٣٥-٧٤٦ هـ / ١٣٣٤-١٣٣٥م عن دفع الجزية المفروضة عليها رغم هذه الاتفاقية المعقودة، فنقضت الصلح، عندئذٍ أرسلت السلطات المملوكية حملة بقيادة نائب حلب فسار إلى عاصمتها وقد بثت عساكره الرعب والفزع والقتل فيها، واصطحب منها ثلاثمائة أسير، فحزن أهل إياس لمصير أخوانهم وما حل بهم، لذلك انتقموا من مجموعة من التجار المسلمين الموجودين لديهم في خان، حيث أحرقوهم، فهلك منهم نحو ألفي نفر، ولم ينج منهم إلا القليل[٣].

وبينما كان الأرمن يعيدون الاستقرار الأمني لمدنهم توجهت إليهم سنة ٧٣٧ هـ / ١٣٣٦م قوة إسلامية كبيرة اجتمعت من كافة مدن الشام ومصر، فحاصرت هذه القوة مدينة إياس ثلاثة أيام، ولما علم سكانها ما سيلحق بهم من الهزيمة طلبوا الأمان، فاستجابت السلطات المملوكية لذلك شرط أن يخلوا القلاع الواقعة شرقي نهر جان، فاستجابوا وطلبوا مهلة يأخذون بموجبها مالهم فيها ويسلموها، فتسلم المسلمون إياس وسرفندكار والهارونية ونجيمة

١- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٢٦٤ – الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٢٩.- - ابن الوردي: تتمة، ج ٢، ص ٣٨٩ – اليوسفي: المصدر نفسه، ص ٣٩٥-٤٠٩. - ابن حبيب: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٢٤ – ابن تغري بردي: المنهل، ج ٣، ص ٥٤.

٢- عدوان: المماليك، ص ١٦٦- الترك: صفحات، ص ١٦٠.

٣- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٢٦٥ – ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٣٩ – ابن حبيب: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٥٩ – ابن تغري بردي: المنهل، ج ٣، ص ٥٥ – ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ١، ص ٤٧٠-٤٧١ – ابن الطباخ: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣١٤ – عدوان: المماليك، ص ١٦٦.

التي خربوها، ولم يبقوا إلا ميناء إياس لأغراض تجارية[1].

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن وهو لماذا كل هذه الحملات ضد أرمينية الصغرى؟ هل لمجرد انضمامها إلى جانب المغول أثناء هجومهم على مناطق الشام؟ أم هناك أهداف أخرى أرادت السلطات تحقيقها عن طريق هذه الحملات؟

من المرجح أن السلطات المملوكية أرسلت هذه الحملات إلى أرمينية لتحقيق عدة أهداف:

الهدف الأول:

اقتصادي يتشعب إلى عدة جوانب، الجانب الأول: إحراز الغنائم التي تشكل ركيزة أساسية في سد نفقات ومصروفات الجيش من الجند والأمراء الذين يتقاضون رواتب لا تكفي مصروفاتهم. كما سمحت السلطات المملوكية للأمراء أحياناً بالهجوم على أرمينية لإحراز الغنائم وذلك لإرضائهم وضمان وقوفهم لجانبها أثناء الغزو المغولي للمنطقة. مثال ذلك ما قام به تنكز (نائب دمشق) الذي أقدم منذ توليه السلطة على إعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني وإقامة المدارس والجوامع والخانقاوات، وقد هاجم ملطية سنة ٧١٥ هـ / ١٣١٢م وفتحها بالأمان وخربها، كما فتح قلعة درندة عنوة وقتل الأرمن الموجودين فيها وخربها. فهدف تنكز من وراء الحملة إحراز الغنائم لإنفاقها على مشاريع مدينة دمشق[2].

أما الجانب الثاني فهو جانب تجاري حيث تراجعت التجارة كثيراً بسبب ظهور المغول، وتسهيل السلطات المملوكية عبور تجارة الرقيق الأبيض عبر هذه المناطق إلى بلاد الشام ومصر، ولكي تستعيد موانئ الشام أهميتها أرسلت السلطات المملوكية الحملات المتكررة على إياس سنة ٧٢٢ هـ / ١٣٢٢م وسنة ٧٣٧ هـ / ١٣٣٦م ورغم تخريبها لإياس إلا أنها أبقت على الميناء لأغراض تجارية.

الهدف الثاني:

سياسي يتشعب إلى عدة أمور:

أولاً: معاقبة الأرمن على وقوفهم إلى جانب المغول وتطاولهم على المسلمين في بعض المدن أثناء

١- الشجاعي: (شمس الدين): تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحي وأولاده، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٩٨/١٩٧٨م، ص ٤-٨ – الذهبي: ذيول العبر، ص ١٩٤- ابن حبيب: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٧٨-٢٧٩- ابن الطباخ: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣١٦.

٢- ابن أيبك الدواداري: الدر، ص ٢٨٤-٢٨٥ – الشجاعي: الملك الناصر، ص ٣٧٥- المقريزي: المقفى، ج ٢، ص ٦٠٩- الحسيني: ذيول العبر، ص ٢١٩ – ابن حبيب: تذكرة، ج ٢، ص ٦٥-٦٨ – ابن إياس: بدائع، ج ١، ق ١، ص ٤٤٦.

الهجوم المغولي على بلاد الشام، فضلاً عن رفع الروح المعنوية للجيش وإرضاء الأمراء بقيادتهم للحملات العسكرية، فقد سمحت السلطات المملوكية لقرطاي نائب حلب بالهجوم على أرمينية الصغرى سنة ٧٢٠ هـ / ١٣٢٠م بسبب استيلاء الأرمن على قلاع هامة وإستراتيجية منها إياس، كوره، سرفندكار. وقد انضم لحملته قرابة ألف فارس من دمشق، وأمراء الطبلخاناه من حماة، إضافة إلى عسكر حلب بصحبة نائبها الطنبغا، وقد حاصرت هذه الجيوش قلعة سيس وخربوا المنطقة وأتلفوا الزروع واستاقوا المواشي، وعادوا محملين بالغنائم[1].

ثانياً: محاولة السلطات المملوكية إشغال عامة الشعب عن الإطلاع على مظاهر الفساد في النظم الإدارية والعسكرية.

وربما هدف السلاطين إلى إعادة كيليكية إلى البوتقة الإسلامية بعد سلخها فترة طويلة عن وطنها الأم سورية وبالتالي ظهورهم كمدافع وحامي لحقوق العرب المسلمين.

بعد الإخفاق الذريع الذي مني به الأرمن في مواجهة المسلمين وجهوا أنظارهم إلى الغرب الأوروبي علهم يلقون المساعدة والتأييد، فاستجاب بعض ملوك أوروبا لعقد اتفاقات معهم، فتعهدت كل من فرنسا والبابا بمساعدتهم ضد المسلمين، لكن هذا لم يرق للعرب المسلمين الذين أدركوا بأن هذه الاتفاقيات سوف تخل بالوضع الأمني للمنطقة وتغير موازين القوى، لا سيما وأن الأوروبيين ما فتئوا يفكرون في استعادة نفوذهم في الشرق، لذلك أرغمت السلطات المملوكية أرمينية على عقد اتفاقية تعهدت بموجبها عدم مساعدة أية دولة أوروبية ضد بلاد الشام ومصر، ومواظبتها على دفع الجزية السنوية، وظلت محافظة على هذا الاتفاق حتى اقتيد ملكها ليو السادس أسيراً إلى القاهرة[2].

ظلت السلطات المملوكية تكيل الهجمات لأرمينية حتى استطاعت تقليم أظافرها والإجهاز عليها وإعادتها إلى نفوذ حكمها سنة ٧٧٧ هـ / ١٣٧٥م ففي هذا التاريخ توجهت حملة مملوكية مؤلفة من خمسة عشر ألف محارب إلى سيس انضمت إلى القوات المصرية المحاصرة للمدينة، ووجد الملك الأرمني ليفون أن المقاومة ستكون عقيمة، فأخلى المدينة بعد أن أحرقها واعتصم بالقلعة التي حوصرت من قبل جيوش المسلمين، واستمر الحصار حتى استطاع المسلمون دخول القلعة، عندئذٍ أدرك ليفون خطورة الموقف لا سيما أن المجاعة قد أطلت بشبحها المخيف من

١- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٨٨- ابن الوردي: تتمة المختصر، ج ٢، ص ٣٨٤- ابن حبيب: تذكرة، ج ٢، ص ١٠٦-١٠٧ – ابن الطباخ: أعلام النبلاء، ج ٢، ص ٣٠٣.

٢- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٢٦٥- ابن حبيب: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٦٥-٢٦٧ – ابن تغري بردي: المنهل، ج ٣، ص ٥٥ – ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ١، ص ٤٧٣- عدوان: المرجع نفسه، ص ١٦٧.

جراء الحصار الطويل، فأرسل يفاوض القواد المسلمين حتى أعطوه الأمان، فاستسلم الملك ليفون للأمر الواقع، واقتيد مع عائلته أسيراً إلى حلب دون أن يمسه أي سوء، ومن حلب رحل إلى مصر، ولم يسمح له بالذهاب إلى أوروبا خوفاً من أين يدعو إلى حملة صليبية جديدة.

وبالرغم من الوساطات التي بذلت من قبل البابا وملك فرنسا وملوك آخرين لإطلاق سراحه، فإنها لم تثمر عن نتيجة حتى وصل أحد الرهبان الفرنسيسكان والمدعو حنا دارديل الذي اجتمع بالملك ليفون وعرفه رغبته في الذهاب لأوروبا، فعاد الراهب لأوروبا وجمع له أموالاً افتداه بها، عندئذٍ سمح له بمغادرة مصر، فرحل عنها سنة ٧٨٤ هـ / ١٣٨٢م بعد سبع سنوات من الأسر. بعد أن شغر عرش أرمينية الصغرى أصبح تعيين النواب من قبل السلاطين، ودليل ذلك أنه في سنة ٧٨٤ هـ / ١٣٨٢م حضر رسول من سيس يخبر بأن الأرمن فوضوا أمرهم إلى سلطان مصر ليختار النائب عليهم فانتقى برقوق أحد أسرى الأرمن الذين يقطنون منطقة الكوم ظاهر القاهرة فأخذوه وملكوه عليهم[1].

وطبيعي أن ينبثق عن عودة كيليكية إلى بلاد الشام من جديد عدة نتائج أهمها الهجرة إلى الخارج، وقد اتخذت الهجرة طرقاً متعددة، فقد توجه بعضهم إلى مناطق روسية الجنوبية، ويمم بعضهم وجهه شطر الغرب، وتوجه أكثرهم نحو بولونية ويقدر عددهم بنحو أربعين ألفاً. وتضاربت آراء المؤرخين حول بدء الهجرة، فبعضهم ذكر أنه بدأت منذ منتصف القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي إثر غزوة المغول ثم غزوات المماليك التي اقتادت الألوف من أبنائها أسرى وزعوا على البلاد الشامية، وأماكن أخرى متفرقة لم تأت المصدر على ذكرها، وربما سكن هؤلاء حلب ودمشق، واحتلت حلب المركز الأول بعدد الأرمن تلتها دمشق، بينما ذكر بعضهم الآخر أنه عندما غزا المماليك أرمينية سنة ٦٦٥ هـ / ١٢٦٦م أمروا بترحيل عدد كبير من الأسرى الموجودين لديهم ولم تذكر المصادر التاريخية عن أوضاع هؤلاء الأسرى، وهل نقلوا إلى بلاد الشام أو مصر، أو أنهم عادوا إلى بلادهم من جراء مفاوضات بين ملكهم والسلطات المملوكية. ولا نستطيع التأكيد كما أكد باحثون آخرون أن الأرمن الموجودين حالياً في سورية ولبنان تعود أصولهم إلى تلك الفترة[2].

ظلت أرمينية تحت نفوذ السلطات المملوكية حتى اجتاحها تيمورلنك سنة ٧٨٩ هـ /

١- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٣، ق ١، ص ٢٣٧ – العسقلاني: أنباء، ج ٢، ص ٩٠- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٣٠٧ – المدور: المرجع نفسه، ص ٢٤٧- الترك: صفحات، ص ١٦٧.

٢- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٢٦٩-٢٧٠ – الترك: المرجع نفسه، ص ٢١٣-٢١٤- المدور: المرجع نفسه، ص ٥١٨-٥١٩-٥٤٨.

١٣٨٧م، فقد تدفقت في ظل هذه الغزوة موجات من قبائل المغول التي زرعت الخراب والدمار، فقد كانت تحرق القرى والمدن وتذبح السكان، وظلت أحوالها مضطربة ومتأرجحة حتى استطاع تيمورلنك الانتصار على العثمانيين سنة ٨٠٥ هـ / ١٤٠٢م وخرب معظم أرمينية فضاعت من أيدي المماليك ووقعت تحت رحمة القبائل التركمانية المعروفة بقبائل الشاة السوداء، والشاة البيضاء قراقونيلو وآق قونيلو[١].

وأخيراً يمكن القول إن الأرمن لم يكونوا على دراية كاملة بالظروف السياسية والاجتماعية المحيطة بالدول المجاورة، همهم المصالح الذاتية، لذا فقد اعتمدوا على المغول اعتماداً كبيراً وتناسوا أن الدولة المغولية حديثة النشوء، وأن الصراع على السلطة لم يحسم فيها بشكل نهائي، ولو هادنت أرمينية الصغرى العرب ووقفت موقفاً محايداً تجاه الصليبيين والمغول لاستفادت كثيراً ولم تصل إلى هذه النهاية، إلا أن أرمينية راهنت على أمل أن يبقى المغول بالمنطقة فخسرت الرهان، وفقدت كيانها السياسي نتيجة الخطأ في حساباتها السياسية.

رابعاً: تصفية الوجود الصليبي:

كان الشريط الساحلي في بلاد الشام في فترة الغزو المغولي يقع تحت سيطرة الصليبيين الذين تقوقعوا في هذه المنطقة الإستراتيجية الهامة التي تصلهم عبر البحر الأبيض المتوسط بأوروبا حيث يتم تصريف بضائعهم وبالمقابل يتلقون المساعدات المباشرة إذا ما تعرضوا للهجوم من أي طرف. لقد تأرجحت مواقفهم ما بين الحياد وما بين التأييد والترحيب بالغزو المغولي. فقبل موقعة عين جالوت وقف الفرنجة موقف الحياد. تجاه الصراع الإسلامي المغولي حتى أن تأييد بوهيمند السادس أمير إنطاكية للمغول قد ضايق معظمهم وخاصة بارونات عكا الذين ظلوا ينظرون إلى المغول كبرابرة. ومن هذا الموقف هاجم أحد هؤلاء البارونات والمدعو جوليان الصيداوي دورية مغولية فقتل خلال الهجوم ابن أخ كتبغانوين، فسخط المغول جداً بسبب وقوع الحادث وتوجهوا لتخريب صيدا سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٥٩م[٢].

ولكن لماذا وقف الفرنجة في بلاد الشام موقفاً محايداً من الصراع العربي المغولي، ولماذا وقف البارونات في عكا موقفاً عدائياً منهم؟

إن الموقف المحايد للفرنجة ينطلق من عدة عوامل أهمها انشغال الفرنجة بصراعات داخلية، إلى جانب تدهور وضعهم التجاري، ذلك أن الغزو المغولي أدى إلى عدم سلامة الطرق التجارية

١- ابن خلدون: التعريف، ص ٣٦٥- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٢٧- العسقلاني: أنباء، ج ٥، ص ٥٥-٥٨

٢- اليونيني: ذيل مرآة، ج ١، ص ٣٦٠- الصياد: المرجع نفسه، ص ٢٠١.

التي أصبحت عرضة للغارات، وإلى عدم وصول البضائع التجارية باستمرار إلى المنطقة، إلى جانب تشجيع المغول للتجارة عبر بلادهم وعبر آسيا الصغرى وأرمينية الصغرى مما أدى إلى تأثر الحركة التجارية. كما أن حرصهم على بقاء العلاقات التجارية الطيبة مع مصر والتي كانوا يكسبون من ورائها مكاسب مادية ضخمة دفعتهم لعدم تعكير صفو تلك العلاقات، وقد يكون ما أظهره المغول من عطف على المسيحيين الشرقيين مصدر استيائهم منهم، ذلك أن المغول طلبوا من أمير إنطاكية إعادة البطرك الأرثوذكسي إلى الأمارة بعد أن طرده البطريرك الكاثوليكي، لذلك خاف الفرنجة من الوقوع تحت رحمة الكنائس الشرقية.

ويجدر القول إن موقفهم المحايد من الصراع المغولي الإسلامي هو الذي أبقاهم مدة طويلة في البلاد، لأنهم لو انخرطوا في ذلك الصراع كانوا سيثيرون غضب البابـاوات عليهم وسيصبحون إحدى الولايات المغولية[1].

أما موقف بارونات عكا العدائي من المغول فقد كان أما نابعاً من مكر وذكاء لتدمير المماليك من قبل المغول، أو أنهم كانوا يعيشون منطق السياسة المحلية ويدركون مصالحهم وخاصة البيوتات التجارية على أساس السياسة المحلية، ولربما أدركوا أن عدم مجابهة المماليك أفضل من التعاون مع المغول. وقد أبدى هؤلاء حسن نيتهم عندما أرسل المظفر قطز يطلب منهم السماح للجيوش الإسلامية باجتياز بلادهم، وبشراء ما تحتاجه الجيوش من المؤونة فأبدوا استعدادهم في أول الأمر لمعاونة قطز، لكن مقدم طائفة الرهبان التيتون (أنوسانجرهاوسن) أنذرهم بأن المسلمين سينقلبون ضدهم إذا ما انتصروا على المغول. فطلب منهم قطز أن يقفوا موقف الحياد[2].

أصيب الفرنجة بخيبة أمل كبيرة بعد انتصار المسلمين في عين جالوت وبات لديهم قناعة بأن يومهم آت لا محالة، خاصة أن ظروفهم الداخلية والخارجية مضطربة وسيئة، فالإمدادات البشرية والمادية التي كانت تصلهم من الغرب الأوروبي تضاءلت، كما أن الحماسة الصليبية في الغرب قد انطفأت جذوتها، وهنا بدأ الصليبيون في البحث عن بديل آخر للغرب الأوروبي، فوجدوه في الجانب المغولي، وطمعوا في أحد أمرين إما في الحصول على المعونة منهم أثناء هجوم المسلمين عليهم، أو إشغالهم بصراع مستمر مع المسلمين، لذلك بادر الفرنجة إلى مكاتبة المغول وإيصال أخبار المنطقة لهم، فعندما جرد الظاهر بيبرس سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦٠م جيوشه

١- الغامدي: المرجع نفسه، ص ٧٤-٧٥.

٢- أبو شامة: تراجم، ص ٢٠٧- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٤٠٣- الغامدي: المرجع نفسه ص ١٠٨.

لترحيل المغول عن حلب سارع الصليبيون بإخبار المغول بالأمر عندما وصلت الجيوش إلى غزة[1].

ومهما يكن من أمر فإن الظاهر بيبرس رأى أنه لا بد من تطويق الصليبيين وإحكام القبضة عليهم لأنه علم بأن لا قدرة لدولة ناشئة على خوض الحروب على جبهتين متباعدتين، لذا عقد العزم على التحالف وخطب ود أعداء الصليبيين في المنطقة إضافة إلى المغول الذين ربما سيكونون سنداً لهم، فوجد ضالته في بركة خان[2]، زعيم مغول القبجاق الذي اشتهر بعدائه لمغول فارس، وزعيمهم هولاكو، لذلك أوفد بيبرس سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦٠م إلى بركة بإغرائه بقتال هولاكو[3]، فرد عليه برسالة مضمونها:

«قد علمت محبتي للإسلام، وعلمت ما فعل هولاكو بالمسلمين، فاركب أنت من ناحية حتى آتيه أنا من ناحية حتى نصطلحه أو نخرجه من البلاد وأعطيك جميع ما كان بيده من البلاد»[4].

نجحت هذه المراسلات في تحقيق هدف الظاهر بيبرس المنشود وهو إشغال هولاكو عن التحالف مع الصليبيين، فقد هاجمه بركة واشتبك معه في معارك حربية ضارية، كما التمس بركة من بيبرس مراسلة سلطان سلاجقة الروم عز الدين كيكاوس لطلب المساعدة على هولاكو[5].

وكان الإمبراطور البيزنطي ميخائيل باليولوخس الثامن هو الحليف الآخر الذي اتفق معه الظاهر بيبرس ضد الصليبيين، وبالمقابل فإن ميخائيل كان حريصاً على محالفة بيبرس لأنه كان يتعرض باستمرار لهجمات بركة خان، وبصداقته مع بيبرس يستطيع إيقاف الهجمات ضده، لذلك عرض عليه مساعدته فأرسل سنة ٦٦٠ هـ /١٢٦١م رسالة يقول فيها:

«إنه متى احتاجت سلطنة الملك الظاهر إلى مساعدة، ساعدت بكل ما تقدر سلطنتي عليه»[6].

ونتيجة لبراعة بيبرس السياسية والحربية فإنه استطاع تطويق الصليبيين أكثر عندما أبرم اتفاقيات مع ملك قشتالة الفونسو العاشر الذي أرسل إلى الظاهر بيبرس هدية ثمينة عبارة عن

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٣١ — ابن تغري بردي النجوم، ج ٧، ص ١٠٩- الغامدي: المرجع نفسه، ص ١٥٦-١٥٧

٢- بركة خان: ابن عم هولاكو، كان يحب العلماء والصالحين؟ وقد كسر هولاكو، وكان ينصح الملك المظفر ويعظمه، قام بعده في الملك منكوتمر بن طغان بن بابو بن تولي بن جنكيز خان، وتوفي سنة ٦٦٥ هـ . انظر ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٤٩.

٣- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٨٨-٨٩ — المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٤٦٥- الرمزي: م. م. تلفيق الأخبار وتلقيح الآثار في وقائع قزان وبلغار وملوك التتار، المطبعة الكريمية ببلدة رننورغ، ج ١، ص ٤٣١.

٤- اليونيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٩٥- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٣٨.

٥- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ١٧١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٣٩- الغامدي: المرجع نفسه، ص ١٥٨.

٦- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٨٨.

خيول عربية أصيلة سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦١م، واتفاقية مع ملك صقلية ما نفرد بن فرديريك الثاني هو هنشاونن، ومع صاحب مرسيلية[١].

ويجدر بنا طرح تساؤل هام عن سبب حرص أمراء وملوك الغرب على مصادقة بيبرس الذي عرف بعدائه لإخوانهم الصليبيين في بلاد الشام؟.

إن النزاعات الداخلية المتأججة بين ملوك الغرب هي التي دفعتهم للتحالف، فقد أدركوا عجزهم عن تقديم المعونة لصليبيي بلاد الشام، وبالتالي فقد أرادوا حمايتهم من هجوم المماليك عليهم عن طريق خطب ود سلاطينهم، لكن ذلك لم يفدهم في شيء فبعد أن استطاع بيبرس تجميد النشاط المغولي، والنشاط الصليبي بعد حرمانه من مساعدات البيزنطيين والغرب الأوروبي التفت إلى البدء بحروب التحرير والاسترداد لكافة المناطق التي احتلها الصليبيون بالقوة.

وأول عمل قام به بيبرس تأديب أمير إنطاكية بوهيمند السادس لوقوفه بجانب المغول، فأرسل إليه فرقة عسكرية بقيادة الأمير سنقر الأشقر الرومي، والأشرف صاحب حمص، والمنصور صاحب حماة، فهاجموا ميناء إنطاكية وأحرقوا مراكبها وغنموا غنائم كثيرة[٢].

ومن المرجح أن عداء بيبرس للصليبيين يعود إلى الحملة الصليبية التي قام بها القديس لويس على مصر، والتي اشترك فيها بيبرس، وهي التي جعلته يدرك نوايا الصليبيين في فرض سيطرتهم على المراكز الإسلامية الهامة في مصر والشام، الأمر الذي جعله عند ما تولى عرش السلطنة أن يفكر جدياً في استئصال شأفتهم، لذلك لم يتردد لحظة واحدة في تنفيذ مخططه الرامي إلى تحرير المناطق جميعاً من سيطرتهم.

انطلقت جيوش بيبرس من سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦١م في تحرير المدن والمواقع الواقعة تحت سيطرتهم، خاصة عكا، الناصرة، قيسارية، عثليت، أرسوف، صور، حيفا، صيدا، القلاع التي تحمي طرابلس مثل عرفا، حلبا، القليعات، صفد، يافا، إنطاكية[٣].

١- ابن عبد الظاهر: المصدر نفسه، ص ٢٠١- الغامدي: المرجع نفسه، ص ١٦٠-١٦١.

٢- ابن عبد الظاهر: المصدر نفسه، ص ١٣٢-١٣٣ — أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢١٤ — ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٠٧ — المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٧٢.

٣- للمزيد من التفاصيل حول حروب بيبرس ينظر — ابن عبد الظاهر: الروض ١٥١-١٥٢-١٥٨-١٦٢-٢٠٠-٢٣٠-٢٣١-٢٣٤-٢٣٥-٢٤٤-٢٤٥-٢٥١- المنصوري: التحفة، ص ٥٣-٥٤- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٢٩٨-٢٩٩- ج ٣١، ص ٣٥٥ — أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢١٧- ج ٤، ص ٢-٣- الذهبي: دول: ج ٢، ص ٨٦- ابن الوردي: تتمة المختصر، ج ٢، ص ٣١١- اليافعي: مرآة الجنان، ج ٤، ص ٦٦١ — ابن بطوطة (أبو عبد الله محمد بن إبراهيم): رحلة ابن بطوطة، بيروت، دار صادر،

وقد برهن بيبرس خلال حروبه على عبقرية عسكرية متميزة جعلت خصومه الصليبيين يرهبون جانبه، وتتناسب مع محصلات حروب التحرير. وما يدل على حنكة بيبرس ومقدرته السياسية أنه لم يكن ينازع قوى الصليبيين جميعها في المنطقة وإنما كان يحارب إحدى هذه القوى ويهادن أخرى وذلك لكي لا تقف جميعها ضده وتشكل عليه عبئاً عسكرياً.

لا شك أن ما أنجزه بيبرس عسكرياً كان عظيماً وكبيراً وهو يساوي ما أنجزه من قبله صلاح الدين ونور الدين الأيوبي، وعظمته تنبع من شخصيته المتزنة ومخططه الواضح، فقد عرف إمكانات المسلمين وقدراتهم العسكرية والقتالية وعلى أساسها رسم سياسته الواضحة، فقد أطلع على أخطاء الماضي واقتبس منها دروس المستقبل، فطموحه وإصراره هو الذي دفع إلى تحقيق هذه الانتصارات العظيمة والتي كانت اللبنة الأولى في طرد الصليبيين من المنطقة.

ويمكن التساؤل هنا هل كانت حروب التحرير من أجل طرد الصليبيين فقط رغم أنهم وقفوا موقف الحياد، أو كان هناك أسباب أخرى لذلك؟

أن الدوافع الحقيقية وراء هذه الحروب كانت تجارية، فالصليبيون كانوا يمتلكون المراكز التجارية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط، وهذه المراكز أمنت لهم الاتصال مع إخوانهم في أوروبا لتصريف منتجاتهم، ولجلب البضائع أيضاً إلى مراكز تواجدهم، كما أن المغول سيطروا على تجارة المشرق وحولوها إلى بلادهم ولذلك لم يجد المماليك بداً من استعادة المناطق الواقعة تحت سيطرة الصليبيين حتى يسيطروا على المراكز التجارية.

تابع قلاوون وأبناؤه تصفية الصليبيين نهائياً من البلاد، فحرص المنصور قلاوون منذ بداية حكمه أن يسير على الخط نفسه الذي سار عليه بيبرس في تطويق بقايا الصليبيين عن طريق تقوية أواصر الصداقة مع مغول القفجاق والدولة البيزنطية والغرب الأوروبي. فقد أرسل إلى مغول القفجاق بأنه باق على الود والصداقة، وتعاهد الطرفان على الاستمرار في عداء مغول فارس، كما صادق الإمبراطور البيزنطي ميخائيل باليولوخس وولده اندرونيكس الثاني

١٣٨٤ هـ /١٩٦٤م، ص ٧٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج١٣، ص٢٤٤-٢٤٥ – ابن خلدون: العبر، ج ٥، ق ٤، ص ٨٣٣-٨٣٧- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٢٥٧-٤٨٣-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٥١٥-٥٢٧-٥٤٥-٥٤٧-٥٥٧- العيني: عقد الجمان، ج ١، ص ٣٥٦-٣٩٦-٣٩٧- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ١٣٨-١٣٩-١٤٢- المنهل، ج ٣، ص ٤٥٤- ابن الشحنة (أبي الفضل محمد): الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، سورية، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤ هـ /١٩٨٤م ص ٢٢٠- العلبي: الأنس، ج ٢، ص ٨٦ – رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، ص ٥٤٦-٥٥٠-٥٥١-٥٦١-٥٦٦- زكار: المرجع نفسه، ص ٥٤٦-٥٤٧- سالم (عبد العزيز): طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، الإسكندرية، مطابع رمسيس، ١٩٦٧م، ص ٢٦٦-١٧٣-١٧٥- الطراونة: صفد، ص ٤٨-٥١-٥٤-٥٥- الغامدي: المرجع نفسه، ص ١٦٦-١٧٥.

(٦٨١ هـ ٧٢٩/١٢٨١-١٣٢٨م) ولإحكام الطوق بقوة على الصليبيين أقام علاقات ود وصداقة مع ملك قشتالة، وأمير أرغونه وصقلية، إضافة إلى الجمهوريات الإيطالية التي كانت تربطها ببلاد الشام ومصر علاقات تجارية، فقد كانت هذه البلاد تزخر بمواد التجارة القادمة إليها من تلك الجمهوريات. كما أقام قلاوون علاقات مع ملك فرنسا وإمبراطور النمسا وبذلك قضى على آمال الصليبيين في الحصول على أية مساعدة خارجية[١].

بعدها التفت قلاوون إلى دك معاقل وحصون الصليبيين في البلاد، وقد استطاع تحرير معظم المدن من سيطرتهم[٢].

وكما ظهر قلاوون بطلاً في تاريخ الحروب الصليبية وحرر طرابلس نهائياً من أيديهم ظهر ابنه الأشرف خليل بطلاً على مسرح الأحداث كأبيه وحرر عكا[٣]، رغم أن مساعدات خارجية وصلتها من ملك قبرص هنري الثاني الذي وصل إلى عكا على رأس مائتين من الفرسان وخمسمائة من المشاة وقدر كبير من المؤن والإمدادات. ولم تجد محاولته في إنقاذ ما تبقى من تحصينات المدينة، فحاول التفاهم سلمياً مع الأشرف ووعده بخروجهم جميعاً من عكا ومعهم أموالهم إذا هم استسلموا، لكن الملك هنري لم يملك حق التفاوض باسم أهل عكا جميعاً، كما أنه اختلف مع بعض زعماء عكا حول قبول ما شرطه السلطان عليهم[٤]. وهكذا سقطت عكا بيد المسلمين بعد بقائها أكثر من مائة عام بيد الصليبيين منذ استعادتها من صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٨٧ هـ /١١٩١م الذي كان قد استردها منهم سنة ٥٨٣ هـ / ١١٨٧ م[٥]. وهكذا

١- ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام، ص ٥٤-١٥٦ — مقدمة المحقق، ص ٥٠-٥١-٥٢ — الغامدي: المصدر نفسه، ص ٢٥٣-٢٥٦.

٢- للمزيد من التفاصيل ينظر: ابن خلكان (أحمد بن محمد): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، مصر، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨م، ج ٢، ص ٨٨- المنصوري: التحفة، ص ١٢٠- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٣-٢٤ — النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٣٠٤-٣٠٥، ج ١٣، ص ٤٧-٤٨ = ابن الوردي: تتمة المختصر، ج ٢ ص ٣٣٥- اليافعي: مرآة، ج٤ـ ص ٢٠٧- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣١٣- ابن حبيب: تذكرة، ج ١، ص ١٢٢- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ص٨٦٤-٨٦٥ — المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٧٤٧- العيني: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٨٠- السيوطي: المصدر نفسه، ص٢٨٢ - ابن إياس: بدائع، ج١ـ ق٢، ص٣٥٩- العلبي: المصدر نفسه ج٢، ص٨٨- سالم- طرابلس، ص ٢٦٥-٢٩٦-٢٨٩-٢٩٠- الزيم(سميح وجيه): تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، بيروت، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩م ص١٣٥-١٤٥.

٣- ينظر المنصوري: المصدر نفسه، ص ١٢٦-١٢٧- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ١٩٦-١٩٩- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٤-٢٥- الذهبي: دول، ج ٢، ص ١٨٩-١٩٠- اليافعي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٠٩- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٢٠-٣٢١- ابن حبيب: تذكرة، ج ١، ص ١٣٧- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ص ٦٩- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٧٦٣-٧٦٥- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٥، ص ٢٧٣- ابن إياس: ج ١، ق ١، ص ٣٦٨- زكار ص ٥٥٤-٥٥٦- عودات: ص ١٠٨-١٠٩.

٤- الغامدي: المرجع نفسه، ص ٢٧٩-٢٨٠.

٥- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ١٩٩ — ابن تغري بردي: النجوم، ج ٦، ص ١١٢.

وبانتهاء القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي طويت ملحمة الحروب الصليبية التي تعد أعظم ملاحم التاريخ وأطولها، فقد استمرت وقائعها ما يقارب القرنين من الزمن، واشتركت فيها أوروبا كلها بشعوبها وطاقاتها، وتحققت من خلالها آمال السلاطين المماليك الذين حملوا لواء التحرير الإسلامي ضد الصليبيين في تحرير المدن العربية الإسلامية في بلاد الشام كلها وبانتهاء الوجود الصليبي يكون قد انتهى فصل من الصراع العربي الإسلامي الصليبي، لوقائع الحروب الصليبية دروس وعبر ونتائج خطيرة على المشرق على كافة الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولاشك أن العبر تتمثل في أن العرب المسلمين تحل بهم الهزيمة عندما تكون صفوفهم مبعثرة، وعلى العكس فهم يحققون الانتصارات عندما تكون صفوفهم موحدة وهذا ما لوحظ أثناء الحروب مع الصليبيين[١].

خامساً: الوضع الإداري:

كانت بلاد الشام إبان الغزو المغولي مقسمة لنيابتين كبيرتين هما حلب ودمشق، وكان يحكمها السلطان يوسف الثاني الأيوبي، بينما كانت حماة لا تزال مملكة تحكم من قبل السلاطين الأيوبيين، كما كان للكرك وضعها الخاص. لكن اختلفت هذه التقسيمات الإدارية بعد معركة عين جالوت وأصبح عدد النيابات ثمانية بدلاً من اثنتين وأصبح لكل نيابة هيكل إداري اتفق أحياناً مع بقية النيابات واختلف أحياناً أخرى عنها. ويعتبر السلطان بيبرس البندقداري المؤسس الأول للهيكل الإداري في الدولة المملوكية بعد أن أصبح سلطان البلاد.

والمتفحص لأوضاع سلطنة المماليك يلاحظ أنه كان هناك ثلاث جبهات رئيسية الأولى في مصر، والثانية في دمشق، والثالثة في حلب. فدمشق كانت جبهة المواجهة مع الصليبيين في الشام إضافة إلى أنها خط الدفاع ضد الخطر المغول القادم من الشرق. أما حلب فكانت جبهة في مواجهة ضد أرمينية الصغرى، وضد الخطر المغولي من جهة أخرى[٢].

وجاء تقسيم المماليك للنيابات بشكل تدريجي، فقد وجدت بعض النيابات جذورها قبل قيام العصر المملوكي مثل دمشق وحماة، وبعضها الآخر أوجده السلاطين مثل غزة، القدس صفد، أما طرابلس فقد اعتبرت نيابة بعد تحريرها من يد الصليبيين.

واختلفت هذه النيابات في تاريخ نشوئها وفي مهامها السياسية، ومدى نطاقها الجغرافي، فلكل نيابة حدودها التي تحدث عنها الجغرافيون والإداريون كالعمري، القلقشندي، ابن

١- زكار: المرجع نفسه، ص ٥٥٦.

٢- زكار: المرجع نفسه، ص ٥٤٣.

شيخ الربوة، ابن شاهين الظاهري وغيرهم كثير[1].

ولا بد من إيراد لمحة سريعة عن كل نيابة من نيابات بلاد الشام ومعرفة أسباب نشوئها وأهميتها بالنسبة لفترة البحث.

نيابة دمشق:

تعتبر نيابة دمشق نيابة على الإطلاق، وهي كبرى نيابات الشام، حتى أن القلقشندي أطلق عليها اسم نيابة الشام أو مملكة الشام، ووصفها بأنها أجل نيابات المملكة الشامية وارفعها رتبة[2]. ظلت نيابة دمشق في فترة البحث رديفة للقاهرة، وعدت نيابتها من أكبر الوظائف في السلطنة المملوكية بعد الاتابكية الكبرى، وكانت نيابة دمشق مركزاً رئيسياً للحكم المملوكي، وخطاً من خطوط الدفاع ضد الهجمات المغولية المتكررة على البلاد من الشرق كونها تمتلك قوة عسكرية كبيرة تساعد المماليك في حروبهم الخارجية، لذلك كانت محور اهتمام السلاطين، فأنشأوا فيها المعاهد والمؤسسات العلمية والدينية التي تفوق الحد بكثرتها[3].

لقد ضمت دمشق مختلف الوظائف الديوانية، ووظائف أرباب الأقلام والوظائف الدينية، وأرباب السيوف (الوظائف العسكرية)، وكان نظام الحكم صورة مصغرة لنظام السلطنة بالديار المصرية.

وعدت الوظائف العسكرية أهم الوظائف في الجهاز الإداري، وكانت حكراً على المماليك فقط بحكم نشأتهم العسكرية، لذلك لم يتواجد بالبلاد جيش محلي بالمعنى الصحيح يدافع عنها إذا ما اقتضت الضرورة وهذا ما انعكس بشكل كبير على البلاد عند قدوم الغزاة المغول لأن كثيراً من المماليك كانوا يتركون ساحات القتال عند اشتداده.

ومارس رجال الجيش الشؤون الإدارية والمالية والزراعية مستعينين في ذلك بأرباب الوظائف الديوانية، بينما تركوا لأهل البلاد ميدان العلم والثقافة وشؤون القضاء لضعفهم من هذه الناحية. وكانت أهم وظيفة فيها نيابة السلطنة، ويطلق على متوليها النائب أو كافل السلطنة[4].

١- العمري (شهاب الدين): التعريف بالمصطلح الشريف، مصر، مطبعة العاصمة، ١٣١٢ هـ ص ١٧٦-١٧٧ — للمزيد من التفاصيل ينظر ابن شاهين الظاهري (غرس الدين خليل): زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، مدينة بدارس، المطبعة الجمهورية، سنة ١٨٩٤م، ص ٤٢- زعرور: الحياة الاجتماعية، ص ٧٩.

٢- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٨٠-١٨٤.

٣- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٩٢-٩٣.

٤- العمري: التعريف ص٦٨- اليوسفي: نزهة الناظر، ص ٦٢- السبكي(تاج الدين): معيد النعم ومبيد النقم، دار الحداثة، ط١، ١٩٨٣، ص٢١- القلقشندي ج٤، ص١٨٤- دهمان: معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص١٤٩- ولاة، ص ٢٣-٢٤.

ومن أهم الوظائف العسكرية في نيابة القلعة، الحجسوبية، شد المهمات، نقابة النقباء، الخزندارية، شد الأوقاف، ولاية الزكاة والدواوين العشر والمواريث، شد الدواوين، وكانت وظيفة المشد تعني باستخراج أموال للسلطان على من يعسر استخلاصه منه، وكانت الدواوين ترجع أمورها للسلطان، أما إذا كانت دواوين للأمراء فمرجوع أمورها إلى مخدوعه[1].

وشابهت الوظائف الديوانية الموجودة في دمشق بقية النيابات، فقد ضمت الوزارة كتابة السر، نظر البيمارستان، والسواق، نظر السلاح، نظر ديوان الأسرى، وديوان البريد[2].

وساهم الغزو المغولي لبلاد الشام وما تبعه من اضطرابات أمنية في تطوير أنظمة البريد وذلك لكشف أخبار الأعداء مع إيصال المعلومات على جناح السرعة، فالمماليك اعتمدوا ثلاثة أنظمة للبريد وهي المناور، الحمام، / البريد العادي. ويرجع الفضل في تنظيم البريد في العصر المملوكي إلى الظاهر بيبرس سنة ٦٦٩ هـ /١٢٧٠م الذي أراد الإلمام بأوضاع الأعداء[3] من مغول وإفرنج. وكان الصنف الثالث بدمشق من الوظائف هي الدينية والتي كانت تتضمن القضاء والحسبة ومناصب أخرى. وشهدت ساحة القضاء بعض التغيرات، حيث ضمت دمشق أربعة قضاة بدلاً من قاض واحد، وكانت رتبة قاضي قضاة الشافعية هي الأجل رتبة، يليه الحنفي، فالمالكي، فالحنبلي. وقد ذكر أحد المؤرخين أنه وجد قضاة للإقليمين في فترة من الفترات وهو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت ٧٣٩ هـ / ١٣٣٨ م)[4].

١- أبو شامة: تراجم، ص ٢٣٠- ابن عبد الظاهر: تشريف، ص ٦٠- العمري: المصدر نفسه، ص ١٤٨- الحسيني: ذيول العبر، ص ٣٢٨-١٨٦-١٨٧- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٣، ص ٣٢٤- العسقلاني، أنباء، ج ٢، ص ٤٠- الدرر، ج ١، ص ١٧٩- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٣، ص ٤٢٠- دهمان: ولاة، ص ٢٥- معجم، ص ١٤٧.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ١٢- الذهبي: ذيول/ ص ١٩١- السبكي: (تاج الدين): طبقات الشافعية، المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة الأولى، ج ٥، ص ٣١- الدمشقي: الوفيات، ج ١، ص ٣٩٠- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٨٨-١٩٢- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٩، ص ٢٩٨-٣٢١- ج ١، ص ١٠٨- الظاهري: المصدر نفسه، ص ١٣١- السخاوي ٠شمس الدين محمد) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت، مكتبة الحياة، ص ٦٨- ابن إياس: بدائع، ج ١، ق ١، ص ٣٤٩- دهمان: ولاة ص ٢٨-٣٢.

٣- العمري: التعريف، ص ١٨٩-٢٠١- عطا الله: نيابة غزة، ص ١٠٦.

٤- للمزيد من التفاصيل حول القضايا الدينية ينظر: ابن بسام المحتسب (محمد): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق حسام الدين السامرائي، بغداد، مطبعة المعارف، ص ١٩٦٨، ص ١٠-١٦-١٧-٢٠ أبو شامة: المصدر نفسه، ص ٢٢٦ — الشجاعي: تاريخ الناصر: ص ٢٦١- الذهبي: الذيول ص ٢٠٥- السبكي: معيد، ص ٦٥- الدمشقي: الوفيات، ج ١، ص ٣٤٣- القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٩٢- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٥٤٢- ج ٢، ق ٣، ص ٦٥٣- الظاهري: المصدر نفسه، ص ٩٢- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ١، ص ٥٨٨- النعيمي: (عبد القادر): الدارس في تاريخ المدارس، طبعتان، الأولى، مطبعة الترقي، ١٩٤٨، الثانية، مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٨م، ج ١ ص ٢٠٠.

ويجدر القول إن النشاطات الوظيفية توزعت على عدة منشآت حكومية أولها القلعة، ثم القصر الأبلق، دار السعادة، دار العدل.

فالقصر الأبلق كان معداً لقواد الجيش الذين يمرون على دمشق بجيوشهم، أما دار العدل فكانت مركزاً للحكومة، وقد أضيف إلى دار السعادة وكان يجلس فيها النائب وأركان السلطة لبحث الشؤون المعقدة وإدارة البلاد[1].

نيابة حلب:

تلي نيابة دمشق في الأهمية نيابة حلب، فهي تؤأمها، وحاضرة بلاد الشام الشمالية، ومنافسة دمشق للسيطرة على بلاد الشام. فقد تمتعت بموقع جغرافي ممتاز على الأطراف الشمالية لبلاد الشام، وبالتالي شكلت عقدة مواصلات برية وتجارية، كما كانت ممراً للجيوش الغربية المتوجهة إما إلى سيس حيث مواطن الأرمن، أوإلى بلاد الروم لملاقاة المغول هناك، وكانت حلقة الوصل بين عدة جهات شمالية وجنوبية.

ولم يكسبها موقعها أهمية في العصر المملوكي فقط، بل اكتسبت هذه الأهمية منذ العصور السابقة، حيث كانت حاضرة الدولة الحمدانية، والحصن الذي شنت فيه القوات الإسلامية الغارات ضد البيزنطيين، وقد استمرت في المحافظة على دورها الحربي حتى أيام المماليك، وكانت تضاهي بغداد والموصل في العظم[2]. ولكن لماذا لم تحتل حلب المرتبة الأولى قبل دمشق رغم أنها كانت الخط الأول لخطر المغول؟

احتلت دمشق المرتبة الأولى باعتبارها مركزاً حصيناً وقوياً ضد المغول، وباعتبار أن المماليك يعتمدون على موارد النيابة المالية وغيرها قربها من مصر مركز الإدارة المملوكية، ونتيجة للإطماع المغولية في السيطرة عليها تجارياً بعد أن فقدت حلب في فترة البحث أهميتها التجارية، لأن حلب كانت مزدهرة جداً عندما كان عمقها الاقتصادي سيس مرتبطة بها، غير أن استقلال سيس عن حلب أثر على عمق حلب ومكانتها، فقلل ذلك من أهميتها تجارياً مما جعل دمشق تتبوأ المركز الأول.

ونتيجة للدور الذي شغلته حلب في التصدي لدولة أرمينية في كيليكية والتصدي لهجمات المغول ومراقبة تحركاتهم وتحركات القوى التركمانية في آسيا الصغرى، إلى جانب توليها حراسة أطراف الشام من محاولات الخرق التي أقدم عليها العدو المغولي من الشرق أو الشمال، فإنها امتازت

١- الظاهري: المصدر نفسه، ص ١١٥- دهمان: معجم، ص ٧٢- ولاة، ص ٣٤-٣٨-٤٠-٤٤- زعرور: المرجع نفسه، ص ١٠٥.

٢- ابن شيخ الربوة: المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

عن بقية النيابات بأنه تبع لها عدد كبير من النيابات الصغيرة مع أعمال إدارية كثيرة[1]

وامتلكت حلب الوظائف الديوانية والعسكرية والدينية، وقد ماثلت في ذلك أختها دمشق، وكانت أعلى رتبة فيها نائب السلطنة، ويحق له أن يلي نيابة دمشق تارة، وحلب تارة أخرى[2].

وتميزت حلب عن دمشق بأنها كانت على ارتباط وثيق بالقبائل البدوية لا سيما آل فضل، إضافة إلى ارتباطها بالقبائل التركمانية، كما أنها تلقت كثيراً من المهاجرين لا سيما الأرمن نتيجة للضغوط البيزنطية عليهم ونتيجة معارك السلاطين المماليك[3].

نيابة طرابلس:

لقد منح موقع طرابلس الجغرافي لهذه المدينة أهمية سياسية وتجارية في المنطقة، فقد شكلت محطة بحرية وبرية، وكانت دائماً عرضة للغزو الصليبي حيث هاجمها الفرنج أكثر من مرة لاعتمادها قاعدة هامة لهم على ساحل المتوسط فهي تربط المناطق الساحلية والداخلية، لذلك استقر فيها الصليبيون وجعلوها مقراً لإمارتهم التي أنشأوها في المشرق، كما هاجمها القبارصة والجنويون وسكان المدن الإيطالية وذلك من أجل الحفاظ على الامتيازات التجارية، وبالتالي فإن توفر القرائن والأدلة على أهميتها لدى السلاطين المماليك شجعهم على اعتبارها نيابة. يضاف إلى ذلك الدور الذي شغله حكامها في مساعدة المغول على دخولهم البلاد.

ولم تظهر كنيابة مستقلة لها هيكلها الإداري إلا بعد تحريرها من يد الصليبيين زمن حكم السلطان قلاوون سنة ٦٨٨ هـ / ١٢٨٩ م[4]. واحتلت المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بعد دمشق وحلب[5]، وقد اختلفت روايات الجغرافيين والمؤرخين حول تحديد النهاية، فقد تراوحت هذه الحدود بين الاتساع والضيق وذلك تبعاً للظروف السياسية التي عاشتها المدينة، وتبعاً لقوة

١- للمزيد من التفاصيل ينظر: ابن شيخ الربوة: المصدر نفسه، ص ٢٠٥-٢٠٦ – العمري: التعريف، ص ١٨٠-١٨١ – مسالك الأبصار، ص ١٢٨-١٣٠ – القلقشندي: صبح، ج ٤، ص ٢٢٨-٢٣٠-٢٣١ – الظاهري: المصدر نفسه، ص ٥١- ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص ١٦٧-١٧١-١٧٨- زعرور: المرجع نفسه، ص ١٠٧- عاشور: مصر والشام، ص ٣٠٧.

٢- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ١٨٤-٢٤٥- ج ٢، ورقة ٢١١- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢١٨-٢٢٢- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣، ص ٢٨. – العسقلاني: أنباء، ج ١، ص ٢٤-٢٤٠ – الصيرفي: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٩١- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ١، ص ٥٨٤- ج ١، ق ٢، ص ١٠- دهمان، ولاة، ص ٢٢٩.

٣- لابيدوس (ايرامارفين): مدن الشام في العصر المملوكي، دمشق، دار حسان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م، ص ٤٥-٤٨- زعرور: المرجع نفسه، ص ١٠٨.

٤- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ١٢١-١٦٢-١٦٣ – عاشور: المرجع نفسه، ص ٣٠٥.

٥- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢١٧- سالم: طرابلس الشام، ص ٣٠٣.

نائبها أو ضعفه وتبعاً لنائب دمشق ومدى ارتباط نائبها بالسلطة المركزية في القاهرة[1].

وامتلكت طرابلس مثل بقية النيابات فروع الإدارة العسكرية والمدينة، وكان أعلى رتبة فيها النائب الذي يعين من قبل السلطة، وأول نائب فيها سيف الدين بلبان الطباخي (١٢٩٠-١٢٩١ م/ ٦٨٩-٦٩٠ هـ)[2].

نيابة الكرك:

استولى الظاهر بيبرس على الكرك، والشوبك سنة ٦٦١ هـ / ١٢٦٣م، فأزال الحكم الأيوبي منهما وأسس فيهما نيابة مستقلة لها وظائفها الإدارية الخاصة بها.

وكانت نيابة الكرك أقل النيابات أهمية في مجرى الأمور السياسية والعسكرية والفكرية والاقتصادية، فقد كانت تعيش على هامش الحياة في ذلك العصر، ولم تكن مركزاً لسلطة سياسية أو عسكرية، بل كانت منفى للأمراء والسلاطين، وكانت مركزاً للسجون. ويرجع عدم بروز الكرك في هذه الفترة إلى عدة عوامل طبيعية وسياسية وحضارية، فالطبيعة الجغرافية للمنطقة شبه الصحراوية، وعدم توفر الأنهار والينابيع لم تشجع السكان على تركيز اهتمامهم على الزراعة بل تركتهم معولين على الدولة بتأمين مواردهم عن طريق الهبات والعطايا، أو عن طريق السلب والنهب.

كما أن عدم تجانس طبيعة السكان وأديانهم المختلفة أثرت عليها، فالكرك ضمت العديد من الأجناس كالحضر الذين أكثريتهم من اليهود والمسيحيين، والبدو الذين تألف منهم معظم سكان المنطقة، وهناك فئة ثالثة هي المماليك المسيطرة على السلطة، ولم تتفاعل هذه الفئات مع بعضها البعض لتكوين مجتمع اقتصادي حضاري متميز[3].

ودفع الغزو المغولي المدمر السلطات المملوكية للاعتماد على قلعة الكرك لتخزين الأسلحة والمؤن والحواصل، إضافة إلى تخزين أموال الأمراء وثرواتهم، وأول من جعل الكرك مخزناً للغلال الظاهر بيبرس، فقد ذكر ابن شيخ الربوة أن حصن الكرك خزانة الأتراك ومعاقلهم. وقد استخدمت أراضي الكرك أيضاً كمراع لمواشي وخيول المماليك، وشكلت عقدة مواصلات هامة بين مصر والشام، وكانت أقرب للشام منها لمصر، ذلك أن بلاد الشام شهدت

١- ينظر عن الأعمال الإدارية ابن شيخ الربوة: المصدر نفسه، ص ٢٠٨- العمري: مسالك، ص ٣٢- القلقشندي: المصدر نفسه، ج٤، ص ١٤٤-١٤٩ — الظاهري: المصدر نفسه، ص ٤٨.

٢- القلقشندي: المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٣٤- سالم: المرجع نفسه، ص ٣٠١- الزين: المرجع نفسه، ص ١٤٩.

٣- البخيت (محمد عدنان): مملكة الكرك في العهد الأيوبي، الطبعة الأولى، سنة ١٩٧٦، ص ١٢٣-١٢٤.

معارك ضارية على أراضيها مع المغول، ولم تستخدم الغلال لوقت الحرب فقط بل عند حدوث المجاعات كما حدث سنة ٦٩٥ هـ / ١٢٩٥ م[١].

ولم يتفق الجغرافيون حول تسمية حدود الكرك، وذلك بسبب تعرض حدودها للمد والجزر نتيجة عوامل شامية داخلية، وعوامل ارتبطت بالسلطنة في مصر[٢]. وامتلكت الكرك فروع الإدارة العسكرية والديوانية شانها في ذلك شأن بقية النيابات الأخرى[٣].

نيابة حماة:

شغلت حماة موقعاً استراتيجيا هاماً، إذ تواجد فيها ممرات عسكرية إستراتيجية وجدت عبرها شبكة مواصلات قديمة وحديثة ربطت حماة مع الجبال وباتجاه طرطوس. لذلك احتلت مكانة متميزة في الصراع الذي دار في بلاد الشام. وقد أولاها كلٌ من الأيوبيين والمماليك عناية خاصة. وكان لهذه النيابة تاريخ متميز عن بقية نيابات الشام، ذلك أن الحكم الأيوبي انقطع في بلاد الشام إثر موقعة عين جالوت، لكنه استمر بها، فقد أقر عليها المظفر قطز الملك المنصوري الثاني محمد بن تقي الدين محمود (٦٤٥-٦٨٣ هـ/ ١٢٤٤-١٢٨٤م) وأضاف إليه حكم بارين، كما أعاد إليه المعرة وأخذ سلمية منه وأعطاها لأمير العرب عيسى بن مهنا[٤].

عاشت حماة في ظل البيت التقي كمملكة، لذلك كان الملك على رأس الجهاز الإداري، واستمرت الملكية فيها في كل المراحل ما عدا فترة الانقطاع من سنة (٦٩٨هـ/٧١٠-١٢٩٨-١٣١٠م). لكنه في سنة ٦٨٣ هـ / ١٢٨٤م أضاف قلاوون للمظفر محمود لقباً آخر هو سلطان، وعلى هذا حمل ملوك حماة رتبة سلطان، وغدت نيابة صغرى داخل السلطنة العظمى[٥].

١- ابن عبد الظاهر: تشريف، ص ١٢٥- ابن شيخ الربوة: المصدر نفسه، ص ٢١٣- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢١٣ – ابن كثير: البداية، ج ١٣، ص ٢٨٨ – المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ١، ص ٤٠ – إغاثة الأمة بكشف الغمة / القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر، ١٩٥٧م، ص ٣٤- البخيت: المرجع نفسه، ص ٨٤-٢٦٢ – حمادة: دراسة وثقية، ص ٣٧٩.

٢- من أجل الحدود الإدارية ينظر ابن شيخ الربوة: المصدر نفسه، ص ٢١٣ – القلقشندي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٤١-٢٤٢- الظاهري، المصدر نفسه ص ٤٣٥- عاشور: مصر والشام ص ٣٠٨- زعرور: المرجع نفسه/ ص ٩٧.

٣- ينظر ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج١، ق٣، ص٦٤ – العيني: عقد الجمان ج٣، ص١٠٦ - ابن تغري بردي: المنهل، ج٣، ص٢٧- الصيرفي: نزهة النفوس، ج١، ص٢٢٤- ابن إياس: بدائع، ج ١، ق ٢، ص١٣١ - البخيت: المرجع نفسه، ص ١٠٨-١٠٩.

٤- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠٦-٢٠٧ – المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٣٣-٤٣٧- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٨٣- سبانو: مملكة حماة، ص ٤٠-٤١-٤٣-٨٥.

٥- ابن عبد الظاهر: تشريف، ص ٧٣-٧٤ اليونيني: ذيل مرآه، ج٤، ص ٢٠٢-٢٠٤- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤ ص ١٩-٢٠- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١ ص ١٢١-١٢٢- الذهبي: دول، ج ٢، ص ١٨٦ – ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٠٥- سبانو: المرجع نفسه، ص ٩٢- زعرور المرجع نفسه، ص ١٠١.

وأعيدت حماة إلى أبي الفداء بصفته والياً عليها، ثم أصبح ملكاً، وفي آخر فترة حكمه لقب بالسلطان، ثم تولى العرش بعده ابنه الأفضل ناصر الدين محمد الذي حكم (٧٣٢-٧٤٢هـ/١٣٣١-١٣٤١م) حيث تم عزله فقدم إلى دمشق ليعيش فيها، وبذلك تحولت حماة إلى نيابة مثلها مثل بقية النيابات، ولم تشهد حماة بعد سقوط الحكم الأيوبي أحداثاً متميزة، ويبدو أنها تراجعت حضارياً وفكرياً بعد أن كانت موئلاً للعلماء والمفكرين وخاصة في زمن أبي الفداء(١).

والواقع أن حدود حماة لم تتمتع بالثبات والديمومة، بل تعرضت للتغيير والتبديل بسبب الصراعات القائمة في المنطقة، فقد بقيت هذه الحدود دون تعديل حتى هجوم هولاكو على البلاد حيث أعاد المظفر قطز المنصور على بارين وحماة وأعاد إليه المعره، وبقيت هذه الحدود دون تبديل حتى زمن أبي الفداء إذ ضمت المعرة إلى حلب إقطاعاً للأمراء الموجودين فيها، وبقيت هكذا حتى سقط الحكم الأيوبي منها(٢).

وضمت حماة جميع الوظائف الإدارية المملوكية الموجودة في النيابات الأخرى، لكنها افتقدت منصب نائب القلعة وهو المنصب الذي وجد في بقية النيابات. وهكذا شكلت حماة صرحاً حضارياً واضحاً في بلاد الشام وماثلت بقية النيابات حيث ضمت الزوايا والربط والخوانق والأسواق والحمامات(٣).

نيابة صفد:

يعود وجود صفد كنيابة إلى سنة ٦٦٥ هـ /١٢٦٦م، ذلك أن اشتداد الخطر المغولي اقتضى أن تتفرغ دمشق لمواجهته، بينما تقوم صفد بمواجهة عكا الصليبية، وهكذا اقتضت الأوضاع السياسية إيجاد قوة شامية تقوم بالدفاع عن البلاد وكان قيام صفد(٤).

وقد تمت الإشارة إلى الدور السياسي الذي شغلته حتى تم تحريرها من يد الصليبيين واتخاذها مقراً لنيابة (أو مملكة) لها كيانها الذاتي وفقاً للأعراف والتقاليد. وأول نائب ولي

١- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٩٣-٩٤-١٣٦- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٥٨ – السبكي: طبقات، ج ٦، ص ٨٤- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٢٣٥- سبانو: المرجع نفسه، ص ١٢٨-١٣١-١٣٢-١٣٥ – زكي (محمد أمين): تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي، ١٣٦٤ هـ /١٩٤٥م، ص ٢٧٠.

٢- للمزيد من التفاصيل ينظر: ابن شيخ الربوة: المصدر نفسه، ص ٢٠٦-٢٠٧ – العمري: مسالك، ص ٦٦ – القلقشندي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٤١-١٤٢- ابن شاهين الظاهري: المصدر نفسه، ص ٤٨-٤٩.

٣- الدمشقي: الوفيات، ج١، ص٣٢٤- القلقشندي: المصدر نفسه، ج٤، ص٢٣٧-٢٣٩ - ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج١، ورقة ٩٨- العسقلاني/الدرر، ج١، ص١٧٨- ابن قاضي شهبة: الدر المنتخب، ص٢٦٨-٢٧٠ - سبانو: المرجع نفسه، ص١٤٦-١٤٧

٤- زكار: المرجع نفسه، ص ٥٤٤- عاشور: مصر والشام ص ٣٠٥.

عليها هو عز الدين العلائي سنة ٦٦٤ هـ / ١٢٦٦م، وعلى قلعتها مجد الدين الطوري[١].

في البداية لم تمتلك صفد حدوداً واضحة، لكنها كانت في أقصى اتساعها في العصر المملوكي، وقد منحها موقعها مكاناً استراتيجياً. في وسط بلاد الشام، وامتلكت من الموارد والإمكانات ما مكنها لمواجهة بقايا الصليبيين في ساحل الشام.

تضاربت آراء الجغرافيين حول حدودها ومدى اتساع رقعتها[٢]. وكانت نيابة صفد أول نيابة أقامتها السلطة في فلسطين لتأدية أغراض عسكرية وأمنية، لذلك فإنها شملت كافة فروع الوظائف الإدارية والعسكرية والدينية، لكنها اختلفت عن بقية النيابات بالوظائف الدينية التي تصدرتها وظيفة القضاء، الإفتاء، وكالة بيت المال، نظر الأيتام والأوقاف[٣].

ولا شك أن نيابة صفد استطاعت أن تشغل دور الوسيط بين دمشق والقاهرة تجارياً، يتضح ذلك من خلال الخانات المقامة على الطرق الواصلة بينهما، إضافة إلى وجود الأسواق داخلها وفي بعض القرى والبقاع.

واستطاعت أيضاً أن تشغل دوراً سياسياً، لكننا لم نلاحظ أن أحداً من المؤرخين قد اهتم بتاريخها الثقافي مثل الاهتمام بنيابة القدس، وربما ينبع ذلك من كونها قد أسست حديثاً[٤].

نيابة غزة:

- تحتل غزة مكاناً هاماً في الشطر الجنوبي لبلاد الشام، وتطل أراضيها على البحر المتوسط، وهي آخر بلاد الشام باتجاه مصر. وطبيعتها الجغرافية متنوعة، فقد ضمت أراضي سهلية، حيث امتد هذا السهل بين البحر المتوسط والمنحدر الغربي لمرتفعات القدس والخليل شرقاً. ويحيط هذا السهل بغزة شمالاً وجنوباً حتى حدود مصر. ومن أهم مدنها الساحلية عسقلان وكانت للصليبيين فخربها المسلمون، ولما زارها العبدري كانت خراباً لا أنيس فيها، وهي تمتد على طرفين، طرف البر وطرف البحر[٥].

١- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج١٣، ص٢٤٦- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٥٤٥-٥٥٠

٢- ينظر ابن شيخ الربوة: المصدر نفسه، ص ١٩٢-٢١٠-٢١٣- العمري: التعريف، ص١٨٢- مسالك، ص١٣٥-١٣٦- القلقشندي: صبح، ج٤، ص١٥٠-١٥٥ – الظاهري: ص٤٤ – زكار: المرجع نفسه، ص ٥٥٦-٥٥٧- الطراونة، نيابة صفد، ص ٩٠-١٣٦.

٣- ابن عبد الظاهر: الروض، ص٩٥- العمري: التعريف، ص١٨٩- ص١٩٢ – القلقشندي: صبح، ج٤، ص١٥٠- ابن قاضي شهبة: ج١، ث٣، ص٥٤-١٢٠ – الظاهري: المصدر نفسه، ص١١٧-١٣٤- زكار: ص ٥٦-٥٦٣- الطراونة: ص ٥٦٠.

٤- زكار: المرجع نفسه، ص ٥٦٠- زعرور: المرجع نفسه، ص ٤٤.

٥- ابن شيخ الربوة: المصدر نفسه، ص ٢١٣- العبدري (أبي عبد الله محمد بن محمد): رحلة العبدري المسماة بالرحلة المغربية، الرباط، جامعة محمد الخامس، ١٩٦٨، ص٢٣١- زكار: المرجع نفسه، ص ٥٧١-٥٧٢- زعرور: المرجع نفسه، ص٨٥.

قامت غزة في فترة طغت فيها الصراعات بين حكام دمشق الذين سعوا إلى الاستقلال وسلاطين القاهرة، وكانت غزة حاجزاً بين الفرقاء، وهكذا ترشحت لأن تكون نيابة[1].

وتشير المصادر إلى الأسباب التي دفعت السلطات المملوكية لتأسيس نيابة غزة. منها اتخاذها قاعدة من قبل السلاطين عند توجه جيوشهم إلى الشام كونها محطة إنذار بالنسبة لمصر، وكونها تجمع القوات المملوكية العائدة من الحروب، وربما كان حجم وضخامة ثورات القبائل البدوية عاملاً آخر من عوامل تأسيس النيابة[2].

وتضاربت روايات المؤرخين حول تأسيسها فبعضها أوردت أن غزة غدت نيابة في عهد الناصر محمد بن قلاوون، حيث مصرها بعد أن كانت مثل بقية القرى الشامية الأخرى، وجعل لها نائباً وسمي بملك الأمراء، وكانت قديماً ضيعة تابعة للرملة[3].

بينما ذكرت الروايات الأخرى أن تأسيسها يعود إلى سنة ٧١١هـ/١٣١١م إثر عودة الناصر من الكرك إلى عرش السلطنة بالقاهرة[4]. ومما يقلل أهمية هذه الرواية تعريف العبدري لغزة حيث قال: «غزة آخر بلاد الشام مما يلي مصر وهي مدينة متسعة عامرة، لا سور لها وبينها وبين البحر مسافة أميال، وهي أكثر عمارة من كل ما تقدم ذكره من بلاد الشام، وهي جسر إلى مصر وإلى الشام، وبها أسواق قائمة ومساجد معمورة، ولها جامع مليح حسن، ولكنها عريت عن عالم أو متعلم، وأقفرت من فقيه وكلام فهي عامرة وقائمة دائرة، وهذا أمر شمل هذا الأوان المدن والقرى، وعم بحكم القدر أصناف الورى، ولا حول ولا قوة إلا بالله»[5].

وهذا يعني بأن غزة كانت مزدهرة أيام الأشرف خليل، ولم تكن ضيعة من ضياع الرملة. وتأتي أهمية غزة كنيابة في المرتبة السادسة من حيث الحجم بعد صفد.

واتصفت حدودها الإدارية بالتأرجح وعدم الثبات، فهناك حدود ثابتة لها تشمل غزة وقراها وتمتد من قرية يبنى شمالاً، وخط البرية الواصل بين السكرية ورفح جنوباً، وقرية عجور شرقاً والبحر المتوسط غرباً. والقسم الثاني حدود غير ثابتة وفي هذا القسم تتجاوز حدود النيابة أو سلطة نائبها حدود القسم الأول إلى المناطق المجاورة مثل القدس، والخليل نابلس،

١- زكار: المرجع نفسه، ص ٥٤٤- زعرور: المرجع نفسه، ص ٧٥.

٢- زكار: المرجع نفسه، ص ٥٧٣.

٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٢ – المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٥٤٨- ابن تغري بردي: النجوم: ج ٩، ص ١٩٣- عطا الله: المرجع نفسه، ص ١٢١.

٤- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٩، ص ١٩٣- زكار: المرجع نفسه، ص ٥٧٣.

٥- العبدري: المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

قاقون، الرملة حيث ألحقت بها سنة ٧١١ هـ / ١٣١١ م[١]. وكما اختلف المؤرخون في تحديد نشوئها كذلك اختلفوا في تحديد الأعمال التابعة لها وأهمها: تيه بني إسرائيل، عمل تل حمار، الصافية، قريتان، بيت جبريل، الخليل، بيت المقدس[٢]. وقد ضمت غزة العديد من الوظائف وفروع الإدارات العسكرية والمدنية شأنها في ذلك شأن بقية النيابات[٣].

نيابة القدس:

وكانت آخر النيابات في فترة البحث نيابة القدس. وأن التحالف الذي تم بين أمراء المماليك ورجال الدين هو الذي أعطى مدينة القدس حظاً كبيراً من الاحترام والاهتمام الذي تطور فيما بعد إلى تأسيس نيابة خاصة بها تمحور حولها تاريخ فلسطين في العصر المملوكي.

ولم تكن القدس عند بداية حكم المماليك نيابة بل ولاية تابعة لنائب السلطنة بدمشق، غير أنها أخذت تخطو خطواتها الاستقلالية أيام حكم السلطان قلاوون لتصبح نيابة بين نيابات الشام، ولكن ليست نيابة لها أهميتها كما أصبحت فيما بعد[٤].

وتشعبت آراء المؤرخين حول تحديد بداية نيابتها الاستقلالية، فبعضهم أورد أن القدس أصبحت طبلخاناة سنة ٧٦٧ هـ / ١٣٦٥ م[٥] غير أن كلاً من ابن حجر العسقلاني والقلقشندي جاء تاريخهم بعد ذلك بعشر سنوات، فقد قال القلقشندي:

«نيابة القدس وقد تقدم أنها كانت في الزمن المتقدم ولاية صغيرة، وأن النيابة استحدثت فيها في سنة سبع وسبعين وسبعمائة ونيابتها أمرة طبلخاناة»[٦].

وكان تمراز أول من ولي نيابتها، وكانت قبل ذلك تحكم من قبل والٍ يعين من قبل والي دمشق[٧]. ويبدو أن مجموعة من العوامل السياسية أرغمت المماليك على استقلالها عن غيرها.

١- عطا الله: المرجع نفسه، ص ٥٩.

٢- ابن شيخ الربوة: المصدر نفسه، ص ٢١٣.

٣- العمري: التعريف، ص ١٩٧- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٩٨- ج ١٤ – ص ٣٩٢-٣٩٣ – المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٧٠-٩٢- ج ٢، ق ٣، ص ٧٢١- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١ ق ٣، ص ٣٢٣ – العسقلاني: أنباء، ج ٢، ص ٤٠-٣٦٧- الظاهري: المصدر نفسه، ص ١٢٤-١٣٥ – الصيرفي: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٢٧-٤٦٠ – العليمي: الأنس، ج ٢، ص ١٠٥- - زكار: المرجع نفسه، ص ٥٧٣ – عطا الله: المرجع نفسه، ص ٢٧٧-٢٩٤-١٢٥.

٤- العسقلاني: الدرر، ج٤، ص٣٥٠- الدمشقي: الوفيات، ج١، ص٣٠٥- زكار: المرجع نفسه، ص٥٨٢- زعرور نفس المرجع ص٨٨

٥- زكار: المرجع نفسه، ص ٥٨٣.

٦- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٩٩.

٧- العسقلاني: أنباء، ج ١، ص ١٥٨- العليمي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٧٢.

وأهمها ضغط تيمورلنك على الحدود الشرقية لبلاد الشام، والصراع بين المماليك الأتراك والشراكسة إلى جانب تجريد نائب دمشق من بعض ممتلكاته القريبة من مصر وذلك لإضعافه. وهذا يعين أن السلطان برقوق جعل من القدس نيابة مستقلة سنة ٧٩٦ هـ / ١٣٩٣م وعين عليها الأمير قردم الحسيني عندما كان في طريقه لمحاربة تيمورلنك[١].

ومما زاد في تأكيد المقولة بأن القدس أصبحت نيابة مستقلة سنة ٧٩٦ هـ ما ذكره ابن صصري عند قدوم السلطان أحمد بن أويس صاحب العراق إلى الشام حيث ذكر:

«**ودخلوا إلى القدس في طريقهم فلم يزوروا قعدوا فيه ثلاثة أيام**» وقد ذكر لي والي القدس شرف الدين المرجاني قال: «**ولما دخل السلطان إلى القدس التقاه نائب القدس الشريف، ودخل إلى القدس وزار**»[٢].

إن خوف الظاهر برقوق على المدينة المقدسة دفعه إلى استحداث نيابة مستقلة فيها كي يستطيع الوقوف في وجه الأخطار الداهمة، وكانت تولية النائب فيها يتم من قبل نواب دمشق، ولم يزل الأمر كذلك حتى سنة ٨٠٠ هـ /١٣٩٧م حيث أصبحت التولية تتم من قبل السلطان في القاهرة[٣].

وماثلت نيابة القدس كافة النيابات الأخرى من حيث امتلاكها لكافة فروع الإدارات العسكرية والديوانية والدينية، لكنها اختلفت عن البقية في فروع الوظائف الدينية، فقد وجدت فيها مناصب دينية لم توجد في غيرها مثل وظيفة ناظر الحرمين الشريفين، ومشيخة الصلاحية.

وتعهد وظيفة الناظر أحياناً إلى رجال الدين، وفي أحيان أخرى إلى عدد من الأمراء المماليك الذين برتبة طبلخاناة، من هؤلاء الأمير أحمد بن آل ملك الذي ولي النظارة سنة ٧٧٥ هـ / ١٣٨٣م، والأمير بوري الأحمدي سنة ٧٨٠ هـ /١٣٧٨م وآخرون كشهاب الدين أحمد اليغموري، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الجعفري ت (٧٤٠ هـ /١٣٣٩ م).

وكانت وظيفة الناظر تتمثل في الإشراف على حرمي القدس والخليل من بناء وإصلاح،

١- **المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٨١٣- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٥١١ العليمي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٧٢ — غوانمة: تاريخ نيابة القدس، ص ١٦- زعرور: المرجع نفسه، ص ٨٨- زكار: المرجع نفسه ص ٨٨.**

٢- **ابن صصري: الدرة، ص ١٤٦.**

٣- **العليمي: المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٨٢- غوانمة: المرجع نفسه، ص ١٩.**

إضافة إلى إشرافه على الأوقاف الخاصة بها وتثمير تلك الأوقاف لصالح الحرمين[1].

وكان شيخ الصلاحية أحد الرجال الثلاثة الكبار يصرفون شؤون النيابة، أما الآخران فهما نائب السلطنة وناظر الحرمين. ونظراً المكانة متوليها فقد كان يتقلد شيخ الصلاحية منصب قاضي القضاة في بيت المقدس، أو يجمع بين نظر الحرمين ومشيخة الصلاحية، أو بين المشيخة وخطابة المسجد الأقصى، أو نصف الخطابة، أو بين المشيخة ونصف مشيخة الخانقاه الصلاحية، وكان يقيم في بعض الأحيان في القاهرة وينوب عنه أحد الشيوخ المقيمين في القدس[2].

ولا بد أثناء البحث في الوضع الإداري لبلاد الشام من التساؤل عن عدم إقدام بيبرس بعد تحرير إنطاكية على اعتبارها نيابة مع أنها تمتعت بموقع استراتيجي هام، فهي عقدة مواصلات تجارية وبرية هامة، كما أنها شغلت دوراً سياسياً هاماً في المنطقة، بينما اعتبرت طرابلس نيابة؟

لا بد من القول إنه طالما كانت حلب تشكل الجبهة الشمالية لبلاد الشام، وتتولى مهمة الدفاع ضد الخطر المغولي، وضد أرمينية الصغرى فلا داعي لجعل إنطاكية نيابة. أما طرابلس فقد كانت في السابق إمارة صليبية وأبقاها قلاوون نيابة حيث وجدت معطيات دفعته لذلك وهو موقعها الجغرافي، والبحر يحيط بها من جهة الغرب، وجبال لبنان تحيط بها من بقية الجهات، إضافة إلى دورها السياسي والازدهار الحضاري الذي حظيت به على مختلف العصور، وهذه العوامل مجتمعة أدت إلى اعتبار طرابلس نيابة.

ولوحظ في فترة البحث أن بعض المؤرخين أكثروا من ذكر سلطية، ولكنهم لم يعتبروها نيابة مستقلة، وإنما تابعة لنيابة حلب، وقد مر ذكرها في الحوادث التاريخية حيث عصى نائبها منطاش سنة ٧٦١ هـ /١٣٨٨ م[3].

وفي النهاية نستطيع القول بالرغم من أن الهيكل الإداري لهذه النيابات شهد اختلاف بعضها، فإنها شكلت جسداً سياسياً واجتماعياً وعسكرياً واحداً وهذا ما أظهرته حوادث التاريخ.

١- الدمشقي: الوفيات، ج ١، ص١١- المقريزي: السلوك: ج ٣، ق ١، ص ٢٢١-٢٢٤- ج ٣، ق ٢، ص ٨٦٧ — العسقلاني: أنباء، ج ٢، ص ١٠٧- السخاوي: الضوء، ج ٢٧٣، ٣٢، ج ١ ص ٣٨، ج ٤، ص ٣٤- العليمي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٧٠-٢٧٣- زكار: المرجع نفسه، ص ٥٨٧.

٢- المقريزي: السلوك، ج ٤، ق ١، ص ٤٤٠-٤٨٣- العليمي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٨-٢٨٣- زكار: المرجع نفسه ص ٥٨٧- غوانمة: المرجع نفسه، ص ٣٧.

٣- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٢، ص ٢١٨.

الفصل الأول

آثار الحملات العسكرية المغولية على المدن

١- الهجرة:

أ- النزوح من المدن إلى المدن.

تعرضت بلاد الشام لعدة حملات عسكرية مغولية أدت إلى نتائج خطيرة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية فعلى الصعيد الاجتماعي أدت إلى تحركات سكانية باتجاه المدن الرئيسية في بلاد الشام ومصر، فقد استقبلت مدن بلاد الشام موجات متعاقبة من النازحين أسمتها المصادر «الجفلة» تعبيراً عن هروب سكان المدن والقرى منها عند حدوث الهجوم المغولي أو حتى عند سماع أخبار اقترابه منها. لكنني أثرت استخدام كلمة «النزوح» للتعبير عن هروب سكان مدن بلاد الشام لمدن أخرى ضمنها، لأن كل هؤلاء عادوا لمدنهم بمجرد رحيل المغول عنها واستقرار أوضاعها، واستخدمت كلمة الهجرة للتعبير عن رحيل بعض الأفراد من بلاد الشام لمصر لأن قسماً كبيراً من هؤلاء استقروا في مصر وتابعوا حياتهم حتى ماتوا فيها.

وكانت المدن الكبرى في بلاد الشام كدمشق وغيرها ملاذاً للمنكوبين والمهاجرين من العراق والجزيرة والأناضول الذين حملوا معهم خبرات إدارية وتجارية ممتازة وحرفاً فنية، فكان من بينهم عدد من الأساتذة والعلماء الذين ساعدوا على ازدهار قرن من التعليم الإسلامي المتميز في المنطقة. وكانت مدن الشام ممراً لعبور هجرات مغولية جماعية أحياناً وفردية أحياناً أخرى إلى مصر، كما كانت مناطق لاستقرارهم في أحيان أخرى، وقد تسلم بعضهم مناصب سياسية وإدارية، ووصلوا إلى مراتب عليا في سلك الجيش، ولا ندري فيما إذا اندمج هؤلاء في المجتمع فيما بعد[1].

١- السبكي: طبقات، ج ٥، ص ١٦٨-١٣٥-٢٤٢- ابن خطيب الناصرية: الدر المنتخب، ج ١، ورقة ٦٠١- النعيمي: الدارس في تاريخ المدارس، ج ١، ص ٧٥- لابيدوس: مدن الشام، ص ٤٥.

وبما أن تحركات النازحين كانت من الشمال إلى الجنوب فلا بد من أن تحظى دمشق بالعدد الأكبر منهم لأنها المعقل الحصين، والموقع الهام القريب من مصر مركز سلاطين المماليك. وقد تلاها في الأهمية حلب وبقية مدن الشام.

بدأت أولى التحركات السكانية سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨م، حين نزح جل أهل حلب عن المدينة عندما نزل المغول على أمد ونزلوا حران واستولوا عليها، إذ ساهمت هذه الأنباء في التقدم السريع للمغول باتجاه المدينة[١].

وبعد استيلاء هولاكو على حران سير ابنه أشموط[٢] سنة ٦٥٧ هـ / ١٢٥٨م إلى بلاد الشام وأمره بالسيطرة على البلاد كلها، فوصل أشموط إلى نهر الجوز وتل باشر، ووصل الخبر إلى حلب من البيرة، وكان نائب السلطنة بها المعظم توران شاه بن الناصر يوسف فنزح الناس إلى جهة دمشق وعظم الخطب.

وقد تناقضت المصادر في ذلك، فبعضها ذكر أنه لم ينزح أحد في هذه السنة كالمؤرخ ابن كثير، وبعضها الآخر ذكر أن أهلها نزحوا باتجاه دمشق. وربما يعود سبب هذه التحركات السكانية إلى خوف الناس مما سمعوه عن المغول وأفعالهم التي ارتكبوها في بلاد فارس والعراق وغيرها من المناطق التي استولوا عليها. ومن المؤكد أن النازحين من المدن لم يكونوا من الفقراء بل من التجار أو الصناع أو العلماء أو الأدباء وذلك حفاظاً على ثرواتهم من استيلاء المغول عليها. وعند سماع أهل دمشق باقتراب هولاكو من حلب باعوا بضائعهم بأبخس الأثمان، وهاجروا بجميع الاتجاهات ونحو كافة المدن وفي أثناء هروبهم هلك خلق كثير[٣].

ونزح أهل حلب مرة أخرى نحو الجنوب اثر مقتل الحامية المبعوثة من الملك السعيد علاء الدين على البيرة سنة ٦٥٨ هـ /١٢٦٠م، ونتيجة لانخفاض الروح المعنوية نزح أهل بالس عن مدينتهم وتفرقوا في البلاد ولم يعودوا إليها[٤].

وبينما قدم بعض سكان حماة الطعام والمؤن للمغول مداراة لهم، هرب بعضهم الآخر إلى

١- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٩٩- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٢٢٤-٥٩١ المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤١٠- ابن تغري بردي: النجوم/ ج ٧، ص ٥٤-٧٤-٧٥.

٢- اشموط في النجوم الزاهرة لابن تغري بردي: وسموط بدون ألف عند أبي الفداء، وفي عقد الجمان أشموط واسموط.

٣- أبو الفداء: المختصر، ج ٣، ص ١٩٩- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢١٥- ابن خطيب الناصرية، المصدر نفسه، ج ٢ ورقة ٤١٤- الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٢٣٨- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص٤٢٠ - ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص٧٤-٧٥

٤- اليونيني: ذيل مرآة الزمان، ج ٢، ص ٤- أبو الفداء: المختصر، ج ٣، ص ٢٠٣- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ١٠٥- ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص ١٥٩- عاشور: العلاقات السياسية، ص ٦٦.

دمشق خوفاً من العدو المغولي[1].

واضطربت الأوضاع كثيراً في دمشق وساءت حيث امتلأت المدينة بالنازحين من المناطق الشمالية والوسطى. وانخفضت الروح المعنوية في المدينة، فخرج الأهالي من مسلمين وأهل ذمة من المدينة بأولادهم ونسائهم إلى صور خوفاً من المغول، وقد وصف المؤرخون حالتها بقولهم «وكأن القيامة قامت» بينما نزح قسم آخر باتجاه البراري والحصون فهلك بعضهم بسبب البرد القارس لأن الوقت كان شتاء[2].

وفي سنة ٦٥٩ هـ /١٢٦٠م احتضنت دمشق النازحين من الشمال ومن حلب، حيث قدم هؤلاء بعد هجوم المغول على مدينتهم، ونزلوا على حماة، فانضم بعض سكانها إليهم، وتوجهوا جميعاً نحو دمشق[3].

وتدخلت السلطات في بعض الأحيان وأخلت المدن من السكان كما حدث سنة ٦٦٠ هـ /١٢٦١م، فقد أصدر الظاهر بيبرس مرسوماً بإخلاء مدينة دمشق من سكانها لما علم باقتراب المغول، ولا ندري ما غايته من ذلك؟ هل الخوف من الغزاة؟ أم خطة حربية وضعها الظاهر وقصد من ورائها جعل دمشق مسرحاً للصراع العسكري المملوكي المغولي عند خلوها من السكان بالإضافة إلى التخفيف من خوف أهل المدينة وتبيان المتآمرين مع العدو؟ وقد ذكرت المصادر أن قسماً كبيراً منهم رحل إلى مصر، حيث أمر الظاهر بحراستهم من ولاية إلى ولاية حتى باب القاهرة، كما أمر ألا يؤخذ منهم خفارة، ولا زكاة، ولا يتعرض أحد إلى ما معهم من أمتعة وقماش، ولا يفتشون، وقد وصلوا إلى القاهرة سالمين[4].

إن إخلاء مدينة دمشق من أهلها أمر صعب التحقيق لأن عدد سكانها كبير جداً، ناهيك عن وجود عدد كبير من النازحين فيها، وليس من المعقول أن تستوعبهم أية مدينة مروا بها. وربما أمر الظاهر بإخلاء أصحاب الأموال والأعيان والعلماء واصحاب المهن لاحتياج مصر لأموالهم وعلمهم وخبرتهم، ولا أظن أن النزوح شمل الفقراء المعدمين.

ومن الجدير بالذكر أنه كان كلما ترامى إلى مسامع أهل المدن وأهل الثروات والأعيان

١- عاشور: العلاقات، ص ٦٨.

٢- ابن العميد: أخبار الأيوبيين، ص ٥٠- أبو شامة: تراجم، ص ٢٠٣- أبو الفداء: المختصر، ج ٣، ص ٢٠ — المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٢٣.

٣- أبو شامة: تراجم، ص ٢١١- اليونيني: ذيل مرآة، ج ٢، ص ٨٩- أبو الفداء: المختصر، ج ٣، ص ٢٠٩-٢١٠.

٤- أبو شامة: تراجم، ص ٢١٩ — ابن عبد الظاهر: الروض، ص ١٣٦- - اليونيني: ذيل مرآة، ج ١، ص ٤٨٧-٤٨٨ — النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٦٣ — ابن كثير: البداية، ج ١٣، ص ٢٣٥ — المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٧٣.

وأكابر التجار قدوم المغول كانوا ينزحون عنها خوفاً من نهب وسلب أموالهم، والبطش بهم، ولذلك نادراً ما شاركت هذه الفئة في القتال ضد العدو. وإذا ما حصل فإنه بتحريض من الهيئات الدينية أو بضغط من رجال السلطة. وبدأ النزوح من دمشق سنة ٦٦٩ هـ - ٣٧٠ هـ /١٢٧٠-١٢٧١م لما أغار العدو على حارم والروج، وكان لهذه التحركات انعكاسات اقتصادية سلبية على المدن، فقد نتج عنها ارتفاع في الأسعار، حيث بلغت قيمة الجمل ألف درهم، وأجرته على مصر مائتي درهم[1].

وأثناء ورود خبر وصول المغول إلى أطراف حلب سنة ٦٧٨ هـ / ١٢٧٩م خرج جل سكانها مع مجموعة من جندها باتجاه حمص وحماة، وتركوا الغلال والأمتعة، إلا أن هذه التحركات لم تستمر طويلاً، فبمجرد رحيل المغول عن المنطقة يرجع من نزح ويمارس أعماله اليومية، وفي بعض الأحيان كان للسلطة دور في إعادة النازحين إلى مدنهم لممارسة ما كانوا يقومون به إلا من فضل البقاء من السكان بعيداً عن مدينته، وكان أكثر هؤلاء أصحاب المهن كالعلماء أو الشيوخ الذين تتاح لهم فرص في مدن غير مدينتهم، وطبيعي أن يتمتع هؤلاء بحياة أفضل إذا ما فضلوا الاستقرار.

وتبرز مسألة هامة لا بد من إثارة الأسئلة حولها وهي لماذا لم تحصن السلطات المملوكية المدن بتحصينات دفاعية قوية تجعلها قادرة على صد أي هجوم مغولي؟ هل كانت الدولة تعاني من نقص في الخزينة المالية، أم كانت هنالك أسباب أخرى منعتها من القيام بذلك؟ لا أدري ما هي الصعوبات التي جعلت السلطات المملوكية تقف عاجزة عن الحد من نزوح سكان المدن عندما كان يترامى إلى مسامعها نبأ قدوم المغول، وإذا كانت الأسباب الاقتصادية هي المانع من أين أمنت لهؤلاء الطعام وأمكنة الإقامة؟ على كل إن السؤال يشكل النصف الأساسي من العلم.

وفي سنة ٦٧٨-٦٧٩ هـ / ١٢٧٩-١٢٨٠م وصل إلى دمشق وبعلبك عدد كبير من النازحين من مختلف مدن الشام من حلب وما والاها من حمص وحماة والمناطق الشمالية خوفاً من المغول الذين نزلوا على الدربساك[2]، وعين تاب وبغراس[3]، ولم يبق بالمدن إلا من عجز عن السفر،

١- ابن عبد الظاهر: الروض، ص٣٦٩- أبو الفداء: ج٤، ص٨- النويري: نهاية الأرب، ج٣٠، ص١٨٧ - ابن كثير: ج١٣، ص ٢٦١.

٢- الدربساك: منطقة ذات قلعة مرتفعة، لها أعين وبساتين، من شرقيها مروج متسعة حسنة كثيرة العشب، يمر فيها النهر الأسود من بغراس في الشمال بميله إلى الشرق وبينهما نحو عشرة أميال. ينظر عماد الدين إسماعيل: تقويم البلدان ص٢٦١

٣- بغراس: وهي ذات قلعة حصينة وهي في الجبل المطل على عمق حارم، وحارم من جهة الشرق، وبغراس من جهة الجنوب من دربساك، وبينهما بعض مرحلة، أبو الفداء: تقويم، ص ٢٥٩.

فخلت حلب من سكانها حيث التحقوا بحماة وحمص، وعزم كثير من أهل دمشق والبلاد الشامية على التوجه إلى الديار المصرية ليقينهم بان الأمير سنقر الأشقر سينضم إلى المغول، وبالتالي ستتحول المنطقة إلى جحيم[1]. وتدل عمليات الإخلاء السريعة للمدن على مساعدة السلطات للأهالي في عملية النزوح.

ولم تذكر المصادر أحوال هؤلاء النازحين في المدن التي قدموا إليها، عن كسائهم، وغذائهم، ومساكنهم، ولكن يمكن القول بأن السلطات ربما قدمت لهم بعض المساعدات وأمنت لهم سبل العيش خوفاً من حصول المجاعات والأوبئة وانعكاسات أخرى على المجتمع ككل

وقد كانت الأمكنة الدينية مأوى للنازحين عند قدوم الغزاة وذلك لأنها لم تكن لتجد بسهولة مأوى آخر، أو بغية التقرب من الله سبحانه وتعالى والدعاء له، أو نتيجة للأمان الذي تمتعت به الأماكن الدينية في بعض الأحيان. ففي سنة ٦٨٠ هـ /١٢٨١م وعندما علم سكان الشام بقدوم ابغا بن هولاكو إلى الرحبة خاف السكان واضطربوا، وتحركوا باتجاهات مختلفة، فنزح أهل حلب وجندها إلى حماة وحمص، وتركوا أمتعتهم وحواصلهم وغلالهم، وممن نزح في هذه المرة الأدباء والعلماء وأصحاب الحرف والقضاة كتاج الدين أبو زكريا يحيى بن عفيف الكردي (٦٨٠هـ /١٢٨١ م)، بينما التجأ سكان دمشق إلى الجوامع بما في ذلك الشيوخ والأطفال وأخرجوا المصحف العثماني وغيره على الرؤوس، وخرج الخطباء والقراء والمؤذنون إلى المصلى ظاهر دمشق يسألون الله الظفر والنصر. ولما انتصر المسلمون على المغول في معركة وادي الخازندار عاد من نزح عن بلاده وأوطانه واستقر فيها[2].

وخلت بعض البقاع في بلاد الشام من سكانها نتيجة للأعمال الحربية، إذ هجرها سكانها ريثما تميل الأحوال إلى الاستقرار والهدوء، وهذا ما حصل في وادي التيم، فقد هجره أهله والتجأوا إلى جبل لبنان ينشدون الأمان والاستقرار، ولم يعد فيه بلد عامر سوى حاصبيا[3].

وأخلى الغزاة المغول بعض المدن من سكانها بالقوة، وهذا ما حصل لسكان (رصافة الرقة) فقد قام المغول سنة ٦٨٨ هـ /١٢٨٩م بإخلاء أهلها عنها، فسكنوا حماة وسلمية ولم

١- ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام، ص ٧٦- المنصوري: التحفة، ص ٩٥- ابن كثير: البداية، ج ١٣، ص ٢٩١-٢٩٢- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ق ٤، ص ٨٥٥ — ابن الفرات: تاريخ، ج ٧، ص ١٨٦- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٦٨٢ — العيني: عقد الجمان، ج ٢، ص ٢٥٤ ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٢٩٨.

٢- ابن كثير: البداية، ج ١٣، ص ٢٩٤-٢٩٥- ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج ١، ص ٦٤- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢١٣-٢١٤ — المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٦٩١- ابن تغري بردي، النجوم، ج ٧، ص ٣٠٢-٣٠٥.

٣- كرد علي: خطط : ج ٢، ص ١٢١.

يبق بها أحد[1].

وأجبرت التهديدات المغولية السكان على النزوح باتجاه دمشق، وهذا ما حصل سنة ٦٩٦ هـ / ١٢٩٦م كذلك سنة ٦٩٨ هـ/١٢٩٨م، وما أن وصلوا إليها حتى وجدوا أهلها مستعدين للفرار معهم، لكن أعضاء السلطة تدخلوا وأصدروا أمراً مفاده أن من خرج منهم فهم في حل من ماله ودمه فتوقف أهل دمشق عن الهجرة[2].

وانعكست هذه التحركات السكانية بشكل سلبي على المجتمع العربي الإسلامي، فعلى الصعيد العائلي حصل تفكك أسري، فالعائلة تفرقت في عدة أماكن وربما التقى أفرادها فيما بعد، وربما لم يلتقوا. ففي سنة ٦٩٩ هـ / ١٢٩٩م وردت إلى دمشق قفول كثيرة من النازحين من حلب وحماة هاربين من المغول، ولما استوطن هؤلاء دمشق أخذ أهلها بالنزوح منها إلى القرى المجاورة، وإلى القلعة، وآخرون توجهوا نحو القدس والخليل، ومنهم من نزح باتجاه قلعة صفد وعمت الفوضى وأصبح الناس كأنهم يساقون إلى المحشر، فلا يلتفت الأخ إلى أخيه، ولا الأب إلى ابنه، ولا المملوك إلى سيده[3].

وعند سماع أهل بلاد الشام بتوجه غازان للمنطقة سنة ٧٠٠ هـ / ١٣٠٠م تفرقوا في السواحل، وقصدوا الحصون وتشتت أغلبهم من الفرات إلى غزة، وتجمعت قوافل النازحين من حلب وغيرها في دمشق، وعندما أرادت السلطة إخلاء المدينة خوفاً من غازان مر والي دمشق في الأسواق، وأخذ يصيح إلى متى قعودكم، من استطاع السفر فليسافر، وأغلق البلد أمام النازحين من المناطق الأخرى، وازدحم الناس بالقلعة، واقتسموا طرقها بالبشر، وسافر القوي وبقي الضعيف الذي عجز عن الحركة، وسافر أعيان البلد، وخرج الكثير من الناس خفافاً وثقالاً بأهاليهم وأولادهم، وجعلوا يحملون الصغار في الوحل الشديد، وقد خرج الكثير منهم على دواب ضعفت من قلة العلف مع كثرة الأمطار والبرد الشديد والجوع[4].

١- ابن الشحنة: الدر، ص ١٦١.

٢- اليافعي: مرآة الجنان، ج ٤، ص ٢٣١-٢٣٢- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٨، ص ١٥٧.

٣- المنصوري: التحفة، ص ١٥٧ – الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٣٩١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٦- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١ ق٣، ص ٨٨٥ – العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص٨-٢٦- عاشور: المرجع نفسه، ص ١٤٦- شهاب: الدولة الايلخانية، ص ١٦٥- فهمي: المرجع نفسه، ص ٢٠٢.

٤- المنصوري: المصدر نفسه، ص ١٦٠ – ابن أيبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٤٧- الذهبي: دول ج ٢، ص ٢٠٥ – العبر، ج ٥، ص ٤٠٩- اليافعي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٥ – المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق٣، ص ٩٠٩- ابن تغري بردي: النجوم ج ٨، ص ١٣١-١٣٢ – عاشور: المرجع نفسه، ص ١٦٠.

وكـان أهـل دمـشق آخـر سـكان بـلاد الـشام الـذين تركـوا مـدينتهم ونزحـوا إلى المنـاطق المجاورة، ففي سنة ٧٠٢ هـ /١٣٠٢م ترك بعض أهل دمشق المدينة ولجؤوا إلى الجبال المجاورة بـسبب قـدوم النـازحين مـن حلـب وحمـاة وحمـص هـاربين مـن الغـزاة بعـد أن سمعـوا بعبـورهم للفرات، والذين ظلوا في المدينة لجؤوا إلى القلعة وظلوا فيها حتى انتهت وقعة شقحب في هذه السنة، وتمخض عنها انتصار المسلمين في المعركة انتصاراً حاسماً[1].

أدت هـذه التحركـات إلى نتـائج سلبية على الصعيد الاقتصادي، فقد ازداد غلاء الأسعار والركـود في الحركـة التجاريـة، كمـا أدت إلى نـزوح رؤوس الأمـوال إلى الخـارج مـن ناحيـة أخرى مما قاد بالنتيجة إلى تجميد الاستثمارات الزراعيـة والصناعية والتجارية، وإلى تخلخل التوزع الديمغرافي لسكان المنطقة أيضاً، فازدحمت مدن بالسكان على حساب أخرى، الأمر الذي كان يؤدي في بعض الأحيان إلى أوبئة ومجاعات إذا ما تعرضت المدن للحصار، كما اكتسبت دمشق أهمية اقتصادية واجتماعية على مدن الشام كافة ذلك أنها تلقت كافة النازحين من مدن الشام كحمص وحلب وهذا ما حصل سنة ٧١٢ هـ /١٣١٢م عندما حاصر خربنده بن أرغون الرحبة، حتى أن مدينة حمص أخليت من سكانها[2].

ولم تشهد بلاد الشام تحركـات سـكانية جماعيـة كبيرة بعد وقعة شقحب سنة ٧٠٢ هـ /١٣٠٢م حتى قدوم تيمورلنك سنة ٨٠٣ هـ /١٤٠٠م، وكانت حملة تيمورلنك على المنطقة هي الكارثة الأسوأ في تاريخها، فقد شهدت مدن المنطقة تحركات كثيرة وكبيرة، فكلما دخل تيمورلنك مدينة نزح جل سكانها، فقد نزح سكان عينتاب إلى حلب، ولما سمع سكان حلب بتغلبه على البلاد الشمالية اضطربوا، ونقلو أموالهم إلى القلعة، ونزح قسم منهم إلى المناطق القريبة، فغلت أسعار الجمال، وتجهز نائب حلب بعسكرها ومن انضاف إليهم من العرب والتركمان للقتال. وعند سماع أهل دمشق بنبأ نزوله على بهسنا أخذوا في الرحيل عنها، فتدخلت السلطة هذه المرة ومنعت الناس من الرحيل، ويمكن أن يكون سبب ذلك خوفها من وصول تيمورلنك إلى دمشق، واحتفاظها بقوة بشرية كبيرة لمساعدتها على صد الهجوم، وعند ورود الخبر الأكيد بسقوط حلب نودي بالناس للرحيل من ظاهرها إلى داخل المدينة للاستعداد لقتال العدو، فورد النازحون من حماة، مما زاد خوف أهل دمشق، وهموا

١- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٠٨- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٧٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٣ – طه بدر: مغول إيران، ص ١٠٨-١٠٩- عاشور: المرجع نفسه، ص ١٦٦.

٢- ابن أيبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ٢٥٦- أبو الفداء: المختصر، ج ٤، ص ٦٩- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢١٨ – ابن الوردي: تتمة المختصر، ج ٢، ص ٣٧٣- ابن حبيب: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٥.

بالجلاء عنها فمنعوا من ذلك، وقررت السلطة نهب من أراد الرحيل، وتجمعت قوافل النازحين بها من سكان حلب وحماة وحمص إضافة إلى أهل القرى من جهات الغوطة وأهل بعلبك بنسائهم ومواشيهم بسبب استيلاء تيمورلنك على مدينتهم، إضافة إلى وادي بردى وسكان الزبداني، ولما وصل المغول إلى حمص وتيقن أهل دمشق من ذلك رحلوا عنها[١].

لقد ضمت هذه التحركات بين جناحيها التجار العابرين والحجاج، والأساتذة، والشيوخ الذين تمتعوا بوسائل العيش والأصدقاء والاتصالات، كما اكتظت المدن نتيجة هذه الهجرات بأعداد هائلة من المتسولين والصوفية والمعوزين، وسكن المرضى والعجزة المعوقون في الشوارع والمساجد، فادت هجرة الشيوخ والأساتذة إلى خسارة المدن للعمل وإلى تأخر التقدم الثقافي والحضاري[٢].

وقد نال بعض النازحين مكانة اجتماعية مرموقة في المنطقة التي نزحوا إليها، إضافة إلى انفتاح فرص العمل أمامهم، فأدت هذه العوامل إلى استقرار بعضهم في المناطق التي نزحوا إليها، ونذكر منهم على سبيل المثال طيبغا واسمه الشريفي عتيق الشريف شهاب الدين نقيب الأشراف بحلب، هاجر إلى دمشق أثناء وقعة تيمورلنك، وأقام بها وحدث، وعلم الخط إلى أن توفي سنة ٧١٥ هـ / ١٣١٥م، كذلك اسحق بن أبي بكر بن إبراهيم بن النحاس من حلب ولد سنة ثلاث أو أربع وأربعين وستمائة، رحل إلى دمشق لما استولى المغول على حلب، وعمل عدة أعمال منها أنه أقام فقيهاً بالمدارس بصحن من الزاوية، كما انه رتب سمعاً بدار الحديث الأشرفية بعد ابن مشرف، توفي سنة ٧١٠هـ[٣].

غير أن بعضهم الآخر عاد إلى منطقته الأساسية واستقر بها منهم إسماعيل بن علي بن محمد أبو الخير البقاعي الدمشقي كان يشتغل بالعلم، وله نظم حسن، فر من تيمور سنة ٨٠٣ هـ /١٤٠٠م إلى طرابلس وأقام بها حتى سنة ٨٠٥ هـ /١٤٠٢م ثم عاد إلى دمشق وظل بها حتى توفي سنة سبع وثمانمائة، إضافة إلى محمد بن محمد بن علم الدين العيني القفصي الذي نزح إلى قرى جبل سمعان، ولما رحل المغول عن بلاد الشام عاد إلى ولايته في حلب، توفي سنة ٨٠٥ هـ /١٤٠٢م وغيره كثير لا سبيل لذكرهم كلهم[٤].

١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ث ٣، ص ١٠٣١-١٠٣٤-١٠٣٦-١٠٣٨- العسقلاني: أنباء، ج ٤، ص ١٩٢- - ابن تغري بردي: النجوم: ج١٢، ص ٢٢٧-٢٣٨- ابن إياس: بدائع، ج ١، ق ٢، ص ٢٢٧-٢٣٨ – لامب (هارولد): تيمورلنك، بيروت، المطبعة الوطنية، الطبعة الأولى، ١٣٩٤، ص ١٢٣-١٢٤- كرد علي: خطط، ج ٢، ص ١٧٠- العلبي: تيمور: ص ١٢٥.

٢- العسقلاني: أنباء، ج ٥، ص ١٦٥- السخاوي: الضوء اللامع، ج ٢، ص ٣٠٣- ج ٤، ص ١٣- لابيدوس: مدن: ص ١٤١.

٣- ابن خطيب الناصرية: الدر، ج ١، ورقة ٢٢٤- السخاوي: الضوء، ج ٤، ص ١٣.

٤- ابن شداد: تاريخ الظاهر، ص ٤٢- ابن خطيب الناصرية: الدر، ج ٢، ورقة ٢٣٢- العسقلاني: أنباء، ج ٥، ص ١٢٢- السخاوي:

صفوة القول إن المناطق الجنوبية والشمالية تعرضت أكثر من مناطق الشام الأخرى للاجتياحات العسكرية المغولية، وقد تركزت الهجمات على حلب ودمشق باعتبارها المدن الهامة في المنطقة، أما بالنسبة للكرك والشوبك فلم تتعرض لهذه الحملات ولم يتأثر سكانها بشيء من التحركات السكانية.

وقد نعمت القدس في هذه الفترة بشيء من الازدهار والاستقرار حيث وردت إليها أعداد من المهاجرين من العراق والبلاد الشرقية تركوا بلادهم أمام الضغط المغولي، وانتقلوا إلى حماة وحلب ودمشق والقدس. مما أدى إلى زيادة في عدد سكانها وصل إلى ٤٠,٠٠٠ نسمة لكن غزوة تيمورلنك خلخلت الديمغرافية السكانية، فقد أخذت الديمغرافية تتدنى وقد ذكر بعض المؤرخين في ذلك أن القدس إذا أقيمت الصلاة فيها لا يصلي خلف الإمام سوى رجلين[1].

والجدير بالذكر أن هذه التحركات نجم عنها آثار متعددة على الصعد الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، فعلى الصعيد الاجتماعي أدت إلى التفكك الأسري، فقد ساهمت الفوضى التي رافقت عمليات النزوح أحياناً إلى توزع العائلة الواحدة في عدة أماكن، إضافة إلى انتشار المجاعات والأوبئة، وازدياد اللجوء إلى الزوايا والأربطة باعتبارها تقدم العيش الضروري لهم، مما أدى فيما بعد إلى كثرة العاطلين عن العمل في هذه الزوايا، وقيامهم بأعمال السلب والنهب واللصوصية وغيرها من الأعمال الأخرى.

وعلى الصعيد السياسي أدت هذه التحركات إلى إزالة مدن بكاملها كرصافة الرقة. وعلى الصعيد الاقتصادي أدت إلى ركود في النواحي الاقتصادية، حيث كان السكان على يقين بأن ثرواتهم ستصادر من قبل الغزاة، لذلك ربما أحجموا عن اقتناء النفائس وفضلوا الإبقاء على الثروات المالية لسهولة نقلها عند نزوحهم. كما سببت هذه التحركات ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية الضرورية وأسعار وسائل النقل، ونزوح المهرة من الحرفيين مما أدى إلى انخفاض جودة المصنوعات.

ب- الهجرة من بلاد الشام إلى مصر:

- أضحت دمشق مركزاً لتجمع النازحين من مختلف الجهات الشمالية، حلب، حمص، حماة، أو الشرقية كالجزيرة ومدنها كالرها وماردين وعينتاب وحران. وكان أكثر هؤلاء النازحين يسيرون منها باتجاه مصر بعد أن يأخذوا قسطاً من الراحة.

الضوء، ج ٢، ص ٣٠٣- ج ١٠، ص ١٣.

١- المقريزي: السلوك، ج ٤، ق ١، ص ٢٢٥- غوانمة: بيت المقدس، ص ١١٧-١١٨.

وقد ارتبطت الهجرة إلى مصر بعوامل عسكرية وسياسية، فكلما سمع سكان المنطقة بقدوم حملة عسكرية مغولية كانت قوافل المهاجرين تعبر إلى مصر خوفاً على حياتهم وأموالهم وكانت هذه الهجرات تتم بشكل فردي أو جماعي.

كانت الموجة الأولى الكبيرة من المهاجرين من بلاد الشام لمصر أثر دخول هولاكو لبلاد الشام فقد هاجر قسم من سكان دمشق خوفاً من سطوة هولاكو بعد ما ترامى إلى مسامعهم ما فعله بالعراق وقد عانى هؤلاء المهاجرون كثيراً من مشقات الطريق إذ كان الزمن شتاء، فمات كثير منهم، إضافة إلى تعرض الكثيرين للنهب[١].

كما استقبلت مصر مهاجرين جدداً إثر موقعة عين جالوت سنة ٦٥٨ هـ /١٢٥٩م ذلك أن المهاجرين كانوا من عامة الناس، كما كانوا من الأمراء[٢].

وعند سماع أهالي دمشق سنة ٦٧٩ هـ /١٢٨٠م بمهاجمة المغول لحلب وقتل سكانها تتابعت قوافل المهاجرين لمصر من جديد[٣].

ولكن لماذا كان سكان بلاد الشام يهاجرون باتجاه مصر كلما علموا بقدوم المغول إلى بلاد الشام أو عند مهاجمتهم أي مدينة؟

من الطبيعي أن يكون لأعمال المغول الإرهابية سبب هام في هجرة هؤلاء السكان، فهذه الأعمال كانت تلقي الخوف في النفوس، وكانت تتمثل بالقتل والسلب والنهب والاستباحة الأخلاقية، والمعروف عن المغول أنهم لم يرحموا أي شعب هاجموا بلاده. فخططهم كانت تهدف أما إلى الدخول للمدن مباشرة بعد معارك عسكرية بينهم وبين السكان، أو عن طريق منح سكان المدن الأمان لتسهيل دخولهم.

ساد بلاد الشام استقرار نسبي بعد ذلك حتى قدوم غازان إلى المنطقة سنة ٦٩٨-٦٩٩ هـ / ١٢٩٨-١٢٩٩م، فبقدومه شعر السكان بالخوف وتوجه الكثير من أهل دمشق إلى مصر ومعهم التركمان والعرب والعجم. ومن كافة مدن الشام كحلب وحمص والساحل وكان المهاجرون من أجناس مختلفة[٤].

وبينما كان أهل الشام يضمدون جراحهم ويلمون شتاتهم إذ بالأخبار ترد بأن غازان عازم

١- الذهبي: دول، ج ٢، ص ١٦١- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤١٦- العيني: عقد الجمان، ج ١، ص ٢١٧.

٢- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٧٩- اليونيني: ذيل مرآة، ج ١، ص ٣٤٩.

٣- اليونيني: ذيل مرآة، ج ٤، ص ٤٥- ابن كثير: البداية، ج ١٣، ص ٢٩٢- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ص ٨٥٥.

٤- المقريزي: المقفى، ج ٧، ص ١٧٤- العيني: عقد الجمان، ج ٤، ص ٧٢ — ابن تغري بردي: النجوم ج ٨، ص ١٢٣.

على التوجه لدمشق، فشرع سكان دمشق بالهرب إلى مصر والشوبك والكرك ليقينهم بتوجه غازان إليهم حين تحين الفرصة له، لكن المشايخ ومنهم تقي الدين بن تيمية تدخلوا لتهدئة النفوس وحث الأهالي على الجهاد، لكن هذا لم يمنع أهل دمشق من الرحيل باتجاه مصر فانتشروا في البراري والقفار، كما نزح الكثير من العلماء والمفكرين أمثال رشيد الدين إسماعيل بن عثمان القرشي الدمشقي وغيره.

لكن غازان أخر قدومه لدمشق بسبب الظروف الجوية السيئة، وبسبب قلة المؤن، فنجى اللّه أهل الشام من كارثة محققة[1].

بعدها استقرت الأمور نسبياً في المنطقة إلى حين قدوم الغازي تيمورلنك ومهاجمته للمناطق الشمالية فهاجر قسم من الأهالي الخائفين باتجاه مصر، وتعرض هؤلاء لغارات الأعراب في الطريق. وممن هاجر من العلماء في هذه الوقعة كمال الدين عمر بن العديم حيث كان معتقلاً بقلعة حلب، فلما أفرج عنه تيمورلنك خرج إلى أريحا ثم إلى مصر وتولى هناك عدة مناصب، وعلي بن محمد بن عباس البعلي الدمشقي المعروف بابن اللحام، وأحمد بن محمد بن قماقم الدمشقي الفقاعي شهاب الدين كان أبوه فقاعياً فاشتغل هو بالعلم، وإبراهيم بن محمد بن هادر بن أحمد القرشي الغزي. الذي ولد سنة ٧٤٥ هـ /١٣٤٤م وسكن على شاطئ النيل (ت ٨١٠ هـ)[2].

أما الفئات التي هاجرت إلى مصر فيمكن تقسيمها لأربع فئات رئيسية:

أ- فئة الفقراء وعامة الشعب.

ب- فئة العلماء. وقد ضمت كتب التراجم والسير أسماء الكثير من العلماء والأدباء والمفكرين الذين هاجروا إلى مصر والذين قضى بعضهم نحبه في تلك الديار ولنذكر على سبيل المثال أسماء بعض من الجم الكثير الذي أورده المؤرخون:

- عبد الرحيم بن عبد الرحيم (ت ٦٧٠ هـ /١٢٧١م) تولى نظر الجامع بحلب سنة ٦٤٩ هـ /١٢٥١م، وكذلك البيمارستان واستمر إلى سنة أربع وخمسين، وفوض إليه نظر الخزانة للصحبة بدمشق،

١- ابن ايبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ٤٥- أبو الفداء: المختصر، ج ٤، ص ٤٤ — الذهبي: ذيول العبر، ص ٧٧- الصفدي: الوافي، ج ٤، ص ٣٥٨- اليافعي: مرآة، ج ٤، ص ٢٥٣ — ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص١٤، المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ٢ ٩٠٨-٩٠٩ — المقفى، ج ٢، ٢ ٢٣٨- دهمان ولاة، ص ١١٥-١١٦.

٢- ابن خطيب الناصرية: الدر، ج٢، ورقة ١٠٤ — المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٤، ص ١٠٣٦- العسقلاني: أنباء، ج ٤، ص ٣٠١- ج٦، ص ٢٠- السخاوي: الضوء، ج ١، ص ١٣٠- ابن إياس: بدائع، ج ١، ق ٢، ص ٦١٨- العلبي: تيمورلنك ص ١٥٦- شهاب: تيمورلنك ص ٣٢٢.

وما زال بها ناظراً إلى أن خرج من دمشق إلى الديار المصرية.

- الصدر علاء الدين أبو الحسن بن الشيخ منتجب الدين محمد بن نصر الله الحلبي (ت ٦٤٧ هـ /١٢٧٥ م) هاجر إلى مصر وسكنها وأقام بها إلى سنة ٦٦٣ هـ /١٢٦٤م فطلبه المنصور صاحب حماة فتوجه إليه واستوزره.
- محمد بن غالب بن محمد بن مري نصير الدين أبو عبد الله الأنصاري كاتب الحكم بدمشق توفي بالديار المصرية.
- الشيخ أبو حامد الحسن بن عماد الدين علي بن الحافظ بهاء الدين القاسم بن الحافظ خرج من دمشق أيام الجفلة إلى مصر ولما أراد العودة مات في الشوبك (ت ٦٥٨ هـ /١٢٥٩م).
- نجم الدين البعلبكي (ت ٧٣١ هـ /١٢٣٠ م) توفي بالمدرسة الصارمية، كتب ونسخ وحصل الكتب وقرأ على الشيوخ وتوجه إلى القاهرة مهاجراً سنة ٧٠٢ هـ /١٣٠٢م.
- مروان بن نيروز بن حسن حيث كان ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية بدمشق، خرج إلى حلب وأقام بها حتى وقعة المغول ضد مصر فوصلها، واستشهده قاضي قضاتها تاج الدين عبد الوهاب ابن خلف المعروف بابن بنت الأعز، ورتبه بالشارع وفوض إليه عقود الأنكحة، ولم يزل قاضياً إلى أن (ت سنة ٦٧٥ هـ /١٢٧٦ م) وانتقل معهم إلى مصر وكيل بيت المال محمد ابن الحسين بن زريق بن عيسى حيث توفي بالقاهرة سنة ٦٨٠ هـ / ١٢٨١م[1].

وفي أثناء غزوا غازان هاجر إلى مصر جماعة من أعيان دمشق كالقاضي إمام الدين الشافعي، وتاج الدين الشيرازي، وعلم الدين الصوفي وغيره حتى بقيت دمشق شاغرة ليس فيها حاكم ولا رادع سوى نائب القلعة أرجواش[2].

ج - فئة الملوك والأمراء والأعيان وأهلهم وحاشيتهم. إذ كان الأمراء يبعثون بنسائهم وأموالهم وأولادهم إلى مصر عند اقتراب الخطر المغولي منهم وهذا ما حصل سنة ٦٥٧ هـ /١٢٥٨م[3].

ووصل إلى مصر أهل الملك الناصر وأهل أخيه الملك الزاهر فأحسن استقبالهم الظاهر بيبرس وأمدهم ببعض النفقات والإقامات[4].

د - فئة الجند والقادة الذين انهزموا في المعارك أمام المغول وهذا ما حصل عندما أخفق

١- أبو شامة: تراجم، ص ٢٥٩- ابن شداد: تاريخ، ص ٤٢-٤٤-١٤٦-٢١٨- الصفدي: الوافي ج ٤، ص ٣١٢- السبكي: طبقات، ج١، ص ٣٢٧- ابن خطيب الناصرية: الدر، ج ٢، ورقة ٢٣٢- النعيمي: الدارس، ج ١، ص ٣٢٧.

٢- ابن خطيب الناصرية: الدر، ج ٢، ورقة ١٢٤- العيني: عقد الجمان، ج ٤، ص ٢٣-٢٤- دهمان: ولاة، ص ٩١.

٣- ابن العميد: أخبار الأيوبيين، ص ٤٩.

٤- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٧٩.

الجنود المسلمون في صد تيمورلنك عن الاستيلاء على دمشق[1].

لقد سلك المهاجرون أثناء رحيلهم إلى مصر طريقين، بري، وبحري. وإذا كانت المصادر قد أوردت بأن المهاجرين الذين سلكوا الطريق البري تعرضوا لمتاعب ومشقات جمة منها غارات البدو عليهم في الطريق باعتبارهم سلكوا طرقاً جبلية كثيرة وخاصة في فلسطين وهي التي استوطن بها البدو، كما تعرضوا لظروف مناخية صعبة. فإن المصادر لم تورد أية معلومات عن المهاجرين إلى مصر بحراً. فإثر هجوم هولاكو على بلاد الشام رحل كثير من السكان باتجاه مصر، وقد عانى هؤلاء المهاجرون عن طريق البر مشقات الطريق إذ مات كثير منهم بسبب الشتاء القاسي وتعرض كثيرون منهم للنهب[2].

وعانى المهاجرون أثناء غزوة غازان من ارتفاع أجور النقل والأسعار، فقد بلغت أجرة (كراء) الحمارة إلى مصر خمسمائة درهم، وأجرة الخمار خمسمائة درهم، وثمن الجمل ألف، واضطر هؤلاء لبيع أمتعتهم وحوائجهم بأرخص الأثمان[3].

وتعرض الذين هاجروا براً إلى مصر أثناء هجوم تيمورلنك على بلاد الشام لمهاجمة البدو، فقد قاموا بسلبهم ونهبهم. أما الذين هاجروا عن طريق البحر فربما تعرضوا للنهب والسلب، ويؤكد هذا وصف أحد المؤرخين بأنهم وصلوا إلى مصر «في أسوأ حال وأنحس هيئة»[4].

عبر المهاجرون البحر الميت باتجاه يافا ثم دمياط عن طريق البحر المتوسط واتجهوا نحو القاهرة. واحتلت القاهرة الدرجة الأولى بالنسبة للمدن التي استوطن بها المهاجرون لأنها عاصمة دولة المماليك بالإضافة لاحتوائها على المراكز العلمية والأدبية والدينية في مصر. تلتها مدينة دمياط في الأهمية.

وكان معظم هؤلاء المهاجرين يبيتون في الأماكن الدينية كالترب والجوامع لكثرتهم، فالمهاجرون أثناء غزوة غازان سكن قسم منهم القرافة وجامع ابن طولون والحسينية[5].

ونستطيع القول إن السلطات المملوكية قدمت بعض المعونات لهؤلاء المهاجرين حتى استطاعوا العيس ريثما يخرج العدو من البلاد، ومن المرجح أنها ألزمت سكان المناطق التي

١- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٣٦.

٢- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤١٦.

٣- الصفدي الوافي، ج٤، ص٣٥٨- ابن كثير: البداية، ج١٤، ص١٤- ابن تغري بردي: النجوم ج٨، ص١٥٨- دهمان: ولاة، ص١١٥

٤- ابن إياس: بدائع، ج ١، ق ٢، ص ٦١٨.

٥- المقريزي: المقفى، ج ٧، ص ١٧٤- العيني: عقد الجمان، ج ٤، ص ٧٢- السخاوي: الضوء، ج ١، ص ٢٠٣.

أقام بها المهاجرون بتقديم المساعدة المؤقتة لهم.

أدت هذه الهجرات إلى الإخلال بالتوزع الديمغرافي للسكان في المنطقة، فقد هجر الفلاحون أرضهم وأصحاب الحرف حرفهم، والتجار تجارتهم مما أدى إلى تضرر الفعاليات الاقتصادية، إلى جانب العلماء والفقهاء. ونذكر مثالاً على ذلك علي بن داود بن جنادة شيخ العربية الذي هاجر سنة ٧٠٢ هـ /١٣٠٢م إثر سماعه بقدوم المغول فراسله بدر الدين نصحاف قائلاً له:

يا غائباً قد كنت أحب قلبه	**بسوى دمشق وأهلها لا يغلق**
إن كان صدك نيل مصر عنهم	**لا غرو فهو لنا العدو الأزرق**[1]

كما سببت هذه الهجرات ركوداً في معاقل العلم والثقافة مما أدى إلى خسارة بلاد الشام مكانتها الثقافية المتميزة، وأدت هذه الهجرات إلى ظهور الحرافيش (الفلاحين الذين قدموا من القرى ولجؤوا للزوايا والمساجد) وكثرة قيامهم بأعمال السلب والنهب في المدن الخالية من السكان[2]. لقد كان للهجرات أسوأ الأثر في مسيرة التقدم الحضاري للمجتمع فخلو أي منطقة من علمائها ومفكريها يجعل الظلام والتخلف والجهل يسودها.

أما بالنسبة لمصر فقد كان لهذه الهجرات أثران سلبي وإيجابي. فالأثر السلبي تجلى في أن المهاجرين شكلوا عبئاً إضافياً على السلطة المملوكية في مصر التي دفعت أحياناً نفقات إقامتهم من خزائنها، كما أدت إلى نقص بعض المواد الضرورية فأدى لارتفاع أسعار المواد المفقودة وهذا ما عاد بالضرر على السكان المحليين الذين أرهق كاهلهم فرض ضرائب جديدة لمواجهة الوضع المستجد. أما الأثر الإيجابي فيتجلى في نقل المهاجرين لعادات وطبائع اجتماعية (اللباس والطعام وعادات أخرى مثل الأفراح والأحزان)، ومن المؤكد أن المهاجرين الذين استقروا نهائياً قد اختلطوا بالمجتمع المصري وذابوا في بوتقة عاداته الاجتماعية فأدى ذلك إلى وجود صلات قربى بين أسر مصرية وأسر من بلاد الشام.

والمرجح أيضاً أنه كان في صفوف المهاجرين بعض من مهرة الصناع الحرفيين، حيث استفاد منهم المجتمع المصري في مجال البناء، والتجارة، والمهن اليدوية الأخرى. وبالتالي فإن هذه الهجرات أضافت أشياء جديدة في الحياة العلمية والفكرية والاجتماعية للمجتمع المصري[3].

١- ابن شاكر الكتبي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠٦.

٢- ابن كثير: البداية، ج ١٤، ص ٧.

٣- المقريزي: المقفى، ج ٧، ص ٧٤- العيني: عقد الجمان، ج ٤، ص ٧٢.

غير أن السلاطين سرعان ما أدركوا خطورة هذه الهجرات فكانوا يقومون بإعادة المهاجرين في بعض الأحيان، والقيام بالمشاريع الإصلاحية في مناطقهم التي هاجروا منها وتأمين سبل الحياة الرغيدة، مما يحفزهم إلى العودة إلى مناطقهم، لكن سيطرة العثمانيين على المنطقة لم تعط المماليك الفرصة لإتمام أعمالهم هذه.

ج - الهجرة المغولية إلى بلاد الشام:

شهدت مدن الشام قدوم هجرات مغولية جماعية أحياناً وفردية أحياناً أخرى، وقد تعددت أسباب هذه الهجرات، فمنها السياسية المتمثلة بالصراع والحروب بين الأمراء والسلاطين، ولم تقتصر آثار هذه الحروب على المجتمع المغولي فقط، بل تعدتها لتشمل المناطق التي خضت لهم، وترتب عليها ازدياد تجارة الرقيق، وهجرة أقوام وطوائف من الأجناس التي خضعت للمغول، أو من المغول أنفسهم.

أما الدوافع الأخرى للهجرة فهي الاقتصادية الناجمة عن طبيعة العلاقات الاقتصادية المغولية، فنتج عنها في بعض الأحيان سوء الأوضاع وبالتالي أدت إلى الغلاء والمجاعة وبالتالي الهجرة، كما أن العوامل الطبيعية وانتشار الأمراض ساهمت في ازدياد الهجرة نحو بلاد الشام.

كانت بلاد الشام ممراً لعبور هؤلاء المهاجرين إلى الأبواب السلطانية في مصر، وسمي هؤلاء باسم الوافدية أو المستأمنين، وعند وصول هؤلاء لمصر بدؤوا في الاندماج بالمجتمع، فارتبط بعضهم بالمماليك عن طريق المصاهرة، ودخل عدد آخر في خدمة المماليك والأمراء، ووصلوا إلى مراتب عليا لم يتوصل إليها بقية الطوائف كالتركمان والأكراد والبدو، لكنهم لم يتوصلوا لمكانة المماليك السلطانية الذين اشتروا بالمال، كما التحق عدد قليل منهم بفرق المماليك السلطانية والخاصية لكن ترقيتهم في سلك الجيش خضعت لقيود شديدة[1].

والباحث المتتبع لسنوات هجرتهم يلاحظ كثرتها في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، فقد وفدوا إثر معركة عين جالوت سنة ٦٥٨ هـ[2].

نتج عن الأوضاع السياسية الداخلية للإمبراطورية المغولية هجرة البعض نحو منطقة بلاد الشام، فقد سببت الحروب الطاحنة بين هولاكو وابن عمه بركة خان سنة ٦٦٠ هـ /١٢٦٢م

١- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٢٩٩- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ق ٥، ص ٨٧٩. — المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨١٣ — العريني: المماليك، ص ٥٧-٥٨.

٢- الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٢٦٣-٢٦٤.

هجرة جماعة كبيرة من المغول إلى بلاد الشام، وأرسلت هذه الجماعة من بركة إلى هولاكو قبل وقوع الحرب بينهما نجدة له، ولما وقعت الحرب بينهما كتب يستدعيهم، وإذا لم يستطيعوا الحضور فعليهم اللجوء إلى السلطان المملوكي، فلما سمع السلطان بقدومهم كتب إلى النواب ببلاد الشام بإكرام الوافدين، والإحسان إليهم، وتقديم المساعدات لهم وكل ما يحتاجون إليه، وسيرت إليهم الخلع والإنعامات والسكر والأغنام والشعير ونحوه، وساروا إلى مصر، فاستقبلهم الظاهر بيبرس، وأنزلهم في دور بنيت لهم، وأكرم وفادتهم، وقدم لهم الأموال وأمر بعضهم، فدخل هؤلاء في الإسلام، ويصف المقريزي حال هؤلاء واهتمام السلطان بهم حيث قال: «**وأعطى السلطان كبراءهم أمريات فمنهم من عمله أمير مائة، ومنهم دون ذلك ونزل بقيتهم من جملة البحرية وصار كل منهم من سعة الحال كالأمير في خدمته الأجناد والغلمان، وأفرد لهم عدة جهات برسم مرتبهم وكثرت نعمهم وتظاهروا بدين الإسلام فلما بلغ المغول ما فعله السلطان مع هؤلاء قدم عليه منهم جماعة وهو يقاسمهم بمزيد من الإحسان فتكاثروا بديار مصر، وتزايدت العمائر باللوق وما حوله**»[1].

واجتذبت أنباء هذا الإحسان لهؤلاء قدوم جماعات أخرى مغولية، وتوافدوا على ثلاث دفعات، ففي سنة ٦٦١ هـ /١٢٦٢م قدمت الدفعة الأولى، فقد ورد البريد من حلب والبيرة بأن جماعة مستأمنة عددها ألف وثلاث مائة فارس من المغول والبهادرية وردوا إلى المنطقة، وبالطبع كانت بلاد الشام ممراً لهم ومن المحتمل أنهم تزودوا بما يحتاجونه منها أثناء مرورهم، أو أن الحكومة قد اهتمت بهم وأمنت لهم جميع ما يحتاجونه ثم اجتازوا إلى القاهرة، فأمر السلطان بعمارة مساكن لهم باللوق فنزلوها وأكرموا من جهة السلطان. وبما أن هذه الجماعات قد انخرطت مع السكان ومع الجيش، فلا بد أن يكون بعضهم قد رافق الجيش المصري لملاقاة المغول[2].

أما الدفعة الثانية فقد وفدت في نفس هذه السنة سادس ذي القعدة وكانت تضم الكثير من أعيان المجتمع المغولي مثل كرمون، أمطغية، نوكية، جبرك، قيان، ناضغية، طبشور،

١- أبو شامة: المصدر نفسه، ص ٢٢٠- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ١٣٧-١٧٨- اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٩٦- ج ٢، ص ١٥٦٥- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٦٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٣٤- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٤٧٣- الرمزي: تلفيق الأخبار، ج ١، ص ٤٢٤-٤٢٩-٤٣٠ — العريني: المرجع نفسه، ص ٥٩-٦٠ عاشور: العلاقات السياسية، ص ٧٧ — عودات: تاريخ المغول، ص ٩٩.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٨٩- اليافعي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٥٩. - المقريزي: اسللوك، ج ١، ق ٢، ص ٥٠٠ — العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٦٤- السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٤٨٠.

نبتو، صنجي، وغيرهم، واجتمعوا بمن وفد قبلهم، وقدم السلطان لهم الضيافة والإكرام كمن سبقهم، ثم وفدت الدفعة الثالثة وقد كرر السلطان معهم ما فعله مع سابقيهم وعرض عليهم دين الإسلام فاسلموا وختنوا جميعاً[1].

انضم بعض الوافدين إلى سلك الجيش، وأمروا وتسلموا مناصب سياسية وإدارية عالية كالنيابات مثلاً ثم ثاروا ضد السلطة المملوكية، فقامت السلطات بنفي هؤلاء إلى بلاد الشام، حيث وزعتهم في مختلف مناطقها ولا بد أن يكون هؤلاء قد اثروا في المناطق التي أقاموا بها وهذا ما سنلاحظه من خلال الصراع بين المماليك وبينهم. وبدأت هذه الهجرات تضعف منذ أيام الظاهر بيبرس. ولم يقدم سوى تسعة عشر فارساً مع نسائهم وأولادهم زمن السلطان قلاوون ولم يستقروا ببلاد الشام وإنما عبروا إلى مصر، كذلك قدم زمن الناصر محمد حوالي ثلاثمائة فارس، وقد أكرمهم المنصور قلاوون وأمّر بعضهم[2].

اصطحب الوافدون في أغلب الأحيان عائلاتهم، ففي سنة ٦٨٢ هـ /١٢٨٣م وصلت مجموعة تقدر بتسعة عشر رجلاً ومعهم صغارهم، كما قدمت فرقة من المغول المنطقة ويعتقد بأنها استقرت في بلاد الشام وكانت عدتها أربعة آلاف فارس مما يغلب عليها الصفة العسكرية، وسبب هجرتهم الصراع بين السلطان أحمد وأرغون، وقد نتج عنه مقتل السلطان أحمد واستقرار الآخر في الحكم وهجرة من تحدثنا عنهم[3].

وفي سنة ٦٩٥ هـ /١٢٩٥م قدمت دفعة من الوافدية إلى بلاد الشام، وذلك في زمن السلطان كتبغا وكان مغولي الأصل، وكان هؤلاء الوافدين يدعون الأويراتية (العويراتية) وقد قدموا بصحبة طرغاي (ت ٦٩٦ هـ /١٢٩٧م) صهر هولاكو، خوفاً على حياتهم من غازان، فقد اتفق طرغاي مع بيدو على قتل كيختوين ابغا، فلما صار الملك إلى غازان خاف طرغاي على نفسه أن يقتله انتقاماً لعمه كيختو وكان مقيماً بتمانة[4]. بين بغداد والموصل، فأرسل غازان بقطع الطرقات عليهم وأرسل الأمير قطفوا في ثمانين فارساً للقبض على طرغاي ومن معه من أكابر قبيلة الأوبرات، لكن هؤلاء استطاعوا العبور إلى بلاد الشام. وقد اختلفت الروايات في

١- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ١٨٠- اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٣٤، ج ٢، ص ١٩٥- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٨٩-٩٠- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٥٠١- العيني: المصدر نفسه، ص ٣٦٤.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٨٨ — ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢٥- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٧٠٨- المقفى، ج ١، ص ٣٥٢- العيني: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٢- العريني: المماليك، ص ٦١- عاشور: العلاقات، ص ١٢٤.

٣- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٧، ص٦٠ - المقريزي: المصدر نفسه، ج١، ق٣، ص ٢١٢ - العيني: المصدر نفسه، ج٢، ص٢٩٥.

٤- تمانة: لم أجد لها تعريفاً في المعاجم التاريخية.

عددهم، فقد قيل إنهم ثمانية عشر ألف بيت، بينما ذكرت مصادر أخرى أنهم عشرة آلاف نفس، وتوجهوا إلى جهة الرحبة فأرسل كتبغا إلى علم الدين الدواداري بأن يتوجه إلى لقائهم، فانطلق من دمشق وتلقاهم ثم أتى بهم إلى دمشق وكان في صحبة من مقدميهم وأعيانهم مائة وثلاثة عشر فارساً، وقد خرج نائب السلطنة للقائهم، واحتفل بهم أهل دمشق وأنزلهم النائب في القصر الأبلق، ثم جاء مرسوم بأن يتوجه الأمراء من الدفعة المهاجرة إلى الأبواب السلطانية وكان عددهم نحو مائتي فارس، فارتبط بعضهم مع المماليك بعقد المصاهرة وانغمسوا في المجتمع العربي في مصر. أما العامة منهم فقد استقروا في بلاد الشام مع نسائهم وأولادهم، فأنزلوا في الساحل بين قاقون وعثليث، ومن المرجع أن تكون السلطات قد قدمت جميع احتياجات هؤلاء من حسابها الخاص[1].

أدت مبالغة كتبغا في محاباة الأويراتية إلى زوال سلطانه على يد لاجين سنة ٦٩٦ هـ /١٢٩٦م فانتقم منهم، وسجن كبراءهم في الإسكندرية ومنهم طرغاي، ولم ينج منهم إلا جماعة قليلة سكنت بالأطراف الشمالية ثم دخلت في خدمة الناصر محمد بن قلاوون أثناء مقامه بالكرك مما يدل على انتقالهم إلى بلاد الشام واستيطانهم بها، وقد شغلوا دوراً مهماً في الحياة السياسية لبلاد الشام حيث أولاهم النواب والأمراء أهمية خاصة لمكانتهم الرفيعة. **الأمر الذي حدا بالناصر محمد لاتخاذ قراره بطردهم من البلاد[2].**

لقد اضطرت بلاد الشام إلى تقديم المعونة والحماية للمغول القادمين إلى أراضيها، ففي سنة ٦٩٦ هـ /١٢٩٦م لجأ إليها أسلامش بن أفاك بن ينجو وأخوه قطقطو ومن معهم هاربين من غازان، فطلب من السلطان إعانته في إحضار عائلته وأولاده، فأمر السلطان مجموعة من عساكر حلب بالمسير معه فتوجهوا نحو الشرق، وعند وصولهم إلى سيس عرف بهم الأرمن والمغول فضيقوا عليهم الدروب، وحاربوهم، فقتل من مع سلامش، وهرب هو والتجأ إلى بعض القلاع فأحضره غازان وقتله. أما أخوته فبقوا في الديار المصرية[3].

١- المنصوري: التحفة، ص ١٤٦- أبو الفداء: المختصر، ج ٤، ص ٣٣- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٢٩٦-٢٩٨-٢٩٩- ابن الجزري: المختار: ص ٣٧٥-٣٧٦- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٤٤ — ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٤٣- ابن حبيب تذكرة ج ١، ص ١٨٥ — ابن خلدون: العبر، ج ٥، ق ٤، ص ٨٧٨- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٨، ص ٢٠٣-٢٠٥ — ابن خطيب الناصرية:/ الدر المنتخب، ج ١، ورقة ٥٥٥- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٨١٢- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٧٨-٢٧٩-٣٠٤-٣٠٥- ابن تغري بردي: المنهل، ج٣، ص٣٨١- الطراونة: نيابة صفد، ص١٤٦- ضومط(أنطوان خليل): الدولة المملوكية التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري، بيروت، ط١٩٨٠،١، ص٣٦-٣٧- فهمي: المرجع نفسه، ص ١٩٨.

٢- العيني: المصدر نفسه،، ج ٣، ص ٣٥٦- عاشور: مصر والشام، ص ٢٠٥- العريني: المماليك، ص ٦٢.

٣- المنصوري: المصدر نفسه، ص ١٥١- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٥٤- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٨، ص ١١٩-١٢٠.

وعلى الرغم من قلة الوافدين في القرن الثامن الهجري إلا أننا نلحظ استمرار قدومهم بأوقات متباعدة وأعداد أقل، فقد شهدت سنة ٧٠٣ هـ /١٣٠٣م قدوم الأمير بدر الدين جنكلي بن البابا (ت ٧٤٦ هـ) إلى المنطقة وصحبته جماعة من كبار المغول ومن جملتهم أخو سيف الدين قطلوبك، وكان جده البابا في زمن أبغا أميراً كبيراً ولقبه جمال الدين وقد عبر هؤلاء بلاد الشام إلى مصر حيث استقبلهم السلطان، وكرمهم وأمر بدر الدين بطبلخاناة وأعطاه مائة فارس وأجراه إلى المعهود من إحسانه[1].

وكانت أعداد المهاجرين قليلة لا تتجاوز المئات أو العشرات في بعض الأحيان ولم يستقروا في بلاد الشام وإنما عبروا على مصر لأن بلاد الشام كانت تابعة سياسياً لمصر في فترة البحث، وبالتالي كانت مصر مركز الحكم وهي الكفيلة بتقديم المعونات لهؤلاء المهاجرين، وهذا ما حصل سنة ٧١٧ هـ /١٣١٧م حيث قدمت جماعة بقيادة الأمير طاطاي في مائة فارس بنسائهم وأولادهم، ودخلوا القاهرة في شوال من هذه السنة[2].

ولم تكن هذه الهجرات ترد إلى المنطقة بزعامة الرجال فقط، بل قادت النساء أحياناً طوائف المهاجرين، ففي سنة ٧٢٢ هـ /١٣٢٢م حضرت أخت الأمير بدر الدين جنكلي بن البابا من الشرق وصحبتها جماعة كثيرة إلى دمشق لكنها ماتت بعد ثلاثة أيام من قدومها، وبقي جماعتها في بلاد الشام، فلما وصل إلى مسامع السلطان نبأ وفاتها استدعى من حضر معها إلى مصر، فلما حضروا أنعم عليهم بالإنعامات لأجل خاطر الأمير جنكلي[3].

ولم تكن الأوضاع السياسية لوحدها هي المسبب لهذه الهجرات، وإنما لعبت العوامل الطبيعية والكوارث الوبائية دوراً هاماً لهذه الهجرات، ففي سنة ٧٤١ هـ /١٣٤٨م جاءت هجرة مغولية إلى البلاد بسبب انتشار الطاعون والغلاء في الشرق، فأذن السلطان لنائب حلب أن ينزلهم بنيابته، فنفذ نائب حلب ما أمر به، وقد هاجر منهم نحو مائتي فارس إلى مصر[4].

وقد ازدادت هجرة البالغين من المغول منذ عهد الظاهر برقوق وتعددت الأسباب المؤدية لذلك منها الطاعون الذي اصاب القبيلة الذهبية، إضافة إلى هجوم تيمورلنك على أفرادها، والحروب المستمرة بين أفراد هذه القبيلة بسبب تنازعهم على الإقطاع مما أدى إلى انقراضها

١- المنصوري: المصدر نفسه، ص ١٧٥- ابن ايبك: الدر الفاخر، ص ١١٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٩- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٣٧٠- المقريزي: المقفى الكبير، ج ٣، ص ٧٥- عاشور: العلاقات، ص ١٧٦.

٢- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٢، ق ١، ص ١٧٤- العريني: المماليك، ص ٦٢.

٣- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٢، ق ١، ص ١٧٤- العريني: المماليك، ص ٦٢.

٤- العريني: المماليك، ص ٦٣- عاشور: العلاقات: ٥ ص ١٩٩.

وهجرة البالغين من أفرادها نحو بلاد الشام[1].

سببت هذه الهجرات نتائج سلبية على المجتمع العربي، فألحقت الضرر البالغ بالدولة والسكان، فقد انتقلت الطبائع والأخلاق والعادات المغولية مع المهاجرين إلى بلاد الشام، ونجم عن تكريمهم من السلطة المملوكية وتسلمهم للمناصب السياسية العالية ازدياد غضب العامة والخاصة على السلطة المملوكية. ووقعت على عاتق السلطة المملوكية التي فرضت الضرائب على عامة الشعب لتغطية مثل هذه النفقات ومن المرجح أن تتأثر المزروعات في بلاد الشام بمرور هؤلاء المهاجرين بمناطق زراعتها. إضافة إلى مساهمتهم في ازدياد المشاكل السياسية والاقتصادية في مصر وبلاد الشام[2].

د - العناصر الوافدة على المدن:

أصبحت مدن بلاد الشام موئلاً لكثير من العناصر العربية وغير العربية، فقد وفد إليها الكثير من المناطق المجاورة وغير المجاورة وذلك بسبب الظروف السياسية خاصة المتمثلة بالغزو المغولي لمناطق المهاجرين. إضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية وظروف أخرى. وكان أكثر المهاجرين إلى مدن بلاد الشام من الجزيرة الفراتية، ومن الشرق، إضافة إلى المغاربة الذين هاجروا إلى بلاد الشام ليقيموا فيها لأسباب دينية وكان استقرارهم في مدينة القدس خاصة. فعلى الرغم من الغزو المغولي المتكرر للمنطقة والذي رافقه هدم لمعظم المنشآت الدينية، بقيت القدس تتمتع بالمكانة الدينية العليا في المنطقة، وظلت منارة علمية ودينية لسكان المنطقة، والوافدين من خارج البلاد.

كما شغلت الجزيرة الفراتية دوراً هاماً في تسهيل أمور المهاجرين الأرمن، فقد كانت محطة لعبورهم إلى بلاد الشام ذلك أن أرمينية تحد الجزيرة من الشمال ومن الشمال الشرقي، وقد حددها الكثير من الجغرافيين سواء الذين سبقوا هذه الفترة أو الذين عاشوا فيها كابن حوقل، شيخ الربوة، القلقشندي، فقد ذكروا بشكل مجمل أن أرمينية منطقة يحيط بها من الغرب حدود بلاد الروم وشيء من الجزيرة، ومن جهة الجنوب بعض حدود الجزيرة وحدود العراق، ومن جهة الشرق بلاد الجيل والديلم إلى بحر الخزر.

وهاجر قسم كبير من سكان الجزيرة باتجاه مدن الشام بسبب الحروب الطاحنة بين سكانها وبين المغول، وقد ذكر المؤرخون الكثير من أسماء العلماء والأدباء الذين هاجروا

١- ضومط: المرجع نفسه، ص ٣٧.

٢- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٠٥- ضومط: المرجع نفسه، ص ٣٧.

إلى المنطقة، وقد سبب هؤلاء المهاجرون حالة من عدم الاستقرار والفوضى أحياناً[1].

لقد بدا الهجوم المغولي على الجزيرة سنة ٦٥٦ هـ /١٢٥٨م بدءاً بميافارقين وآمد وقلعة جعبر وحران والبيرة، ودام قتالهم لميافارقين سنتين استطاعوا بعدها تخريب البلد وتهجير السكان[2].

أما حران فقد قتلوا أكثر أهلها بينما هاجر القسم الباقي إلى ماردين والموصل[3]، كما تمكنوا من السيطرة على ماردين وقاموا بهدم أسوارها، وخربوا قلعة جعبر، ولم يبق بها إلا بعض البيوت، وبالتالي فإن أكثر المهاجرين اتجهوا إلى بلاد الشام وخاصة إلى المدن حيث كانت أكثر أمناً واستقراراً من بلادهم[4].

كما تلقت مدن الشام مهاجرين من البيرة التي هاجمها المغول وحاصروها على ثلاث دفعات، أحداها سنة ٦٦٣ هـ / ١٢٦٤م، وسنة ٦٧١ هـ /١٢٧٢م، وكانت الرحبة محطة لاستراحة الجيوش المغولية عند هجومهم على مدن الشام، فقد نزلوا عليها سنة ٦٨٠ هـ /١٢٨١م حين نزلها معين الدين البرواناه صاحب الروم ومن المرجح هجرة بعض سكانها باتجاه بلاد الشام، لأن الجيوش المغولية لم تحط في منطقة إلا وقام الجنود بالقتل والنهب وسفك الدماء الأمر الذي جعل الكثير يفكرون بالهجرة[5].

وظل المغول بين الحين والآخر يهاجمون الجزيرة، وكلما هاجموها هاجر أهلها إلى الشام، حتى وقت قدوم تيمورلنك الذي اجتاح قرى ومدن الجزيرة، فقد استولى على كل من نصيبين، آمد، خلاط، ماردين، الرها، عينتاب، واستولى ابنه على الجزيرة والموصل وبالتالي فإن أعداد المهاجرين زادت وقتها[6]. وكانت من بين الأسر التي هاجرت إلى المدن الشام أسرة

١- ابن حوقل (أبي القاسم بن حوقل النصيبي): صورة الأرض، بيروت، دار الحياة، ١٩٧٩، ص ٢٩٤-٢٩٥ — ابن شداد: الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، مقدمة الكتاب، ص ٣٩-٤٠ ابن شيخ الربوة: نخبة الدهر، ص ١٨٩-١٩٠- القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٥٣-٣٥٦.

٢- ابن شداد: المصدر نفسه، ج ٣، ق ٢، ص ٥١٠- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧٧ — العريني: المغول، ص ٢٢٤-٢٢٥ — الصياد: المغول، ص ١٩٤-١٩٥.

٣- ابن شداد: المصدر نفسه، ج ٣، ق ١، ص ٦٠-٦٢ — ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩١ — العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١٨- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٧٤.

٤- ابن شداد: أعلاق، ج ٣، ص ٢، ص ١١٩-٥٦٤-٥٦٥- تاريخ، ص ٥٥-٥٦.

٥- أبو شامة: تراجم رجال، ص ٢٢٣- ابن عبد الظاهر: الروض ٢٢٥-٢٢٦-٤٠٥-٤٠٨ — ابن خطيب الناصرية: الدر المنتخب، ج ١، ورقة ٣٠٥ — المقريزي: السلوك، ج ١، ص ٢، ص ٥٢٣.

٦- ابن صصري: الدرة المضيئة ص١٤٦- المقريزي: ج٣، ق٢، ص٨٠٢ - العسقلاني: أنباء، ج٣، ص٢٠٠-٣١٨، ج ٤، ص٢٨٢ ابن تغري بردي: المنهل: ج٤، ص١١٢-١١٣-١١٤- ابن إياس: المصدر نفسه، ج١، ق٢، ص٥٩٣- ابن العماد الحنبلي: شذرات، ج ٦، ص ٣٤٤.

عبد الحليم بن تيمية، فقد نزحت هذه الأسرة من حران بسبب ظلم المغول وجورهم، وكان ابن تيمية صغيراً عندما هاجر أهله، إضافة إلى هجرة الكثير من الأسر، والشخصيات التي لمعت أسماؤها في مجالات عدة كأمين الدين بن شقير، وأولاد بشر، وابن عمر الحبال الذي أقام في بعلبك[1].

ولم تقتصر العناصر التي وفدت إلى مدن بلاد الشام على سكان الجزيرة فقط، بل وفدت إليها عناصر من بلاد الشرق وكانت هذه العناصر تأتي بشكل جماعي أو إفرادي، وربما يعود سبب قدومهم إلى بلاد الشام لانعدام الاستقرار السياسي في بلادهم، وكان من أهم المناطق التي قدم منها هؤلاء الوافدون، تبريز، خلاط، بلاد العجم، العراق، واسط، تكريت، بغداد، وقد اختلطت هذه الشخصيات في المدن مع سكانها الأصليين وتابعت عملها سواء العلمي أو المهني أو السياسي كما أمر بعضهم في سلك الجيش، بينما ارتقى قسم آخر منصب الوزارة. والجدير بالقول أن أكثر الهجرات الجماعية من الشرق أهمية كانت في سنة ٦٦٢ هـ / ١٢٦٣م حيث قدمت جماعات كثيرة من شيراز ومن أمراء العراق إلى الأبواب السلطانية فاتخذوا الشام في طريقهم ممراً للعبور، وكان مقدمهم الأمير سيف الدين بكلك، وصحبتهم وشاح بن شهري، والأمير سحما الدين حسين بن فلاح أمير العراق، وقد أمر سيف الدين وأعطى إمرة طبلخاناة بأمر من السلطان بيبرس[2].

كما تلقت بلاد الشام الهجرة القادمة من الشرق سنة ٦٨٢ هـ /١٢٨٣م حيث قدم تسعة عشر وافداً بأولادهم. وقد كانت المصادر التاريخية مقلة جداً في ذكر الطرق التي عاش بها هؤلاء والمناطق التي سكنوها لذلك لم نعثر على أي أثر سوى عن هجرتهم إلى المنطقة[3].

وقد استلم بعض المهاجرين مناصب هامة منها إدارية كنيابة الحكم ومنهم القاضي صدر الدين قاضي قضاة دمشق وعمر بن بندار التفليسي، وقضاء القضاة كعمر بن عبد الرحمن القزويني، إضافة إلى التدريس في المدارس كعلاء الدين أحمد السيرا في الحنفي، الذي أقام في ماردين ثم توجه إلى الشام فنزل حلب أولاً، ثم توجه إلى مصر بطلب من الظاهر برقوق حيث تولى تدريس مدرسة هناك وتوفي سنة ٧٩٠ هـ /١٣٨٨م حيث تولى عوضه سيف الدين

١- ابن شاكر: فوات، ج ١، ص ٦٣- اليونيني: ذيل مرآة، ج ٤، ص ١٨٥- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ١٨٨ – الذهبي: دول، ج ٢، ص ١٧٣ – ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٠٨- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٥٥-٢٩٣ – ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١ ورقة ٦٧٠- النعيمي: الدارس، ج ١، ص ٧٦.

٢- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٥١١- النعيمي: الدراس، ج ١، ص ٢٣٠.

٣- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٧١٢.

السيرا في (ت ٨٠٠ هـ /١٣٩٧) القادم من تبريز عندما استولى تيمورلنك عليها مع أهله وعياله، ونزل حلب وظل هناك يفتي ويدرس[١].

ولم تقتصر أعمال المهاجرين على المناصب السياسية أو العسكرية بل دخلوا سلك الطب أيضاً فالحسين الأخلاطي أقام في حلب منقطعاً عن النسا في مكان بابلا بطرف حلب، ثم حضر إلى مصر لمداواة السلطان الظاهر برقوق وظل هناك إلى أن توفي[٢].

كما قدم بعض المهاجرين الذين أظهروا البدع بلباسهم وأشكالهم الغريبة، فقد قدم سنة ٧٠٦ هـ /١٣٠٦م براق العجمي في جمع نحو المائة في رؤوسهم قرون، وشواربهم محلوقة، وعليهم أجراس، وكانت هيئتهم مزرية، ونزلوا بالمتسع ثم زاروا القدس، وبعدها توجهوا لمصر. وكان الأفرم نائب دمشق قد أعطى الشيخ براق من خزائنه ألفي درهم إلا أنه رفضها،. فأخذها جماعته ورحلوا عن بلاد الشام إلى بلادهم فيما بعد[٣].

كما قدمت طائفة أخرى بقيادة شيخ يعرف بزاده سنة ٧٤٠ هـ /١٣٣٩م، وقد عبر هؤلاء إلى مصر ولم يستقروا في بلاد الشام، وقام الأمير قوصون بتأمين السكن لهم حيث استقروا في خانقاته فعمل لهم فيها عدة أوقاف[٤].

إلى جانب المهاجرين من الشرق تلقت بلاد الشام هجرات جماعية وفردية من بلاد الروم، وقد تكررت هذه الهجرات، وكان أول هذه الهجرات الجماعية سنة ٦٧٤ هـ /١٢٧٥م، ثم سنة ٦٩٠ هـ /١٢٩١م، حيث وردت جماعة من قونيه إلى حلب ومعهم الأمير عز الدين أيبك الخطاى مع أهلهم وغلمانهم، وبهاء الدين عمر بن ناصر الدين، ونظام الدين علي بن حسين، وعلي بن ايدمر الكرجي، وقد ذكر أحد الأمراء أنه مسير من قبل جماعة كثيرة تقرر حضورهم للأبواب السلطانية[٥].

أما العراق فقد كثر الوافدون منه إلى المدن الشامية، ومنهم التجار والعلماء من احتل مناصب إدارية ووظائف عسكرية. كما اختلط بعضهم في مجتمع المدن وتولى مناصب هامة فيها. ومن أهم الشخصيات التي وفدت إلى المنطقة صدر الدين العاقولي رئيس بغداد وعالمها

١- ابن شداد: تاريخ الظاهر، ص ٩١- السبكي: كبقات الشافعية، ج ٥، ص ١٣٠- العسقلاني، أنباء، ج ٦، ص ٧٥- المقريزي: المقفى، ج ١، ص ٥٩٣ — ابن تغري بردي: المنهل، ج ٢، ص ١٧٣، ج ٦، ص ١٨٩.

٢- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٢، ص ١٧١.

٣- اليافعي: مرآة الجنان، ج ٤، ص ٢٤١ — النعيمي: الدارس، ج ٢، ص ٢٥٠.

٤- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٢، ق ٢، ص ٢٩٤.

٥- ابن عبد الظاهر: الألطاف الخفية، ص ٤٨- العيني: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٥٣.

وقد وفد هارباً من تيمورلنك، الحسن بن علي بن مسعود التكريتي الموصلي، ومحمد بن علي بن سويد بن معالي الربعي البعلي، جمال الدين الباجر بقي (ت ٦٩٩ هـ) في حين تولى الأمير بدر الدين يوسف بن درباس بن يوسف الحميدي تقدمة عساكر الشام في البقاع بعد أخيه جمال الدين وكان قد قدم دمشق إثر استيلاء المغول على العراق[١].

بينما تولى تقي الدين توبة بن علي بن مهاجرين شجاع بن توبة الربعي التكريتي الوزارة بدمشق ثلاث مرات حتى كانت وفاته (ت ٦٩٨ هـ)، وكان في البدء تاجراً يجول بين بغداد وبلاد الروم وديار بكر، وعند احتلال المغول للعراق قدم دمشق واستوطنها، وترقى في المناصب وأقرض المنصور قلاوون ستين ألف درهم بلا فائدة، فلما تولى المنصور السلطة حل عنه الضمان وأطلق له ما كان مكسوراً عليه وهو ما يقارب مائة ألف درهم، وتولى الخزانة بدمشق، ثم تولى الوزارة في عهد خمسة سلاطين هم المنصور، الأشرف، العادل، كتبغا، المنصور لاجين[٢].

وإلى جانب هؤلاء وفد إلى بلاد الشام طائفة إسلامية كبيرة العدد هي «المغاربة» إذ كان أهل المنطقة، يطمئنون إليهم، وكان لكل منهم مورد يكفيه ليعيش بكرامة وينصرف إلى شؤون الدين. وأكثر ما أقام هؤلاء بالقدس وذلك لمكانتها الدينية، فحصلوا على وظائف دينية في المساجد والمدارس والخوانق[٣].

٢- انعدام الاستقرار الا جتماعي:

أ - قتل السكان:

شمل القتل معظم سكان بلاد الشام من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب وقد اثر القتل على أعداد السكان التي أخذت في التناقص. هذا التناقص الذي أدى إلى تخلخل الكثافة السكانية والتوزع الديمغرافي للمنطقة، فقد اتسعت مدينة على حساب أخرى، وأدى هذا بدوره إلى تدهور فعاليات المجتمع الاقتصادية من زراعة وصناعة وغيرها. فقد أدى القتل

١- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٣٨٤- ج ٢، ورقة ٢٩١- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٥٠٦- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٠١ – النعيمي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٣٤.

٢- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٧٥.

٣- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٧٤- العلبي (أكرم حسن): دمشق بين عهد المماليك والعثمانيين ٩٠٦-٩٢٢ هـ /١٥٠٠-١٥٢٠م، دمشق، الشركة المتحدة للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ /١٩٨٢م ص ٩٢-٩٣ للمزيد من التفاصيل ينظر: علي أحمد: الأندلسيون في بلاد الشام منذ نهاية القرن الخامس الهجري وحتى نهاية القرن التاسع، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب، طبعة دمشق ١٩٨٣.

والأسر إلى اندثار حرف بأكملها ومهن كانت تشتهر بها بلاد الشام، كما أن القتل سبب الاضطراب والفوضى في بلاد الشام عامة، الأمر الذي جعل بعض المنظمات تظهر على الساحة، وتقوم بمهامها سواء لمساعدة السكان، أو لتحقيق طموح بعض الحكام والأمراء.

واضطر أكثر سكان بلاد الشام إلى الهجرة من مدنهم وقراهم خوفاً من القتل وهاجروا إما إلى مناطق بعيدة، أو إلى دول أخرى كمصر. فلم تسلم جميع مدن الشام من القتل والعذاب، فقد لون الغزاة أساليب التعذيب، إضافة إلى الأسر والنقل إلى أراضي الدولة المغولية.

كما تركزت العمليات العسكرية على مدن حلب، حماة، دمشق، أما حمص فكان نصيبها هو الأقل من هذه العمليات وبالتالي تعرض سكان هذه المدن لمجازر، ومذابح جماعية وحشية، ففي المناطق الشمالية بدأ المغول بمنبج سنة ٦٥٧ هـ /١٢٥٨م حيث قتلوا الكثير من سكانها، ثم انتقلوا إلى حلب وكمنوا لأهلها عند بانقوسا فهرب المسلمون طالبين المدينة عندئذٍ انقضوا عليهم وقتلوا الكثير منهم، وأثناء دخول الأهالي المدينة اختنق الكثير منهم لكثرة الازدحام(١).

غير أن المذبحة الكبرى في حلب كانت عند دخولهم بلاد الشام سنة ٦٥٨هـ/١٢٥٩م فقد هجم المغول على المدينة عدة مرات، كذلك تعرضوا لضواحيها وقراها فقد هاجموا واستولوا عليها، وقد اضطرب سكان حلب عند هجوم المغول عليها، فأرادوا الهروب، عندئذٍ تمكن المغول منهم وقتلوا الكثير، حتى قيل إن ما قتل في بغداد أو في بلاد العجم لا يساوي ما قتل من أهل حلب. لقد امتلأت الطرقات والأسواق بالقتلى، فقد كانت عساكر الغزاة تسير فوق الجثث بالخيل لكونهم لا يجدون موضعاً خالياً من مقتول، وقد قتل في أحد المواقع أسد الدين بن الملك الزاهر بن صلاح الدين. وظل سفك الدماء لمدة ستة أيام من يوم الأحد إلى الجمعة رابع عشر صفر من السنة المذكورة، عندئذٍ أمر هولاكو برفع السيف، ونودي بالأمان، ولم يسلم من أهل حلب إلا من التجأ إلى دار شهاب الدين بن عمرون ودار نجم الدين أخي مردكين ودار البازيار، ودار علم الدين قيصر الموصلي والخانقاه التي فيها زين الدين الصوفي وكنيسة اليهود وذلك لفرمانات كانت في أيديهم، وقد قيل إنه سلم بهذه الأماكن ما يزيد عن خمسين ألف نسمة(٢).

١- الهمذاني: جامع التواريخ، ج ٢، ق ١، ص ٣٠٦- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩١ – العيني: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩١ – ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٧٥-٧٦- كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٠٤- عاشور: العلاقات، ص ٤٢- شهاب: الدولة الايلخانية ص ١٤٣- الصياد: المغول، ص ١٩٧.

٢- ابن العميد: ص ٤٩- أبو الفداء: ج ٣، ص ٢٠١- ابن الوردي: ج ٣، ص ٢٩٢-٢٩٣ – المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٢٢- العيني: ج ١، ص ٢٣٠-٢٣١ – ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٧٦- كرد علي: ج ٢، ص ١٠٥- دهمان – ولاة: ص ٤٩.

ونتيجة للذعر والخوف فقد اختبأ جماعة من أهل حلب، ولما نودي برفع السيف والأمان عادوا إلى أماكنهم، ثم عادت المدينة إلى الحياة الطبيعية بعد أن نودي بالأمان وأقيمت الجمعة بالجامع[1].

وإثر معركة عين جالوت وما تمخضت عنه هزيمة المغول، مر هؤلاء الغزاة بحلب أثناء عودتهم إلى ديارهم، فعاثوا بحلب، وأخرجوا أهلها إلى قرنبيا وهي شرقي حلب وارتكبوا فيها مذبحة تشيب بها النواصي[2].

لم يسلم النساء والأطفال والشيوخ من القتل، ففي حارم امتنع والي قلعتها من تسليمها إلا لفخر الدين الساقي والي قلعة حلب، فاحضره هولاكو حتى تسلمها، وعندما أصبحت المدينة في يده انتقم من الجميع، ولم ينج إلا صائغ أرمني، حتى البهائم قتلت على يد المغول خنقاً، ثم عين فخر الدين شحنة بحلب غير أنه قتله بعد ما أثبت عليه أنه جمع أموالاً كثيرة[3].

ومن الواضح أن القادة المغول قرروا ألا يبقوا أحداً في مدينة حلب، فقد هاجموها مرة ثالثة سنة ٦٥٩ هـ /١٢٦٠م بعد عودتهم من أفامية، وأخرجوا من بها من الرجال والنساء ولم يبق في المدينة إلا من ضعف عن الحركة واختفى خوفاً على نفسه، وقسم الغزاة السكان إلى قسمين: الغرباء، وأهل البلد، ولم يعلم الناس ما يراد بهم، فظن الغرباء النجاة لأهل حلب، وظن أهل حلب نجاة الغرباء، ولما انقسم الطرفان توجهوا بهم إلى بابلي، فضربوا أعناقهم وفيهم جماعة من أقارب الملك الناصر، ثم أعادوا من بقي من أهل حلب إليها، وسلموا كل طائفة إلى رجل من الأكابر[4].

ولم تكن المناطق الجنوبية لبلاد الشام ببعيدة عن متناول أيدي المغول، فقد هاجمها الغزاة سنة ٦٥٨ هـ/١٢٥٩م فقتلوا السكان في نابلس، الأمر الذي اضطر الأمير مجير الدين بن أبي

١- الذهبي: العبر ج ٥، ص ٢٤١ – دول الإسلام، ج ٢، ص ١٦٢ – اليافعي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٤٨.

٢- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠٩ – النويري: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٠ – الذهبي: العبر ج ٥، ص ٢٤٣ – ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٠٢- شهاب: الدولة الايلخانية، ص ١٥٠ – عاشور العلاقات، ص ٦٧.

٣- ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص ٤٨٨- ابن الغوطي: الحوادث الجامعة، ص ١٦٥- الهمذاني: المصدر نفسه، ج ٢، ق ١، ص ٣٠٧- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠٣- ابن خلدون العمر، ج ٥، ص ٤، ص ٧٩٤ – المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦٠٠- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤٠- ابن الشحن: الدر المنتخب، ص ١٦٦ – شهاب: الدولة الايلخانية، ص ١٤٥- العريني: المغول، ص ٢٤٥.

٤- اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٣٦- النويري: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٣٠- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ٢، ورقة ٨٣.

زكريا، ونور الدين بن شجاع الأكتع للدفاع عنها غير أنهم قتلوا في المواجهة[1].

كما هاجموا غزة وبيت جبرين والخليل والصلت وبعلبك وبانياس فقتلوا ما قدروا عليه، ومن لم يقتلوه أسروه ثم عادوا بهم إلى دمشق وباعوا الأسرى والمواشي[2].

ولم تسلم مناطق الشام الشمالية ولا الجنوبية من علميات القتل الإفرادية أو الجماعية، ففي سنتي ٦٧٠ هـ /١٢٧١م، ٦٧٩ هـ /١٢٨٠م هاجموا كلاً من حارم والروج وحلب وقتلوا السكان، حتى اضطر الباقون إلى الاختفاء في المغائر والأسرية، واحرقوا الجوامع، وقتلوا الناس في المدارس، وربما تعود كل أعمالهم اللاأخلاقية هذه إلى المكاسب المادية التي كانوا يرجونها من المنطقة إذ أنهم استولوا على المواشي والغنائم، ولم يوفروا شيئاً وجدوه في طريقهم[3].

كما نالت مدينة حمص نصيبها من عمليات القتل والإبادة، وذلك عندما التقت جموع المسلمين مع المغول سنة ٦٨٠ هـ/١٢٨١م فالمنهزمون من المعركة دخلوا المدينة فتبتعهم المغول حتى وصلوا إلى الداخل فقتلوا العامة، وأهلكوا عدداً كبيراً منهم، ولم يجر في مدينة حمص ما جرى هذه المرة من المغول[4].

والواقع أن بلاد الشام عانت زمن حملة غازان سنة ٦٩٩ هـ /١٢٩٩م) أكثر مما عانت من قبل، فلم يترك جنود غازان وأمراؤه وسيلة إلا اتبعوها لاستخراج الأموال، ومصادرة السكان فعذبوا وقتلوا الكثير في دمشق وخاصة في جبل الصالحية، فقد قتلوا ما يزيد على أربعمائة نفس، كما مات قسم من السكان في الزحام عندما حاولوا الفرار من مواجهته وقد توفي في الجبل ودمشق الكثير من الجوع والبرد ويقدر عددهم بنحو أربعة آلاف نسمة، وقد مات من شيوخ الحديث أكثر من مئة نفس[5]. وكانت هذه الأيام أياماً سوداء على دمشق، فقد حل

١- ابن العميد: المصدر نفسه، ص ٥٢- ابن خلدون: المصدر نفسه، ج ٥، ص ٧٩٣- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٢٧- المقريزي: المقفى الكبير، ج ١، ص ١١٩- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٣٢.

٢- اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٥١- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٧٧. العريني: المغول، ص ٢٤٧.

٣- ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام، ص ٧٦- قسم ابن الفرات — المنصوري: التحفة، ص ٧٣- النويري: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٨٧- الذهبي: دول، ج ٢، ص ١٨١- العبر، ج ٥، ص ٣٢٣- المقريزي: ج ١، ق ٢، ص ٦٠٠-٦٨٢ — عاشور: العلاقات، ص ١١٥.

٤- المنصوري: المصدر نفسه، ص ١٥٨-١٥٩ — أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٥- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢١٦- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٦٩٣ — العيني: عقد الجمان ج ٢، ص ٢٧٦ — ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ث ٣٠٣- عاشور: العلاقات، ص ١١٨.

٥- المنصوري: التحفة، ص ١٥٨-١٥٩ — النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤٠٠- الذهبي: دول ج ٢، ص ٢٠٤- الصفدي: تحفة، ج ٢، ص ٢٠٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٨- ابن خلدون — العبر، ج ٥، ص ٣٩٣ — المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٨٨٩-٨٩٦- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٨.

بأهلها من العذاب والبلاء والقتل والتنكيل ما سبق وصفه.

وكثر عبث المغول وفسادهم أثناء حملة غازان في فلسطين فقد قام بولاي الأمير المغولي بغارات على الأغوار، ووصلوا غزة والقدس الشريف وقتلوا بجامع غزة خمسة عشر رجلاً عادوا بعدها إلى دمشق بعدما أسروا عدداً كبيراً[1].

ولم تسلم حلب والمعرة وتيزين والعمق وجبال إنطاكية وجبل السماق من سوء تصرف الظالمين فقد هاجموها سنة ٧٠٠ هـ /١٣٠٠م وقتلوا الكثير من سكانها[2].

وكيفما كان الأمر فقد عمد المغول باستمرار إلى مهاجمة دمشق وذلك لإضعافها باعتبارها خط الدفاع الرئيسي الذي إن تجاوزوه وصلوا إلى مصر واستطاعوا مهاجمة دولة المماليك التي أخذت على عاتقها حماية المسلمين في المنطقة ضد الخطر المغولي، لذلك نرى أن قائداً مغولياً يدعى كولوتسا دخل الشام سنة ٧٠٣ هـ /١٣٠٣م وملك دمشق وأحرق البيوت والزروع وقتل السكان، ثم عرج في طريق عودته إلى حمص وقتل من وجد فيها من المسلمين[3].

وتستقر الأوضاع في بلاد الشام قليلاً، وينعم السكان بنوع من الهدوء، والراحة، والأمان، ليصل إلى المنطقة آخر الغزاة المغول الذين لهم يد طولى وقدم راسخة في تدمير الحضارة الإنسانية، ألا وهو تيمورلنك، ذلك أن هذا الغازي الذي خرج من أواسط آسيا استطاع أن يشق طريقه غرباً على أنقاض المدن، وجثث القتلى حتى وصل إلى بلاد الشام، وكان سلاحه المذابح والحرائق، والقتل الجماعي والإبادة ترافق هذا القائد وجنوده. وقد فاق في وحشيته أسلافه المغول الذين أتوا المنطقة كهولاكو وغازان، ففي مدينة حلب هلك تحت أرجل خيله خلق كثير لا تعد ولا تحصى، حيث امتلأت الخنادق من كثرة القتلى، وحاولت النساء والصبية الخروج من أبواب حلب، فداس بعضهم بعضاً حتى صارت الرمم طول قامة، والناس تمشي من فوقها، والمغول يقتلون، كما احتمت النساء والأطفال في الجوامع، لكن المغول هتكوا حرمة الجوامع وقتلوا الناس فيها فامتلأ الجامع والطرقات برمم القتلى واستمرت هذه المصيبة على أهل حلب أربعة أيام متتالية، من يوم السبت إلى الثلاثاء الثالث عشر والرابع عشر من ربيع الأول، وقد سببت كثرة القتلى في المدينة تلوث الهواء وعفونته، وقد تفنن المغول في

١- المنصوري: المصدر نفسه، ص ١٥٨- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤٠٠- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٠- دهمان: ولاة، ص ١٠٩.

٢- ابن الغوطي: المصدر نفسه، ص ٢٣٨- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٥- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤١٥ — ابن الوردي: تتمة المختصر، ج ٢، ص ٣٥٥ — كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٣٧.

٣- منقريوس: تاريخ دول الإسلام، ج ٢، ص ٢٨٨.

أساليب قتل النساء، حيث أنهم ربطوهن بالحبال، كما أعملوا السيف في الأطفال. وقد أوقفت هذه المذبحة ضد أهالي حلب بعدما استسلمت القلعة.

كما بنى تيمور من رؤوس القتلى منابر مرتفعة في السماء نحو عشرة أذرع في طول عشرين ذراعاً فكانت زيادة على عشرين ألف رأس، عدا من هلك تحت أرجل الخيول عند اقتحام أبواب المدينة، وكان تيمور يقدم على بناء هذه المنابر إظهاراً لعظمته على جري عادته في البلاد الأخرى[1].

كما أن حماة تعرضت لبطش ابن تيمورلنك واسمه ميران شاه، حيث دخلها وأشعل النار في أرجائها، وانتشر جنوده يقتلون ويأسرون وينهبون حتى صارت كمدينة سوداء خالية من الأنيس، ليس فيها إلا القفار[2].

وتمكن هذا الغازي بجبروته وقوته وشدته المتناهية من الوصول إلى دمشق، وكان وصوله طامة كبرى بالنسبة لهذه المدينة، فاضطرب الأهالي الموجودون خارج الأسوار وخافوا وتوجهوا نحو المدينة، فوقع الازدحام عند باب النصر، فمات منهم خلق كثير، كما أن تيمور كان يلقي من ظفر به تحت أرجل الفيلة. وعندما اقتحم تيمور المدينة ارتكب مجزرة وحشية لم يسمع بمثلها، فقد قتل الأطفال في سن الرضاعة وحتى سن الخامسة - وقد قلد في ذلك من سبقه أمثال هولاكو الذي قتل الأطفال في المهد - حيث جمع الأطفال في مكان خارج المدينة، ثم وقف تيمورلنك وأمر عسكره بأن يدوسوا عليهم بالخيل، فماتوا كلهم وكانوا نحو عشرة آلاف طفل، وقد لامه أمراؤه على فعله ذلك، فقال:

«انتظرت أن الله ينزل على قلبي فيهم رحمة، فما نزل على قلبي فيهم رحمة»[3].

كما سيق أطفال دمشق ورجالها ونساؤها مربوطين بالحبال، ولم ينج من سكان المدينة إلا من احتمى بكبراء الجغتاي، ثم أضرمت النيران في البلد وكانت معظم بيوته من الخشب

١- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١ ورقة ٣٥١- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٣٣-١٠٣٤ — ابن تغري بردي: المنهل، ج ٦، ص ١١٤- النجوم: ج ٢، ص ٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥- ابن عربشاه: عجائب المقدور، ص ٢٠٧-٢٠٩- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ٧٥-٧٦- السخاوي: الضوء، ج ٣، ص ٤٦-٤٨- القرماني: أحبار، ص ٢٠٨- ابن العماد الحنبلي: شذرات، ج٧، ص ٧٢- الشوكاني: البدر الطالع، ج ١، ص ١٧٥- العلبي: تيمورلنك، ص ١٣٣- كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٦٧- لامب: تيمورلنك، ص ١٢١- حمادة: دراسة وثقية ص ٣٥١.

٢- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٣٥-١٠٣٦- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٢٥-٢٢٦- كرد علي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٦٧- لامب: المصدر نفسه، ص ١٢١.

٣- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٧.

فامتلأت أرضها بجثث القتلى، وقد أدى ذلك إلى فناء الكثير من العمائر والأقمشة والأثاث، ولكثرة الموتى انشغلت الكلاب بأكل لحومهم، فلم يجسر أحد على العبور إلى جامع بني أمية لكثرة القتلى. وقد استمر هذا البلاء تسعة عشر يوماً[1].

لقد كثرت الضحايا في دمشق، فمن لم يمت بالحريق مات جوعاً حيث لم يستطع الهرب ولم يستطع تأمين لقمة العيش، ومنهم من مات غريقاً، وقد بلغ الأمر بأهل دمشق قبل رحيل العسكر عنها أن الواحد من جنود تيمورلنك كان يدخل إلى البيت وهو مليء بأهله فيصنع بهم ما يشاء من قتل ونهب وفسق لا تمتد إليه يد، ولا يخاطبه لسان لما غلب على القلوب من الخوف منهم. وقد خربت دمشق بالكامل ففي سنة ٨٠٤ هـ / ١٤٠١م دخلها الأمير تغري بردي: فوجدها خراباً بسبب حرقها ونهبها وسبي أهلها[2].

وقدر المؤرخون أن أعداد الذين هلكوا بحلب وحماة ودمشق في محنة تيمورلنك بالجوع والقتل والحريق والأسر عشرات الآلاف، بينما قال مؤرخون آخرون إنه لا يعلم عددهم إلا الله تعالى[3].

والخلاصة أن تيمورلنك ترك بلاد الشام أطلالاً بالية، أطفالها معرضون للجوع والموت، نساؤها ثكلى على أزواجهم وإخوانهم وآبائهم.

وقد قال بعض أهل الأدب فيما حل في حلب:

يا عيني جودي بطرف منك منسحب	**طول الزمان على ما حل في حلب**
من العدو الذي قدام ساحتها	**ناح الغراب على ذاك الحمى الخرب**
ويلاه ويلاه يا شهبا عليك وقد	**كسيتي ثوب حزن غير منسلب**
من بعد ذاك العلا والعز قد حكمت	**بالذل فيك يد الأوغاد والنوب**
وحين جامعنا الله ما دفعت	**عنك الجيوش ولا الشجعان بالقضب**
وأصبح المغل دكاماً عليك ولم	**يرعوا لجارك ذي القرى ولا الحبب**

١- العسقلاني: أنباء، ج ٤، ص ٢٠٨-٢٠٩- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٤٤٥- ابن عربشاة: المصدر نفسه، ص ٢٨٩- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٧- ابن العماد الحنبلي: المصدر نفسه، ج ٧، ص ٦٤- القرماني: المصدر نفسه، ص ٢١٠- شهاب: تيمورلنك: ص ٢٩٨-٣١٨-٣١٩.

٢- ابن طولون: إعلام الوري، ص ٥٧.

٣- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٧٣ — ابن تغري بردي: المنهل، ج ١، ص ١٦٥- النجوم، ج ١٢، ص ٢٤٥- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦٣٧.

وفرقـوا أهلـك الـسادات وانتـشروا ... في كـل قطـر مـن الأقطـار بـالجوب

وبـدلوا مـن لبـاس اللـين ذا خـشن ... نعـم ومـن راحـة الأبـدان بالنـصب

وخربـوا ربعـك المعمـور حـين غـدوا ... يـسعون في كـل نحـو منـه بالنكـب[1]

وهكذا كان للغزو المغولي انعكاسات سلبية على المجتمع، فقد دبت فيه الفوضى والنزاعات بين أعيان السلطة وأهل المنطقة إذ تجسد هذا القول عملياً عند النزاع بين نائب حلب كمشبغا الحموي، والسلطان حاجي سنة ٧٩١ هـ /١٣٨٨م الذي انعكس قتلاً وسلباً على أهل بانقوسا في حلب[2].

كما أن نائب غزة حسن بن باكيش استغل الاضطرابات الحاصلة سنة ٧٩٢ هـ /١٣٨٩م وقتل الكثير من الناس، وماثله في هذا العمل نائب طرابلس يونس بلطا حين أقدم سنة ٨٠٢ هـ /١٣٩٩ على قتل ما يقارب الألف من طرابلس، وأخذ أموالهم وسبي حريمهم إذ كانت هذه الواقعة من أقبح الحوادث[3].

ب - نهب السكان:

عانت مدن الشام من الهجوم المغولي عليها، فإلى جانب القتل والسلب والمصادرات وغيرها قام الغزاة بنهب محتويات المدن سواء العلمية أو المالية أو التجارة وغيرها. فقد أقدم الجيش المغولي عندما قدم هولاكو إلى الشام على نهب النفائس العلمية والأدبية والفقهية من بلاد الشام وأرسلت إلى المجمع العلمي الذي أسس تحت أشراف نصير الدين الطوسي، والذي أقام له مرصداً بمراغة، وجعل هناك خزانة ملأها من الكتب التي نهبت من بغداد والشام والجزيرة وقد تجمع فيها ما يزيد على أربعمائة ألف كتاب[4].

أما في دمشق فقد أقدم الغزاة على نهب محتويات القلعة بالإضافة إلى تخريب أسوارها[5]. أما نواحي حلب فقد نهبت كلها[6].

وكان الأرمن يحيطون بأطراف البلاد الشمالية لذلك قاموا بالهجوم على هذه الأطراف

١- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٣٥٣.

٢- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٣، ق ٢، ص ٦٦٢-٨٦٤- الصيرفي: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٥٦.

٣- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ١٩١-٢٥٠.

٤- ابن شاكر: فوات الوفيات، ج ٢٥، ص ٣٠٧- دهمان: ولاة، ص ٥١.

٥- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠٣- - ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢١٩.

٦- الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٢٤١.

أكثر من مرة ونهبوا المدن والقرى وهذا ما فعلوه سنة ٦٦٠ هـ / ١٢٦١م حيث أغاروا على الفوعة من ضواحي حلب وسلمين وجبل ببلون والحفة وأفسدوا ونهبوا حتى استطاع نائب السلطة ردهم على أعقابهم[١].

وقد كرروا عملهم هذا سنة ٦٦١ هـ /١٢٦٢م عندما قام التكفور بنفسه بالهجوم على الجومة، ومعرة مصرين وسرمين والفوعة، حيث أسر من رجالها ثلاثمائة وثمانين نفراً إضافة إلى كبس سرمين ونهب غيرها من المناطق التي تعرضوا لها[٢].

وسبب قدوم غازان إلى بلاد الشام سنة ٦٩٩ هـ /١٢٩٩م فوضى واضطرابات أمنية في البلد فقد هرب السجناء من سجون دمشق ونهبوا الأموال، وكانوا مائتي رجل تقريباً، كذلك كسروا أقفال الباب البراني بباب الجابية، ولم يقتصر النهب في دمشق على أهل السجون بل نهبت من قبل المغول أنفسهم بعد خروج غازان[٣].

كذلك نهبت الأماكن المتواجدة حول قلعة دمشق[٤]. وفي سنة ٧٠٠ هـ /١٣٠٠م نهب غازان كثيراً من الحيوانات عند هجومه على حماة وسرمين[٥].

كما ساهمت جماعة من المغول تلك المتمركزة في بلاد الشام وخاصة الشمالية في نهب مدن الشام ففي سنة ٧١٦ هـ /١٣١٦م تعرضت أطراف حلب للنهب. وقد وصل المغول في غارتهم قريباً من قلعة كحتا[٦].

تمركز تيمورلنك في مدن الشام كحلب ودمشق التي تعرض سكانها للنهب، ففي حلب نهب جنوده مشهد الدكة بما فيه من الأواني الفضية والبسط وخربوا الضريح والجدار ونقضوا أبوابه، كذلك نهبوا مشهد الحسين وأخذوا ما وقعوا عليه من الستور والبسط والفرش والأواني النحاس والقناديل الذهب والفضية والشمع، ولم يكتفوا بذلك بل خربوا أبوابه[٧].

كما نهب ما وجد في قلعة حلب من الأموال والمتاع. ومع انه لم يستقر في بعلبك إلا أنه

١- اليونيني: ذيل مرآة، ج ١، ص ٤٩٦- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٣٤.

٢- اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٣١.

٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٧ – المقريزي: المقفى، ج ٧، ص ١٧١-١٧٣- دهمان: ولاة، ص ٩١.

٤- اليافعي: مرآة، ج ٤، ص ٢٣٠- الذهبي: العبر، ج ٥،ص ٣٩١.

٥- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤١٥ – ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٥٥- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧ ص ١٣٢.

٦- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ١٦٢.

٧- ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص ٨٧-٨٩.

نهبها[١]. وفي الوقت نفسه قام ابنه ميران شاه بنهب خارج سور مدينة حماة[٢].

وبعد أن أنهى تيمورلنك نهبه للمناطق الشمالية والوسطى من بلاد الشام توجه نحو مدينة دمشق وجبى منها الأموال ونهبها، وطلب من جنده القيام بغارة عامة على المدينة. وقد بدأت عمليات النهب من ٣٠ رجب ١٤٠١م وقد استمرت ثلاثة أيام قام خلالها الجند بنهب ما تبقى من مال ومتاع[٣].

وإثر استيلائه على قلعة دمشق أخذ منها أموالاً لا تعد ولا تحصى من ذهب وفضة وقماش وسلاح وأثاث وغير ذلك من أموال أهل الشام وأهل مصر. وممن نهب ماله من أهل مصر علي بن سيف بن علي بن سليمان القاهري ويقال إنه باع دمشق لأهلها ثلاث مرات وفي كل مرة بحماة مستكثرة[٤].

وقد أثارت المنهوبات إعجاب الغزاة ووفرتها، فقد ضمت الجواهر والنفائس التي عثر عليها في قلعة دمشق وفي دور الأغنياء. ولكثرة المنهوبات لم يستطيعوا حملها في الطريق فقد كانوا يطرحونها في الدروب والمنازل حتى أصبحت الطرق التي مروا عليها كأنها سوق أو معرض[٥].

ج - تعذيب السكان:

كانت المكاسب المادية من ضمن الأهداف التي سعى المغول للحصول عليها من المناطق التي استولوا عليها، لذلك اتبعوا أساليب كثيرة للحصول على هذه المكاسب.

وأقسى أساليب التعذيب اتبعت في حملة تيمورلنك، أما في حملة غازان فكانت اخف وطأة منها، وفي حملة هولاكو لم يذكر المؤرخون أنه اتبعت أساليب لتعذيب السكان للحصول على هذه المكاسب ربما لأن النصر في عين جالوت جعلهم يخرجون من المنطقة بسرعة دون أن يستقروا فيها ويحصلوا على ما يريدون، وإنما أوردت المصادر أسماء بعض الشخصيات التي ماتت تحت التعذيب، منهم ابن العجمي أبي طالب عبد الرحمن بن عبد الرحيم الحلبي،

١- كرد علي: خطط، ج ٢، ص ١٧٤.

٢- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٣٥ — ابن تغري بردي: النجوم/ ج ١٢، ص ٢٢٥ — ابن إياس، ج ١، ق ٢، ص ٦٠٠.

٣- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٢، ص ٢٤٥- العلبي: تيمور: ص ١٨٦- والتر: المصدر نفسه، ص ١٥٦- لامب: تيمورلنك، ص ١٢٦- شهاب: تيمورلنك، ص ٣١٧.

٤- ابن عربشاه: المصدر نفسه، ص ٤٧٦- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ١٢٥- الصيرفي: نزهة، ج ٢، ص ٨٨-٨٩- السخاوي: الضوء، ج ٥، ص ٢٣٠.

٥- ابن عربشاة: عجائب، ص ٢٨٨- لامب: المرجع نفسه، ص ١٢٦- شهاب: المرجع نفسه، ص ٣١٨.

إبراهيم بن خليل الآدمي، الرئيس أبي طالب عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن العجمي[١].

وفي فترة حملة غازان سنة ٦٩٩ هـ /١٢٩٩م هلك الكثير من سكان بلاد الشام، إما نتيجة الجوع أو نتيجة التعذيب الذي مورس ضدهم. وقد مات في التعذيب الكثير من الشخصيات البارزة أمثال علي بن الحسن بن عبد الله بن الجابي الخطيب بجامع جراح، / ومحمد بن أبي بكر بن عبد السلام بن إبراهيم الصالحي الحفار. وابن شقير وابن المنجي، ابن القلانسي وغيرهم من كبار البلد، مثل قاضي القضاة ابن صصري.

وقد اتبع المغول مع هؤلاء أسلوب الضرب على الظهر مع مسك الأكمام، أو أسلوب العصر وغيره[٢]. وقد بدأ عهد من التعذيب الوحشي في المناطق التي استولى عليها تيمورلنك ولم تنج مدينة من المدن من الخراب والعذاب والفساد، فقد تعرضت دمشق، ومثيلتها حماة، وحلب لهذا العذاب.

كما مارس تيمور على أهل دمشق أنواعاً كثيرة من العذاب كالضرب والعصر، والإحراق، التعليق منكسين، غم أنف الفرد بخرقة فيها تراب ناعم كلما تنفس دخل في أنفه حتى تكاد نفسه تزهق، وإذا أشرف الرجل على الهلاك يخلى عنه حتى يستريح ثم تعاد عليه العقوبة أنواعاً، وتؤخذ نساؤه وبناته وأولاده ويقسم الجميع على أصحاب تيمور.

واتبع المغول أساليب أخرى للتعذيب منها أنهم كانوا يأخذون الرجل ويشدون رأسه بحبل ويلويه حتى يغوص في رأسه، ومنهم من كان يضع الحبل بكتفي الرجل ويلويه بعصاه حتى تنخلع الكتفان، ومنهم من كان يربط إبهام يدي المعذب من وراء ظهره ثم يلقيه على ظهره ويذر في منخريه الرماد مسحوقاً، فيقر على ما عنده شيئاً بعد شيء، ولا يزال يكرر عليه العذاب حتى يموت، ومنهم من يعلق بإبهام يديه في سقف الدار وتشعل النار تحته ويطول تعليقه فربما يسقط في النار، فينسحب منها ويلقونه على الأرض حتى يفيق ثم يعلق ثانياً.

أو كان الشخص يعلق من إبهامي قدميه بالسقف وتوقد النار تحته، أو يربط بحبل من تحت إبطيه ويعلق بالسقف، ثم يبرم بشده ليدور على نفسه بسرعة كبيرة، ويجبر أحياناً على المشي على النار، أو تقص أعضاؤه، أما الأعيان الكبار فعذبوهم بالماء والملح وسففوهم الرماد والكلس، وكووهم بالنار، واستخرجوا منهم الأموال، وقد استمر تعذيب السكان تسعة

١- الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٢٤٦- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٩١.

٢- ابن أيبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ٢٩- العسقلاني: الدرر، د ٣، ص ٣٩-٤٠٤- الشوكاني: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣- العصر: كان يوضع الشخص أو أطرافه بين خشبتين ويضغط عليه حتى تكاد روحه تزهق، ثم يرتاح، ثم يعودوا لتعذيبه حتى يقر بما عنده من أموال. — انظر دهمان: ولاة، حاشية (١)، ص ١٠٦.

عشر يوماً حتى الثلاثاء ٢٩ رجب ١٤١٠م[١].

وقد صور بعض المؤرخين حالة دمشق ومنهم الصيرفي حيث قال:

«كم من تاجر يقاد وهو في قيد، وكم من شاب يستغيث وهو يقل التراب، وكم من شيخ يصيح وهو في العقاب، وكم من صغير تحت سنابك الخيل طريح، وكم من فقير من الجوع يصيح، وكم من بكر قد أزيلت عذرتها، وكم من مخدرة قد اهتك سترها، وكم من غني كان يطعم الناس ويعطيهم فصار اليوم يسأل الناس ويستعطيهم، وكم من عزيز وصاحب رفعة وشأن صار اليوم في قهر وخذلان فصار أهلها ما بين كسير وطريح، وأسير وجريح، فصاروا كبني إسرائيل، سلط عليهم أنواع البلايا، قهر تيمورلنك وأسره، وخراب الدور والبقاع، ووقوع الحريق في الأصقاع، وسبي الحريم والأطفال، واستعباد الرجال والنساء والغلاء المفرط الشامل، والبرد والثلج والمطر النازل، ثم بعد ذلك كله جراد منتشر وموت ذريع، وخوف مستمر وضنك منيع، آيات بينات فيها عبر وتنبيه»[٢].

أما حلب فقد أذاقوا أهلها أنواعاً من العذاب كالقتل والعصر والكي والعقاب، فقد سجلت أسماء الناس، ثم قبض عليهم، ولم يسلم من العقوبة إلا القليل، ويدل على ذلك ما ذكره ابن عربشاة بأنهم عذبوا ما بين مقيد وسجين ومرسم عليه. ولم يسلم المشايخ من عذابهم، فما فعلوه مع الشيخ علي بن محمد بن أحمد أنهم ملؤوا سطل نحاس من الماء والملح ليسقوه إياه وشرعوا في ربطه، فجاء ثور وشربه، فأطلقوه ولم يعاقبوه.

واستمر هذا العذاب بحلب عشرين يوماً وشاهد الناس الكثير من البلاء، بينما أقام تيمورلنك وليمة بعد استيلائه على القلعة. ويقال إنه بنى بحلب عدة مآذن من رؤوس بني آدم لكثرة من مات من القتل والتعذيب وقيد قيل في ذلك شعراً:

علــــى حلــــب مـــــصائب ... بأيـدي تيمرلنـك ومغـل وجفطـاي

مـــن آل هـــلاوز وبـــاطو وجنكـــز ... والغـــاز وقـــازان وبيـــد وطقطـــاي

وطـوس وخربنـدا وننجـى وكتبغـا ... نـــويس وصـــوفان وقيـــد وبـــولاي

وردوس ونكـــدا دوبلطـــر وطلـــسبا ... وطولـــوا وســـور وزنجـــي ونوغـــاي[٣]

١- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٥- ابن عربشاة: عجائب المقدور، ص ٢٨٠- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٤٥-٤٤ — المنهل، ج ٤، ص ١٢٥. — ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٥ — العلبي: تيمور، ص ١٨٤-١٨٥ — السيد: دولة المماليك الثانية، ص ١٤١- شهاب: تيمورلنك ص ٣١٧ — العلبي: تيمورلنك ص ١٨٦ — والتر (فيشل): لقاء ابن خلدون ليتمورنك، بيروت، دار الحياة، ص ١٥٥.

٢- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ٩١-٩٢.

٣- ابن عربشاة: المصدر نفسه، ص ٢١٦- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ١٢١- الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٥-٧٦- السخاوي: الضوء، ج ٥، ص ٢٨٤، ج ٣، ص ٤٨- الشوكاني: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧٦.

وقد مات من أصحاب المهن العلمية والدينية والحرف الكمالية إضافة إلى المناصب السياسية الكثير، فممن توفي تحت عقوبة الكية نذكر بعض الأسماء:

- حسن بن منصور البدر الحنفي متولي الحسبة.
- عبد الأحمد محمد بن عبد الأحد بن عبد الرحمن أبو المحاسن الحراني.
- علي بن العلاء بن مفلح الدمشقي مات من الكوي على ظهره.
- محمد بن سليم بن كامل الحوراني.
- عمر بن براق الدمشقي.
- محمد بن عمر بن محمد بن أبي الكتائب العجلي.
- الشيخ زيد الدين عمر النيربي الشافعي المفتي بدمشق[1].

د - الأسر:

أجمعت المصادر العربية على وصف المغول بأنهم فاقوا في قسوتهم أشد الشعوب همجية، فقتلوا غيلة جميع من وقع في أيديهم من أهل البلاد التي استولوا عليها، ولم يبقوا على رجل أو امرأة وطفل[2].

وهذا الكلام صحيح، فلو نظرنا إلى حالة بلاد الشام بعد ما أحرقت ونهبت وقتل سكانها ودمرت ماذا جرى بعد ذلك لأهلها؟ لقد سيق بعض السكان أسرى من قبل الغزاة، ولم يكن حافزهم وباعثهم على هذا العمل هو طلب الثأر أو الانتقام، وإنما كانت بواعثهم إرضاء المطامع السياسية لحكامهم، بوجوب إخضاع المنطقة لسيطرتهم، والاستقرار فيها، يرافقها مطامع اقتصادية وأخرى دينية.

وكان المغول لا يرحمون كبيراً ولا صغيراً عجوزاً أو شاباً، فقد سبوا النساء واسروا الصبيان والرجال ولم يفرقوا بين ملة وأخرى وإنما طبقوا هذا على جميع الملل، وهذا ما حصل عند قدوم هولاكو لمدينة حلب، فقد سبوا ما يزيد على مائة ألف نفس ما بين صبي وعجوز وامرأة ورجل، وكان من بين السبايا بنات الملوك والأمراء، وبنات الأعيان من الحلبيين وخاصة الأثرياء، كما شمل الأسر أولاد الملك الناصر وأقاربه وأهله، وقد بيع أكثر هؤلاء في بلاد

١- العسقلاني: أنباء، ج ٢، ص ٣٠٩-٣٣٠ — الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٢٥-١٢٨- السخاوي: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٢٩- ج ٤، ص ٢١- ج ٦، ص ٥٧- ج ٧، ص ٢٦٢.

٢- الصياد: المغول: ص ٢٢٣.

الفرنج وبلاد الأرمن ونقلوهم إلى جزائر البحر الجوانية[1].

وكان المغول بعد كل غارة تقريباً يبيعون ما استطاعوا بيعه من الأسرى، وهذا ما حصل عندما هاجم المغول غزة والخليل والصلت وبركة زيزا والكرك فقد أسروا النساء والصبيان وباعوا أكثرهم في دمشق، وأطلقوا بعضهم وهرب قسم آخر، واصطحبوا من بقي معهم[2].

وقد تكررت أعمالهم الوحشية من السبي والأسر في كل مدن الشام ففي سنة ٦٧٩ هـ /١٢٨٠م سبوا الكثير من حلب، كذلك سنة ٦٨٣ هـ /١٢٨٤م حيث قاموا بسبي أهل وادي التيم. وسنة ٦٦٩ هـ /١٢٩٩م في دمشق عند دخولهم الصالحية فقد أسروا نحو أربعة آلاف نسمة، وعندما نهبوا دير الحنابلة سبي من كان فيه من النساء والأولاد، ومن جملة ما أخذوا مائة وعشرين بنتاً، وفي مصادر أخرى ألف بنت بكر، كما أسروا القاضي تقي الدين الحنبلي حيث وضعوا في رقبته حبلاً كانوا يجرونه فيه ثم تركوه وقاموا بأسر عدد كبير من سكان فلسطين، ويقال إن الذي صحبهم غازان من الأسرى في هذه السنة من البلاد أحد عشر ألف نفس من الرجال والنساء والأطفال، ولم يصحب معه إلى بلاده إلا القليل منهم، فإن بعضهم قد هرب، وآخرون ماتوا، وبعضهم الآخر اختفى[3].

وقد تدخلت الهيئات الدينية في فك قيد الأسرى الذين أخذهم غازان ونائبه قطلوشاه وقد وصف ذلك الشيخ ابن تيمية الذي قام هو بنفسه بطلبهم من القائد المغولي حيث أنه أقام عنده ثلاثة أيام يحادثه ويعظه ويكلمه في فك ما بيده من الأسرى، فاستنقذ عدداً كبيراً منهم وقد وصف ذلك ابن تيمية حيث قال:

«لما خاطبت في إطلاق الأسرى، وأطلقهم غازان وقطلوشاه، وخاطبت مولاي فيهم فسمح بإطلاق المسلمين، قال لي: لكن معنا نصارى أخذناهم من القدس، فهؤلاء لا يطلقون، فقلت له: بل جميع من معك من اليهود والنصارى الذين هم أهل ذمتنا، فانا نفكهم، ولا ندع أسيراً

١- الذهبي: دول، ج ٢، ص ١٦٢- اليافعي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٤٨- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢١٨- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٤٢٢- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٣١- شهاب: الدولة الايلخانية، ص ١٤٥- عاشور: العلاقات، ص ٤٣- فهمي: الدولة المغولية، ص ١٤١.

٢- اليونيني: ذيل، ج ١، ص ٣٥١ — المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص٤٢٥ — ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٧٧- العريني: المغول، ص ٢٤٧.

٣- الذهبي: دول، ج ر٢، ص ٢٠٤- الصفدي: تحفة الألباب، ج ٢، ص ٢٠٤- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٦٨٢-٨٩٦- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٨- ابن صصري: الدرة المضيئة، ص ٩٢- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٧-٤٧- كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١١٧-١١٩- عاشور: العلاقات، ص ١٥٣.

لا من أهل الملة ولا من أهل الذمة. وأطلقنا من النصارى من شاء الله، فهذا عملنا وإحساننا والجزاء على الله»[1].

فكانت الهيئات الدينية تحاول قدر الإمكان رفع الضرر عن فئات المجتمع، فلا تفرق بين ملة وأخرى بل إن جميع السكان متساوون في حقوق المواطنة بغض النظر عن أديانهم.

ولم تسلم الحبال البعيدة عن متناول غازان، فقد توجه وجيشه إلى جبال إنطاكية والسماق، وسبوا النساء والصبيان، وأسروا من الرجال خلقاً كثيراً، وكالعادة فقد عرضهم للبيع، ورخصت الأسرى من المسلمين حتى بيع الأسير والأسيرة بستة دنانير أو عشرة دراهم، وقد اشترى الأرمن خلقاً كثيراً من الأسرى وسيروهم في المراكب إلى بلاد الفرنج.

وقد ظن سكان بلاد الشام أن في الجبال البعيدة أماناً لهم من المغول إذا ما داهموا المنطقة، لكن ذلك لم يفد بشيء فقد كانت هذه الجبال تغص بالكثير من الهاربين إليها وإلى الجهات الساحلية. وقد أدى ذلك إلى وقوع كثير من الأسرى بيد غازان[2].

ومن الجدير بالذكر أن جميع مدن الشام دون استثناء قد تعرض أهلها للسبي والأسر في أثناء حملة تيمورلنك على بلاد الشام. فقد أسر الغزاة القضاة والعلماء والأدباء والأطفال والشيوخ والنساء والفلاحين والحرفيين ولم يسلم منهم أي إنسان. ففي مدينة حلب أسر جيشه جماعة من القضاة والعلماء والأعيان من التجار ومن عسكر مصر ومن أمرائها وقضاتها، وأسر في هذه الوقعة نائب حلب بالذات وهو دمرداس المحمدي ونائب الشام سودون، وشيخ المحمودي نائب طرابلس لكن الأخير استطاع أن يتخلص منهم فيما بعد وهرب إلى القاهرة، ثم عاد إلى ولايته وقد تولى نيابة دمشق ٨٠٥ هـ /١٤٠٢م ولم يبق في بلاد الشام بلدة إلا وحكم فيها أما بتوليه من السلطان أو بيده القوية، إضافة إلى اسنباي الزردكاش (ت ٨٠٢ هـ/١٤٤٨م)، الكتبغا بن عبد الله العثماني لكنه هرب من الأسر وقدم إلى الديار المصرية، وتنقلت به الأحوال، وولي عدة وظائف إلى أن آلت السلطة للمؤيد شيخ المحمودي، بهاء الدين عمر نائب غزة.

وأسروا من أعيان دمشق القاضي ناصر الدين أبي الطيب كاتب سر دمشق، ومن أعيان الديار المصرية قاضي قضاة الشافعية صدر الدين المناوي، وقاضي قضاة المالكية ولي الدين

١- دمج (علاء الدين): الرسالة القبرصية خ

طلب من شيخ الإسلام ابن تيمية على سرجواس ملك قبرص. دار ابن حزم بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ /١٩٨٧م، ص ٤٠- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٤. دهمان: ولاة، ص ١٠٩.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤١٥ — ابن ايبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ٤٦- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٢٨- بدر: مغول إيران، ص ٩٥-٩٦.

عبد الرحمن بن خلدون، ويقال إن عدد الأسرى الذين ساقتهم جيوش الفاتح في ركابها ثلاثمائة وستون ألف أسير بين رجل وامرأة، وقد أخذ من الفقهاء والعلماء، وحفظة القرآن وأهل الحرف والصناعات والعبيد والنساء والبنات والصبيان ما لا يسع الضبط ولا يحل الربط[1].

وقد استمر الأسر والسبي في حلب طيلة الفترة التي أقام بها تيمورلنك في المدينة، وزع على أمرائه الأسرى من الشباب والأبكار، وكان جنوده قد ارتكبوا أبشع الأعمال تجاه النساء والأطفال الذين احتموا بالجوامع فمال عليهم أصحاب تيمور وقرنوهم بالحبال، وهلك من الأطفال التي أسرت أمهاتهم بالجوع أكثر ممن قتل[2]. وقد أخذ تيمورلنك جميع من كان في قلعة حلب من المعتقلين خلا بعض القضاة، فأطلق موسى الأنصاري، وعمر بن العديم، وأخذ بقيتهم فهرب بعضهم في الطريق[3].

وقد طبق على حماة ما طبق على المدن الشامية الأخرى، فابن تيمورلنك ميران شاه سبى منها الأطفال والنساء وأسر الرجال[4].

كما سيق أسرى دمشق بعد ما ربط الأولاد مع الرجال، وكانت مدة بقائه في دمشق ثمانين يوماً فعل فيها كل التصرفات الشنيعة[5].

وسنورد بعض أسماء الشخصيات الذين نقلهم المغول كأسرى إلى بلادهم، وكان أكثرهم أصحاب مهن حرفية أو علمية قد استخدموا في وظائف الدولة هناك.

- عبد الرحيم بن عثمان بن علي النصيبي الصالحي المعروف بابن الطباخ، أقام عند المغول مدة في الأسر ثم عاد. مات بدمشق سنة ٧٤٧ هـ /١٣٤٦م[6].

- علي بن محمد بن نصر الله بن المظفر بن أسعد بن حمزة التميمي. علاء الدين بن

١- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٥٧- ابن عربشاة: المصدر نفسه، ص ٢٩٥- العيني: المصدر نفسه، طبعة الزهراء، ص ١٠٦- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٢، ص ٤٣٣- ج ٣، ص ٥١-٥٢- الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٧- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٥ — كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٦٧-٣٢٢- لابيدوس: مدن الشام، ص ٦٤.

٢- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٣٥١- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٣٣- العسقلاني: أنباء، ج ٤، ص ١٩٦-١٩٧- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٢٣-٢٢٤- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٥٩٨- القرماني: أخبار الدول، ص ٢٠٨- الشوكاني: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧٥- لامب: المرجع نفسه، ص ١١٩- العلبي: المرجع نفسه ص ١٣٣.

٣- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٣٥٣- كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٧٤.

٤- المقريزي: السلوك، ج٣، ق٣، ص١٠٣٥- ابن تغري بردي: النجوم، ج١٢، ص٢٢٥. ابن إياس: المصدر نفسه، ج١، ق٢، ص٦٠٠.

٥- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٣٤-١٠٥١- ابن تغري بردي: المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٢٤٥- القرماني: المصدر نفسه، ص ٢١٠- ابن العماد: شذرات، ج ٧، ص ٦٥- لامب: تيمورلنك، ص ١٢٥.

٦- العسقلاني: الدرر، ج ٢، ص ٣٥٨.

القلانسي الشافعي أسره المغول نوبة غازان (ت ٧٣٦ هـ)[١].

- شرف الدين أبو طالب عبد الرحيم بن محي الدين بن محمد بن الشيخ العجمي[٢].

- بهاء الدين أبو محمد عبد الرحمن ابن قاضي القضاة عز الدين.. أبي عمر المقدسي، أسره المغول وعمره عشر سنين وبقي ببلاد الشرق مدة ثم تخلص ووصل إلى أهله ت ٧٣٧ هـ /١٣٣٦[٣].

إن غياب الفئات المثقفة من الجماهير، وغياب الطبقة العاملة والحرفية نتيجة للقتل أو للأسر عرض المنطقة ولفترة طويلة إلى مرحلة من الضعف والعجز، جعلها غير قادرة فيما بعد على مواجهة المصاعب السياسية الخارجية، والاضطرابات الداخلية، مما جعل المنطقة تتعرض لاحتلال جديد هو الاحتلال العثماني للمنطقة.

ز - التنظيمات والحركات الشعبية:

وجد الشعب نفسه في هذه الفترة بلا حماية ولا سند لأن النظام السياسي ارتكز على قوانين عسكرية ومدنية، وهاتان القوتان لم تهتما بمصالح الشعب قدر اهتمامها بمصالحها الذاتية، لذلك وجد نفسه مضطراً لتكوين قوات محلية ذات سمة شبه عسكرية لحماية عامة الناس من قاطني المدن[٤]، فعرفت مدن الشام منظمات اجتماعية متعددة منها منظمة الأحداث، الفتوة، وأحياناً وجدت ألفاظ زعار، حرافيش وهذه الألفاظ تدل على أن هؤلاء كانوا فرقاً من منظمات كبيرة كالأحداث وغيرها، وقد برز دور هذه المنظمات أحياناً خلال الاضطرابات السياسية، وخلال الاجتياح المغولي لبلاد الشام، فقامت بالدفاع عن السكان وأحياناً شاركت بالحملات العسكرية الإسلامية ضد العدو الخارجي سواء الفرنجي أو المغولي، إضافة إلى أعمال أخرى أضرت بالمجتمع كثيراً.

وكلمة الأحداث مرادفة للفتوة في اللغة أصلاً، والظاهر أن حركة الأحداث من فروع الفتوة وبدأ استخدام هذه الكلمة في البلاد الإسلامية، قبل القرن الخامس للهجرة، وذلك إثر استيلاء الفاطميين على أواسط بلاد الشام بعد أن أصبحوا في آسيا ومصر[٥]. ثم ازدادت هذه الحركة أو التنظيم اتساعاً وأكثر ما اشتهر من أحداث في بلاد الشام خلال تلك الفترة

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٨-١٧٥- العسقلاني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١٨.

٢- الذهبي: ذيول العبر، ص ١١٥- ابن حبيب: تذكرة، ج ٢، ص ١٠٩.

٣- الدمشقي: الوفيات، ج ١، ص ٣٠.

٤- زعرور: الحياة الاجتماعية، ص ١٣٥.

٥- كاهن (كلود): الحركات الشعبية والاستقلال الذاتي في المدن الإسلامية خلال القرون الوسطى ترجمة عربية، مجلة الاجتهاد – العدد السادس، ١٩٩٠م، من ص ١٠٥-١١٧-٢٠٦- زعرور: المرجع نفسه، ص ١٣٨.

أحداث مدينة حلب، وقد ورد ذكر الأحداث في زبدة الحلب في تاريخ حلب لكمال الدين عمر ابن العديم مما يدل على استمرار دورهم السياسي في المنطقة[1].

وكان تسليح هذه التنظيمات إما من الضرائب المفروضة، أو من التبرعات الطوعية أو الإجبارية لبعض أصحاب الأموال، إضافة لامتلاك بعضهم سلاحاً خاصاً به[2].

وكان للأحداث تنظيمهم ورؤساؤهم، إضافة إلى مرتبة النقيب والمقدم، وكانوا يقومون بأعمال كثيرة منها فرض الضرائب، حفظ المدن داخلياً وخارجياً[3].

وفي فترة قدوم الحملات المغولية للمنطقة لم نلاحظ استخدام كلمة الأحداث كثيراً في المصادر التي بين أيدينا وإنما نلاحظ استخدام مصطلحات أخرى كالزعار والشطار والحرافيش إضافة إلى الفتوة. وإذا كان الاجتياح المغولي للعراق قد سبب ركوداً للفتوة هناك، فإنها انتقلت إلى بلاد الشام عن طريق الخليفة العباسي المستنصر بالله الثاني الذي توج في مصر خليفة فقد نقل معه طقوس الفتوة وهذا ما أكده مجموعة من المؤرخين حين أكدوا أن الخليفة ألبس الظاهر سراويل الفتوة بحضرة الأكابر، ثم البسها للمماليك وهذا يدل على رواجها ببلاد الشام ومصر[4].

وقد أكد وجود الفتوة واستمرارها في بلاد الشام عدة مسائل منها ما جاء في كتاب السبكي في الفتاوى حيث عرضت عليه مسألة كالتالي:

«ما يقول السادة العلماء رضي الله عنهم في هذه الفتوة التي فشت فظهرت في هذا الزمان وصورتها أن قوماً يجتمعون في بيت أحدهم فإذا اجتمعوا وأخذوا مجالسهم قام نقيبهم وأنشد أبياتاً تتضمن استئذانهم في شد وسطه فيأذنون له، ثم يأخذ بإحدى يديه شربة فيها ماء ويأخذ بيده الأخرى ملحاً ويخطب خطبة... ثم يضع الملح في الماء ويرفع الشربة ثم يقوم زعيم القوم وهو الذي يلبسهم سراويل الفتوة، فيجلس وسط القوم ويقول له النقيب من يطلب فيسمي من يريد من الحاضرين فيقومون واحداً واحداً كلما قام أحدهم شد الزعيم وسطه وأوقفه»[5].

إضافة إلى الفتوى التي أفتى بها ابن تيمية، فقد وجه إليه سؤال من الناس، هل للفتوة أصل

١- ابن المعمار الحنبلي: (محمد): الفتوة، بغداد، ١٩٦٠، ص ٣٧-٤٨- (مقدمة المحقق).

٢- مصطفى (شاكر): التحركات الشعبية وزعماؤها في دمشق، مجلة كلية الآداب والتربية، الكويت العددان الثالث والرابع، ١٩٧٣ ص ١٩-١٧٤-٢١٣.

٣- الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي، ص ٨٠.

٤- ابن المعمار الحنبلي: المصدر نفسه، ص ٨٣-٨٤ (مقدمة المحقق) ينظر المقريزي: السلوك، ج ١، سمة ٦٥٩ هـ/.

٥- السبكي (تاج الدين): فتاوى السبكي، القاهرة، مكتبة القدسي، ١٣٥٥ هـ ص ٥٤٨-٥٤٩-٥٥١.

من الشريعة أم لا؟ وهل أحل أحد من الصحابة أو التابعين أو من جاء بعدهم من أهل العلم هذه الفتوة، فأجاب ابن تيمية بأن لباس الفتوة وإسقاء الملح والماء باطل أصل له، ولم يفعله أحد لا الرسول صلى الله عليه وسلم. ولا أحد من الصحابة، إضافة إلى نفي أصل اللباس، ولم ينكر ابن تيمية الفتوة، ولكنه أنكر نسبتها إلى الرسول والصحابة والتابعين بينما أكد كاهن أن ابن تيمية حارب الفتوة[1].

ولم يقتصر الهجوم على المظاهر والرسوم لأصحاب الفتوة على ابن تيمية فقط بل شاركه فيها ابن الوردي فقد قال فيهم، لأنهم مردة وشياطين، وأنهم أهل ضلالة وجهالة فيقول في إحدى تعليقاته: «لقد غاظني حتى هاضني، وحنقني حتى خنقني، ما أحدثه أهل الجهل والابتداع، وسكت عنه العلماء حتى شاع في الرعاع وذاع، وهي البدعة التي يجب إعفاء رسمها، والنكرة المعروفة بالفتوة وهي ضد اسمها فعكف عليها أتباع الضلالة، ودعا إليها الجهال وأهل البطالة يجمعون لها الجموع من الأنباط ويحضرها المرد أو أهل اللواط، ومنهم من يتصابى على سنه، ومنهم من يمشي على بطنه فإن تنحنح ذو سطوة أجابوه بسكين وتكاثروا عليه، وأن أضمرت كلمة الحق ظهروا، فما أحقهم بالنفي عن الجنس، وما أولاهم بالكبس، وجعلهم كأس»[2].

ضمت الفتوة في هذه الفترة عامة الناس بما يسمى بالرعاع، إضافة إلى أصحاب الحرف والصناعات والمهن المختلفة مثل الحياكة، الحجامة، النجامة، الكناسة، ثم تطورت الفتوة حتى أصبحت مثل نقابات العمال حالياً[3].

أن الأوضاع السياسية التي سيطرت على المنطقة وما رافقها من الاجتياح العسكري المغولي لم يحد من نشاط هذه التنظيمات والحركات الشعبية بل دفعت الفتيان والأحداث إلى التدرب على استخدام السلاح وفق طقوس خاصة بهم. واستغل هؤلاء الأحداث والشطار الأوضاع السياسية للمدن في ظل الحكم المملوكي وقاموا بتحقيق مآربهم الخاصة، ففي سنة ٦٥٩ هـ /١٢٦٠م قام كل من الأحداث والشطار بالقتل والنهب في حلب لخلوها من العسكر، وقد لمع أسماء بعض الرؤساء مثل نجم الدين أبو عبد الله بن المنذر، وعلي بن الأنصاري، وأبو الفتح يوسف بن معالي، فقتلوا ونهبوا الكثير من السكان، وظلوا يتحكمون بالمدينة حتى وصلها

١- عبد اللطيف (محمد فهمي) الفتوة الإسلامية، دار الزيني للطباعة والنشر، ص ٤٨-٤٩- كاهن: المرجع نفسه، ص ١٨٣.

٢- عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ٥٠.

٣- عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ٥١-٥٢.

الأمير فخر الدين الحمصي، والأمير حسام الدين العينتابي ومعهما عساكر كثيرة، فلما وصل العسكر المدينة هرب رؤساء الأحداث وتركوا المدينة[1].

من خلال تتبع الحوادث التاريخية في المصادر نلاحظ حلول كلمة الزعار بدل كلمة الأحداث ابتداء من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي/ والزعار تعني لغوياً المقاتلة الذين يظهرون ويختفون فجأة، وهذا يعني أن ظهورهم مرتبط بظهور الفتن والأزمات، وقد نشط الزعار في الأحياء الفقيرة والأشد صلة بالأرياف[2]، وكان معظمهم من الشباب، وكان لهم شكل مميز من حيث اللباس، ونموذج الشعر، فقد سموا نتيجة لشعرهم باسم قرعاني، إضافة لارتدائهم أثواباً على أكتافهم كشكل من أشكال البزات الرسمية، وعموماً فقد أطلق عليهم أسماء مختلفة مثل الأوغاد، الناس الأشرار، غوغاء الزعران، غوغاء الحارات، أوباش الزعران، وكلها تعابير منحطة[3].

ومثلما كان لقرائنهم من الأحداث رئيس، وهو الزعيم الذي كان يعين باختيار من الأمير فقد كان لهم مقدمون في كل حي ويسمون بالكبار[4].

والحديث عن الزعار يتمثل في موقفهم من تجاوزات السلطة المملوكية وأعوانها المالية والاقتصادية وحتى السياسية منها. إضافة إلى جعل مصالحهم في مقدمة مطالبهم ففي سنة ٧٩١ هـ /١٣٨٨م وفي أثناء القتال بين يلبغا الناصري والأمراء قام زعار دمشق بمعونة التركمان في القتال وبنهب أعيان دمشق من الأجناد، إضافة إلى نهب الحوانيت واستمروا في هذا العمل أياماً اختلف المؤرخون في عددها، فبعضهم قدرها بسبعة أيام وبعضهم بأربعة عشر يوماً[5].

وقد ظهر في هذه الفترة تنظيم شعبي آخر مغاير للزعار وهو الحرافيش، ووصفهم بعض المؤرخين بالزعار والعياق والرعاع أو الدهماء أو العوام، الحثالة العامية، أو الجعيدية، أو الأوباش، أو أراذل السوقة، وقد وصفهم بعض المؤرخين بأنهم ليسوا إلا نهّابة، وحرامية، ومناسير، وعياقاً وفديوية وسراقاً وغيرها من الألفاظ الكثيرة.

لذلك من المتعذر الربط بين الحرافيش والزعار. إذ تباينت الأدوار بين التنظيمين واختلفت،

١- اليونيني: المصدر نفسهن ج ١، ص ٤٣٩ – النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٤٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٣١ – ابن خطيب الناصرية: الدر المنتخب، ج ٢، ورقة ٨٤- ابن الطباخ: أعلام النبلاء، ج ٢، ص ٢٤٥.

٢- النجار (محمد رجب): حكايات الشطار والعيارين في التراث الشعبي – الكويت، أيلول، ١٩٨١ ص ١٨٩.

٣- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٢٣٨.

٤- كاهن: المرجع نفسه، ص ١١٩- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٢٣٦.

٥- ابن الفرات: تاريخ ابن الفرات، ج ٩، ص ٦٥١.

فالزعار كانوا يقومون أحياناً بالدفاع عن الشعب ضد تجاوزات السلطة، ولم يقم الحرافيش بهذه المهمة[1].

وجمع بعض المؤرخين بين الحرافيش وطوائف اللصوص والنهابة والخدافة، وأنهم استمالوا إلى فئة من اللصوص في بعض الفترات، وأشار ابن تغري بردي أن الحرافيش كانوا يتلصصون عند مرافقتهم للجيوش المتجهة للقتال، أو إبان الفتن الداخلية، فالظاهر بيبرس رتب على أبواب إنطاكية جماعة من الأمراء لمنع الحرافشة من الخروج بشيء مما نهبوه، وأخذه منهم، وقد أطلق على الذين رافقوا الجيوش حرافشة المسلمين وكانوا عبارة عن فقراء الصوفية[2].

كما أنهم اشتركوا في الحملة التي سيرت ضد حصن الأكراد سنة ٦٦٩ هـ /١٢٧٠م وقد قاموا بعمل أدى إلى قتلهم، ذلك أن السلطان كان قد وقع الهدنة على حصن الأكراد والمرقب، فحدثت أشياء أدت إلى فسخ الهدنة مع بيت الاسبتار، فقرر السلطان حماية بلاد الهدنة، ووصى بهم وحضر رسول حصن الأكراد يسأل الوصية، فأعطاهم علماً برنكة فقام أحد الحرافشة بالعبور على بستان بقرب تل خليفة المجاور للحصن ومعه رفاقه، فأخذوا منه شيئاً لا قيمة له، فضرب المقدم الفرنجي رقاب بعضهم وأسر بعضهم الآخر[3].

نستطيع القول إن الحرافيش فئة من الطبقات الدنيا كثيرة العدد، وصفوا بأنهم أوباش، وأنهم خطر على التيار الصوفي، وقد استغلت هذه الفئة تشجيع الحكومة للتيار الصوفي وانخرطوا في سلكه طمعاً في رزق ثابت كان يوقف على الربط والخوانق، إضافة إلى التبرعات والصدقات والمساعدات. وقد كان أكثر هؤلاء من سكان الأرياف الذين لجؤوا إلى الزوايا لعدة أسباب منها سياسية تتمثل بعدم الاستقرار الداخلي، واجتياح العدو المغولي لقراهم، واقتصادية مرتبطة بالضرائب والمكوس وكثرة المغارم، إلى جانب أساليب التعذيب والقهر، لكن انخراطهم في سلك التصوف لم يمنعهم أبداً من القيام بمهام أخرى إضافية لكسب قوتهم، ومما يدل على أنهم كانوا عاطلين عن العمل (متسولين) تعريف أحد المؤرخين لهم حيث قال عن الحرفوش إنه العامل الذي يعمل بأجره اليوم عملاً غير ثابت وخصوصاً أعمال الفلاحة[4].

وكان الحرافيش من العناصر الشابة القوية البنية، وبما أنهم أتوا من القرى فلم يعرفوا

١- النجار: المرجع نفسه، ص ١٧٩- زعرور: المرجع نفسه، ص ١٤٤.

٢- ابن الطباخ:/ المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٥٨- النجار: المرجع نفسه، ص ١٨٤.

٣- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٣٢٥.

٤- النجار: المرجع نفسه، ص ١٨٤-١٨٨-٢٢٣- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ١٧١-١٧٢- زعرور: المرجع نفسه، ص ١٤٤.

التخصص في المهن والحرف لذلك اضطروا إلى التسول والالتجاء إلى زوايا الصوفية[1]. وقد ذكر السبكي ذلك وخاصة عن الاستجداء بين الحرافيش ما نصه:

((كثير من الحرافيش اتخذ السؤال صنعة فيسألون عن غير حاجة ويقصدون على أبواب المساجد يشحذون ولا يدخلون للصلاة معهم))[2].

وقد وجد الحرافيش في جميع المدن مثل دمشق، حلب، القدس، حماة، حمص، وسكنوا في المنازل والأكواخ والمساجد وحتى في الشوارع، وكان في القدس ممر يسمى بممر أو طريق الحرافيش.

ومثلما كان للتنظيمات الشعبية السابقة رؤساء أو مسؤولون يقودون التنظيم، كان للحرافيش رؤساء أيضاً، فالمسؤول عنهم يقال له سلطان الحرافيش وحظي بمكانة هامة عند الحكومة[3].

وتمثلت نشاطاتهم العسكرية في اشتراكهم في وقعة حمص سنة ٦٨٠هـ /١٢٨١م بين المغول والمسلمين، وعندما لاح النصر للمغول استغل الحرافيش الوضع وقاموا بنهب الأثقال وطاقات العسكر من الأقمشة وخزائن السلاح فأدى ذلك إلى فروغ صناديق الخزانة[4]

وقاموا بأعمال غير مستحبة تجاه سكان دمشق عندما علموا بقدوم غازان سنة ٦٩٩ هـ /١٢٩٩م فقد استغلوا الفوضى والاضطرابات في المدينة وقاموا بالهجوم على البساتين وكسروا أبوابها، وسرقوا الأشغال الخشبية والأواني، كما قلعوا الشبابيك والأبواب وباعوها بأثمان رخيصة، ولم يهدأوا حتى صادروا الناس بالأموال الكثيرة[5]

وقد دل عملهم الذي قاموا به سنة ٧٠٢ هـ /١٣٠٢م قبل وقعة شقحب وبعدها على عدم ميلهم لصالح جهة معينة، وإنما كانوا يدعمون من يتكسبون منه، فقد قاموا بأعمال السلب والنهب تجاه سكان المدن و خاصة مدينة دمشق، إذ هاجموا البساتين وقطعوا المشمس قبل أوانه وخربوا محاصيل الفول، والقمح والباقلاء وسائر الخضروات، فأخافت هذه الأعمال المسافرين والتجار فانقطعت الطرق من جهة الكسوة، وإثر انتصار المسلمين على المغول في

١- زعرور المرجع نفسه، ص ١٤٥- النجار: المرجع نفسه، ص ١٨٢.

٢- السبكي: معيد النعم، ص ١٣٦- النجار، ص ١٨٢.

٣- ابن صصري: المصدر نفسه، ص ٦- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٢٧٠.

٤- العيني: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٨٠- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٣٠٥ – لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٢٧٢.

٥- النويري: المصدر نفسهن ج ٣١٢، ص ٣٨٧.- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٧- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٩- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٧٢.

المعركة قام بعض الأفراد الذين أطلق عليهم اسم الأراذل وهم الفئة الدنيا من التنظيم بقتل الكثير من المغول المنهزمين وسلب ما كان معهم[1]. وقد عبر عن ذلك ابن تغري بردي حيث قال: «**حتى أن أراذل العامة والغلمان قتلوا منهم خلقاً كثيراً وغنموا عدة غنائم**»[2].

عاش الحرافيش كما ذكرنا آنفاً من مورد الغنائم والسلب والنهب، عاشوا على الهبات السخية المقدمة من قبل السلاطين والأمراء والأغنياء، وانضموا إلى الفقراء في أزمان المجاعات ليحصلوا على طعامهم من إحسان السلطة، إضافة إلى تقديم المعونة لهم من الواردين على المنطقة ففي سنة ٧٣٢ هـ /١٣٣١م وعندما قدم سفراء المغول قدموا الهدايا للمتصوفة والحرافيش[3].

وقد تعرضوا للطرد عند إخلالهم بالأمن ففي عهد أرغون شاه سنة ٧٤٨ هـ /١٣٤٧م أوقف أحد ذوي الثروة وقفاً لإعانتهم، وفي إحدى المرات قاموا باختطاف الخبز من الخبازين ولشدة الغلاء لم يستطع أحد ضبطهم فقام أرغون شاه بنفي بعضهم إلى حمص وحماة وحلب، وقام بتشويه بعضهم، وإعدام آخرين، وقد وصفت هذه الحادثة شعراً فقيل:

كان الغلا يغلو فأما إذا	**أصبح ناراً قلت ذا يغلي**
وأصبح الحرفوش ذا كسرة	**عن طلب الكسرة في شغل**
من يطلب الخبز ومن يشتهي	**وهو بقطع اليد والرجل**[4]

وبصرف النظر عن هذه الأعمال فإن السلطة استطاعت تجنيدهم كقوات مساعدة في حروبها الداخلية والخارجية، ضد أرمينيا وغيرها، وتمردوا على الأوامر في بعض الأحيان أثناء الحملة المملوكية سنة ٧٣٨ هـ /١٣٣٧م ومحاصرة إياس، قام نائب حلب بمنع الأمراء والعساكر من دخول المدينة ريثما يتمكن من صنع زحافات يستطيع بها دخول المدينة دون قتال كبير، لكن الحرافيش رفضوا هذه الخطة وتضامنوا مع العسكر وأثخنوا بالكلام مع نائب حلب وأسمعوه كلاماً غير مستحب منه: «يا مخاطر على السلطان، وأنت أكلت البراطيل من صاحب سيس، ومنعتنا أن نزحف»[5]. ثم قاموا باختراق البرج مع الجيش بدون أمر

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٤، المقريزي:" المقفى، ج ٧، ص ١٨٤- العيني: المصدر نفسه، ص ٢٤٥- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٨، ص ١٦٣- دهمان: ولاة، ص ١٣٨-١٤٢.

٢- ابن تغري بردي: المصدر نفسه، ج ٨، ص ١٦٣.

٣- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٢٧٠.

٤- الصفدي: تحفة ذوي الألباب، ج ٢، ص ٢٧٤- دهمان: المرجع نفسه، ص ١٩٦- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٢٧٠.

٥- اليوسفي: نزهة الناظر، ص ٣٩٨.

أمر نائب حلب أرقطاي الأمر الذي جعل الأرمن يقتلون الكثير منهم، فوبخ نائب حلب الأمراء بقوله: «كيف سمعتم من السوقية والحرافيش»[1].

أما إشارات ابن بطوطة على تنظيم الحرافشة فتظهر بأن قيادة التنظيم قد ظهرت واضحة في وقت متأخر والشيخ الأول الذي ظهر في التواريخ هو أيمر علي (ت ٧٩١ هـ /١٣٨٩م) الذي كان يدعى: (شيخ طائفة المتسولين) - الجعيدية - وسلطان الحرافيش، كما تذكر المصادر الشيخ عبد اللّه شيخ الحرافيش (ت ٨٠١ هـ) أثناء توزيع الصدقات[2].

وانضم إلى سلكهم شيوخ كبار مارسوا التدريس في المدارس فالشيخ علم الدين أحمد بن يوسف ابن شكر (ت ٦٨٨ هـ) كان من الوجهاء ومن بيت علم ورياسة، درس في بعض المدارس، ثم أقبل على الحرفشة وصحبة الحرافيش والتشبه بهم في اللباس والطريقة وأكل الحشيشة وقد نهاه اولاده عن ذلك، لكنه لم يمتنع، وإن دلت سيرة هذا الشيخ فإنما تدل على أننا لا نستطيع التعميم فيما قاله المؤرخون والكتاب عن الحرافيش أنهم متسولون، ورعاع، ليس لديهم أعمال سوى أعمال يومية، بل انضم إليهم في بعض الأحيان كبار المشايخ وهذا الدليل يؤكد ذلك[3].

وقد شارك الحرافيش السكان حياتهم اليومية بما فيها المهرجانات، الاحتفالات، الدعوات، فعند القبض على حاجب الحجاب بدمشق سنة ٧٥٩ هـ /١٣٥٧م خرج العامة من الناس إلى جانب الحرافيش يدعون له[4].

وقد لاحظت من خلال تتبعي للحوادث سنة بسنة، عدم اهتمام المؤرخين وخاصة الحوليين بتدوين أعمال هذه التنظيمات بقدر اهتمامهم بتدوين الحوادث السياسية، فالحوادث الاجتماعية لم تحظ عندهم إلا باهتمام قليل لا يتناسب أبداً مع اهتمامهم بالسياسة، ولولا مشاركة أفراد هذه التنظيمات في الحملات العسكرية، أو الاحتفالات، أو المجاعات لما أتوا على ذكرها، والدافع لما ذكرت أنني لم أعثر على معلومات تدل على أحوال الحرافشة بعد سنة ٧٥٩ هـ /سوى ما ذكر أنه سنة ٨٠٣ هـ وإثر خروج تيمورلنك من المنطقة قام الأراذل في دمشق وهاجموا الناس، ونهبوا وقتلوا واستولوا على ما بقي من متاع، واستمر الحال حتى عاد

١- اليوسفي: المصدر نفسه، ص ٣٩٩.

٢- المقريزي: السلوك، ج ٢، ص ٥٧٧ — لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٢٧٤.

٣- ابن كثير: المصدر نفسهن ج ١٣، ث ٣١٤- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٣٧٨-٣٧٩- وفيات سنة ٦٨٨ هـ.

٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٦٠.

إليها النائب تغري بردي بعد أكثر من شهرين من خروج الغزاة[1].

وعلى الرغم من وجود الحرافيش في المجتمع والدور الذي شغلوه أثناء الاستقرار الأمني للمنطقة أو أثناء قدوم الحملات المغولية فإن السلطة لم تعرهم الاهتمام الكافي، ولم يتعد دورهم التأثير الهامشي فلم يكونوا تنظيماً موحداً، لذلك غالباً ما استغل أمراء المماليك الحرافيش لصالحهم ووجهوهم لخدمة أغراضهم الخاصة.

قاد عدم الاستقرار إلى انعدام الأمن فظهرت أشكال من العنف والإجرام تمثلت في اللصوصية وأعمال السرقة، وأعمال القتل، وقد ساعد على وجود هذه الأشكال عدة عوامل منها كثرة العاطلين عن العمل إضافة إلى الفقر. فقد نشأ تهديد للمجتمع ليس عن العامة من الناس وإنما من قبل عناصر الرعاع التي قاومت الذوبان في المجتمع سواء دينياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً وقامت بتنظيم عناصر الهاربين والعبيد والجنود والمبتزين وغير ذلك والنتيجة وجود العنف الإجرامي[2].

لذلك وجدنا كلمات المناسير الحرامية وغير ذلك من الألفاظ التي دلت على عصابات العنف وظهرت هذه العصابات خصوصاً في أوقات المحن الاجتماعية والسياسية، ففي سنة ٦٥٩ هـ/١٢٦٠م اقتحمت أسواق مدينة دمشق عصابة مكونة من أربعين رجلاً ظنها أهل دمشق أنها موكب زفاف[3].

كما استغل المجرمون قدوم غازان سنة ٦٩٩ هـ /١٢٩٩م وخرجوا من السجون وامتدت أيديهم بالنهب والفساد في دمشق وذلك بسبب انعدام الأمن واضطرابه نتيجة لضعف الوجود السياسي والعسكري في المدينة[4].

خلاصة القول أن التنظيمات الشعبية بكافة أشكالها الزعار، الأحداث، الحرافيش، لم تأخذ دورها الطبيعي في مكافحة العدو المغولي المتسلط على المنطقة، بل كان هم هذه التنظيمات تأمين سبل الحياة اليومية لها، بينما أخذ الزعر دوراً مهماً في الفترة الزمنية اللاحقة.

هـ - الاستباحة الأخلاقية:

نتيجة لانعدام الاستقرار الاجتماعي في المنطقة، استشرى الفساد الأخلاقي، وقد تزامن زيادة

١- العلبي: تيمورلنك، ص ١٩١.

٢- زعرور: المرجع نفسه، ص ١٤٧- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٢٦٠.

٣- لابيدوس: ص ٢٦٠.

٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٧- المقريزي: السلوك، ج ١، ص ٣، ص ٨٨٩ – المقفى، ج ٧، ص ١٧١.

انتشار هذا الفساد مع دخول المغول للمنطقة، إذ رافق دخولهم هتك أعراض، فجور، فساد، ازدياد البغاء، وقوبل هذا الفساد بمعارضة شديدة من قبل بعض فئات المجتمع كالعلماء وأهل الدين، كما قوبل بمعارضة وقمع من بعض سلاطين المماليك، حيث انتشر الخمر، والحشيس، وبيع في مناطق معروفة وخاصة في دمشق، كما أديرت الخمارات من قبل بعض أهل الذمة وقلة من المسلمين إضافة إلى أنهم قاموا بشربه وتوزيعه إبان دخول المغول دمشق.

أما بالنسبة للبغاء فإنه لم تخل مدينة من مدن العالم كله من دور للبغاء وأمكنة للفساد، ولكن يختلف مدى انتشارها من مدينة لأخرى، فمدن الشام في هذه الفترة بالذات لم نلحظ فيها انتشار البغاء بشكل كبير وذلك من خلال المصادر التاريخية التي أمدتنا بمعلومات عن هذه الفترة. وفد انتشرت الاستباحات الأخلاقية والفجور عن طريق بعض أفراد الجيش، إضافة إلى بعض أفراد المجتمع الشاذين.

وعند دخول المغول للمنطقة ارتكبوا أفعالاً شنيعة من هتك الأعراض والفساد وغيره من هذه الأفعال غير الأخلاقية. ولم ترتكب هذه الأفعال من قبل واحد من قواد حملاتهم فقط بل من كل قواد الحملات الذين قدموا إلى المنطقة، فعند قدوم غازان إلى دمشق سنة ٦٩٩ هـ /١٢٩٩م ارتكب أفراد جيشه الفواحش بالجامع الأموي، حيث فجروا بالنساء، وقاموا بشرب الخمور وغير ذلك من الأفعال القبيحة[١].

ولم يقتصر القيام بهذه الأفعال القبيحة على أفراد جيش المغول، بل شارك به بعض رجال السياسة في بلاد الشام، فعثمان السبتاري رجل من أهل قلعة حماة استغل الظروف السياسية السلبية التي مرت بها المدينة وقام باستباحة الحريم، مع سفك الدماء، وقد شاركه بذلك زميل له غدر به فيما بعد، وانفرد عثمان بحكم حماة وتلقب بالملك الرحيم، وظل على أفعاله هذه حتى اعتقل ونفي[٢].

ولم نعد نسمع أي ذكر لمثل هذه الأفعال في المصادر التاريخية، إلا عند قدوم تيمورلنك للمنطقة فقد تعرضت كل مدن الشام التي كانت في طريق الحملات المغولية إلى مثل هذه الاستباحات الأخلاقية كحلب، وحماة، ودمشق. ففي حلب كان المغول يأخذون المرأة ومعها ولدها الصغير فيلقونه من يدها ويفعلون بها الأفعال القبيحة، وقد احتمت معظم النساء

١- ابن أيبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٢٨- الصفدي: تحفة ذوي الألباب، ج ٢، ص ٢٠٤- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٣- دهمان: ولاة، ص ١٠٢.

٢- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٤ — ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٥٤.

بالجوامع ظناً منهن أن ذلك يحميهن من أيدي هؤلاء المغول، وكانت تطلي وجهها بطين أو شيء حتى لا ترى بشرتها، ولكن المغولي كان يأخذ المرأة ويغسل لها وجهها ويفجر بها على مرأى من أهلها دون أن يستطيع هؤلاء تخليصها[1].

وكانت هذه الأعمال في حماة أخف ثقلاً عن مثيلاتها في حلب ودمشق، لكنها مع ذلك تعرضت لمثل هذه الأعمال الدنيئة، فقد قام ابن تيمورلنك ميران شاه مع أصحابه بالفجور من غير مراعاة للأعراض والأخلاق[2].

ولم تريكب في منطقة من مناطق العالم ما ارتكب في دمشق من قتل وسفك الدماء وأسر للرجال والتهتك بالنساء، فقد كان أمراء المغول يأخذون الأولاد والنساء ويقسمونهم على أنفسهم فيشاهد الرجل المعذب امرأته وهي توطأ وابنته وهي تفض بكارتها، وولده وهو يلاط به، فيصير هو يصرخ من ألم العذاب، وابنته وولده يصرخون من ألم إزالة البكارة وإتيان الصبي وكل هذا نهاراً أو ليلاً من غير احتشام ولا تستر، ثم إذا قضوا وطرهم من المرأة والبنت والصبي طالبوهم بالمال وأفاضوا عليهم أنواع العقوبات وأفخاذهم مضرجة بالدماء[3].

لقد عوقب أهل بلاد الشام أشد عقوبة من قبل هؤلاء المغول الذين أدعوا الإسلام، والذين اهتدوا إليه في الربع الأخير من القرن السابع الهجري، ومن المفروض ان يكون هؤلاء أنصاراً لهذا الدين يدافعون عنه، لا أن يهاجموا معتنقيه، فالإسلام دين العفة والأخلاق، فكم فتح المسلمون بلاداً، وكم وصلوا إلى مناطق بعيدة، لكنهم مع ذلك لم يتعرضوا لأهلها أخلاقياً، فهؤلاء عرفوا الدين القويم، بينما المغول لم يعرفوه إلا ظاهرياً ولم يمتثلوا لأوامره ونواهيه، ولو ملكوا ذرة من دين لما فعلوا ذلك.

١- البغاء:

لقد انتشر المجون والبغاء في هذه الفترة وكثر المستهترون، وظهر إلى العلن مجون النساء وفجورهم ولم يكن المجون وليد فترة البحث، وإنما انتشر في بلاد الشام لفترة طويلة، وقد حاربه رجال السلطات المتتابعة التي حكمت المنطقة. غير أن قدوم المغول ساعد على زيادة المجون، ذلك أنهم يرون أنه طريقة لإلهاء أعضاء السلطة وعامة الشعب عن مقاومتهم وصدهم

١- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٣٣- العسقلاني: أنباء، ج ٤، ص ١٩٦ — ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٢٣-٢٢٤- العلبي: تيمورلنك، ص ١٣٢ — كرد علي: خطط الشام، ج ٢، ث ١٦٧ — لامب: تيمورلنك، ص ١١٩-١٢٠.

٢- المقريزي المصدر نفسه ج٣، ص١٠٣٥- ابن تغري بردي: المصدر نفسه ج١٢، ص٢٢٥- ابن إياس: المصدر نفسه ج١، ق٢ص٦٠٠

٣- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٥٠.

عن البلاد ، فانتشرت بيوت البغاء في مناطق الشام ونلحظ ذلك عن طريق المناشير التي كان يصدرها السلاطين بمنع هذه البيوت.

ومن الملاحظ أن بيوت البغاء أخذت شكلاً علنياً ، وقد فرضت حكومة المماليك على النساء المستهترات أو الخواطئ عقوبات إذا لم يرتددن عن هذه الأعمال الفاسدة ، ففي سنة ٦٦٤ هـ /١٢٦٥م أمر الظاهر بيبرس بإغلاق الحانات والخواطئ بمصر والشام إضافة إلى إزالة أماكن المسكرات دلالة على أنها كانت منتشرة بشكل كبير، وأنها كانت تضر السلطة ، وهي مظهر غير حضاري، وغير لائق لأمة عريقة في الإسلام[١].

كما أصدر الظاهر بيبرس سنة ٦٦٧هـ /١٢٦٨م مرسوماً بإغلاق الحانات، وإمساك الخواطئ بالبلاد كلها سواء بالشام أو بمصر ونفذ ذلك أفراد السلطة ، حتى أن السلطان أمرهم بحبس النساء الخواطئ حتى يوافقن على الزواج، فنفذ أعضاء السلطة هذا الأمر ، وسلبوا النساء كل ما معهن وسجنوهن حتى يتزوجن[٢]. كما صدر مرسوم آخر سنة ٧٠٨ هـ/١٣٠٨م بإغلاق بيوت الزواني وكسر آلاتهم[٣].

ولم يكن السلاطين وحدهم يقاومون أمكنة الفساد والاستهتار ، بل قاومها أيضاً أفراد السلطة الباقون كنواب المدن الشامية ، فنائب حلب سيف الدين أرقطاى أمر سنة ٧٤٥ هـ /١٣٤٤م بإغلاق هذه الأمكنة بعد أن ازداد الفساد فيها ، ذلك أن هذه الأمكنة تؤثر على وضع المجتمع العسكري، فقد تجر هذه الأمكنة الكثير من ذوي النفوس الضعيفة ، وقد يؤدي ذلك إلى استشراء الفساد في أنحاء البلاد الأمر الذي يدعو إلى ضعف الروح القتالية لدى العامة ، ولدى أفراد الجيش في مقارعة الغزو المغولي[٤].

ولم تأل السلطة جهداً في تتبع المنكرات وإبطالها ، فقد بدأ الولاة سنة ٧٩٦ هـ /١٣٩٣م بإزالة بيوت البغاء من مكانها عندما علم هؤلاء بقدوم تيمورلنك للمنطقة ومحاصرته للرها ، وفي ذلك دلالة على أنهم كانوا يعتمدون على نساء هذه البيوت في معرفة أشياء سياسية وعسكرية حول وضع المدن أثناء محاصرتها أو الاستيلاء عليها[٥].

١- المنصوري: التحفة، ص ٥٦- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤٦.

٢- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٣٥٠- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٨٦.

٣- ابن حجر العسقلاني: الدرر، ج ١، ص ٥٠٥ – الشوكاني: البدر الطالع، ج ١،/ ص ١٦٨.

٤- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٨٦.

٥- ابن قاضي: شهبة: تاريخ ابن قاضي شهبة، ج ١، ق ٣، ص ٥٠٤.

وبالرغم من محاربة السلاطين وأفراد السلطة لبيوت البغاء إلا أنها استمرت، ولم يستطع هؤلاء القضاء على هذه الظاهرة، وإنما استطاعوا الحد منها بين الفنية والأخرى.

٢- اللواطة:

ساد الانحلال الأخلاقي بعض فئات المجتمع لا سيما الفئة الغنية أو الحاكمة، وقد شجع عل هذا الانحلال عوامل كثيرة منها الحملات المغولية المتكررة، وترف المماليك السلاطين منهم، واقتناء الجواري والعبيد والغلمان في بيوت سلاطين المماليك، إضافة إلى انشغال الحكومة بتجهيز الحملات العسكرية والإنفاق عليها. هذه العوامل ساعدت على انتشار الاستهتار بشكل ظاهر وجلي في المجتمع، فالأمير أحمد بن السلطان محمد بن قلاوون اشتهر بخلاعته واستهتاره، ولم ينتشر هذا الفساد بين أبناء الطبقة الحاكمة فحسب وإنما انتشر وساد بين فئات العلماء والأدباء حتى القادمين من خارج بلاد الشام.

ولم تكن هذه الأعمال الفاسدة ولدية فترة البحث، وإنما سبقت هذه الفترة بكثير منذ العصور السحيقة فقوم لوط ذهبوا بأجمعهم نتيجة هذه الأعمال القبيحة، وقد أنذرهم الله سبحانه مرات كثيرة بقوله «إتأتون الفاحشة ما سبقكم بها أحد من العالمين» وقال أيضاً: «أنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل أنتم قوم مسرفون». غير أن قوم لوط لم يرتدعوا عن مثل هذه الأعمال فأذهبهم الله تعالى من وجه الأرض[1].

ولم تتمثل بعض النفوس الضعيفة لهذه التحذيرات وإنما اقبلوا على هذه الشهوات، فالأمير أحمد بن الناصر محمد بن قلاوون قام بهذه الأفعال القبيحة حيث أنه كان يعاشر أوباش الكرك، الأمر الذي جعل والده يستدعيه سنة ٧٣٨ هـ /١٣٣٧م إلى مصر، فعقد له على ابنة الأمير سيف الدين طاير بغا ظناً أن هذه يردعه عن ذلك، فعاد أحمد إلى الكرك ولم يرتدع عن أفعالهن القبيحة، فاستدعي مرة أخرى سنة ٧٣٩ هـ /١٣٣٨م لعلم السلطان بشغفه بواحد من أهل الكرك اسمه الشهيب وهو ابن خياط، فقد هام به غراماً، فصار أبوه يحصل الأموال من الناس بسبب كثرة الشفاعة التي كان يشفعها عند ابن السلطان ومما يأخذه من الأنعام، عندئذٍ أمر السلطان بعقوبة الشاب الذي كان يهواه حتى يحضر المال الذي وهبه له أحمد، لكن الأمير أحمد ما لبث أن تشفع له عند الأمراء[2].

١- سورة الأعراف: آية ٨٠-٨١ ابن قيم الجوزية (شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي): روضة المحبين ونزهة المشتاقين، حلب، دار الوعي، ١٣٩٧ هـ ، ص ١٩٠.

٢- الشجاعي: تاريخ الناصر، ص ٤٧-٤٨ — المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٣، ص ٤٣٢-٤٦٧ — العسقلاني: الدرر، ج ١، ص ٢٩٤.

غير أن الأمير أحمد لم يتب عن هذه الأفعال حتى توجه الأمير طوغان سنة ٧٤٢ هـ /١٣٤١م فاحضره إلى مصر لكثرة شغفه بشباب أهل الكرك وانهماكه في معاقرة الخمر معهم. واستلم السلطة فترة ثم خلفه أخوه الصالح فعاد إلى الكرك، وعاد مرة أخرى إلى أفعاله القبيحة ولما حاصرته القوات المملوكية الموجهة من أخيه الصالح سنة ٧٤٥ هـ /١٣٤٤م وأرادوا اعتقاله كان لا يأكل شيئاً حتى طلب أن يأتوه بشاب اسمه عثمان فأتوه به فأكل[1].

وقد اختلفت أقوال العامة والفقهاء في عقوبة اللوطي فأحد الأقوال أنها أعظم من عقوبة الزنا، والقول الثاني أنها مثل الزنا، والقول الثالث أنها أقل منها، وقد قرر بعض الشافعية أن عقوبة الفاعل كعقوبة الزاني، وعقوبة المفعول به الجلد، وقد ذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن عقوبة اللوطي أشد وأقسى من عقوبة الزاني لإجماع الصحابة على ذلك، وقام بعض الخلفاء بإحراقهم كأبو بكر، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن الزبير، وهشام بن عبد الملك. أما الله تعالى فقد توعدهم بالعقوبة في (١٠) سور من القرآن هي سورة الأعراف، الحجر، الأنبياء، الفرقان، الشعراء، النحل، العنكبوت، الصافات فقد قال في سورة الأعراف عن لوط: « فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلاَّ امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ {٨٣} وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَراً فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ {٨٤} »[2].

وفي سورة الفرقان: « يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْراً مَّحْجُوراً {٢٢} وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاء مَّنثُوراً {٢٣} أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرّاً وَأَحْسَنُ مَقِيلاً {٢٤} »[3].

فالله سبحانه وتعالى تقدم إليهم بالحجة ووعدهم بالعقاب، وكان هؤلاء هم السلف وإخوانهم في هذا العصر بعدهم على الخلف والأثر، وقد قيل في ذلك أشعار كثيرة منها:

فإن لم يكونوا قوم لوط بعينهم	**فما قوم لوط منهم ببعيد**
وأنهم في الخسف ينتظرونهم	**على مورد من مهلة وصديد**
يقولون لا أهلاً ولا مرحباً بكم	**ألم يتعدكم ربكم بوعيد**
فقالوا بلى لكنكم قد سننتم	**صراطاً لنا في العشق غير حميد**

١- أبو الفداء: المختصر، ج ٤، ص ١٣٦- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٢، ق ٣، ص ٦٤٠- المقفى الكبير، ج ١، ص ٦٢٨-٦٣٠ – ابن تغري بردي: النجوم، ج ١، ص ٢٣-٩٢-٩٣.

٢- سورة الأعراف، آية ٨٣-٨٤.

٣- سورة الفرقان، آية ٢٢-٢٤ – ابن قيم الجوزي: المصدر نفسه، ص ٣٥٣-٣٥٨-٣٦٠.

أتينا به الذكران من عشقنا لهم	فأوردنا ذات العشق شر ورود
فأنتم بتصنيف العذاب أحق من	متابعكم في ذاك غير رشيد
فقالوا وأنتم رسلكم أنذرتكم	بما قد لقيناه بصدق وعيد
فما لكم فضل علينا فكلنا	نذوق عذاب الهون ذوق مريد
كما كلنا قد ذاق لذة وصلهم	ومجتمعنا في النار غير بعيد[1]

ورغم كل التحريم الذي أنزله الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم، ورغم أحاديث الرسول الكثيرة في النهي عن اللواطة فإن بعض أفراد السلطة، أقدم على ارتكابها، ومنهم الشيخ الصفوي وهو من أمراء الظاهر برقوق، فقد ولي نيابة غزة سنة ٨٠٠ هـ /١٣٩٧م ثم نقل إلى حبس المرقب بسبب شكوى أهل القدس وتعرضه لأبنائهم وإكثاره من الفساد[2].

وأقدم العالم ضياء العجمي على هذه الأفعال، وكان من العلماء القادمين من خارج بلاد الشام. وقد كان في الخانقاه السميساطية، وكان يتهتك بالغلمان ويخرج عن طور العقل والعفة، فكان يمشي وفي يده خرقة من الرياحين فمن لقيه من المرد أدناها إلى أنفه فيمشها، ثم علق بصبي من أبناء الجند فكان يخرج إلى سوق الخيل ليشاهده إذا ركب[3].

وقد أقدمت السلطة على قتل من ارتكب هذه الأفعال الفاسدة كالفتح أحمد بن الثقفي، فقد اتهموه بأنه زنديق إضافة إلى اشتهاره بشرب الخمر واللواطة[4].

من الملاحظ أن العوامل السياسية، واضطراب الأمن في البلاد، وانعدام الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي كان له أثر في ظهور هذا التحلل الأخلاقي لدى بعض أفراد المجتمع، وكان لهذا التحلل آثار سلبية انعكست على المجتمع بكامله.

٣- حب الغلمان:

كانت ظاهرة هوى الغلمان موجودة في كل المجتمعات، كالمجتمع العراقي، والشامي، وغيره، ولكن لا نلحظ أنها كانت كثيرة الانتشار في مجتمع الشام بالمقارنة مع مجتمع

١- الإنطاكي: (داود): تزيين السواق في أخبار العشاق، دار حمد ومحيو، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م، ج ٢، ص ٣٣٢ – ابن ابي حجلة. شهاب الدين أحمد بن حجلة المغربي): ديوان الصبابة، دار حمد ومحيو، ط ١، ١٩٧٢م، ص ٢٤٥.

٢- ابن قاضي شهبة: تاريخ ابن قاضي شهبة، ج ١، ق ٣، ص ٦٦٦ – العسقلاني: أنباء، ج ٣، ص ٣٩٤ – ابن تغري بردي: المنهل، ج ٦، ص ٣١٢- السخاوي" الضوء، ج ٣، ص ٣٠٨- ابن إياس: بدائع الزهور، ج ١، ص ٢، ص ٥٠٨.

٣- العسقلاني: الدرر، ج ٢، ص ٢١١ – الشوكاني: البدر الطالع، ج ١، ص ٣٠٠.

٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٥- المقريزي: المقفى الكبير، ج ١، ص ٦٣٩- العيني: عقد الجمان، ج ٤، ص ١٧٧.

العراق، ذلك أن ترف القصور وثراء الطبقة الحاكمة في العراق وكثرة الجواري والقيان هو الذي جعل هذه الظاهرة سهلة الانتشار هناك.

أما مجتمع الشام فقد واجه مشاكل سياسية كثيرة منها قدوم الصليبيين للمنطقة ومهاجمة مدن بلاد الشام بين الفنية والأخرى، الأمر الذي فرض عليها الوضع الحربي، وجعل معظم الأموال تصرف لتسليح الجيش وتدريبه، ثم قدم المغول للمنطقة فزادت الأعباء الحربية مما اضطر السكان للانشغال بصد الغزاة أكثر من انشغالهم بالهوى والحب.

وأكد الأطباء قاطبة بأن العشق مرض وسواس شبيه بالماليخوليا، يجلبه المرء على نفسه بتسليط فكره على استحسان بعض الصور والمسائل. وكان له سببان نفسي وبدني فالنفسي الاستحسان، والفكر، والبدني، ارتفاع بخار ردئ إلى الدماغ.

أما الفلاسفة فلقد قرروا أنه يتولد في القلب ويتحرك وينمو، ثم يجتمع إليه مواد من الحرص، وكلما ازداد صاحبه في الاهتياج تمادى صاحبه في الطمع والحرص على الطلب حتى يؤدي ذلك إلى الغم والقلق. ويكون احتراق الدم عنده باستمالته إلى السوداء الذي يحصل له منها فساد الفكر المؤدي إلى زوال العقل وأحياناً يؤدي إلى الجنون.

فالعاشق لا يتفرغ في كثير من الأحيان إلى ممارسة صنائعه، كما أنه يبتعد عن القيم الأخلاقية وعن ممارسة الشعائر الدينية ويرتكب ما هو محرم. وقد جمع بعضهم بين حب المرأة والرجل حتى صور أحدهم ذلك حين قال:

أنا الرجل البصير بكل أمر	**دخلت من التصابي كل باب**
فهيو المرد والشبان قلبي	**ولا يأبى مواصلة الكعاب**

كما أن أرسطو عرفه حيث قال: «بأنه جهل عارض صادف قلباً فارغاً دق عن الأفهام مسلكه وخفي عن الأبصار موضعه وحارت العقول في كيفية تمكنه غير ابتداء حركته وعظم سلطانه من القلب ثم يتفشى على سائر الأعضاء فيبدي الرعدة في الأطراف.. حتى ينسب صاحبه إلى الجنون»[1].

كما ذهب جماعة من الأطباء بأن العشق اختياري لا اضطراري، فالمرء يجلبه لنفسه، ولو كانت المحبة لا تملك لم يتوعد الله بعض المحبين، الذين يريدون الفاحشة بالعذاب على ما لا يدخل تحت قدرتهم.

١- ابن قيم الجوزية: المصدر نفسه ص١٤٠-١٤١- ابن أبي حجلة: المصدر نفسه ص٢٤٢- الإنطاكي: المصدر نفسه، ج١، ص٢٤

كما أن بعض الفقهاء نهى عن النظر في وجه الأمرد فالنووي في المنهاج حرم النظر إلى الأمرد بشهوة أو بغير شهوة. وقد نقل عن الرسول أنه قال: لا تجالسوا أولاد الملوك فإن الأنفس تشتاق إليهم ما لا تشتاق إلى الجواري العواتق[1].

غير أنه رغم كل التحذير والتحريم من الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم، والفقهاء إلا أن بعض القضاة والأعيان وقعوا فيه ومنهم ابن خلكان. فقد اتهم شمس الدين محمد ابن خلكان قاضي القضاة بأن له ميل إلى ابن صاحب حماة الملك المسعود بن الزاهر، وقد التهبت نار عشقه في قلبه، وكتم أمره حتى مرض واشتد به المرض، فأرسل الملك المظفر صاحب حماة ابنه إلى ابن خلكان فلما رآه وثب قائماً كأن لم يكن به مرض، فعرف الغلام أمره وأخبر والده بذلك فحجبه عنه، وقد قال ابن خلكان في ذلك أشعاراً رائعة منها:

يا سادتي أني قنعت وحقكم	**في حبكم بأيسر مطلب**
أن لم تجودوا بالوصال تعطفا	**ورأيتم هجري وفرط تجنبي**
لا تمنعوا عيني القريحة أن ترى	**يوم الخميس جمالكم في الموكب**
لو كنت تعلم يا حبيبي ما الذي	**ألقاه من كمد إذا لم تركب**
لرحمتني ورثيت لي من حالة	**لولاك لم يك حملها من مذهبي**
قسماً بوجهك وهو بدر طالع	**وبليل طرتك التي كالغيب**
وبقامة لك كالقصيب ركبت من	**أخطارها في الحب أصعب مركب**
لو لم أكن في رتبة أرعى لها	**العهد القديم صيانة للمنصب**
لهتكت سري في هواك ولذلي	**خلع العذار ولو ألح مؤنبي[2]**

إلى جانب ابن خلكان ظهر ابن عبد الظاهر كعاشق ولهان أيضاً فقد أحب شاباً مغنياً اسمه نسيم وقد قال فيه عدة مقاطع شعر منها:

إن كانت العشاق من أشواقهم	**جعلوا النسيم إلى الحبيب رسولا**
فأنا الذي أتلو لهم يا ليتني	**كنت اتخذت مع الرسول سبيلا**

فرد عليه صاحب ديوان الصبابة ابن أبي حجلة قائلاً:

١- ابن أبي حجلة: المصدر نفسه، ص ٣٥-٢٤٦ – الإنطاكي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣١-٣٣٢.

٢- ابن شاكر: فوات الوفيات، ج ١، ص ١٠١-١٠٢- ابن أبي حجلة: المصدر نفسه، ص ١١٠ – الإنطاكي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣٧-٣٣٨.

أن كنت في عشق النسيم متيماً	**وزعمت أن هواء ليس بمتلف**
فأنا أقول لمن تحرش بالهوى	**عرضت نفسك للبلا فاستهدف**

فقال ابن عبد الظاهر أيضاً في نسيم:

يا من غدا لي من عواصف	**هجرة الريح العقيم**
أترى يطيب لي الهوى	**ويقال قد رق النسيم**

فأجابه ابن حجلة

بالله أن رق النسيم وأخمدت	**نار تؤججها يد التبريح**
نقل فؤادك حيث شئت من الهوى	**ودع العذول وقوله في الريح**[1]

وقد فاز بعض العشاق بمعشوقه قبل حلول منيته ومنهم من مات بغصته:

من نال من دنياه أمنية	**أسقطت الأيام منها الألف**

ومنهم من بات على وعد الحبيب مسلوب الرقاد بعيداً عن لقاء الردى، فهو يكذب قول الحبيب حيناً ويصدقه حيناً آخر ويجربه ويقول:

ما زلت منتظراً لوعدك سيدي	**في البيت ملتفتاً لقرع الباب**
يا كاذباً وعده بلسانه	**من لي بعض لسانك الكذاب**

وقد أدى الحب إلى النحول والذبول بسبب المعشوق، كذلك إلى هجرة بعض المحبين لمعشوقهم، فابن عبد الظاهر يقول: في هذه المناسبة:

أيها الصائد باللحظ ومن	**هو من دون الورى مقتضي**
لا تسم طائر قلبي هرباً	**أنه من أضلعي في قفصي**

وممن ترك معشوقه وهاجر عبد الله الدربندي ضياء الدين النجوي كان مولعاً بشاب يعاشره فترك بسببه الشام وهاجر إلى مصر[2].

وقد أدى الحب إلى القتل أحياناً ففي سنة ٧٥٢ هـ /١٣٥١م أقدم شاب من أبناء دمشق على قتل إنسان يحبه، فلما وصل خبره إلى الوالي استقدمه وسأله فأنكر فعراه ليضربه، عندئذٍ تقدم إنسان كان يعشق ذلك الشاب وقال للوالي لا تضربه فإنه ما قتله وإنما قتلته أنا، وكان نائب دمشق ايتمش فأطلع على القصة فأمر بحبس الشاب القاتل، غير أن ايتمش لم يطل في

١- ابن أبي حجلة، المصدر نفسه، ص ١١٤-١١٥.

٢- العسقلاني: الدرر، ج ٢، ص ٣١١- ابن أبي حجلة: المصدر نفسه، ص ١١٤-١١٥-١٠٩٨-٢١٣.

نيابة دمشق بل أتى أرغون الكاملي فكان أول شيء عمله شنق العاشق بمقتضى المحضر المكتوب عليه[1].

وذكر عن ناصر الدين القلندري أنه كان يهوى شاباً من أولاد الجند بطرابلس وكان يكتب عليه وكان آخر ما تمثل به ومات عقبه سنة خمس وثلاثين وسبعمائة قول الصاحب بن عباد:

يا من وهبت له نفسي فهذبها ورمت تخلصيها منه فلم أطق

أدرك بقية نفسي فيك قد تلفت قبل الممات فهذا آخر الرمق[2]

وقد فصل ابن صصري وضع الغلمان والمردان في هذه الفترة حيث قال:

«أما المردان، فما يحتاج حالهم إلى بيان في هذا الزمان، وليس الخبر كالعيان، كل واحد منهم يحب أن يكون معشوقاً، ويتمشى في السوق، على أهل الفسوق، وقد كانت الصبيان أحيى من البنات، فانعكست الأمور، وتغيرت الدهور، وانكشف ما كان مستور، حتى صاروا بالسقال والملابس في زي العرائس، يأتون الفاحشة مجهراً، ولا ينكر أحد عليهم منكراً، وأكثر الناس قد لبسوا ثياب العار، وافتخروا بالأوزار، ولا أحد على ولده يغار، وقد أبدلوا أعرافهم في هوى أغراضهم، وهذه أمور تقشعر منها الجلود ويشيب منها المولود، وقد رأينا في هذا الزمان ما لم نره وسمعنا فيه ما لا سمعناه، وأبصرنا عجائب، وشاهدنا غرائب، فلهذا الحال قلت الأرزاق، وكسدت بضائع الأسواق وقل نزول الغيث، وتقطعت أسباب الناس، وقت قلوب الملوك، وتجبر الغني على الصعلوك، فهلكت الرعية، وعظمت البلية، فسبحان الكريم المسامح الذي لا يعمل على عبد عصاه، سبحانه لا إله إلا هو»[3].

وقد قيلت أشعار كثيرة في حب الغلمان في هذه الفترة ومنها نقتطف:

وعارض قد لام في عارض وطاعن يطعن في سنه

وقال لي قد طلعت ذقنه فقلت لا أفكر في ذقنه

وقيل أيضاً:

شب وجدي بشائب من سنا البدر أوجه

كلما شاب ينحني بيض الله وجهه

وأيضا قال بعض مشايخ العصر:

١- ابن أبي حجلة: المصدر نفسه، ص ٢٦٧-٢٦٨ – الإنطاكي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٥٦.

٢- ابن أبي حجلة: المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

٣- ابن صصري:الدرة المضيئة، ص ١٦٤.

وقـــد عنفـــوني في هـــواه بقـــولهم ... ستطلع منه الذقن فاصبر على الحزن
فقلـــت لهـــم كفـــو فـــإني واقـــع ... وحقكـــم بالوجـــد فيـــه إلى الـــذقن

وقال بعض المشايخ وقد عشق شيخاً:

كلفـت بـه شـيخاً كـأن مـشيبه ... علـى وجنتيـه يـاسمين علـى ورد
أخو العقل يدري ما يراد من الفتى ... أمنـت عليـه مـن رقيـب ومـن ضـد
وقالوا الورى قسمان في شرعة الهوى ... لـسود اللحـى نـاس ونـاس إلى المـرد
وقالوا لهم لو كنت أصبو لا مرد ... صـبوت إلى هيفـاء مياسـة القـد
وسد اللحى أبصرت فيهم مشاركاً ... فـأثرت أن أبقـى بأبيـضهم وحـدي[1]

ولكثرة الحكايات والصور التي أوردها كل من الإنطاكي وابن حجلة نستطيع القول إن هناك أنواعاً من عشق الغلمان ما يمكن أن نسميه (بالعشق العذري) فلقد اكتفى بعضهم بصحبة الغلمان دون ممارسة الشذوذ الجنسي، وقد لاحظنا أن عدداً من الفقهاء قاموا بإصدار فتاوى تمنع من معاشرة الأحداث والنظر إلى الوجوه الملاح.

و - انتشار الخمر:

اتخذ الإسلام موقفاً واضحاً من مسألة تحريم الخمر، وارتبط التحريم بمواقف أخلاقية ودينية رتبت على مستهلكيها نتائج سلبية، ورغم ذلك فقد عرفت ظاهرة تناول الخمر قبل فترة البحث، لكن انتشارها قوي خلال فترة دخول المغول للمنقطة، وكما تذكر المصادر فإن أهل الذمة ساهموا بشكل كبير في نشر شرب الخمر وتداوله بين الناس، إذ انحصر إنتاج الخمر بأهل الذمة فقط.

أما العوامل التي ساعدت في انتشار الخمر خلال فترة البحث فهي التسامح الديني الذي أبداه المغول تجاه أهل الذمة في بلاد الشام، إضافة إلى غض النظر عن بعض الأعمال التي قاموا بها تجاه المسلمين، ففي سنة ٦٥٨ هـ /١٢٥٩م عمد أهل الذمة إضافة إلى بعض المتساهلين في أمور الدين إلى بيع الخمر عند دخول المغول للمنقطة، كما قام أهل الذمة برش الخمر على أبوب المساجد، إذ كان معهم قماقم مملوءة بالخمر رشوها على مسجد درب الحجر الصغير والكبير، وعند رباط الشيخ أبي البيان[2]، كما رشوا الخمر على وجوه الناس وثيابهم[1].

١- ابن أبي حجلة: المصدر نفسه، ص ٢٤٣-٢٤٤.

٢- رباط أبي البيان: داخل باب شرقي تجاه درب الخمر، وقد بناه أبو البيان بن محمد بن محمد بن محفوظ القرشي ويعرف بابن الحوراني (ت ٥٥١ هـ/١١٥٦م). انظر النعيمي: الدارس ج ٢، ص ١٩٢.

وكان ضعف الرقابة الحكومية الناجمة عن انشغال المماليك بالمواجهة العسكرية مع المغول من جهة، وبمشاكلها الداخلية من جهة أخرى من العوامل التي ساعدت على انتشار الخمر، فالسلطة المملوكية انشغلت بتهدئة حركات الشغب والتمرد ضدها سواء الاستقلالية عن السلطة، أو الحركات التي طمع أفرادها في عرش السلطنة، لذلك كان هم السلطات مقاومة العدو المغولي، وتأمين حاجات المجتمع الاقتصادية، وهذا ما سمح لظواهر الفساد بالانتشار لكن السلطات المملوكية تجاوزت أحكام الإسلام على متعاطي وبائعي الخمر حيث وصلت على حد القتل، مع العلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده والفقهاء لم يفتوا بقتل السكران وإنما إقامة الحد عليه، فقد روى بعضهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ضرب في الخمر بالجريد والنعال وجلد أبو بكر أربعين جلده، أما عمر فقد استشار الناس، فأشاروا عليه بأخف الحدود وهي ثمانين فأمر بها[٢].

وتم في فترة البحث التعاون والتنسيق بين الهيئات العلمية والدينية والسياسية لمحاربة الخمور وبيعها وخاصة بالنسبة لأهل الذمة، وأفتى الفقهاء بأن خمور أهل الذمة لا تراق عليهم إلا أن يظهروا شربها أو بيعها، وهذا ما حصل في هذه الفترة لذلك لم تأل طائفة الشيوخ جهداً في منعها، فقد قام الشيخ خضر[٣] شيخ الظاهر بيبرس مع علماء آخرين بتفتيش بيوت أهل الذمة سنة ٦٦٨ هـ /١٢٦٩م لإلزامهم بأن يكتبوا على أنفسهم كتاباً بعدم تعاطي الخمور وعدم اقتنائها[٤].

وساعد الشيخ خضر في محاربة انتشار حانات الخمر ومتعاطيها قضاة حماة ناصر الدين بن البارزي الشافعي، وشهاب الدين يعقوب المالكي، وتقي الدين بن شيخ السلامية الحنبلي، ونتيجة لتصرفهم هذا عزلوا عن مناصبهم لأنهم أزالوا الخمارات التي أحدثها النائب سودون العثماني بدون إذن من السلطات. والحانات أو الخمارات كانت المكان الأول لتعاطي الخمر،

١- ابن الجزري: المختار، ص ٢٥٧- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢١٩- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٤٣-٣٤٣- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٨٠-٨١ – الغامدي: جهاد المماليك، ص ١٠٢ – سعد (فهمي عبد الرزاق): العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين: بيروت الأهلية للنشر، ١٩٨٣، ص ٢٧٣.

٢- ابن أبي العينين: (أبي عبد الله أحمد ابن إبراهيم): إعلام الأنام بأحكام الخمر في الإسلام، طنطا، دار التراص، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ /١٩٨٩م، ص ٦٢.

٣- الشيخ خضر: هو خضر بن أبي بكر محمد بن موسى، أصله من قرية المحمدية أعمال جزيرة ابن عمر، وهو شيخ الظاهر بيبرس وكان الظاهر له عقيدة فيه ذلك أنه أنباه بالسلطنة، وبعد توليه الحكم كان يطلعه على غوامض أسراره، ثم تغير الظاهر بيبرس عليه وحبسه سنة ٦٧١هـ الشيخ خضر سنة ٦٧٦هـ. ينظر ابن تغري بردي: النجوم، ج٧، ص٢٧٦-٢٧٧.

٤- الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٢٨٨- دول الإسلام، ج ٢، ص ١٧١- اليافعي: مرآة الجنان، ج ٤، ص ١٦٧- اللاقفهسي (أحمد بن عماد بن محمد بن يوسف): إكرام من يعين بتحريم الخمر والحشيش، طنطا، دار التراث، ط١، ١٤١١ هـ /١٩٩١ ص ٢٩.

وضمت القيان، والمغنيات إضافة إلى راقصات وغلمان كانوا يضفون على مجالس الشرب نوعاً من التهتك واللهو[1].

ومن الواضح أن السلطة وقفت إلى جانب الهيئات الدينية في محاربة المنكرات، وتعهد أفرادها بإزالة هذه المنكرات لذلك أقدم السلاطين والنواب والأمراء على محاربتها، وأول من بدأ منهم الظاهر بيبرس البند قداري فأصدر أمراً سنة ٦٦٤ هـ /١٢٦٥م بكسر جرار الخمور وأراقتها في مصر والشام وقد قيل في ذلك أشعار منها:

ليس لإبليس عندنا أرب	**فغير هذه البلاد مأواه**
حرمته الخمر والحشيش معاً	**أعدمته ماءه ومرعاه**

كما أصدر الظاهر بيبرس في وقت آخر أمراً بمنع بيع الحشيش والخمر معاً عقوبة البائع والشارب القتل، وأدل دلالة على ذلك أن ابن الكازروني ألقي القبض عليه وهو سكران وعنده جرة خمر فصلب[2].

وفي سنة ٦٦٩ هـ /١٢٧٠م أقدم الظاهر بيبرس على إراقة الخمور في سائر البلاد وتعذيب من ويقم بعصرها بعد ذلك، مما يدل على أن إنتاج الخمور كان يتم في المنطقة وعلى أيدي أبنائها حيث تتوفر جميع المواد المستعملة في صنع الخمور[3].

وتابع المنصور قلاوون ما بدأ به زميله بيبرس في إزالة المسكرات وغيرها فأمر سنة ٦٧٨ هـ /١٢٧٩م بإبطال الخمور وألا تضمن ولا يتظاهر بها[4].

وكان للتدخل المغولي في المنطقة أثر على جميع ظواهر الفساد، ففي سنة ٦٨٠ هـ /١٢٨١م وعند دخول المغول للشام سمح ببيع الخمور، والتغاضي والتجاهل في سوء الأخلاق لمن نال خطوة عند أولي الأمر، غير أن العلماء قاوموا البيع، وذلك لتحريم التجارة به، فقد نهى رسول الله صلى الله عن تجارته فقال: «**حرمت التجارة في الخمر**»[5]. أما المغول فقد شجعوا ذلك وربما ارتبط البائعون مع الغزاة في مصالح مادية أو معنوية، وكان هدف الغزاة أيضاً من بيعها إضعاف الروح المعنوية والعسكرية عند أهل تلك البلاد، فالخمور تذهب العقل وتؤدي إلى

١- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٢١٦- سعد: المرجع نفسه، ص ٢٧٣.

٢- المنصوري: المصدر نفسه، ص ٥٦- ابن شاكر: فوات، ج ١، ص ١٧٠ — ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٣٢٦.

٣- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٣٩٠- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ١٨٠- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٦٠.

٤- ابن عبد الظاهر: تشريف الأنام، ص ٥٨ قسم ابن الفرات.

٥- صحيح البخاري: (٤١٧/٤) رقم /٢٢٢٦/.

الخمول والكسل، وهذه غاية الغزاة في تحقيق مآربهم، فقام السلطان قلاوون بإصدار أمر بإراقة الخمور وإبطالها، وقد ساعده على تطبيق هذا القرار معاونة العلماء له[1].

وبسبب تشديد السلطة على محاربة الفساد وشرب الخمور، فقد قبض سنة ٦٧٨ هـ /١٢٨٨م على ذمي كان يشغل منصب الكتابة بدمشق، وامرأة مسلمة يشربون الخمر، فأمر نائب السلطنة بدمشق بحرق الذمي، أما المرأة فقطع بعض أنفها جزاءً لما ارتكب[2].

وكانت منطقة الزبداني من المناطق التي يعصر فيها الخمر، لذلك شدد على أهلها سنة ٦٩٠ هـ /١٢٩١م ألا يعصروا خمراً. كما طالب بعض سكان المناطق السلطات بإزالة الحانات من مناطقهم، فقد طلب أهالي معرة النعمان من السلطان سنة ٦٩١ هـ /١٢٩٢م بإبطال الخمارات في بلادهم فأجابهم إلى طلبهم وأبطلت من وقتها[3].

وشاع انتشار الخمر في بعض الأحيان لدى الأوساط السياسية وخاصة أعيان السلطة وعندما كان الأمير لاجين حاكماً بدمشق سنة ٦٩٧ هـ /١٢٩٧م أخذ يفرط في الشرب ومعاشرة النساء حتى اضطر الشجاعي نائب السلطنة بدمشق أن يخبر الملك المنصور قلاوون بالأمر، فبعث يهدده إذا لم يترك ذلك[4].

وبدخول المغول للمنطقة سنة ٦٩٩ هـ /١٢٩٩م ارتكبوا الفواحش كشرب الخمر والزنا وطرح القاذورات والنجاسات في الجامع الأموي، كما قام قبجق نائب غازان بدمشق بإعادة عمل الخمارات وتشجيعها فأمر بإدارة الخمارة والحانة بدار ابن جرادة خارج باب توما، حيث ضمنت كل يوم بألف درهم[5].

وبعد رحيل غازان عن المنطقة ألغى علم الدين أرجواش ما استجده غازان من الحانات، فأغلقها، وأمر بكسر المواعين التي تستخدم فيها الخمور، ونفذ المهمة الشيخ تقي الدين بن تيمية وأصحابه، حيث داروا على الخمارات والحانات وكسروا أواني الخمور وشقوا الظروف، وشتموا أهل الحانات، ورافقه بعض من عامة الشعب وهو يدور على الحانات وكان يقرأ عليهم سورة القتال وآيات الجهاد وأحاديث الغزو والرباط والحرس ويحثهم على ذلك،

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٩٤ – المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٦٨٨- ابن أبي العينين: إعلام الأنام، ص ٧٩.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ١٥٨- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣١٢- العيني: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٧١.

٣- ابن الجزري: المختار، ص ٣٤٣- ابن الوردي: المختصر، ج ٢، ص ٣٣٩.

٤- المقريزي:/ السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٦١ – العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٣٢.

٥- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٦٩-٤٠٠ ابن أيبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٢٨-٣٠ – المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٣-٨٩٦- المقفى الكبير، ج ٧، ص ١٧٢- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٦- دهمان: ولاة، ص ١٠٩.

وقد سر العامة كثيراً لهذا الأمر[1].

وعندما انتشر شرب الخمر بين الأوساط الدينية والقضائية عمدت السلطة إلى عقوبة القتل أحياناً، والعزل أحياناً أخرى، فقد قتل الفتح أحمد بن الثقفي من أهل حماة بسبب شربه للخمر، وقتل معه الأديب الشاعر أحمد بن محمود بن إسماعيل، وناصر بن الهيتي، أما القاضي صدر الدين بن الوكيل فقد تعرض للعزل بسبب شربه الخمر وثار الناس بسبب ذلك وادعوا بأن الصلاة لا تجوز خلفه، وعين بدله صدر الدين بن المرحل، لكن الخلف لم يكن بأحسن من السلف فقبض على الأخير سنة ٧١٠ هـ /١٣١٠م بدمشق مع جماعة يعاقرونه الخمر وعزل من منصبه[2].

وقام السلطان محمد بن قلاوون بإبطال الخمور لسنوات متلاحقة ومتتابعة سنة ٧٠٩ هـ /١٣٠٩-٧١٤ هـ ١٣١٤-٧١٧ هـ /١٣١٧م-٧٢٠هـ/١٣٢٠م، ٧٤٥هـ/١٣٤٤م[3].

وكانت ظاهرة انتشار الخمور مرتبطة بقوة السلطة السياسية في المنطقة، فقد كانت تزداد انتشاراً عند ضعف الأمير أو النائب في المنطقة، فقد ازداد الفسق والمجاهرة بالخمر في مدينة دمشق عند ضعف الأمير قطز دمر الحموي وتغلب مماليكه عليه[4].

وقد تابع النواب سياسة محاربة ظاهرة الخمور بيعه وتعاطيه، فقام نائب حلب الأمير ببيغا ابن عبد الله القاسمي بالتشديد على من يشرب الخمر، وحكم بغير أحكام الله، ذلك أن أحد المباشرين بالديوان السلطاني بحلب شرب الخمر سنة ٧٥٢هـ /١٣٥١م، ثم ركب وسار إلى دار الإمارة بغير اختياره فأمر ببيغا روس بتسميره على جمل فسمر وطيف به في المدينة ساعة من النهار ثم أطلق[5].

وتابع أرغون الكاملي نائب دمشق هذه السياسة فأصدر أمراً سنة ٧٥٢ هـ /١٣٥١م بأن من وجد جندياً سكراناً فلينزله عن فرسه، وليأخذ ثيابه، ومن أحضره من الجند إلى دار السعادة

١- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤٠١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١١- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٠٠- المقفى الكبير، ج ١، ص ٤٥٩- زيادة: دمشق، ص ٢٠١- دهمان: ولاة، ص ١١١.

٢- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج٢، ص٣٩٨- المقريزي: المصدر نفسه، ج٢، ق١، ص٨٨ — العسقلاني: الدرر، ج٤، ص١١٦-١١٧- العيني: المصدر نفسه، ج٤، ص١٧٧-٣١٩- ابن تغري بردي: المنهل، ج٢، ص٩٥-٩٦- الشوكاني: المصدر نفسه، ج٢، ص٢٣٥.

٣- الذهبي: ذيول العبر، ص ٤٥- دول، ج ٢، ص ٢٢٤- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٧٩-٤٨٦- اليافعي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٤٥- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٥٠-٧٠-٨٢- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ٢١١.

٤- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٣، ص ٦٤٩.

٥- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٠، ص ٢٩٣ — المنهل، ج ٣، ص ٤٨٦.

فله خبزه، ففرح الناس بذلك واحتجوا على الخمارين والعصارين ورخصت الأعناب[1].

وشدد نائب السلطنة في دمشق على أهل الذمة سنة ٧٦٧ هـ /١٣٦٥م بعدم عصر الخمور، لذلك أمر بتفتيش بساتينهم فوجد فيها من الخمر المعتصر الخوابي والأحباب فأريقت عن آخرها، بحيث جرت في الأزقة والطرقات، وفاض نهر تورا من ذلك وهذا فيه بعض المبالغة، وأمر بمصادرة أهل الذمة الذين وجد عندهم ذلك وهم تحت الجباية[2].

ولما ولي طرنطاي الحجسوبية في دمشق (نائب دمشق سنة ٧٩٢هـ) شدد على العوام في قضية شرب الخمر وعاقب نتيجة لذلك كثيراً من الناس، وظل يحارب الفساد حتى طلب إلى الديار المصرية[3].

وعندما ورد إلى مسامع نائب دمشق قدوم قافلة مليئة بالخمر سنة ٨٠٠ هـ /١٣٩٧م وهي نحو مائتي جمل أرسل رجاله واعترضوا القافلة وتحاربوا عند المزة، وأخذوا القافلة وكانت للأمير يلبغا الأشقتمري، فأخبر نائب دمشق السلطان بهذه الأنباء[4].

انقطعت أرزاق الخمارين، وقل بيعهم نتيجة للأحكام الشديدة التي فرضها رجال السلطة على متعاطي الخمور، وعندما نقلت السلطات المملوكية الأمير سيف الدين منجك من نيابة دمشق لنيابة صفد فرح الخمارون ومتعاطو الخمر، لأنه حارب الخمارين كثيراً[5].

ونتيجة انتشار التعاليم الدينية بشكل كبير بين الناس، بتوجيه من الفقهاء ورجال الدين، تولد لديهم قناعة تامة بتحريم شرب الخمر، وجلبه للمصائب، فقد روى بستاني أن مياه عين الكرش بمدينة دمشق جفت بعد أن كانت تدير حجر الطاحون وسبب جفافها شرب الخمر من قبل بعض الأهالي، وفعلهم لكل قبيح، فمنع الناس من الجلوس عندها وعزلوها، فجرت ولكن بشكل ضعيف[6].

لقد ساهم الغزو المغولي للمنطقة في انتشار شرب الخمر وبيعه، كما أثر على أحكام أمراء المماليك التي تناولت شرب الخمر، فوصلت بعض هذه الأحكام إلى حد القتل فتخطت أحكام الإسلام بذلك.

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٤٠- دهمان: ولاة، ص ٢٠٤.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣١٧.

٣- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٦، ص ٣٨٣- دهمان: ولاة ، ص ٢٤٨-٢٥٠.

٤- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٦٥١.

٥- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٦٣- دهمان: المرجع نفسه، ص ٢١٤.

٦- ابن صصري: المصدر نفسه، ص ٢٠١.

ن- انتشار الحشيشة:

ارتبط تناول الحشيشة في بلاد الشام تاريخياً بالصوفية، وإلى الصوفية يعود الفضل في الكشف عنها وانتشارها، فاستعملت كمادة منشطة تساعد على السهر، وتم اكتشاف الحشيشة على يد الشيخ حيدر المقيم في خراسان الذي تناول نبات الحشيش في البرية ولم يعرف ما هو اسمه، فشعر بنشاط في جسمه وذهنه، فأصبح يتناولها باستمرار ثم أهداها إلى أصحابه وأوصاهم بكتمان سرها عن العوام وقال:

«أن اللّه تعالى قد خصكم بسر هذا الورق ليذهب أكله همومكم الكثيفة، ويجلو بفعله أفكاركم الشريفة، فراقبوه فيما أودعكم وراعوه فيما استرعاكم».

كما أمرهم الشيخ حيدر بزرع الحشيشة حول ضريحه بعد أن يموت. لكن الأدباء هزئوا بتلك الحشيشة وسموها مدامة حيدر وفي ذلك يقول بعضهم:

دع الخمر واشرب من مدامة حيدر	**معنبرة خضراء مثل الزبرجد**
يعاطيكها ظبي من الترك أغيد	**يميس على غصن من البان أملد**
فتحسبها في كفه إذ يديرها	**كرقم عذار فوق خد مورد**
يرنحها أدنى نسيم تنسمت	**فتهفو إلى برد النسيم المردد**
وفيها معان ليس في الخمر مثلها	**فلا تستمع فيها مقال مفند**[1]

وانتشرت آفة تناول الحشيش على يد الصوفية في كافة المجتمعات، لكنها اتخذت عند الصوفيين للسهر والعبادة، بينما اتخذت الحشيشة في فترة البحث للسكر كالخمر تماماً.

ولقد نهى الفقهاء ورجال الدين عن تناولها بالقياس مع الخمر، لأن كل مسكر حرام، فقد قال ابن البيطار: الحشيش مسكرة جداً، وقال القرافي: يحرم أكل الحشيش بالإجماع، بينما اعتبر ابن تيمية من استحلها كافراً[2].

لكن بعض الفقهاء حللوا بيع الحشيشة، وربما قصدوا من ذلك الجانب الطبي حيث كانت تستخدم التداوي، والدلالة على صحة القول قولهم لمن يأكلها حرام كبيع العنب أو يعصر الخمر[3]

وقد عدد أحمد بن يوسف الإقفهسي مضار الحشيشة الدينية والدنيوية حيث قال:

١- مبارك (زكي) التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق، مصر، مطابع دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٣٧٣ هـ /١٩٥٤م، ج ١، ص ٣٢٣-٣٢٤.

٢- الإقفهسي: المصدر نفسه، ص ٦٠-٦١.

٣- الإقفهسي: المصدر نفسه، ص ٦٧.

«أنها تورث الفكرة وتجفف الرطوبات، وتعرض البدن لحدوث الأمراض، وتورث النسيان، وتصدع الرأس وتقطع المنى وتجففه، وتورث موت الفجاءة، واختلال العقل، والدق، والسل، وتورث فساد الفكر ونسيان الذكر، وإفشاء السر، وإنشاء الشر، وإذهاب الحياء، وكثرة الماء وعدم المروءة، وكشف العورة، وعدم الغيرة، وإتلاف الكيس، ومجالسة إبليس، وترك الصلوات، والوقوع في المحرمات، وتفسد العقل، وتقطع النسل وتورث الجذام، وتورث البرص،... وتفتر الأعضاء، وتضيق النفس، وتقوى الهوس، وتنقص القوى.. وتورث الكسل والفشل، وتجعل الأسد كالجعل، وتعيد العزيز ذليلاً، والصحيح عليلاً، إن أكل لا يشبع، فإن أُعطي لا يقنع، وإن كلم لا يسمع، تجعل الفصيح أبكم، والصحيح ابلم، وتذهب الفطنة، وتحدث البطنة، وتورث اللعنة، والبعد عن الجنة»[1].

وساهم المغول بشكل غير مباشر في انتشار الحشيشة في بلاد الشام وشجعوا تناولها، نتيجة للظروف السياسية السائدة بعد احتلال المغول لبغداد، التجأ السلطان أحمد بن أويس إلى دمشق سنة ٧٩٦ هـ /١٣٩٣م ونزل في القصر الأبلق والميدان ومعه خمسمائة نفس عاثوا فساداً في دمشق وشربوا الحشيشة أمام أهلها، فمقتهم أهل دمشق نتيجة تصرفهم هذا[2].

ومن غير المستبعد أن يكون بقاؤهم في مجتمع كبير كمدينة دمشق قد جر بعض ضعاف النفوس إلى تناولها، الأمر الذي سيؤدي بالطبع إلى كثرة انتشارها بين جماهير العامة والجهال بشكل خاص، مما سيؤدي إلى إضعاف الروح الدينية والقومية في مرحلة وصفت بأنها أصعب المراحل التي مرت على المنطقة، فالسلطان المملوكي في خصام مع نواب دمشق ومع منطاش التركماني، وتيمورلنك خرج من بلاده وبدأ باجتياح المدن أمامه وتشريد أهلها، وقتلهم وظل جاداً في سيره حتى وصل المنطقة سنة ٨٠٣ هـ /١٤٠٠م.

وإذا كان للمغول يد في وصول الحشيشة إلى بلاد الشام، فمن البديهي أن يشجعوها عند احتلالهم للمنطقة حتى يضعف المجتمع ويصيب أفراده الخمول، مما يسهل سيطرتهم عليه.

وعلى الرغم من تحريم الحشيشة فقد سادت بين فئات الشعب العامة منهم والخاصة وحتى بين المشايخ، فبدلاً من قيامهم بالدور الإيجابي للحد منها كان بعضهم يتناولها، منهم أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن راجح، نجم الدين عماد الدين المقدسي سبط، الشيخ شمس الدين بن أبي عمر (ت ٧١٠هـ) وقد أدت الحشيشة إلى وفاته، وقد مات كثير ممن تناولها فجأة[3].

وفي سنة ٧٠٤ هـ /١٣٠٤م أحضر ابن تيمية الشيخ إبراهيم القطان، وأمره بترك الصياح

١- الإقفهسي: المصدر نفسه، ص ٦٥.

٢- ابن صصري: الدرة المضيئة، ص ١٤٦.

٣- العسقلاني: الدرر، ج ١، ص ٨١.

والفحش وأكل الحشيشة وترك لباس الدلق، وأكل جميع ما يغير العقل ويذهبه، وأفتى ابن تيمية بكفر من استحلها ويدل هذا دلالة واضحة على اشتراك الهيئات الدينية بمحاربة الحشيشة[١].

والظاهر أن تناول الحشيشة لم يقتصر على الرجال فقط بل تناولتها النساء أيضاً، فالشجاعي نائب دمشق هدد كل من أكلها، وعندما سمعت النساء بهذا التهديد تراجعن عن أكلها[٢].

ونتيجة لخطورة تناولها فقد سارعت السلطة ممثلة بالنواب والسلاطين وحتى الهيئات الدينية في بلاد الشام للتصدي لمشكلة بيع الحشيشة وأكلها، لأنها تذهب العقل، وتلغي دور الفرد السياسي عامة والديني خاصة في المجتمع، وفي وقت كانت فيه بلاد الشام أحوج ما تكون لنشاطات هؤلاء الأفراد السياسية والعسكرية في صد الغزاة ومنع تقدمهم باتجاه المنطقة. لقد أمر الظاهر بيبرس بإبطال ضمان الحشيشة وإحراقها سنة ٦٦٤ هـ /١٢٦٥م لأسباب كثيرة منها أنها مادة مسكرة، وكل مسكر حرام ومنها أنها تضر وتورث الفتور والخدر في الأطراف إضافة إلى أن النبي صلى الله نهى عن كل مسكر[٣].

كما شارك المتصوفة في حملات مكافحة الحشيشة، فقد قام مجموعة من الفقراء المغاربة سنة ٧٥٧ هـ /١٣٥٦م بمهاجمة أماكن لبيع الخمر والحشيش بدمشق، فكسروا أواني الخمر وأتلفوا الحشيش ثم انتقلوا إلى حكر السماق وغيرها فثار عليهم البازدائية والكلابرية وغيرهم من الرعاع فتناوشوا، وقد ارتأى أن يناصر هؤلاء المغاربة على الحشاشين والخمارين[٤].

٣- الأثر على الناحية الدينية:

١- على المسلمين:

انقسم جيش المغول من حيث تركيبته الدينية إلى نساطرة وشامانيين وبوذيين، واتبع المغول سياسة دينية في كافة المدن التي احتلوها تقوم على تعيين حكام يخالفون السكان الأصليين من حيث العنصر والمذهب، ففي بلاد الشام عين المغول حكاماً معظمهم من الشيعة الفارسيين، كما عزف المغول ببراعة على أوتار الطائفية في بلاد الشام، فقد قربوا منهم ظاهرياً الأقليات الموجودة فيها، فتآخوا مع النساطرة الموجودين في حلب ودمشق وملطية

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣٣- الإقفهسي: المصدر نفسه، ص ٦١- المقريزي: المقفى، ج ١، ص ٤٥٩.

٢- الذهبي: دول، ج ٢، ص ١٩٢.

٣- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٢٦٦- النويري: المصدر نفسه، ص ١٣٠- الإقفهسي: المصدر نفسه، ص ٦٦ – ابن أبي العينين: إعلام الأنام، ص ٦٠.

٤- ابن كثير: المصدر نفسه ج ١٤، ص ٢٥٧- دهمان: المرجع نفسه، ص ٢١٠.

وغيرها، وأحيوا الفتن الطائفية لمحاولة ضرب التماسك الداخلي في بلاد الشام[1].

عند دخول المغول للمنطقة أولوا أهمية خاصة لأهل الذمة، فعطفوا على النصارى وولوهم مناصب هامة استغلها النصارى لصالحهم وقام بعضهم بالانتقام من المسلمين في كافة مدن الشام، وكان لدخول الغزاة أثر كبير على المؤسسات الدينية الإسلامية، فقد أحرقوا الجوامع، وانتهكوا حرمتها، وعطلوا الصلوات فيها، وعطلوا مواسم الحج لسنوات، ونهبوا الجوامع والأديرة، ولكن نجد من زاوية أخرى أن بعض قادة جيشهم كهولاكو أمر باحترام المؤسسات الدينية التي تنتمي لجميع الطوائف، فلم يتعرض جيشه للخانقاه، التي فيها زين الدين الطوسي وكنيسة اليهود، بينما أحرق هيثوم ملك الأرمن الجامع الكبير[2].

ونتيجة للهجمات التي شنها المغول على دمشق بقيادة هولاكو فقد تعطلت فيها الصلوات، فقام فيما بعد والي دمشق إياز الحراني بالتشديد على أهل الأسواق وأمرهم بالصلاة، وعاقب من تخلف عنها، وقد ساعده على ذلك شخص حنبلي يسمى ابن الصيرفي[3].

ولم تكن سياسة غازان الدينية تجاه الإدارات والمؤسسات الإسلامية بأحسن من سابقيه، فعند دخول جيشه دمشق ومحاصرة قلعتها اتخذ جنوده الجامع حانة يزنون بها ويشربون الخمر، وانقطعت الصلاة في الجوامع، وكان الجامع الأموي يغلق بين العشاءين ومن تأخر فيه شلح، ولم يكن يصلي فيه إلا نفر قليل صباحاً ومساءً كما نهبوا الأماكن المحيطة بالجامع فأغلقت أبواب الجامع، وترك منها باب صغير، كما انقطع الناس عن الصلاة حتى أنه لم يكن يصلي خلف الأمام إلا رجل أو اثنان خوفاً على أنفسهم، كما نهب دير الحنابلة ومسجد الأسدية ومسجد خاتون، ودار الحديث الأشرفية، وأحرق جامع التوبة بالعقيبة، وهاجم المغول رباط الحنابلة وأسروا كثيراً من البنات[4].

استخدمت الجوامع للدعاء لغازان والخطبة باسمه، وأصبحت مصلى للمغول، وفوضت ولاية

١- العريني: المغول، ص ٢٤٨.

٢- أبو شامة: تراجم، ص ٢٠٨- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠١- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٣- الذهبي: دول، ج ٢، ص ١٦٣- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٧-٣٨- العريني: المغول، ص ٢٤٤- دهمان: ولاة، ص ٤٩- عاشور: العلاقات، ص ٥٤-١٥١-١٥٢.

٣- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٣، ص ١٢٣.

٤- الصفدي: تحفة، ج ٢، ص ٢٠٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٨-٩ ابن خلدون: العبر ج ٥، ص ٤، ص ٨٩٠- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٣- المقفى الكبير، ج ٧، ص ١٧٢- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٧-٩٨- عاشور: العلاقات، ص ١٥١- دهمان: ولاة، ص ١٠٢.

القضاء إلى قبجق، فقام هؤلاء بنثر الدراهم والدنانير على الناس ففرحوا بذلك لما يعلمونه من علم قبجق وحسن سيرته[١]. وتابعت المدن حياتها اليومية بعد خروج غازان من المنطقة فتكون الخطبة قد انقطعت في الجوامع باسم السلطان المملوكي حوالي مائة يوم، وبعد خروج غازان عادت إلى سابق عهدها[٢]. وكانت الكارثة على مدن الشام أعم وأكبر عند قدوم تيمورلنك على المنطقة، فلم يعد الأمان لمدينة من المدن بل خضعت المدينة بكامل مؤسساتها الدينية والإدارية والاقتصادية لهمجية جيشه، فقد تعطلت الصلوات في المدن، وتوقفت سبل الحياة الاقتصادية، كما شهدت المدن أضراراً مادية ومعنوية جسيمة، وكانت مدينة حلب أولى المدن المتضررة، فقد كثر فيها القتل والحرق والسبي للمسلمين، إضافة إلى تضرر المعاهد الدينية[٣].

أما في دمشق فكانت الكارثة أكبر، إذ تعطلت الصلوات والأذان، ومنع الناس من إقامة صلاة الجمعة، ولم يصلِّ الناس في فترة بقاء جيوش الغزاة إلا مرتين الأولى يوم الجمعة التاسع عشر من جمادى الآخرة، حيث دعا فيها الخطيب للسلطان محمود ولو لي عهده ابن تيمور، واستباح الغزاة الجامع الأموي حيث نهبت منه البسط والحصر، وستر بها شرفات الجامع على البوائك، وصلى الناس الجمعة الثانية في شمالي الجامع وكان عددهم قليلاً، وهتك المغول حرمة الجامع فلعبوا بالكعاب، وضربوا بالطنابر ثم منعوا الناس من إقامة صلاة الجمعة في الجامع الأموي فأقيمت بالخانقاه السميساطية، ولم تقم صلاة الجمعة بالجامع الأموي إلا بعد سنة تقريباً، فقد كان خراباً[٤].

كما تدخل تيمورلنك في تعيين القضاة وفي تفضيل بعض المذاهب على الآخر فقد جعل أعلى رتبة من القضاة للقاضي الحنفي، كذلك عين الحنبلي مكانه أما المالكي أو الشافعي فلم يهتم بتعيين قضاتهم[٥].

وتعطلت قافلة الحج بعد الغزو المدمر للمنطقة، فبعد قدوم تيمورلنك توقفت قافلة الحج ما يقارب الثلاث سنوات، ولم تقم حتى سنة ٨٠٦ هـ /١٤٠٣م حيث قام المؤيد شيخ نائب الشام

١- الصفدي: تحفة، ج ٢، ص ٢٠٢- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩١- دهمان: ولاة، ص ٩٦-٩٧.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤٠١ العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٧.

٣- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٢٥- الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٥-٧٦-٧٧.

٤- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٨-١٠٨٢- العسقلاني، ج ٤، ص ٢٠٧-٢٠٨- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٤٢-٢٩٧- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ٨٨- النعيمي: الدارس، ج ٢، ص ١٦٠- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٣-٦٤٦- العلبي: تيمورلنك، ص ١٨٣-١٩١.

٥- الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٩.

بتجهيز المحمل وجعل أمير الركب فارس الدوادار التنمي وجعل ثوب المحمل حريراً أصفر مذهباً قيمته نحو خمسة وثلاثين ألف درهم فضة[1].

واتخذ موسم الحج مظهراً اجتماعياً في هذا العصر لأنه محط اهتمام الناس كافة العامة أو الخاصة، وفي هذا الموسم كانت الحركة والنشاط يسريان في أوصال المجتمع، وتزدهر الأسواق المخصصة لبيع لوازم الحجاج، وبالتالي فإن انقطاع قافلة الحج أثر سلباً على هذه الأسواق، فانخفضت بالتالي عائدات التجار لأن الحجاج كانوا يتبضعون الطعام واللباس وغير ذلك من لوازم الحج من المدن التي يمرون بها، فقد كانوا يشترون من دمشق مثلاً البقسماط بكميات كبيرة، وبالتالي شكل انقطاع هذه العائدات خسارة كبيرة لتجار المدن وللدولة أيضاً[2].

وأثرت غزوات المغول سلباً على المعاهد الدينية، إذا أوقعتها في الفوضى، فقد استوجبت أعمال الترميم للمنشآت الدينية خفض رواتب الأساتذة لدفع التكاليف لهذه الترميمات، فخفضت رواتب الأساتذة حتى وصلت أخيراً إلى الثلث عام ٨٢٠ هـ /١٤١٧م وذلك لتقليل النفقات الكبيرة، وبقي العجز حوالي أربعين ألف درهم ولتأمينه تم استقطاع مدفوعات شهرية من رواتب القضاة والمدراء وخطباء المساجد وراتب واحد من المؤذنين والأساتذة في العام اللاحق كما أعيد تنظيم المدفوعات، وافترض إعادة دقيقة للتنظيم بسبب نقص الأموال التي ازدادت نتيجة لإهمال استمر أكثر من قرن[3].

٢- على أهل الذمة:

أولى الإسلام أهمية خاصة لأهل الذمة فأباح حرية الاعتقاد والعبادة لأبناء الديانات الأخرى إذا قبلوا أن يعيشوا في ديار الإسلام، وأهتم الخلفاء بتنظيم أمور أهل الذمة تنظيماً يكفل لهم حماية جيدة وعيشاً مطمئناً، وقد أصدر الخلفاء عدداً من العهود التي تنظم علاقة أهل الذمة بالدولة والمجتمع الإسلاميين.

تعددت فئات أهل الذمة التي انتشرت في مناطق بلاد الشام فكان منهم النصارى واليهود والصابئة والمجوس، وكان النصارى فئتين: الملكانية وتدين بالولاء للبابا، وعرفوا بالكاثوليك، وكان لهم بطريرك يرجعون إليه في التحليل والتحريم، وفي الحكم بينهم، وفي أمر الكنائس والبيع، وهو يترأس هذه الجماعة ويخضع له الجميع.

١- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ١١٢- العسقلاني: أنباء، ج ٥، ص ١٥٢- ابن طولون: أعلام الورى، ص ٥٨- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٣.

٢- العلبي: دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ص ٢٦١- قاسم: عصر سلاطين المماليك، ص ١٠٠.

٣- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ١٢٩-١٣٠.

أما الفئة الثانية فكانت اليعقوبية وهم الشرقيون وقد ساد هذا المذهب أيضاً في الحبشة ومصر[1].

أما اليهود فكانوا في بلاد الشام ينقسمون إلى فئتين: أولاهما اليهود القراؤون والربانيون، وهؤلاء الذين اتفق الإسلام على يهوديتهم، والثانية السامريون أتباع السامري الذي أضل اليهود وجعلهم يعبدون العجل وقد أورد ابن فضل الله العمري الوصية التي أوكلت إلى رئيس السامرة حيث قال: «... **فليلتزم الحدود وليقم من شرط الذمة بما قيم به طول المدد وليتمسك بالموسوية من غير تبديل ولا تحريف في كلمة ولا تأويل وليحص عمله فإنه عليه مسطور وليقف عند حده ولا يتعد طوره في الطور وليحكم في طائفته**»[2].

وكان رئيس السامرة مقيماً بمدينة نابلس مدينتهم المعظمة، وله نائب بدمشق، وكانت وظيفة رئيس اليهود توضح في مرسوم التعيين وهي تشبه وظيفة البطرك[3].

ولا بد عند الحديث عن أهل الذمة ودورهم الاجتماعي والسياسي في هذه الفترة من التطرق إلى الأماكن التي قطنوا بها، واللباس الخاص بهم والجزية التي أدوها باستمرار ومتى قطعوا تأدية هذه الجزية؟.

برزت لدى طوائف أهل الذمة نزعة استقلالية في أحياء خاصة من المدن، ففي مدينة دمشق مثلاً اختلفت الروايات حول مناطق سكن اليهود والنصارى، فاحدها تقول إن النصارى كانوا يقيمون في شمال شرق مدينة دمشق، بينما تجمع اليهود في الجنوب الشرقي، أما الرواية الثانية فقد ذكرت أن النصارى أقاموا في الزاوية الجنوبية الشرقية من المدينة بينما أقام اليهود في قسم مماثل من المدينة جنوبي الشارع المستقيم الممتد من باب الجابية إلى باب شرقي. وكان درب كليلة في المدينة يعرف بحارة اليهود، ، وهو قبلي درب البياعة، والدرب يعرف قديماً بكليل القاضي. ولم يقتصر سكن اليهود على مدينة دمشق فقط بل أقاموا في القرى ومنها قرية جوبر[4].

وكان شأن أهل الذمة في الدولة الإسلامية شأن الفئات الأخرى إلا أنهم كانوا يدفعون الجزية، وفرض عليهم بعض الشروط لتمييزهم عن المسلمين، إذ أورد السبكي في كتاب

١- العمري: التعريف بالمصطلح، ص ١٤٤-١٤٥- العلبي: دمشق، ص ٨٢.

٢- العمري: المصدر نفسه، ص ١٤٤- العلبي: المرجع نفسه، ص ٨١-٨٢.

٣- القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٤، ق ١٩٤- زيادة: دمشق في عصر المماليك، ص ١٦٦.

٤- ابن عبد الهادي: ثمار المقاصد في ذكر المساجد، ص ١٠٣- زيادة: المرجع نفسه، ص ١٣١ – سوفاجيه (جان): دمشق الشام لمحة تاريخية حتى عهد الانتداب، تحقيق أكرم حسن العلبي، دمشق، ط ١، ١٩٨٩ ص ٨٠- العلبي: المرجع نفسه، ص ٨١.

الفتاوى ما حرم عليهم وما جاز لهم، فقال إنهم كانوا يمنعون من تعليم أولادهم القرآن لأنهم قد يستخفون بحرمته ويستهزئون به، ولهذا منعوا من شراء المصحف، كما منعوا من مشاركة المسلمين في أي شيء إلا في التجارة لأنهم قد يعاملون بالربا والخمر والخنزير، كذلك منع الإسلام على المسلمين التشبه بلباسهم حتى لا يخرجوا إلى مرتبة التعظيم لقوله صلى الله عليه وسلم: «ولا تتشبهوا باليهود» ولأن عمر صالحهم بشرط تغيير زيهم بحضرة الصحابة. وقد كان لون لباس أهل الذمة في فترة البحث أزرق، بينما كان لباس اليهود أصفر[1].

غير أنهم في بعض الأحيان لم يتقيدوا بارتداء هذا اللباس ربما بسبب انشغال السلطة بإعادة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى ما كانت قبل قدوم الحملات العسكرية المغولية المتكررة، لذلك فقد حددت السلطات لباسهم سنة ٦٨٠ هـ /١٢٨١م ووظائفهم سيما أن بعضهم قام بدور مغاير لمصلحة المجتمع إثر قدوم المغول إلى المنطقة.

ومارس النصارى دوراً سلبياً إثر قدوم الحملات المغولية، فقد ساندوا الغزاة منذ دخولهم المنطقة، وقد حصلوا على أمان من هولاكو فثاروا بدمشق، ورفعوا الصليب، ودقوا النواقيس، ونهبوا المسلمين وقللوا من شان دين الإسلام، ورشوا الخمر على أبواب المساجد حيث دخلوا من باب توما قاصدين درب الحجر، ورشوا الخمر على رباط الشيخ أبي البيان، وفعلوا ذلك على باب مسجد الحجر الصغير، والمسجد الكبير، فاشتكاهم المسلمون إلى نائب قلعة دمشق ايل سنان، لكنه طردهم وأهانهم، ورفع من مكانة قسيس النصارى، لذلك لم يكن مجال أمام المسلمين إلا الانتظار لما ستسفر عنه آثار المعركة بين المسلمين والمغول، ولما انجلت النتائج في عين جالوت وانتصر المسلمون، قاموا بالثأر من النصارى والتشفي منهم لما فعلوه، فقتلوا الكثير منهم في دمشق، وخربوا الكنائس ومنها كنيسة اليعاقبة وكنيسة مريم وهي بالجاني الذي فتحه خالد بن الوليد، وأخذوا جميع ما فيها وشعثوا بقية الكنائس كذلك فرضوا قطيعة على أهل الذمة سواء النصارى أو اليهود بلغت مائة ألف وخمسين ألف درهم فالتزموا بها وجمعوها وحملوها للمظفر قطز[2].

١- السبكي: الفتاوى، ص ٤٠١-٤٠٢.

٢- ابن العميد: أخبار الأيوبيين ص ٥٣-٥٤- أبو شامة: تراجم، ص ٢٠٨- اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٦٢-٣٦٤- أبو الفداء: المختصر، ج ٣، ص ٢٠٤- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٦- الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٢٤٢-٢٤٣- دول، ج ٢، ص ١٦٣- اليافعي: مرآة الجنان، ج ٤، ص ١٤٩- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٢١- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ق ٤، ص ٧٩٤- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٢٥-٤٣٢- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤٢-٢٤٩- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٨٠-٨١ — فهمي: المرجع نفسه، ص ١٤٢-١٤٧.

وأخذت قضية ترميم الكنائس المتهدمة أو بنائها حيزاً هاماً من كتابات الفقهاء وخاصة المؤرخين منهم، وقد ناقشوا متى تهدم، ومتى لا تهدم، ومتى تبنى، ومتى يعاد ترميمها، ومن هؤلاء الفقهاء السبكي: حيث يقول:

«غير أني أقول إن اليد ههنا على الكنائس لا أسلم أنها للنصارى بل للمسلمين، فما ظهر لهم أنها تبقى بقيت، وما شك فيها فهي في أيدينا باقية على الشك لا نقدم على الحكم فيها بأمر من الأمور لا بهدم ولا بإبقاء إلا بمسند خوفاً من الله تعالى لا من أحد أن يقدم في شريعته على حكم بغير علم. وتظهر فائدة ذلك فيما إذا هدمها هادم، وقد قدمنا بعض كلا منا، ولا شك أن صفة التأليف التي بها قوام الكنيسة غير مضمونة كصفة الصليب والمزمار وكذا يظهر لي في ذوات الآلات في الحجر ونحوهن كما لا يضمن الخمر اللهم إلا أن يقال إنه يضمنها لأهل الذمة فلا يبقى شيء آخر وهو التعذير، وهنا يفترق الحال، فإن كانت الكنيسة مما يتحقق أنه قد لزمنا أن لا نهدمها فيكون قد أقدم على حكم تحريمه فيعزر. وان كان أقدم في الصورة التي فرضنا حيث لا نحكم بذلك لعدم المقتضى فلا يعزر لن الحكم بالتعزير يستدعي تحقق سببه ولم يوجد، وإعادة التي هدمها هادم كإعادة المهدمة بنفسها»[1].

هذا بالنسبة للمذاهب جميعها أما بالنسبة لمذهب السبكي وهو الشافعية فإنه يقول:

«وبالجملة المشهور من مذهبنا التمكين من الترميم، والحق عندي خلافه وهو المشهور من مذهب مالك وأحمد، وقال القرافي المالكي يمنعون من ترميمها خلافاً للشافعي والمدرك أنها من المنكرات والعين التي تناولها العقد قد انهدمت والعود لم يتناوله العقد وهو منكر تجب إزالته»[2].

ولم يقتصر دور أهل الذمة على مساندة المغول وقت دخولهم للمنطقة، بل وأثناء غيابهم، فكانوا يهاجمون المسلمين ويأخذونهم ويبيعونهم للفرنج، فرد عليهم السلطان الظاهر بيبرس سنة ٦٦٤ هـ /١٢٦٥م بأن شن غارة على قارة أسفرت عن قتل الكثير منهم وسبى منها ألف نفس تشفع للباقي رئيسها أبو العز، فقبل الظاهر شفاعته، لأن أبا العز أكرم الظاهر بيبرس لما ساق خلف المغول بعين جالوت، وقام الظاهر بهدم كنيستها وبناها جامعاً، ونقل إليها بعضاً من المسلمين وصيرها دار إسلام. وكان الفقهاء قد حكموا في نقض أهل الذمة لعهدهم أن الأمام يتخير فيهم بين أربعة أشياء هي القتل والمن والاسترقاق والمفاداة، وليس تخيره على سبيل التشهي بل ما يظهر مصلحة المسلمين، لذلك نرى أن الظاهر بيبرس اختار القتل لأنه رأى

١- السبكي: فتاوى، ص ٤٠٧-٤٠٨.

٢- السبكي: المصدر نفسه، ص ٤١٧.

مصلحة المسلمين تقتضي ذلك[1].

لذلك فقد بادر أفراد الحكومة، والأمراء والسلاطين إلى إصدار المراسيم بإلزام أهل الذمة بارتداء لباس مميز عن المسلمين، كذلك أصدر السلاطين مراسيم تحد من وظائفهم في الدولة وقصروها على وظائف محددة، ففي سنة ٦٨٠ هـ /١٢٨١م جاء مرسوم السلطان بأن يسلم أهل الذمة من الدواوين والكتبة، ومن لا يسلم يقتل فأسلموا مكرهين، وكانوا يقولون آمنا، وحكم الحاكم بإسلامنا بعد أن عرض من امتنع منهم على الصلب بسوق الخيل، وجعلت الحبال في أعناقهم[2]. وقد صرف أهل الذمة سنة ٦٨٩ هـ /١٢٩٠ عن المباشرات الديوانية بأمر الملك المنصور قلاوون[3].

كما فرض الأشرف خليل بن قلاوون على الدواوين بدمشق أن يدخلوا في الإسلام، ومن امتنع يؤخذ منه ألف دينار، فأسلم أربعة من كبار الدواوين، كما أصدر الأشرف مرسوماً يمنع أهل الذمة من دخول مقام الخليل، وكانوا قبلا يدخلون ويدفعون مالاً مقابل دخولهم[4].

وربما هدف السلاطين من ذلك ضم جميع فئات المجتمع إلى جانبهم عند دخول المغول المنطقة، فالعدو يعتمد عند الدخول على الفئات المعارضة للسلطة، أو الفئات المضطهدة ليستطيع من خلالهم النفوذ والوصول إلى ما يريد، فعند دخول المغول للمنطقة في عهد هولاكو أطلقوا لأهل الذمة الحرية ليستطيعوا القضاء على نفوذ المسلمين، والقوة الأكبر، أما أهل الذمة فهم تحت سيطرتهم.

وكان الحذر من قبل السلاطين منصباً على أهل الذمة، خوفاً من تعاضدهم وتعاونهم مع المغول مرة أخرى لذلك فإنهم منعوا من ركوب الخيل والبغال وذلك سنة ٦٩٤ هـ /١٢٩٤م، وقد أوعز إلى المسلمين أنه من رأى أحداً من أهل الذمة يخالف ذلك فله الحق في سلبه. وكان منعهم من ركوب الخيل والبغال منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد جاء في شروطه أن يمنعهم المحتسب من ركوب الخيل، وحمل السلاح والتقلد بالسيوف، وإذا

١- ابن شداد: تاريخ الظاهر، ص ٣٥٧-٣٥٨- النويري: نهاية الأرب، ج ٣٠، ص ٢٩٢-٢٩٣ — أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٤- الذهبي: العبر، ج ٥، ص٢٧٥-٢٧٦- السبكي: المصدر نفسه، ص ٤١٩- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٢٤-٤٢٥- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ١٤٠.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١١، ص ٢٩٤.

٣- ابن الفرات: تاريخ ابن الفرات، ج ٨، ص ٩٣.

٤- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٥٤٢- ابن تغري بردي: المنهل: ج ٥، ص ٢٧٤.

ركبوا البغال ركبوها دون سرج[1].

كذلك صدر قانون آخر سنة ٧٠٠ هـ/١٣٠٠م يمنعهم من ركوب الخيل والبغال إضافة إلى منع أهل الذمة من العمل بديوان السلطان ودواوين الأمراء. كما فرض أن يلبس النصارى العمائم الزرق، واليهود العمائم الصفر والسامرة العمائم الحمر، وهدد المخالفون، فالتزم النصارى واليهود بما أمروا به إلا أهل الكرك فإن جمال الدين آقوش الأفرم رأى الإبقاء على حالهم، فلم يغير أهل الكرك والشوبك العمائم البيض[2].

ومن خلال ما ذكر فيما مضى يلاحظ أنهم تمتعوا بحرية ولو لفترة قصيرة، ولولا الأعمال المخلة التي تؤدي إلى الاضطراب السياسي والعسكري والديني والتي تفيد العدو المغولي، لما أقدم السلاطين أو غيرهم من الأمراء على اتخاذ الإجراءات ضدهم.

وقد تدخلت الهيئات الدينية المسلمة في بعض الأحيان ضد أهل الذمة، ففي سنة ٧٠٩هـ/١٣٠٩م أراد السلطان الناصر محمد أن يجعل أهل الذمة يرتدون العمائم البيض بالعلامات مقابل مبلغ يدفعونه من المال. لكن ابن تيمية سعى عنده في إبطال ذلك، إضافة إلى دفع ٧٠٠ ألف دينار كل سنة للديوان ولولا أعمالهم المضرة بالمجتمع لما انتقض ابن تيمية هذا القرار[3].

وقوبلت محاولات النصارى بإدخال الأشخاص إلى دينهم وتنصيرهم بعقوبات شديدة من الحكومة، ففي سنة ٧١٤ هـ /١٣١٤م قتل موسى بن سمعان النصراني كاتب قطلوبك الجاشنكير لأنه نصر مسلماً وكواه على يده مثال الصليب[4]. ولم يسلم اليهود من بعض الأحكام التي صدرت بحق أهل الذمة فقد خربت كنيستهم المعروفة بالقرائيين سنة ٧٢١ هـ/١٣٢١م بدمشق، حيث اجتهد المسلمون بهدمها، واثبتوا أنها محدثة، بينما أثبت اليهود عند بعض القضاة أنها قديمة، وكانت بدرب الفواخير الذي أغلب سكانه يهود، وانتهى الأمر بان أذن للمسلمين بهدمها[5].

١- ابن بسام المحتسب: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص ٢٠٧- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٤٠.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤١٨- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٦. ابن خطيب الناصرية: الدر المنتخب، ج ١، ورقة ٨٧- المقريزي: السلوك، ج١، ق٣، ص٩١١-٩١٢- المقفى الكبير، ج١، ص٣٤٨- ج٢، ص٢٣٧- العيني: المصدر نفسه، ج٤، ص١٤٠ -(ماير): ل. أ: الملابس المملوكية، ترجمة صالح الشيتي، مصر، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٥٢- ص ١١٧- قاسم (عبده): دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك، مصر، درا المعارف، الطبعة الثانية ١٩٨٣م، ص ٨٤-٨٥.

٣- السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٤٨٤- ماير: المرجع نفسه، ص ١١٨- قاسم: المرجع نفسه، ص ٨٥.

٤- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٢، ق ١، ص ١٤٢.

٥- الذهبي: ذيول العبر، ص ١١٦- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٨٩- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٩٩- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٢، ق ١، ص ٢١٥.

وقد مارس أهل الذمة دوراً سلبياً ضد المسلمين سنة ٧٤٠ هـ /١٣٣٩م حيث أقدموا على رمي النار في مدينة دمشق، وظنوا أن أحداً لم يعرف بذلك، فاخترقت بذلك أماكن دينية وتجارية وصناعية كما ضاع للمسلمين أموال جسيمة، إذ احترق قسم من الجامع الأموي، وقيسارية القواسين، وبعض قيسارية الحمير، وقسم من المدرسة الأرمينية، ولكن الحقيقة لم تطمس لوقت طويل فعلم نائب دمشق تنكز بأمر الفاعلين، وثبت لديه أنهم من كتاب أهل الذمة وعددهم اثنا عشر كاتباً منهم كاتب سنجر الجمقدار، والمكين عامل الجيش، وكاتب الحوطات، فعاقبهم نتيجة لذلك جسدياً ومادياً، فقد فرض عليهم مليون ومائتي ألف درهم، وذلك على أربعة منهم، ثم سمروهم على الجمال، وداروا بهم دمشق، وأحرقوا بالنار كما فعلوا هم بالمسلمين، واحترق للمسلمين أشياء كثيرة، ففرض على أهل الذمة، واستخرج منهم بالضرب والمقارع تسعون ألف دينار رسم بصرفها في عمارة ما احترق من الأملاك كالجامع الأموي، ولما علم السلطان بذلك لم يرق له هذا العمل وانزعج وخاف أن يعامل المسلمين في القسطنطينية بالسوء، وطلب من تنكز أن يرسل له الأموال، لكن الأخير رفض وتابع عمارة الجامع[1].

وقد حرم على نائب السلطنة البت بهذا الأمر، وهو مقصور على السلطان فقد قيل في ذلك «والأمر في ذلك للسلطان نفسه لا لنائبه فإن القتل في ذلك عظيم فليس للنائب أن يستقل به حتى يشاور مولانا السلطان. ولكن التقدير لا بد منه على كل حال ويستقل به نائب السلطان من غير مشاورة وهو متعين والتقدير في مثلهم بحسب رأى نائب السلطنة وأن ذلك يختلف باختلاف ما يظهر له من أحوالهم، وأما بعد الفعل فإنه اجترأ على المسلمين والسكوت عليه وصمة فيهم ويثاب ولي الأمر على إنكاره، ولا يقول أحد إنهم يقررون على ذلك بلا تقدير»[2].

وقد اقتضت الظروف السياسية التي كانت تعيشها المنقطة محاربة أهل الذمة إذ منع السلطان سنة ٧٥٥ هـ /١٣٥٤م اليهود والنصارى من الخدمة في الأعمال وألا يستخدم نصرانياً ولا يهودي في ديوان السلطان، ولا في شيء من دواوين الأمراء، ورسم أن تكون عمامة النصراني واليهودي عشرة أذرع ويلزموا بزيادة صبغها وألا يستخدموا مسلماً وان يركبوا الحمير بالأكف، وان تلبس نساؤهم ثياباً مغايرة للزي حتى الأخفاف تكون لونين، ولا يدخلن الحمامات مع

١- الشجاعي: تاريخ الناصر، ص ٧٤-٧٦- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٤٦- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٨٦- ابن حبيب: تذكرة، ج ٢، ص ٣١١- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٤٩٥-٤٩٦-٤٩٨- المقفى، ج ٢، ص ٦١٥- ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج ٦، ص ١٢٦.

٢- السبكي: المصدر نفسه، ص٤١٩.

المسلمات، وهذا يعني استمرار عدم الوثوق بهم رغم الأعمال التي كانوا يتولونها[1].

وقد شدد عليهم من ناحية اللباس والركوب سنة ٧٦٥هـ /١٣٦٣م، إذ ألزموا بلبس العمائم الصفر وتصغيرها، وعدم استخدامهم في شيء من الأعمال، وأن لا يركبوا الخيل والبغال والحمير بالأكف بالعرض، وأن تلبس نساؤهم الأجراس في رقابهن، واحد النعلين أسود والآخر مخالفاً للون الآخر، وقد ذم بعض الفقهاء لبس أهل الذمة للون الأصفر، وبرروا ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كلن يلبسه وكذلك الخلفاء من بعده كعثمان، وقد استخدم اللون الأصفر كزي للأنصار حيث كانوا يشهدون به المحافل والمجالس[2].

وقد ورد مرسوم سنة ٧٦٧هـ /١٣٦٥م وآخر سنة ٧٨٢ هـ/١٣٨٠م برد ما أخذ من نساء النصارى من الجباية، ومنع نسائهم من دخول الحمامات مع المسلمات، وإنما تدخل نساؤهم حمامات تختص بهن، ومن دخل من أهل الذمة الرجال مع رجال المسلمين يضعون في رقابهم علامات يعرفون بها من أجراس وخواتيم وأن تلبس النساء خفين مخالفين في اللون يكون أحدهما أبيض والآخر أصفر وربما يكون هذا القرار بسبب ما تعرضت له البلاد من هجوم فرنجي وخاصة على الإسكندرية في مصر[3]. ذلك أن السلطان خاف من استغلالهم للظروف السياسية، وقيامهم بأعمال غير لائقة بالمسلمين انتقاماً منهم.

ورغم كل هذه الإجراءات التي اتخذت بحقهم قبل قدوم تيمورلنك للمنطقة إلا أننا لم نسمع أنهم قاموا بأي دور سلبي أثناء قدومه، ويدل على ذلك توقف نشاطهم السياسي، غير أن نشاطهم الديني لم يتوقف ويستخلص من ذلك أنهم رغم انعزالهم في أحياء خاصة بهم، وممارستهم لأعمال تخصهم كالتجارة والصياغة وغيرها، إلا أنهم شاركوا في أعمال السلطة، فقد تعين منهم عدد لا بأس به في مراتب حكومية مهمة كما عمد السلاطين في بعض الأحيان إلى إدخال هؤلاء الذين يعملون في دواوين الحكومة في الإسلام. وهؤلاء أنفسهم لم يشعروا باضطهاد حقيقي متعمد سواء من الشعب أو الحكام ومارسوا عباداتهم بحرية تامة، ومع أن المغول قد اضطهدوا المسلمين عند دخولهم للمنطقة، وفضلوا أهل الذمة عليهم وجعلوا لهم الحظوة، إلا أنهم لم يسمحوا لهم بإقامة إمارات مسيحية مستقلة، أو كيان مستقل ضمن الدولة الإسلامية[4].

١- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٢، ق ٣، ص ٩٢٤.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣٠٥-٣٠٦- السبكي: المصدر نفسه، ص ٤٠٢.

٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣١٧- العسقلاني: أنباء، ج ١٢، ص ١٨- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١١، ص ٢٩.

٤- المقريزي: المقفى الكبير، ج ١، ص ٣٣٨- رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، ج ٣، ص ٥١٣.

٣- الزهد والتصوف:

أ - نشأة الزهد وتطوره:

كانت ظاهرة الزهد والتصوف موروثة عن العصور السابقة، فبذور التصوف ظهرت منذ عصر الرسول صلى الله عليه وسلم عند أهل الصفة، واستمرت نزعات الزهد في القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي بسبب عوامل كثيرة منها المبالغة في الشعور بالخطيئة، والخوف الذي استولى على قلوب المسلمين من عقاب الله. وقد تطورت معاني الزهد في القرن الثالث والرابع الهجريين / التاسع والعاشر الميلاديين وتحول إلى تصوف وأصبح للتصوف نظام كامل[١].

وقد اختلف الفقهاء والعلماء في تعريف الزهد والتصوف، وعرفه كل واحد منهم بحسب معرفته ودراسته وارتباطه بهذا السلك، فابن الجوزي ذكر أنه رياضة النفس، ومجاهدة الطبع برده عن الأخلاق الرذيلة، وحمله على الأخلاق الحميدة من الزهد والحلم والصبر والإخلاص إلى غير ذلك من الخصال التي تكسب المدائح في الدنيا والثواب في الآخرة. بينما عرفه الغزالي بأنه «التصوف أمر باطن لا يطلع عليه، ولا يمكن ضبط الحكم بحقيقته، بل بأمور ظاهرة، يعول عليها أهل العرف في إطلاق اسم الصوفي. والضابط الكلي أن كل من هو بصفة إذا نزل في خانقاه الصوفية لم يكن نزوله فيها واختلاطه بهم منكراً عندهم، فهو داخل في غمارهم، والتفصيل أن يلاحظ فيه خمس صفات: الصلاح، الفقر، وزي الصوفية، وأن لا يكون مشتغلاً بحرفة، وأن يكون مخالطئاً بطريقة المساكنة في الخانقاه»[٢].

وكان الزهاد أو المتصوفة يبتعدون عن الحرمات والمباحات، ومنهم من لا يزيد طعامه عن الخبز الشعير لأنه يلائم خشونة اللباس، وبعضهم يتناول اليسير كل يوم، وبعضهم لا يتناول الطعام أياماً حتى تضعف قوتهم، ويمكن تفسير ذلك، بأنهم يقتدون طريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطعام فقد كان يرضى بالقليل، فإن أحب الطعام أكله، وإن كرهه تركه، وكان صلى الله عليه وسلم يأكل خبز الشعير غير منخول، وماذم طعاماً قط، فقد قال الغوالي في ذلك «وماذم طعاماً قط لكن أن إعجبه أكله، وإن كرهه تركه وإأن عافه لم يبغضه إلى غيره... وكان يلعق بأصابعه الصفحة ويقول آخر الطعام أكثر بركة، وكان يلعق أصابعه من الطعام حتى تحمر، وكان لا يمسح يده بالمنديل حتى يلعق أصابعه واحدة واحدة»[٣].

١- نيلولسون: (رينولد): في التصوف الإسلامي وتاريخه، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف، ١٣٨٨ هـ/١٩٦١م ص ٢٠-٢١.

٢- الغزالي: (محمد بن محمد) إحياء علوم الدين، مصر، مطبعة عيسى البابي، ١٣٥٨ هـ /١٩٣٩م، ج ٢، ص ١٣٥- ابن الجوزي (عبد الرحمن بن علي: تبليس إبليس، مصر، مطبعة النهضة، ١٣٤٧ هـ /ص١٦٢-١٦٣.

٣- الغزالي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٧٠-٣٧١.

والواضح أن الصوفية كانوا فريقين، فريقاً يبالغ في الإقلال من الطعام ويروض نفسه على الجوع وفريقاً آخر يتسامح بعض التسامح فيسمح لنفسه بأكل ما يصل إليه من الأطعمة[١]. ونتيجة للحوادث السياسية وما رافقها من اضطرابات اجتماعية مرتبطة بالهجوم المغولي زاد انتشار الزهد والتصوف كرد فعل للأعمال العدوانية المغولية تجاه سكان بلاد الشام.

ب: - قيام الأربطة والزوايا ودورها والحياة داخلها:

وقد أقام المتصوفة في أمكنة أطلق عليها الرباط، الزاوية، الخانقاه، ففي العصور الإسلامية الأولى نشأ الرباط من أجل حماية الثغور، ثم أصبحت الربط ملتقى للمتصوفة، ولكن منذ القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي أصبحت هذه الكلمات تستعمل دون تفريق لإقامة الصوفية بها.

وكان للرباط شيخ وخادم، وكان الشيخ يعين في الغالب من قبل الحكومة، ورتبة المشيخة من أعلى المراتب في طريقة الصوفية. ومن أهم واجباته الإشراف على الرباط، وتدريب المريدين، وهم المنضمون إلى الرباط أو الزاوية أو الخانقاه، أما الخادم فأهم واجباته تنظيف الرباط، والسهر على راحة النزلاء فيه، ومباشرة أوقاف الرباط، أو الخانقاه، وتقرير أمور الصوفية وقد ذكر السهروردي حين قال: «**الخادم يدخل في الخدمة راغباً في الثواب، وفيما أعد الله تعالى للعباد، ويتصدى لإيصال الراحة ويفرغ خاطر المقبلين على الله تعالى من مهام معاشهم**»[٢].

ومن الوظائف الأخرى التي كانت ملحقة بالزوايا والأربطة وظيفة الخازن، والنقيب إضافة إلى وظيفة الإمامة[٣].

وكانت أعلى مرتبة بها هي مرتبة شيخ الشيوخ، وقد حظى شيخ الشيوخ بمنزلة اجتماعية وسياسية رفيعة جداً، ولم يقل دوره عن دور القضاة وكبار العلماء، وكان حلقة اتصال بين الصوفية والسلطان، وللصوفية أهمية خاصة في نظر أهل الحكم لما يخلقوا للسلطة من متاعب. وقد وجدت هذه الوظيفة في فترة البحث[٤].

١- ابن الجوزي: تبليس، ص ٢٠٦-٢٠٧- مبارك: التصوف، ج ٢، ص ١٨٦.

٢- السهروردي: ٠شهاب الدين بن جعفر بن عمر بن محمد): عوارف المعارف، ليس له طبعة، ج ١، ص ٤٩- السبكي: معيد النعم، ص ١٢٦- ابن خطيب الناصرية: الدر المنتخب ج ١، ورقة ٣٩- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٥٣٢- زيادة: المرجع نفسه ص ١٢٥-١٢٦.

٣- الدمشقي: الوفيات، ج ١، ص ٢٦- السخاوي: الضوء، ج ٢، ص ٢٧٩.

٤- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٧٦- ابن حبيب: ج ١، ص ٥٦- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٢٧- السخاوي: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦- لابيدوس: ص ١٧١- زيادة: دمشق، ص ١٦٢- زعرور: الحياة الاجتماعية، ص ١٥١.

ويبدو أن مشيخة الشيوخ في بلاد الشام كانت تابعة لشيخ الشيوخ في مصر، وكان السلطان نفسه يقوم بتعيينه بمرسوم ملكي، فالناصر محمد بن قلاوون أصدر مرسوماً بتقليد الشيخ نظام الدين الأصفهاني مشيخة الشيوخ في مصر والشام، وقد خوله المرسوم الإشراف على مواريث الصوفية وأوقافهم، وقد يكون شيخ الشيوخ أحياناً من الشام وليس من مصر فقط، فقد ذكر ابن حبيبي أنه تولاها شرف الدين أبو بكر بن محمد الجويني (ت ٦٧٨ هـ /١٢٧٩م)، وذكر ابن كثير والنعيمي أنه تولاها بدر الدين بن جماعة خطيب الخطباء وبناء على طلب الصوفية، وصفي الدين الهندي، ومؤرخون آخرون ذكروا أن نجم الدين بن صصري تولاها سنة ٧١٦ هـ /١٣١٦م بناء على توصيات الصوفية[١].

أما الشخص المنتسب للرباط فكان يسمى المريد، وكان يرتبط بشيخه فيخلع عليه خرقة التصوف، ويسمى الزمن الذي يمضيه المريد مع الشيخ زمن الارتضاع[٢]. وكانت المدة التي يقضيها المريد قبل أن يؤذن له بالعهد ثلاث سنوات، فالسنة الأولى يقضيها المريد في خدمة القوم، والثانية في خدمة الله، والثالثة في مراقبة كلية. وقد كان المتصوفة يهتزون عند الاستماع للموسيقى والغناء ويقومون أحياناً بالتصفيق ويصيحون وقد بلغت الحال بأحد المتصوفة وهو محمد بن عثمان بن علي المعروف بابن الرومي (ت ٦٨٤ هـ /١٢٨٥م) أن خلع جميع ثيابه ورقص عرياناً ولم يبق عليه إلا السراويل، وإذا ما تمكن الطرب منهم في حال رقصهم جذب أحدهم بعض الجلوس ليقوم معه. وقد كان لاختلاف المذاهب أثر في استماعهم للموسيقى ومشاركتهم فيها، فالحنابلة لا يرون الضرب بالآلة بل بالكف[٣].

وكان ساكن الرباط أو الزاوية ينصرف كلياً إلى العبادة، وترك الاكتساب ويعتني بالرياضة والمجاهدة، والروحانيات والخلوة حتى إن بعضهم كان يقيم في الدولة أربعين يوماً لا يخرج إلى الجمعة، ويصبح الرباط مكاناً لمأواهم وبيتهم، كما يصبح المصدر لإطعامهم وسبيلاً لهم وقد ذكر السهروردي ذلك فقال:

«شرائط ساكن الرباط قطع المعاملة مع الخلق وفتح المعاملة مع الحق، وترك الاكتساب اكتفاء بكفالة مسبب الشباب وحبس النفس عن المخالطات، واجتناب التبعات، وعانق ليله

١- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص٣٧٦- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٢- ج١٤ ص ١٧-٢٦-٧٦- ابن حبيب: المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٦- المقريزي: المقفى، ج ١، ص ٧١٦- النعيمي: الدارس، ج ٢، ص ١٥٦- حمادة: دراسة وثقية، ص ٤٠٢-٤٠٥.

٢- السهروردي: المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٧- اليونيني: ذيل مرآة، ج ٣، ص ٥١- الذهبي: ذيول العبر، ص ١٩٧- العيني:/ المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٦١- السخاوي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٥٥.

٣- ابن الجوزي: المصدر نفسه، ص ٢٥٠-٢٧٥-٢٥٨-٢٦٠ — اليونيني: ج ٤، ص ٢٧٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٤٦.

ونهاره العبادة متعوضاً بها عن كل عادة، شغله حفظ الأوقات وملازمة الأوراد وانتظار الصلوات واجتناب الغفلات ليكون بذلك مرابطاً مجاهداً»[1].

واكتفى المتصوفة باللباس الخشن، كالصوف، والمرقع، وقد فضلوا لبس الصوف، وكان شارة الزهد وقد جعله الغزالي من صفات من يصرف إليهم ما يوصى به للصوفية، وقد كره بعض شيوخ الصوفية لبس المرقعة خوفاً من طوارق الرياء ومن التعرض للسؤال، وهي لا تكون علامة للرياء إلا عندما تكون علامة قاطعة على التصوف، وهي لا تعرض صاحبها للصدقات إلا لدلالتها على الفقر والبؤس، وكان نزع المرقعة علامة الإقبال على الدنيا[2].

أما طعام المتصوفة فقد أتاهم من عدة طرق، عن طريق الأحباس، الأوقاف، الصدقات، حيث أن بعض المحسنين كانوا يقدمون ما تجود به أنفسهم إلى شيخ الزاوية الذي يقسمه على المريدين، وكان يتولى النقيب مهمة التوزيع، وأحياناً كان يأتيهم الطعام عن طريق السؤال، أو بمرسوم سلطاني، فالمنصور قلاوون قرر للشيخ أبي عبد الله محمد بن الشيخ غانم المقدسي كل شهر غرارتين قمحاً بالكيل النابلسي إنعاماً مستمراً، غير أن بعض الزوايا لم يكن لها مرتب ولا وقف كزاوية الشيخ محمد بن قوام البالسي (ت ٧١٨ هـ /١٣١٨م) حيث رفض أن يعطي مرتب لزاويته أكثر من مرة. وكان قسم قليل من المتصوفة لا يرضى أن يقيم بالزاوية أو الرباط ليأكل ما تدره عليهم، بل يعمل بيده ليتقوت من عمله كأبو العباس الزرعي (ت ٧٦١ هـ /١٣٥٩م) كان يتقوت من عمل العبي[3].

وقد أورد الشعراني كيف تقسم الحصص على المتصوفة حيث قال:

«يجب على الشيخ إذا وقع على يده قسمة دنيا بين الفقراء أن لا يخص أحداً منهم بشيء زائد على غيره إلا أن تكون حاجته ظاهرة للفقراء كلهم بحيث يحنوا عليه ويرقوا لحاله، وليحذر أن يأخذ مع الفقراء نصيباً له أو لولده فيكون كأحدهم في دناة المروءة وتذهب رياسته عليه بل يجب عليه أن يرفق كلما دخل على المساكين والأرامل وغيرهم ولا يلحس منهم لحسة ولا يأخذ منه فلساً ولا يدخله بيته أبداً ثم يخرجه للفقراء بعد ذلك فإنهم يتهمونه في الأخذ منه قياساً على نفوسهم لو أخلوا به فمن فعل ما ذكر مع الفقراء وأعظم في أعينهم وهذه شروط

١- السهروردي: المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٧- اليونيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٦١- ج ٤، ص ١٩٩- العسقلاني: الدرر، ج ٢، ص ٢٤٠-٢٥٩- السخاوي: الضوء، ج ٥، ص ١٢٥- ج ٩، ص ٢٨٩- العليمي: الأنس الجليل، ج ٢، ص ١٦٠.

٢- الغزالي: إحياء، ج ٢، ص ١٣٥- ابن الجوزي: ص ١٨٦- ابن شاكر: فوات ج ١، ص ٣٥٧- مبارك: المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٧.

٣- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٢، ص ٢٣١- النعيمي: الدارس، ج ٢، ص ٢٠٨-٢٠٩- العليمي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٥٦- نيلولسون: المرجع نفسه، ص ٥٦.

خاصة بالفقراء الصادقين»[1].

واختلفت طريقة عيش المريدين في الزوايا باختلاف الأطعمة التي كانت تقدم لهم، فبعض الزوايا يهدى لأهلها الخبز القفار، وبعض الزوايا تحمل إلى أهلها أطايب الطعام، وقد صرح الشعراني أنه ينبغي للشيخ أن يخرج من الزاوية كل من غير وبدل عهود الفقراء التي دخل الزاوية على نيتها[2].

ج - طريق التصوف والآثار الناجمة عن انتشارها:

كان لانتشار طرق التصوف في بلاد الشام آثار كثيرة منها بناء الأربطة والزوايا، إضافة إلى كثرة بناء المساجد والمدارس الدينية وغيرها، وانضمام الكثير إلى هذه الأربطة والزوايا بفعل الأوضاع السياسية المضطربة التي عاشتها المنطقة من جراء الغزو المغولي، فلا بد أن يكون الأهالي أو العامة قد لجأوا إلى الزوايا عند دخول الغزاة إلى المدن لتأمين الطعام والشراب لهم، إضافة إلى أنه لشيوخ الزوايا رأي في مثل هذه الأوضاع. وكانت بعض الطرق التي انتشرت مستحباً وبعضها موروثاً، وكان لهذه الطرق دور هام في الحياة الاجتماعية، فقد مارس داخلو سلك التصوف دوراً اجتماعياً هاماً في محاربة الفساد والانحلال الأخلاقي الذي ساد أثناء الغزو، إضافة إلى مفاوضة حكام المغول أثناء الحصارات العسكرية على المدن، وتقوية الروح الدينية لدى العامة عن طريق الأفكار التي نشروها عن الجهاد. إضافة إلى تقديم المؤن والمساعدات للعامة. كما أن بعضهم شاركوا المدن الحياة الإدارية، حيث نصب الكثير منهم قضاة، أو مدرسين في المدارس أو احتلوا مناصب إدارية أخرى وكانت أهم الطرق الصوفية المنتشرة:

- **الطريقة القادرية**: اشتهر من صوفيتها نجم الدين إبراهيم البعلبكي (ت ٧٤٠ هـ ١٣٣٩م) وغيره كثير[3].

- **الطريقة الرفاعية**: وكان من مشايخها حسن بن الرفاعي ت ٧٧٧ هـ /١٣٧٥م[4] وغيره كثر.

- **الطريقة البكائية**: وقد قيمت لهذه الطريقة زوايا كثيرة وخاصة بالقدس والمنطقة الجنوبية من بلاد الشام. وقد اشتهر من صوفيتها عمر بن شمس الدين أبو عبد الله الجفري[5].

١- الشعراني: (عبد الوهاب): البحر المورود في المواثيق والعهود، ليس له طبعة، ص ٢٦٨.

٢- الشعراني: المصدر نفسه، ص ٢٧٢- زكي: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٥٧.

٣- الذهبي: ذيول، ص ٢١٢- السخاوي: المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٤٧- النعيمي: ج ٢، ص ١٦٨- زيادة: المرجع نفسه، ص ١٢٨-.

٤- المقريزي: المقفى، ج ١، ص ٤٦٠- العسقلامي: إنباء، ج ١، ص ١٦٤- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٦، ص ٣٣٤.

٥- العليمي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٥٥-١٥٦.

- **الطريقة الحريرية**: كانت منتشرة بكثرة وممن اتبعها الصدر الأديب نور الدين أحمد ابن إبراهيم بن عبد الضيف بن مصعب الدمشقي ت ٦٩٦ هـ /١٢٩٦م، وقد سافر مع الفقراء الحريرية لبلاد كثيرة ومنها مصر. كذلك اشتهر منها الشيخ علي الحريري وهو الذي أنشأ الزاوية الحريرية ظاهر دمشق سنة ٦٤٥ هـ /١٢٤٧م[١].

- **الطريقة الأحمدية**: أظهر ابن تيمية إنكاراً لما يفعلونه من دخولهم النيران المشتعلة وأكلهم الحيات ولبس الأطواق الحديد في أعناقهم وتقلدهم بالسلاسل على مناكبهم، وعمل الأساور الحديد في أيديهم، ولفهم شعورهم وتلبيدها. وقد أظهر الفقهاء أن هذه الطائفة مبتدعة[٢].

- **طريقة ابن عربي**: منشؤها محمد بن علي بن محمد بن احمد بن عبد الله الحاتمي، ويعرف بابن عربي، وقد جاء من الأندلس حاجاً ولم يعد بعدها إلى الأندلس وأقام بمصر، ثم انتقل للحجاز، وأقام بدمشق حتى توفي بها سنة ٦٣٨ هـ /١٢٤٠م، وكان له أنصار وأتباع كثر منهم أحمد بن محمد بن عثمان النابلسي نزيل غزة[٣].

- **الطريقة اليونسية**: ينتمون إلى يونس الشيباني، وقد ذكر المؤرخون أن له كرامات، وكانوا يذكرون بأنهم شر الطوائف، ولهم أعمال تدل على الاستهتار والانحلال قولاً وفعلاً، وقد انتشرت زوايا باسم هذه الطريقة خاصة في مدينة القدس[٤].

- **الطريقة القلندرية**: انتشرت بكثرة بين العامة، وقامت لها زوايا باسمها وخاصة في القدس، ومؤسسها إبراهيم القلندري، وممن اشتهر من شيوخها في هذه الفترة محمد بن يونس جمال الدين الساوجي حيث قدم دمشق وسكن قاسيون، وأبو القاسم الكاشغري (ت ٧١٧هـ) الذي دفن بمقابر الصوفية. وقد أمرهم السلطان في نيابة بيدمر سنة ٧٦١هـ، بترك حلق لحاهم وحواجبهم وشواربهم، وترك زي الأعاجم والمجوس[٥].

- **الطريقة الحيدرية**: كان من شعار صوفيتها لبس الفراجي والطراطير وقص اللحى وترك الشوارب وهو خلاف السنة وقد بنيت لهم زاوية بظاهر دمشق قريباً من العونية[٦].

١- النويري: نهاية الأرب، ج ٣٠، ص ٣٩١- العيني: ج ٣، ص ٣٧٥- ابن تغري بردي: ج ٥، ص ١٠٤- النعيمي: ج ٢، ص ١٩٧.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣٦- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٢، ق ١، ص ١٦- المقفى: ج ١، ص ٤٦٠.

٣- السخاوي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٤٠- مبارك: ج ١، ص ١٥٩.

٤- النعيمي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٢١٤- غوانمه: نيابة المقدس، ص ١٧٦ — زيادة: المرجع نفسه، ص ١٢٨.

٥- المقريزي: المقفى، ج ٦، ص ٢٩- ج ٧، ص ٥٢٢- النعيمي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢١٠ — العليمي: الأنس الجليل، ج ٢، ص٦٤- زيادة: المرجع نفسه، ص ١٢٨- دهمان: ولاة، ص ٢٢.

٦- النعيمي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢١٢.

- **الطريقة الوفائية**: انتشرت أيضاً في المنطقة وقد أقام جماعتها زوايا اشتهر منها الزاوية الحمراء بالقدس[1].

أن انتشار هذه الطرق بكثرة أدى إلى انغماس بعض هؤلاء المتصوفة في حياة المدن الوضيعة، وقد أثاروا في بعض الأحيان آراء منحرفة وغير إسلامية بين العامة من الشعب، ومثل بعضهم الآخر الاتجاه العاطفي للشعور الديني الإسلامي المتزمت، وغالباً ما هاجم مشايخ الصوفية محلات الخمر، وأدانوا استعمال الحشيش بشدة، وقد أدت هذه الغارات إلى حدوث الاضطرابات، حيث اصطدمت بعض الزمر الشعبية التي تساند أو تعارض الصوفية بعضها مع بعض، فقد هاجم المتصوفة محلات الخمر سنة ٦٥٨ هـ /١٢٥٩م وقاموا بتحطيمها، فقام بمحاربتها مهوشو الكلاب، ومدربو البزاة وشنوا هجوماً معاكساً على مسجدهم، واسروا بعض المتصوفة، لذلك أنهى الصوفية هذه الأعمال. كما تكررت الحادثة سنة ٧٥٨ هـ /١٣٥٦م حيث أتلف الصوفية أواني الخمر وأدوات الحشيش في الأماكن المختصة بذلك، فنتج عن ذلك أن تناوشوا مع الرعاع، وقد تدخلت السلطة لصالحهم، غير أن العامة كانت ضدهم، وكثرت الاضطرابات والمشاكل فاضطر ذلك السلطة إلى قمع ذلك بالقوة حيث قامت بضرب بعضهم، وطيف بهم في البلد[2].

وقد أدى ازدياد الثقة بهؤلاء المتصوفة من قبل العامة، وكإرضاء لهم من قبل السلطة، أعطوا مناصب إدارية تخص العامة كالقضاء مثلاً، فقد شاركوا المدن حياتها الإدارية، ومن الذين تولى منصب القضاء خير الدين بن العجمي قرر في قضاء الحنفية بالقدس، وموفق الدين العجمي في قضاء الحنيفة بغزة[3].

وقد زاد انتشار الطرق الصوفية عدد الزوايا والصوفية، كما ساعد على تطور وتوسع دورها، ومما ساعد أيضاً على تطور دورها ارتباطها بالحرافيش وتنظيمهم المسلح، فالزاوية في الماضي لم تتعد كونها مكاناً لاجتماع بعض الشيوخ ومريديهم، ثم تطورت إلى أن أصبح دورها سياسياً، ثم تطورت حتى أصبح دورها اجتماعياً، فقد أصبحت مكاناً للعمل على اختلاف أنواعه، غير أن أكثر العلوم التي درست فيها العلوم الفقهية، وقلما تخلو ترجمة من تراجم الشخصيات الفقهية أو الدينية من ذكر من مارس التدريس في إحدى الزوايا،

١- العليمي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٧- زيادة: المرجع نفسه، ص ١٢٨.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٥٧- لابيدوس: مدن الشام، ص ١٧١-١٧٢.

٣- ابن تغري بردي:/ النجوم، ج ١١، ص ٢٢٨- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٣٢٤.

كالشيخ الإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد الفارسي، الملايكي (الأيكي) (ت٦٩٦ هـ /١٢٩٦م)، درس بزاوية الغزالي، ومحمد بن أبي بكر بن محمد بن قوام الشيخ نور الدين بن الشيخ نجم الدين درس بالرباط النصاري بقاسيون (ت ٧٦٥ هـ /١٣٦٣م). لذلك فإنه تطورت مهمة الزوايا والأربطة فأصبحت مهمتها تعليمية ثقافية إلى جانب مهمتها التعبدية، فالمتصوفة كانوا طلاب علم أيضاً[١].

وقد تحول دور الزاوية إلى مؤسسة اجتماعية كونها ضمت فئات مختلفة من رجال ونساء، فهي متكلفة بمعيشتهم كاملاً من إطعامهم وتقديم الشراب لهم واللباس، لذلك نرى أن الزوايا والأربطة انتشرت بكثرة في هذه الفترة، فقد أورد ابن بطوطة أنه في كل مدينة من مدن الشام زوايا لإطعام الفقراء، ففي كرك نوح في البقاع زاوية يطعم بها الوارد والصادر، وبخارج مدينة صهيون زاوية مثلها، وبجبلة واللاذقية وكلها لإطعام الفقراء.

وقد ذكر بعض المؤرخين أن بعض الأربطة خصصت للنساء الأرامل والمطلقات مما يعني أنها مارست دوراً اجتماعياً هاماً إلى جانب دورها الديني، ومما ساعد على تولي هذا الدور كونها ملكت إمكانات اقتصادية ومالية عالية، لذلك نستطيع القول إن الزاوية كانت مركزاً لتربية المريدين وإعداد المرشدين دينياً وإقامة وإطعام الفقراء والمعوزين إضافة إلى مهمتها الثقافية التعليمية[٢].

إضافة إلى ما قدمته الزاوية من خدمات اجتماعية، فقد كانت في بعض الأحيان مجالاً للابتعاد عن مشاغل الحياة والفرار من القيل والقال والإخلاد للهدوء إضافة إلى سماع الأصوات الشجية والألحان والموسيقى الصاخبة، ففي مجالس الذكر ينتقل الحضور من مرحلة الهدوء والتفكير إلى مرحلة من الوجد والهياج العاطفي، فتكون الزاوية قد أمنت المتعة لجميع الناس، وتكون قد ضمت دوراً جديداً مارسته على صعيد الحياة الاجتماعية[٣].

د - كثرة المساجد والمدارس والزوايا:

تميزت فترة البحث بكثرة إنشاء دور القرآن والحديث والمدارس الدينية والمساجد في بلاد

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣٠٦- السبكي: طبقات، ج ٦، ص ٤٥- المقريزي: المقفى، ج ٥، ص ٤٤٦- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٧٧- غوانمة: القدس، ص ١٧٦.

٢- اليونيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص٣٠، ١٩٦- النويري المصدر نفسه، ج٣٠، ص٦٦، ج٣١، ص٢٢٣- اليافعي: المصدر نفسه، ج ٤، ص٢٤٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج١٣، ص٢٤١- ٣٣- السبكي: طبقات، ج٦، ص٤٥- ابن بطوطة رحلة ابن بطوطة، ٦١-٦٣-٧٥-٧٩-٨١- العيني: المصدر نفسه، ج٢، ص٩٨، ج٤، ص٢٩٥- زعرور: المرجع نفسه ص١٥١- غوانمة: المرجع نفسه، ص١٧٧

٣- زعرور: المرجع نفسه، ص ١٥١.

الشام، فلم يعتلي سلطان من السلاطين دفة الحكم إلا وأمر بإنشاء هذه المعاهد الدينية والدور التعليمية، كذلك التجار، وذوو النعمة واليسار. ويدل هذا على أن العلماء والفقهاء الذين كانوا يتولون الأوقاف يتبرعون للسلطات المختصة بأموال الأوقاف لإنشاء هذه المعاهد الدينية، ولولا وجود الأموال، وموافقة الهيئات الدينية على إنشاء هذه المعاهد لما قامت بتلك الكثرة. ويمكن القول إن كثرة المعاهد الدينية يدل على أن الدين كان هو المعيار آنذاك، وكانت السلطة السياسية تحسب حساباً للقيادات الدينية، والقوى الشعبية، إضافة إلى كسب هذه القوى لجانبها ضد المغول عند قدومهم للمنطقة، لذلك فإن بعض ولاة السلاطين قام بهدم منشآت عمرانية وجعل مكانها دار حديث وقرآن مثل الأمير تنكز. ومن خلال كثرة هذه المعاهد لا بد من استعراض بعض أسمائها ولو بشكل سريع، وكان أهم دور الحديث والقرآن في فترة البحث:

- **دار القرآن الوجيهية:** قبلي المدرسة العصرونية والمسرورية، وغربي الصمصامية، وقفها الشيخ وجيه الدين محمد بن عثمان بن منجا الدمشقي (ت ٧٠١هـ). وكان شيخ الحنابلة ذو أملاك ومتاجر وبر وأوقاف، وقد أقام إلى جانب هذه الدار رباطاً بالقدس، وعمل ناظراً بالجامع الأموي، وكانت وفاته بدار القرآن هذه[١].

- **دار الحديث الأشرفية:** في العصرونية، عمرها زين الدين الفارقي (٦٣٣-٧٠٣ هـ) بعد خرابها في حملة غازان، وقد باشرها سبعاً وعشرين سنة بعد النووي، وكان معه إلى جانب دار الحديث هذه خطابة الجامع الأموي. والشامية البرانية وجد بها أيضاً نصير الصوفي المقرئ ت (٧١٨هـ)[٢].

- **دار القرآن والحديث التنكزية:** أنشأها سيف الدين تنكز (٠٠٠-٧٤١ هـ) مكان حمام سويد الذي هدمه وهي شرقي سوق البزورية. وقد عمر أيضاً دار قرآن وحديث إلى جانب داره دار الذهب[٣].

- **دار القرآن والحديث المعبدية:** أنشأها علاء الدين بن معبد داخل دمشق، وقد ذكر الحسيني في ذيول العبر إنه في سنة ست وأربعين وفي ذي القعدة توفي علاء الدين البعلبكي ودفن إلى جانب داره، ودفن والده داخل دمشق بتربة أنشأها له وجعلها دار قرآن[٤].

١- النعيمي: الدارس، ج ١، ص ١٨، ج ٢، ص ١١٧- دور القرآن في دمشق، بيروت، دار الكتاب الجديد، ط ٣، ١٩٨٢، ص ٢٤- العلبي: دمشق، ص ١٧٢.

٢- السبكي: طبقات ج٢، ص١٠٧- النعيمي: الدارس، ج١، ص٢٦- المقريزي: المقفى، ج٧، ص٣٤٦- العلبي: المرجع نفسه، ص١٧٢

٣- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٣٥٥- المقريزي: المقفى، ج ٢، ص ٦٢٠ النعيمي: الدارس، ج ١، ص ١٢٣-١٢٥- العلبي: المرجع نفسه، ص ١٧٢- دهمان: المرجع نفسه، ص ١٧٢.

٤- النعيمي: الدارس، ج ١، ص ١٢٨.

- **دار القرآن النبوية:** درس بها الشيخ علي بن إبراهيم بن داود علاء الدين أبو الحسن بن العطار، (٦٥٤-٧٢٤ هـ)[١].

- **دار الحديث الظاهرية ودار الحديث السامرية:** في مئذنة الشحم، وقفها أبو العباس أحمد ابن محمد بن علي بن جعفر البغدادي السامري (ت ٦٩٦ هـ /١٢٩٦م) وقد صادره الصاحب بهاء الدين بن حنا وأخذ منه ثلاثين ألف دينار في عهد حكم الظاهر، وصادره الشجاعي في حكم المنصور وأخذ منه مائتي ألف درهم[٢].

- **دار القرآن الجزرية:** كانت في باب توما، ودار القرآن السنجارية: أقامها علاء الدين إسماعيل بن محمود السنجاري ت ٧٣٥ هـ عند باب الناطفانيين وكان تاجراً وقد أقام فيها جماعة يقرؤون القرآن[٣]. كما أن نفراً من أصحاب الترب كانوا يجعلون تربتهم داراً للقرآن أيضاً، وكانوا يبتغون من ذلك نشر القرآن، ومن بين الترب التي درس فيها القرآن: التربة الأفريدونية، وقد أسست في القرن الثامن[٤].

كذلك ينبغي ألا نغفل دور المدارس الفقهية التي أقيم الكثير منها، وكانت هذه المدارس موزعة بين المذاهب الأربعة (الشافعية، الحنبلية، المالكية، الحنفية)، وكانت هذه المدارس بمثابة مدارس رسمية تخرج القضاة، وأصحاب المواريث ووكلاء بيوت المال، ويتطلب هذا معرفة تامة بالأحكام، إضافة إلى التحمس المذهبي لدى بعض العناصر في نشر هذا المذهب أو ذاك، وقد ساهم السلاطين أيضاً في إنشاء هذه المدارس وزيادتها، ذلك لأنهم كانوا يهدفون إلى توطيد سلطانهم عن طريق الدين، وكسب قوة رجال الدين الذين بدورهم يؤثرون على العامة وحاجتهم وقت الملمات[٥]. وكانت أهم المدارس التي ساهمت في نشر المذاهب ونشر التعاليم الفقهية: النديبية وكانت للشافعية الوراحية، الخاتونية البرانية، البادرائية، الامينية، الكروسية، إضافة إلى الصدرية والمسمارية، الصمصافية، الشاهينية، النصارية البرانية، الدماغية، الجاروخية، العادلية، وغيرها كثير جداً[٦]

١- السبكي: طبقات، ج ٢، ص ١٤٣.

٢- المقريزي: المقفى، ج ٥، ص ٢٢٣- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٦٩-٣٧٢ — العلبي: المرجع نفسه، ص ١٧٣.

٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٧١- النعيمي: دور القرآن، ص ١-١٥- العلبي: المرجع نفسه، ص ١٧٢.

٤- النعيمي: مقدمة دور القرآن ص ٩.

٥- النعيمي: مقدمة دور القرآن، ص ١١-١٢.

٦- الصفدي: تحفة الألباب، ج ٢، ص ١٧٠- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٧٦-٨٢- السبكي:طبقات، ج ٢، ص ١٠٧-١٤٣- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٦٧٨. — المقفى، ج ١، ص ٢٤٩- ج ٦، ص ٣٨- العسقلاني: الدرر، ج ٢، ص ٣٥٦- ج ٤، ص ١١٦- العيني: المصدر نفسه، ج٣، ص٤٣-٨٥-٨٦-٨٧-٩٢-٩٤-٢٦٩- النعيمي: الدارس، ج٢، ص١١٧-١٦٨-٣١٣-٧١-٢٣٨-١٧-١٨

ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن إنشاء المساجد يقل أهمية عن إنشاء المدارس الفقهية ودور القرآن، ولم تخل مدينة من مدن بلاد الشام إلا وأقام فيها رجال السلطة مساجد، وكانت هذه المساجد مراكز للتعليم والوعظ، إضافة إلى أمور أخرى كثيرة، فقد شغل الجامع في حياة المدن دوراً هاماً في النواحي الاجتماعية والعلمية، فقد كان بمثابة الملجأ والملاذ لأهل المدن أثناء الهجوم المغولي، وكانوا يرتادونه مكبرين مهللين، ولا ينصرفون إلا بعد أن يحققوا ما جاؤوا من أجله ففي سنة ٦٨٠ هـ /١٢٨١م اجتمع الناس بأسرهم في جامع دمشق، وتضرعوا إلى الله وضجوا وبكوا، وحملوا المصحف العثماني على الرؤوس، وخرجوا من الجامع إلى المصلى خارج البلاد وهم يسألون الله النصر على الأعداء. كذلك تكرر الموقف سنة ٧٠٢ هـ حيث بات الناس في الجامع الأموي، وظلوا يدعون حتى رحل المغول عن المدينة، وكان الجامع يضم إلى وظيفته هذه وظيفة الصلاة يوم الجمعة إضافة إلى صلاة العيد الرسمية، كما كان ملتقى العلماء المسلمين الوافدين إلى دمشق[١].

وقد ساهمت جميع فئات المجتمع في إقامة المساجد والجوامع، التي كثرت في المنطقة، ففي حلب أقيمت الجوامع[٢]، وفي دمشق، وحماة وغيرها من مدن بلاد الشام، ففي دمشق اشتهر جامع التوبة لكنه احترق فعمره الأمير شاهين الشجاعي من ماله، كذلك اشتهر مسجد الكريمي بالقبيبات، الذي أنشأه كريم الدين عبد الكريم بن المعلم بن هبة الله وكيل الخاص السلطاني بالبلاد جميعها وذلك سنة ٧١٨ هـ /١٣١٨م[٣]، وجامع الملاح الذي أنشأه شمس الدين غبريال ناظر الدواوين بدمشق خارج باب شرقي سنة ٧٠١ هـ /١٣٠١م، ويقال له مسجد ضرار بن الأزور[٤]، وجامع الخليخاني: أنشأه نجم الدين بن خليخان من القبلة خارج باب كيسان، وخطب به شمس الدين بن قيم الجوزية، وجامع يلبغا وقد أنشأ سنة ٧٤٧هـ[٥]، وجامع تنكز أنشأه الأمير تنكز سنة ٧١٧ هـ ظاهر باب النصر تجاه حكر السماق على نهر بانياس، وقد خطب فيه نجم الدين علي بن داود يحيى الحنفي المعروف

١- ابن الفرات: تاريخ ابن الفرات، ج ٧، ص ١٠٧- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٦٩١ – المقفى الكبير، ج ٧، ص ١٨٠- العلبي: المرجع نفسه، ص ١٦٨.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٨٧- ابن خطيب الناصرية، ج ١، ورقة ٣٤٢-٢٥٧.

٣- النعيمي: الدارس، ج ١، ص ٣١٣- ج ٢، ص ٤١٦.

٤- النعيمي: الدارس، ج ٢، ص ٤٢٠-٤٢١- ابن عبد الهادي: ثمار المقاصد، ص ٢٣٧.

٥- النعيمي: الدار، ج ٢، ص ٤٢١-٤٢٣- دهمان: ولاة، ص ١٩٢.

بالقحفازي من مشاهير الفضلاء في دمشق، وقد حضر نائب السلطان والقراء والمنشدون[1].

إضافة إلى مسجد تربة أقشى - الميدان – السويقة، أقشى هو جمال الدين النجيبي الصالحي استادار الصالح، ولهذا المسجد جبهة من الجمر الأصفر الجيد فيها ثلاثة شبابيك إلى الطريق، وفوق هذا المسجد قبة حسنة تحتها محراب لطيف حجري وإلى جانبه الضريح[2].

ولم يقتصر اهتمام السلطان على إنشاء المساجد بل اهتم بتزيينها وترخيمها، وإرضاء للهيئات الدينية حتى يضمن موقفها المؤيد دائماً، فقد أقدم النائب تنكز سنة ٧٢٨ هـ /١٣٢٧م بترخيم الجامع الأموي - الحائط الشمالي - وذلك بعد أن كتب إلى السلطان يستأذنه بذلك، فجاء المرسوم بالأذن في عمارته، فعمر وعمل محراباً بين باب الزيادة ومقصورة الخطابة يضاهي محراب الصحابة، وقد تبرعت العامة في العمل في هذا المشروع، فكان يعمل فيه كل يوم أكثر من مائة رجل حتى كملت عمارة الجدار، وأعيدت طاقاته وسقوفه وذلك كله بهمة الشيخ تقي الدين بن مراجل، واستمرت عمارته مرة سنة حتى أعيدت في سنة ٧٢٩ هـ /١٣٢٨م، وفي سنة ٧٣٠ هـ /١٣٢٩م شرع في ترخيم الجانب الشرقي من الجامع ليشبه الجانب الغربي، وقد ظل العمل فيه حتى آخر هذه السنة[3].

إضافة إلى أننا نلحظ كثرة الزوايا والأربطة أيضاً، وسببها دخول أعداد كبيرة من الناس في سلك التصوف، ومن أهم العوامل المسببة لذلك هو الخطر المغولي، فعندما احتل المغول بغداد نزح كثير من العلماء من العاصمة العباسية بغداد متجهين غرباً، وكانت بلاد الشام هي المكان الطبيعي الذي يحصن هؤلاء، إضافة إلى نزوح عدد كبير من سكان المشرق، ومن دول أخرى غيرها، وقد أمد العمري هذه المقولة عندما قال:

«وبجميع الشام وجوه الخير كثيرة من المدارس، والخوانق، والربط، والزوايا للرجال والنساء والمارستانات وأوقاف البر والصدقات على اختلافها، وخصوصاً دمشق فإنه لا يطاول في ذلك باعها، ولا يحاول في هذه الغاية ارتفاعها»[4].

ومن هؤلاء الذين وردوا الشام وسلكوا طريق التصوف ركن الدين أحمد عبد المنعم

١- الصفدي: تحفة، ج ٢، ص ٢٣٩- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٨١- ابن خطيب الناصرية: ج ١، ورقة ٣٥٥- النعيمي: الدارس، ج ٢، ص ٤٢٥- ابن عبد الهادي: ثمار المقاصد، ص ٢٠٢ – دهمان: ولاة، ص ١٦٨.

٢- عبد الهادي: المصدر نفسه، ص ٢٠١.

٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٣٣-١٣٤- النعيمي: الدارس، ج ٢، ص ٣٩٥-٣٩٦.

٤- العمري: مسالك الأبصار، ص ٢٦-٢٧.

القزويني الطاوسي[1]، بدر الدين حسن بن إبراهيم بن دراع اليمني (ت ٧٤٨ هـ)[2]، عبد الله الذاكر من الروم (ت ٨١١ هـ)[3] عبد الله خليل الأسد أباذي نزيل بيت المقدس جاء من بغداد ت ٧٨٥ هـ[4]، سيف الدين محمود بن أبي بكر الأرموي القرافي[5].

من العوامل الأخرى التي سببت كثرة الربط والزوايا هو الحصول على أموال من التجار، إضافة إلى كسب الهيئات الدينية إلى جانب الحكومة، وقد حصل عدة مرات أن طلب السلاطين الفتاوى من العلماء والفقهاء لجمع الأموال للإنفاق على الحملات العسكرية، لذلك لم تأل السلطة جاهدة لإنشاء الزوايا لهؤلاء العلماء والمشايخ فالظاهر بيبرس أشاد عدة زوايا إرضاء للشيخ خضر العدوي في حمص وحماة وبعلبك والمزة وغيرها من المدن[6].

كما أقام الأمير علاء الدين ايدغدي بن عبد الله الصالحي النجمي ت ٦٩٣ هـ /١٢٩٣م ربطاً كثيرة بالقدس، واقتدى بفعله أيضاً منجك اليوسفي نائب الشام من سنة ٧٧٠ هـ/١٣٦٨م حيث أقام زاوية بالكسوة وعمل لها سماطاً، كما أرضى أسعد نائب حماة الشيخ عبد الرحمن بن يوسف بن سحلول وبنى له خانقاه للصوفية خارج باب الجنان على نهر قويق[7].

ولم تقتصر إقامة هذه الزوايا على حكام بلاد الشام بل تعدتهم إلى حكام المغول، فالسلطان أوزبك خان بعث الشيخ علاء الدين النعمان (ولد سنة ٦٥٧هـ) إلى القدس وحمله أموال فعمر ببعضه خانقاه بالقدس[8].

وبالتالي نستطيع القول إن المتصوفة لم تقتصر على فئة معينة من الناس، بل دخل سلكها الجميع، كالشعراء والأدباء والعلماء. وقد ساعدت هذه الطرق في بث الروح الدينية لدى العامة، وإلى جعلها مرتبطة بالأرض والعادات والتقاليد أكثر مما مضى[9].

١- الذهبي: ذيول العبر، ص ٢٧.

٢- الدمشقي: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤٦.

٣- السخاوي: المصدر نفسه، ج ٥، ص ٧٦.

٤- ابن خطيب الناصرية، المصدر نفسه، ج ١ ورقة ٥٦٩- العسقلاني: الدرر، ج ٢، ص ٢٥٩.

٥- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٣١.

٦- ابن شداد: تاريخ الملك الظاهر، ص ٢٧٣-٢٧٤- اليونيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٦٥-٢٦٧- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٣٧٨- ابن شاكر: فوات، ج ٢، ص ٣٠٠- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٧، ص ١٠٢- المقريزي: المقفى الكبير، ج ٣، ص ٧٥٠-٧٥١.

٧- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٤٧- ابن طولون: إعلام، ص ٥٠- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٥٣.

٨- الرمزي: تلفيق الأخبار، ج ٢، ص ٣٠.

٩- السبكي: طبقات، ج ٦، ص ٢٥١.

٤- إدعاء الكرامات وظهور البدع:

لقد سبب انشغال الحكومة بالأوضاع السياسية إلى ضعف الوازع الديني لدى بعض أفراد الطبقة العامة، الأمر الذي أدى إلى ظهور الكثير من البدع أو إلى ادعاء أشخاص بالمكاشفات والكرامات، فقد ذكرت المصادر أسماء كثيرة لهؤلاء، إضافة إلى أن بعضهم ادعى الألوهية. وكانت البدعة على ثلاثة أنواع، أحدها ما كان مباحاً كالتوسع في المآكل والمشارب والملابس، والثاني ما كان حسناً وهو كل مبتدع موافق لقواعد الشريعة غير مخالف لشيء منها كصلاة التراويح وبناء الربط والخانات وغير ذلك من أنواع السير، أما الثالث فهو ما كان مخالفاً للشرع أو ملزماً لمخالفة الشرع[1]. وهذا ما يتناوله البحث.

فنادراً ما نلحظ ترجمة لعالم أو فقيه إلا ويذكر أنه له كرامات ومكاشفات، فبعضهم كان يعلق في رقبته عظام الجمال، والآخر كان يزار ويتبرك به، والبعض الآخر يحلق ذقنه ويمشي حافياً ويكثر الحلف بالله وينطق أحياناً بالمغيبات فيقع كما قال، فيزداد صلاحه عند الناس[2].

وأهم المشايخ الذين ظهرت لهم كرامات: ابن قوام البالسي (ت ٦٥٨ هـ)[3]، أبو إسحاق إبراهيم ابن الخطيب المقدسي أيضاً[4]، الشيخ أبو بكر بن فتيان الشطي (ت ٦٧٢هـ)[5]، وقد ظهر لبعضهم كرامات واضحة كالسيد عبد الحافز (ت ٦٩٦ هـ) فقد كان له ولد اسمه داود من أصحاب الكرامات[6].

ومن كراماته أن قرية شرفات كان بها قليل من النصارى، وكانوا يعصرون الخمور ويبيعونها للفساق من المسلمين، فصعب ذلك على داود ودعا عليهم إلى الله فاستجاب له وكانوا كلما عصروا الخمور انقلبت خلا وقيل ماء[7].

وقد غالى الناس في محبة الشيخ إبراهيم بن سعيد الشاغوري (ت ٦٨٠ هـ/١٢٨١م) وكانوا

١- السبكي: طبقات الشافعية، ج ٥، ص ١٠٥.

٢- ابن حبيب: تذكرة، ج ٢، ص ١٦٦- العسقلاني: الدرر، ج ٢، ص ٧٣- ج ٤، ص ٣٦٨- اليافعي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٠٦- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٥٠، ج ٣، ص ٤٨.

٣- الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٢٥٠.

٤- الذهبي: المصدر نفسه، ج ٥، ص ٢٨٤.

٥- ابن شداد: تاريخ، ص ٩٩.

٦- العليمي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٤٧-١٤٨.

٧- العليمي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٤٧-١٤٨.

يذكرون له مكاشفات وكرامات، وكل ذلك خرافات من خرافات العوام، ولشدة حب العامة له عملوا على قبره لما توفي حجارة منقوشة وسقفاً مقرنصاً بالدهان وأنواعه، كما عملوا عليه مقصورة وأبواباً، وغالى الناس فيه مغالاة زائدة[1].

كما اتبع جماعة من الفلاحين والشباب المنتمين إلى طريقة أحمد بن الرفاعي الشيخ علي القطناني (ت٧٤٧ هـ/١٣٤٦م) واتبعوه بالزيارة والتبرك، وكان له أصحاب يظهرون إشارة باطلة وأحوالاً مفتعلة، وهذا ما كان ينقم عليه بسببه[2].

وقد حارب ابن تيمية بدعاً كثيرة ففي سنة ٧٠٤ هـ/١٣٠٤م توجه مع جماعة إلى مسجد النارنج بدمشق وأحضر جماعة من الحجارين، وقطع صخرة هناك كان الناس يزورونها وينذرون لها النذور، وكان لهم فيها أقاويل كثيرة فأزالها، وقد حصل بين ابن تيمية وأهل دمشق نزاع بسبب هذه الصخرة، فقد كانوا يدعون أن فيها أثر قدم النبي ويتغالون في أمرها، ففسد كثير من الرجال والنساء بذلك[3].

ومن الجدير بالذكر أن بعض العامة أدعت الألوهية، ففي سنة ٧١٧ هـ /١٣١٧م قام رجل من جبلة فأدعى أنه المهدي مرة، وعلي مرة أخرى، وان دين النصرانية حق، وأن الملائكة تنصره، وأن الخمر حلال، وأن تناسخ الأرواح حق وأن العالم قديم، والبعث بعد الموت باطل، وأن الصلوات خمس وقد ثار معه خلق من الجهلة وصدقوه وأصبحوا أعوانه فبلغوا ثلاثة آلاف، وعاثوا الفساد بالساحل واستباحوا جبلة ورفعوا أصواتهم، ووعدهم بأن يملكوا البلاد، إذ قسمها بينهم، وعين لكل واحد حصته، وأمرهم بالخروج إليها، وأعطاهم ورق الزيتون، وكان يقول لهم، استظهروا فإنها كالأوامر فإذا خرج أحدهم إلى بلد أحضره أميرها فيقول له إن الإمام المهدي أعطاني هذا البلد، فيقول له أين الأمر؟ فيخرج ورق الزيتون، يضرب ويحبس، غير أن الحكومة لم تطق صبراً بما كانوا يقومون به فحاربتهم حتى استطاعت قتل طاغيتهم[4]. وقد ظهر سنة ٧٨٤ هـ /١٣٨٢م بدمشق أن الشافعية والمالكية والحنابلة قد

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٩٨.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٢٠-٢٢١.

٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣٤- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ٨-٩ المقفى الكبير، ج ١، انظر ترجمة ابن تيمية — العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٥٧.

٤- الذهبي: ذيول العبر، ص ٩١- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٨٠- ابن بطوطة: المصدر نفسه، ص ٨٠- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ١٧٨- ابن العماد الحنبلي: شذرات، ج ٦، ص ٤٣.

أظهروا البدع ونحو ذلك[١]. وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على انشغال أفراد الحكومة بإعادة الأوضاع الأمنية إلى المنطقة عقب كل غزوة مغولية، إضافة إلى ضعف الوعي الديني عند بعض أفردا العامة، وعدم اكتمال الشعور القومي الذي أدى إلى انغماس بعض الأفراد بالبدع، والتمسك بها والدفاع عنها.

٥- هدم المنشآت الدينية:

- إن خراب المنشآت الدينية شمل المناطق التي تعرضت مباشرة للغزو المغولي، فالجزيرة تعرضت منشآتها للهدم فقد خربوا جامع حران وأخذوا الأخشاب من سقوفه، كذلك اصطحب المغول ما تبقى من آثاره معهم، كما خربوا مشهد علي في سنجار[٢].

أما في حلب وأعمالها فقد شمل الخراب الجوامع والمساجد، فعند دخول هولاكو المدينة خرب المسجد الجامع الذي عمره فيما بعد سنقر نائب حلب وفرغ منه سنة ٦٨٤ هـ /١٣٨٥م، وكان إحراقه قد تم على يد نائب سيس، كذلك هدموا مسجد النصاري الذي يضم قبر عبد الله النصاري بداخله[٣].

وقد تعرضت جوامع ومساجد المنطقة للخراب والهدم أثناء غزوة غازان، فقد هدم مسجد التوبة في العقيبة، ومسجد الصابون، ودار الحديث الأشرفية التي عمرها فيما بعد الشيخ زين الدين الفارقي وقبالتها على العادلية الصغيرة ثم على العادلية الكبيرة، كذلك تضرر مسجد السدية، ودار الحديث النورية. كما نهبت ونقضت أخشابها وقلع ما فيها من الرخام، وأخذ ما فيها من الأثاث وبيعت بأقل الأثمان، حتى إنه قلعت في أثناء هذه الغزوة شبابيك الترب بالصالحية وأخذت أبوابها، ولا بد أن يكون الجامع في قلعة دمشق قد تأثر حيث إن المغول نصبوا المجانيق على الجامع، فعندما أراد أرجواش ضرب المنجنيق ألقى جنوده النار عليه فأحرق الجامع[٤].

١- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٨٩.

٢- ابن شداد: الأعلاق الخطيرة، ج ٣، ق ١، ص ٦٣-١٥٥- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ١٨٨- عاشور: العلاقات، ص ٩٧.

٣- المنصوري: التحفة، ص ٩٥- اليونيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٥- اليافعي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١١٠- ابن حبيب: تذكرة، ج ١، ص ٥٩- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ص ٨٥٥- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ١٨- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٢٢- العيني: عقد الجمان، ج ٢، ص ٢٥٤- ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص ٦٤-٨٩- كرد علي: خطط، ج ٢، ص ١١٧.

٤- ابن أيبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٣١-٤٠ — النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٩٦- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٠٣- الصفدي: تحفة، ج ٢، ص ٢٠٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٧٣٠ — المقريزي: سلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٣- المقريزي:

وسار تيمور سيرة من سبقه من أسلافه في المنطقة من الخراب والدمار، ولم يكتف بما ارتكبه من مجازر جماعية في بيوت الله عند دخوله إليها، وإنما قام بهدمها ونهبها، إضافة إلى هدم المدارس والزوايا والربط وغيرها من المنشآت الدينية ففي مدينة حلب، خرب جنوده الجوامع[1]، وقد ساوت مدينة حماة مدن الشام الأخرى في خراب منشآتها الدينية وان لم تذكر المصادر بالتحديد أسماء هذه المنشآت، غير أن هجوم ابن تيمورلنك عليها وإشعاله النار فيها لا بد أن يترك أثراً على المدينة[2].

وكانت مدينة دمشق أكثر المدن تضرراً من غزوة تيمورلنك، فقد تعرض مسجد المزاز في الشاغور إلى دمار كامل[3]، إضافة إلى جامع بني أمية أكثر جوامع دمشق أصالة وعراقة وجمالاً، فقد سقطت سقوفه بعد أن سال رصاصه من الحريق، وزالت أبوابه، وتلف رخامه، ولم يبق غير جداره قائمة، ومئذنة العروس، رغم أنها كانت من الخشب ويظهر أنها نفس منارة عيسى نفسها، وكان الذي أضرم النار في المسجد الفر ق الخراسانية في جيش تيمورلنك، وهذه الفرق كانت أشد عداء الأهل الشام عموماً وللأمويين خصوصاً، وقد برر المؤرخون عمله بأنه قضاء وقدر ودليلهم على ذلك ما تظاهر به شاه ملك ورجاله بإطفاء النار في الجامع الأموي، ومع ذلك انهارت المنارة الشرقية كلياً وكانت مبنية من الحجر، وظل المسجد على وعضه هذا حتى أمر المؤيد شيخ الخاصكي بعمارته مع ما تهدم قبله[4]. بينما لم يتجاوز تيمورلنك في غزوته هذه حدود مدينة دمشق، وبالتالي فإن المناطق الجنوبية لم تتعرض لأي أذى من الغزاة، فقد كانت مدن سورية بالتحديد هي التي تعرضت للغزو المباشر والضرر الذي شمل المنطقة، وكان المجتمع الشامي أكثر المجتمعات تعرضاً للقتل والسبي والأسر والنهب والاستباحات الأخلاقية والبغاء، فكان تأثره كبيراً بنتائج الغزوات المتباعدة زمنياً.

المقفى، ج ٢، ص ١٦- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٧- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٢، ص ٢٩٤ — النعيمي: الدارس، ج ١، ص ٢٦- كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٣٥- عاشور: العلاقات، ص ١٥٢-١٥٣.

١- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٣٥٣- السخاوي: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٨ — كرد علي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٧٢- لامب: تيمورلنك، ص ١٢٨.

٢- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٣٦- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٢٥-٢٢٦.

٣- ابن عبد الهادي: ثمار المقاصد، ص ٢٥٣.

٤- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٣٣-١٠٥١ — ابن خلدون: التعريف، ص ٣٧٤- ابن طولون: إعلام، ص ٥٧- ابن عربشاه: المصدر نفسه، ص ٢٨٥- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٣- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٤٥-٢٤٦- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ٨٩- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٦- العلبي: تيمورلنك ١٨٦-١٨٧- والتر: لقاء ابن خلدون، ص ١٥٧.

الفصل الثاني

آثار الحملات العسكرية المغولية على الأرياف

آ- الآثار على الأرياف والقرى

لا شك أن هناك جملة من التساؤلات التي تطرح نفسها على بساط البحث وهي كثيرة، فما هي الآثار التي نجمت عن الحملات العسكرية المغولية على القرى والأرياف في بلاد الشام، سواء كانت آثاراً اجتماعية أم اقتصادية؟ ما هو الضرر الذي لحق الطاقة البشرية الريفية، والضرر الذي لحق الأراضي ومنتجاتها؟ وهل تابعت القرى حياتها العادية بعد الضرر الذي لحق بها؟ هذه الأسئلة لا بد من الجواب عنها من خلال هذا البحث.

لقد طغت الكتابات السياسية في فترة البحث على موضوعات التاريخ الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من اهتمام بعض المؤرخين بإيراد معلومات اجتماعية واقتصادية لكن على نطاق ضيق. فنادراً ما اهتم المؤرخون بفرد من أفراد الشعب العاديين اللهم إلا إذا كان لهذا الفرد علاقات مع السلطة الحاكمة، وإن كانت المصادر قد استفاضت في ذكر حياة المدن الاجتماعية والاقتصادية فإنها كانت مقلة جداً بالنسبة إلى الأرياف. فلم تذكر سوى هجرة سكان المدن إليها واعتصامهم بها للاقتناع بأنه المكان الأمين البعيد عن أيدي المغول.

وضمت الأرياف فعاليات اقتصادية كثيرة إضافة إلى الفعاليات الاجتماعية، فقلما تخلو قرية من مسجد أو حمام أو خان، غير أنه على ما يبدو أن الفلاحين كانوا يعانون الكثير بسبب سوء الإدارة الحكومية نحوهم. فقد خضع الفلاحون لقوانين في التعامل الزراعي، فلم يكونوا ملاكاً للأرض وكذلك المقطعون، ومع ذلك كانوا يديرون الأرض لحساب رجال الإقطاع والأوقاف والملاك، وقامت القوانين على عدة قواعد منها المقاسمة أو المثالثة أو المرابعة أو المخامسة أو المسادسة أو المسابعة أو المثامنة واعتمدت قاعدة المقاسمة في الأراضي المروية، والمرابعة في غالبية أراضي البعث التي تزرع بالحبوب، واستخدمت قاعدة المخامسة والمسادسة والمثامنة في الأراضي الواقعة على الأطراف. ففي المقاسمة يأخذ الفلاح نصف الإنتاج

والإقطاعي النصف الآخر، وفي الثالثة يأخذ الإقطاعي الثلث، وفي المرابعة الربع، وفي المخامسة الخمس، وفي المسادسة السدس، و في المسابعة السبع، و في المثامنة الثمن[1]. وقد اختلفت هذه القواعد عند التطبيق فكانت أحياناً تتبع الظروف السياسية، وأحياناً ارتبطت بالعوامل الاقتصادية، فالفلاح في كثير من الأحيان ترك الأرض وهجرها إلى المدينة عند اجتياحها من قبل الغزاة، أو هجرها إلى مصر، أو تعرضت محاصيله للمصادرة إما من قبل الحكومة أو من قبل الغزاة أنفسهم. ويلحق بذلك أن فرضت على الفلاحين ضرائب كثيرة لوقف التدهور الاقتصادي الذي تعرضت له الإدارة الحكومية في بعض الأحيان، ولسد العجز المالي نتيجة الإنفاق على الحملات العسكرية لصد الغزاة المغول. لقد خسر الفلاح كل شيء إبان هذه الغزوات محاصيله، مواشيه، إضافة إلى عياله وأولاده فقد تعرض الفلاحون بشكل مباشر من قبل المغول إلى القتل والتشريد والنهب شأنهم في ذلك شأن أهل المدن، لذلك لا بد من دراسة آثار هذه الغزوات عليهم بالتفصيل.

١- قتل السكان وتشريدهم ونهبهم:

من المعروف أن الفلاحين قطنوا في مناطق وسط بلاد الشام وشمالها، وقد تعرضوا منذ أيام هولاكو وحتى تيمورلنك إلى نكبات هائلة على أيدي الغزاة المغول، فقد دمر الريف الحلبي ووصلوا إلى ريف حمص وفعلوا به أيضاً مثل ريف حلب، كما وصلت غاراتهم إلى ريف فلسطين لكنها لم تتعد المرة الواحدة أو المرتين.

لقد عانى الفلاحون من الظلم والخراب الذي لحق بهم أثناء قدوم المغول سنة ٦٥٧ هت/١٢٥٨م بقيادة ابن هولاكو إلى نهر الجوز وتل باشر[2]، فلا بد أن تكون الأراضي الزراعية قد تأثرت بمرورهم ولو على صعيد المزروعات، وقد تابع المغول مسيرهم واجتازوا عدة قرى منها حيلان[3]، الحاري، سلمية[4]، وقاموا بقتل السكان حتى اضطربت مدينة حلب لهذه الأحوال[5].

١- النويري: ج ٨ ص ٢٥٧ – السبكي: معيد النعم، ص ١٢٧- زعرور: المرجع نفسه، ص ٢٣٣.

٢- تل باشر: قلعة حصينة في شمالي حلب وأهلها نصارى أرمن، لها ربض وأسواق، وهي عامرة آهلة – انظر الحموي:معجم البلدان، ج ٢، ص ٤٠.

٣- حيلان قرية شمالي حلب فيها أعين جمع ماؤها وسيق إلى المدينة: انظر ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج١، ورقة١٠

٤- سلمية: هي بليدة في ناحية البرية من أعمال حماة بينهما مسيرة يومين وكانت تعد من أعمال حمص، انظر ياقوت، ج ٣، ص٢٤٠.

٥- ابن شداد: (عز الدين): الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، ج ٣، ق ٢، ص ٢٧٤ ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ٢، ورقة ٤١٤- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧٨، ص ٧٤-٧٥.

أما ريف دمشق فقد تعرض لأبشع انتقام، فقد وصل المغول سنة ٦٥٨ هـ /١٢٥٩م إلى دمشق من جهة الغوطة مارين من وراءها إلى جهة الكسوة، وقد أهلك الغزاة كثيراً من السكان حيث كانوا قد تجمعوا وتحزبوا لقتالهم، فقد قتلوا جماعة من أهل قرية حرزم[١]، وكانت غوطة دمشق تحوي الكثير من القرى، ولم تقتصر على حرزم فقط، بل ضمت قرى كثيرة أمثال سكا[٢]، قرحتا القيسا، النشابية، زملكا[٣]، جرمانا[٤]، تلفيثا، الحديثة، عين ترما، جوبر، كفر مديرا[٥]، سرابا، دوما، جسرين. وكان أكثر هذه القرى يقع في المرج ومنها القيسا، حران المرج بينها وبين الغوطة أربع ساعات[٦].

غير أن الباحث كرد علي لا يصنف قرى المرج ضمن نطاق غوطة دمشق، وأهم قرى الغوطة لديه من حيث وفرة السكان (دوما) حاضرة الغوطة الشمالية و(داريا) حاضرة الغوطة الجنوبية[٧].

لم يقتصر عمل الغزاة على إهلاك الطاقة البشرية الموجودة في القرى، بل لا بد أنهم أقدموا على تدمير سبل الحياة المعيشية في هذه الأرياف، فقد كانت الأرياف تشتمل المساجد التي انتشرت بكل قرى الغوطة، إضافة إلى الحمامات والخانات والخانقاوات، فقد اشتهرت الصالحية بحماماتها، وأهمها على الإطلاق حمام الركنية، الشبلية، الزهر، الجورة، المقدم، العرائس، الزمرد، العفيف. كما اشتهرت المزة بحماماتها، وجوبر، وسقبا، وداريا، ويلدا، إضافة إلى وجود المساجد بضواحي المزة، وفي الربوة، وبرزة، والقابون، والخانقاوات بالربوة وغيرها[٨].

وشعر الغزاة بأنهم بحاجة للوصول إلى المناطق الجنوبية من دمشق، فوصلوا في غاراتهم حتى حوران ونابلس والصلت والخليل وقتلوا الكثير من سكانها، واستاقوا مواشيهم من البقر

١- حرزما: قرية من قرى المرج وثلثها وقف على دار الحديث الأشرفية: ابن عبد الهادي: ثمار المقاصد. ص ١٣٦- أبو شامة: تراجم، ص ٢٠٣- اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٤٩-٣٥٠ — ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٧٦.

٢- سكاء: كانت تعرف في القرن السابع بقصر سكا، كما في كتاب التمهيد وهي ما زالت باقية وليست من قرى الغوطة، ينظر كرد علي: غوطة دمشق، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤م، ص ٢١.

٣- زملكا: وتورد باسم زملكان بالنون. ينظر كرد علي: المرجع نفسه، ص ١٩، حاشية رقم (٥).

٤- جرمانا: وردت في معجم البلدان جرمانس ينظرك كرد علي: المرجع نفسه، ص ١٨-٢٢.

٥- مديرا: وردت في الدارس مديري، ينظر كرد علي: المرجع نفسه، ص ٢٠ حاشية (١).

٦- ابن عبد الهادي: ثمار المقاصد، ص ١٣٥-١٤٠.

٧- كرد علي: المرجع نفسه، ص ١٧ وللمزيد من التفاصيل ينظر المرجع نفسه، ص ١٨-٢٢.

٨- العسقلاني: الدرر، ج ٤، ص ٦٠- العيني: عقد الجمان، ج ٣، ص ٢٨٨- النعيمي: الدارس، ج ٢، ص ٤٣٨-٤٣٩- ص ٤٤٢- ابن عبد الهادي: المصدر نفسه، ص ٥٠-٥٢-١٥٨-١٥٩.

والغنم الشيء الكثير[1].

من الطبيعي أن يكون لقتل سكان الريف آثار سلبية انعكست عليهم، فقد كان أهل الريف يغدون إلى أسواق المدن ببضائعهم من المنتجات ويعودون إلى قراهم بعد بيعها، وفي فترة الغزوات كانوا يحجمون عن الحضور إلى المدن وبالتالي خسارتهم لأسباب معيشتهم اليومية. وعاود المغول هجومهم على ريف حلب سنة ٦٥٩ هـ /١٢٦٠م فاثر معركة عين جالوت عاد القواد المغول إلى بلادهم، وكان هولاكو قد غضب عليهم، فأصدر أمراً بأنه من أقام في الأردن قتل، فعادوا إلى بلاد الشام وأغاروا على قرى حلب، فانهزم أهل القرى من وجههم ودخلوا مدينة حلب، عندئذٍ أصدر قائدهم أمراً أن يخرج جميع أهل القرى الموجودين بمدينة حلب إلى خارج المدينة، إضافة إلى أهل المدن، وتبقى كل طائفة بمعزل عن الأخرى ثم قتلوهم عن آخرهم[2].

وتحرك المغول إلى المنطقة سنة ٦٧٩ هـ /١٢٨٠م حيث أرسل أبغا ملك المغول أخاه منكوتمر فوصل إلى حلب وملك ضياعها، ولما ترامى على مسامعه سير السلطان المصري أحرق الضياع، وقتل أهلها ونهب أموالهم وانسحب، فلما سمع السلطان المملوكي بهذه الأنباء انسحب وعاد إلى القاهرة، فاستغل منكوتمر الموقف وعاد إلى المنطقة وعاث وأفسد أضعاف ما فعل في المرة الأولى فخرج السلطان ولاقاه وكسره كسرة عظيمة[3].

كما تعرضت القرى والسواد التي بجهة حارم سنة ٦٨٠ هـ /١٢٨١م إلى فساد إحدى الفرق المغولية التي تقدمت للمنطقة من جهة الروم[4].

وكانت الغزوات المغولية ما بين قدوم هولاكو وحتى قدوم غازان هي الأخف وطأة على المنطقة، وكانت نكبة أهل الأرياف الكبرى عند دخول غازان، فقد نهب الغزاة القرى، وقتلوا السكان سواء في مناطق الشام الشمالية أو الجنوبية، وكانت الضربة القاصمة لأهل قرى دمشق خاصة الصالحية، والمزة وداريا، وغيرها من القرى المحيطية بدمشق. فعساكره

١- أبو شامة: المصدر نفسه، ص ٢٠٤- اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٥٠-٣٥١- ابن تغري بردي النجوم، ج ٧، ص ٧٧ – دهمان: ولاة، ص ٥١.

٢- ابن العبري: تاريخ مختصر، ث ٤٩٢ – اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٣٥-٤٣٦- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٤١- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ٢، ورقة ٨٣- العيني: المصدر نفسه ج ٣، ص ٢١٧.

٣- أبو الفداء: المختصر، ج ٤، ص ١٤-١٥ ابن تغري بردي: المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢٩٨-٢٩٩: ابن إياس: بدائع الزهور، ج ١، ق ١، ص ٣٥٠- ابن الطباخ: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٦٩- كرد علي: خطط، ج ٢، ص ١١٧.

٤- المنصوري: التحفة، ص ٩٨-٩٩.

عاثت فساداً في الغوطة، بقتل السكان ونهبهم سواء عند قدومه سنة ٦٩٩ هـ أو عند خروجه من دمشق في نفس هذه السنة[١].

وكانت المزة من القرى التي تعرضت للاجتياح المغولي وقت قدوم غازان وكانت تمتع بأراضي خصبة ومزروعات وافرة نتيجة مرور نهر المزة فيها، وكانت لجمالها تسمى المزة وقد وصفها ابن شيخ الربوة حيث قال فيها: «وكان اسمها المنزه لما بها من صحة الهواء وصفاء الماء وحسن القصور وطيبة الثمار وكثرة الزهور والورد واستخراج الماء منه حتى أن حراقته تلقى على الطرقات وفي دروبها وأزقتها كالمزابل فلا يكون لرائحته نظير ويكون ألذ من المسك إلى مدة انقضاء الورد وصفة أخراجه في الكركات»[٢].

ولما قام المغول بنهب سكانها ومعالمها هرب أكثر أهلها خوفاً منهم الأمر الذي سهل المهمة على الغزاة لتدمير أفنيتها ودساكرها، إضافة إلى الطواحين الموجودة على أنهارها، فقد كان يخترقها نهر يسمى باسم نهر المزة، وكان هذا النهر يسقي بساتين كثيرة إضافة إلى قيام الطواحين عليه[٣].

وقرية الصالحية من ضمن القرى التي تعرضت لخراب ودمار شامل، على كافة الأصعدة السكانية، العمرانية، الاقتصادية، فقد أقدم على حرق أماكنها ملك الأرمن، وقد أراد الانتقام من السكان نتيجة لمشاركتهم بالجيوش المملوكية المتوجهة ضد بلاده في معظم الأحيان، لذلك بذل مالاً عظيماً لكبار الأمراء والوزراء ليتوسطوا له لدى غازان بتمكينه من دمشق، لكن الأمير قبجق تعصب للمدينة ودافع عنها، غير أنها سلمت أخيراً إلى ملك الأرمن، فلم يأل جهداً في إحراق المساجد والمدارس وقتل السكان، وقد ساعده على عمله هذا جنود المغول فقد نهبوا جميع محتويات المدارس والجوامع والترب من البسط والقناديل، ونبشوا الخبايا فظهر لهم شيء كثير حتى كأنهم كانوا يعلمون أماكنها، إضافة إلى نهب كتب كثيرة من الرباط الناصري والضيائية وخزانة ابن البزوري. ونتيجة لذلك قتل الكثير من سكانها فقد قدروا عدد القتلى والأسرى فيها بنحو تسعة آلاف وتسعمائة نفس، لكن هذه

١- الصفدي: الوافي، ج ٤، ص ٣٥٨- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣ ص ٨٩٠- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٣- ابن الطباخ: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٨٢-٢٨٣.

٢- ابن شيخ الربوة: نخبة الدهر، ص ١٩٤-١٩٥.

٣- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٩٥- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٨- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ق ٤، ص ٨٩٠- ابن صصري: الدرة المضيئة، ص ٩٢- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٢- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٤- ابن عبد الهادي: رسائل دمشقية، ص ٣١- عاشور: العلاقات، ص ١٠٢.

الأعمال لم ترق للشيوخ فخرج ابن تيمية، في جمع كبير إلى شيخ الشيوخ يشكو له ما حصل فيها، فتوجه معه إلى الصالحية، فلما سمع المغول الذين بالجبل هذه الأنباء خربوا الدور والمساكن وسبوا النساء، عندئذٍ لم يبق أمام ابن تيمية إلا الشكوى لغازان فتوجه إليه وكان مقيماً بمرج راهط، لكن وزيريه، رشيد الدين، وسعد الدين لم يسمحا لابن تيمية في مقابلته[1].

ومن خلال وصف الصالحية من قبل الجغرافيين والمؤرخين نلاحظ أنها تكاد تكو ن كالمدن نتيجة لوجود جميع مرافق الحياة الاقتصادية فيها، فهي كبيرة واسعة الأرجاء، كثيرة الحارات، فقد وصفها العمري حيث قال فيها: «الصالحية في سفح قاسيون، ذات بيوت، جنائن، مدارس، ربط، ترب جليلة، وأسواق حافلة بالبز وغيره، وبأعاليها من ذيل الجبل المقابر العامة، وهي مشرفة على دمشق وغوطتها وكل بساتينها وشرفها وميادينها ومجرى واديها»[2].

وقد ضمت الصالحية حارات كثيرة من أشهرها، زقاق الماء، الشبلية، بيت الحارة، حارة الخراب حارة الركنية، حارة رأس العلية، حارة السهم الأعلى، حارة بيت الكويس، حارة المرادوة، حارة حمام الكلاس، حارة المدرسة، وحارات كثيرة بلغ تعدادها ثمانية وثلاثين حارة اشتملت على جميع مرافق الحياة الاقتصادية وخاصة الأسواق والحانات التي أصبحت مركزاً للتجار، عند البيمارستان هانان أحدهما للعنب والثاني للخشب، وبسوق الفاكهة ست خانات، وفي سوق صاروجاخان[3].

بعد تدمير الصالحية وتخريبها وقتل سكانها اتجه الغزاة نحو قرية داريا، وكانت داريا تضم زراعات متنوعة نتيجة اختراق بساتينها بنهر يسمى باسم داريا وقد وصفها شيخ الربوة حيث قال: «داريا قرية عظيمة المغل والأرض وبها قبر أبي مسلم الخولاني وقبر أبي سليمان الداراني»[4].

١- ابن أيبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٢٨- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٠٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٨- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ق ٤ ص ٨٩٠- ابن صصري: الدرة المضيئة، ص ٩٢- المقريزي: السلوك ج ١، ق ٣، ص ٨٩١-٨٩٢- العيني: عقد الجمان، ج ٤ ص ٣٣-٣٤-٣٧- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٨، ص ١٢٥- ابن إياس: ج ١، ق ١، ص ٤٠٤- دهمان: ولاة، ص ١٠٠-١٠١- عاشور: العلاقات السياسية، ص ١٥٠-١٥٢.

٢- العمري: مسالك الأبصار، ص ١١٣-١١٤.

٣- ابن عبد الهادي: ثمار المقاصد ص ١٥٥-١٥٦-١٥٧-٦١-٦٢-٦٣- ابن طولون (محمد بن علي الصالحي): القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، تحقيق محمد أحمد دهمان، دمشق، مكتب الدراسات الإسلامية، ١٣٦٨ هـ/١٩٤٩م، ١٣٧٥ هـ/١٩٥٦م، ص١٤٠-١٨٢-١٨٣-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٤٨-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٧.

٤- ابن شيخ الربوة: المصدر نفسه، ص ١٩٨.

وعندما وصل المغول إليها احتمى أهلها بالجامع فلم يزالوا بداخله حتى دخلوا إليها قسراً وفعلوا فيها كما فعلوا في القرى السابقة فقتلوا، ونهبوا البلد[1].

ولما استقر المغول في دمشق أخذوا في جمع الأموال من الناس، وفرضوها على أهل المدن كما فرضوها على الفلاحين، ونتيجة لكثرة التعذيب والقتل من أجل المال فإنه قتل من الفلاحين والجند مئة ألف إنسان وفي هذا بعض المبالغة، وقد وصف ابن قاضي شهبة هذه الحادثة حيث قال:

رمتنا صروف الدهر منها بسبعة — فما أحد منا من السبع سالم

غلاء، وغازان، وغزو، وغارة — وغدر وأغبان وغم ملازم

وقال الشيخ كمال الدين محمد بن علي الزملكاني أيضاً:

لهفي على جلق يا سوء ما لقيت — من كل علج في كفره فن

بالطم والرم جاؤوا لا عديد لهم — فالجن بعضهم والحن والبن[2]

وازدادت الأوضاع سواء بعدما اتجه بولاي أحد أمراء غازان إلى قرى فلسطين مع كتائبه فقد نهبوا الأغوار والقرى المتواجدة فيها، وقتلوا الكثير من سكانها وسبوا خلقاً من أطفالها، وعادوا بعدد كبير من الأسرى[3].

ولم تقتصر الأضرار على قرى دمشق أو فلسطين في سنة ٦٩٩ هـ، وقت قدوم غازان بل شملت قرى غيرها جرت على أرضها المعارك العسكرية، وأهم هذه القرى مجمع المروج التي تقع في وادي الخزندار، وقد شهدت هذه القرية المعركة الفاصلة بين غازان وبين العساكر الإسلامية سنة ٦٩٩ هـ والتي استخدمت فيها كافة الأسلحة من الرماح، والسيوف، والدبابيس، وكان جيش المغول في مئة ألف مقاتل، ولم يستطع المسلمون فعل شيء أمام كثرتهم إلا استخدام قوارير النفط التي تسبب اشتعال الحرائق، وبالنتيجة فإن هذه الحرائق سوف يكون لها أكبر الأثر على مزروعات القرى الموجودة في هذا الوادي بكاملها.

كذلك أتلفت الحيوانات المستخدمة في الحرب كثيراً من المزروعات التي كان يعتمد

١- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٩٥- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٨- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ق ٤، ص ٩٨٠- المقريزي: السلوك، ج ١ ق ٣، ص ٨٩١- عاشور: المرجع نفسه، ص ١٥٢- كرد علي: غوطة دمشق، ص ١٥٧.

٢- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٣١، ق ٣، ص ٨٩٤- المقفى، ج ٧، ص ١٧٣- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٤.

٣- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤٠٠- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤ ص ١٠- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ق ٤، ص ٧٩٣- المقريزي: المقفى، ج ٧، ص ١٧٢- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٤- دهمان: المرجع نفسه، ص ١٠٩.

عليها الفلاحون في معيشتهم اليومية، أو بيعها في أسواق المدينة[1].

كذلك شهدت قرية شقحب المعركة العسكرية الفاصلة بين المغول والمسلمين في بلاد الشام سنة ٧٠٢ هـ /١٣٠٢م. فقرية شقحب تقع في مرج الصفر في الغرب منه، وهو سهل واسع قبلي دمشق، يبعد عنها حوالي /٢٥/ كم ويقع بين قرية الكسوة وغباغب من قرى دمشق، وقد ضم بعض الخانات. يحده شمالاً قريتا الطيبة وزاكية، وغرباً مزرعة المازنية وشقحب، وشرقاً عالقين، وجنوباً أركيس والزريقية. وقد استغرقت المعركة بين الطرفين وقتاً لا بأس به، وقد رافق المعركة خراب لمحاصيل فلاحي القرى الواقعة في السهل، فالحيوانات المستخدمة في المعركة كانت تعيش على مراعي السهل. إضافة إلى ما حدث من خراب في قني الري والأنهار في المنطقة، ناهيك عن المضايقات التي تعرض لها الفلاحون من قبل العسكر المتحارب. وكان لهذا المرج قيمة حربية باعتباره ممراً بين دمشق وفلسطين[2].

وكانت القريتين أو حوارين من القرى التي يقيم بها التركمان وهي على بعد مرحلتين من تدمر، وكان هؤلاء فلاحين يعتمدون على زراعة الأرض وتربية الماشية، وقد تعرضو إلى غزو مغولي كبير نهبوا على أثره الأموال والمواشي وسبوا النساء، فسارعت العساكر إلى رد الهجوم بقيادة أسند مركزجي ومعه عسكر طرابلس، فأدرك المغول بناحية عرض ومعهم الغنائم فدار القتال بين الطرفين حتى تركوا الأغنام واستطاع العسكر الشامي. إنقاذ الأسرى من الحريم والرجال والأولاد وكانت عدتهم تقارب الستة آلاف نفس[3].

ولم يكتف المغول بما فعلوه في القرى القريبة من المدن بل ساروا باتجاه الجبال البعيدة، فقد قاموا بنهب قرى جبل السماق وقتل السكان، حيث أخذوا كثيراً من مواشي الفلاحين من الأغنام والأبقار، وقاموا بسبي وأسر عدد كبير من سكان الجبل[4].

انتهت حملة غازان على بلاد الشام بعد أن أصاب البلاد منها الخراب والدمار والقتل والسلب ولم تستطع البلاد مع مرور مئات السنين استعادة ما كانت فيه من عمران وازدهار

١- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٢-٤٣- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٨٦-٨٨٧- فهمي: تاريخ الدولة المغولية، ص ٢٠١-٢٠٢- دهمان: المرجع نفسه، ص ٨٩-٩٠..

٢- المقريزي: المقفى، ج ٧ ص ١٨١- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٨، ص ١٥٩-١٦١- دهمان: المرجع نفسه، ص ١٢٨- فهمي: المرجع نفسه، ص ٢٠٩-٢١٠.

٣- الحموي: البلدان، ج ٢، ص ٣١٦- المنصوري: التحفة، ص ١٦٤- أبو الفداء: ج ٤، ص ٤٨- ابن حبيب، تذكرة، ج ٢، ص ٢٤٥-٢٤٦- المقريزي: المقفى، ج ٢، ص ١٨٧- ج ٧، ص ١٨٠ — ابن تغري بردي: النجوم، ج ٨، ص ١٥٨- فهمي: ص ٢٠٩.

٤- ابن أيبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ٤٦- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤١٥- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٣٨.

حضاري واقتصادي.

لا شك أن قدوم أي غاز إلى منطقة من المناطق واجتياحه للقرى والأرياف سيؤدي بالتالي إلى شلل تام على جميع الصعد الاقتصادية الاجتماعية، العسكرية السكانية، فالقرى تعرضت إلى تغيير نمط معيشتها نتيجة قدوم الغزاة فسكان المدن دخلوها بينما هاجر سكانها في بعض الأحيان إلى المدن، هذا التعاكس في الهجرة عكس نتائج سلبية وأحياناً إيجابية على المجتمع الشامي. غير أن بلاد الشام ظلت تنعم بشيء من الاستقرار النسبي حتى قدوم تيمورلنك للمنطقة، حيث جاء بعساكره الجرارة التي دمرت كل شيء في أثناء مرورها، وإذا ما استقرت في منطقة من المناطق فإن الدمار والخراب سيكون بالطبع أشمل وأعم، وكانت أولى المناطق التي تعرضت للخراب هي أرياف حلب، فقد شمل الخراب تل باشر، الباب[1]، الرها[2]، معرة النعمان[3] - وقد استمر جيشه في التخريب لمدة شهر كانوا خلالها يقطعون الأشجار، ويهدمون البيوت، ويتلفون الغلات، ويدمرون الدساكر والأقنية، ولا بد أن يوجد في القرى مجموعة من الطواحين حيث أن الفلاحين قد لحقها الخراب والدمار، إضافة إلى انعدام المواشي والحيوانات التي يعتمدون عليها في الطعام والشراب، وكان تيمور في خلال استقراره بالمنطقة يحتجب عن عسكره، الأمر الذي يفهم من هذا أنه سمح لهم بفعل كل شيء يريدونه، وأطلق لهم العنان بالفساد والدمار، فاستغل الجنود احتجابه ونهبوا الضياع، وبثوا الفساد والذعر وهو غير آبه بما يحدث[4].

بعد دمار حلب توجه تيمورلنك بجيوشه نحو دمشق فلما اقترب أناخ على ظاهرها من داريا إلى قطنا والجول وما يلي تلك البلاد، وماذا يعني أن ألقوا رحالهم على تلك المناطق، إنه يعني القتل والتدمير لكل شيء[5]. وقد امتد نهب الغزاة لريف دمشق إلى غوطتها، حتى قلت المؤن وانعدمت، فساءت الأوضاع الاقتصادية، عندئذٍ شعر تيمورلنك بنقص المواد التموينية وقلة

١- الباب بلدة ذات أسواق وحمامات، لها بساتين كثيرة نزهة. وهي من أعمال حلب. انظر أبو الفداء: تقويم، ص ٢٦٧.

٢- الرها: مدينة بالجزيرة بين الموصل والشام بينهما ست فراسخ سميت باسم الذي استحدثها. انظر الحموي: معجم البلدان، ج ٣، ص ١٠٦.

٣- معرة النعمان: مدينة من مدن الشام، عامرة جليلة، كثيرة الفواكه والثمار والخصب. انظر أبو الفداء: تقويم ص ٢٦٥

٤- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٣٤- المقفى: ج ٧، ص ١٧٢- العسقلاني: أنباء، ج ٤، ص ١٩٧- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ٩٣- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٥٩٨-٦٠٠- القرماني: أخبار الدول، ص ٥٠٨- كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٦٧- لامب: تيمورلنك، ص ١١٩-١٢٠.

٥- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ١٢١- النجوم: ج ١٢، ص ٢٣٤.

الأعلاف اللازمة لخيول الجند وحيواناتهم فأرسل قسماً من قواته إلى فلسطين قتلت الفلاحين وجمعت الأعلاف، ثم قامت أثناء عودتها بمصادرة كل ما وجدته في بلاد حوران ومنطقة الحولة، وعندما اتخذ قراره بالانسحاب كان قد جلب أعداداً كبيرة من الخيول والجمال لتحميل الغنائم التي تجمعت لديه في دمشق، وبعد انسحابه من دمشق اتجه تيمورلنك شمالاً فدمر ما تبقى من الغوطة، ثم مر بالنبك فدمرها، ومر بحمص ولم يسلم ريف حمص من أذى جنوده، فقد جلب من ريف تدمر ما يزيد على مائتي ألف رأس من الحيوانات وعندما وصل إلى الشمال دخل الجبول إحدى قرى حلب ومن المؤكد أن جنوده عبثوا بها وخربوها ثم انسحبوا من المنطقة[1].

ولم يقتصر الخلل الذي حصل للحياة الريفية على جنود تيمورلنك فقط، بل اشتركت فيها عساكر السلطان المملوكي، فعندما أقامت العساكر منتظرين قدوم تيمورلنك في دمشق كانوا يذهبون إلى بساتين الناس في الغوطة، ويأخذون التبن والشعير، ومن تكلم من الناس قتلوه[2].

لقد تعرضت بلاد الشام منذ هولاكو وحتى تيمورلنك للخراب والدمار، ولم تسلم قرية من قراها من النهب والسلب سواء في الشمال، أو في الجنوب، ابتداء بقرى حلب كالساجور وحيلان وانتهاء بأرياف دمشق وحمص وغيرها[3].

كما أفضت الصراعات والنزاعات السياسية في المنطقة إلى تخريب الضياع، وكانت هذه الصراعات نتيجة ضعف السلطة عن مقاومة الحركات الاستقلالية في بلاد الشام، أما لانشغالها بعوامل خارجية كالاستعداد لصد الغزو المغول الصليبي في المنطقة، أو بعوامل داخلية كثيرة، وقد أدت هذه الصراعات إلى انعدام الاستقرار الأمني الذي انعكس بدوره سلباً على القرى حين خرب أكثرها، ودمر بعضها نهائياً وبدت هذه الصورة واضحة جلية في قضية آقوش البرلي سنة ٦٥٩ هـ/١٢٦٠م فقد خرج عن الطاعة وأفسد في نواحي حماة، وأحرق غلالاً للعشر في الباب الغربي منها[4].

ولما أراد المماليك القبض على يلبغا اليحياوي سنة ٧٤٨ هـ /١٣٤٧م استطاع الفرار بأهله إلى

١- ابن عربشاة: عجائب ، ص٢٩٦-٢٩٧- زعرور: المرجع نفسه، ص ٢٤٨- شهاب: تيمورلنك، ص ٣٢٠.

٢- ابن صصري: المصدر نفسه، ص ١٥٩.

٣- ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر، ص ٣٦٩١- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ١٨٧- ابن عربشاة: المصدر نفسه، ص ٢٠٧- العيني: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٧.

٤- اليونيني: المصدر نفسه، ج ٢، ص١٠٤- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢١١- المقريزي: المقفى، ج٢، ص ٢٣٣- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٩٢.

جهة الضمير فطارده البدو والعسكر حتى أنهكه التعب فاستراح في القريتين، ثم سار إلى حماة، فكم أتلفت مزروعات وخربت أشجار نتيجة هذه المطاردات[1].

كذلك حصلت اضطرابات سياسية عنيفة أثرت على قرى دمشق كثيراً من جراء هجوم بيبغاأرس سنة ٧٥٣ هـ /١٣٥٢م فقد عصى على السلطان، ودخل دمشق فنهب عسكره ضياع دمشق وبساتينها، وقطعوا الأشجار التي بها، وكانوا يأخذون ما يأكلون وتأكل دوابهم، كما فجروا بالنساء والبنات ونهبوا ما في الضياع من القماش والخيول والمواشي ولم يبقوا شيئاً.

ولما عاد بيبغا أرس من دمشق إلى حلب ارتكب جيشه أنواع المفاسد وضروب القبائح في جميع القرى الواقعة بين حلب ودمشق[2].

وفي سنة ٧٦٦ هـ/١٣٦٤م أخربت قريتا مشغراً وتلبثاثا من وادي التيم، بسبب فساد أهلهما، وبسبب أنهما حصينتان لاتصل إليهما الفرسان، فهدمتا وعمر بدلهما في أسفل الوادي بحيث يصل إليهما حكم الحاكم والطب بسهولة[3].

كما سمح استخدام البدو كقوات مساعدة في سورية على شن الغارات على القرى الواقعة حول دمشق وحلب، فقد اعتدوا سنة ٧٩٦ هـ /١٣٩٣م على الفلاحين، فسار نائب الشام بعسكر دمشق إلى البلاد القبلية من جهة العرب، لأنهم كانوا يؤذون الفلاحين، فلما وصل إلى هناك هرب البدو، واستقر الأمر للعامة.

وبشكل مشابه فقد نهب التركمان في شمال سورية والأناضول القرى الزراعية الصغيرة، ووسعوا ملكهم سنة ٨٠٦ هـ /١٤٠٣-١٤٠٤م ليشمل منطقة حلب الإدارية، ولم تسترد حلب سيطرتها على هذه الأقاليم الهامة مثل إنطاكية، سرمين، صهيون، القيصر، حارم، ديار كوش حتى عام ٨١٤ هـ /١٤١١-١٤١٢[4].

وكلفت مشاركات التركمان في الحروب الأهلية وأعمال النهب حلب كثيراً، وذلك بصرف النظر عن الهجمات المتقطعة، ومن المحتمل أن يكون البدو قد أعطوا نزعة القتال للقرويين الذين حاربوا جيرانهم، وقد كانت القرابة في القرى قرابة وحدة أهداف ومصالح،

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٢٢- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٠، ص ١٦٢- دهمان: المرجع نفسه، ص ١٩١.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٤٤- ابن خطيب النصارية: الدر المنتخب، ج ١، ورقة ٣١٤-٣١٥- المقريزي: المقفى، ج ٢، ص ٥٦١، كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٤٩- دهمان المرجع نفسه، ص ٢٠٥-٢٠٦٩-٢٠٧.

٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣٠٩ – دهمان: المرجع نفسه، ص ٢٢٨.

٤- ابن صصري: المصدر نفسه، ص ١٦١- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٦٦-٦٧.

وكانت ذات حماية ذاتية بشكل غريزي، وقد كان للعديد من القرى تنظيمات شبه مستقرة ومكملة للعادات القديمة، ومبقية على الروابط القديمة مع البدو، وانتشرت الحزبية بين القرويين أيضاً نتيجة للأحلاف مع البدو على أسس روابط القرابة الحقيقية أو المزعومة[1].

٢- النزاع بين اليمنة والقيسية:

لقد ظهرت النزاعات في الحياة الريفية أكثر من المدينة، وارتبط الصراع الداخلي المشترك وبشكل رئيسي مع البدو ونماذج من التنظيمات التي تبدو متأصلة في طريقة حياتها، وبشكل جيد بالقرابة ووحدة المصالح والأهداف في المنافسات العنيفة حول أراضي المراعي والمواشي، لكن النزاع بين القيسية واليمنة نزاع قديم ومتأصل، وقد استمر هذا النزاع في فترة البحث، واشتد أكثر عند قدوم المغول، وما رافق ذلك من اضطرابات أمنية واجتماعية جعلت السلطات عاجزة عن الحد من توسع النزاع القلبي. وقد انتشرت قيس ويمن في أنحاء بلاد الشام قاطبة، فقد استوطنت يمن منطقة حمص، وقد ضرب المثل بها فقالوا «أذل من قيس بحمص» ومعنى ذلك أن حمص كانت لليمن وليس بها من قيس إلا بيت واحد، ثم وجدت آثارها بحوران ولبنان، كذلك وجدت عشيرة قيس في البقاع. وقد أدى الصراع المستمر بين هاتين العشيرتين إلى خراب ودمار أكثر القرى، وقد ذكر الأسدي في القرن الثامن الهجري حيث قال:

«انتشار الشرور بين القيس واليمن ووقع الحرب والقتال فيما بينهم والفتن، والسبب في ذلك تغيير العوايد، من بطاين السوء، ومن التدليس على الملوك والحكام وولاة الأمر بالإغراء والتسلط على الفلاحين بالظلم، وطلب العاجل والعسف في الحكم، والميل مع القوي وإنهاك التمرد والعصيان، والتشرد عن الأوطان، وتسلطت العربان والعشران على الأراضي والبلدان، وتراكمت الأهواء، ووقع التحاسد والإغراء الموجبان لسفك الدماء، فنهبت الأموال، وقتلت الرجال، وتخلت العشائر، وعظمت الفتن بين القبائل، وصار أهل الزرع والرفع من الفلاحين، على صهوات الخيول مارقين، ولم يكنوا نادمين على أفعالهم إلى أن أوجب ذلك الخراب في كثير من رستاق الشام والقرى والبلدان صارت دمناً ليس فيها إنسان وفي ذلك ما يشهد به الديوان لهذا جميعه: سوء التدبير مع نقص القوة والإمكان، ونقص سنة العدل وسوء التصريف، والأخذ في جانب التقصير والنقصان إلى أن صار الحكم مقدمي الفلاحين ورؤساء العشران، وصار الأعيان منهم يظهرون الطاعة للسلطان ويبطنون المخالفة والعصيان ويستخرجون الأموال بالظلم والطغيان، ويرضون ببعضها من له في الدولة كلام وإمكان،

١- لابيدوس: مدن الشام، ص ١٥٠.

وبما يحملونه من الهدايا والأموال يرشون بها الأعوان، فيسعى لهم، ويلبسون التشاريف الملوكية بين يدي الملك والأمير والسلطان، فيصير كل واحد منهم في بلده وإقليمه إذا عاد إليه ذا قوة وإمكان، وسطوة وأعوان، وخيول وميدان، وإقطاعات ونعم وديوان، وقويت بذلك نفسه وازدرى بقول فلان وفلان»[1].

لقد انقسمت قرى حوران إلى زمر وأحزاب حددت وفقاً للنزاعات القبلية القديمة قيسية ويمنة وقد نتج عن ذلك قتل للسكان ودمار للقرى وخرابها، ففي سنة ٦٧٨ هـ /١٢٧٩م وقع الحلف بين العشير وقامت الحرب بينهم على قدم وساق[2].

كما نتج عن القتال الخطير بينهم سنة ٧٠٩ هـ /١٣٠٩م مقتل ألف شخص بالقرب من السويداء، وقد انهزمت يمن من قيس حتى دخل الكثير منهم إلى دمشق في أسوأ حال وأضعفه، وهربت قيس خوفاً من الدولة، وبقيت القرى خالية، وتركت المنطقة مهجورة[3].

وقد كان القتال فيما بينهم يؤدي إلى أن يحجب عنهم السلطان الأموال، فيثورون ويقطعون الطرقات على المسافرين وهذا ما حصل سنة ٧٥٠ هـ /١٣٤٩م حيث جرد إليهم النائب أرغون شاه ابن صبح مقدم الجبلية[4]. وقد ثارت الحوارنة من قيس ويمن سنة ٧٦٠ هـ /١٣٥٨م وأخفوا عندهم بقرية حوران أحد العشير واسمه وريمن وهو المعروف بعمر الدنيط، وهاجموا القرى الأخرى، فتصدى لهم والي الولاة شنكل منكل، وطلب منهم الدنيط فلم يعطوه إياه، عندئذٍ طلب النجدة من نائب السلطنة فأمده بجيش كبير حاصر القرية إلى أن استسلم الحوارنة وقتل منهم فوق المائة، وأسر منهم والي الولاة نحو ستين رجلاً، وأمر بقطع رؤوس القتلى وتقليدها في أعناق الأسرى، ونهبت بيوت الفلاحين كلهم وسلمت إلى مماليك نائب السلطنة، ولم يفقد منها ما يساوي ثلاثمائة درهم وكر راجعاً إلى بصرى وأخذ معه الأسرى حيث حبس بعضهم، وساط آخرين، وعلق الرؤوس على أخشاب قلعة بصرى[5].

وقد امتد النزاع القيسي اليمني إلى ناحية عجلون، ولم يعد يقتصر على ناحية حوران،

١- الأسدي (محمد بن خليل): التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار، مصر، دار الفكر العربي ط ١، ١٩٦٧م/١٣٨٧ هـ ص ٩١-٩٢- كرد علي: خطط، ج ٢، ص ١٥٧.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٨٧.

٣- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢١٥- ذيول العبر، ص ٤٦- ابن الوردي: تتمة المختصر، ج ٢، ص ٢٦٩- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٥٥- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ١٥٠.

٤- المقريزي: السلوك، ج ٢، ص ٣، ص ٧٩٨.

٥- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٨٦.

وذلك سنة ٧٦٢ هـ /١٣٦٠م حيث دمرت قرية عين حتيا التي تقع إلى الشرق من عجلون وخربت، وقطعت أشجارها بالكلية[١].

وقد استغل هؤلاء ظروف البلاد العسكرية حيث الحملات المغولية المتكررة على البلاد، وقاموا أثر حملة غازان على المنطقة بتشليح العسكر، ونشر الرعب والفساد في القرى، فطلب مقدموهم من قبل الحكومة، وطلب منهم جميع ما أخذه هؤلاء المفسدين من أموال الأجناد، وألزموا بإحضار ما أخذ العسكر وأهل البلاد في توجههم إلى مصر وقت الجفلة[٢].

لقد سمح ضعف الدولة للعداء الكامن بالظهور فيما بعد في بداية القرن السادس عشر الميلادي، وبدأت نزاعات القيسية واليمانية من جديد في غوطة دمشق، وهاجمت قرية داريا العديد من القرى الأخرى[٣].

٣- الهجرة من الريف إلى المدن:

- تنوعت الهجرة أثناء حصول الهجوم المغولي على بلاد الشام من الريف إلى المدن وكانت إما هجرة قسرية من قبل السلطة، أو من قبل الغزاة، أو بشكل طوعي خوفاً على حياتهم، فالهجرة كانت عسكرية من الأرياف للمدن، ظناً من أهل القرى أن الأمان موجود في المدن، لذلك نرى أن قرى بكاملها هاجرت بعد دمارها لذلك اضطرت السلطة جاهدة في بعض الأحيان إعمارها بالسكان وإقامة المنشآت العمرانية من جديد[٤].

ولم تسلم قرى الشام الشمالية والجنوبية من الهجرة، وقد تضافرت العوامل الطبيعية والسياسية في زيادة الهجرة، وقد تجلت العوامل الطبيعية في نقص المياه والجفاف. فعندما دخل الأمير المغولي كوكالكي وصل إلى قريب حمص ونهبها وسبى وقتل خلقاً كثيراً من أهلها، ثم عاد إلى حلب فجاء إليها أهل القرى فأخرجهم القائد المغولي مع أهل المدينة وقتلهم عن آخرهم[٥]. وعندما عسكر المغول في البيرة أغاروا على قلعة كركر سنة ٦٦٧ هـ /١٢٦٨م وقتلوا رجالها واخرجوا فلاحيها كرها إلى بلاد الشام[٦].

وعندما تولى غازان الحكم في بلاد المغول وجه ثلاث حملات عسكرية ولمرات متتالية، ففي

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٨٦.

٢- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٩٠٢ — العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٨١.

٣- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ١٤٩.

٤- الشجاعي: تاريخ الناصر محمد بن قلاوون، ص ١٢٣.

٥- ابن العبري: المصدر نفسه، ص ٤٩٢- كرد علي: المرجع نفسه؟، ج ٢، ص ١١١.

٦- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٣٥١.

المرة الأولى سنة ٦٩٩ هـ /١٢٩٩م أخربت جيوشه غوطة دمشق، كما قتلوا الكثير من أهل القرى، وفي المرة الثانية سمع أهل الريف بمسير عسكره وعبورهم الفرات، فهاجروا إلى المدن وحذر أهل المدينة أن لا يخرج أحد إلى الجبل أو الغوطة، ولما تأكد الخبر برجوع غازان إلى المشرق دخل نائب دمشق قبجق مع مجموعة من الأمراء ونزلوا تحت مأذنة فيروز بدار بهادر رأس نوبة ودار المطروحي وامتلأت تلك الناحية بهم. كما أصدر أمراً بعودة أهل القرى إلى أماكنهم[١].

كما هرب أهل القرى سنة ٧٠٠ هـ /١٣٠٠م خوفاً من غازان عندما علموا بمجيئه، غير أن ذلك لم يحدث ولم يأت إلى المنطقة[٢].

وتوارد إلى مسامع أهل القرى قبل وقعة شقحب سنة ٧٠٢ هـ /١٣٠٢م أن المغول متجهون إلى البلاد فهاجر الفلاحون من قراهم وتركوها خالية، ووصل الغزاة إلى قارة، وقيل إلى القطيفة فانزعج الناس كثيراً ولم يبق حول القرى والحواضر أحد، وتلقت مدينة دمشق الكثير من هؤلاء المهاجرين الذين ازدحموا بالقلعة، وبالمنازل والطرقات، غير أن المغول وصلوا إلى المرجه واتجهوا إلى الغوطة، ثم عادوا عن البلد ولم يدخلوها[٣].

ولم يكن تيمورلنك بأحسن من أسلافه في سياسته التوسعية في الشام، فقد ارتكب المجازر بأهل القرى كما ارتكبها بأهل المدن، وقد خرب الريف بكامله، من زراعاته، ومواشيه، وسكانه الذين اضطروا في كل الأحيان وليس بعضها إلى ترك قراهم والالتجاء إلى المدن. فلما قدم للمنقطة واستولى على عينتاب هرب الفلاحون أمامه، كما هرب معهم أهل البلاد الحلبية[٤].

كما خاف أهل ريف دمشق وهاجروا باتجاه المدينة عند قدومه للشام، فامتلأت دمشق بالمهاجرين، وكان تيمورلنك قد وصل إلى الصنمين، ولا بد أن تكون جميع هذه القرى قد تأثرت من قبلهم، وقد أقدموا على تهجير الفلاحين من قراهم مثل حارم، شيرز، وكرك نوح[٥].

من الملاحظ أن القرى قد اتخذت من قبل أهل المدن كمحطة لاستقرارهم واستراحتهم،

١- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٩٣-٣٩٩- ابن أيبك الدواداري: الدر الفاخر ص ٣٤- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٨٨٥-٨٨٦- المقفى، ج ٧، ص ١٦٨- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٨، ص ١٢٧- عاشور: العلاقات السياسية، ص ١٥٤.

٢- المنصوري: التحفة، ص ١٠٦.

٣- الذهبي: دول الإسلام، ج ٢، ص ٢٠٨- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٤- دهمان. ولاة دمشق، ص ١٣٧.

٤- السخاوي: الضوء اللامع، ج ٣، ص ٤٧- الشوكاني: البدر الطالع، ج ١، ص ١٧٥ — شهاب: تيمورلنك، ص ٢٨٤.

٥- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٠ — ابن تغري بردي: النجوم، ج ٢، ص ٢٣٨- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ٧٤-٩٣- ابن إياس: ج ١، ق ٢، ص ٦٠٥- كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٧٠- العليمي: المرجع نفسه، ص ١٢٥.

ربما كونها أكثر بعداً عن الجيوش الغازية، وصعوبة وصول الغزاة إليها أحياناً إذا ما كانت جبلية أو طريقها وعرة، والغزاة يركزون على المدن أكثر من الأرياف حيث النفائس وحواصل الدولة، وأموال التجار، والمنشآت العمرانية، بينما لا يستفيد الغزاة من القرى أي شيء لذلك نلحظ هجرات علماء إلى القرى البعيدة خوفاً من الغزاة، فالقاضي جمال الدين المالكي (ت٨٠٥ هـ) الذي ولي حماة وحلب مراراً هاجر عقب فتنة تيمور إلى إحدى قرى جبل سمعان، حيث كانت ابنته قد أسرت بأيديهم وظل قابعاً هناك حتى انزاح المغول عن البلاد، فعاد إلى القضاء وباشر ولايته[١].

ولم تكن العوامل السياسية هي السبب الوحيد لهجرة أهل الأرياف، بل ساهمت في ذلك العوالم الطبيعية التي سببت دخول عدد كبير من الفلاحين بأبقارهم وأغنامهم وجمالهم وحريمهم وأولادهم إلى المناطق الشمالية سنة ٧٩٧ هـ /١٣٩٤م حيث قل المطر عندهم فتفرقوا في البلاد[٢].

لقد كان للهجرة آثارها على وضع الفلاحين والزراعة، فقد أدت إلى إهمال الأراضي والاستثمارات الزراعية، وبالتالي نقص المؤن التي تنتجها هذه الأراضي، إضافة إلى إهمال الري. أما بالنسبة إلى الفلاحين فقد تسلط الأمراء عليهم وقاموا بتسخيرهم في أعمالهم ومزارعهم، وقد تصدى الأمير تنكز لهذه المحاولات. ولم يقتصر الأمر منه على مزاولة العمل، بل منعهم من الاجتماع معهم في الفرجة والمنتزهات، غير أن تنكز حلل على نفسه ما حرمه على غيره، فقد سخر الفلاحين في أواخر أيامه.

والظاهر أن تسخير أهل القرى كانت عادة متبعة في الشام فقد استخدموا لذلك سنة ٧٤٥ هـ /١٣٤٤م[٣].

نستطيع القول إن أكثر القرى في الشام قد تأثرت بالغزو، فالقرية التي لم تدمر نهائياً وتزال معالمها خربت، والتي لم تخرب هاجر أهلها وتركوها، وقد انعكس هذا سلباً على الحياة الاقتصادية، فالمجتمع الشامي مجتمع زراعي يعتمد على الأرض والفلاحية وإنتاج تلك الأرض، فهذا يعني أن الفلاح هو أساس البنيان الاقتصادي والزراعة قاعدة لهذا البنيان، ولم يكن المجتمع صناعياً بل اعتبر زراعياً على الرغم من وجود الكثير من الصناعات والحرف التي أثر الغزو بدوره عليها، وقد فقدت بعض تلك الحرف نتيجة للخراب والدمار والأسر الذي قام به تيمور.

١- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ٢، ورقة ٣٤٥- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ١٢٢- السخاوي: الضوء، ج ١٠، ص ١٣.

٢- ابن صصري: المصدر نفسه، ص ١٦٥.

٣- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٥١١-٥١٢- ج ٢، ق ٣، ص ٦٥٣.

٤- معاقبة أهل الجبال:

لقد قام بعض أهل الأرياف بممارسة دور سلبي على الصعيد العسكري، والاقتصادي، والسياسي. فقد قام أهل جبال الجرد وكسروان بالفساد في المنطقة، فقاموا بالتشليح والنهب، والسلب، والاعتداء على أهل المدن واستغلال الظروف السيئة التي كانت تعيشها البلاد خاصة عند قدوم الحملات العسكرية المغولية. وقد نجح المماليك في تجنيد السكان العامة في حربهم ضد هؤلاء المتمردين وذلك بالرغم من غياب الطموح السياسي لدى العامة من الشعب.

وقلما استلم سلطان مملوكي الحكم إلا وأمر بخروج فرق عسكرية لقتالهم وتأديبهم وذلك حتى يستطيع ضبط الأمن الداخلي للمنطقة، فثوراتهم وعصيانهم وتمردهم يؤدي إلى انعدام الاستقرار السياسي المنعكس بدوره على الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وكان المنصور قلاوون من السلاطين الذين تولوا معاقبة الجرديين وذلك خوفاً من انضمامهم إلى جانب العدو المغولي عند قدومه للبلاد فأعطى أوامره للجند سنة ٦٨٦ هـ /١٢٦٩م بقتالهم، ورغبتهم بالقتال حيث أصدر أمراً بأنه من نهب امرأة كانت له جارية، أو صبياً كان له مملوكاً، ومن أضحى رأساً فله دينار، وكان الذي تولى مهمة استئصال شأفتهم الأمير سنقر الأشقر حيث سبى ذراريهم، وأنزل بهم القتل والفتك[1].

غير أن أهل الجبال سارعوا إلى نجدة الصليبيين، فقدموا لبوهيمند السابع أمير طرابلس سنة ٦٨٨ هـ /١٢٨٩م يد المساعدة وذلك حتى يخفف عنهم الصليبيون عبء الحملات المجردة ضدهم، فأغضب ذلك المنصور قلاوون، فجرد إليهم حملة أخرى في هذه السنة استطاعت كسر شوكتهم[2].

وعندما استولى الأشرف خليل على عكا وغيرها من بقايا الجيوب الصليبية لجأ بعض سكان هذه الجيوب إلى جبال كسروان، وأخذوا يحرضون أهل الجبال ضد سلطنة المماليك، إضافة إلى أنهم كانوا يقطعون الطرقات على التجار والمسافرين، وكانوا دائماً عصاة على نائب الشام وغيره، فأراد الشجاعي النائب المسير إليهم ومقاتلهم لكن أمراء الشام منعوه لكثرتهم وقوتهم، لذلك بادر الأشرف خليل بإرسال حملة سنة ٦٩١ هـ /١٢٩١م بقيادة بدر الدين بيدار، وكان بيدار قد تكونت لديه معلومات حول قوة الجبليين ومنعتهم فرفض الذهاب إليهم ولكن الأشرف أجبره على الخروج مع ثلاثة آلاف فارس ومجموعة من الأمراء

١- ابن يحيى: تاريخ بيروت، ص ٥٣- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٢٥٢.

٢- عاشور: مصر والشام، ص ٣١٤.

تتكون من شمس الدين سنقر الشقر، والأمير قرا سنقر المنصور، وبدر الدين بكتوت الأتابكي، ولما وصل بيدار إلى هناك عزم على استئصال شأفتهم، لكنه حضر من أثنى عزمه وكسر حدته، فحصل فتور منه في مقابلتهم، عندئذٍ طمع الجبليون بالعسكر الشامي وكمنوا لهم في المضايق والأوعار وقتلوا وسلبوا الكثير منهم، ولما تحقق هؤلاء بان العسكر بقيادة النائب وليس السلطان خافوا فأرسلوا من يتوسط لهم في إصلاح أمرهم مع السلطان خشية على أنفسهم، فأشار الأمراء على بيدار بإصلاح الأمور، ثم استحلف الجبلية على أن لا يؤذيهم، فاتفق الحال بينهم فأرسلوا له الهدايا، وأفرج عن جماعة منهم كانوا اعتقلوا بقلعة دمشق، وكتب عليهم بمال يحملونه كل سنة، واستحلفهم للسلطان، وقد نسب لبيدار نتيجة هذا الموقف أنه ارتشى وتبرطل منهم، ولولا خذلانه لما طمع هؤلاء بهم[1].

وخلال سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثانية سار آقوش الفرم نائب دمشق ومعه ابن تيمية وجماعة من المتطوعة والحوارنة من دمشق إلى كسروان لقتال أهلها عقوبة لهم عن موقفهم أثناء هجوم غازان للشام وقد تحصن الكسروانيون بجبلهم المنيع، وقاموا بأذية الهاربين من وجه المغول سنة ٦٩٩ هـ /١٢٩٩م، فقد أسروا الكثير منهم، على سبيل المثال حسن بن أنوشروان الرازي الحنفي أبو الفضائل حسمام الدين، ويقال إنه بيع للفرنج فتعاطى الطب بقبرص ثم شاع أنه بقبرص حي وأنه يطلب ما يفتك به من الأسر، وقد قيل إن هذه القضية لا أساس لها من الصحة[2] ومن المحتمل أن يكون المغول قد أجروا اتصالات سرية مع أهل الجبال تم بموجبها تحديد مهمتهم بالنسبة للجيش المملوكي لقاء مبالغ من المال والسلاح. وكان أكثر أهل الجبال أذى أهل كسروان وجزين، فقد بالغ هؤلاء في أذية العسكر، فأمسكوا بعضهم وباعوهم للفرنج، إضافة إلى سلبهم ما كانوا يحملونه، فقد كانوا يأخذون الجندي قبضاً بالكف ويأخذون ما معه ويرسلونه عرياناً إذا أحسنوا إليه وربما يقتلونه أو يرسلون عليه حجراً فيهلك هو وفرسه، ومما سارع في قتالهم مرور بدر الدين أمير سلاح بالمنطقة قادماً من مواجهة المغول. فعندما سمعوا أرادوا الإيقاع بجيشه فتصدى لهم بعسكره وظل يناوشهم حتى قدم غزة بعدما تخطف أهل الجبال الكثير من أثقاله، كذلك نهب أهل الجبال جيش سيف الدين الطباخي

١- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٢٤٠-٢٤١- ابن يحيى: المصدر نفسه، ص ٢٤-٢٥- المقريزي: المقفى، ج٢، ص ٥٦٣- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٢٨-١٢٩.

٢- الصفدي: تحفة، ج ٢، ص ٢١١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٣- ابن خطيب الناصرية: الدر المنتخب، ج١، ورقة ٣٧١- المقريزي: المقفى، ج ١، ص ٢٣٧- العسقلاني: الدرر، ج ٢، ص ١٠ – العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٨٩- النعيمي: الدارس في تاريخ المدارس، ج ١، ص ٥١٤.

نائب حلب أثناء ملاقاته المغول في الأغوار، فعندما سلك جيشه طريق الساحل ومروا من المناطق الجبلية استفرد الجرديون بهم وفتكوا بهم، ونهبوا ما بقي معهم من القماش والعدة.

عندئذٍ رأت السلطة أنه لا بد من كبح نفوذهم ومحاربتهم ففوضت هذه المهمة إلى نائب طرابلس الذي اتفق مع جميع نواب الشام على خطة محكمة في القضاء عليهم، وأن تكون المواظبة على الزحف ستة أيام، ولما رأى أهل الجبال هذه القوة وقع الرعب في قلوبهم، وانهزموا فقتل الجيش منهم جماعة كثيرة، ثم حضرت مشايخهم وأكابرهم والتزموا أن يحضروا جميع ما أخذوه من العسكر ولا يخلون عندها درهماً ولا يخفونه، وظل العسكر هناك إلى أن أحضورا جميع ما أخذه الجرديون من القماش والسلاح والعدد من السيوف والرماح، ثم قرروا عليهم مبلغاً من المال تذكر بعض المصادر أنه يبلغ مائة ألف درهم والبعض الآخر مائتي ألف درهم، وأخذوا جماعة من مشايخهم وأكابرهم رهائن معهم إلى دمشق إلى أن يحضروا المال الذي قرر عليهم، فيكونون بذلك قد دخلوا تحت الطاعة، والتزموا بما فرض عليهم وأقطعت أراضيهم وديارهم[1].

ورداً على هذه الحملة وما لاقوه من عسكر دمشق قام أهل الجبال سنة ٧٠٢ هـ /١٣٠٢م بمحالفة الفرنج وكانوا أعواناً لهم في المنطقة مستغلين اضطراب الظروف السياسية والأمنية من جراء المعارك مع العدو المغولي، وقد حاولت الحكومة جاهدة منع هذا الاجتماع بين الفرنج والجرديين، وجرت العساكر الشامية لقتالهم، لكن هؤلاء تصدوا للجيش وقتلوا أكثره، وغنموا أمتعة الجيش وسلاحه وأخذوا أربعة آلاف رأس من خيلهم، وقد انضم الأكراد لنجدة الجرديين، بينما انضم أمراء الغرب التنوخيون إلى جيش دمشق لنجدته، فعاد الجرديون وغزوا عين صوفر وشليخ وعين زيتونة وغيرها[2].

كانت نتيجة معاونة أمراء التنوخين لجيش دمشق، أن ثارت حفيظة الكسروانيين وتأصلت العداوة واستفحلت بين الفريقين، الأمر الذي جعل الحكومة تتدخل لتصلح بينهم وتم ذلك سنة ٧٠٥ هـ/١٣٠٥م حيث أرسل نائب دمشق آقوش الأفرم إلى الجبليين والكسروانيين الشريف زين الدين عدنان يأمرهم أن يصلحوا شؤونهم مع التنوخية، وينضموا إلى طاعتهم،

١- ابن شاكر: فوات الوفيات، ج ١، ص ٧٣- المنصوري: التحفة، ص ٥٨-١٧٨- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤٠٧- ابن أيبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٤٠- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢١١ — ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٢- ابن يحيى: المصدر نفسه، ص ٧٧-٧٨- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٠٢- المقفى: ج ١، ص ٢٣٧- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٤-٢٦- كرد علي: خطط، ج ٢، ص ١٣٦-١٣٧- دهمان: ولاة، ص ٩١-١١٢.

٢- كرد علي: المرجع نفسه، ص ١٣٧.

وأرسل أيضاً لهذه المهمة الشيخ تقي الدين بن تيمية صحبة بهاء الدين قراقوش، ولم يحصل اتفاق بين الطرفين، فأفتى العلماء بنهب ديارهم بسبب استمرارهم بالعصيان، ورفضهم الدخول في الطاعة، فتوجه آقوش الأفرم من دمشق بجموع كثيرة تبلغ خمسين ألفاً، وقد اشترك معه في الحملة أمراء الغرب ومنهم ناهض الدين بحتر وأقاربه، وقتل منهم في المعركة الأمير نجم الدين محمود وأخوه شهاب الدين أحمد، وسانده أيضاً سيف الدين اسندمر نائب طرابلس، ونائب صفد، وأراد الأفرم أن ينفي عنه تهمة مباطنة الجرديين فخربت الحملة أراضيهم، وقطعت كرومهم، وأخربت بيوتهم وقتل الكثير منهم، وتمزقوا في البلاد، فاستخدم اسندمر جماعة منهم بطرابلس بجامكية، واقطع بعضهم أخبازاً من حلقة طرابلس، واختفى بعضهم في البلاد واضمحل أمرهم[1].

ولم تذكر المصادر بعد هذا التاريخ عن حملات جرت ضد الجبل مما يدل على أنهم هدأوا حتى قدوم تيمور للمنطقة، فقد أوردت المصادر أنه لما انسحب السلطان فرج بن برقوق من المعركة، وعاد إلى مصر عاد العسكر الهاربون وراءه، فوصل بعضهم إلى البقاع، غير أن أهل الجبال انفردوا بهم وشلحوهم، كما قتلوا الكثير منهم، وقد أخذوا خيولهم وسلاحهم وباعوها بأرخص الأثمان، وقد جرى عليهم من أهل الجبال ما لم يفعله الغزاة[2] أنفسهم.

ب - الآثار على الزراعة:

تتركز المقومات الاقتصادية على ثلاثة قطاعات رئيسية هي، القطاع الزراعي، الصناعي، التجاري. فالقطاع الزراعي كان شديد الالتصاق بالجيش، لذلك نتج عنه الإقطاع، فقد أوجدته الحكومة على الأسس التي تلائم وضع الحكام العسكريين، ولا بد للإنتاج الزراعي في هذه الفترة أن يتأثر بحالة عدم الاستقرار التي رافقت مسيرة المجتمع العربي الشامي.

إن الحياة الاقتصادية لا تدرس بمعزل عن الحياة الاجتماعية، فعلاقات الناس فيما بينهم تشكل العصب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في كل مجتمع[3].

١- ابن شاكر: فوت الوفيات، ج ١، ص ١٧٣- المنصوري: التحفة، ص ١٧٨- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٥٢- الذهبي: ذيول العبر، ص ٣٠- دول، ج ٢، ص ٢١١- ابن الوردي: تتمة المختصر، ج ٢، ص ٣٦٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣٥- الصفدي: الوافي، ج ٤، ص ٣٦٥- ابن حبيب: تذكرة النبيه، ج ١، ص ٢٦٨- ابن يحيى: المصدر نفسه، ص ٢٨-٢٩-٩٥-٩٦- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٢، ق ١، ص ١٤- المقفى، ج ١، ص ٤٦٠- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٨٤- كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٣٩-١٤٠.

٢- ابن يحيى: المصدر نفسه، ص ٢١٨-٢١٩- العسقلاني: أنباء، ج ٤، ص ٢٠٠- الصيرفي: المصدر نفسه، ص ٨٥.

٣- ضومط: المرجع نفسه، ص ٨٤.

لقد سيطرت حكومة المماليك في هذا الفترة، وكانت بيروقراطية حربية بنيت على الإقطاع الحربي، وكانت بعيدة كل البعد عن الشعب الذي عانى الجوع وفقدان الأمن، فلم يكن هناك من رابطة بين هذه الحكومة والشعب إلا الضرائب وخاصة من العاملين في الحقل الزراعي، لارتباطهم بسادتهم الإقطاعيين، بالإضافة إلى الصلة التي كان يوجدها بعض المتعممين الذين طالما بذلوا جهودهم لدى الحكام لتخفيف مآسي الناس[1].

لقد أدى الغزو المغولي إلى تناقص مساحة الأراضي المزروعة في القرى التي أخضعوها كما ساهم المغول بعد توقف الحملات العسكرية في انتشار النظام الإقطاعي، فقد أقدم المغول على منح مساحات واسعة من الأراضي الزراعية لأقربائهم وغيرهم من الأمراء المغول، وكان هؤلاء يمارسون في هذه الأراضي سلطات إقطاعية، ويتقاضون رواتبهم من دخلها ويورثونها لأبنائهم[2].

كما تنوعت المزروعات في بلاد الشام، فكانت تحوي على الكثير من الأشجار المثمرة والفواكه والنباتات البرية والبحرية وغيرها. ولا بد أنه أثناء الغزو المغولي للمنطقة أن تكون قد تعرضت هذه المزروعات إلى التلف أثناء تمركز الجيوش في القرى أو نهبها أو أثناء مرورها بها، رغم أن المصادر لم تذكر بشكل مفصل هذه الآثار على المزروعات وإنما ذكرت خراب القرى وإتلاف المزروعات. غير أنه يمكن القول إن الفلاحين في بلاد الشام تابعوا أعمالهم الزراعية وقاموا بزراعة ما تشتهر به المناطق جميعها.

١- أهم المزروعات في بلاد الشام وأثر الغزو المغولي عليها:

تقسم الزراعة في بلاد الشام إلى قسمين مروية، وغير مروية، وكانت غوطة دمشق تقوم بها الزراعات المروية، وقد استخدم الدمشقيون وسائل للري على درجة عالية من التقدم، فلم يكتفوا بتوزيع مياه بردى إلى عدة أنهار تروي مختلف مناطق دمشق وغوطتها، بل أبدعوا طرائق جديدة لرفع المياه حتى يمكن إرواء أي منطقة بالراحة.

وكانت الزراعة في بلاد الشام غالباً صيفية وشتوية، وقليل منها خريفي، وتصدرت الزراعة الشتوية المرتبة الأولى بكونها أنتجت مختلف الحبوب[3].

ولكثرة جمال دمشق بزراعاتها وكثرة خضارها وصفها العمري حيث قال:

«بها البساتين الأنيقة، فيها البرك العميقة والجواسق العلية، والبحيرات الممتدة، وتحف بها الغراس

١- ضومط: المرجع نفسه، ص ٨٤-٨٥.

٢- شهاب: الدولة الايلخانية، ص ٢٥٢.

٣- العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ممالك مصر والشام، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية – ص ٢٥.

والنصوب المطرزة بالسرو الملتف البرود، والحور المشوق القدود، والرياحين المتأرجة الطيب، والفواكه الجنية والثمرات الشهية، والبدائع التي تغنيها شهرتها عن الوصف»[1].

وينبت على جانبي بردى الشيح والقيصوم. كذلك اشتهرت بلاد الشام عامة بأشجار التين والعنب والسفرجل والكمثرى، والتفاح، والإجاص، والقراصيا والتوت والفرصاد، والمشمش والزعرور والخوخ.

كما كان هناك فواكه خريفية مثل الجوز، اللوز، الفستق، البندق، الليمون، الأترج، الموز، النارنج، الكباد، قصب السكر، البطيخ الأصفر، الخيار، القثاء، اليقطين، الجرز، الهليون، القنبيط، الباذنجان، الملوخية وغيرذلك من أنواع الخضروات المأكولة، إضافة إلى الزيتون الكثير الذي اشتهر بزراعته الجبل الأقرع والذي يصدر إلى كثير من البلاد، كما اشتهرت الشام بإنتاج القمح والشعير، أما حلب فقد اشتهرت بالبطيخ الأصفر القليل أمثاله في الشام[2].

إن معظم هذه المزروعات تعرضت للتلف أثناء مرور جيوش الغزاة المغول على أراضيها، أو أثناء حصول الغارات من قبل الأعداء، ناهيك عن المعارك العسكرية التي أدت إلى إتلاف معظمها وإلى توقف تصديرها لخارج البلاد.

فمعظم قرى الشام تعرضت للهجوم والغارات عليها مما أدى إلى تضرر زراعتها، والمؤكد أنه أثناء حملات هولاكو - غازان - تيمورلنك، أغار جنودهم على أعمال حلب وأتلفوا معظم مناطقها الزراعية، فتلفت غالب مزروعاتها، فمثلاً سرمين، معرة النعمان كانتا تشتهران بالزيتون، والتين، حارم بالرمان، قد تأثرت معضمها. إضافة إلى تأثر مزورعات الثغور كالشفروبكاس التي اشتهرت بالفواكه، والمرقب بقصب السكر والحمضيات، وشيرز بالرمان، ومنبج بالتوت، ودركوش بالعنب، والصبية بالأرز يجلب منها إلى دمشق وغيرها[3].

وكانت مزروعات الجزيرة أكثر تعرضاً للخراب لأنها كانت دائماً الخط الأول للهجوم المغولي على المنطقة، وقد اشتهرت بإنتاج الرمان، الكمثرى، الخوخ، السفرجل في سروج واشتهرت حيزان بشجر البندق، سنجار بالنخيل، وليس في الجزيرة بلد فيه نخل غير سنجار[4]

ومن المرجح أن الزراعات التي اشتهرت في جبل لبنان قد تعرضت للتلف نتيجة مرور الجيوش

١- العمري: المصدر نفسه، ص ١١٣.

٢- ابن شيخ الربوة: المصدر نفسه، ص ٨٥- المصدر نفسه، ص ٢٥-٢٦-١١٦- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٢، ق ٣، ص ٧٠٢.

٣- أبو الفداء: تقويم، ص ٢٣١-٢٥٥-٢٥٩-٢٦١-٢٦٣-٢٧١- ابن بطوطة: الرحلة، ص ٦٧- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٢٦-١٢٧-١٢٨- الظاهري: زبدة كشف الممالك، ص ٤٦.

٤- أبو الفداء: المصدر نفسه، ص ٢٧٧-٢٨٣.

المملوكية عبر هذه الجبال سواء عند الذهاب لملاقاة العدو، أو عند عودتها إلى مصر، أو عند قيام السلطات المملوكية بتجريد الحملات العسكرية ضد سكان الجبال. وأهم الزراعات الموجودة في الجبال الزيتون، النباتات البرية الكثيرة مثل الريباس، البرباريس، الكثيراء، الفاوفيا وهو عود الصليب والقيسة والبقس والقيقب الذي يعملون منه المرامل والملاعق، وشجر المحمودة والاشتوان والزراوند والحماما التي لا توجد إلا في إقليم دمشق بجبل لبنان وهو معلق في شقيف عال لا يقدروا على جنيه إلا أن يدلوا جانبه بحبال من رأس جبل عال كما يدلى الدلو في البئر وهي لأجل الترياق. والفاروق والراوندان واللوز المر والحلو والابهل والقراصيا والزيزفون. أما الفواكه فهي كثيرة جداً في المنطقة[1].

كما تعرضت الزراعات في المناطق الساحلية لا سيما المحيطة بطرابلس بالمؤثرات السياسية التي سادت المنقطة والتي ارتبطت بالمغول، فمن المرجح أن جنود غازان قد وصلوا إلى تلك المناطق من أجل جمع الأموال، أو أنهم أغاروا على أراضيها بعد رحيل غازان وبقائهم في المنطقة. وما انطبق على غزوة غازان ينطبق على غزوة تيمورلنك أيضاً.

قامت طرابلس في السهل الواقع على مصب نهر أبي علي، وكان لموقعها أثر كبير في اشتغال سكانها بالزراعة، وكانت المناطق المزروعة لا تقتصر على غوطة طرابلس المحيطة وتعرف أحياناً بالمرج، وإنما تمتد على ضفة نهر أبي علي وعلى سفوح الجبال القريبة منها في إهدن وزغرتا والضنية والكورة.

كانت طرابلس فيما سبق هذه الفترة تصدر منتجات زراعية إلى مصر في عهد الحاكم بأمر الله مثل النارنج، الترنج، الموز، الليمون، التمر، ولكن لم نسمع طيلة البحث في هذه الفترة أنه حدث استيراد من مصر لمثل هذه المنتجات من بلاد الشام، ومع ذلك ظلت طرابلس تحتفظ بمركز الصدارة بين مدن الشام في إنتاج قصب السكر، وفي زراعة الكروم والجوز والنخيل والموز والقلقاس، الذي لا يوجد مثله، والقطن والكثير من أشجار الحمضيات كالبرتقال[2].

وأدت الظروف العسكرية الحربية أثناء موقعة عين جالوت وما سبقها من استعدادات حربية من قبل المماليك والمغول إلى تلف معظم زراعات المنطقة الجنوبية (فلسطين)، فضلاً عن الغارات التي شنها المغول أثناء غزوة غازان على الأغوار والمناطق المحيطة بها. فقد كثرت

١- ابن شيخ الربوة: نخبة الدهر، ص ١٩٩-٢٠٠- المقريزي: المصدر نفسه ج ٣، ق ١، ص ٣٠.

٢- الإصطخري: (إبراهيم بن محمد): المسالك والممالك، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ٣٨١ هـ ١٩٦١م ص ٤٦- ابن شيخ الربوة: المصدر نفسه، ص ٢٠٧- أبو الفداء: تقويم، ص ٢٥٣- سالم: طرابلس الشام، ص ٢٣١-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠.

الزراعات وتنوعت في فلسطين، فمدينة غزة اشتهرت بإنتاج العنب والتين والنخيل والقمح والشعير ومحاصيل صيفية أخرى وكانت هذه الزراعات تعتمد على مياه الأمطار[1]. أما بيت جبرون فقد كثرت فيها أشجار الزيتون، التين، الخروب، وسائر الفواكه الأخرى[2].

وغطيت جبال القدس والخليل ونابلس بأشجار مختلفة مثل الزيتون، ويحمل زيتها إلى الديار المصرية والشامية وإلى الحجاز والبادية مع العربان إضافة إلى البطيخ الزائد الحلاوة ، والسرو، والسنديان، والخروب، والسماق، وأشجار الفواكه مثل الخوخ والتفاح واللوز والجوز والتين والكرمة، أما سهولها وأوديتها فأنتجت البرتقال والسفرجل والرمان، وقد اشتهرت الأغوار بالسكر والقند والموز والنخيل، وكانت تزرع بها الحنطة والشعير والسمسم والذرة والخضراوات[3].

وقد تضررت المزروعات في وادي مرجعيون والجرمق نتيجة لمرور الجيوش الذاهبة لصد الحملات المغولية في دمشق حيث يوجد فيها السفرجل والزيتون والفواكه والكروم، كما وجد في الرملة التين والنخيل وكان التأثير أكبر على مزروعات صفد بسبب استمرار تمركز الجيش المملوكي فيها لرد هجمات الصليبيين والمغول على أي منطقة. وقد أنتجت صفد الحبوب الشتوية مثل الرز والقطن بالإضافة إلى قصب السكر والزيتون والخضروات إضافة إلى النباتات البرية مثل البابير، الحلفا التي كانت تستعمل في صناعة الحصر المحلية، كما كان الكتان ينمو في منطقة الجليل ويوفر المادة الخام لصناعة الملابس، إلى جانب وجود الغابات الحراجية كالبلوط والسنديان والصنوبر وشجر السدر. وكانت فلسطين تشتهر بشكل عام بزراعة الوسمة الذي يعمل منه النيل، كذلك وجدت غابة حلفا عند طبرية[4].

وبينما تأثرت بلاد الشام الشمالية والجنوبية بالغزو المغولي في إتلاف معظم محاصيلها، بقيت الكرك والشوبك اللتين اشتهرتا بزراعات كثيرة بمعزل عن هذا التأثير[5].

١- أبو الفداء: المصدر نفسه، ص ٢٣٩- العمري: المصدر نفسه، ص ١٤٢- العليمي: الأنس الجليل، ج ٢، ص ٧٤- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٩٨- عطا الله: نيابة غزة، ص ٩٧-٩٨.

٢- أبو الفداء: المصدر نفسه، ص ٢٤١.

٣- المقدسي: (البشاري): أحسن التقاسيم في معرفة الأقليم، ليدن، مطبعة أبريل، ١٩٠٤م ص ١٦٦- ابن شيخ الربوة: المصدر نفسه، ص ٢٠٠- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٢، ق ٣، ص ٥٨٤ — العليمي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٥-٥٩- غوانمة: تاريخ نيابة بيت المقدس، ص ٧٧.

٤- المقدسي: المصدر نفسه، ص ١٦١-١٦٢-١٦٤-١٧٥- ابن شيخ الربوة: المصدر نفسه، ص ٢١٢- أبو الفداء: المصدر نفسه، ص ٢٣٦-٢٧٧- الطراونة: المرجع نفسه، ص ١٦٤-١٦٨.

٥- البخيت: مملة الكرك، ص ٣٤-٣٥.

أنواع الأراضي الزراعية:

سادت المنطقة ثلاثة أنواع من الأراضي الزراعية، الإقطاع، الملك، الوقف، فالإقطاع كان قاعدة النظام الاقتصادي الاجتماعي وتمتد جذوره إلى الأيوبيين والزنكيين والسلاجقة. وكانت القاعدة أن تعطى الإقطاعات أو الأحياز أو المثالات للأمراء والأجناد بدلاً من الرواتب نظير خدمتهم العسكرية. ولم تكن هذه الإقطاعات تعني حق امتلاكها وإنما الاستفادة من ناتجها فقط.

أما أراضي الأملاك فقد بدأ توزيعها بدءاً من عهد الظاهر بيبرس، فبعد انتصاراته على الصليبيين قام بتقسيم الأراضي بعد الفتح على عدد من أمراء دولته بحضور قاضي دمشق وعدوله ووكيل بيت المال بها، وطلب السلطان منهم بأن يملك الأمراء، المجاهدون من البلاد التي فتحها الله عليه، وتبقى للولد منهم وولد الولد، وما يدوم إلى آخر الدهر ويبقى إلى الأبد، وقد ذكر هذه الأراضي عدد من المؤرخين بالتفصيل منهم النويري والمقريزي وغيرهما.

إضافة إلى هذه الأراضي كانت هناك الأوقاف وهي أراضي قرى أوقفها الظاهر بيبرس على عدد من مزارات الأنبياء والأولياء والصحابة، وكذلك الأشرف خليل بن قلاوون سنة ٦٩٠ هـ /١٢٠١م[١].

٢- آثار الحملات على الأوضاع الزراعية:

سبب قدوم الحملات المستمرة على منطقة بلاد الشام اعتماد حكومة المماليك في مصر بشكل قوي على المنتجات الزراعية في بلاد الشام لارتكازها على صناعة السفن التي تعتمد اعتماداً كلياً على أخشاب الغابات في منطقة الشام، فقد كانت الغابة في منطقة دمشق والجبال اللبنانية ملكاً للسلطان، كما خضعت الأشجار ذات القيمة الاستراتيجية للمراقبة في حال الضرورة، ولذلك فقد نظم المماليك حملات عسكرية إلى خليج اسكندرونة لجلب الخشب المنشور من المناطق الأنفة الذكر الواقعة في شمال سورية ومن مناطق الأناضول البحرية[٢].

ففي سنة ٦٨٩ هـ /١٢٩٠م أمرت الحكومة بجلب الأخشاب من أراضي بعلبك لما هنالك من الأخشاب العظيمة التي لا يوجد مثلها في دمشق، فكثرت الجبايات والشكايات وأخذوا أخشاب الناس وحملت إلى دمشق بكلفة عظيمة وشدة كثيرة، ومنذ ذلك الحين تعرضت

١- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٢٧٦-٢٨١- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٥٣٢-٥٣٤- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٠١-٤٠٦- الطراونة: المرجع نفسه، ص ١٥٥-١٦٠.

٢- لابيدوس: مدن الشام، ص ١١٧.

الغابات في المنطقة للتلف الذي أدى بدوره إلى تناقص مساحة الغابات والأراضي الحراجية، هذه الغابات التي استفاد منها الإنسان استفادة كبيرة سواء في خدمة البيئة الطبيعية، أو في الخدمة الاقتصادية. وقد تكررت هذه الحادثة أي قطع الأخشاب مرة أخرى سنة ٧٦٧ هـ /١٣٦٥م عندما أمر نائب السلطنة بتجهيز القطاعين والنشارين من دمشق والتوجه إلى الغابة التي بالقرب من بيروت، وأن يشرع في عمل الشواني في آخر يوم من الشهر[١].

كما سبب الغزو للمنطقة سيطرة حكومة المماليك بشكل ملحوظ على مقدرات البلاد الزراعية وعلى أراضيها، فبين الفنية والأخرى يقوم السلطان المملوكي أو نائب السلطنة بالحوطة على البساتين، كما قام بعضهم بفرض الضرائب الباهظة على القرى والفلاحين، فالظاهر بيبرس أقدم في دمشق على انتزاع أراضٍ كثيرة من القرى والبساتين التي بأيدي ملاكها سنة ٦٦٦ هـ /١٢٦٧م وبزعم أنه قد كان المغول استحوذوا عليها، ثم ما أخذوا شيئاً من أموال الناس المسلمين ملكوها، وإذ استرجعت لم ترد إلى أصحابها الذين أخذت منهم، وخاف الناس غائلة ذلك فتوسط الصاحب فخر الدين ابن الوزير بهاء الدين بن الحنا، وكان قد درس بالمدرسة الشافعية بعد تاج الدين بن بنت الأعز فقال يا خوند أهل البلد يصالحونك بك عن ذلك كله بألف درهم مقسطة كل سنة مائتا ألف درهم فضة، فأبى إلا أن تكون معجلة، ثم بعد أيام وقد خرج منها إلى الديار المصرية أجاب إلى تقسيطها، ورسم أن يعجلوا من ذلك أربعمائة ألف وأن تعاد إليهم الغلات التي كانوا قد احتاطوا عليها زمن القسم والثمار[٢]. غير أن ابنه الملك السعيد أبطل هذه الضريبة سنة ٦٧٧ هـ /١٢٧٨م[٣].

وأراد الظاهر بيبرس السيطرة على البساتين سنة ٦٦٤ هـ /١٢٦٥م ولكن القاضي عبد الله ابن محمد بن عطاء أبو محمد شمس الدين الحنفي (ت٦٧٣ هـ) تصدى له وقال له لا يحل لمسلم أن يتعرض إلى هذه الأملاك ولا البساتين فإنها بيد أصحابها، فغضب الظاهر بيبرس منه، لكن الأمراء شرعوا يتلافونه وقالوا: لم يقل إن مولانا السلطان ما هو مسلم وإنما قال ما يحل لمسلم التعرض إلى أملاك الناس، ثم أثبتوا هذا الكتاب عند القاضي الحنفي[٤].

وقد أدى قدوم الحملات المغولية للشام باستمرار إلى قيام المماليك باتباع خطط حربية مختلفة تعتمد على سياسة الأرض المحروقة، وذلك حتى لا يستطيع الأعداء تقديمها طعاماً

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣١٥-٣١٦.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ١٥٢-١٥٣- ابن شاكر: فوات، ج ١، ص ١٧١- العيني: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٠-٣١.

٣- الذهبي: ج ٥، ص ٣٣٣- المقريزي: المقفى، ج ٥، ص ٤٦٣- السلوك: ج ١، ق ٢، ص ٦٥٠- العيني: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٠١.

٤- اليونيني: ذيل مرآة، ج ٣، ص ٩٥-٩٦- النعيمي: الدارس، ج ١، ص ٥٧٨.

لخيولهم عند قدومهم للمنطقة.

وأول من أقدم على هذا العمل الظاهر بيبرس، فقد أمر بإحراق الأعشاب على الحدود الفراتية حتى لا يجد المغول عشباً لحيواناتهم إذا هاجموا البلاد، فقد سير جماعة إلى بلاد آمد وإلى مواضع الأعشاب، وسير معهم القداحات والصوفات وآلات سراً، وأحرقوا من المروج مسيرة عشرة أيام، وكذلك أعشاب بابلا وخلاط، وأحرقت المروج جميعها[1].

كما أن منصور قلاوون قد اتبع هذه السياسة أثر معركة حمص ٦٨٠ هـ /١٢٨١م حيث أن الكثير من المغول اختفى بجانب الفرات فأمر السلطان بحرق المزروعات والأعشاب الموجودة بتلك الناحية، فاحترق من العدو جماعة كثيرة وهلك منهم خلق كثير ممن سلكوا الطريق الصحراوية إلى سلمية[2].

وقد كانت الأراضي المحروقة عبارة عن مراع لخيل الدولة، فإذا ما أراد العدو قصد المنطقة عمد السلاطين إلى حرق هذه الأراضي حتى لا تقدم العلوفات لخيولهم، وكان ينفق في كل سنة من الخزانة على هذه المحرقات جملة من الأموال ويجهز فيها الرجال الأقوياء، وكانوا يستصحبون معهم الثعالب الوحشية، والكلاب المنفرة، ثم يكمن المجهزون في بطون الجبال، وبطون الأودية، وتمضي الأيام حتى يكون يوم عاصف قوى الهواء تعلق النار في أذناب الثعالب والكلاب ثم تطلق الكلاب والثعالب في أثرها وقد جوعت، فتهرب الثعالب والكلاب وراءها فتحرق ما مرت به وتعلق الريح منه فيما جاوره هذا إلى ما كانت تلقيه الرجال بأيديها في الليالي المظلمة[3].

كما أن التصدي للحملات المغولية جعل سلاطين المماليك يتخذون أراضي بلاد الشام مرعى لخيولهم، فالمروج في حارم مثلاً كانت مربعاً لخيول السلطان ومحطة لاستراحة السلطان وعساكره، وهذا ما حصل سنة ٦٧٥ هـ /١٢٧٦م عندما عاد السلطان من قتال المغول في بلاد الروم، وصحبة علاء الدين علي بن البرواناه، ومن أخذ من الروم أسيراً، كذلك كانت غوطة دمشق مربعاً لخيل عساكر المماليك المتوجهين لصد الغزاة ففي سنة ٧٠٠ هـ /١٢٧٦م وبعد رحيل المغول قدم الأفرم من المروج وقد أقام بها مع الأمراء أربعة شهور ودخل مدينة دمشق، ولا بد أن تكون تلك المروج قد تأثرت بخيلهم التي رعتها، إضافة إلى تأثير

١- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ١٣٦- النويري: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٦٣- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٤٧٣- عودات: المماليك، ص ٩٧- العبادي: قيام دولة المماليك، ص ٢٠٧- عاشور: العلاقات، ص ٧٩.

٢- ابن الفرات: تاريخ ابن الفرات، ج ٧، ص ٢١٨- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٣٠٦- عاشور المرجع نفسه، ص ١١٩.

٣- العمري: التعريف، ص ٢٠١-٢٠٥.

المزروعات بتلك النواحي. كما أنه في بعض الأحيان كان العسكر يطلقون خيلهم في أي زروع كانت مخصصة للرعي أو غير ذلك دون إذن أصحابها من الفلاحين، وقد سبب هذا تناقص مؤن الفلاحين في تلك المناطق وانعدام قوت مواشيهم مما أثر بدوره عليهم، وجعل شبح المجاعات يخيم على المنطقة في بعض الأحيان، وأدى إلى غلاء الأسعار في أحيان أخرى نتيجة لفقدان بعض المواد[1].

ولم تكن الأراضي هي المصدر الوحيد لتمويل الحملات، بل كانت حواصل الناس وغلاتهم أيضاً مصدراً آخر فعند علم الحكومة باقتراب العدو من المنطقة كانت تعطي الأذن للأمراء بأخذ حواصل الناس وغلاتهم وهذا ما حصل سنة ٧٩٥ هـ /١٣٩٢م عندما علم السلطان باقتراب تيمورلنك من المنطقة، فقد أمر نائب الشام أن يجهز العساكر وأن يختم على حواصل الشعير الذي للناس برسم الركاب الشريف، وكانت الناس في أيام شدة منذ منطاش وحتى ما بعد قدوم تيمورلنك للمنطقة[2].

وشجع قدوم الغزاة للمنطقة بعض الخارجين والطامحين في الاستقلال إلى إحداث القلاقل والاضطراب الأمني، كذلك شجع قدومهم البدو مع بعض الزعار والحرافيش إلى استغلال أواضاع المجتمع والقيام بأعمال تسيء لهذا المجتمع، ففي سنة ٧٠٢ هـ /١٣٠٢م استغل البدو والحرافيش الأوضاع السياسية المضطربة، واستعدادات العامة للغزو العسكري، فقاموا بنهب بساتين النسا وقطع الأشجار، فقد قطفوا المشمش قبل أوانه وكذلك القمح والباقلاء وسائر الخضروات[3].

وقد قام البدو بحرق القرى وقطع أشجارها نتيجة قطع الحكومة إقطاعاتهم سنة ٧٦٤ هـ /١٣٦٢م بسبب موقفهم المعادي للسلطة، فقد قام آل فضل بإحراق تدمر فاحترق الكثير من أشجارها، ورعي أراضيها ونهبها، وكانت تدمر مصدراً غنياً لزراعات متنوعة في المنطقة. كذلك قام شمس الدين البرلي سنة ٦٥٩ هـ /١٢٦٠م بإحراق زرع بيد العشر حين نزل على حماة[4].

أدى قتل الفلاحين وتشريدهم إلى تناقص مساحة الأراضي المزروعة، التي أثرت بالتالي على نقص في المواد الزراعية الأولية التي كانت تعتمدها المنطقة للزراعة، فالغوطة تعرضت للنهب والفساد بها وقد اثر ذلك عليها سلباً إضافة إلى قرى المناطق الشمالية كحيلان وغيرها، التي

١- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٠٥- العيني: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٦٢- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٣، ص ٣٦٩.

٢- ابن صصري: المصدر نفسه، ص ١٤٥.

٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٤- دهمان: ولاة، ص ١٣٨.

٤- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢١١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣٠١.

تأثرت بقدوم الغزاة كثيراً وخاصة عند قدوم تيمورلنك إذ أصبحت أراضيها مسرحاً للنشاط العسكري، كذلك قرى حمص وحماة وقد وصلت الغارات حتى قرى فلسطين التي لا بد أنها قد تأثرت ولكن بنسبة أقل من القرى الأخرى، وكل هذا أدى إلا إتلاف المزروعات[1].

كما قام الغزاة أنفسهم بقطع الأشجار وذلك انتقاماً من السكان، فلما عسكروا بحلب استمروا شهراً يقتلون في أهل القرى إضافة إلى قطع الكثير من الأشجار، وكذلك نالت ماردين نصيباً من قطع الأشجار وتخريبها مثل حلب بل جعلوا أعاليها اسافلها[2].

وتمخض الغزو عن إتلاف الكثير من المحاصيل الزراعية، فادى ذلك إلى غلاء الأسعار وإلى فقدان الكثير من هذه المحاصيل كالقمح مثلاً حيث اضطرت الحكومة ممثلة بالنواب في بعض الأحيان إلى جلبه من مصر. فنائب طرابلس قام سنة ٧٣٥ هـ /١٣٣٤م بطلب الغلال من مصر من أجل أن طرابلس قد احتاجت إليه. وكانت بلاد الشام فيما مضى هي المصدر الأول لتزويد مصر بالغلال وخاصة القمح والشعير، وقد احتاجت مصر ذلك أكثر من مرة، ففي سنة ٧٣٦ هـ /١٣٣٥م وبعد طلب نائب طرابلس احتياجه من الغلال وقعت مصر في أزمة خانقة وفي غلاء شديد وفقدان مادة الخبز، فكتب لنواب الشام بحمل الغلال إلى مصر، فنفذ الأمر، وبعثت الغلال على الجمال فكانت نحو أربعة آلاف غرارة من الكرك والشوبك[3].

واحتلت بلاد الشام الصدارة في تمويل مصر بالأغنام، فكلما ازداد سعر اللحم في مصر وفقد من الأسواق، كان يطلب من بلاد الشام تمويلها بالمادة المفقودة[4].

وظهرت الاحتكارات في المنطقة نتيجة لقلة المواد الغذائية وخاصة الزراعية منها، وكان خير ممثل لها في المنطقة ابن النشو (ت ٧٧٩ هـ /١٣٩٦م)، فقد أصبح يحتكر الحبوب ولا يبيع لأحد شيئاً إلا بعد مراجعة فقلت الأقوات وعزت على الناس عندئذٍ تعاونوا جميعاً على قتله وقاموا بهذا الفعل في سنة ٧٩٩ هـ، ورداً على ذلك كتب نائب دمشق إلى السلطان بما حصل، فأمر السلطان بمعاقبة الذين فعلوا ذلك، فحصل لكثير من الشاميين أذى كبير، وكتبوا

١- اليونيني: ذيل مرآة، ج ٢، ص ٧٣- ابن أيبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٢٣- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٠٣-٢٠٨- الصفدي: الوافي، ج ٤، ص ٦١- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ١١٩.

٢- العسقلاني: أنباء الغمر، ج ٤، ص ١٩٧- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٢٥- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ٩٢-٩٣- ابن إياس: بدائع، ج ١، ق ٢، ص ٥٩٨.

٣- ابن عبد الظاهر: تشريف، قمم ابن الفرات، ص ٧٧- اليونيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٥- الذهبي: ذيول العبر، ص ١٣٢- اليوسفي: نزهة الناظر، ص ٢٣٦-٢٩٥-٣٠٠.

٤- اليوسفي: نزهة الناظر، ص ٣٤٦.

فيه محضراً بما كان يبدو من المذكور من الفجور والظلم المفرط، وظل النائب يلطف القضية حتى عفا عن الناس[1].

وأهم الآثار التي ظهرت هي اللجوء إلى الرشوة أو شراء المناصب على كافة أنواعها (سيذكر عنها بالتفصيل فيما بعد). والذي اشترى منصبه بالرشوة لم يكن أمامه سوى تعويضه عن طريق الضرائب والقسوة والاستغلال، وقاد ذلك إلى المزيد من التمزق المعيشي للفلاحين وسوء أوضاعهم وقد صورها المقريزي: (فماذا هي أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم اختلت أحوالهم، وتمزقوا كل ممزق، وجلوا عن أوطانهم، فقلت مجابي البلاد ومتحصلها، لقلة ما يزرع بها، ولخلو أهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم، وعلى من بقي منهم»[2].

وقد كان واقع الفلاحين الاقتصادي والاجتماعي في مصر يشابه الواقع في بلاد الشام ويماثله، إلا أن الفلاحين في بلاد الشام كانوا أحراراً أكثر.

وقد رافق تدمير محاصيل الأراضي الزراعية إلى فرض الأعباء المالية على الفلاحين من قبل الغزاة، أو من قبل السلطة الحاكمة وذلك لسد العجز المالي الذي حصل في الخزانة، ففي سنة ٧٠٠ هـ/١٣١٥م قامت الحكومة بفرض ضرائب أربعة أشهر على القرى والضياع، وأخذت عن كل مدة ستة دراهم وثلثا درهم ومن الفلاحين ضريبة المغل إضافة إلى أصحاب الأملاك في دمشق، وكان مغل هذه السنة قليل بسبب وجود العدو في المنطقة، وبالتالي لم يستطع الفلاحون تسديد الضريبة فاضطروا إلى قطع الأشجار وبيعها حطباً، وقد بلغ الحطب كل قنطار دمشقي بثلاثة دراهم نقرة، حتى لم يجدوا من يشتريه، وفي النهاية لم تستفد الحكومة من هذه الأموال الضريبية، بل إن أكثر المستخدمين الذين جبوا هذه الأموال هم الذين استفادوا منها وسرقوها، ولم يصل لبيت المال شيء، وقد أبطل هذا الديوان بعد أن جبوا الأموال من الناس[3].

وقد تنبه ابن خلدون إلى أن إكثار الضرائب والمغارم على الفلاحين سوف يقود الدولة إلى الانهيار العام حيث قال:

١- العسقلاني: أنباء، ج ٣، ص ٣٢٨-٣٦٠- ابن صصري: المصدر نفسه، ص ١٣٨-١٦٦-٢٠٧-٢١٠.

٢- المقريزي: إغاثة، ص ٤٤.

٣- ابن ايبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ٤٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٤- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٠٧- دهمان: المرجع نفسه، ص ١١٤.

«اعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة، وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة والسبب في ذلك أن الدولة إن كانت على سنن الدين فليست إلا المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية وهي قليلة الوزائع لأن مقدار الزكاة من المال قليل كما علمت.. وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتمار ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم وإذا أكثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية التي هي جملتها فإذا استمرت الدولة واتصلت وتعاقب ملوكها واحداً بعد واحد واتصفوا بالكيس وذهب شر البداوة والسذاجة وخلفها من الأعضاء والتجافي وجاء الملك العضوض والحضارة الداعية إلى الكيس وتخلق أهل الدولة حينئذٍ بخلق التحذلق وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذٍ على الرعايا والأكرة والفلاحين وسائر أهل المغارم ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقداراً عظيماً لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس على المبايعات وفي الأبواب كما نذكر ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه حتى تثقل المغارم على الرعايا وتهضم وتصير عادة مفروضة لأن تلك الزيادة تدرجت قليلاً قليلاً ولم يشعر أحد بما زادها على التعيين ولا من هو واضعها إنما ثبت على الرعايا في الاعتماد لذهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة فتنقص جملة الجباية حينئذٍ بنقصان تلك الوزائع منها، وربما يزيدون في مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النقص في الجباية ويحسبونه جبراً لما نقص حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولا فائدة لكثرة الإنفاق حينئذٍ في الاعتمار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة به فلا تزال الجملة في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها إلى أن ينتقض العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها»[1].

وكان من آثار الحملات العسكرية المغولية المتكررة أن وجد نظام إقطاعي ظالم عانى منه الفلاحون كثيراً، فقد كانت سياسة السلاطين في توزيع الإقطاعات ناتجة عن الضغط المغولي المتكرر على المنطقة، فلكي يرضي السلاطين الجند والأمراء كانوا يقفون عليهم الإقطاعات الكبيرة والكثيرة ليضمنوا وقوفهم إلى جانبهم ساعة وقوع المعركة، وقد انعكس هذا سلباً على وضع الفلاح في المنطقة، فلم يكن له الحق في مغادرة الأرض التي

١- ابن خلدون: مقدمة كتاب العبر ديوان المبتدأ والخبر، بيروت، دار العودة، ١٩٨١، ص ٢٢١.

يعمل بها إلا بعد مرور ثلاث سنوات، وإن حدث وغادرها يعاد إليها بالقوة.

وكان الفلاحون ملزمين بإيجار الأرض، وهو حصة المقاسمة وتتراوح بين ١/٨-١/٢ الحاصل حسب خصب الأرض وموقعها وطريقة ريها. وكذلك كان ملزماً بدفع العشر من نصيبه من الإنتاج وعليه دفع ضرائب ورسوم، ونفقات الحملات، وضريبة السدود والترع وأجور الرعي وغيرها. فأصبح الفلاح الجارية في إقطاعات الأمراء.. وزادوا في مقادير الأجور.. فجعلوا الزيادة ديدنهم كل عام، حتى بلغ الفدان لهذا العهد نحواً من عشرة أمثاله... لا سيما أنه لما تضاعفت أجرة الفدان من الطين، وتزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره، وعظمت نكاية الولاة والعمال واشتدت وطأتهم على أهل الفلح وكثرت المغارم في عمل الجسور وغيرها.. فخرب بما ذكرنا معظم القرى وتعطلت أكثر الأراضي من الزراعة ونقصت الغلات»[١].

كما لحق الظلم بالفلاحين جراء الضرائب التي كان البدو يفرضها عليهم من وقت لآخر فيسببون لهم المعاناة الدائمة[٢].

وقامت الحكومة بإلزام الفلاحين في بعض الأحيان بالدفاع عن البلاد، وقد استطاعت تجنيدهم عند قدوم الغزاة، فقد اشتركوا في عين جالوت حيث قتل الفلاحون عدداً كبيراً من المغول ولم يسلم من الأعداء إلا القليل[٣].

كم رسم السلطان لأهل القرى سنة ٦٧٢ هـ /١٢٧٣م أن تخرج كل قرية خيالة على قد رجال أهل القرية كما يقومون بالإنفاق عليهم[٤].

وقد ذكر ابن شاهين الظاهري بأنه كتب على كل قرية من القرى التي بالشام ومصر خيالين، فكان عدد ما كتب على القرى خاصة ستة وستين ألف خيال ما بين الوجه القبلي والبحري من مصر، ومن انج إلى ديار بكر[٥].

والمفروض أن الحملات العسكرية المغولية سببت أضراراً كبيرة لوسائل الري ولقنوات المياه سواء مياه السقاية أو مياه الشرب، أضيف إلى ذلك إهمال نظام الري المعمول به في المنطقة وتخريب آلات السقاية التي تعددت أنواعها، فمياه الشرب في القرى كانت أحياناً تجر

١- السبكي: معيد النعم، ص ٣٤- المقريزي: إغاثة الأمة، ص ٤٥-٤٧- الدوري: (عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، ١٩٦٨، ص ١٠٦-١٠٧- غوانمة: تاريخ نيابة بيت المقدس، ص ٧٨.

٢- غوانمة: المرجع نفسه، ص ٧٨-٧٩.

٣- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٨٠.

٤- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٤٢٠- المنصوري: التحفة، ص ٧٨- المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

٥- الظاهري: زبدة كشف الممالك، ص ١٠٤-١٠٥.

من مدينة دمشق. اضطروا إلى استعمال الحجارة لرمي المنجنيق فخربوا حيطاناً كثيرة وأخذوا حجارتها، كما خربوا كثيراً من القنوات بسبب أخذهم لهذه الحجارة[1].

وتعطلت بسبب ذلك تقاسيم المياه بمدينة دمشق، وقد أقدم النائب تنكز على إصلاح هذه التقاسيم ونظف مجاريها، وفتح طرقها في فترة ولايته[2].

أما الفلاحون في دمشق وغوطتها فكانوا يعتمدون على نهر بردى المتفرع إلى سبعة أنهر أربعة غربية وهي نهر داريا ويعرف بالداراني، ويتفرع قبل الربوة عند الشاذروان، وهو يسقي داريا وأراضيها وما والاها، وهو يسير بأقنية إلى القرية ومن المروض أن مياهه تعرضت للتلوث نتيجة للإهمال والعفونة وتردي الأوضاع الاقتصادية التي انعكست سلباً على المجتمع الريفي.

يضاف لنهر داريا، نهر المزة، القنوات، بانياس. واثنان شرقية هما نهرا يزيد وثورا ونهر بردى ممتد بينهما، وطبيعي أن الفلاحين في القرى يعتمدون على الأنهار الآنفة الذكر في السقاية. وكان نهرا بانياس والقنوات يدخلان المدينة، ويخترقا نهر بانياس القلعة ثم ينقسم قسمين، قسم للجامع وقسم للقلعة، ثم ينقسم كل منهما على أقسام كثيرة ويتفرق في المدينة، ثم يخرج ويسقي بساتين الغوطة، وكان عليه عدة طواحين وتشرب منه بساتين وأراض كثيرة. أما نهر القنوات فهو يجري في قني مدفونة في الأرض إلى أن يصل إلى الدور، ثم تنصب فضلات الماء إلى قني معقودة تحت الأرض، ثم تجتمع وتخرج إلى ظاهر المدينة لسقاية البساتين. وقد اختلفت وتنوعت وسائل الري في كل قرى بلاد الشام وذلك بحسب طبيعتها ففي حماة وأريافها سادت الناعورة وكانت توضع على العاصي، وترفع الماء إلى الدور والبساتين والغيطان، أو عن طريق الآبار. أما في حلب فكانت الأرياف تشرب إما من مياه الينابيع، أو من نهر قويق، أو من الساجور التي استحدثه الناصر محمد[3].

يستخلص من مختلف المصادر التي أشارت إلى الفلاحين ونزوحهم من الريف إلى المدن أنهم لم يكونوا يتقنون سوى لغة الأرض وبالتالي يعلل هذا تدني المستوى الثقافي للفلاحين. كما سبب النازحون من الريف إلى المدن مشاكل اجتماعية كثيرة أهمها على الإطلاق ازدياد عدد العاطلين عن العمل، وعاش هؤلاء النازحون كفئة متطفلة على المجتمع المدني، فالذي لم ينخرط في سلك

١- أبو شامة: تراجم، ص ٢٠٤- اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٥١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣- ص ٢١٩- القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٤٠- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤١.

٢- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٥١٠- دهمان: المرجع نفسه، ص ١٦٥.

٣- أبو الفداء: تقويم، ص ٢٦٣-٣٧٨- العمري: مسالك الأبصار، ص ١٢٦-١٣٢- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٨٠-٩٥-١١٧- ابن عبد الهادي: رسائل دمشقية، ص ٣١-٣٥.

الزوايا وخانقاوات الصوفية انحرف إلى طريق الجريمة من الاستهتار وتعاطي المخدرات.

كما عانى الفلاحون في بلاد الشام من ظلم الإقطاع ورجال الدولة، ودفع ثمن المخاطر الخارجية التي نجمت عن الأعمال العسكرية المغولية حيث أتلفت محاصيلهم نتيجة إما تدمير القرى أو كون هذه الأراضي مسرحاً للعمليات الحربية.

وتمخض الغزو المغولي إضافة إلى ما سبق ذكره عن تخلخل سكاني في القرى فقد أدى نزوح أهل الريف إلى النقص في عدد سكانه، فضلاً عما أصابه من خراب، وإلى ظهور نزاعات قديمة تجددت بين قبلتي قيس ويمن، وإلى تمرد أهل الجبال في كسروان والجرد، وإلى تسلط عناصر بيروقراطية في حكومة المماليك على الفلاحين، وإرهاق الفلاحين بفرض ضرائب إضافية وهذه قضية هامة جداً بالنسبة لفلاحي هذه الفترة حيث كانت هذه الضرائب في بعض الأحيان لتغطية النفقات العسكرية لصد الغزاة. ولم يقتصر ظلم الفلاح على دفعه الضرائب فقط بل تعداه إلى إشراكه في الحملات العسكرية، وتجنيد أهل القرى وإلزامهم بدفع نفقات الخيالة المجندين من بينهم.

كما دفع الفلاحون ثمناً للاضطرابات الداخلية بين المماليك أنفسهم خاصة عند ظهور دوافع استقلالية لدى بعض النواب أو الأمراء في بلاد الشام.

الفصل الثالث

الآثار على البادية والقبائل غير العربية

أ- الآثار على القبائل البدوية

شكل البدو وفي مجتمع المشرق العربي فئة مستقلة، واستطاع هؤلاء بتأثير عوامل بيئية وسياسية أن يشكلوا القوة المرجحة في الصراعات السياسية قبل العصر السلجوقي، وفي العصر المملوكي ظل المجتمع العربي على علاقة بالبداوة العربية، فطرق الحج والتجارة كانت تمر من خلال ديار البدو ومواطن انتشارهم. كما شكلوا خطراً دائماً على المدن والحواضر، إذ كانوا يغيرون عليها طمعاً في الثروات، أو في محيطها الزراعي. وأثناء النزاعات والصراعات العسكرية مال هؤلاء الأعراب وانحازوا إلى كفة الميزان الرابحة، وانضموا للطرف الذي شكل غالباً ضماناً لمصالحهم[1].

كان لتوغل البدو في بلاد الشام وسيطرتهم على طرق الحج والتجارة والدور التجاري الذي يفترض أنه قام به كل من المماليك والمغول أثر كبير على المجتمع العربي الإسلامي، فقد أمدوا الأطراف المتصارعة بالخيل والأسلحة والجمال وجميع المتطلبات الحربية عن طريق ما يمكن أن يسمى (تجارة الترهيب). حيث أمدوا العدو المغولي بما يحتاجه دون علم السلطات المملوكية، ومن المرجح أنهم أمدوا السلطات المملوكية بالاحتياجات نفسها، فضلاً عن تجارة الخيل التي شجعها سلاطين المماليك معهم.

تضافرت عدة عوامل دفعت السلطات المملوكية إلى كسب ود البدو لجانبها، منها الدور السياسي الذي قاموا به أثناء الصراع مع الصليبيين أول الأمر ثم مع المغول، إذ التجأ بعض أمرائهم إلى المغول حين تضاربت مصالحهم مع مصالح السلطات المملوكية، لذلك عمدت السلطة مراعاة مصالحهم قدر استطاعتها والعفو عن أمرائهم الهاربين.

١- العمري: (شهاب الدين أبي العباس احمد): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، قبائل العربي في القرنين ٧ و ٨ الهجريين، تحقيق دورو تياطرافولسكي، بيروت، المركز الإسلامي للبحوث، ط١، ١٩٨٥، ص ١٣-١٤- مقدمة المحقق.

ولا بد قبل الخوض في الحديث عن الدور السياسي الذي شغله البدو، والعلاقة بينهم وبين السلطات المملوكية أثناء الهجوم المغولي على المنطقة من توضيح التوزع الجغرافي للقبائل المنتشرة في بلاد الشام بشكل سريع وموجز.

انتشرت القبائل البدوية في بلاد الشام الداخلية وسيطرت على مساحات واسعة في الصحراء، إذا أكد ذلك أكثر المؤرخين والجغرافيين، فابن شيخ الربوة ذكر عن أعمال صفد: «**ومن أعمالها كفركنا، وهي قرية كبيرة بها مقدمو العشائر ورؤساء الفتن والهوى، يسمون قيس الحمراء ومن أعمال صفد مدينة اللجون وهي مضافة العشير والهوى واليمن وأهل الناصرة كما أن أهل كفركنا قيس**)[1].

وضمت غزة عدداً من القبائل العربية وخاصة في صحراء سيناء، وكانت غالبية بطونها من جرام الطاغية ثم من جذام القحطانية، وفضلاً عن ذلك كانت هناك قبائل صغيرة أخرى[2].

بالإضافة إلى القبائل البدوية المتمركزة في البادية السورية، وفي المناطق المحيطة بحلب مع وجود بعضهم في غوطة دمشق وفي الجولان ومناطق أخرى، وكان لهؤلاء دور سياسي هام. في المنطقة. وكانت القبيلة الأكثر تميزاً بين القبائل قبيلة ربيعة[3]. التي يرجع نسبها إلى طيء التي ظهرت في القرن الرابع الهجري /العاشر الميلادي. وانقسمت هذه القبيلة في فترة البحث إلى ثلاثة أفخاذ: آل فضل، آل مرى، آل علي.

وازداد شأن قبيلة ربيعة في عصر الدولة الأيوبية، ففي مطلع القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي منح حديثة الربعي رسمياً لقب أمير العرب من قبل الملك العادل الأيوبي (٥٤٠-٦٣٦ هـ/١١٤٥-١٢١٧م). ويعتقد أن هذا اللقب يشير على مكانة صاحبه السامية، فقد أورد سهيل زكار نقلاً عن ابن العديم في حوادث سنة ٤٧٢ هـ /١٠٧٩-١٠٨٠م أن دولة بني مرداس قد انتهت في هذه السنة لكن أمرة العرب ظلت في بني كلاب حتى أيام الظاهر الأيوبي (١٢٦٠-١٢٧٧م) عندما قويت قبيلة طيء فاستولت على الإمرة. ولا ندري فيما إذا كان اللقب قد وجد بين قبائل بلاد الشام بعد قيام الإسلام، أو أن اللقب كان موجوداً فيها قبل قيام

١- ابن شيخ الربوة: المصدر نفسه، ص ٢١٢- زكار: فلسطين، ص ٥٦٨.

٢- زكار: المرجع نفسه، ص ٥٧٦.

٣- من أجل ربيعة ينظر العمري: مسالك الأبصار قسم القبائل ص ١١٤-١١٦-١٣٦- التعريف، ص ٧٩-٨٠- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ص ٩٣٦-٩٣٧- القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٠٤-٢٠٥-٢٠٨-٢١٠- قلائد الجمان في التعريف بقائل عرب الزمان، القاهرة، دار الكتب الحديثة ط١ ١٣٨٣ هـ /١٩٦٣م، ص ٧٣-٨١-٨٢- العسقلاني: الدرر، ج ١، ص ٣٢١- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٢، ص ٢٥٥-٢٢٦- زكريا (أحمد وصفي): عشائر الشام، دمشق، دار الفكر، ط٢ ١٤٠٣ هـ /١٩٨٣م، ص ٩٢

الإسلام، وليس من المستبعد أن تكون وظيفة إمرة عرب الشام وجدت أيام حكم الدولة البيزنطية لبلاد الشام، وحمل هذه الرتبة أمراء غسان. وعلى كل حال فإن هذا اللقب كان يعني في العصر المملوكي زعيم القبائل بالشام والحجاز والحدود العراقية[1].

وفي العصر المملوكي وتحديداً في فترة حكم الظاهر بيبرس أعطيت الإمرة لعيسى بن مهنا، فعندما اشتد النزاع على السلطة في القاهرة واتجه المماليك البحرية من مصر إلى بلاد الشام كان بينهم بيبرس الذي طلب من أبي بكر علي بن حديثة إيوائه لكنه رفض فآواه عيسى بن مهنا وأكرمه وأعطاه خيلاً، ورداً للجميل أعطاه بيبرس الإمرة ورفض أن يشرك معه لقب إمارة أي شخص[2].

ومعنى هذا أن إمرة العرب أصبحت رتبة عسكرية عالية في العصر المملوكي، وجعلت ضمن الجهاز الإداري[3].

ومن القبائل الأخرى التي استوطنت بلاد الشام قبيلة زبيد[4] وديارهم في المرج والغوطة ومناطق أخرى، إضافة إلى بني كلاب الذين قطنوا أطراف حلب وبلاد الروم وكانت شوكتهم قوية في الفترة التي سبقت العصر المملوكي[5]. إلى جانب قبيلة ثعلبة، جرم، جذام[6].

أولاً: المهام الموكولة للبدو:

شكل البدو في فترة البحث جبهة داخلية قوية وقفت إلى جانب السلطات المملوكية في صراعها مع العدو المغولي، ويعلل موقف البدو هذا بمصالحهم الشخصية المرتبطة بعلاقتهم مع السلطات والمتمثلة في حصولهم على الإقطاعات والمنح والهدايا، إضافة على الربح الهائل الذي نتج عن طريق تجارتهم بالخيول. لذلك حرص أمراء البدو على تحسين العلاقات مع هذه السلطات ومساندتها والوقوف لجانبها في أثناء الغزوات المغولية وهذا ما لاحظناه في أثناء غزوة هولاكو

١- العمري: المصدر نفسه، ص ٢٧-١١٣- التعريف، ص ٧٩- زكار (سهيل): إمارة حلب، دمشق، دار الكتاب العربي ليس له سنة طبع، ص ٨٥-٨٦.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٣٧- العمري: مسالك، ص ١١٧-١١٨- زعرور: الحياة الاجتماعية، ص ٢٥٧.

٣- العمري: المصدر نفسه، مقدمة المحقق، ص ١٦-١٧.

٤- من أجل زبيد ينظر العمري: مسالك القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٤.

٥- ينظر المعري: المصدر نفسه، ص ١٤٣-١٤٥- الصفدي: تحفة ذوي الألباب، ج ٢، ص ١٢٣-١٢٧ القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٤، زكار: إمارة حلب.

٦- للمزيد من التفاصيل عن هذه القبائل ينظر العمري: المصدر نفسه – القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٤، قلائد الجمان – المقريزي: البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق عبد المجيد عابدين، الإسكندرية، دار المعرفة، ١٣٨٩هـ، ص ٣-٤-٥-٦-٧-١٨-٢٠.

سنة ٦٥٨هـ /١٢٥٩م، فقد اشترك آل فضل إلى جانب المظفر بن المظفر صاحب حماة[1].

كما أنهم اشتركوا في معركة حمص سنة ٦٨٠هـ/١٢٨١م إلى جانب الناصر محمد بن قلاوون الألفي، وشجعهم السلطان في أثناء القتال وأثنى على جهودهم، وقد وصف كل من العمري والقلقشندي طريقة تقدم الفرق البدوية من آل مرى إلى ساحات القتال، إذ ذكر أن مغنية تعرف بالحضرمية كانت تغني وهي في الهودج فتقول:

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة	**ليالي لاقينا جذاما وحميرا**
ولما لقينا عصبة تغلبية	**يقودون جرداً للمنية ضمرا**
فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه	**ببضع أبت عيدانه أن تكسرا**
سقيناهم كأساً سقونا بمثله	**ولكنهم كانوا على الموت أصبرا[2]**

ولم تقل مساهمتهم العسكرية في وقعة شقحب سنة ٧٠٢ هـ /١٣٠٢م عن مساهماتهم المذكورة سابقاً في القتال، فقد اشتركت القبائل البدوية إلى جانب العرب المسلمين، وكانت مهمتهم بعد انتهاء المعركة تضليل الطريق أمام الهاربين من المغول، فعندما وصلوا إلى البرية تركوهم حتى يموتوا جوعاً وعطشاً[3]. وباعتبار أن البدو وقفوا موقفاً إيجابياً ومشرفاً أثناء الغزو المغولي للبلاد، فقد أوكلت السلطات لهم عدة مهام عسكرية منها المحافظة على أمن البادية، رصد تحركات العدو المغولي باعتبارهم كانوا يحرسون الحدود الفراتية والعراقية، إضافة إلى توزعهم وانتشارهم في المناطق الشمالية، كما أوكل إليهم الغارة على مراكز العدو المغولي على الحدود العراقية الشامية.

نستطيع القول إن نتائج الهجوم المغولي عند بعض القبائل البدوية كان إيجابياً وليس سلبياً، فالهجوم دفع بهذه القبائل إلى الاتحاد مع بعضها ومع السلطات المملوكية لصد الهجوم المغولي، لأن للغزو آثاره المدمرة على كافة فئات المجتمع الشامية إذا لم تتحد وتتكتل في وجهه. أي بمعنى أدق إن التدمير والتخريب والقتل لن يقتصر على مجتمع المدن أو المجتمع الفلاحي بل سيشمل حتماً المجتمع البدوي.

١- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ق ٤، ص ٩٤٠- القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٠٦- العيني: عقد الجمان، ج ١، ص ٢٤٥- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٢، ص ٢٢٧ – سبانو: مملكة حماة، ص ٨٦.

٢- العمري: مسالك، ص ١٤٢- القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٠٩.

٣- المقريزي: المقفى، ج ٧، ص ١٨٥- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٢٣- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٨، ص ١٦٣-١٦٤- بدر مغول إيران، ص ١٠٦.

رصد العدو والإغارة عليه ومساعدة السلطات داخلياً:

اعتمدت السلطات المملوكية على القبائل البدوية في رصد تحركات العدو المغولي، فأوكلت إليهم أولاً حماية وحراسة الحدود، وأول من عهد إلى البدو بهذه المهمة الظاهر بيبرس، ففي سنة ٦٥٩ هـ/١٢٦٠م جند القبائل البدوية من عرب خفاجة المقيمة على الحدود الفراتية، وحثهم على قتال هولاكو، فأطاع هؤلاء الأمراء وشنوا الغارات ووصلوا حتى أبواب بغداد(١).

وبرزت مقدرة البدو في رصد العدو وفي فترة معركة الخازندار، حيث أطلعوا على أسرار العدو المتقدم والمتمركز قرب سلمية، وبعثوا بأنباء ذلك للسلطان(٢). كما اعتمد عليهم الظاهر برقوق سنة ٧٩٦ هـ/١٣٩٣م في رصد العدو على الحدود الفراتية لمعرفة تقدم فرقه العسكرية(٣).

ولم تكن مهام البدو مقصورة على رصد تحركات العدو المغولي وإنما أضيفت إليها مهام الغارة على العدو المتمركز بالقرب من حدود بلاد الشام وذلك بأمر من السلطات المملوكية، ففي سنة ٦٧٠ هـ /١٢٧١م سير الظاهر بيبرس الأمير علاء الدين طيبرس الوزيري وجماعة من البدو يتقدمهم الأمير عيسى بن مهنا للغارة على المغول الموجودين في حران، فقطع هؤلاء الفرات، واصطدموا مع المغول واستطاعوا إجلاءهم عن المدينة(٤).

وفي سنة ٦٧٢ هـ/١٢٧٣م أوكل الظاهر بيبرس إلى الأمير عيسى بن مهنا مهمة الغارة على الأنبار حيث تمركز المغول فيها فامتثل عيس للأوامر وهاجمها، كما اقتتل مع عرب خفاجة وظل القتال ما يقارب نصف نهار حتى انتصر عليهم(٥).

وظهر تعاون آل مرى وآل فضل مع السلطات جلياً واضحاً سنة ٦٨٤ هـ/١٢٨٥م، عندما أغاروا على المغول ونهبوا الكثير من الأمتعة والأقمشة واستاقوا الخيول وغيرها(٦).

وترسخت ثقة السلطان بالقبائل البدوية بعد أن أوصلوا له معلومات وهو يحاصر قلعة الروم، مفادها أن جماعة من المغول يقدر عددها نحواً من تومان(٧) اجتازوا الفرات قاصدين عسكره،

١- ابن عبد الظاهر: الروض، ص١١٩- النوري: المصدر نفسه، ج٣٠، ص٤٦- ابن خلدون: العبر، ج٥، ق٤، ص٨٢٧- المقريزي: السلوك، ج١، ق٢، ص٤٦٤-٤٩٢- عطا الله: ص٨٧- العبادي: ص٢٠٧- عدوان: ص٥٤- عودات: تاريخ المغول، ص٩٧.

٢- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٨٦- المقفى، ج ٧، ص ١٧٦.

٣- ابن خلدون: المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٠٨٥- منقريوس: تاريخ دول، ج ٣، ص ٧٢.

٤- ابن شداد: الاعلاق النفيسة، ج ٣، ق ١، ص ٦٢.

٥- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٤٢٦- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٧، ص ٦.

٦- ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام، ص ١١١.

٧- ورد شرحها في المدخل.

فاتفق رأيه مع بقية الأمراء على تجريد فرقة تضم عدداً من الأمراء إلى جانب آل مهنا، آل فضل، آل مرى، وبني كلاب إلى جانب طائفة من التركمان، فسار الجميع حتى وصلوا الفرات غير أنهم لم يعثروا على آثار العدو، فلما تحققوا منخبر ذلك علموا أن ذلك كان حيلة من ملك الأرمن الذي استنجد به أهل القلعة التي حاصرها المسلمون، فعلم أنه عاجز عن فك الحصار، فاحتال بأن ألبس خمسة آلاف فارس أرمني زي العسكر المغولي، وجعل لهم رايات وطبول على زي المغول وأمرهم بأن ينزلوا الفرات، ويظهروا أمام البدو حتى يظنوا أنهم مغول فينقل هؤلاء أخبارهم إلى السلطان الذي يحاصر القلعة فيتراجعوا عن محاصرتها[1].

تجلى امتثال أمراء البدو من آل مهنا لأوامر السلطان الناصر محمد. وتجلى واضحاً في العمل الذي أقدم عليه محمد بن عيسى بن مهنا ضد أمير مكة حميضة، فقد استغل ملك المغول سوء الأوضاع السياسية وجرد مع الشريف حميضة عساكر مغولية عدتها أربعة آلاف فارس لردعهم وساعده في إنجاز مهمته موت الايلخان المغولي خدابنده، فهاجم الأمير محمد عسكر حميضة وقتل منهم الكثير، وأسر حميضة[2].

ثانياً: أثر الهجوم المغولي على الأوضاع التجارية البدوية:

أثر جفاف المنطقة التي استوطنها البدو بشكل كبير على أعمالهم، فقد أدركوا عدم فاعلية أراضيهم الزراعية، لذلك اتجهوا إلى مجالات أخرى تؤمن لهم مصادر عيشهم اليومي وتؤمن لهم مستلزماتهم العسكرية كالأسلحة والعتاد وغيرها من السلع الأخرى لحماية أنفسهم من هجمات الآخرين فاتجهوا إلى التجارة، وقد تلمس البدو المجالات التجارية التي تدر عليهم الأرباح الطائلة، لذلك توجهوا إلى المتاجرة بالسلع الممنوعة، ساعدهم على ذلك انخفاض رقابة السلطات على البادية قياساً للمدن، وفي ظل هذا المناخ الحر استطاع البدو أن يتاجروا في الخيول والأسلحة والجمال.

وما جعلني أرجح هذه المسألة هي درجة الغنى التي وصل إليها البدو في فترة البحث، فقد أورد المقريزي أن البدو وصلوا إلى الغنى الفاحش في عصر السلطان محمد بن قلاوون فذكر:

«ولبسوا في أيامه الحرير الأطلس المعدني، والداير الباولي، والاسكندري المطرز بالذهب. وصاغ السلطان لنسائهم الأطواق الذهب المرصعة، وعمل لهن الشنابر[3]. المشهرة بأكر الذهب

١- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١٥.

٢- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ١٤٨.

٣- الشنابر: شريط من الحرير الأسود أو الأحمر القاتم عرضه شيران وطوله نحو سبعة أذرع، تلفع النساء على رؤوسهن فوق العصابة بحيث يتدلى أحد طرفيه من مقدم الرأس والثاني من مؤخرها. انظر المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٥٢٨.

والأساور المرصعة بالجوهر واللؤلؤ، وبعث لهن القماش السكندري والشراب والشمع، وعمل لهن البراقع المزركشة والمسك وأنواع الطيب، وذلك بعد ما كان لبس أمرائهم إلى آخر الأيام المنصورية الطراطير الحمر تحت العمائم الشامية من القطن، وكانت خلعهم أما مسمط أو كنجي»[1].

والسؤال المطروح على بساط البحث هو ما مصدر هذا الثراء؟ هل كان من العمل الرعوي؟ هل تعامل البدو مع أطراف منحتهم هذه الأموال؟ أم هل كان ذلك ناتجاً عن مردود الإقطاعات التي حصلوا عليها من السلطات المملوكية؟ أم كان هناك مصادر أخرى لم توردها المصادر بشكل واضح؟ بالطبع كان هذا الثراء محصلة مصادر متعددة منها موارد الإقطاعات التي منحتها السلطات للبدو، وهي عبارة عن قرى كبيرة وصغيرة درت عليهم الغلات والحواصل، وقد أقدمت السلطات على ذلك لتشجيعهم في الحفاظ على أمن البادية، إذ كان البدو يحرسونها ويلقون القبض على كل متمرد يسعى للفرار عبرها، وكانوا يقدمون الملجأ لجميع الفارين من العراق والحجاز وغيرها، ومن الذين حماه البدو بعد فراره من العراق الحاكم بأمر الله أحمد بن أبي علي بعد دخول المغول لبغداد إذا انتقل من عرب إلى عرب حتى وصل إلى عيسى بن مهنا فحماه، وظل في حمايته حتى ملك قطز دمشق، فبعث رسولاً اصطحبه لمصر ثم بايعه على الخلافة[2].

إضافة إلى موارد الإقطاعات، وأن عمليات السلب والنهب التي كانت تقوم بها بعض القبائل البدوية أثناء حصول الغزوات المغولية شكلت مورداً من موارد البدو. ومن المحتمل أن البدو استغلوا الصراع بين المماليك والمغول وأمدوهما كليهما بالأسلحة والعتاد والخيول وسلع أخرى، فسارع كل من المغول والمماليك لكسب رضاهم وأغداق، الأموال والهبات والعطايا عليهم حتى يستمر تدفق المتطلبات الحربية عليهم. وهذه نقطة جديرة بالاهتمام والتركيز عليها، ويبقى ما نقوله مجرد افتراضات وتخمينات.

إن مواطن سكن البدو الواسعة والمترامية الأطراف وغياب رقابة السلطات، شجعت البدو للعمل بتجارة التهريب - حيث كانت تستقدم الخيول، الجمال، الأسلحة، المعدات دون علم السلطات للتهرب من دفع الرسوم المقررة عليها، وساعدهم على عملهم هذا انفتاح حدود البادية على جهات متعددة ويؤكد ذلك الكميات الهائلة من الخيول التي باعوها للمماليك والتي أثبتتها المصادر بشكل كبير، فمن خلال استعراض العصر المملوكي لوحظ أن البدو

١- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٢، ق ٢، ص ٥٢٧-٥٢٨.

٢- ابن الجزري: المختار، ص ٢٦٠-٢٦٢- القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٠٦-زعرور: المرجع نفسه، ص ٢٦٢.

تسابقوا في الحصول على الخيول لمنحها أو بيعها للسلاطين حيث كانوا يكسبون أثمانها مضاعفة. ومن السلاطين الذين ساهموا في ازدهار هذه التجارة الناصر محمد بن قلاوون الذي تحالف مع آل مهنا وآل فضل وأصبحوا ساعده الأيمن في الحصول على الخيول الأصيلة[1].

وعندما توفي الناصر محمد ترك قدراً كبيراً من الخيول قدرت بثلاثة آلاف فرس في المرعى، وأربعة آلاف وثمانمائة في الاصطبلات، وترك زيادة على خمسة آلاف من الهجن الأصائل والنوق المريات والقرشيات عدا أتباعها وقد تولى تدريب هذه الخيول العربان والأمراء، وكان يترتب على كل أمير من أمراء الألوف أربعة رؤوس سنوياً ليروضها[2].

لذلك لم يأل أمراء البدو جهداً في إحضار الخيول للسلاطين سواء بطلب من السلطان شخصياً، أو على سبيل الهدية، فالأمير موسى بن مهنا حضر سنة ٧٢٣هـ/١٣٢٣م ومعه الخيول المطلوبة، وكرر هذا العمل مهنا بن عيسى الذي أخذ أثمانها مضاعفة. وقدرت الخيول التي جلبها فياض بن مهنا سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م بسبعين فرساً ثمنها ألف ألف درهم، وخمسين هجيناً وعشر مهريات، والتي جلبها سنة ٧٤٩هـ /١٣٤٨م اثنتان وسبعون فرساً اقلها بعشرة دراهم وأوسطها بعشرين درهماً، وأعلاها بثلاثين درهماً عدا الهجن[3].

وتعد الجمال مورداً آخر من موارد البدو التي اعتمدوا عليها في معيشتهم وفي تجارتهم، وكانوا لا يفوفرون جهداً في كسبها أثناء غاراتهم على القرى، ومن المرجح أن السلطات قد حرصت على الحصول على الجمال من أجل الاستفادة منها وقت السلم ووقت الحرب، وكانت تجارة الجمال بالنسبة لهم تؤمن لهم العيش الدائم، وقد ذكر الصفدي ذلك في تحفة الألباب عندما قال: «**كان البدوي يجلب الجمل ويبيعه بأضعاف قيمته ويشتري به الغلة رخيصة، لأن الناس يحتاجون إلى السفر إلى مصر**»[4].

أن المتأمل لهذا النص يلاحظ مدى براعة البدو في استغلال الفرص المناسبة، فالناس كانوا مضطرين لاقتناء الحيوانات لاستخدمها في نقلهم إلى مصر وقت حصول الغزو المغولي.

وفي النهاية يمكن القول بأن السبب الأكثر وجاهة من الأسباب المذكورة لثراء البدو وهو تجارة التهريب التي مارسها البدو، والتي حصل لهم بفضلها نفوذ وجاه في البلاد.

---

١ - اليوسفي: نزهة الناظر، ص ١٩٨- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٥٢٦-٥٢٧.

٢- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٥٢٩-٥٣٠- زكريا: المرجع نفسه، ص ٩٥.

٣- اليوسفي: المصدر نفسه، ص ١٩٨- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٢، ص٣٧٣-٤٥٢- ج ٢، ق ٣، ص ٦٩٢-٧٧٠.

٤- الصفدي: تحفة، ج ٢، ص ١٦٨.

وهناك حوادث تاريخية دلت على وجود علاقة خفية بين المغول والبدو، وهي لجوء الأمير قرا سنقر والأمير مهنا ابن عيسى إلى الأراضي المغولية سنة ٧١١ هـ /١٣١١م، ذلك أن المغول أعطوا الأميرين الهاربين إقطاعات، فقد أقطع مهنا إقطاعاً بالعراق، وهنا يطرح سؤال آخر لماذا أقدم السلطان المغولي (خدابنده) على إقطاع مهنا؟.

من المحتمل أن خدابنده أقدم على هذا العمل للحصول على معلومات عسكرية وسياسية عن بلاد الشام في وقت كان فيه بأمس الحاجة لمثل تلك المعلومات وذلك للدخول للمنطقة وإحراز أمجاد جديدة تضاهي الأمجاد والانتصارات التي حققها غازان للمغول، أو كان هدف خدابنده الحصول على الأسلحة والعتاد بشكل سري من البدو عن طريق تهريبها دون علم السلطات وإلا لما أكرمه كل هذا الإكرام[1].

ثالثاً: استغلال قدوم المغول وفساد البدو بالمنطقة:

أثر قدوم الغزاة للمنطقة بشكل مباشر على بعض الأعمال البدوية، فقد أقدمت بعض القبائل على القيام بعمليات السلب والنهب إثر موقعة عين جالوت وكان على رأس هذه القبائل قبيلة زبيد القاطنة في نواحي دمشق، فقد هاجموا أكثر أراضي دمشق الزراعية وخربوها فاضطرت السلطات مرغمة إلى قتالهم وقتل الكثير منهم[2]. ولما كانت السلطنة المملوكية منشغلة بالمخاطر الناجمة عن المغول سنة ٦٨٠ هـ /١٢٨١م فإن البدو استغلوا ذلك وساعدهم تمرد سنقر الأشقر، فعرضوا بعض مناطق فلسطين ومنها غزة ونابلس لأعمال النهب والسلب، فردت السلطات على ذلك بتجريد كل من الأمير علاء الدين ايدكين الفخري بعساكر غزة، وشمس الدين سنقر البدوي بعساكر من مصر، وقد ساعدهم نائب غزة في تأدية مهماتهم، فقبض الفخري على جماعة منهم، وشنق عدداً من رجالاتهم قدر باثنين وثلاثين رجلاً[3].

واستطال البدو في بعض مناطق الشام سنة ٦٩٩ هـ/١٢٩٩م أثر غزوة غازان حيث سلبوا الجند الهاربين من المعارك الحربية، ولم تستطع السلطات في ذلك الوقت الرد عليهم ومعاقبتهم فانتظرت حتى رحل غازان عن المنطقة، عندئذٍ ردت عليهم بشكل عنيف حيث طلبت

١- ابن أيبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٢١٨-٢٣٣- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٣٦- الصفدي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٢٠-٢٢١- ابن بطوطة: الرحلة، ص ٧٧- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص١٢٨-١٣١-٣٧٣-٣٧٤-١٠٨-١٢٨- ج ٢، ق ٢، ص ٤٨٧- المقفى، ج ٧، ص ٢٠٢- كرد علي: خطط، ج ٢، ص ١٤٢- زكريا: المرجع نفسه، ص ٩٥-٩٦.

٢- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٦٤.

٣- ابن الفرات: تاريخ، ج ٧، ص ٢٢٥- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٦٨٩-٦٩٠- زكار: ص ٥٧٦- عطا الله: ص ٢٠١.

مشايخهم وألزمتهم بإحضار ما أخذوه من العسكر وأهل البلاد أثناء هجرتهم إلى مصر[1].

وفي أثناء التحضيرات لوقعة شقحب أقدم ألأمير (سيف الدين قطايا) أمير قبيلة بني كلاب التي تقطن في شمال بلاد الشام على إحداث القلاقل والفوضى حين قام بالفساد في نواحي حلب، مما اضطر السلطات مرغمة لقتاله فهزمته، عندئذٍ لجأ إلى سلطان المغول غازان الذي أكرمه وحماه، وظل مقيماً عنده حتى توفي غازان فرأى أنه لا بد من العودة للمنطقة فقد استعطف نائب حلب الذي كاتب السلطان بشأنه فعفا عنه وقدم للمنطقة سنة ٧٠٤ هـ/١٣٠٤م[2].

وتعرضت بعض مدن الشام لغارات البدو أثناء حملة تيمورلنك على البلاد، وكانت حلب هي الأسوأ وضعاً بين تلك المدن، فقد هاجمها بد آل فضل مما اضطر نائبها دمرداش إلى الاستنجاد بالتركمان الرمضانية، كما أقدم أمير آل فضل ويدعى علي على تقسيم البلاد، ولم تكن هذه هي المحاولة الوحيدة من قبله، بل أعادها مرة أخرى سنة ٨٠٦هـ/١٤٠٣م بعد رحيل المغول عن البلاد فتصدى له نائب الشام آنذاك ومنعه من هذه المحاولة[3]. ولا ندري ما هو التقسيم الذي قام به علي هل هو جغرافي، أم إداري حيث حاول الاستقلال بالمنطقة لتبقى تحت نفوذه.

وبالنسبة لبدو المنطقة الجنوبية (فلسطين) فإن الرواية ترجح أن قبيلة حارثة كانت بين عشير جبال صفد واللجون وقاقون الذين قاموا بنهب القوات العسكرية المتراجعة أمام ضغط تيمورلنك، وعلى رأسها السلطان فرج بن برقوق، وقد عانت هذه القوات المتراجعة في الطريق إذ قام البدو بسلبهم الثياب والأمتعة من الدروع والسيوف، حتى أن قسماً منهم ساروا حفاة عراة، عندئذٍ عمد نائب صفد دقمان المحمدي إلى قتالهم، لكن البدو استطاعوا التغلب عليه، فهزموه وقتلوا من مماليكه اثني عشر فارساً وأسروا أمه، فما كان منه إلا اللجوء والاستنجاد بنائب طرابلس شيخ المحمودي الذي هب لمساعدته وقتال العرب، واستطاع الاثنان التغلب عليهم وأخذوا ستة آلاف بعير، عندئذٍ سارع متيريك أمير حارثة بالتوسط لدى السلطة للعفو عنه واسترجاع ما أخذه منهم، فرفض دقماق الطلب[4].

وعلى الرغم مما حل بتيمورلنك فقد تابع أمير البدو غاراته، مما اضطر الأمير سودون

١- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٠٢.

٢- المقريزي: السلوك ج ٢، ق ١، ص٣- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٤٣-٣٤٤.

٣- العسقلاني: أنباء، ج ٥، ص ١٤٩-٢٢١.

٤- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص١٠٦٦-١٠٦٧- العسقلاني: إنباء، ج ٤، ث ٢٠٠-٢٤١ الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ٨٥-٨٦- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦٣٠ — زكار: المرجع نفسه، ص ٥٦٩- الطراونة: نيابة، صفد، ص ٢١٤.

الحمزاوي نائب صفد إلى اعتقاله والتمثيل بجثته سنة ٨٠٥ هـ /١٤٠٢م[١].

نستخلص مما ورد أن طوائف البدو التي ارتبطت مصالحها مع السلطات سارعت إلى مساعدتها ضد الغزو المغولي، بينما قامت الطوائف البدوية الأخرى بالهجوم على مدن الشام وقراها أثر الغزوات المغولية، وقد تضررت هذه القرى والمدن بشكل كبير، كما قامت هذه الطوائف بالاعتداء على الجنود الهاربين من المعارك العسكرية مما كان له اثر سلبي انعكس بشكل حاد على المجتمع البدوي.

وإذا كانت المصادر قد أمدتنا بمعلومات عن تأثير الهجوم المغولي على حياة المدن، وتأثير أقل على حياة الريف، فإنها لم تزودنا بأي معلومات عن تأثير الهجوم على البادية، لكننا من خلال استعراض حياة القبائل البدوية في هذه الفترة نستخلص أنها لم تتأثر بالشكل الذي تأثرت به المدن والأرياف، ذلك أن الغزاة اقتحموا المدن الكبيرة كحلب ودمشق ونواحيها وعاثوا فيها الفساد فكانت هذه المدن محور عملياتهم الحربية بينما نجت البادية من الدمار المغولي الذي عم هذه المدن، وبالتالي توفرت للبدو الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المناسبة التي جعلتهم يعيشون حياة تجارية مزدهرة، وأصبح لهم نفوذ سياسي في المنطقة لأنهم كانوا يشكلون فئة لا يستهان بها ضمن المجتمع العربي الإسلامي في بلاد الشام.

ب- التركمان:

دفع الغزو المغولي لبلاد الشام قبائل التركمان القاطنة في مدن الشام إلى القيام بأعمال تخريبية ضد السكان المحليين وضد الأراضي الزراعية وذلك لتنفيذ طموحاتهم ومآربهم في تحقيق ثقل سياسي وإعادة الأمجاد السابقة في إقامة دولة تخصهم. ولم يقتصر تحريض الغزو المغولي على التركمان القاطنين بداخل البلاد بل شمل التركمان القاطنين في آسيا الصغرى وفي كيليكية وفي الجزيرة الفراتية[٢].

لم تكن الأعمال التخريبية للتركمان ضد أراضي البلاد في الحملات الثلاثة هولاكو - غازان - تيمورلنك على وتيرة واحدة، فبينما لم تذكر المصادر عن أعمالهم أثناء غزوة هولاكو وغازان معلومات بهذا الصدد، نلاحظ أنها أمدتنا بفيض وافر من المعلومات عن

١- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ١٧- زكار: المرجع نفسه، ص ٥٦٩- الطراونة: المرجع نفسه، ص ٢١٤.

٢- من أجل دويلات التركمان في آسيا الصغرى وكيليكة والجزيرة ينظر: ابن عبد الظاهر تشريف ص ٢٥٥-٢٥٦- العمري: التعريف ص ٤١- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ١٩٩-٦٧٦- ابن تغري بردي: المنهل: ج ١، ص ٢٩٧-٢٩٨- السخاوي: الضوء، ج ٨، ص ٢٠٢- ج ١، ص ٣٠٣- ج ٥، ص ١٣٥- القرماني: أخبار الدول ص ٣٣٦-٣٣٩- الشوكاني: البدر الطالع، ج ١، ص ٤١٣- شبولر: العالم الإسلامي في العصر المغولي، ص ١٣٥-١٣٦- زقلمة: المماليك في مصر، ص ٧٣-٧٤.

أعمالهم التخريبية أثناء غزوة تيمورلنك ولا بد لنا قبل الخوض في آثار الغزو وانعكاساته على الأعمال التخريبية للتركمان من إيراد معلومات مختصر عن مناطق وجودهم في بلاد الشام.

وتبعاً لما ذكرته المصادر توزعت القبائل التركمانية بين شمال البلاد وجنوبها، ففي المناطق الشمالية استقروا في الجبل الأقرع، وقد هاجم هؤلاء في فترة متأخرة المؤيد شيخ الظاهري سنة ٨٠٤ هـ /١٤١٠م وكثروا في حلب والمناطق المحيطة بها، إذ وجدت منهم طائفة في ظاهر المدينة دعيت بالروقية انتسبت إلى ياروق التركماني الذي بنى على شاطئ قويق فوق تل مرتفع مساكن لأهله وعمائر متسعة[١]. كذلك قطنوا في تيزين الموجودة على طريق قنسرين، وفي العمق، وفي رعبان وهي مدينة بالثغور بين حلب وسمياط قرب الفرات،ـ وقد أسكنهم فيها الظاهر بيبرس بعد أن خرب المغول قلعتها وسلموها لملك الأرمن، لكن الظاهر أعاد الإعمار بها مرة أخرى، ولا يغيب عن ذهن الباحث أنهم قطنوا جعبر، ذلك أن حاكمهم سالم الدوكاري أو (الذكري - الدكري) شغل دوراً هاماً سواء على الصعيد السياسي، أو في إقدامه على قطع الطرق على القوافل التجارية، إضافة إلى هجومهم المستمر على حلب، ففي سنة ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣م هاجم خجا بن سالم نائب جعبر حلب وأفسد القرى وقطع الطرق[٢]. وأكد ابن شيخ الربوة وجودهم في المناطق الشرقية في حران وعينتاب، كما تواجدوا في المناطق الوسطى كشيزر[٣].

وفيما يتعلق بالمناطق الجنوبية فقد أقاموا في الجولان، وهؤلاء قدموا من بلاد المغول، لكن حادثة وقعت لهم اضطرتهم إلى مغادرة بلاد الشام واللجوء إلى بلاد الروم خوفاً من السلطات، ذلك أنه في سنة ٦٥٩ هـ /١٢٦٠م وقعت بينهم وبين الفرنج المقيمين بصفد نزاعات ومشاحنات أدت إلى قتل الكثير من الفرنج فخافوا من عاقبة ذلك ورحلوا عن البلاد[٤].

وتبعاً لما أورده ابن خلدون في أحداث سنة ٧٠٢ هـ /١٣٠٢م فإنه أكد وجود أحياء من التركمان بالقدس، تولوا قتال قطلوشاه أحد قواد غازان وهزموه[٥].

ومن الجدير بالذكر أنهم قطنوا في الشريط الساحلي الممتد على طول البحر المتوسط، وقد

١- ابن خلكان: وفيات، ج ٦، ص ١١٧- ابن خطيب الناصرية: الدر المنتخب، ج ١، ورقة ٥١٥.

٢- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٤٤٧- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٥، ص ٣٢٤- ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص ٢٢٢- السخاوي: الضوء، ج ٦، ص ٢٢٧- الطباخ: إعلام، ج ٢، ص ٣٠٨.

٣- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٤٦٤- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ٩٣.

٤- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ص ٨٢٨- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣١٨.

٥- ابن خلدون: المصدر نفسه، ج ٥، ص ١١٦٢.

ورد أنهم استوطنوا نواحي طرابلس عند المعيصره. وذكر ابن شداد في تاريخه أنه في أثناء هجوم المغول على بعض القبائل التركمانية وفد إلى البلاد ما يزيد على أربعين ألف بيت أنزلهم في مساحة امتدت من غزة في الجنوب إلى إنطاكية إلى تخوم سيس بعد أن منحهم الإقطاعات الكثيرة[1].

لقد حرك الهجوم المغولي على المناطق المحيطة ببلاد الشام قدوم مهاجرين تركمان إليها، ففي سنة ٦٦٠ هـ /١٢٦١م قدم مهاجرون تركمان من بلاد الروم إثر تعرض منطقتهم للهجوم وقطنوا في البلاد وخضعوا للظاهر بيبرس[2].

١- نتائج الهجوم المغولي على أعمال التركمان:

كان للهجوم المغولي أثران متضادان على أعمال التركمان، آثار سلبية، وآثار إيجابية، فقد تجلى الجانب الإيجابي في تكتل طوائفهم وقبائلهم في جبهة قوية استطاعت حماية حدود البلاد من غارات الأعداء، وبالتالي الوقوف جنباً إلى جنب مع القوة العربية الإسلامية العسكرية، بينما أثر الجانب السلبي على ازدياد التنافس بينهم وبين البدو في المنطقة، ومحاولتهم مد سيطرتهم على بعض مناطق الشام إثر رحيل الغزاة متخذين نصب أعينهم الفوضى وعدم الاستقرار الأمني الذي كان يعم البلاد إثر كل غزوة.

أما الناحية الإيجابية فتجلت في ظهور التعاون والتحالف بين السلطات المملوكية وبعض القبائل التركمانية الموجودة في الشام، هذه القبائل التي شاركت السلطات مهمتها القتالية وأقدمت على المشاركة في وقعة حمص سنة ٦٨٠ هـ /١٢٨١م إلى جانب البدو الذين احتلوا الميسرة، بينما كان هؤلاء في ميمنة الجيش دائماً[3].

لكن بعض عساكرهم خيبوا آمال الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٠٠ هـ /١٣٠٠م فعندما علم بقدوم المغول جند ما يزيد على ثمانمائة شخص منهم، وأعطى لكل واحد منهم ستمائة درهم، فهرب أكثرهم لما علموا بعبور المغول الفرات، وذهب المال المدفوع كله[4].

والجدير بالذكر أن ننبه هنا إلى أن هؤلاء التركمان لم يخونوا السلطان ويخذلوه، وإنما أدركوا أنهم لا طاقة لهم بالجيش المغولي المسلح والمدرب تدريباً جيداً، كما أن الظروف الأمنية والسياسية ساهمت في إعاقة مهمتهم.

١- ابن شداد: تاريخ، ص ٣٣٥.

٢- اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٥١٢- زكريا: المرجع نفسه، ص ٦٧٨.

٣- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٣- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢١٣- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٠٧.

٤- ابن خلدون: المصدر نفسه، ج٥، ق ٤، ص ١٠٨٥- المقريزي: المصدر نفسه، ج١، ق ٣، ص ٩٠٧- ملقريوس: تاريخ، ج٣، ص ٧٢.

وحصلت مناوشات تطورت إلى لقاءات عسكرية بين التركمان والمغول قبل وقعة شقحب وتحديداً سنة ٧٠١ هـ /١٣٠١م أسفرت عن هزيمة التركمان وأسر الكثير منهم، مما حدا بنائب طرابلس اسند مركجي إلى استنقاذ ألف أسير منهم، ولم ينس المغول أعمال التركمان العدوانية ضدهم فاقتصوا منهم أثناء وقعة شقحب وقتلوا الكثير ونهبوا قراهم[١].

وعلى العموم لم يستطع الهجوم المغولي أن يحدث شرخاً في الجبهة الداخلية العسكرية لبلاد الشام، هذه الجبهة التي اتحدت وتكتلت وتوزعت الأدوار فيما بينها، وتناست النزاعات والمصالح الشخصية، فبينما اتخذ البدو على عاتقهم حماية الحدود الشرقية والشمالية الشرقية وحفظ أمن البادية، والغارات على العدو التزم التركمان بالتزامات تكمل الأولى وتتحصر في حماية الحدود الشمالية من هجمات المغول الطامعين في المنطقة. وقد اتبعت السلطات السياسة نفسها التي اتبعتها مع البدو التي تتلخص في منحهم الأمريات والإقطاعات، ففي سنة ٧٣٨ هـ /١٣٣٧م كرم الناصر محمد خليل بن دلفادر وأمّره وأقطعه الإقطاعات الجليلة وهذا ما دفع بخليل إلى مقارعة المغول أكثر من مرة[٢].

لقد جمعت المصالح المشتركة كلاً من المماليك والبدو والتركمان في جبهة واحدة ضد العدو وهذا ما حدا بالأطراف جميعها إلى توقيع الاتفاقيات التي تتضمن الدفاع ضد أي طرف يتعرض للغزو، وعملاً بهذه الاتفاقيات فقد تصدى زعيم طائفة القراقونيلو/قرايوسف التركماني ضد جنود المغول الذين قدموا إلى نواحي ماردين، واستطاع الفتك بهم بعد حيلة نفذها فقد أخلى معسكره من المقاتلين مما دفع بالمغول للنزول بالخيام فداهمم وقتل الكثير منهم[٣].

كما صدت قبائل التركمان (القراقونيلو) الغارة التي شنها المغول على المنطقة سنة ٧٩٧ هـ/١٣٩٤م، وكان عددهم نحو عشرين ألف مغولي، واستطاع زعيم القراقونيلو هزيمتهم في المعركة[٤]. ظهرت براعتهم في اكتساب المواقف الإيجابية عندما استطاعوا القبض على أطلمش قريب تيمورلنك وأسره، واطلمش كان نائبه في بعض القلاع القريبة من تبريز، لذلك أرسلوه للقاهرة سنة ٧٩٨ هـ /١٣٩٥م فأمر السلطان بحبسه في قاعدة عنده[٥].

بعد التوصل إلى معرفة موقف التركمان أثناء الحملات العسكرية المغولية، وأثر تلك

١- العسقلاني: الدرر، ج ١، ص ٣٨٧.

٢- المقريزي: المقفى، ج ٣، ص ٧٦٨-٧٦٩- ابن الطباخ: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٢٠.

٣- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٢١٦.

٤- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٥٥٧.

٥- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٥٧٤- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٤٨١.

الحملات بات من الممكن طرح تساؤل يمكن أن يكون له قيمة في هذا الموضوع وهو لماذا انضم التركمان الذين يقطنون داخل البلاد وخارجها إلى جبهة المماليك في صراعهم ضد المغول؟ هل كان هناك عداء بنيهم وبين المغول؟ أم أن هناك أسباباً أخرى دفعتهم لهذا العمل؟

من الممكن أن يكون التركمان قد أدركوا تماماً أنهم عاجزون عن الحرب في جبهتين، جبهة المماليك من جهة والمغول من جهة أخرى، فهم لا يستطيعون الوقوف في وجه القوة العربية إسلامية عسكرياً لأنهم قوى وطوائف متفرقة لا يجمع بينها حكم مركزي قوي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى علموا مسبقاً بأنهم لا طاقة لهم على مواجهة قوات المغول الكبيرة والتي كانت تضم جنسيات مختلفة، إلى جانب يقينهم لو وقفوا إلى جانب المغول وتمكن هؤلاء من السيطرة على بلاد الشام فسيكون مصيرهم مصير جميع القبائل والشعوب التي خضعت لهم من القتل والسبي والأسر وتدمير ممتلكاتهم الزراعية والصناعية والتجارية، يضاف إلى ذلك الجانب الديني، فالمعروف أن معظم التركمان يعتنقون الدين الإسلامي السني وهم متعصبون كثيراً له وهم يلتقون في ذلك مع المماليك المدافعين عن الإسلام والمتعصبين له. لهذه الأسباب جميعاً ارتأى أمراء التركمان الانضمام إلى الجبهة الإسلامية ضد العدو المغولي وعقدوا معهم اتفاقيات تقتضي الدفاع عن التركمان ضد أي عدو خارجي.

مما سبق ذكره يبرز سؤال آخر وهو لماذا لم يتحالف التركمان مع المغول مثلما فعل الأرمن؟ وبذلك يضمنون استمرار مصالحهم وتحقيق أهدافهم.

إن المصادر العربية الإسلامية وغير العربية جعلتنا نقف أمام معضلات كثيرة وخطيرة لم يقدم أحد من المؤرخين أو الباحثين على حلها، وهذا ما ولد شعوري بالخوف أمام كل ترجيح أو رأي شخصي أورده بذلك، فأتت بعض معلوماتي استنتاجية مبنية على أحداث ووثائق تاريخية مرت بشكل مقتضب ومختصر لدى المؤرخين. وبناء على ذلك أقول إن التركمان قد علموا بعجز المغول عن تامين الحماية الدائمة لهم وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنهم يقطنون داخل البلاد التي يحكمها المماليك، أو على حدود دولتهم سواء الشرقية أو الشمالية منها، وكانوا على قناعة تامة بأنهم لو تحالفوا مع المغول فإن مصيرهم سيكون كمصير الأرمن، فعلى الرغم من أن المغول قد أمدوا الأرمن بجسور من المساعدات العسكرية والتجارية، وأبرموا معهم الاتفاقيات والمعاهدات التي تقتضي الدفاع عنهم، لكنهم لم يستطيعوا حمايتهم من الهجمات المملوكية خاصة وأن المماليك كانوا قوة لا يستهان بها.

جاءت تحركات التركمان وغاراتهم ضد المغول سبباً لعقوبتهم، لذلك لم تسنح أمام المغول فرصة من الاقتصاص منهم إلا اغتنموها، ففي سنة ٦٧٠ هـ /١٢٧١م هاجموهم في عينتاب، ثم

تابعوا سيرهم حتى وصلوا إلى المنقطة الواقعة بين حارم وإنطاكية والتي يقطنها التركمان فاقتصوا منهم وقتلوا الكثير، فسمع السلطان المملوكي بأنباء هذا الهجوم، فما كان منه إلا أن سارع إلى الدفاع عنهم، ويعتبر هذا أحد الدلائل على التحالف التركماني المملوكي[1].

وقبل موقوعة شقحب سنة ٧٠٢ هـ /١٣٠٢م هاجم المغول القريتين حيث توضعت بها أحياء من التركمان المهاجرين من الفرات، فاستاقوا أحياءهم بما فيها، فأنجدهم عسكر حلب وأوقعوا بالمهاجمين واستخلصوا التركمان من أيديهم، وسبى الغزاة النساء والرجال وأخذوا أسرى كثيرين[2].

وحافظت السلطات المملوكية على علاقاتها الودية مع التركمان، مع تنفيذ وعودها بحمايتهم حتى قدوم تيمورلنك بجيوشه الجرارة إلى لبلاد فاختلفت موازين القوى ولم تستطع السلطات المملوكية، حينها الدفاع عنهم، مما أدى إلى استغلال بعضهم لظروف البلاد السيئة ومهاجمة الأراضي والممتلكات من وقت لآخر.

أضمر تيمورلنك البغضاء والحقد لهؤلاء الذين تركوا المغول ووقفوا مع أعدائهم المماليك، لذلك فقد اقتص منهم ولم يرحمهم، وبدأ بالتركمان المحيطين ببلاد الشام، فهاجم عينتاب مرتين الأولى عند دخوله لبلاد الشام سنة ٨٠٣ هـ /١٤٠٠م، والثانية أثناء انسحابه، حيث أسر المغول منها كل امرأة جميلة، ونهبوا ما وقع تحت أيديهم من الأموال والأطفال، حتى أخذوا المواد الغذائية التي يقتات بها السكان كالزبيب والدبس والأرز ونهبوا أسواقها، فأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار فيها[3].

وما عدا المعلومات التي أوردتها فيما مضى لم أقع في المصادر على أخبار تخص التركمان الذين قطنوا بالداخل، ومن المحتمل أن يكونوا قد تعرضوا للوحشية المغولية من النهب والقتل والتدمير، خاصة أن المغول عرفوا بقساوة القلب، وعدم التمييز بين طائفة وأخرى، فمثلاً عندما هاجموا حلب أصاب التركمان ما أصاب بقية السكان، وهذا يقاس على جميع المناطق التي تعرضت للتدمير المغولي والتي قطنها التركمان.

كذلك ينطبق عليهم ما انطبق على بقية السكان فقد لحقت الأضرار بأراضيهم الزراعية، إضافة إلى هجرة الأيدي العاملة في الأراضي.

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٥١٦- ابن الطباخ: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٦٠.

٢- المنصوري: التحفة، ص ١٦٤- ابن خلدون: المصدر نفسه، ج ٥، ص ٨٩٨- المقريزي: السلوك ج ١، ق ٣، ص ٩٣١- العسقلاني: الدرر، ج ١، ص ٣٨٧- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢١٨-٢١٩- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٨، ص ١٥٧-١٥٨.

٣- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ٩٣.

٢- نتائج الهجوم المغولي في ازدياد الصراع البدوي التركماني:

تأثرت الحياة الاجتماعية والسياسية في جميع جوانبها في بلاد الشام بالهجوم المغولي، فقد ساد عدم الاستقرار السياسي وعمت الفوضى وانعدام الأمن أثناء الغارات، وتغيرت الحياة القبلية في البلاد، فقد أصبح للبدو النفوذ المطلق في أكثر الأحيان، ووصلوا إلى درجة كبيرة من الثراء والغنى، وأصبحت الأراضي المزروعة في الوقت نفسه أقل مما سبق. وهذا عاد بالضرر الكبير على العلاقات بين التركمان والبدو فكلا الطرفين سعى إلى تحقيق مصالحة الذاتية بطرق مشروعة أو غير مشروعة مما أدى إلى تضارب هذه المصالح وبالتالي إلى ازدياد المشاحنات والنزاعات بين الفريقين. وكان موقف البدو ومركزهم السياسي في المنطقة، أقوى من التركمان لأنهم حازوا على رضا الأطراف المتصارعة، فالمماليك سارعوا إلى كسب رضاهم التأمين متطلبات السلطات من الخيول والجمال والأسلحة، والمغول سلكوا الطريق نفسه معهم للحصول منهم على معلومات عسكرية وسياسية وخاصة نواحي الضعف لدى الجيش الإسلامي، إضافة إلى الحصول منهم على معدات عسكرية وحربية يفتقدونها، يؤيد ذلك كثرة هروب أمراء البدو إلى الأراضي المغولية وحمايتهم، وإقطاعهم الإقطاعات الجبلية. هذه العوامل المذكورة أدت إلى ازدياد المشاحنات بين البدو والتركمان، وكان المتضرر الأكبر من جراء هذه النزاعات هي قرى ومدن الشام التي أصبحت مسرحاً للحروب التي أدت بالنهاية إلى الإضرار بالفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.

ففي سنة ٧٩٧ هـ /١٣٩٤م حصل صراع بين التركمان الموالين للسلطات وبين نعير بن حيار ابن مهنا، وأسفر هذا الصراع عن إبادة المواشي بما فيها الأغنام والجمال ويقال كان عددها ثلاثة آلاف جمل، يضاف إليها مقتل الكثير من البدو، ويقال أن هذه الوقعة قصمت ظهر نعير[١].

من المرجح أن رجحان كفة البدو على التركمان سياسياً في المنطقة زادت من حدة المشاحنات فالعلاقات وصلت إلى درجة سيئة جداً بين تركمان جعبر وبدو آل فضل فقد استمرت الحروب بين دمشق خجا بن سالم سيف الدين الدكزي التركماني نائب جعبر ونعير سنين طويلة أفضت بالنتيجة إلى مقتل دمشق خجا سنة ٨٠٦ هـ /١٤٠٣م على يد نعير[٢].

٣- نتائج هجوم تيمورلنك في ازدياد أطماع التركمان:

كان لهجوم تيمورلنك على بلاد الشام أسوأ الأثر على هذه البلاد، فقد حرك هذا الغزو القبائل

١- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٩، ق ١، ص ٤٠٥- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٨٣٣- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ص ٥٤٥- العسقلاني: أنباء، ج ٣، ص ٢٤٥- الصيرفي: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٠٦.

٢- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١١٢٣- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٥، ص ٣٢٤- السخاوي: ج ٣، ص ٢١٩.

التركمانية ودفعها نحو المناطق الحدودية مما مكنها من الاعتداءات على المدن والقرى، وأصبحت نيابة حلب والمناطق المحيطة والتابعة لها مجالاً للسباق بين التركمان أنفسهم للسيطرة عليها. ففي سنة ٨٠٤ هـ /١٤٠١م هاجمها ابن رمضان التركماني متخذاً في ذلك ذريعة مساندة نائبها دقماق ضد دمرداش[1]، كذلك هاجموها سنة ٨٠٦ هـ /١٤٠٣م وأفسدوا في أراضيها، ووقعوا في النهب والعقوبة، كما أفسدوا في إعزاز، وفي مناطق أخرى تابعة لها[2].

وكانت ردة فعل فارس بن صاحب الباز تجاه مناطق الشام كبيرة إثر حملة تيمورلنك، فانشغال السلطات بإعادة الاستقرار الأمني، وإعادة مجريات الأمور الطبيعية للمجتمع دفع فارس أمير التركمان بالعمق لشن الغارة على إنطاكية والقيصر وما جاورهما، ومد سيطرته على البلاد الغربية من أعمال حلب فرد عليه نائب حلب دمرداش بأن استعان على قتاله سنة ٨٠٧ هـ /١٤٠٤م بالتركمان البياضة والاينالية والغادرية والرمضانية، كما تناسى خلافاته مع طائفة الاجقية والبزقية وهاجم هؤلاء جميعاً فارس الذي تحصن بإنطاكية، فعجزوا عن الإمساك به، فما كان من دمرداش إلا أن عسكر على العمق بطائفة الاينالية والبياضية[3].

وأرغمت الظروف الأمنية والسياسية حكم نائب حلب على الحد من سطوة ونفوذ فارس والقضاء على مطامعه العدوانية، فهاجم جكم منطقته سنة ٨٠٨ هـ /١٤٠٥م وسلب نعمته وخرب بيته، ثم هاجم إنطاكية وهزم التركمان الموجودين فيها، فسألوه الأمان وأن يسمح لهم بالخروج إلى الجبال وإلى مواطنهم القديمة، ويسلموا إليه القرى الموجودة بحوزتهم، فتقرر الحال على ذلك وأرسل إلى كل قلعة واحداً من جهته ودخل حلب بعد أن استطاع أسر فارس فسلمه إلى عدوه غازي بن أوزن فقتله وقتل ولده[4].

وتأثرت المناطق الداخلية والساحلية بهجمات التركمان مثلما تأثرت المناطق الشمالية، فقد ظهرت مطامع التركمان في طرابلس حيث أغار عليها إبراهيم بن صوجي، لكن نائبها شيخ خرج في أثره فأظهر إبراهيم الهزيمة إلى أن ابتعد عن البلد وهو يتبعه، فشفع فيه دقماق نائب

١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٨٩- العسقلاني: أنباء، ج ٥، ص ١٩- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ١٣٥- ابن إياس: بدائع الزهور، ج ١، ق ٢، ص ٦٤٠.

٢- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٤٤٧- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ١٤٩-١٥٣- السخاوي: المصدر نفسه، ج ٣، ث ٢١٩- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦٨٨.

٣- ابن خطيب الناصرية: ج ٢، ورقة ١٤٥- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١١٤٢- ابن إياس: ج ١، ق ٢، ص ٧٠٣-٧٠٤.

٤- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ١٤٥- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ١٩٩- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢١٨- السخاوي: المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٦٣- كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٧٨.

حلب فقبلت شفاعته، وتفرقت عساكره فاغتنم صوجي الفرصة وهجم على عسكر شيخ الجرار لكن الأخير هزم التركمان[1].

وتعرضت قارا لهجوم تركماني من قبل أصحاب سالم الدوكاري سنة ٨٠٥ هـ /١٤٠٢م حيث استباحوا القرى المحيطة بها ونهبوها، ونهبوا ثلث البدل، ولم يخرج إليهم نائب حلب، ولم يزعجهم، وعاقبوا الناس من أجل جمع الأموال وذلك على مثيل ما صنع تيمورلنك في البلاد[2].

والظاهر أن حملة تيمورلنك فتحت الباب على مصراعيه أمام طموحات التركمان في تحقيق كيان سياسي خاص بهم، وإعادة أمجادهم السابقة، لا سيما أنهم نجحوا في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي في مد سيطرتهم على معظم مناطق الشام، فقبل استيلاء السلاجقة على الشام كانت حلب والموصل وحران وقلعة جعبر تحت سلطان أسر بدورية من قبائل كلاب وعقيل ونمير وقشير، ونجح التركمان في تجريد هذه الأسر من سلطانها، واغتصاب ملكها لأنفسهم، كما أن بعض أمرائهم شغل دوراً مؤثراً في إنزال ضربة قاصمة بالقوة البدوية العربية في الجزيرة، ويضاف إلى ذلك أن الأسرة الأرتقية التركمانية حكم أفراد منها في حلب والجزيرة وكانوا من أهم قادة المسلمين أيام الحملة الصليبية الأولى، ثم أثناء الفترات التالية[3].

إن كل ما ورد ذكره من أسباب يفسر استمرار الضغط التركماني على مناطق الشام لا سيما حلب إذ أرادوا أن يسيطروا على جميع مدن الشام ويجعلوها تحت نفوذهم راغبة أو راهبة مستغلين اضطراب أوضاعها الأمنية والاقتصادية من جراء غزوة تيمورلنك، لذلك تابع علي بن خليل بن دلفادر التركماني غاراته على القرى المحيطة بحلب سنة ٨١٠ هـ /١٤٠٧م ونهبها وافسد فيها كثيراً ووقفت السلطات عاجزة عن ردعه فظل على وضعه هذا مع تسلمه لنيابة عينتاب حتى استقر الأشرف برسباي في سدة الحكم وعزله إلى مصر[4].

أمام هذا الخراب والدمار الذي لحق مناطق الشام من جراء الغارات التركمانية، قامت السلطات المملوكية بتسيير حملات لقتالهم وكانت أقوى الحملات الموجهة ضدهم التي وجهها شيخ المحمودي على الأطراف الشمالية لبلاد الشام لإرغام الدويلات التركمانية مثل ذي الغادر، قرمانية، رمضانية إلى العودة إلى سابق عهدها من خضوع وطاعة للسلطان، ففي سنة ٨٢١ هـ

١- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ٢، ورقة ١٤٥- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ١٦.

٢- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ٨٦.

٣- زكار: إمارة حلب، ص ١٥٦-١٧٠.

٤- العسقلاني: أنباء ج ٦، ص ٥٢- الخساوي: الضوء، ج ٥، ص ٢١٧- كرد علي: المرجع نفسه، ص ١٨١.

/١٤١٨م توجهت الحملة بقيادة المؤيد شيخ فحاصر طرسوس مدة أربعة أشهر وأكثر، فقدم له أمراء التركمان فروض الطاعة، ولكن لم يكد المؤيد شيخ يعود إلى بلاده حتى نقض التركمان القرمانية الهدنة فأرسل إليهم مجدداً حملة بقيادة ابنه إبراهيم سنة ٨٢٢ هـ /١٤١٩م فوصل إبراهيم حلب، ثم كركر متوجهاً لقتال ابن قرمان الذي هرب، ثم توجه نحو لارندة فنزلها وكانت قاعدة بلاد ابن قرمان، ثم إلى قيسارية وهي أعظم بلاده، وإلى قونية، وهي كرسي البلاد، وخطب في جميع البلاد باسم المؤيد شيخ وضربت السكة باسمه وإبراهيم المذكور أسره ابن قرمان، ومات بعد فترة، ثم مات شيخ بعده سنة ٨٢٤ هـ /١٤٢١م[1].

ويبدو أن هذا الهدوء جاء مؤقتاً بدليل أن زعيم دولة الشاة البيضاء (آق قونيلو) انتهز فرصة سوء التفاهم بين السلطان برسبي وشاه رخ حول مسألة كسوة الكعبة وأغار على حدود الشام فأرسل برسباي حملة خربت الرها سنة ٨٣٣ هـ /١٤٢٩م، لكنه لم يستطع أن يقوم بعمل تأديبي ضد التركمان، لأن ازدياد النفوذ العثماني وتدخلهم في شؤون تلك الإمارات التركمانية على حدود المماليك جعل السلطات في بلاد الشام ومصر تضع حداً لتغلغل نفوذهم ونفوذ العثمانيين، لذلك أقدمت السلطات على إرسال عدة حملات ضد شاه سوار أمير ذو الفادر سنة ٨٧٣ هـ /٨٧٦ هـ /١٤٦٨، ١٤٧١م لأنه كان يقطع الطرق على التجار، ويمنع مرور الميرة والبضائع، مما أدى إلى ضعف نشاط الحركة التجارية في المدن الشامية، كما وصل فساده ونهبه حتى حلب وملطية فاستطاعت السلطات إنزال الهزيمة به والاستيلاء على قلعة أذنة وعينتاب وطرسوس والقبض عليه وإرساله إلى القاهرة[2].

كان من محصلات الحملات المغولية المتكررة على المنطقة خراب المزروعات، هجرة السكان من الفلاحين والعاملين إلى خارج البلاد، وقتل عدد كبير من السكان إضافة إلى النهب، وشيوع الفوضى وانعدام الاستقرار الأمني والاجتماعي، وإلى بروز مطامع البدو، وازدياد هجوم التركمان على مدن الشام وقراه رغبة في إعادة الأمجاد السابقة في تأسيس حكم تركماني يسيطر على البلاد، لكن المماليك لم يتيحوا لهم تنفيذ مطامحهم. إن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تأخير الانجازات الحضارية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يطمح إليها المجتمع العربي أثر خروج المغول من البلاد.

١- العسقلاني: إنباء، ج ٧، ص ٣٠٣-٣٤٣-٣٥٤- القرماني: المصدر نفسه، ص ٣٣٩- الشوكاني: البدر الطالع، ج ١، ص ٢٨٣- عاشور: مصر والشام، ص ٢٣٤.

٢- الصيرفي: إنباء الهصر بأبناء العصر، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٠، ص ٧٠-١٢٩-٢١٣-٣٢٣- عاشور: ص ٢٤٥-٢٤٦.

الفصل الرابع

آثار الحملات المغولية على الوضع المالي من جانب الدخل والنفقات

أولاً - دخل الدولة:

إن فهم وتحليل الجوانب العديدة للحياة الاقتصادية يتطلب مجموعة من البيانات والإحصاءات التي تخص الحقل الاقتصادي. وكلما زاد حجم هذه البيانات والمعلومات كلما دعت الحاجة إلى تحليلها وتنسيقها بشكل يفيد البحث الاقتصادي. وباعتبار أن غالبية المؤرخين في فترة البحث أهملوا تدوين هذه الجوانب الاقتصادية وأولوا اهتماماتهم لتدوين الجوانب السياسية لذلك وجدت صعوبة كبيرة في استخلاص الجوانب الاقتصادية. إضافة إلى أن غالبية المدونات الاقتصادية خصت مصر باعتبارها مقر الحكم المركزي، ولأن معظم المؤرخين من مصر فقد أولوا بلادهم في مدوناتهم أهمية خاصة لذلك وجدت صعوبة كبيرة في الفصل بين القوانين المطبقة في بلاد الشام ومصر باعتبارهما تخضعان لحكم مركزي واحد هو الحكم المملوكي، كما وجدت صعوبة في التفريق بين أضرار الغزو المغولي على الوضع الاقتصادي للمجتمع العربي في البلاد وبين ما أحدثته السياسة المملوكية الخاطئة في البلاد من أضرار.

وعند إلقاء الضوء على الجوانب الاقتصادية نرى أنها تضمنت مجالات مختلفة وعديدة تجلت في الإنفاق والدخل الحكوميين. فالإنفاق شمل نواحي عديدة كالإنفاق على مشاريع الترميم للمنشآت التي خربها المغول، والإنفاق على الحملات العسكرية والسكان وعلى متطلبات السلطات.

أما الدخل فقد تضمن جوانب اقتصادية متعددة شملت مختلف مجالات الإنتاج من زراعة وصناعة وغيرهما كما تضمن الإقطاع والضرائب والنظام المالي الذي ساد إثر الغزو المغولي والغنائم التي حصل عليها المماليك من غزواتهم، وهذه المجالات ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً لذلك توجب دراستها بشكل مجمل وكلي.

لنبدأ بدارسة دخل السلطات لمعرفة النفقات على المجتمع المدروس. لذلك نقول إن الدخل تمثل في الإقطاع والضرائب ومجالات متعددة سيرد ذكرها أثناء البحث.

آ- الإقطاع:

يمثل إقطاعات إدارية كان هدفها تنظيم العلاقات الاقتصادية في المجتمع، والإسلام لم يغفل هذه الظاهرة بل اهتم بها كثيراً وطورها وغيرها بما يتماشى مع تقدم المجتمعات ومع الظروف السياسية السائدة في كل عصر.

وتمثل الإقطاع في الإسلام بنوعين، إقطاع التمليك وإقطاع الاستغلال[1].

فإقطاع التمليك إما أن يكون ارضاً مواتاً أو عامراً أو معدناً. والأرض الموات يجوز للسلطان إقطاعها لإحيائها، وكان هذا الإقطاع يعطي صاحبه الحق في الملكية بحيث يدفع عنه العشر.

أما إقطاع الاستغلال فكان على ضربين أما خراج أو عشر يعني جزية أو أجراً، والمتفق عليه منذ نشوء هذه الإقطاعات بالنسبة للخراج أن من يقطعه الإمام من أهل الصدقات لم يجز أن يقطع مال الخراج لأن الخراج فيء لا يستحقه أهل الصدقة كما لا يستحق الصدقة أهل الفيء.

والخراج إما جزية وهي الواجبة على أهل الذمة، أو أجرة، وقد فصل ذلك القلقشندي حين قال: ((فان كان جزية لم يجز إقطاعه أكثر من سنة، إنه غير موثوق باستحقاقه بعدها لاحتمال أن يسلم الذمي فتزول الجزية عنها. وإن كان أجرة جاز إقطاعه سنين لأنه مستقر الوجوب على التأبيد. ثم له ثلاث أحوال:

إحداها - أن يقدر سنين معلومة، كما إذا أقطعه عشر سنين مثلاً، فيصح بشرط أن يكون رزق المنقطع معلوم القدر عند الإمام، وأن يكون قدر الخراج معلوماً عند الأمام وعند المقطع، حتى لو كان مجهولاً عندهما أو عند أحدهما لم يصح. ثم بعد صحة الإقطاع يراعى حال المقطع في مدة الإقطاع. فإن بقي إلى انقضاء مدة الإقطاع على حال السلامة فهو على استحقاق الإقطاع إلى انقضاء المدة. وإن مات قبل انقضاء الإقطاع بطل الإقطاع في المدة الباقية، ويعود الإقطاع إلى بيت المال. وإن كان له ذرية دخلوا في عطاء الذراري دون أرزاق الأجناد ويكون ما يعطونه تسبباً لا إقطاعاً. وإن حدث بالمقطع زمانه في تلك المدة ففي بقاء الإقطاع قولان: أحدهما أن إقطاعه باق عليه إلى انقضاء المدة (والثاني) أنه يرتجع منه.

الثانية - أن يقطعه مدة حياته ثم لعقبه وورثته بعد موته، فلا يصح: لأنه يخرج بذلك عن حقوق بيت المال إلى الملاك الموروثة، فلو قبض منه شيئاً برئ أهل الخراج بقبضه: لأنه عقد فاسد مأذون فيه ويحاسب به من جملة رزقه: فإن كان أكثر رد الزيادة، وإن كان أقل رجع بالباقي، وعلى السلطان أن يظهر فساد الإقطاع حتى يمتنع هو من القبض ويمتنع أهل الخراج

١- الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي، ص ٨٩- ضومط: الدولة المملوكية، ص ٩٥-٩٧.

عن الدفع ولم يبرؤوا بما دفعوه إليه حينئذٍ.

الثالثة - أن يقطعه مدة حياته. ففي صحة الإقطاع قولان للشافعي بالصحة والبطلان، ثم إذا صح الإقطاع فللسلطان استرجاعه منه فيما بعد السنة التي هو فيها. ويعود رزقه إلى ديوان العطاء. أما السنة التي هو فيها: إن حل فيها قبل حلول خراجها لم يسترجع منه في سنته لاستحقاق خراجها في رزقه، وأن حل خراجها قبل حلول رزقه جاز استرجاعه منه: لأن تعجيل المؤجل وإن كان جائزاً فليس بلازم.

وأما العشر فلا يصح إقطاعه، لأنه زكاة الأصناف، فيعتبر استحقاقهم عند دفعها إليهم، وقد يجوز ألا يوجد فلا تجب[1].

لكن هذه التشريعات تغيرت أثناء الحكم المملوكي، فقد أصبح إقطاعاً حربياً عسكرياً، حيث لم يكن للمقطعين حق امتلاكه، كما أعطي بدل الرواتب ومقابل الخدمة العسكرية، وقد ذكر القلقشندي هذا التبدل عندما قال:

((أما في زماننا فقد فسد المال وتغيرت القوانين، وخرجت الأمور عن القواعد الشرعية، وصارت الإقطاعات ترد من جهة الملوك على سائر الأموال: من خراج الرضيين، والجزية، وزكاة المواشي، والمعادن والعشر وغير ذلك. ثم تفاحش الأمر وزاد حتى أقطعوا المكوس على اختلاف أصنافها، وعمت بذلك البلوى، والله المستعان في الأمور كلها))[2].

وخلال فترة البحث كثرت المصطلحات الدالة على الإقطاع، فقد سادت مصطلحات الأخباز، الرزق، المثال وكانت هذه المصطلحات تغاير مدلوتها. فالرزق يتقاضاه الجندي نقلاً عن بيت المال.

والخبز هو ما يحصل عليه الجندي أو الأمير من عطاء عيناً أو نقداً، أو ما يكفيه ويكفي الفرسان الذين في خدمته. والمثالات: جمع مثال وهي أول ما يكتب عن الوثائق اللازمة لتقرير إقطاع لشخص جديد على الإقطاع، يكتبه ناظر الجيش، وبعد سلسلة من الإجراءات يصدر بها منشور وتصبح نهائية، وتسمى أحياناً الأخباز[3].

لقد طرأ التغير والتبدل على أسس الإقطاع في فترة البحث وهذا يطرح أمامنا تساؤلات

١- القلقشندي: صبح الأعشى، ج ١٣، ص ١١٣-١١٧.

٢- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ١١٧.

٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٧٥- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ١٥٥-١٥٦- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ١٢٧- العريني: المماليك، ص ١٧٠- العلبي: دمشق، ص ٢٩٨.

كثيرة وهي: لمن منحت الدولة المملوكية الإقطاعات؟ وهل كان الهجوم المغولي على بلاد الشام هو السبب الوحيد لتغير مفهوم وأسلوب الإقطاع؟ وهل تغيرت الشروط الواجب توفرها في المقطع له؟ وهل ماثلث بلاد الشام مصر في عملية التغير؟ وما هي السياسة التي اتبعتها الدولة المملوكية بالنسبة للإقطاع ومدة نجاحها في هذا المجال؟ والنتائج الاقتصادية التي ترتبت على هذه السياسة.

لقد وزع السلاطين الإقطاعات على الأفراد والأمراء الذين شاركوا في قتال الأعداء وكانت هذه الإقطاعات تتناسب مع إنجازاتهم العسكرية في المعارك(1).

كما خصت السلطات المملوكية نواب مدن الشام بإقطاعات كبيرة لكسب ودهم وضمان مساعدتهم للمماليك عند حصول اعتداء مغولي على بلاد الشام ولحثهم على ضبط أمور نياباتهم الداخلية عند حصول الاضطرابات الأمنية المرتبطة بالظروف السياسية، فالسلطان الأشرف خليل بن قلاوون أمر سنة ٦٨٩ هـ /١٢٩٠م بزيادة إقطاع الأمير لاجين المستقر وهي قرية حرستا، ثم اقطع سنة ٦٩٠ هـ /١٢٩١م مرة أخرى(2). كما أقطع الأمير سنجر الشجاعي نائب الشام وأذن له بأن يأخذ من الخزائن ما أراد من غير مشورة، كما زيد في إقطاعه حرستا التي كانت آنذاك لمصالح حواصل القلعة(3).

واهتم جميع السلاطين بنواب مدينة حلب التي كانت تشكل خط الدفاع ضد الهجوم المغولي فأغدقوا الإقطاعات والهدايا عليهم لكسب ودهم فقد اقطع السلطان نائب حلب أراضي سيس بعد استرجاعها سنة ٧٣٨ هـ /١٣٣٧م. وفي هذه السنة اقطع السلطان تنكز قلعة كواره، نجمية، قلعة سرفندكار، وأعطى معهم عدة من الأمراء فقاموا باستخدام أهلها الأرمن في الفلاحة(4).

وجعلت بعض المناطق في بلاد الشام منطقة إقطاعات لبعض أفراد العائلات المبعدة مثل غزة وطرابلس والكرك التي كانت إقطاعاً لبعض مشايخ الأعراب، أما بلدة أريحا فكانت إقطاعاً لنائب القدس. غير أن المصادر لم تذكر كيفية توزيع متحصلات هذه الإقطاعات

١- حمادة: المرجع نفسه، ص ٣٩٩.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ١٨٤- ابن الجزري: المصدر نفسه، ص ٣٤١- ابن الفرات: تاريخ، ج ٨، ص ١٠٣- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٨.

٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٢- العريني: المماليك، ص ١٧٣.

٤- اليوسفي: المصدر نفسه، ص ٤١٥- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٢، ٤٣٠-٤٣٦.

وهل كان يعطى منها للسلطات؟ وهل كانت وراثية؟ أم تنتهي بوفاة المقطع له[1]؟

وأقدمت السلطات المملوكية على توزيع إقطاعات في بلاد الشام لأمراء المماليك المصريين، وأحياناً لأمراء من الحجاز[2]، وكان السلطان قطز أول المماليك الذين أقطعوا الأمراء الصالحية والمعزية إقطاعات جليلة بالشام[3].

وأثناء الاجتياح المغولي للمنطقة شغل البدو دوراً تجارياً وسياسياً هاماً دفع السلطات لاسترضاء زعمائهم عن طرق منحهم إقطاعات كبيرة المساحة وغير زراعية، ولم تعطهم إياها على سبيل الملكية - عدا بعض الأحيان - وعمدت إلى استردادها عند تمردهم عليها. فقد أعيدت الإقطاعات إلى عربان آل فضل سنة ٧٣٧ هـ /١٣١٥م بعد أن أخذها الأمراء.

وأعطي سنة ٧١٥ هـ /١٣١٥م زعماء البدو إقطاعات على سبيل الملكية لمحاولة استرضائهم ومنعهم من القيام بأي تمرد داخلي، لم تكن السلطات آنذاك تستطيع احتواءه بسبب الدمار الشامل الذي أحدثته غزوة غازان خصوصاً إذا علمنا بأنه في تلك الفترة ساند بدو آل مهنا قراسنقور المنصوري الذي لجأ إلى السلطان المغولي خربنده مع أميرهم مهنا بن عيسى[4].

واستجد نتيجة الاجتياح المغولي إقطاعات ألغيت فيما بعد، فنتيجة للدور الذي قام به سكان كسروان أثناء غزوة غازان من قتل العسكر العائد باتجاه الأراضي المصرية ونهبه فقد اقطع السلطان سنة ٧٠٥ هـ /١٣٠٥م هذه الجبال لعدة من الأمراء وضعوا أيديهم عليها ولكنهم أبقوا أهلها يعملون في زراعتها، بيد أن هذا الإقطاع أبطل سنة ٧٠٦ هـ /١٣٠٦م وأعطي للتركمان بثلاث مائة فارس، وقد عرف هؤلاء بتركمان كسروان[5].

أما الشروط الواجب توفرها في الشخص المقطع له والتي اعتمدها ديوان الجيش فقد تغيرت بتأثير الهجوم المغولي. فالمعروف أن المقطع له يجب أن يكون بالغاً، مسلماً، شجاعاً، حراً لا تابعاً لسيد، وخالياً من الأمراض المانعة للقتال، ألا يكون أعمى ولا أقطع، ويجوز أن يكون أخرس أو أصم. لكن هذه الشروط لم تنطبق على المماليك الذين كانوا من العبيد المجلوبين

١- ابن تغري بردي: المنهل، ج ١، ص ٢٥٧- العليمي: الأنس الجليل، ج ٢، ص ٧٥- عطا الله: نيابة غزة، ص ١٠٠- البخيت: نيابة الكرك، ص ٣٢-٣٣.

٢- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٣٩٢.

٣- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٩٦-٩٧- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٣٣- العبادي: قيام دولة المماليك، ص ١٧٠.

٤- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٥٣٥- ج ٢، ث ٢، ص ٢٢٤- عاشور: المرجع نفسه، ص ١٩٤- الدوري: المرجع نفسه، ص ١٠٤- الطراونة: المرجع نفسه، ص ١٥٤- العريني: المماليك، ص ٢٩٣.

٥- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ١٦- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٨٠- ابن يحيى: تاريخ بيروت، ص ٢٨.

للبلاد والذين كونوا معظم أفراد الجيش، ويمكن تسويغ منحهم هذه الإقطاعات بأن الظروف التي سادت نتيجة الاجتياح المغولي ألزمت السلطات بوجود جيش قوى افتقدته البلاد ولم تجده في أبنائها لذلك تجاوزت أسس هذا الديوان ومنحت المماليك الإقطاعات[١].

كان الإقطاع يورث في عهد الأيوبيين، لكن السلطات المملوكية ألغت هذه الظاهرة ولكن بتأثير الاجتياح المغولي فقد أعادتها وأقدمت على توريثه لأهالي وأقرباء من أدّوا خدمات حربية ضد العدو المغولي وأبناء أفراد الجيش لضمان استمرارهم في خدمتها بعد آبائهم، ولحاجتها لهم عند حدوث أي اعتداء خارجي على أراضيها.

وكان الظاهر بيبرس أول من أصدر مراسيم بخصوص ذلك، فقد ورث الإقطاع لأبناء من مات في خدمته. كما أقدم بيبرس على توريث إقطاع والي سرمين الذي أسر بيد الفرنج سنة ٦٦٢ هـ /١٢٦٣م لأخوته وغلمانه، كما أنه ورث الأراضي التي فتحها الجيش ٦٦٣ هـ /١٢٦٤م في قيسارية وأرسوف، وأعلن أن ما منحه الله على يد السلطان من البلاد صار ملكاً للأمراء المجاهدين وقد جاء في الكتاب:

«يملك الأمراء المجاهدون من البلاد التي فتحها الله عليه، وتبقى للولد منهم وولد الولد وما يردم إلى آخر الدهر ويبقى إلى الأبد»[٢].

ومن المتغيرات التي حدثت في بلاد الشام إثر الهجوم المغولي في مجال الإقطاع كان روك الأراضي وهو يعني إعادة توزيع الإقطاعات بشكل متناسب يرضي جميع الفئات التي تعتمد في معيشتها على الإقطاع، أما الأسباب التي أوجبت إصدار الروك فهي اقتصادية ومالية بالإضافة للدمار الذي أحدثه الهجوم المغولي للأراضي الصالحة للزراعة. وفقدان كثير من السكان لإقطاعاتهم، مما أدى إلى عدم التناسب في حجم الإقطاعات المعطاة للناس، وعدم تقديمها المردود الكافي.

لقد ظهر الروك للمرة الأولى في عهد السلطان لاجين سنة ٦٩٨ هـ /١٢٩٨م لكن أسبابه لم تكن بسبب الغزو المغولي وإنما لأسباب اقتصادية ومالية متعددة[٣].

وقد أوضح الأسدي أسباب الفساد حين قال:

١- القلقشندي: المرجع نفسه، ج ١٣، ص ١١٠-١١١.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٢٧٦-٢٨١- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٥٣٢-٥٣٤- العيني: المصدر نفسه، ص ٤٠٣-٤٠٦- العريني: المماليك، ص ١٦٨-١٦٩-١٧٠- الطراونة: المرجع نفسه، ص ١٥٥-١٥٦.

٣- العريني: المماليك ص ١٧٢- ضومط: المرجع نفسه، ص ١٣٤-١٣٦.

«ولما آل الأمر إلى الملك المنصور لاجين، ودفع إليه اختلال أمر البلاد ونقص الارتفاع لوقوع الخلل في العمارة، ولقوة القوى وضعف الضعيف وتغير الأحوال، واستطالة أصحاب الأموال، وانفراد أصحاب الوجاهة والجاه والمباشرين بالتدبير والتصرف بغير الحق في غالب الأمور، فاستشار في ذلك أهل الديانة والأمانة والباصرة والتحرير، فأشاروا عليه بروك البلاد لأجل مصالح العباد، فأمر بروك الديار المصرية والبلاد الشامية وسائر الممالك، وانصرم أمره ولم يتم له ذلك ولما عاد الأمر للسلطان الملك محمد بن قلاوون أمر بالروك كما أمر به الملك المنصور لاجين، وأعانه الله عليه وأتمه على يده.. وعبرة البلاد الشامية، وهي عبرة الديار المصرية سواء في الروك الناصري من الارتفاع، وعبرة العساكر في العدة، أربعة وعشرون ألف فارس، .. ويكشف في كل سنة مقدار الارتفاع، ومقدار المصروف، ومهما توفر بعد ذلك رفع علمه للمسامع الشريفة، فيرفع منه ما يرفع محمولاً للخزائن الشريفة بالديار المصرية، ويرفع منه ما يدخر في القلاع الحصينة لما يحتاج إليه عند حوادث الزمان»[1].

وقررت السلطات روك أراضي الشام سنة ٧١٣ هـ /١٣١٣م. وكان لحملة غازان سنة ٦٩٩ هـ /على البلاد وما لحقها من دمار وخراب لمعظم مدن وقرى الشام أثر كبير في القيام بعملية الروك، وأوكل السلطان العمل لنائب غزة علم الدين سنجر الجاولي الذي قام بتوزيع إقطاعات ومثالات جديدة لأمراء دمشق وأجنادها ووفر عدة إقطاعات أدخلها في ديوان السلطان الخاص.

كان لهذه العملية انعكاساتها الحادة على المستوى المعيشي لمجتمع بلاد الشام فتناقصت الملكيات التي تخص الأمراء والجنود والسكان المحليين. مما أدى إلى انخفاض واردات الإقطاعات الجديدة وعجز المقطعين عن تسديد الضرائب المترتبة عليهم للخزينة العامة وبالتالي إهمال هذه الإقطاعات ووسائل ريها، فانخفض المردود الزراعي وانعكس هذا سلباً على المستوى المعيشي للبلاد[2].

وأعادت السلطات روك بلاد الشام سنة ٧١٥ ÷ـ /١٣١٥م واستمر العمل به خمسة وسبعين يوماً قام نائب دمشق خلالها مقام السلطان في توزيع الإقطاعات دون أن يكون له الحق في ترشيح أحد، فإذا مات أمير أخبر السلطان لإقرار عوضه ممن هو في حضرته بالقاهرة أو في خدمته بالشام. وإذا مات أحد من جند الحلقة استخدم النائب عوضه دون الرجوع أولاً إلى

١- الأسدي: التيسير والاعتبار، ص ٧٥-٧٦.

٢- الذهبي: ذيول، ص ٧٣- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ١٢٧- المقفى، ج ٧، ص ٢٠٣.

السلطان فيكتب المثال للمقطع على نحو ما جاء في ديوان الجيش ثم يجهز ليوقعه السلطان[1].

وصدرت المراسيم سنة ٧٢٥ هـ /١٣٢٤م بروك أراضي نيابة حلب إضافة إلى دمشق، حيث خرج من القاهرة جماعة من المباشرين وتوجهوا إلى حلب فراكوا أراضيها. وبناء على هذه العملية فإن معظم مناطق دمشق قد خضعت لإعادة توزيع الإقطاعات فيها بشكل يتناسب مع حجم المردود الذي ستقدمه الأرض. لأن معظم الأراضي الإقطاعية السابقة تعرضت للخراب والدمار وقتل العاملين فيها على يد المغول[2].

اتبعت السلطات المملوكية بالنسبة للإقطاع سياسة تجلت بعدم تمكين المقطعين من استثمار إقطاعاتهم لفترة طويلة. حيث كان الإقطاع يتغير بتغير وظيفة صاحبه والقصد من ذلك عدم تمكين المقطعين من تقوية نفوذهم إذا ما استمروا في الإقطاعات لفترة طويلة فإذا نقل الشخص المقطع له من قطاع إلى آخر كان ينال في مكانه الجديد إقطاعاً آخر، وإذا كان الإقطاع الجديد غير لائق فإنه يبقى على إقطاعه الأول فارتبط تغير الإقطاع أو استرجاعه بالموت أو العزل من المنصب أو النقل[3].

ولمنع نشوء ارستقراطية إقطاعية قائمة على ضياعها وأتباعها في المنطقة فقد منحت الإقطاعات في مناطق مبعثرة ولعل تسميتها لدى السبكي بإقطاع الأرفاق يعبر عن ذلك، وقد طبقت هذه القاعدة في جميع نيابات الشام كصفد وطرابلس ودمشق وشملت كافة الفعاليات السياسية والإدارية، وكان لهذه السياسة آثارها السيئة على المجتمع فالمقطعون الذين احتفظوا بالإقطاعات لفترة قصيرة لم يملكوا الوقت الكافي لتحسينها أو تطويرها[4].

كما أدت هذه السياسة لتدهور وضع أصحاب الثروات الذين اعتمدوا بشكل مباشرة على الدخل من الأراضي، فاستقطاع جزء كبير منها للسلطان والجيش أدى لخفض موارد هؤلاء وهبوطه إلى مركز متدن.

وأدت هذه السياسة إلى استحواذ المماليك على معظم بلاد الشام، حيث أعطيت الإقطاعات للمماليك بدل الرواتب وتحلو هؤلاء بدورهم إلى تجار المواد الغذائية الرئيسيين في البلاد عندما

١- العريني: المماليك، ص ١٨٩.

٢- المقريزي المصدر نفسه، ج٢، ق١، ص٢٦٤- ابن إياس: المصدر نفسه، ج١، ق١، ص٤٥٧- ابن الطباخ: المصدر نفسه، ج٢، ص٣٠٣

٣- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٣٨٦- اليوسفي: نزهة الناظر، ص ٢٣٤- ابن صصري: الدرة المضيئة، ص ١٣٣- ابن إياس: بدائع، ج ١، ق ٢، ص ٥٨٥- العلبي: دمشق، ص ٢٩٩- قاسم عبده: المرجع نفسه، ص ٢٠.

٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٧٦-٢٩٥- دهمان: ولاة، ص ٢٢٤- الدوري: المرجع نفسه، ص ١٠٤- الطراونة: المرجع نفسه، ص ١٥٤- آشتور: المرجع نفسه، ص ٣٧٢.

باعوا محاصيلهم وغالبيتها من الحبوب بأنفسهم وهذا بدوره أدى إلى قيامهم بالاحتكارات لكسب الأموال إرضاء لجشعهم[1].

لقد أدى الخلل الذي طرأ على أسس ونظم الإقطاع إلى حد قيام السلطات بإقطاع موارد الدولة بما فيها الضرائب، المعادن، المكوس، إضافة إلى المناصب سواء العسكرية أو غيرها من المناصب الأخرى. وهدفت السلطات من وراء ذلك الحصول على الأموال ولم توضح المصادر التاريخية فيما إذا كانت هذه الأموال جمعت لخزينة الدولة لإنفاقها على مصالح الرعية، أو كانت للسلاطين والأمراء وأفراد الإدارة. ومن المرجح أن السلطات هدفت من وراء هذه العملية إرضاء الحكام وليس الرعية، لأن المقطع سيتبع عند جمع الضرائب أساليب شتى لتحصيل الأموال من الرعية مما يؤدي إلى تعرض السكان للظلم والقهر الاجتماعي عند عدم قدرتهم على السداد، والذي يدل أن السلطات هدفت إلى جمع الأموال الكثيرة عند تضمين موارد الدولة أنها عمدت في أكثر الأحيان إلى عزل أفراد من مناصبهم وإحلال آخرين مكانهم يبذلون أموالاً أكثر لشراء هذه الموارد[2].

أما الفلاحون فقد أصبحوا في وضع لا يحسدون عليه فقد كان يتوجب على الفلاح دفع رسوم إضافية إلى جانب الضرائب الثابتة مما يعني أن الهجوم أثر بشكل كبير على وضع الفلاح، فقد تعرض لعبودية جديدة[3].

لقد كان التبدل في أسس الإقطاع يسير نحو الأسوأ في أكثر الأحيان فنتج عنه آثار تخريبية عمد السلاطين المماليك إلى معالجة المشاكل الناتجة عن السياسة الإقطاعية الخاطئة لكنهم أخفقوا في معظم الأحيان لأن الظروف الحربية كانت تؤثر على هذه السياسيات بشكل كبير، ونتيجة هذا الإخفاق لجأ بعض أصحاب السياسات إلى الاحتيال على السلطات المملوكية للتخلص من الضرائب المفروضة على الإقطاعات مستفيدين من ظروف ضعف الدولة المملوكية أثناء الهجوم المغولي عليها. فقد باع سيف الدين العقرب صاحب بهسنا إقطاعاته فيها لصاحب سيس بمئة ألف درهم بعد أن كانت لصاحب حلب وكان ذلك أثناء حملة هولاكو. ثم استرجعها المسلمون سنة ٦٩٢ هـ ١٢٩٢[4].

وأقدم بعض أصحاب الإقطاعات تحويلها إلى أحباس - أوقاف - لمنع استرجاعها بعد

١- آشتور: المرجع نفسه، ص ٣٧٢-٣٧٣.

٢- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٩، ص ١١- عودات: المغول، ص ١٥٨.

٣- الدوري: المرجع نفسه، ص ١٠٧.

٤- ابن الجزري: المختار، ص ٣٥٨.

وفاتهم[1]. لكن هذا الإجراء كان مخالفاً للقانون فلا يصح تحويل الإقطاع إلى وقف إلا في حالة واحدة وهي عندما يتحول إلى أوقاف ذرية، أي يوقف لمصلحة ذرية المتوفي. وقد علل ذلك العلبي في كتابه دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين ودحض قول بولياك عن هذه الظاهرة عندما قال:

«أما التي يعنيها بولياك فإن أصحابها قد تنازلوا عنها بعد أن آلت إليهم ملكيتها عن طريق الشراء أو الوراثة، أي أن الأراضي التي كانت توقف، لم تكن أراضي الإقطاع، وإنما (أراضي الخاص). أي الملك، ذلك لأن الدافع الرئيسي للأوقاف لم يكن بحسب زعم بولياك - التهرب من الضريبة، أو اغتصاب الأرض، وإنما الأجر والثواب وإلا فأي مصلحة للإقطاعي في أن ينزع يده - طائعاً - عن أرض يعيش فيها ليحولها إلى أحباس يجوز له الانتفاع منها، أن لم يكن هذا الدافع هو دافعاً دينياً محضاً. وأما إذا تنازل واضع اليد - بإرادته عن حقه في إقطاع ما، فقد كان بوسعه أن يشتري بنفسه كمالك خاص، ومن هنا انتشرت الملكية الخاصة للأرض»[2].

أن تدهور الإنتاج الزراعي في فترة البحث ارتبط بالهجوم المغولي، حيث أدى بالنتيجة إلى تدهور نظم الإقطاع أيضاً فتدمير الأراضي بما يلحق بها من أقنية الري والسدود وغيرها سبب خراباً لأكثر الإقطاعات، يضاف لذلك قتل الفلاحين العاملين في تلك الأراضي، أو تهجيرهم إلى مناطق أخرى بعيدة.

إن العوامل المذكورة قللت من مردود الأرض، وزادت من سوء وضع الفلاحين وخاصة بعد ما عمدت السلطات إلى زيادة الضرائب والمكوس عليهم.

وأثر سوء استصلاح واستثمار الأراضي إلى تخريبها أيضاً، فالمقطع الذي يعلم مسبقاً أنه لن يستقر طويلاً في الإقطاع، لم يعر الأراضي الزراعية أي اهتمام مما أدى إلى بوارها، ناهيك عن اهتمامه بالحصول على أعلى إنتاجية ممكنة دون معرفة الوسيلة الناجعة لزيادة الإنتاج ورفع مستواه مما حال دون تقدم الإنتاج، وأدى إلى خراب معظم الإقطاعات.

لقد ترتب على عدم استملاك واستقرار الإقطاع طويلاً في يد صاحبه إلى عدم الإقامة والسكن إلى جانبه وإلى رعاية شؤونه من قبل مندوبين مارسوا أشكالاً وأنواعاً شتى من الظلم صد الفلاحين لاستخراج حق المقطعين[3].

١- ينظر فيما بعد من الفصل بند الأوقاف.

٢- العلبي: دمشق، ص ٢٩٩.

٣- عبده قاسم: المرجع نفسه، ص ٢٠- ضومط: المرجع نفسه، ص ١٣٤- عودات: المرجع نفسع، ص ١٦١.

ب- الضرائب والمكوس:

شكلت الضرائب (المكوس) أحد موارد الدخل بالنسبة للسلطات والأسر الحاكمة لكنها تأثرت كثيراً بالغزو المغولي لبلاد الشام، فقد تغير بعضها وبقي الأخر ثابتاً. وجعل الغزو المنطقة تعيش في أجواء اقتصادية تعمها الفوضى وعدم الاستقرار المالي نتيجة فرض ضرائب جديدة ومصادرات بحق السكان وذلك لتجهيز الجيوش والإنفاق على الحملات العسكرية.

وكانت الضرائب في فترة البحث العامل المهم والأساسي لدعم رواتب المماليك (الجند) كما كانت مورداً من موارد الأسر الحاكمة في بلاد الشام وهذا الأمر زاد العامة فقراً والخاصة غنى[١].

ويمكن تقسيم الضرائب التي سادت فترة البحث إلى نوعين:

١- ضرائب فرضت بسبب قدوم المغول (الضرائب الطارئة أو المستحدثة).

٢- ضرائب ثابتة كانت مفروضة قبل الاجتياح المغولي واستمرت بعده.

١- الضرائب الطارئة (المستحدثة):

تعرضت بلاد الشام إلى ثلاث غزوات مغولية رئيسة فصل بينها فاصل زمني طويل، وخلال هذه الغزوات تعرض السكان لضرائب متعددة فرضت أحياناً من قبل السلطات الحاكمة لمواجهة مشكلة الغزو وأحياناً من قبل المغول عند دخولهم المدن الرئيسية.

وتذكر مصادر التاريخ أنه أثناء التحضير لموقعه عين جالوت فرض المظفر قطز على الرعية في الشام ومصر على السواء ضريبة جديدة لرد الغزو.

لكن الشيخ المعز بن عبد السلام وقف موقفاً حازماً تجاه المظفر وذكره بأن عليه أولاً أخذ الأموال من بيت المال وعند عدم الكفاية يبيع الجند حوائصهم الذهبية وإن احتاجت السلطات بعدها للمزيد من الأموال فلا بأس أن تؤخذ الضرائب أو الرسوم من العامة[٢].

وبعد دخول المغول لكل من حلب ودمشق فرضوا ضرائب على الرعية، فقد أخذت أكثر أموال أهل حلب[٣]. أما في دمشق فقد جمع الزين الحافظي أموالاً كثيرة للقائد المغولي كتبغا

١- لابيدوس: مدن الشام، ص ٩٤.

٢- ابن تغري بردي: النجوم، ج٧، ص ٧٢-٧٣- النجيدى (حمود بن محمد بن علي): النظام النقدي المملوكي، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية ١٩٩٣/ ١٤١٤ ه ص ٥٧٩.

٣- ابن الفوطي: الحوادث الجامعية، ص ١٦٥.

نوين، واشترى له بها مجموعة من الثياب الفاخرة منها العتابية. إضافة إلى الخطاى والقسي[1]. وقدمها للأمراء الذين معه، وما تبقى معه قدم له بها مستلزمات الضيافة، والضيافة عند المغول تسمى (الطرغوا) وهي عبارة عن خراف مشوية ونبيذ ومأكولات غيرها، لكن المغول لم يحفظوا له هذا الجميل وإنما استحضره هولاكو سنة ٦٦٢ هـ/ ١٢٦٣م وقتله بتهمة الخيانة[2].

ولم تكن عقوبة الحافظي بأخف من عقوبة الفخر بن يوسف الكنجي الذي جبى أموال الغياب عن دمشق، فاقتص منه أهل المدينة بعد رحيل الغزاة وقتلوه وقتلوا من ساعده وكان من أعوان المغول[3].

نتج عن جباية الضرائب أثناء وجود المغول في البلاد هجرة بعض الأفراد من المدن والقرى نتيجة للتعذيب الذي تعرضوا له لعدم قدرتهم على تسديد الالتزامات المالية المتوجب دفعها، وكان رحيلهم إما باتجاه مصر حيث أمنت لهم السلطات في بعض الأحيان أعمالاً يعيشون منها، أو باتجاه المدن الرئيسية التي ضمت فعاليات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

أما التجار فقد هاجروا خوفاً على رؤوس أموالهم من المصادرة وضماناً لسلامتهم، وهذا ما عاد بالضرر على الجوانب الاقتصادية خلال فترة البحث.

وقد أورثت جباية الضرائب مجموعة من العاهات والأمراض لبعض الأشخاص الذين تعرضوا لأساليب تعذيب وحشية، فأحمد بن محمد بن أبي طالب عبد الرحمن بن الحسن شمس الدين أبو بكر العجمي (ت ٧١٤ هـ/ ١٣١٤ م) وقع في قبضة هولاكو فأخذ أمواله وعذبه عذاباً بموجبه غلب عليه النسيان وفقد عقله[4].

فرض المظفر قطز ضريبة شملت تصقيع الأملاك وتقويمها وزكاتها ثلث الترك الأهلية، كما ضاعف الزكاة وجبى ديناراً من كل إنسان وكان مقدارها ست مائة ألف دينار.

ولا ندري إذا كانت هذه الضريبة قد شملت مصر والشام أم اقتصرت على مصر وحدها، أما سببها فيرجح الاستعداد لهذه العودة. وما يؤيد هذا القول أن الظاهر بيبرس عمد إلى إلغائها

١- القسي: الرماح المستعملة في القتال ينظر دهمان، معجم، ص ١٢٣.

٢- ابن العميد: أخبار الأيوبيين، ص ٥١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٤٤.

٣- اليونيني: ذيل مرآه، ج ١، ص ٣٦١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٢١- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٥٠- ابن تغري بردي: النجوم، ص ٧، ص ٨٠.

٤- العسقلاني: الدرر، ج ١، ص ٢٧١.

بعد تسلمه عرش السلطة إثر استتباب الأمور الأمنية والسياسية في المنطقة[1].

وعاقب الظاهر بيبرس الفلاحين المتعاونين مع المغول والإفرنج فقد فرض ضريبة سماها الجنايات سنة ٦٦١ هـ/ ١٢٦٢م على الفلاحين الذين يعيشون على السواحل ونابلس وألزمهم حملها إلى بيت المال وذلك عقوبة لهم عما أخذوه من أفراد الجيش العائد من المعارك الحربية مع المغول والمار بأراضيهم[2].

وكان الظاهر بيبرس أول سلطان مملوكي فرض ضريبة على المزارعين في دمشق - سبق ذكرها فيما مضى - وعلل إقدامه على هذا العمل باعتباره حماها من سيطرة المغول وانتزعها من أيديهم، لكن الفقهاء قرروا تخفيضها وتوسطوا بين أصحاب الشأن والسلطان لإلغائها، فقبل ذلك مقابل أن يسددوا كل عام مائتي ألف درهم[3].

ومن المرجح حسب اعتقادي أنها الضريبة التي سمي متحصلها بالعوارض، سنة عتيقة وسنة جديدة وقد عد المؤرخون بأن هذه الضريبة هي مظلمة لأنها كانت تؤخذ من سكان الشام فقط وقد أشار إليها الأكرمي بقوله:

لحا الله أيام العوارض إنها	**هموم لرؤياها تشيب العوارض**
يضيق لها صدرى وإني لشاعر	**ضليع وبيتي ما عليه عوارض[4]**

لم تستمر هذه الضريبة طويلاً فقد ألغاها بركة بن بيبرس سنة ٦٧٧ هـ[5]. ولم ينقطع فرض الضرائب من قبل السلطات ما بين غزوة هولاكو وغازان وذلك لمواجهة المشكلة المغولية وما أحدثته غزوة هولاكو من آثار اقتصادية.

وكانت الضرائب الطارئة التي استحدثت إثر قدوم غازان للمنطقة أكبر من الضرائب التي استحدثت إثر قدوم هولاكو فعند ورود الأنباء للسلطات بقدوم المغول للبلاد فرض الناصر محمد سنة ٦٩٩ هـ/ ١٢٩٨- ١٢٩٩م ضريبة سماها مقرر الخيالة، فرضت على الشام ومصر، وسعت السلطات المملوكية إكساب هذه الضريبة الصفة الشرعية فطلبت من الفقهاء جواز إفتائها لكنهم تمنعوا عن الإفتاء، فاضطرت السلطات مرغمة وتحت ضغط الحاجة للأموال

١- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ١٥ — العيني: المصدر نفسه، ج١، ص. ٢٧.

٢- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ١٥٨ — المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٤٨.

٣- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ١٥٢- ١٥٣ — ابن شاكر الكتبي: فوات، ج ١، ص ١٧١.

٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٨٠- كرد علي: خطط، ج ٢، ص ١٠١.

٥- الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٣١٣ — ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٧، ص ١١٧ — المقريزي: المقفى، ج ٥، ص ٤٦٣ — العيني: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٠١.

إلى تقريرها وهي دينار على كل إنسان. ويرجع سبب نقص الأموال لتجهيز الجيوش لرد الغزاة لحالة الثراء الذي كان يعيشه الحكام الإداريون في البلاد وقد ذكر ذلك المقريزى حين قال رفض الفقهاء على الإفتاء بالضريبة:

« وأما الآن فيبلغني أن كلاً من الأمراء له مال جزيل، وفيهم من يجهز بناته بالجواهر واللآلئ ،ويعمل الإناء الذي يستنجى منه في الخلاء من فضة، ويرصع مداس زوجته بأصناف الجواهر»[1].

والظاهر أن الرعية التزمت بأداء هذه الضريبة وما يدل على ذلك بعض المؤرخين الذين أوردوا أنه في سنة ٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠م رسم باستخراج أجرة أربعة أشهر من أرباب الأملاك والأوقاف التي بدمشق ومن الضياع التي ضمانها أكثر من أمدائها ثلث ضمانها. وإن كانت امداؤها أكثر من ضمانها، استخرج عن كل مدى ستة دراهم وثلثا درهم وأخذ من الأغنياء ثلث أموالهم. وطلب من الفلاحين ضريبة غلة مثل سنة ٦٩٨ هـ/ ١٢٩٨م وقيل سنة ٦٩٩هـ،والأصح أنها ٦٩٩ هـ.

ونزل بالناس نتيجتها بلاء عظم واضطروا لقطع الأشجار وبيعها حطباً لتسديد الأموال، وقد أنشئ لهذه الجباية ديوان خاص سمي بديوان الاستخراج، وذكر ابن كثير بأن هذه الديوان ألغي بعد هذه الجباية لأن الجباة أنفسهم أخذوا الأموال وهربوا، فأبطل الديوان وسومح الناس بالباقي[2]. ومنذ هذا التاريخ أثقلت الضرائب كاهل السكان لكثرتها، ولا ندري فيما إذا كان الخوف من عودة المغول إلى البلاد مرة أخرى، أو لجوء بعض الأمراء إلى المغول هو السبب في كثرة الضرائب.

لذلك وخشية من نقمة الرعية، وتقرباً من العامة، فقد سامح الناصر محمد سنة ٧١٣ هـ/ ١٣١٣م الناس من بواقي الضرائب المتراكمة عليهم من سنة ٦٩٨ هـ/١٢٩٨م وإلى تاريخ إصدار المرسوم وقد شملت الضرائب الملغاة ضريبة السجون، مقرر الأقصاب، ضمان القواسين رسوم الشد والولاية[3].

١- المقريزى: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٨.

٢- ابن أيبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٤٤- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤١١- ٤١٢ – الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٤٠٨- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٤- ١٥- المقريزى: السلوك ج ١، ق ٣، ص ٨٩٧- ٨٩٨- ٩٠٧- المقفى، ج ٧، ص ١٧٦- دهمان: المرجع نفسه، ص ١١٤.

٣- المقريزى: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ١٣٦- المقفى، ج ٧، ص ٢٠٤.

وقد ورد نص المرسوم عند القلقشندى:

« فلذلك رسم بالأمر الشريف - لا زال بره عميماً، وفضله لحسن النظر في مصالح رعاياه مديماً - أن تسامح مدينة دمشق المحروسة وسائر الأعمال الشامية بما عليها من البواقي المساقة في الدواوين المعمورة إلى المدد المعينة في التذكرة الكريمة المتوجة بالخط الشريف، وجملة ذلك من الدراهم ألف ألف وسبعمائة ألف وستة وأربعون ألفا ومائة ألف وخمسة وأربعون درهماً، ومن الغلال المنوعة تسعة آلاف وأربعمائة واثنتان وأربعون غرارة، ومن الحبوب مائتان وثمانون غرارة والغنم خمسمائة رأس، ومن الفولاذ ستمائة وثمانية أرطال، ومن الزيت ألفان وثلاث مائة رطل ومن جنب الرمان ألف وستمائة رطل»[1].

وأثناء غزوة غازان فرض المغول من الضرائب على دمشق أكثر من غيرها وعمد غازان إلى الخداع للحصول على أموال الضرائب فكسب أولاً ود الفئة الدينية التي لها تأثيرها الفكري الكبير على المجتمع إذا قامت بإقناع الناس بدفع الضرائب تجنباً للتعذيب والحصول على المال وعندما حصل على بغيته طبق على الفقهاء ورجال الدين ما طبقه على العامة من التعذيب والإهانة.

تم تقسيم الضرائب المفروضة على دمشق حسب الشرائح الاجتماعية للسكان فمن الفئة الأولى حصلوا سبعين ألفاً ولحقها من الترسيم للمغول مائة ألف، وقد وضع الوجيه بن المنجا في هذه الفئة، وحصلوا من الفئة الثانية ثلاثين ألفاً، ولم تذكر المصادر التاريخية عن مقدار الضرائب التي حصلوها من بقية الفئات سوى أنهم أخذوا من العامة واللحامين[2].

بينما فرض على أسواق دمشق الضرائب التالية:

سوق الخواصين ١٣٠٠٠٠ درهم.

سوق الرماحين ١٠٠٠٠٠ درهم.

سوق علي ٦٠٠٠٠ درهم وفي مصادر أخرى ١٠٠,٠٠٠ درهم.

سوق النحاسين ٦٠٠٠٠٠ درهم وفي البعض الآخر ٦٠,٠٠٠ درهم.

قيسارية الشرب ١٠٠,٠٠٠ درهم.

سوق الذهبيين على صغره وقلة أهله ١٥٠٠ درهم.

بينما فرض على بقية الأسواق وأكابر البلد ٣٠٠,٠٠٠ درهم جبيت من حساب ٤٠٠,٠٠٠ درهم.

١- القلقشندى: صبح الأعشى، ج ١٣، ص ٢٩- ٣٠- حمادة: دراسة وثقية: المصدر نفسه، ص ٤٠٠.

٢- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٠٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٠.

وتولى جمع الأموال عدد من أعيان البلد مارسوا ذلك إما مكرهين كفخر الدين بن السيرجي أو بدافع الرغبة لتحقيق مآرب شخصية مع الغزاة، وأبرزهم على الإطلاق الصفي السنجارى الذي كافأه المغول وأعطوه مئة ألف درهم بينما تذكر مصادر أخرى أنه قبض ثمانين ألف درهم. وإلى جانب علاء الدين استدار قفجق، وأولاد الشيخ على الحريري والحسن بن محمد بن عدنان الحسيني المعروف بابن الحسن (ت ٧٠٨ هـ/ ١٠٣٨ م)[1].

وقد جمع أعيان البلد مع جباة الغزاة كثيراً من الأموال واختلفت المصادر في مقدارها فقيل إن ما حمل إلى خزانة غازان، ثلاثة ملايين سوى ما نهبه الغزاة، حيث كان يخرج إليهم كل يوم أربعمائة غرارة من باب شرقي. بمعنى أنه حبيب (ثلاثة آلاف ألف وستمائة ألف) درهم، وقيل (سبعمائة ألف) لغازان سوى الدواب والقماش والقمح والشعير وغيره من الضرائب العينية التي جمعت للبراطيل، وكان إذا ألزم التاجر بألف درهم فإنه يغرم فوقها بمائتي درهم. أما نصيب بقية قواد المغول وأعوانهم فكان لشيخ الشيوخ ثلاثة آلاف دينار، وهذا غير معقول ذلك أن مقدار ما أخذه يماثل ما جمعه غازان من الأموال، بينما تذكر مصادر أخرى أنه حصل ستمائة ألف دينار وهذا ممكن بينما حصل منجم غازان وناظر أوقافه أصيل الدين الطوسي مائتي ألف وقيل مائة ألف وقد وصل للأمير إسماعيل مائتا ألف درهم عدا ما استخرجه قفجق ولأمراء المغول، وقيل إن الجباية استمرت خمسة وأربعين يوماً رافقها بلاء عظيم تمثل بالقتل وسفك الدماء وهتك الأعراض وحرق الممتلكات[2]، حتى قيل إن عدد القتلى من سكان دمشق وضواحيها بلغ مائة ألف شخص، وليس من السهل تصديق هذه الرواية وقبول الذي نقله المؤرخون لأنه لا يتناسب مع عدد سكانها آنذاك، المهم هو أنها تعكس حجم الخسائر في الأرواح لتوضيح مدى الوحشية المغولية.

هذه الأساليب المتبعة لجباية الضرائب أثارت استنكار الفقهاء ورجال الدين الذين تمنوا الدفاع عن الرعية ومن هؤلاء ابن تيمية الذي حاول مراراً إعفاء الرعية من الأموال ولكنه لم

١- النويرى: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٩٧ — ابن أيبك الدوادارى: المرجع نفسه، ص ٢٩-٣٣ — ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٨-٩ ابن حبيب: تذكرة، ج ١، ص ٢٩٠- المقريزى: السلوك ق ١، ق ٣، ص ٨٩٣- ٨٩٤- المقفى، ج ٧، ص ١٧٣- العسقلاني: الدرر، ج ٢، ص ٦٩- العيني: عقد الجمان، ج ٤، ص ٣٤- ٣٦- ٣٩- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٦، ص ٥٣- ٥٤- النعيمي: الدارس، ج١، ص٤٩٤- دهمان: المرجع نفسه، ص١٠٥- ١٠٦- عاشور: العلاقات، ص١٥٢- - عدوان: المماليك، ص١٢٨- ١٢٩.

٢- ابن ايبك الدوادارى: المصدر نفسه، ص ٣١- الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٣٩٢ — دول، ج ٢، ص ٢٠٣- الصفدى: الواقي، ج ٤، ص ٣٥٨- تحفة الألباب، ج ٢، ص ٢٠٣- ٢٠٤- اليافعي: مرآة، ج ٤، ص ٢٣٠- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٩- ١٠- ابن حبيب: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢٠- المقريزى: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٤- المقفى، ج ٧، ص ١٧٣- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٨- ٣٩- ٤٧- كرد علي: خطط، ج ٢، ص ١٣٥- شهاب: تيمورلنك، ص ١٦٧- دهمان: ولاة، ص ١٠٠.

ينجح في مهمته[1] ولم تنته عمليات تحصيل الضرائب برحيل غازان، بل فرض قفجق نائب دمشق مجموعة من الضرائب من أجل بولاي أحد قواد المغول[2] ومن أجل قطلوشاه الذي حاصر قلعة دمشق بعد رحيل غازان من أجل إخضاعها، لكنه لم يستطيع دخولها فأشار عليه قفجق، وبكتمر السلاح دار نائب حلب بأن يترك دمشق بمن معه من المغول مقابل حصوله على كمية كبيرة من المال فرضي بذلك ورحل عن دمشق[3]. ونتيجة للجبايات المتعاقبة والكثيرة أصبح أهل دمشق يعانون من الفقر المدقع، فلم يبق معهم شيء من الموال إلا ما يسد رمقاً ضئيلاً، وقد وصف كمال الدين الزملكاني حالهم.

لهفي على جلق يا سوء ما لقيت	**من كل علج في كفره ضمن**
بالطم والرم جاؤوا لا عديد لهم	**فالجن بعضهم والحن والبن[4]**

وعلى الأغلب فإن مدينة دمشق عانت من المجاعة بسبب الفقر بعد هذه الغزوة مما أدى لانتشار الأوبئة والأمراض بين أفراد المجتمع، ومن المرجح أن السلطات المملوكية حاولت مساعدة السكان والنهوض بمدينة دمشق من جديد، بمساعدة نواب دمشق، ويبدو أنها نجحت في ذلك. فقد اعتمدت في إصلاحها على أقوش الأفرم الذي دافع عن دمشق ضد المغول قدر استطاعته وعلى تنكز الذي اشتهر بحبه للإصلاح والقيام بالمشاريع العمرانية والاقتصادية وقد سعى أثناء فترة نيابته إلى توسيع مدينة دمشق وإصلاح طرقاتها والنهوض بمشاريع عمرانية متعددة، كما يلاحظ أن السلطات خففت من الضرائب المفروضة على بلاد الشام بل عمد السلطان الناصر محمد إلى إلغاء بعضها كالغلة والسجون والأقصاب والبواقي المتراكمة عليهم من سنة ٦٩٨ هـ.

وظلت البلاد تنعم بحالة من الاستقرار النسبي ما بين حملتي غازان وتيمورلنك، فلم تحصل السلطات أثناء هذه الفترة إلا ضرائب يعود مردودها لحكام البلاد، أو للمشاريع العمرانية حتى سنة ٧٩٥ هـ/ ١٣٩٢م فقد جبيت الأموال من دمشق - حلب - طرابلس - من قبل الأمير فرج شاد الدواوين ويرجح أن تكون هذه الجباية بسبب الاستعدادات العسكرية عند ورود

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج١٤، ص٨- المقريزي: المقفى، ج٧، ص١٧٣- دهمان ولاة، ص ١٠١. — شهاب: تيمورلنك ص١٦٧.

٢- ابن أيبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ٢٥- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٠- العيني: المصدر نفسه ج ٤، ص ٤٤- دهمان: ولاة، ص ١٠٩.

٣- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٩٩- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ق ٤، ص ٨٩١- المقريزي. السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٥- دهمان: المرجع نفسه، ص ١٠٨.

٤- دهمان: ولاة، ص ١١٣.

الأنباء للسلطات بتحرك تيمورلنك، وقامت السلطات تحديداً سنة ٧٨٩ هـ/ ١٣٨٧م بأخذ زكاة الأموال من التجار وفوض الأمر إلى القاضي الطرابلسي الحنفي[١].

وبقدوم تيمورلنك للبلاد واجتياحه المدن كحلب ودمشق وقعت المنطقة من جديد تحت السيطرة المغولية وعند حصاره لدمشق طلب الطقزات من المدينة، والطقزات بلغة المغول يقال لها طقز، وهي أن يخرج أهل المدينة من كل نوع من الطعام والشراب والملابس تسعة، عندئذ تولى مهمة الجمع القاضي ابن مفلح وساعده مجموعة من الفقهاء والقضاة والتجار وساروا بالطقزات حتى باب النصر فمنعهم نائب قلعة دمشق وهددهم بحرق المدينة، لكن ابن مفلح لم يلتفت لقوله، بل نزل من السور ومعه الطقزات وقدمها لتيمورلنك[٢].

ولما اطلع تيمورلنك على الجو العام للمدينة وعلم تفكك آراء الأعيان، وعدم انسجامها مع آراء العامة فرض أموالاً جديدة على سكان دمشق قدرت بألف ألف دينار (مليون) لإعطائها الأمان، إضافة إلى ما تركه العسكر المصري من المال والسلاح والدواب، فعمد ابن مفلح إلى جمع الأموال، وأنجز مهمته بسرعة، وساعده حب العامة في حماية المدينة من الدمار والخراب والحصول على الأمان، ولكن الأموال لم تعجب تيمورلنك وأراد زيادتها ألف تومان، والتومان عبارة عن عشرة آلاف دينار من الذهب، لكن سعر الدينار عندهم يختلف فتكون جملة ذلك عشرة آلاف دينار. كما فرضت الضرائب على المعاهد الدينية والعلمية وألزم مباشر كل وقف من الأوقاف بمال، فأخذ من أوقاف جامع بني أمية مائة ألف درهم، ومن بقية أوقاف الجوامع والمدارس والربط والزوايا شيء معلوم، وفرض على كل إنسان حر وعبد صغير وكبير، أنثى وذكر عشرة دراهم، وعلى مساكن دمشق أجرة ثلاثة أشهر مقدماً، ولما أصبحت الأموال في حوزة تيمورلنك قال لابن مفلح: « **هذا المال بحسابنا إنما هو يسوى ثلاثة آلاف دينار، وقد بقي عليكم سبعة آلاف ألف دينار وظهر لي أنكم عجزتم**»[٣].

جمع أهل دمشق لتيمورلنك أموال التجار المصريين الذين غادروا دمشق، وأموال تجار الفرنجة بعد إلحاح شديد منه، ولما تكامل حصول المال بين يديه ألزم السكان بإحضار سائر ما في المدينة من الخيل والبغال والحمير والجمال وآلات السلاح حقيرها وجليلها، وبذلك

١- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٤٧٥- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٣٨٧.

٢- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٧- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٤٠- ابن إياس المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٠- عبد السيد: قيام دولة المماليك الثانية، ص ١٤٠.

٣- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٨- ١٠٤٩- العسقلاني: أنباء، ج ٤، ص ٢٠٧- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٤١- ٢٤٣- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٢- ص ١٥٢- العلبي: تيمورلنك، ص ١٧١- ١٧٣.

استولى تيمورلنك على مقدرات المدينة[1].

وأبرز من تولى جباية الأموال من أهل دمشق صدقه بن الجابي، ابن المحدث، عبد الملك بن التكريتي المنبوذ ومن المغول عبد الجبار، عضد الدين، عبيد، خواجه مسعود، عمرو كان مثل كاتب الخزانة حيث يأتي بالأموال ويحصرها ويضبطها، وفوض الإدارة جميعها إلى كفاية الله داد أحد أفراد المغول وكان يقطن في دار ابن مشكور خارج باب الصغير، وكان المستخلص في دار الذهب[2].

أمر تيمورلنك الجباة بالتشدد في عمليات التحصيل، وهذا أدى إلى نشوء الخلافات بين الجباة لذلك أمرهم تيمورلنك بتسليم ما يجمعونه يومياً إلى رئيس الجباة كفاية الله داد([3]).

وكان جباة تيمورلنك يستخرجون الأموال التي يخبؤها السكان في الأماكن المهجورة، وقد صور لنا المؤرخ ابن عربشاه كيف كان جنود تيمورلنك يعرفون مكان الأموال بقوله:

« ثم ينزل عن دابته، ويأخذ من ذلك التراب ويشمه، ثم يلتفت إلى جهاته الأربع فيقصد بها جانباً ويؤمه، ثم لا يزال يسير بمن معه من الأعوان، حتى يصلوا إلى مكان فيحفروه ويخرجوا كمين الدفائن وما في ذلك المكان من الغلات والخزائن.

وكذلك إذا وصلوا إلى عمائر أو مروا على مقابر، يتوجهون إلى المخبأ كأنهم وضعوه بأيديهم أو أوحت شياطينهم ذلك إليهم، وربما يجيئون إلى مقام، مر على ساكنه فيه أيام، ومضى عليه شهور وأعوام وفيه شيء مطمور، ولم يكن لصاحبه وساكنه به شعور، فبمجرد دخولهم إليه يفتح ذلك ويطلعون عليه، وحين يطلع ساكنه على ذلك يأكل ندامة وحسرة يديه وكان لهم درايات في دهرهم عجيبة، وسهام آراء في عمرهم مصيبة، وكانوا يحملون البقر ويركبونها، ويسرجون الحمر ويلجمونها، ويسابقون على ذلك أصحاب الخيل العراب إلى إحراز قصبات المغانم فيسبقونها ويطعمون الجمل لحم الكلب والحمل، ويقاضون عن شعير الفرس بالقمح والأرز والدخن والزبيب والعدس، وربما أعوزهم في ذلك السفر، فأطعموا دوابهم لحاء الشجر»[4].

١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٩- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٤٣- ٢٤٤- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٤- القرماني: المصدر نفسه، ص ٢٠٩- لامب: المرجع نفسه ص ١٢٤- والتر: المرجع نفسه، ص ١٥٤.

٢- ابن عربشاه: عجائب المقدور، ص ٢٥٩- ٢٦٠- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ١٢٣ – الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ٨٩- ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج ٦، ص ٦٤ – شهاب: تيمورلنك، ص ٣٠٩ – والتر: المرجع نفسه، ص ٣١٥- ٣١٦-

٣- شهاب: المرجع نفسه، ص ٣١٥- ٣١٦- والتر: المرجع نفسه، ص ١٥٣.

٤- ابن عربشاه: المصدر نفسه، ص ٤٧٤.

وبعد أن اكتمل جميع المال قبض تيمورلنك على ابن مفلح ورفاقه وكبله بالأغلال وألزمه مع الأعيان أن يكتبوا له خطط دمشق وحاراتها وسككها فكتبوا له ذلك وقدموه له، ففرقه على أمرائه، وقسم البلد بينهم فساروا إليه، ونزل كل أمير في قسمه وطالب من فيه من السكان بالأموال والذي لا يستطيع الدفع يعاقب بأنواع مختلفة من العذاب، فكانت تهتك الأعراض، ويعذب الأطفال واستمرت أعمال الجباية هذه تسعة عشر يوماً[1].

وقد سببت هذه الضرائب غلاء الأسعار وانحطاط القيمة الشرائية للنقود بعد أن رفض جنوده تحصيلها واكتفوا بالدراهم الفضية والدنانير.

لم يقتصر فرض الضرائب وجبايتها على دمشق فقط بل سادت في مدن أخرى كحلب وطرابلس وصفد وصيدا وبيروت وحمص والبيرة، لكنها اختلفت عن دمشق بكونها عدا حلب لم يدخلها تيمورلنك عسكرياً وإنما جمعوا لتيمورلنك الأموال وبعثوها إليه[2].

وتعرض سكان مدينة حلب لعمليات تعذيب وحشية ماثلت في ذلك أختها دمشق لأنهم لم يستطيعوا تسديد الأموال المفروضة عليهم، فما كان منهم إلا أن طلبوا معونة إخوانهم وأصدقائهم بدمشق ليدفعوا المبالغ المفروضة عليهم إلى خزائن تيمورلنك[3].

وكان المقيمون في قلعة حلب أكثر من تعرض لعمليات التعذيب، فقد طلب منهم تيمورلنك دراهم، واستخلص منهم أموالاً تعجز عن حصرها العقول، إلى جانب استيلاء الجنود عما وجدوه فيها من الأموال والأقمشة التي أذهلتهم، وذكر تيمورلنك أنه لم يجد في الدنيا قلعة فيها هذه الذخائر[4]. واستمرت عمليات الجباية في مدينة حلب خمسة عشر يوماً نهبت خلالها الدور والقصور وأرسلت الجواهر الثمينة والمعدات الفاخرة وأوكل تيمورلنك إلى أحد أمرائه موسى بن حاجي طغاى مع مجموعة كبيرة من الجند حراسة هذه الأموال[5].

١- المقريزى: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٩- العسقلاني: إنباء، ج ٤، ص ٢٠٨- ابن تغري بردي النجوم، ج ١٢، ص ٢٢٤- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٤- القرماني: المصدر نفسه ص ٢١٠- لامب: المرجع نفسه، ص ١٢٤- شهاب: المرجع نفسه، ص ٣١٦- عبد السيد: المرجع نفسه، ص ١٤٠- ١٤١.

٢- ابن عربشاه: المصدر نفسه، ص ٢٢٠- الصيرفي: نزهة، ج ٢، ص ٩٣- لامب: المرجع نفسه، ص ٢٨.

٣- شهاب: تيمورلنك، ص ٢٩٠.

٤- ابن خطيب الناصرية: الدر المنتخب، ج ١ ورقة ٣٥٢- العسقلاني: إنباء، ج ٤، ص ١٩٦- ١٩٧. ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ١٢١- الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٦- السخاوي: الضوء، ج ٣، ص ٤٦.

٥-ابن خطيب الناصرية: الدر المنتخب، ج ١ ورقة ٣٥٢- العسقلاني: إنباء، ج ٤، ص ١٩٦- ١٩٧. — ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ١٢١- الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٦- السخاوي: الضوء، ج ٣، ص ٤٦.

٣- الضرائب الثابتة:

تنوعت الضرائب الثابتة في فترة البحث ويمكن ذكر أهمها:

أ- الضرائب الخراجية: وهي الضرائب التي تؤخذ من الأراضي المزروعة بالحبوب أو الأشجار المثمرة، وتعطى لصاحب الإقطاع ليؤديها إلى خزانة الدولة، وتختلف ما بين منطقة وأخرى بحسب طبيعة التربة ومدى استغلالها وطريقة ريها. وقد ذكر الخراج في سنة ٧١٣ هـ/ ١٣١٣م حيث حولت الأموال الخراجية لغوطة دمشق، إلى جانب القرى الممتدة من دمشق إلى العريش لصالح السلطان المملوكي[١]. وقد أثبتت ذلك كرد علي حين قال: «وذلك لأن خراجها كان يجبى بسهولة أي أن الجباية التي يسهل الحصول عليها يخص بها السلطان نفسه، أما ما تتعذر جبايته فيتركه لنفقات الدولة»[٢].

ب- الضرائب الهلالية: والتي كانت تحصل شهرياً كضمان البقاء، الآدار والحوانيت والحمامات، الأفران معاصر السيرج والزيت، الزكاة- المواريث- دار العيار، دار الضرب، قصب السكر- مصائد السمك والحشيش[٣].

ج- ضريبة التصقيع والتقويم: فالتصقيع أخذ أجرة شهرين عن الأملاك في كل سنة والتقويم هي تقدير ثمن الدار وأخذ درهم عن كل دينار.

د- الضرائب على الأفراد: وتقسم إلى:

آ- الجزية وأطلق عليها في فترة البحث الجوالي[٤] وتفرض على غير المسلمين وعلى الرجال فقط من أهل الذمة. كما أخذت من بعض طوائف المسلمين كالإسماعيلية الذين أدوها للفرنج قبل المماليك واستمرت في عهد المماليك، فمثلاً في عهد بيبرس كان مقدارها مئة وعشرين ألف درهم كان يحملها إليه في كل سنة زعيمهم نجم الدين حسن بن الشعراني[٥].

ب- ضريبة الحج: وقد فرضت على الحجاج المسلمين والنصارى:

فالحجاج المسيحيون كانوا يدفعون سبعة دراهم عند دخولهم عكا واثني عشر درهماً عند

١- ابن يحيى: تاريخ بيروت، ص ٩٠- كرد علي: غوطة دمشق ص ١٠٢.

٢- كرد علي: المرجع نفسه، ص ١٠٢.

٣- ضومط: الدولة المملوكية- ص ١٠٢- الطراونة: المرجع نفسه، ص ١٧٩- ١٨٢.

٤- الجوالي: جميع جالية الذين جلوا عن أوطانهم، ويسمى في بعض البلدان مال الجماجم وهي الرأس انظر الخوارزمي: مفاتيح العلوم، ص ٤٠- دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ٥٦.

٥- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٣٦٦- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٢٤٨- الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٢٨٧.

دخولهم الناصرة، وسبعة دراهم عند قطعهم الجسور وجزية عند مرورهم بنيابة صفد، وقد أزعجت هذه الضريبة الحجاج الأوربيين لأنها كانت مفروضة عليهم[1].

أما الحجاج المسلمون فقد أدوا ضريبة الحج للسلطات وكانت توظف أحياناً لشراء لوازم ومتطلبات حج السلطان[2].

أما الحجاج اليهود: فقد فرضت السلطات عليهم ضريبة باسم رسوم الزيارة، كانوا يدفعونها إلى قرية حيرون في ولاية برصفد وعند زيارة طبرية[3].

هـ- ضرائب أخرى: مثل ضريبة الأغنام وضريبة مال القبان، ضريبة الغلة، ضريبة الجند، ضريبة الخمور. أثر الاجتياح المغولي على هذه الضرائب فقد اضطرت السلطات المملوكية إلى التوقف عن تحصيلها أثناء وجود المغول بالبلاد وعادت لتحصيلها بعد خروجهم وظهور الاستقرار الاقتصادي.

فقد ألغى الظاهر بيبرس ضريبة التصقيع والتقويم لأنه اعتبرها مظلمة وكذلك الخمس والزكاة المعجلة والجوالي المعجلة والتبرع والراجل ومقدارها ستمائة ألف دينار ومن المرجح أن الظروف السياسية هي التي دفعت الظاهر بيبرس للإقدام على هذه الخطوة[4].

أما بالنسبة للجزية فقد اضطرت الظروف السياسية لتحصيلها لأكثر من سنة عام ٧٤٢هـ/ ١٣٤١م حيث أخذت ثلاث سنين سلفاً وتعجيلاً[5].

وأرسل القائد المغولي غازان في كتاب الأمان لأهل دمشق بعدم التعرض لأهل الذمة من اليهود والصابئة والنصارى ما داموا يؤدون الجزية ولهم الأمان في أموالهم ودمائهم[6].

وحاول اليهود التخلص من أداء الجزية فقد ذكر ابن كثير أنه في سنة ٧٠١ ه/ ١٣٠١م عقد مجلس لليهود الخيابرة وأحضروا كتاباً مزوراً يزعمون فيه أن الرسول صلى الله عليه وسلم أسقط عنهم الجزية لكن الفقهاء تحققوا من كذبهم وعلى رأسهم ابن تيمية فعادت السلطات لاستيفاء الجزية منهم[7].

١- الطراونة: المرجع نفسه، ص ١٨١- عطا الله: نيابة غزة، ص ١٠١.

٢- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٨٥- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ١٩٥- ج ٢، ق ٢، ص ٣٥٠.

٣- الطراونة: المرجع نفسه، ص ١٨١.

٤- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٧٧- الطراونة: المرجع نفسه، ص ١٨٢.

٥- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٩٨.

٦- ابن أيبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٢٢- ٢٣- دهمان: ولاة، ص ٩٤- ٩٥.

٧- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٩.

- أما بالنسبة لضريبة الأغنام فقد اضطرت السلطات سنة ٧٦٤ هـ/ ١٣٦٧م لإلغاء نصفها وكانت عبارة عن أربعة دراهم فأصبحت درهمين وربع درهم نتيجة لقلة الأغنام التي أدت لخسارة الخزينة لمتحصلات الضرائب المفروضة عليها وبهذا الإجراء فتح المجال أمام التجار باستيراد الأغنام من الخارج في تحصيلها هذه الضريبة بعد خروج المغول فقد أوردت المصادر أن نورز الخضرى (ت ٨٠٢- ٨٥٢/ ١٣٩٩- ١٤٤٨ م) شاهد الأغنام ببلاد الشام كلها مما يدل على استمرار الضريبة[1].

أما ضريبة الغلة فقد عانى معظم الفلاحين من دفعها. ولتخفيف وطأة الظروف الاقتصادية السيئة فقد قام معظم السلاطين بإسقاطها لفترة قصيرة فقد أبطلت سنوات ٦٨٩ هـ /١٢٩٠ م- ٦٩٣ هـ/ ١٢٩٣م، ٦٩٥ هـ/ ١٢٩٥م، ٦٩٦ هـ/ ١٢٩٦م وعادت للظهور بعدها لأنها تشكل مورداً هاماً للخزينة[2].

وألغيت ضريبة الجند سنة ٧٤٢ هـ/ ١٣٤١ م[3]. بالنسبة لضريبة الخمور فقد ألغيت بعد خروج الغزاة من البلاد سنة (٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩ م) لأن المغول شجعوا على شرب الخمور وفتح خمارات جديدة لكن السلطان أمر بعد خروجهم بإبطال ضمانها سنة ٧٠٨ هـ/ ١٣٠٨م وتعويض الجند بدلها وفي هذا دلالة على أن هذه الضريبة ارتبطت بالظروف الحربية للبلاد[4].

لقد بدا واضحاً أثر الحملات العسكرية المغولية في إضعاف الرعية ليس في مواجهة الغزاة عسكرياً بل في الضعف الاجتماعي والاقتصادي مما جعل أغلب الرعية ترضى بكافة الوسائل التي تفرضها السلطات عليهم. وظهرت مساوئ الحملات المتكررة على بلاد الشام بالضغوطات المتكررة من جانب السلطات على الفقهاء لإجبارهم على الإفتاء بجواز الضريبة لتأخذ صفتها الشرعية. ومثلما أثر الاجتياح في استحداث ضرائب جديدة، وفي إلغاء بعضها فقد أثر بدوره على الأسعار، فكثرة الضرائب كانت تدفع الباعة إلى رفع الأسعار لأنهم كانوا يجدون المبرر والعذر في تزايد عبء الضرائب على كواهلهم على مر السنين لذلك لجأ

١- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٢، ص ٢٥١- السخاوي: الضوء، ج ٢، ص ٢٤٠.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٤٨- ابن الفرات: تاريخ، ج ٨، ص ١٦٦- المقريزى: السلوك ج ١، ق ٣، ص ٧٥٩- ٢٧٩- ٨٢٤- المقفى، ج ٣، ص ٨٠٢- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠ ٢٠٧- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٥، ص ٢٧٩- النجوم، ج ٨، ص ٢٦- ٦٤- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ١، ص ٣٦٦- القرماني: أخبار الدول، ص ٢٠٠.

٣- المقريزى: المقفى، ج ٢، ص ٥٦٩- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٠، ص ٢٢.

٤- المقريزى: السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٦١٦، ج ٢، ق ١، ص ٢١١- ج ١، ق ٣، ص ٩٠٠- المقفى، ج ١ ص ٤٥٩- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ٤٦- ٤٧- النويرى: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤٠٠- ٤٠١.

الباعة إلى الغش في الموازين والمكاييل لتعويض الأموال الضريبية التي دفعوها، ولتحقيق المزيد من الأرباح، والنتيجة كانت الضغط على المستهلك الذي يضطر إلى شراء حاجاته الضرورية فقط. وإلى كساد في حركة الأسواق من حيث حجم المبيعات التي لم تخضع لأي قاعدة[١].

وفي النهاية نقول إن العائدات الضريبية كانت تصرف في وجوه كثيرة وخاصة لتلبية متطلبات الجانب العسكري وجنى ثمارها السلطات المملوكية فقط[٢]. بينما عانى العامة من الفقر واضطر الحرفيون لترك أعمالهم والنزوح لمناطق أكثر أمناً وهذا ما انعكس على جودة المصنوعات وإتقانها، بالإضافة لارتياد الناس الأربطة والزوايا وانتشار اللصوص والحرافيش وتفشي الأمراض الخلقية كاللواطة وتعاطي الخمور.

ج - المصادرات:

شكلت المصادرات مورداً من موارد الدخل الحكومية استعملتها السلطات لأسباب متعددة، فكانت إما لتغطية النفقات العسكرية أثناء قدوم الغزاة، ولتغطية نفقات السلطة وخاصة مستلزمات السلطان من حج وأمور غيرها، ولمنع احتكار السماسرة والتجار.

لقد احتل موضوع المصادرات وما تبعه من العقوبات حيزاً هاماً في فترة الدراسة، لأن تلك المصادرات شملت أموال كبار موظفي الدولة حتى المتوفين منهم كالصاحب شمس الدين غبريال ناظر الشام وغيره، ولم تكن المصادرات تتم بشكل إفرادي فقط من قبل السلطات بل شملت عامة الناس عند حصول الغزو ومن قبل قواد هم[٣].

والسمة المشتركة لكل عمليات المصادرات التي تمت من قبل السلطات أنها أضعفت من نفوذ كبار التجار في بلاد الشام حيث كانت تتم خلالها مصادرة رؤوس أموالهم، وساعد السلطات في مهمتها التوتر الاجتماعي الذي كان كبيراً في المدن وربما أكبر في المناطق الريفية، ذلك أن فئة التجار والأثرياء - البرجوازية - امتلكت الضياع، الإقطاعات، مراكز إدارية هامة وشعرت بقوة كافية عند حصول الضعف في كافة النواحي إثر مجيء الغزاة، لذلك لم تأل الحكومة جهداً في معاقبة هذه الفئة عند استقرار الأوضاع الأمنية. ونستطيع تقسيم عمليات المصادرات إلى قسمين:

١- قاسم عبده: دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي، ص ٥٥.

٢- لا بيدوس: المرجع نفسه، ص ٤٩.

٣- اليوسفي: تحفة الناظر، ص ٧٨.

١- مصادرات من قبل قواد المغول:

تم خلالها تجريد السكان من كافة الأموال إضافة إلى الممتلكات العينية، فأثناء غزوة هولاكو لم يحصل مصادرات من قبل المغول نتيجة لعدم استقرارهم بالمدينة إلى جانب هزيمتهم في عين جالوت. بينما صودر سكان حلب ودمشق أثناء غزوة غازان ففي دمشق صادر المغول الفرش والأواني والخيول، وأهان غازان الكثيرين من سكان دمشق بمدرسة القيمرية بسبب تحصيل الخيل، ثم صادر الجمال لأنها من عدة الحرب والقتال إلى جانب الأسلحة والغلال الزراعية، وأخرج أكثر من عشرين ألف حيوان كان منهم ما يفوق العشرة آلاف فرس، إلى جانب مصادرة النفائس العلمية والأدبية[١].

كما صادر تيمورلنك في سنة ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠م معظم سكان حلب ودمشق، ففي حلب صادر الأموال والأمتعة التي خبأها الأهالي في القلعة، وصادر ومقتنيات الأشخاص الذين غادروا المدينة، وقد ذكر احد من أوكل إليهم ضبط ما هو موجود في القلعة لقاضي حلب أنه ما أخذ من مدينة قط ما أخذ من قلعة حلب[٢].

وبالنسبة لمدينة دمشق فقد صادر كل شيء منها، فقد حصل جميع ما وجد بالمدينة من جمال وبغال وخيول وبلغ عدد الدواب المصادرة مائة وعشرين ألف دابة[٣]. ويدل هذا على أن القواد المغول كانوا يوزعون هذه الغنائم على الجنود وذلك لتشجيعهم على القتال كلما تطلب الأمر.

٢- مصادرات من قبل السلطات:

لقد اتبعت السلطات في بلاد الشام طرائق كثيرة لتحصيل المصادرات التي تنوعت وتعددت أسباب الإقدام عليها. فكان من الأسباب الأولى الموجبة لهذه المصادرات هي الإنفاق على الحملات العسكرية ضد الغزو، فالسلطات وجدت نفسها بحاجة للمال بشكل سريع، ورأت أن الوسيلة الأسرع والأمثل هي القيام بالمصادرات، ففي سنة ٦٥٨ هـ/ ١٢٥٩م وصلت الأنباء إلى مسامع الناصر يوسف ملك دمشق باستيلاء المغول على قلعة حلب فصادر أموال الناس لتغطية نفقات الجيش[٤].

١- ابن أيبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ٢٣- ٢٩ — اليافعي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٠ — ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٨ — المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٤ — المقفى، ج ٧، ص ١٧٢ — العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٩- عاشور: العلاقات، ص ١٥٢- شهاب: تيمورلنك ص ١٦٧- لابيدوس: مدن الشام، ص ٤٤.

٢- ابن عربشاه: المصدر نفسه، ص ٢١٦- شهاب: تيمورلنك، ص ٢٩٠- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٦٤.

٣- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٩- ابن إياس: ج ١، ق ٢، ص ٦١٣- شهاب: تيمورلنك، ص ٣١٦- لابيدوس: ص ٢٠٨.

٤- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٢٢.

واستغل بعض المتنفذين من حلب الاضطراب والفوضى الذي عم المدينة وقام بمصادرة أموال السكان ونهبهم سنة ٦٥٩ هـ/ ١٢٦٠م، وظلوا يعيثون الفساد حتى قدم إليهم جيش الظاهر بيبرس فأزالوا ذلك كله وصادروا مال أهلها بألف ألف وستمائة ألف[١].

وشجعت أنباء قدوم المغول وحصارهم للرحبة الحكام على مصادرة أموال الناس سنة ٧١٢ هـ/ ١٣١٢م وقد تولى مهمة المصادرة أمين الدين بن الغنام فصادر كلاً من الوزير ومعظم السكان في دمشق، واتبع أساليب كثيرة للتعذيب من أجل تحصيل البضائع والأموال، فقد ضرب بعضهم بالمقارع، بينما أهان الأعيان ومنهم ابن فضل الله محيي الدين[٢].

لقد شهدت فترة البحث مصادرة كبار التجار في بلاد الشام ولم تسعفنا المصادر سوى بالقليل عن أسباب المصادرات، ومن المرجح أن السلطات قامت بهذا العمل لثلاثة أسباب:

١- لاعتقادها بوجود علاقة بين هؤلاء التجار وبين السلطات المغولية قائمة على تهريب البضائع من قبل التجار في بلاد الشام نحو المشرق.

٢- للاحتكار الذي ربما قام به التجار أثناء الهجوم المغولي فقامت السلطات بمصادرتهم لتأديبهم.

٣- لسد عجز الخزينة الحكومية لأن كافة المدخولات الصناعية والتجارية والزراعية خفت وازداد الإنفاق الحكومي كثيراً. وما يدفعنا لتبني الرأيين الأول والثاني أن المصادرات تحتاج لمسوغات عالية جداً مثل الاحتكار والخيانة. وما يدفعنا للتقليل من أهمية الرأي الثالث هو أن السلطات كانت تلجأ عند حصول الأزمات إلى الاقتراض من أصحاب الثروة فما هو الداعي لمصادرتهم إذاً...؟ فالوزير سنجر الشجاعي أجبر تجار الكارم في سنة ٦٨٧ هـ/ ١٢٨٨م على إقراض تجار دمشق الأموال المفروضة عليهم ولم يسلم تجار الكارم أنفسهم من المصادرة حيث فرضت السلطات عليهم الغرامات[٣].

إذا أردنا ضرب الأمثلة على المصادرات بدون مسوغات فهي كثيرة منها المصادرة التي تعرض لها أعيان دمشق سنة ٦٨٧ هـ/ ١٢٨٨م من قبل ناصر الدين المقدسي وهم الشيخ عز الدين حمزة ابن القلانسي، نصير الدين بن سويد، ابن صصرى. فلما حضروا طلب منهم أموالاً فكانت الأموال المطلوبة من الشيخ القلانسي مائة وخمسين ألف درهم، ومن ابن سويد

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٣١.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٦٧- المقريزى: المصدر نفسه، ج ٢، ق ١، ص ١١٩- ١٢٠.

٣- آشتور: آ: التاريخ الاقتصادي ص ٣٩٤.

ثلاثين ألف درهم، ومن ابن صصرى ثلثمائة ألف درهم، كما طلب من أكابر البلد أموالاً كثيرة، لكن هؤلاء اعتذروا بأنهم لم يحملوا أموالهم لمصر وأبقوها في دمشق فطلب الوزير الشجاعي جماعة من تجار الكارم بمصر وأمرهم أن يقرضوا أعيان دمشق مالاً يحملونه لهم فيما بعد ففعلوا ذلكم وكتبت عليهم الحجج ثم أعادوا المبلغ لأصحابه[1].

إن هذه التجاوزات التي حصلت من رجال الإدارة كالمقدسي وغيره لا يمكن أن تتم لولا ضعف السلاطين المماليك، وساعد المقدسي وغيره في تنفيذ هذه الأعمال ارتباطهم بشبكة من الإداريين ساعدتهم على هذه التجاوزات.

إن هذه الطرق القاسية في المصادرات جعلت النفوس تثور ضد هذه التصرفات، كما علت الأصوات لمطالبة السلطات المملوكية بالعدول عن مثل هذه الطرق[2].

وعالجت السلطات المشاكل الاقتصادية في بلاد الشام والناجمة عن سوء سياستها الداخلية في معظم الأحيان لشكها في وجود علاقة خفية بين التجار وبين المغول، فاستخدمت عمليات المبيعات القسرية (الطرح) للحصول على رؤوس الأموال إلى جانب مصادرة الممتلكات، الحجز على البضائع والأملاك وطرحها على التجار وبيعها حتى يتم بموجبها تحصيل الأموال. وكان هذا الطرح أو البيع القسرى للتجار بسعر يزيد عن قيمة السوق ويخالف رغبات المشترى. وكانت هذه العملية بمثابة مصادرة جزئية لرأس المال وطريقة لجعلها شرعية بإيجاد مسوغ للمصادرات لذلك وحفظاً لماء الوجه صادرت السلطات سنة ٦٨٨ هـ / ١٢٨٩م جماعة من أعيان دمشق وتجارها وطرحت مصادرات تقي الدين توبة من الأخشاب والسكر على أهل دمشق بأضعاف قيمتها، فكان يحفظ لمن يطرح عليه منع الربع فما دونه، فحصل من ذلك ما يقدر بخمسمائة ألف درهم، كما صادر نائب دمشق الشجاعي نجم الدين عباس الجوهري، وطالبه بأموال كثيرة لم يستطع دفعها، فاضطر لإبدالها بجواهر قيمتها ثمانون ألف درهم، فرفضها الشجاعي فاضطر نجم الدين أن أحضر خونجاه ذهب مرصعة باللؤلؤة قومت بأربعمائة ألف درهم سبكوها فجاءت في سبعة آلاف دينار[3].

١- ابن الجزرى: المختار، ص ٣٢٥ – ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣ ص ١١٣- ابن الفرات: تاريخ، ج ٨، ص ٦٢- المقريزى: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٧٣٩ – المقفى، ج ٦، ص ٥٦- دهمان: ولاة، ص ٧٦.

٢- النويرى: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ١٥٨- ابن الجزرى: المصدر نفسه، ص ٣٣٥- ٣٣٦- ابن كثير المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣١١- ٣١٦- المقريزى: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٧٤١- ٧٤٢- - المقفى، ج ٦، ص ٥٧- النعيمي: الدارس، ج ١، ص ٢٦٩.

٣- النويرى: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ١٦٣- ١٦٤- ابن الجزرى: المصدر نفسه، ص ٣٣٠- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣١٣- ٣١٤- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٨، ص ٨١- المقريزى: السلوك ج١، ق٣، ص٧٤٨- لابيدوس: المرجع نفسه، ص١٠٢.

إن الوقوف على ما ذكر فيما مضى يدل على أن السلطات كانت تعاني من نقص في كمية الذهب المستخدم لضرب النقود، فهي رفضت الجواهر وقبلت الذهب وهذا يدل على العجز والتضخم للميزانية الحكومية لقد ارتبطت عمليات الطرح بالفوضى السياسية الناجمة عن قدوم المغول، ففي سنة ٨٠٢ هـ/ ١٣٩٩م تعرض أرباب الأموال بدمشق للضرر الفادح بعد أن طرح عليهم ابن الطبلاوى السكر الحاصل من الأغوار، بحيث أن السكر طرح على فئات متعددة كالفقهاء والقضاة ونقباء القضاة وأهل الغوطة، فسبب ذلك للسكان الضيق والإحراج، وزاد بلاؤهم ما فعله والد نائب دمشق المدعو جركس حين طرح السكر الباقي على الناس، فمقت الناس ذلك لكثرة الضرر الفادح[1]. ويرجح أن ابن الطبلاوى أقدم على هذا العمل بإذن من السلطات التي خشيت من تعامل التجار مع العدو المغولي المتقدم نحو البلاد والتي وصلتها أنباؤه قبل هذا الوقت، أو خشية خذلانها بعدم تزويدها بالمال الكافي لمواجهة الغزو. وسببت عمليات الطرح والبيع القسرية كإجراء اقتصادي الكثير من المتاعب للتجارة، إضافة إلى أنها كانت من عوامل انكماش حركة السواق الداخلية، كما مكنت السلطات من التدخل في جميع مظاهر النظم الاقتصادية، فقد تحمل التجار خسائر كبيرة عبر التحديد غير المتوازن للأسعار، وعرقلة المشاريع التجارية[2].

لقد نتج عن المصادرات التعسفية النزوح باتجاه المناطق الريفية، مما أدى إلى الركود العام سواء الصناعي أو الزراعي أو التجاري، فعلى الصعيد التجاري شهدت تجارة الجملة أو المفرق، التجارة الداخلية أو الخارجية خللاً واضحاً. وعلى الصعيد الصناعي شهدت الحرف والمنتجات قلة الأيدي العاملة، وبالتالي يمكن أن يكون قد اثر ذلك على جودة الصناعة.

كما فسحت الطرق الخاطئة للمصادرات وجباية الأموال الفرصة للحرافيش والزعار بتشكيل ميليشيات شعبية تبنت من خلال تنظيماتها الدفاع عن مصالح الرعية، وأظهرت نفسها بمظهر الحامي والمدافع عنها.

وهنا يتوجب طرح سؤال وهو، لم يعترض أصحاب الأموال والتجار على أعمال المصادرات، التي كانت تقابل بخنوع واستكانة من قبلهم ومن قبل السكان؟ هل كان عليهم أي ممسك تجاه السلطات أو كان ذلك نابعاً من الخوف؟.

من الطبيعي ألا تكون هذه الاستكانة والخنوع نابعة من الخوف فما عرف عن سكان

١- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ١٨٢- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٥٦٦- ٥٧٤.

٢- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ١٠٥- قاسم عبده: المرجع نفسه، ص ٥٣- آشتور: المرجع نفسه، ص ٤١٢.

بـلاد الـشام قـوتهم وجـبروتهم وعـدم قبـولهم بالـذل والـضيم، ولـولا وجـود المـسوغات العاليـة للسلطات لمصادرة التجار لأقدم هؤلاء على الهجرة من البلاد وتركها نهائياً حتى تستتب الأمور فيها وهـذا ينطبـق علـى معظـم الفـترات الـسابقة. فلـم نلحـظ أن هنـاك معارضـة مـن قبلـهم تجـاه السلطات بل نلحظ تجاوباً مستمراً، فالسلطات كانت دائماً بحاجة للأموال لشراء المواشي لاستخدامها وقت الحرب ووقت السلم، وبحاجة للتحصينات، وشق الطرقات، وغيرها وكانت أموال المصادرات من التجار هي أحد الأسس التي اعتمدتها السلطات لتنفيذ هذه الأعمال مع عدم المعارضة. صحيح أنه في المجتمعات التي قامت ثم اندثرت حصلت تجاوزات من قبل السلطة تجاه عامة الشعب لكنها لم تكن بهذا الشكل المريع، ذلك أنها اقتصرت على فئة محددة. ولولا وجود المسوغات لما احتكمت السلطات إلى هذه الأعمال.

إن الخراب الذي سببته قسوة المغول لا يقارن بنتائج أي غزو سابق، فهذا الخراب أثر على سياسة السلطات الاقتصادية، وأثر على وضع التجار أيضاً. فبدلاً من أن تنفق السلطات الأموال للتنمية الزراعية والصناعية والتجارية، أصبحت تنفقها لتجهيز الجيوش وشراء المعدات والأسلحة، حتى أصبحت في النهاية غير قادرة على الإنفاق فاستطالت على السكان بفرض الضرائب بمسوغات شرعية. إضافة إلى قيامها بالمصادرات.

د- النظام النقدي:

لأي نظام نقدي قاعدة يقوم عليها، وهي إما أن تكون قائمة على معدن واحد أو على معدنين. ونظام المعدن الواحد إما أن يتمثل بالذهب، أو بالفضة، أما نظام المعدنين فيتمثل بهما معاً، وهذا النظام كان سائداً في بلاد الشام في فترة الدراسة[1].

وطبيعياً أن يكون للنظام النقدي أثره على حركة النشاط الاقتصادي، هذا النشاط الذي تأثر بدوره بمؤثرات سياسية واقتصادية عادت بالضرر على البلاد. فلذلك لوحظ وقوع البلاد في أزمات نقدية عديدة حاولت السلطات جاهدة حلها عن طريق إصدار نقود جديدة، سواء كانت هذه النقود دراهم أو دنانير أو فلوس لإنهاء هذه الأزمات.

إن الأحداث السياسية التي مرت بها بلاد الشام والمرتبطة بالغزو المغولي كان لها تأثير كبير على النظام النقدي. فهذه الأحداث أدت إلى مجموعة من الأزمات النقدية التي عالجت السلطات بعضها بينما عجزت عن معالجة الأزمات الأخرى. إن تلك الأحداث دعت السلطات إلى إصدار نقود جديدة عند حصول بعض المعارك العسكرية مع المغول. فالسلطان قطز صك

١- النجيدي: النظام النقدي، ص ٢٠.

سنة ٦٥٨ هـ/ ١٢٦م نقوداً تصور الانتصار العظيم الذي حققه العرب المسلمون في عين جالوت ضد جحافل المغول الغازية. إن ظروف الغزو المغولي لبلاد الشام تجعل بعض الباحثين يرجحون انتشار الدراهم اللنكية إلى غزوة تيمورلنك سنة ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠م. فقد أشار بعضهم أن هذه الدراهم وصلت إلى مصر سنة ٨١٧ هـ/ ١٤١٤م، وإن كان ذلك صحيحاً فهو يدل على انتشارها في بلاد الشام عند قدوم تيمورلنك للمنطقة. وكان لهذه الدراهم أثر كبير في تخفيف أزمة نقص الفضة في مصر، لكنها نافست الدراهم المملوكية التي أصدرها الأشرف برسباى، فحاولت السلطات منع التعامل بها أكثر من مرة سنة ٨٣١ هـ/ ١٤٢٨م لكن لم يتحقق للسلطات ما أرادت، وظلت تكرر المحاولات حتى سنة ٨٣٤ هـ/ ١٤٣٠م حيث سحبت هذه العملة من الأسواق ودفعتها إلى دار الضرب لتحويلها إلى دراهم فضية مملوكية. ولم تورد المصادر المملوكية بعد هذا التاريخ أي ذكر لها[١].

من الطبيعي أن يكون لانتشار الدراهم المغولية في بلاد الشام أثر على وضعها النقدي، فهو يؤدي إلى منافسة العملة المتداولة بين الرعية، خصوصاً إذا ما علمنا بأن تيمورلنك أقدم في مدينة دمشق على الاستيلاء على النقود الذهبية والفضية، فلم يبق سوى الفلوس النحاسية وهي ما كانت ترفض السلطات التعامل بها بسبب غشها وتزييفها مما أدى إلى حصول مجاعات وكوارث اقتصادية نتيجة عدم وجود النقود للتعامل.

وقد تزامن غزو للبلاد مع تدفق كميات كبيرة من الفضة من آسيا الوسطى إلى كل من بلاد الشام ومصر وغيرها من البلدان الأخرى التي هاجمها المغول، والظاهر أن هذا السيل لم يستمر لفترات طويلة بدليل فقدانها بعد حين حيث اضطرت السلطات إلى صك الفلوس النحاسية بدلها. وقد سبب تدفق الفضة زيادة نسبتها في الدراهم فبعد أن كانت ٢٠/١ في الدرهم من الدينار وصلت إلى ٢٥/١، ثم إلى ٣٠/١ في فترة لاحقة[٢]. ولا يمكن تجاهل ما أحدثه الغزو من أثر على القيمة النقدية للنقود المتداولة في بلاد الشام. فالأوضاع النقدية لم تكن مستقرة خلال السنوات العشر الأولى من العصر المملوكي بسبب عدم استقرار الحالة السياسية إثر غزوة هولاكو، ذلك أن هذه الغزوة أثرت على ارتفاع قيمة الذهب بدليل أنه بعد اتجاه الأوضاع إلى الهدوء سنة ٦٥٩ هـ/ ١٢٦١م أصبحت القيمة النقدية للدينار أقل منها في السنة الماضية[٣].

١- المقريزى: السلوك، ج ٤، ص ٢٨٧- ٢٨٨- ٨٥١- ٧٩٣- النجيدى: المرجع نفسه، ص ٤٨٦- ٤٨٤.

٢- آشتور: المرجع نفسه، ص ٣٨٠- ٣٨١- العلبي: دمشق، ص ٢٤٣- ٢٤٤ — قاسم عبده: دراسات ص ٥٥- ٥٦.

٣- النجيدى: المرجع نفسه، ص ٢٧٠- ٢٧١.

وشهدت الفترة التي تلت غزوة هولاكو انخفاضاً في القيمة النقدية للدينار، بعد حصول السلطات على كميات وفيرة من الذهب فكثر بذلك عرضه وانخفضت قيمته، لكن هذه القيمة شهدت ارتفاعاً تدريجياً أوائل سنة ٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩م بحيث وصلت إلى سبعة عشر درهماً فضياً، ثم إلى ثمانية عشر، ثم إلى خمسة وعشرين درهماً فضياً ونصف أواخر سنة ٦٩٩ هـ وبداية سنة ٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠ م[١].

ويرجع المقريزي سبب الارتفاع إلى الظروف الحربية التي كانت تمر بها البلاد والتي تمثلت في الاستعدادات العسكرية إضافة إلى فرض عدد من الضرائب لتجهيز الجيوش فقال:

« واجتمع من ذلك مال عظيم، وصار لكل فارس أربعون ديناراً، وبعثوا إلى كل مقدم نفقة إضافية، وإلى كل من نواب الشام نفقة عسكرية»[٢].

لقد أدت هذه الإجراءات إلى توفير النقود الذهبية بين أيدي التجار، كما أن المبالغ التي أعطيت للجيش أنفقها في التجهيز وشراء ما يلزم من عتاد، مما أدى إلى كثرة تداولها، فتسبب في انخفاض القيمة النقدية لها وذلك ناتج عن كثرة عرضها وقلة الطلب عليها، وما أن زالت الظروف العسكرية حتى تدنت القيمة النقدية للدينار وبلغت سبعة عشر درهماً فضياً[٣].

وإذا كانت غزوة غازان قد أثرت بشكل ملحوظ على القيمة النقدية، فإن ما أحدثته غزوة تيمورلنك كان أعمق وأكبر لأن جنوده أخذوا الدراهم والدنانير ورفضوا الفلوس، فأدى ذلك إلى ارتفاع القيمة النقدية للدنانير والدراهم، حيث بلغ الدينار تسعة وثلاثين درهماً فضياً، بينما أغفلت هذه المصادر قيمة الدرهم الفضي ربما بسبب انعدامه. وبعد عدة أشهر من رحيل تيمورلنك انخفض سعر تبادل الدينار درهماً واحداً ليصبح ثمانية وثلاثين درهماً[٤].

وقد قابل ارتفاع القيمة النقدية للدينار والدرهم انخفاض القيمة النقدية للفلوس، ذلك ما كان بخمسة دراهم لم يؤخذ إلا بدرهم واحد- وكانت الفلوس هي القاعدة النقدية التي تنسب إليها قيمة المبيعات قبل غزوة تيمورلنك ومما دعا إلى ذلك قلة الدراهم الكاملية، وكثرة النفقات في العسكر من الذهب المخلف عن الظاهر برقوق - وانحطاط الفلوس يقابله ارتفاع في قيمة الذهب، فحاولت السلطات حل هذه الأزمة النقدية عن طريق الذهاب إلى

١- ابن أيبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٣٧- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٩- النجيدي: المرجع نفسه، ص ٢٧١.

٢- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٩.

٣- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٩.

٤- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٩- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٥٠- ابن إياس المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٣- ٦١٤.

الصيارفة، لكن النتيجة كانت عكسية فقد حصل تدهور نقدي عالجت معضلته السلطات حيث قررت أن يؤخذ في الدينار الافرنتي المشخص تسعة وثلاثين درهماً من الفلوس وكان بلغ بين الناس ثمانية وثلاثين درهماً فتناقص إلى خمسة وثلاثين درهماً[1].

والظاهر أن انحطاط الفلوس استمر لفترة طويلة، حيث تداوله الناس بالميزان عام ٨٠٧ هـ / ١٤٠٤م حيث أصبح كل رطل بستة دراهم، وصار وزن الفلس ربع درهم بعد أن كان مثقالاً[2].

وشاع استعمال الفلوس في فترة البحث نظراً لتناقص كميات الفضة والذهب، ولكن القيمة النقدية للدرهم والدينار في ارتفاع وانخفاض، لذلك قامت السلطات سنة ٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤م بشراء النحاس وتصنيعه فلوساً إلى جانب الرصاص الذي كان يخلط مع الفلوس، فاشترت الدولة رطل النحاس بدرهمين وصنعته فلوساً فبلغ الرطل بعشرين درهماً، كما استولت السلطات على الفلوس في بلاد الشام حيث كانت واسعة فقامت بتقطيع كل فلس فيها إلى ست قطع ثم طرحها للتداول[3].

وأجبرت كميات النحاس المتزايدة الاستعمال نتيجة لارتفاع الأسعار سنة ٧٨١ هـ/ ١٣٧٩م الفضة على الاختفاء من التداول، وتوقف استعمالها بحلول سنة ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠م، ذلك أن مخزون الفضة في دور الصك تناقص منذ سنة ٧٨٢ هـ/ ١٣٨٠م، إضافة إلى عدم قدرة السلطات استيراده من الخارج بسبب المصاعب المالية والاقتصادية التي تعرضت لها البلدان المصدرة للمعدن، فتوجب إنقاص المحتوى الفضي للدرهم، فبينما بقي معدل صرف الدرهم ٢٠/١ دينار لمدة ١٣٠ سنة، أصبح ٢٥/١، وفيما بعد ٣٠/١ دينار. ومنذ هذا الوقت أصبحت العملة النحاسية المقدرة بالدراهم وسيلة للتبادل العام، وانخفضت قيمة النحاس بسرعة بالمقارنة مع الذهب، ووصلت للهاوية سنة ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٥م، لكننا لا نعتبر هذه الأزمة سبباً للمصاعب الاقتصادية الطويلة الأمد، حيث أن هذه الأزمة كانت قصيرة جداً ومع ذلك سببت الاضطرابات[4]. ومما زاد في ضرب الفلوس التحرك المغولي باتجاه البلاد عام ٧٩٩ هـ / ١٣٩٦م، فالاستعدادات العسكرية تطلبت عملة نقدية لشراء متطلبات الجيش، عندئذٍ لم تجد السلطات من حل سوى ضرب فلوس جديدة أصبح بموجبها كل درهم بأربعة وعشرين فلساً، كما بطل التعامل بالفلوس العتيقة التي كانت على مقدارين كل درهم بثمانين أو

١- المقريزى: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٥٩- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦٩٤- ٦٩٥.

٢- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ٢١٩.

٣- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٣، ص ٦٩٩.

٤- لابيدوس: مدن الشام، ص ٦٩.

أربعين فلساً، وأصبحت بالميزان كل رطل بعشرة فتضرر الناس من ذلك كثيراً[1].

وأدى غياب رقابة الأجهزة الإدارية نتيجة ضغط الظروف السياسية سواء الداخلية منها أو الخارجية- ظروف الاجتياح المغولي - إلى إقدام بعض دور صك النقود إلى تزييف العملة، واتخذ التزييف شكلين إنقاص وزنها، وخلطها بمعادن أخرى أقل قيمة منها، وهذا يعني حدوث خلل في عيارها وأشكالها وأحجامها، فكان لعمليات التزييف هذه أكبر الأثر على تذبذب أسعار صرفها، وما نتج عنه من فقدان الثقة بها، والبحث عن عملات أخرى تحوز الثقة مما أثر بشكل حاد على حركة الأسواق بعد أن امتنع بعض الناس من التعامل بها، وهذا ينعكس حتماً على نشاط الحركة التجارية. وكانت عمليات تزييف النقود تسمى الزغل، لذلك لجأت السلطات إلى مواجهة هذا التزييف بإصدار عملات جديدة كما ألغت التعامل بالفلوس نهائياً سنة ٧٧٨ هـ/ ١٣٨٦ م[2].

وقد أكد السبكي في كتابه "معيد النعم" تزييف العملة حيث قال: « وأكثر الصيارفة يخلطون فيصيرون عامة أموال الناس حراماً والناس لا يدر ون»[3].

كما أن الأسدى أكد حدوث الزغل:

« وبالجملة فقد خلص من سوء هذه المعاملة أهل بلاد الشام مدة من الزمان لأنها كانت عندهم بالعدد إلى الآن، ولم يتطرق إليها نقص ولا هرش ولا قص فيما مضى من الأيام، ولكن لما طال الزمان، ولم يعتبر مع صحة العدد صحة الميزان، تواطؤوا على العيار وعلى عدم التحرير في آداب الضرب مع النقصان، وبهذا السبب ارتفع بمقدار التفاوت في القيمة في كل مكان».

ثم يشرح الخلط فيقول « أعيد الخلط في دار العيار في بعض أيام الدولة الأيوبية، ثم في التركية والأصل في ذلك من دسائس أهل الفساد وشياطين الأنس الذين هم الأس في خراب البلاد ونصرة العباد فإنهم يظهرون للملوك منفعة ما في العاجل ويحصل فيها وبسببها على التدريج مضار كثيرة في الآجل وغالب المصلحة إنما تكون لهؤلاء النحوس فيما يحملونه من تفاوت العيار، وتدريج الغش إذا أطلق في اليسير سرى وتدرج في الكثير، وصار في ذلك الإمكان لأهل الزغل والفساد، وتدرج الحال إلى أكل الحرام وفساد الأحوال في الأرض والبلاد - واستمر كذلك إلى آخر دولة السلطان الملك الظاهر برقوق، مع أن السلطان الظاهر

١- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٥١٤- ٦٠٣.

٢- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ٢١٩- قاسم عبده، المرجع نفسه، ص ٥٧- ٥٨ – العلبي: دمشق ص ٢٤٧.

٣- السبكي: معيد النعم، ص ١٣٩.

برقوق اعتنى بها وأصلحها، ولم يبطل العيار، وصارت مع دخول الغش فيها متفاوتة في العدد ثم في الميزان، مجهولة قطع ودراهم صحاح آل أمرها إلى ما حدث من فساد المعاملة وحصول الضيق والحرج بعد انتهاء دولة الناصر فرج في دولته تمكن أهل الغش والزغل والبهرج من الاستطالة وإفساد المعاملة من كثرة ما أفسدوه في العمل»[1].

وهناك أمثلة كثيرة على من غش النقود المتداولة، كالصاحب شمس الدين غبريال (ت ٧٣٤ هـ) الذي غش الدينار البجشورى[2]، بينما قام موظفو دار الضرب سنة ٧٣٠ هـ / ١٣٢٩م بالتلاعب في عيار الذهب حيث أنقصوا وزنه، فصادرهم نائب دمشق تنكز وغرمهم خمسمائة ألف درهم، وتقرر سعر الدينار من تسعة عشرة درهماً إلى واحد وعشرين درهماً، فيكون بذلك قد ارتفعت القيمة النقدية للدينار[3].

إن هذا التزييف يعود بنتائج سلبية على المجتمع ذلك أنه يؤدي إلى انخفاض القيمة النقدية للعملة المتداولة فيؤثر سلباً على الأسعار التي تشهد حركتها ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة لذلك وقد وصلت في بعض الأحيان إلى مستويات عالية، ومن جراء ذلك عانت البلاد مما يعرف بمشكلة- التضخم إضافة إلى تضرر مصالح الناس، فمن المرجح بأنها ستؤدي إلى تعطيل المصالح، وإغلاق الحوانيت والمتاجر، وانعدام وصول البضائع إلى الأسواق إلى جانب فقدان البلاد لثقة التجار الأجانب، فقد أضعف الفساد حماس طوائف التجار في استخدام تلك النقود.

ومن خلال تتبع سير الحوادث التاريخية في فترة البحث، لوحظ أن المؤرخين لم يشيروا لا من قريب ولا من بعيد إلى أحوال دار الضرب إبان حصول الغزوات المغولية، هل استمر الموظفون في عملهم من إصدار العملات، أم حصل توقف للعمل خصوصاً أن الغزاة مثل غازان وتيمورلنك حاصروا المدن وقطعوا الإمدادات الخارجية عنها، كما أنهم وفي أثناء اقتحامهم للمدن أقدموا على المصادرات وجمع الأموال الذهبية والفضية، وهل كانت دور الضرب منتشرة في كل مدن بلاد الشام؟.

بالنسبة لدور صك النقود، فمع عدم إشارة المصادر التاريخية لتلك الدور وإنتاجها لكن المرجح استمرار العمل في المراكز الإدارية الهامة من حيث الموقع والمساحة وتعداد السكان، وإذا كانت المصادر لم تسعفنا بإحصاءات أو معلومات عن سير عمل هذه الدور، فلعنا نستطيع

١- الأسدي: التيسير والاعتبار، ص ١٢٤- ١٢٦- ١٢٧.

٢- الدينار البجشوري: عملة تصك بموافقة الصاغة والصيرفي ابن البجشور، فقد غشوا الذهب فحملوا المثقال نحو أربعة قراريط فضة. انظر النعيمي: الدارس، ج ٢، ص ٩.

٣- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٣٢٠.

القول إن الغزات المغولية لم تعطل سيرها بدليل الإصدارات المتتالية بعد ذهاب المغول من البلاد. ويخيل لي أن الغزوات المغولية أثرت بشكل حاد على الإيرادات المالية للسلطات، لأن دور الضرب كانت تعد جهة من جهات الإيراد المالي للخزينة، وكانت السلطات تحصل لقاء ضربها النقود رسوماً وضرائب، لكنها ومن المحتمل لم تزد عما كان عليه زمن الأيوبيين، وبالتالي فإن بطلان صك النقود سيؤدي إلى انقطاع الرسوم ولو لفترة مؤقتة وهذا سينعكس حتماً على الحياة الاقتصادية للسكان.

كما توقف حصول دور الضرب على احتياجاتها من المعدن، حيث أن السلطات كانت تستفيد من تحويل الخامات الذهبية والفضية والنحاسية التي يملكها التجار إلى عملات معدنية، وهذه الخامات كانت تشكل تغطية شبه كاملة لمستلزمات دار الضرب[1].

وثمة علاقة بين القيمة الشرائية النقدية وبين الأسعار، فارتفاع الأسعار يعني انخفاض القيمة الشرائية، والمعروف أن القيمة النقدية ما هي إلا انعكاس للقيمة الشرائية أو لأثمان السلع، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يعني انخفاض قيمة النقود، وانخفاض الأسعار يعني ارتفاع قيمة النقود، فبمقدار التغير في أثمان السلع يتحدد مقدار التغير في قيمة النقود[2]. وقد تعرضت هذه القيمة إلى التذبذب نتيجة لظروف سياسية واقتصادية متعددة.

فالقيمة الشرائية عاشت حالات من التذبذب وعدم الثبات بسبب السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة والتي ارتبطت بالنظام الإقطاعي ذي الطابع العسكري، فأصحاب الإقطاعات من أمراء وجنود لم يعيروا اهتماماً كبيراً لاستصلاح الأراضي وجعلها أكثر مردوداً بسبب عدم استقرار هذه الإقطاعات التي كان يعاد توزيعها لسبب أو لآخر.

كما أن الإجراءات التي كانت تتخذها السلطات كطرح كميات من البضائع على التجار وعلى العامة بأسعار مضاعفة ، إضافة إلى المداهمات والمصادرات كلها أسباب أدت إلى انخفاض القيمة الشرائية وبالتالي إلى غلاء الأسعار، يضاف إلى الأسباب السابقة الظروف الحربية والعسكرية التي سيطرت على البلاد والتي تمخض عنها الغزو المغولي والتي أدت بالنتيجة إلى إضطرابات اقتصادية واجتماعية عادت بالضرر الفادح على القيمة الشرائية، حيث أدى الغزو إلى ارتفاع الأسعار[3].

١- النجيدي: المرجع نفسه، ص ٢٠٣.

٢- النجيدي: المرجع نفسه، ص ٣٧٥- ٣٧٦.

٣- اليوسفي: تحفة الناظر، مقدمة المحقق، ص ٨١- ٨٢.

١- العوامل السياسية المؤثرة على القيمة الشرائية (الأسعار):

عند احتمال أي هجوم مغولي ضد مناطق الشام كانت تنشأ حالة من القلق لما يترتب على ذلك- في حال حدوثه- من تأثير على اقتصاد البلاد نتيجة تأثير الطرق التجارية، وعدم انتظام وصول السلع، وتناقص الكمية عن حاجات المستهلكين، كما أن تجهيز السلطات للجيوش والإضطرار إلى المواجهة العسكرية له أثر على المستوى العام للأسعار، فيكثر الطلب على السلع الاستهلاكية، فيؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار التي ترتفع أكثر عند نقص تلك السلع[١].

وهذه العوامل المؤثرة عند تطبيقها على الواقع الذي عاشته الأسعار يتبين لنا القيمة الشرائية للنقود، وحالات الثبات أو التذبذب الذي عاشته الأسعار.

ففي سنة ٦٥٨ هـ/ ١٢٥٩م ولما صار المغول حلب مدة أربعة أشهر ومنعوا الدخول والخروج من المدينة ارتفعت الأسعار، فأدى ذلك بالنتيجة إلى انخفاض القيمة الشرائية، وهذا بدوره قاد إلى حدوث كوارث اجتماعية من مجاعات وغيرها فاضطر الناس إلى أكل الحيوانات والجلود[٢]. ولم تنطبق هذه الحال على مدينة حلب فقط بل سادت مدن الشام جميعها، فإثر غزو البلاد من قبل هولاكو أصبحت القوة الشرائية للنقود منخفضة حيث قابلها ارتفاع في الأسعار، فقلت الأقوات، وانعدمت السلع الضرورية، إلى جانب اضطراب النقود وعدم وجود كميات منها وبالذات الفلوس النحاسية[٣].

ومما ساعد على تدهور هذا الوضع النقدي طرح الفرنج لعملة نقدية مغشوشة عرفت بالدراهم اليافية، وكان في المائة منها خمسة عشر درهماً فضة والباقي نحاس، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار فاضطرت السلطات إلى منع التعامل بها. ومن المفيد القول إن أول من غش الدراهم وضربها زيوفاً عبيد الله بن زياد سنة أربع وستين للهجرة حين فرمن البصرة، ومنذ ذلك الحين بدأ الغش واستمر حتى أيام فترة البحث[٤].

وتعرضت القيمة الشرائية للانخفاض نتيجة ارتفاع الأسعار سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦٠م عند هجوم المغول على مدينة حلب. حيث قتلوا الكثير من السكان الأمر الذي أدى إلى قلة العرض وزيادة في الطلب فقاد ذلك إلى ارتفاع الأسعار مما دفع نائب المدينة ايدكين البند قداري

١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٥- ١٠٥٣- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، - ص ٢٤٦- شهاب: تيمورلنك، ص ٢٨٦.

٢- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦٩.

٣- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٤، ص ٤٣٤- النجيدي: المرجع نفسه، ص ٣٩٠.

٤- المقريزي: لإغاثة الأمة، ص ٦١- ٦٢- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٢- النجيدي: المرجع نفسه، ص ٤٨٤.

(ت٦٨٤ هـ) معالجة هذه المعضلة، فاضطر لترك المدنية لشدة الغلاء بها[١].

وقد أورد أحد تجار حلب أنه لشدة الغلاء بالمدينة اضطر إلى بيع أربع بقرات كانت تدر الواحدة في اليوم من سعر اللبن مئة وأربعين درهماً، كما انه باع خمس نعاج وثلاثة خراف بتسع مائة درهم والذي اشتراهم منه كسب فيهم خمسين درهماً ويقال مائتي درهم، ونتيجة الغلاء اضطر سكان المدينة إلى قطع الطرقات بسبب المجاعة، والقيام بأعمال غير لائقة لتأمين القوت اليومي[٢].

وبعد خروج المغول استقرت البلاد، لكن حركتها بدأت في التذبذب والارتفاع عند قدومهم إلى حارم سنة ٦٧٠ هـ/ ١٢٧١م، حيث أن أهل دمشق علموا بقدومهم فنزحوا إلى المناطق الآمنة القريبة كالجبال والأرياف، أو إلى المناطق البعيدة كمصر، حيث بلغ ثمن الجمل ألف درهم وأجرته إلى مصر مائتي درهم[٣].

إن ارتفاع الأسعار يؤدي حتماً إلى انخفاض القيمة الشرائية النقدية أي أن الطلب على البضائع سيقل، لأن المستهلك يحجم عن شراء تلك السلع، مما يؤدي إلى كساد في الأسواق التجارية، ويعود هذا الكساد بالضرر على الصناع والتجار وبقية المنتجين، وهذا يشكل خطراً على الاقتصاد المحلي لأن حركة الواردات ستصبح أكثر من حركة الصادرات. وهذا يعني بالضرورة أن متحصلات الدولة (أي التصدير، يعني دخول رأس مال) سيكون أقل من مدفوعات الدولة (واردات سلعية خروج رأس المال) وهذا سيؤدي بالطبع إلى الخلل في ميزان المدفوعات ويتمثل هذا الخلل إما بكونه فائضاً أو عجزاً.

وبوب الباحثون الاقتصاديون- في العصر الحديث- العجز في بابين، الأول عجز مرضي (مقنع) تكون فيه الواردات أكبر من الصادرات، عندئذٍ تقوم السلطات بتغطية عن طريق قروض طويلة الأجل من أجل توازن ميزان مدفوعاتها. وهذا يؤدي إلى زيادة نسبة مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي مما يوقع الدولة في خطر مالي متمثل بعدم قدرتها على تسديد التزاماتها على المدى البعيد.

والباب الآخر حالة العجز المزمن الطويل الأمد. وفي هذه الحالة تكون الواردات أكبر من الصادرات فتقوم السلطات بتغطية هذا العجز عن طريق تحركات رؤوس الأموال قصيرة

١- ابن عبد الظاهر، الروض، ص ١١٣- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ٢، ورقة ٨٣- المقريزي المقفى، ج ٢، ص ٣٤٧- السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٦٣- عاشور: العلاقات، ص ٧٢.

٢- اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٣٧- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٠.

٣- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٦٠٠.

الأجل، وهذا يعني أن السلطات لا تستطيع تغطية احتياجاتها المتزايدة، كما أن جهازها الإنتاجي لا يلبي حاجات المستهلكين، ولا يساهم في تخفيض الواردات أو زيادة الصادرات، وبالتالي فان الخلل بكل أبوابه نابع من البنيان الاقتصادي للمجتمع.

أما في حالة الفائض فتكون حركة المعاملات الاقتصادية (الصادرات+ رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل) كبيرة من حيث الصادرات وخروج الأموال الكبيرة إلى الخارج، عندها يجب على الدولة أن تقلل من خروج هذه الأموال للحفاظ على إمكانية الاستثمار داخل البلد، وهذا لم نلحظه في فترة البحث[1].

ولابد بعد هذا التحليل من العودة إلى استعراض الظروف العسكرية المؤثرة على القيمة الشرائية النقدية، فهذه القيمة وصلت إلى مستوى منخفض مقابل ارتفاع الأسعار عندما تعرضت بلاد الشام لهجوم غازان سنة ٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩م وقد ساعد على ارتفاع الأسعار قلة بعض السلع الضرورية للجيش كالأعلاف من أجل الخيول، إلى جانب ما فرضه غازان على أهل دمشق من الأموال الكثيرة[2].

وشهدت القوة الشرائية ارتفاعاً ملحوظاً بعد خروج غازان من البلاد. وفي ظل الاستعدادات العسكرية لمواجهة الهجوم المغولي المتوقع، فقد خفت الخوف الذي أصاب الناس فانخفضت الأسعار إلى النصف تقريباً[3].

وكانت القوة الشرائية النقدية أكثر تماسكاً سنة ٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠م فقد كانت الغرارة من القمح تساوي ثلاثمائة درهم، وبعد خروج الغزاة بلغت مائتي درهم إلى جانب هبوط. أسعار الأقمشة والغلات الأخرى[4]. غير أن شبح الحروب الذي خيم على بلاد الشام سنة ٧٠٢ هـ/ ١٣٠٢م تسبب في أزمات اقتصادية أثرت على حركة التجار الداخلية (السواق) والخارجية، وأدى إلى ارتفاع حركة الأسعار، وعدم توفر المواد الضرورية[5].

١- رمضان (محمد): العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق،١٤٠٤-١٤٠٥ هـ ١٩٨٤-١٩٨٥م ٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٨٣-٨٦-٨٧.

٢- ابن كثير: البداية، ج ١٤، ص ٦- ٧- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٨٦- ٨٩٣.

٣- ابن ايبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٣٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٠- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٠١- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٧٩.

٤- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤١٥- الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٤٠٩- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٤- ١٦- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٠٩- المقفى، ج ٢، ص ٢٣٨- - العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٧٩.

٥- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٣٢- المقفى، ج ٧، ص ١٨٠- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٨٨- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٨، ص ١٥٨- عاشور: العلاقات، ص ١٦٧.

وتفيد المصادر بأن حركة الأسعار ما بين حملتي غازان وتيمورلنك تراوحت ما بين الارتفاع والانخفاض نتيجة لسوء التخطيط الاقتصادي لأجهزة الحكومة، إضافة إلى عوامل أخرى داخلية بحتة لكنه تحديداً في سنة ٧٩٠ هـ/ ١٣٨٨م سببت الأخبار بتحركات تيمورلنك العسكرية ارتفاعاً في الأسعار في معظم مدن بلاد الشام كدمشق وحلب والرملة والقدس، ولم تنخفض الأسعار حتى نقلت السلطات الغلال من مصر لمعالجة الأزمة[١].

وسبب هجوم تيمورلنك على البلاد المجاورة لبلاد الشام سنة ٧٩٨ هـ/ ١٣٩٥م ارتفاعاً في الأسعار في كافة مدنها وشمل كلاً من دمشق، وحماة، طرابلس، حمص، وأدى هذا الارتفاع الملحوظ إلى ظهور الاحتكارات للمواد الغذائية الضرورية، وخاصة الطحين، كما أدى إلى إهمال زراعة الأرض بسبب غلاء البذار وغيره، وقلة الأيدي العاملة، والخوف من اجتياح الغزاة للبلاد[٢].

وأسفر اجتياح تيمورلنك لبلاد الشام إلى تردي مستوى الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري إثر قتل الفلاحين وأسر الصناع والحرفيين فجرّ ذلك ويلات على المستوى المعيشي تمثل في حصول المجاعات والأوبئة، فأصبح الجراد غالب قوت الناس حتى أن الرطل منه بيع بأربعة ونصف، بينما بقي الناس حفاة عراة، فكانوا يلبسون العبي والجلود ويبيعون الجراد[٣].

وأثر العامل النقدي في تردي الحالة الاقتصادية وخصوصاً الأسعار أثناء الاجتياح، فقد أدى إلى انخفاض القيمة الشرائية نتيجة لارتفاع حركة الأسعار، وأوضحت المصادر سبب هذا الانخفاض وعزته إلى قلة كميات الذهب والفضة بسبب الاستيلاء عليها من قبل تيمورلنك[٤].

وبعد انحسار تلك الظروف عادت القيمة الشرائية للنقود إلى مستواها السابق بتراجع الأسعار وانخفاضها، سنة ٨٠٤ هـ/ ١٤٠١ م- ٨٠٥ هـ / ١٤٠٢م لكن تأثير الوضع النقدي ظل مسيطراً على الحالة الاقتصادية لسنوات متعددة بعدها، وظل شبح الغلاء يسيطر على المواد الضرورية، وتنقل بعض المصادر التاريخية صوراً توضح حجم المأساة وضخامة الأزمة التي كانت تمر بها البلاد إثر غزوة تيمورلنك والتي جعلت القوة الشرائية النقدية تنخفض بشكل كبير[٥].

١- ابن الفرات: تاريخ، ج ٩، ق ١، ص ٢٤- ٢٥- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٥٧٤- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق٣، ص ٢٣٨- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ١، ق ٣، ص ٥٨٧.

٢- ابن صصرى: الدرة، ص ٢٢٦ — ٢٢٧- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٥٨٧.

٣- العسقلاني: إنباء، ج ٤، ص ٢٠٩.

٤- المقريزي: السلوك، ح ١، ق ٣، ص ١٠٤٩- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٣.

٥- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ١٥- ابن تغري بردي: النجوم، ص ١٤، ص ٢٩٥- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ١٦٩.

٢- العوامل الاقتصادية المؤثرة على القيمة الشرائية:

تلت العوامل الاقتصادية سابقتها في الأهمية بالتأثير على الأسعار، حيث كان لها تأثيراتها العميقة على حياة المجتمع في بلاد الشام.

إن قلة الأيدي العاملة ومالها من تأثير على نواحي الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري ينعكس بشكل سلبي على ارتفاع الأسعار، وقلة الأيدي العاملة ناتجة عن قتل معظم العاملين في هذه المجالات الإنتاجية أو أسرهم إثر غزوة تيمورلنك.

وكان للسياسة التجارية، التي سارت عليها السلطات أثر كبير في ارتفاع الأسعار، فما أقدم عليه بعض الشخصيات الحاكمة أو التجارية من احتكار المؤن الغذائية وقت حصول الغزوات المغولية، وما أنتجوه من أساليب في تخزينها كان له نتائج سلبية على الأوضاع الاقتصادية[١].

كما كان للنظام النقدي أثره الفعال على تذبذب حركة الأسعار، إضافة إلى الرسوم والضرائب سواء التي فرضتها السلطات من أجل الإنفاق على الجيش الذي سيتولى مهمة الدفاع عن البلاد ضد الغزاة، أو التي فرضها الغزاة أنفسهم على سكان المدن سواء في أثناء غزوة غازان أو تيمورلنك إلى جانب عمليات السلب والنهب والمصادرات[٢].

وأخيراً نستنتج:

أن تذبذب حركة الأسعار أدى إلى بروز ظاهرة التضخم نتيجة للفروقات الكبيرة في الأسعار ونتيجة لانعدام العملة الذهبية والفضية، واستخدام الفلوس النحاسية في عمليات التداول نقوداً رئيسية.

- كانت ظاهرة ارتفاع الأسعار أكثر من ظاهرة الانخفاض، والارتفاع حصل في معظم الأحيان بسبب الهجوم المغولي على بلاد الشام.

إن عدم ثبات القيمة النقدية للعملات أثر على تذبذب الأسعار وعدم ثباتها، وبالتالي عدم استقرار القيمة الشرائية.

- ارتبطت حركة الأسعار بقلة أو وفرة الأيدي العاملة ومالها من تأثير على نواحي الإنتاج الزراعية والتجارية والصناعية، وما يخلفه من ارتفاع أسعار المواد المنتجة.

١- ابن الفرات: تاريخ، ج ٩، ق ١، ص ٤٦١- اليوسفي: المصدر نفسه، ص ٧٨- ابن صصرى: المصدر نفسه، ص ١٣٨- ٢٢٥- ٢٢٧- زيادة: دمشق، ص ١٤٨، لابيدوس: مدن الشام، ص ٩٧.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٩٧- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٠٤- الصفدي: تحفة، ج ٢ ص ٢٠٤- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق٣، ص١٠٤٨- المقفى، ج٧، ص١٧٣- ابن تغري بردي: النجوم، ج١٢، ص٢٤٢- ابن إياس: المصدر نفسه، ج١، ق٢، ص١١٣.

- إن السياسة الضرائبية التي أنتهجتها السلطات أثرت على حركة الأسعار، فكلما اتجهت هذه السياسة نحو تقليص الضرائب، والعمل على إبطالها كانت تؤدي إلى الاستقرار، لكن لوحظ أن عكس ذلك هو الذي حصل إبان حصول الغزو.

- ارتبطت حركة الأسعار بالاستقرار الاقتصادي للبلاد، فكلما كانت البلاد تشهد استقراراً اقتصادياً فإن القيمة الشرائية لا تتأثر بالأزمات السياسية الناجمة عن الغزو، ونلمس هذا الواقع إثر غزوة هولاكو التي لم يكن لها ذلك التأثير على الناحية الاقتصادية، بينما لوحظ الأثر الكبير لغزوة غازان وتيمورلنك وذلك نابع من عدم الاستقرار الاقتصادي.

وبالرغم من كل ما ذكر فإن السلطات حرصت على درء الأخطار عن ارتفاع الأسعار وحل المعضلات عن طريق الحد من قوة المضاربين، ومراقبة الأسعار سعياً لتخفيضها، ففي سنة ٧٢٤ هـ / ١٣٢٣م حصل غلاء بالشام بسبب قدوم جماعات من الشرق هرباً من الحروب بين قبائل المغول وبسبب انتشار المجاعات والأوبئة في بلادهم، حتى أن الغرارة من الغلال بلغت أكثر من مائتي درهم، فأمر السلطان بنقل الغلال من مصر، فأحضرت إلى بيروت وطرابلس وكانت نحو عشرين ألف أردب سوى ما حمله التجار، ولما أحضرت انخفضت الأسعار إلى مائة وعشرين درهماً، ثم نزل بعدها السعر بشكل كبير حتى أصبح ثمانين درهماً، وأمر بعدها السلطان بإسقاط مكس القوات في الشام وذلك للتخفيف من حدة الغلاء[1].

ولمعرفة معدل ارتفاع الأسعار وانخفاضها انظر الجداول الآتية:

جدول -١- أسعار المواد الاستهلاكية منذ قدوم هولاكو حتى رحيل تيمورلنك

المادة	السعر	السنة	المصدر
الخبز	رطل بدرهمين	٦٥٨ هـ	أبو شامة: تراجم، ص ٢١١- اليونيني: ذيل مرآة ج١، ص ٣٧٦-٣٧٧- ابن صصري: الدرة المضيئة: ص ٨٠- ابن طولون: إعلام ص ٣٢
	كل عشرة أواق بدرهم نقرة	٦٩٥ هـ	ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٨،/ ص ٢٠٠-٢١١.
	الرطن بدرهمين أو درهمين ونصف	٦٩٩	الدواداري: الدر، ص ٣٤- ابن كثير: المصدر نفسه: ج ١٤، ص ١٠ المقريزي: السلوك: ج ١، ق ٣ ص ٨٩٣
	أوقية بدرهم	٧٤٣ هـ	أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٣٨- - ابن العماد: شذرات الذهب: ٦: ص ١٣٧

١- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٠٣- اليافعي: مرآة الجنان، ج ٤، ص ٢٧٠ – ابن كثير: المصدر نفسه، ١٤، ص ١١٤- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ٢٥٤- ابن العماد الحنبلي: شذرات، ج ٦، ص ٦٢- ٦٣.

الخبز	سبع أوقيات بدرهم نقرة	٧٤٨ هـ	دهمان: ولاة: ص ١٩٦
	الرطل بدرهمين ونصف	٧٧٥ هـ	ابن صصري: المصدر نفسه، ص ١٨٨ ابن طولون: المصدر نفسه، ص ٥١
	الرطل الحلبي بثلاثة دراهم	٧٧٧ هـ	ابن المعراقي: الذيل على العبر: ص ٤٠٢
	كل رطل بدرهم	٧٨٩ هـ	ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٩، ق ١، ص ٧
	كل ثمان أواق بدرهم	٧٩٥ هـ	ابن صصري: المصدر نفسه، ص ١٣٣
	كل سبع أواق بدرهم	٧٩٨ هـ	ابن صصري: المصدر نفسه: ص ٢٢٦-٢٢٧
	كل تسع أواق بدرهم	٧٩٩ هـ	ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه: ج ١، ق ٣، ص ٦١٨
القمح	الغرارة بأربعة مائة درهم أو أربع مائة وخمسين درهم	٦٦٠ هـ	النويري: المصدر نفسيه، ج ٣٠، ص ٦٦- ابن كثير: المصدر نفسه: ج ١٣، ص ٢٣٤- المقريزي: السلوك، ج١، ق ٣ ص ٤٦٦
	الغرارة بثلاثمائة أو ثلاثمائة وستين درهم	٦٩٩ هـ	الصفدي: تحفة: ج ٢، ص ٢٠٤-٢٠٥- المقريزي: المقفى: ج ٧، ص ١٧٣- السلوك: ج ١، ق ٣ ص ٨٩٣ - العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٦
	الغرارة بثلاثمائة أو ثلاثمائة وستين درهم وأربعمائة ثم انحط قليلاً حتى بلغ مئة وخمسين درهماً	بعد رحيل غازان سنة ٦٩٩ هـ	الدواداري: المصدر نفسه: ص ٣٤- ابن كثير: المصدر نفسه: ج ١٤، ص ١٠- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٠١ العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٧٩
	الغرارة بثلاثمائة درهم وبعد خروج المغول من الشام بلغت الغرارة مائتي درهم	٧٠٠ هـ	النويري: المصدر نفسه: ج ٣١، ص ٤١٥- المقفى: ج ٢ ص ٢٣٨

من أجل معرفة زنة الرطل والأوقية وغيرها انظر الجدول الذي يلي جدول الأسعار.

الجدول رقم ٢ أسعار

المادة	السعر	السنة	المصدر
قمح	الغرارة بثلاثمائة درهم	٧٤٨ هـ	أبو الفداء المصدر نفسه: ج ٤، ص ١٥١
	الغرارة في الرملة ٣٠٠ درهم فضة حتى شرع أهل مصر في نقل الغلال إليها	٧٩٠ هـ	ابن الفرات تاريخ: ج ٩، ق ١، ص ٢٤-٢٥- المقريزي: السلوك: ج ٣، ق ٢ ص ٥٧٤- ابن قاضي شهبة المصدر نفسه: ج ١، ق ٣ ص ٢٣٩
	في دمشق وصل سعر القمح إلى ٨٥٠ درهماً قل القمح في بلاد الشام حتى ارتفعت الغرارة إلى ٣٥٠ درهماً بينما	٧٩٨ هـ	ابن صصري: المصدر نفسه: ص ٢٢٦-٢٢٧- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه: ج ١ ق ٣ ص ٥٨٧

	مصادر أخرى تقول إنه وصل إلى ٢٥٠		
	نقص القمح لكثرة الجلب فكانت الغرارة تساوي ٤٠٠ درهم فانحط سعرها إلى ٣٠٠ ثم إلى ٢٥٠ درهماً	٧٧٩ هـ	ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٦١٨
قمح	مد القمح بعد رحيل تيمورلنك بـ٤٠ درهماً فضة المد أربعة أقداح، وبعد دخولهم عينتاب وصلت الغرارة إلى ٣٠٠٠ درهم فضة والغرارة ٣ ارادب مصرية	٨٠٣ هـ	المقريزي: السلوك: ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٨- ابن تغري بردي: النجوم: ج ١٢، ص ٢٤٣ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ١، ق ٢، ص ٦١٣
	الغرارة بثمان مائة وخمسين درهماً	٦٦٠ هـ	النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠ ص ٩٦- ابن كثير: المصدر نفسه: ج ١٣، ص ٢٣٤
الشعير	الغرارة بـ ٨٠ درهماً أو يكون طن الشعير وقالت مصادر أخرى بأنه بـ ١٨٠ وأخرى بـ ٢٠٠ وكلن بـ ٢٨ درهم وثم ارتفع وغلت	٦٩٩	الصفدي: تحفة: ج ٢ ص ٢٠٤-٢٠٥- المقريزي: السلوك ج١، ق٣، ص ٨٩٣- المقفى: ج ٧، ص ١٦٩-١٧٣- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٦- عدوان: المماليك ص ١٢٨
	ارتفعت الأسعار نتيجة الجفاف فبلغ سعر الغرارة مائة درهم ثم انحطت هذه الأسعار بوقوع المطر	٦٩٥ هـ	ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٨ ص ٢١٠-٢١١
	الغرارة بمئة درهم ومصادر أخرى تقول بمائتين	٧٩٨ هـ	ابن صصري: المصدر نفسه: ص ٢٢٦- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٥٨٧
	الرطل بخمسة عشر درهماً	٦٥٨ هـ	أبو شامة: ص ٢١١
	الرطل بسبعين درهماً	بعد عين جالوت	اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٧٦- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٢ العيني: المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٦٩-٢٧٠
	الرطل بسبعة عشر درهماً أو خمسة عشرة درهم	٦٥٩ هـ	أبو شامة: ص ٢١١ اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٣٦- النويري: المصدر نفسه: ج ٣٠، ص ٤٣
اللحم	الرطل بستة أو سبعة دراهم	٦٦٠ هـ	ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٢٣٤-٢٣٥
	الرطل بأربعة دارهم ونصف	٦٦٥ هـ	ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٨، ص ٢١٠-٢١١
	الرطل باثني عشر درهم	٦٦٩ هـ	العيني: ج٤ ص٤٦ المقريزي: المقفى ج ٧، ص ١٧٣
	الرطل بدرهمين بعد رحيل غازان	٦٩٩ هـ	العيني: المصدر نفسه، ج ٤ ص ٧٩
	الرطل بتسعة دراهم	٧٠٠ هـ	النويري: ج ٣١، ص ٤١٥- الذهبي: دول، ج ٢ ص ٢٠٦- العبر، ج ٥ ص ٤٠٩- الصفدي الوافي ج ٤
	الرطل بخمسة دراهم أو أكثر	٧٤٨ هـ	أبو الفداء: تاريخ أبو الفداء ج ٤ ص ١٥١

اللبن	الرطل بـ ١٥ درهماً بعد عين جالوت		العيني: المصدر نفسه: ج ١، ص ٢٩٦
	الرطل بخمسة عشر درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: المصدر نفسه: ج ١، ص ٤٣٦- ج ٢، ض ٩٠- النويري: المصدر نفسه: ج ٣٠، ص ٤٣

جدول ٤ أسعار

المادة	السعر	السنة	المصادر
السمك	الرطل بثلاثين درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري: ج ٣٠، ص ٤٣
السيرج	الرطل بسبعين درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري ج ٣٠، ص ٤٣
الخل	الرطل بثلاثين درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري ج ٣٠، ص ٤٣
الأرز	الرطل بعشرين درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري ج ٣٠، ص ٤٣
الرمان	الرطل بثلاثين درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري: ج ٣٠، ص ٤٣
السكر	الرطل بمئة درهم بعد عين جالوت	٦٥٨ هـ	العيني: المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٦٩-٢٧٠
	الرطل بـ٥٠ درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري: ج ٣٠ ص ٤٣
الحلوى	الرطل بـ٥٠ درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري ج ٣٠، ص ٤٣
العسل	الرطل بـ٥٠ درهماً بعد عين جالوت	٦٥٨ هـ	العيني: المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٦٩-٢٧٠
الشراب	الرطل بـ٧٠ درهماً بعد عين جالوت	٦٥٨ هـ	العيني: المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٦٩-٢٧٠
	الرطل بستين درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري ج ٣٠، ص ٤٣
الجدي الرضيع	بمائة درهم بعد عين جالوت	٦٥٨ هـ	العيني: المصدر نفسه: ج ١، ص ٢٦٩-٢٧٠
	بأربعين درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: المصدر نفسه: ج ١ ص ٤٣٦
الدجاجة	بعشرة دراهم بعد عين جالوت	٦٥٨ هـ	العيني: ج ١، ص ٢٦٩-٢٧٠

الجدول رقم ٥ أسعار

المادة	السعر	السنة	المصدر
الدجاجة	بخمسة دراهم	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري: ج ٣٠ ص ٤٣
البيضة	١,٥ درهم بعد عين جالوت	٦٥٨ هـ	اليونيني: المصدر نفسه: ج ١ ص ٤٣٦- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٤٣ - العيني: ج ١ ص ٢٦٩-٢٧٠
	كل أربع بيضات بدرهم	٦٩٩ هـ	المقريزي: المقفى: ج ٧، ص ١٧٣ العيني: ج ٤، ص ٤٦
	كل خمس بيضات بدرهم	٦٩٩ هـ	أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٥١ ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٠

البصل	البصلة بنصف درهم	٦٥٨+٦٥٩ ﻫ	النويري: ج ٣٠، ص ٤٣ العيني ج ١، ص ٢٦٩-٢٧٠
البقل	باقة البقل بنصف درهم بعد عين جالوت	٦٥٩ هـ	العيني: المصدر نفسه، ج ١ ص ٢٦٩-٢٧٠
	باقة البقل بدرهم	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري: ج ٣٠، ص ٤٣
البطيخة	بأربعين درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري ج ٣٠، ص ٤٣
التفاحة	بخمسة دراهم	٦٥٩ هـ	اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٣٦- النويري: المصدر نفسه ج ٣٠ العيني ج ١ ص ٢٦٩-٢٧٠
الزيت	بستة دراهم أو سبعة	٦٩٩ هـ	أبو الفداء: المصدر نفسه: ج ٤، ص ١٥١ المقريزي: المقفى، ج ٧، ص ١٧٣- العيني: ج١ ص ٢٦٩-٢٧٠
الجبن	الأوقية بـ ١,٥ أو درهم	٦٥٨ هـ	أبو شامة: المصدر نفسه، ص ٢١١- اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٧٦ ابن صصري: ص ١٨٠
	الرطل باثني عشر درهماً	٦٩٩ هـ	العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٦
الثوم	أوقية بدرهم	٦٥٨ هـ	أبو شامة: ص ٢١١ اليونيني: المصدر نفسه، ج ١ ص ٣٧٦
العنب	الرطل بدرهمين	٦٥٨ هـ	اليونيني: المصدر نفسه، ج ١ ص ٣٧٦
	ثلاثة أرطال بدرهم	٧٩٥ هـ	ابن صصري: المصدر نفسه، ص ١٤٠
التين	٣ أو ٤ أرطال بدرهم	٧٩٥ هـ	ابن صصري: المصدر نفسه، ص ١٤٠
الدراق	ثلاثة أرطال إلا ثلثاً بدرهم	٧٩٥ هـ	ابن صصري: ص ١٤٠

جدول رقم ٦ أسعار

المادة	السعر	السنة	المصدر
القبزسي	أوقية بدرهم	٦٥٨ هـ	أبو شامة: ص ٢١١ اليونيني: ج١، ص ٣٧٦
الذهب	كان بخمسة وعشرين درهماً وانحط إلى سبعة عشر درهماً بعد رحيل غازان	٧٠٠ هـ	المقريزي: المقفى، ج ٧ ص ١٧٤
	ارتفع سعره كثيراً لأن الفضة كانت في غاية الغلاء	٨٠٣ هـ	العسقلاني: أنباء، ج ٤، ص ٢٣١
	زاد السعر عن الحد في دمشق حتى صار سعر المثقال الهرجة ٦٥ درهماً والدينار المشخص يساوي درهماً	٨٠٥ هـ	ابن تغري بردي: النجوم: ج ١٢، ص ١٩٧
الحيوانات	الجمل بألف والحمار بستمائة	٧٠٢ هـ	المقريزي: المقفى ج٧، ص١٨٠ العيني ج٤، ص٢٢٨
	خروفان بخمسمائة درهم	٧٠٠ هـ	العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٣١

الحيوانات	ارتفعت أسعار حيوانات النقل والحمير لأن أخبار تيمورلنك والفتوحات التي قامت بها جيوشه هي التي أدت إلى هذا الارتفاع	٨٠٣ هـ	شهاب: تيمورلنك: ص ٣٨٦
	عندما خرج العلماء الدماشقة إلى غازان من أجل اخذ الأمان لدمشق بلغ سعر الفرس ٦٥ درهماً والحوثن الذي قيمته ٢٠٠ درهم ٢٠ درهماً	٦٩٩ هـ	الدواداري: المصدر نفسه، ص ١٩
يلاحظ ارتفاع سعر الذهب وقلته في الأسواق، وبسب الاستيلاء عليه من قبل تيمورلنك			

الجدول رقم ٧ أوزان

الوزن	القيمة	المصدر
الأوقية	تساوي بغض النظر عن استثناءات قليلة ١٢/١ من الرطل	هنتس(فالتر) المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، عمان، ١٩٧٠، ص ١٩-٢٠
الأوقية الدمشقية	كانت تساوي ١٢/١ رطل وقيمتها ٥٠ درهماً	
الأوقية الحلبية	كانت تساوي ٦٠،٣ درهماً عند الشيزري، وعند القلقشندي تساوي ٦٠ درهماً كل درهم ٣،١٦٧ غ	
الأوقية الحموية	تساوي ٥٥ درهماً	
الأوقية الحمصية	كانت تساوي ٧٢ درهماً	
الأوقية المقدسية	كانت تساوي ٦٦،٣ درهما	
الرطل	يساوي أساساً اثنتي عشرة أوقية، ويساوي ١٠٠/١ من القنطار	هنتس: المرجع نفسه، ص ٣٠-٣٢-٣٤-٣٥
الرطل في القدس في القرن ١٨	يساوي ٨٠٠ درهم = ٢،٥ كغ	
الرطل في الرملة	يساوي ٣٤٣ درهم = ٢،٣٢١ كغ	
رطل عكا في القرن الرابع عشر	الرطل = ١٢ أوقية ٤٤ بيز = ٢،٢ كغ وزناً محتملاً	
في دمشق	الرطل = ١،٨٥ كغ وفي القرن الخامس عشر الرطل يتراوح بيمن ١،٨٧ كغ و١،٨٤ كغ أي = ١،٨٥ كغ	
رطل حلب حسب تقديرات العمرى	٧٢٠ درهماً وهو ١٢ أوقية ٦٠،٣ والرطل = ٢،٢٧٣ كغ	
رطل طرابلس	= ٦٣٠ درهماً = ٣،١٢٥ غم، ١،٩٦٨ كغ	
رطل حمص في العصور الوسطى	٨٦٤ درهماً = ٢،٧ كغ	

رطل حماة	٢,٠٦٢ درهماً وفي شيزر: ٢,١٣٧	
الغرارة مكيال دمشقي للحنطة	تتألف من ١٢ كيلاً و ٧٢ مداً دمشقياً وعن العمري الغرارة الواحدة ومد ونصف تساوي ٣ أرادب مصرية ويكون وزن الغرارة ٢٠٤,٥ كغ قمح أو حوالي ٢٦٥ لتراً بوصفها مكيال	هنتس: المرجع نفسه، ص ٦٤
غرارة غزة	١,٥ غرارة دمشقية أي ٣٠٦,٧٥ كغ قمحاً وحوالي ٣٩٧,٥ لتر	
غرارة القدس	٣ غرائر دمشقية = ٦١٣,٥ كغم	
المد	المد الشعري ١,٤ صاع. وفي أواخر العصور الوسطى كان الـ ٧٢ مداً تعادل الغرارة الدمشقية وكان ٧٣,٥ مد = ٣ ارادب مصرية. فالمد السوري = ٢,٨٤ كغ	هنتس المرجع نفسه، ص ٧٤-٧٥
مد فلسطين	٢,٣ قفيز، كل قفيز ٤ ويبات = ٢٤ صاعاً	
المكوك في حلب	١٩ سنبلاً من سنابل شيزر، كل سنبل منها ١,٥ رطل ويتوازن مع وزن من القمح قدره ٦١كغ	
عند العمرى	٢,٥ مكوك تعادل غرارة دمشقية واحدة = ٨١,٧٥ كغ قمحاً وعند القلقشندي المكوك الحلبي = ٧ ويبات مصرية = ٨١,٢ كغ	هنتس: المرجع نفسه، ص ٧٩
في الرملة	كل ٨ مكوك = قفيز واحد	

مواسم الغلاء والرخص:

وقع غلاء سنة ٦٥٨ هـ/ ١٢٥٩م حيث ارتفعت أسعار جميع الأشياء[١].

وقع غلاء سنة ٦٥٩ هـ/ ١٢٦٠ م[٢].

اشتد الغلاء سنة ٦٦٠ هـ/ ١٢٦١م في جميع مناطق بلاد الشام[٣].

سنة ٦٩٥ ه/ ١٢٩٥م كان غلاء بالشام وكان بسبب الوباء والفناء بمصر[٤].

كان غلاء سنة ٦٩٩ هـ / ١٢٩٩م بسبب قدوم غازان ورغم. الأمان الذي قدمه ظلت الأسعار تحافظ على ارتفاعها[٥].

١- أبو شامة: تراجم، ص ٢١١- ابن صصرى: الدرة، ص ١٨٠- ابن طولون: إعلام، ص ٣٢.

٢- ابن عبد الظاهر الروض ص٩٨- ١١٣- ابن خطيب الناصرية: الدر المنتخب ج٢، ص٨٣- المقريزي: السلوك ج١، ق٢، ص٤٦٦

٣- النويري: المصدر نفسه، ج٣٠، ص٦٦- ابن كثير: المصدر نفسه، ج١٣، ص٢٣٤- ٢٣٥ – المقريزي- السلوك، ج١، ق٢، ص ٤٦٦

٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٤٣.

٥- النويري: ج ٣١، ص ٣٩٧- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٠٤- ابن كثير: ج ١٤، ص ٧- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٦.

كان غلاء عند ما تواردت الأنباء بقدوم غازان سنة ٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠ م[١].

سنة ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٧م كان غلاء بالشام وبمصر أيضاً حتى هاجر الكثير[٢].

سنة ٧٧٥ هـ/ ١٢٧٣م كان غلاء بدمشق، حتى أن بيدمر أهمل مصالح المسلمين، كما غلت الأسعار في حلب حتى أكلت الناس الميتة[٣].

سنة ٧٨٩ هـ/ ١٣٨٧م غلت الأسعار كثيراً بدمشق[٤].

سنة ٧٩٠ هـ/ ١٣٨٧م غلت الأسعار نتيجة تحركات تيمورلنك[٥].

سنة ٧٩٤ هـ/ ١٣٩١م غلت الأسعار بالشام[٦].

سنة ٧٩٥/ ١٣٩٢م غلت الأسعار بدمشق[٧].

سنة ٧٩٨ هـ/ ١٣٩٥م ارتفعت الأسعار كثيراً[٨].

سنة ٨٠١ هـ/ ١٣٩٨م رخصت الأسعار[٩].

سنة ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠م ارتفعت الأسعار بسبب قدومه للمنطقة، ودخوله المدن الواحدة تلو الأخرى[١٠].

سنة ٨٠٤ هـ /١٤٠١م رخصت الأسعار[١١].

سنة ٨٠٥ هـ/ ١٤٠٢م رخصت الأسعار بالشام والبلاد الشمالية.

١- الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٤٠٩- دول، ج ٢، ص ٢٠٥- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٠٩.

٢- أبو الفداء: المختصر، ج ٤، ص ١٥٠- ١٥١- دهمان: ولاة، ص ١٩٦.

٣- ابن صصرى: المصدر نفسه، ص ١٨٨- ابن طولون: المصدر نفسه، ص ٥١- دهمان: المرجع نفسه ص ٢٣٣.

٤- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٦، ق ١، ص ٧.

٥- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٩، ص ٢٤- ٢٥ — المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٥٧٤- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٢٣٨.

٦- ابن صصرى: المصدر نفسه، ص ١١٠- ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج ٦، ص ٣٢٢.

٧- ابن صصرى: المصدر نفسه، ص ١٣٣.

٨- ابن صصرى: المصدر نفسه، ص ١٢٦- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه ج ١، ق ٣، ص ٥٨٧.

٩- العسقلاني: إنباء، ج ٤، ص ٢٣١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٨- ابن تغري بردي النجوم، ج ١٢، ص ٢٤٢- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٣.

١٠- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ١، ص ٤٩٢.

١١- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ١٥- الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٦٩.

هـ - الأوقاف:

يقصد بالأوقاف الأراضي والمنشآت التي يخصصها المسلمون لأغراض دينية أو للمجاهدين أو لليتامى أو لبناء المعالم الحضارية كالحصون والبيمارستانات إضافة إلى المعاهد الدينية كالزوايا والأربطة وغيرها. من المنافع العامة. وكانت الأوقاف على نوعين خاصة يوقفها الأمراء والأغنياء، ورسمية توقف من قبل الدولة متمثلة بالسلطان والنواب لتصرف على بعض المنشآت الدينية والاجتماعية العامة، فالأوقاف كانت مصدراً لتمويل الحركة العلمية، وكانت مصدراً للإنفاق على الحملات العسكرية الموكل اليهارد الغزاة المغول عن البلاد. وكان الوقف يشتمل على ثلاثة أقسام، وقف الذرية، الخير، الوقف الثالث نوع مشترك تخصص فيه الأملاك للورثة، وبعدهم لوجوه الخير[1].

ولم يكمن تخصيص الأوقاف حكراً على المسلمين فقط، بل كان لأهل الذمة من اليهود والنصارى أوقاف كثيرة، فمثلاً أهل الذمة قد أوقفوا الكثير على كنيسة القيامة أو البطركية التي أستأجرها الشقيقان داود بن نصرو أحمد بن نصر. أما اليهود فقد امتلكوا كنيساً في القدس وأوقافاً خاصة بهم[2].

وكان القيم على الأوقاف يسمى شاد الأوقاف، وقد اختلفت رتبة المتولين لهذا المنصب بين مدينة وأخرى، ففي دمشق كانت عادتها أمرة عشرة، وربما كانت طبلخاناه، بينما كانت في مدينة حلب تقدمه ألف وطبلخاناه، وكان متوليها يعين من الأبواب السلطانية، وبذلك تكون رتبة شاد الأوقاف في حلب أعلى من دمشق.

وكان يساعد شاد الأوقاف في عمله مجموعة من المشرفين، الشهود، العمال، أصحاب الديوان أو المستوفين إلى جانب مجموعة من النظار الذين تطاول بعضهم واكل أموال الأوقاف[3].

وقد استغل هؤلاء مناصبهم وقاموا بأعمال غير شرعية عبر عنها السبكي في كتب الفتاوى:

« ويترتب على ذلك مفاسد كثيرة منها مختص بالناظر ومنها مشترك بينه وبين غيره، فمن

١- غوانمة: نيابة القدس، ص ١٠٧- العلبي: دمشق، ص ١٦٢.

٢- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٣، ص ٥٦- غوانمة: المرجع نفسه، ص ١٠٨.

٣- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٤٩- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣١٦- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٨، ص ٦٤-٦٥- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٧٤١- العسقلاني: أنباء، ج ٢، ص (٨٣)- القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٨٦-٢٨١- النعيمي: الدارس: ج ١، ص ٢٦٩.

المختص بالناظر أنه تطول المدة ويظن كثير من الناس أنه انتهى إليه بشرط الواقف فيشهد له بذلك وربما يسنده إلى غيره، ... ومن المختص بالناظر أنه قد يكون كبيراً أو صغيراً فيكبر بعد ذلك ويستقل بالكلام وتكبر نفسه عن استئذان الحاكم أو امتثال أمره فينسلخ ذلك من ديوان الحكم بالكلية وهو خلاف شرط الواقف وخلاف حكم الشارع أن النظر للحاكم.ومن المختص بالناظر أنه يبقى مطلق التصرف فيؤخر ما يراه من المدد الطويلة ويتصرف بأنواع التصرفات التي تقتضي العرف والشرع مراجعة القاضي فيها فلا يراجعه فيحصل بذلك مفاسد لا تحصى، وكل ذلك لتسميته ناظراً وإجراء حكم الناظر المستقل عليه، ومن المختص بالناظر أنه قد يتوهم أن جعل القاضي له ناظراً كشرط الواقف وقد يتوهم بعض الناس ذلك فيقول الواقف إذا شرط النظر لشخص ارتبط شرحه، وإذا لم يشترط بقي مبهماً، وإذا ولى القاضي ناظراً كان يقيناً لذلك المبهم فيصير كالمشروط من الواقف فلا يجوز تغييره وهذا حال باطل.. ومن المفاسد المشتركة بين الناظر وغيره أنه إذا بقي شخص منفرد بوظيفته كناظر أو عامل أو غيرهما يأخذ على خط القاضي توقيعاً بالجمل عليه ثم لا يقدر القاضي يعزله بعد ذلك بل يبقى متمسكاً بذلك التوقيع ويوهم أرباب الدولة من جهة السلطان أو نائبه فلا يقدر القاضي على عزله ولو بان منه ألف مصيبة وتبقى تلك الوظيفة دائماً لا تؤخذ إلا بتوقيع ولا للقاضي فيها حديث»[1].

ونتيجة للغزو على بلاد الشام فقد جرى اعتداء على أموال وأملاك الأوقاف التي كانت تؤدي خدمات دينية واقتصادية وثقافية. هذا الاعتداء حصل إما من قبل قواد وجنود المغول، أو من قبل رجالات الإدارة المتحكمين بالبلاد فأصبحت موارد الأوقاف هدفاً للاستغلال والسلب والاستثمار من قبل هؤلاء الرجال، لذلك فقد طرأ تبدل وتغير جذري على موارد هذه الأوقاف والتي عادت بالضرر الكبير على المجتمع، فالمفروض أن تصرف موارد هذه الأوقاف في سبل الخير كإطعام الخبز مثلاً لمن يرد إلى إحدى المدن كالقدس مثلاً أصبحت تصرف في طرق غير شرعية[2].

وهناك سؤال مطروح على بساط البحث وهو ماذا حصل لموارد الأوقاف إثر الحملات العسكرية؟ هل طرأ تغير جذري على إنفاق الموارد أو تحصيلها أم لم يطرأ؟.

من الجدير بالذكر أنه عندما دخل هولاكو سنة ٦٥٩ هـ/ ١٢٥٩م إلى بلاد الشام عين

١- السبكي: فتاوى السبكي، ص ١٥٥- ١٥٧.

٢- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٥٢١.

قاضياً للقضاة وناظراً للأوقاف وهو كمال الدين عمر بن بندار التفليسي[1]. ولم تذكر المصادر غير ذلك، لكن يستدل من هذا التعيين أن هولاكو أراد الاستيلاء على موارد الأوقاف ولولا ذلك لما عين كمال الدين في هذا المنصب ولأبقى الذي قبله.

وأثرت غزوة غازان أكثر من سابقتها على الأوقاف، فقد عمد إلى المصادرات والإحراق والسلب لمعظم هذه الأوقاف مما أدى إلى اندثار وضياع الكثير منها وبالتالي إلى توقف وارداتها التي كانت تعود بالفائدة إما إلى المستفيدين منها من العامة، أو إلى السلطات.

ذلك أنه عندما دخل غازان بلاد الشام رافقه الأصيل حسن فحكمه في أوقاف الشام وكانت نتيجة ذلك أن نهب موارد الأوقاف وسلبها، ولم يقتصر النهب على الأصيل بل أشترك به بعض الحكام كنائب دمشق قفجق، حيث استولى على معظم أوقاف المدارس، وهذا يعني أنه حرم الكثير من الطلاب ومن المعلمين العون المادي الذي كانت تقدمه لهم هذه الأوقاف، فأثر على معيشتهم اليومية، وأثر على استمرار تلقيهم العلم في المدارس، وهذا بالنتيجة يعني تأثر الحالة العلمية بذلك[2].

وبالرغم من تنمية موارد وريع الأوقاف بعد غزوة غازان، إلا أن غزوة تيمورلنك أضرت بها كثيراً، فما دامت الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية قد لحقتها الأضرار الفادحة، فلا بد أن تكون الأوقاف قد لحقها قسم من هذه الأضرار. فعند ما دخل تيمورلنك إلى دمشق فرض على مباشر كل وقف من سائر الأوقاف كمية من المال، فأخذ من أوقاف جامع بني أمية مائة ألف درهم شامية، ومن بقية أوقاف الجوامع والمدارس شيئاً معلوماً[3].

وهنا يوجد سؤال آخر وهو إذا كانت موارد أوقاف جامع بني أمية والجوامع والمدارس قد استولى عليها تيمورلنك فمن أين استطاعت الإنفاق على الجوامع والمدارس؟ هل كان ذلك من مال السلطان الخاص، أو عن طريق فرض الضرائب، أو هل كان ذلك من الخزينة العامة؟.

إن هذا السؤال لم أجد الإجابة عليه عند البحث في المصادر، لكن يخيل لي أن الإنفاق قد تم من الخزينة العامة إلى جانب أموال الصدقات والتبرعات، وكان الإنفاق على الجوامع والمدارس، إلى جانب الإنفاق على مشاريع الترميم والإصلاح للمنشآت التي خربها المغول،

١- أبو شامة: تراجم، ص ٢٠٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٢١- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٧٦- ٧٧.

٢- ابن شاكر: فوات، ج ٢، ص ٣١٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٩- المقريزي: السلوك، ج ١ ق ٣-، ص ٨٩٤- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٩- ٤٦.

٣- المقريزي: السلوك ج٣، ق٣، ص١٠٤٨- ابن تغري بردي: النجوم، ج١٢، ص٢٤٢- ابن إياس المصدر نفسه، ج١، ق٢، ص٦١٢.

والإنفاق على تسليح الجيش هي أحد العوامل الرئيسية في انهيار الدولة المملوكية، لأن الانهيار لا يكون فجأة وإنما يكون نتيجة لسنوات طويلة، فالإنفاق رافقه ضعف في الدخل الحكومي وهذا بدوره أدى إلى العجز وإلى التضخم.

كما أجبر الضغط المغولي السلاطين المماليك على منح الأوقاف كإقطاعات للأمراء، ففي سنة ٦٥٩ هـ ١٢٦٠م أخرج الظاهر بيبرس أوقاف الخليل من إقطاعات الأمراء[1].

وانعكست الضرائب المفروضة على الإقطاعات بشكل حاد على الأوقاف، فالمصادرات المتعددة، والضرائب على الأراضي الإقطاعية اضطرت أصحاب الإقطاعات إلى تحويلها إلى أوقاف- أحباس- لتنجو من المصادرات، فكثر الواقفون، وكان غالبيتهم من الحكام، وقد أورد لنا الأديب محمد كرد علي ذلك « وكان العمال كثيراً ما يقبلون الأرض أي يضمونها ويضيفون دخلها إلى بيت المال. ومن العمال من كان يحبس القرى على مصالح المدينة ومرافقها قاصداً بذلك عمارتها. وهذا من أول الحباس في الشام. وكثرت الأوقاف الخيرية والأهلية بكثرة الظلم وشدة الاستبداد في العصور التالية، فكان الواقفون وأكثرهم من رجال الدولة يقفون على الجوامع والمدارس وأعمال البر لتنجو أملاكهم وضياعهم من المصادرة. وأتت عهود كثرت فيها أوقاف الغوطة فقام رجال أذكياء أنقذوا الأوقاف بأن حلوها بحيل سموها شرعية واخترعوا لها أسماء كالتحكير والاحترام والإجارتين والمرصد وأخرجوها عن ملك الوقف إلى الملك الخاص، وكثرت هذه الحيل أيام العثمانيين. وكانوا على عهد المماليك يؤجرون ملك الوقف مئة سنة وفي العهود الأخيرة أنزلوا مدة الإيجار إلى ثلاث سنين.

وما سلم الوقف من الاحتيال على حله واستصفاء أعيانه حتى وقف الجوامع والمدارس والمبرات المجمع على نفعها.. وأصحاب الأوقاف ما برحوا يزعمون أن شرط الواقف كنص الشارع، كلمات اخترعها من عاشوا بسرقة الأوقاف، حللوا لأنفسهم وحرموا على غيرهم، وكان من العوامل في الإخلال بنظام الوقف تحيل طائفة من القضاة على إخراجه عما وضع له. كان يقصد بالوقف في أول وضعه الخير فأصبح في الزمن الأخير شراً.

وأضر الوقف في العمران وهو آخذ بالزوال سنة عن سنة بتوفير الأهلين على الاستبدال الذي كان نفعه ظاهراً، كما كان من النعم على هذا الإقليم كون أرضها مقسمة بين أهلها قسمة طبيعية، فلا ترى فيها زراعات كثيرة إلا نادراً، ومهما بلغ من سعة المزارع الكبرى أو

١- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٨٩- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٢٣- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٤٤- غوانمة: المرجع نفسه، ص ١٠٨.

الحوانيت فإنها تدار بعناية كما تدار الزراعات الصغيرة، ويظهر أنها كانت على ذلك منذ الزمن الأطول»[1].

وظهر في فترة البحث لفظ الاقتراض من أموال الأوقاف وكان ذلك حيلة جديدة من قبل السلطات استخدمتها من أجل تسليح الجيش إثر قدوم الغزاة. فعند ورود الأنباء بقدوم غازان طالبت السلطات- ولاة المال- بالأموال فاقترضوا أموال الأيتام وأموال أوقاف الأسرى لأجل الجيش، وهذه الطرق جميعها غير شرعية وغير قانونية، فالمفروض أن هناك خزينة مالية تدفع جميع متطلبات النفقات العسكرية[2].

وعاودت السلطات المطالبة بأموال الأوقاف سنة ٧٨٩ هـ / ١٣٨٧م من أجل الاستعانة على قتال العدو المغولي، وقد سوغت طلبها بخلو الخزائن من الأموال، واستشير الفقهاء والعلماء في هذه القضية، فوافق بعض القضاة، وعارض آخرون باعتبار أن أموال الأوقاف لا تؤخذ، ثم اقتضى الرأي أن يؤخذ من التجار الزكوات، فشرع في الأخذ منهم، فاستخرج ليوم واحد ثم أبطل ذلك ورد المال إلى أصحابه،واتفق الفقهاء في النهاية على أن يؤخذ من مال الأوقاف أجرة الأماكن إضافة إلى خراج الأرضي سنة كاملة مع بقاء الأوقاف على حالها[3].

وفي سنة ٧٩٣ هـ / ١٣٩٠م عاودت السلطات طلب أموال الأوقاف لتنفقها على تسليح الجيش، وفرضت على القضاة مبلغ خمسين ألف درهم، فقررت على أوقاف المدارس الشافعية النصف، والحنفية سبعة عشر ألفاً وعلى المالكية ثلاثة، وعلى الحنابلة خمسة[4].

وكان للعجز المالي الذي وقعت به الخزينة العامة أثر على زيادة الركود الاقتصادي الذي تجلى في إحدى صوره في الاقتراض بشكل دائم من مال الأوقاف، فقد أعاد الظاهر برقوق سنة ٧٩٧ هـ/ ١٣٩٤م اقتراض أموال الأيتام والأوقاف من مودع الشام وكان مقدارها ستمائة ألف درهم.

ويلاحظ أنه في خلال ثماني سنوات عمدت السلطات ثلاث مرات إلى أخذ أموال الأوقاف مما يدل على وقوع البلاد في عجز مالي، وهذا يتنافى مع ما أقدم عليه الظاهر برقوق من

١- كرد علي: غوطة دمشق، ص ٩٣.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٦- دهمان: ولاة ، ص ٨٩.

٣- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٥٦٣- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٢١٨- ٢١٩- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٣٧٥.

٤- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٣٧٥.

إقامة مشاريع عمرانية كثيرة، ومع ما خلفه وتركه من الذهب الذي صادرته السلطات فيما بعد ووزعته أثناء قدوم تيمورلنك للبلاد.

وأقدم بعض الحكام الإداريين على بيع الأوقاف بطرق واهية مزيفة كما فعل محمد بن أحمد بن محمود النابلسي في دمشق فقد باع أكثرها بطريق المناقلات، أما سكان المدينة فقد استولوا على أوقافها، عندئذٍ أمر السلطان بإيقافهم عن البناء ظاهر البلد، ونتيجة لذلك أقال القاضي الأخنائي، وعين بدلاً منه شمس الدين الصلتي وأمره بالكشف عما استولي عليه من الأموال والأوقاف فاستعيد ذلك كله[1].

إن التصرف الخاطئ تجاه التعامل مع موارد الأوقاف من قبل الحكام الإداريين شجع بقية السكان على سلبها ونهبها، وهذا ناتج عن حالات التخبط والفوضى التي كانت تعيشها البلاد، وعن موجة عدم الاستقرار الأمني، فلو أن الاستقرار الأمني والاقتصادي يسود البلاد لما تجرأ السكان على الاستيلاء على تلك الأوقاف.

وهنا يجب طرح سؤال وهو لماذا حللت السلطات لنفسها أخذ موارد الأوقاف ولو كان ذلك لغايات عسكرية، وحرمتها على السكان؟.

إذا أخذنا بعين الاعتبار الروايات التاريخية لوحظ أن الأسباب التي نوقشت فيما مضى هي التي دفعت السلطات للأقدام على هذا العمل، بينما إذا تعمقنا في هذه الروايات نلاحظ أن السبب وراء ذلك هو الاحتفاظ بالموارد المالية لمواجهة المخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية إضافة إلى الغزو المغولي.

وأثر العجز المالي بشكل أو بآخر على زيادة أجور الأوقاف وخاصة إثر غزوة تيمورلنك وذلك لسد العجز المالي، إضافة إلى سرقة موارد الأوقاف المالية بين العلماء. فقد أفتى العلماء سنة ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠م لصالحهم عندما رفضوا إعطاء نصف الأوقاف كإقطاع للأجناد البطالين، وبرروا ذلك بأنه لا يجوز الاعتماد عليهم في الحروب لأنهم دائماً مع المنتصر[2].

وفي المقابل فإنهم رفضوا في هذه السنة التصديق على الضريبة التي فرضها السلطان لمصادرة أموال الأوقاف والتجار لتلبية متطلبات الجيش الذي سيواجه القائد المغولي تيمورلنك[3].

١- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٨٣٨- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٨٢.- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ٥- السخاوي: الضوء اللامع، ج ٧، ص ٥٨- ١٠٧- ج ٩، ص ٨٨ — النعيمي: الدارس، ج ٢، ص ٤٧.

٢- النعيمي: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٩٩- ٣٣٧- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ١٣١- العلبي: تيمورلنك، ص ١٢٨.

٣- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢١٨- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٢١١- ٢١٨.

ومن المرجح أن رفضهم نبع من معالجة السلطات الخاطئة للعجز المالي أثناء قدوم الغزاة الغول.

وأثارت قضية حل الأراضي الموقوفة على المساجد والجوامع والزوايا مشاكل عديدة ومناقشات بين الفقهاء، ففي سنة ٧٨٠ هـ/ ١٣٧٨م جمع الظاهر برقوق القضاة لمناقشة حل الأراضي الموقوفة على أولاد الملوك والأمراء، وتعرض للرزق الأحباسية، لكن القضاة، أفتوا بعدم جواز حلها بوجه من الوجوه، وانقضى الأمر على إخراج عدة أوقاف كإقطاعات(١).

كل ما ذكر فيما مضى وسائل غير شرعية لمصادرة أموال الأوقاف، ونستطيع تسميتها بسرقة أموال الأوقاف، وهذه العبارة كررها أكثر من مؤرخ في فترة البحث، وفي فترة لاحقة للغزو المغولي نذكر منهم على سبيل المثال البدري وهو من علماء القرن التاسع الهجري، فقد ذكر في كتابه نزهة الأنام عن جامع تنكز: « فهو منزه يقصد، وللمصلي معبد، وفي كل شرف منهما عدة من المدارس والمساجد، ولكل واحد ما يكفيه من الأوقاف استولت عليها أيدي المتشبهين بالفقهاء فأظهروا فيها أنواع المفاسد، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»[٢].

وشبه بعض الباحثين آكلي أموال الأوقاف باللصوص فقد ذكر كرد علي أن لصوص الأوقاف قد أكلت ما حبسه القيمري على البيمارستان من القرى والبساتين والحوانيت والطواحين[٣].

كان محمد كرد علي على صواب عندما أطلق عليهم اللصوص، فمن استولى على أشياء لا تخصه فهو لص خاصة أنها كانت تعود بالنفع العام على المجتمع كله، ولكن رغم السلبيات التي تعرضت لها الأوقاف إلا أن بعض نواب المدن ساهم في تنميتها ورفعها لتساهم في بناء المجتمع العربي الإسلامي، فالنائب تنكز عمل على تنمية ريعها وبناء معاهدها، وأقر أن لا يصرف لأحد من موظفيها راتب حتى تعمر، فعوض أثناء الترميم خسارة هذه الأوقاف، فقد عوض عن خان تابع لأوقاف المدرسة الظاهرية وأعاد بناء الدكاكين التابعة للمسجد الأموي، كما صادر عدة أوقاف لأولاد الملوك.

وهذا ليس بمستغرب على تنكز الذي عمل جاهداً على القيام بنهضة عمرانية - اتسمت بمظهر ديني - واقتصادية واجتماعية في المناطق التابعة لدمشق وفي المدينة بالذات، وبينما كان بعض النواب يستغلون موارد الأوقاف كان يكثر هو من الأوقاف، فقد كانت له أوقاف كثيرة

١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ١، ص ٣٤٥- ٣٤٧- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٢٣٥ ٢٣٦.

٢- البدري: نزهة الأنام، ص ٤١.

٣- كرد علي: غوطة دمشق، ص ١٣٥.

كمارستان بصفد، جامع بنابلس وعجلون، دار حديث بالقدس وغيرها الكثير[1].

وأثارت قضية الاستيلاء على أموال الأوقاف من قبل العلماء، استياء العامة والسلطات معاً، ويرجح أن السبب وراء عمل الفقهاء أو العلماء هي أسباب سياسية واجتماعية، سياسية متمثلة في الغزو المغولي الذي نتج عنه استشراء الرشوة بكثرة. ذلك أن بعض العلماء بذل أموالاً كثيرة لتسلم منصبه. وكان هؤلاء في بعض الأحيان غير كفوء مما جعلهم يظلمون الناس بكثرة المغارم والمكوس، ففي حلب كان في أيام نائبها قراسنقر مستوفٍ يهودي على الأوقاف، شدد وظلم أهل الأوقاف والناس فاشتكوه فعزل ثلاث مرات ثم عاد بالبرطيل والرشوة، وظل على حكمه حتى حل المشكلة خطيب حلب حيث جلس في الكنيس اليهودي مدة منع اليهود من الصلاة فيه أيام السبت فضايقهم ذلك كثيراً، عندئذٍ أذعنوا لمطالب الناس ووعدوا الخطيب بأن لا يباشر هذا المستوى في الأوقاف نهائياً[2].

وصفوة القول إن الظروف السياسية ولدت عدم استقرار أمني في المنطقة فأصبحت موارد الأوقاف لا تعطى بشكل مستمر وثابت، وإنما بشكل متقطع، فالمجتمع كل متماسك في بنيانه الاجتماعي والاقتصادي، وإذا ما طرأ أي خلل على إحدى هذه البنى فإنها ستؤثر بالطبع على المجتمع كله. كانت الموارد تعطى بالدرجة الأولى للقيمين على هذه الأوقاف كالإمام والمؤذن والقيم، إضافة إلى الواردين عليها من البلاد، فالأربطة مثلاً أو الزوايا كانت توقف لها الأملاك الكثيرة حتى تسد حاجة المقيمين بها فأصبحت بذلك هذه الموارد إحدى طرق المعيشة لبعض الأفراد العاطلين عن العمل، وبطالتهم نتجت عن التحركات السكانية التي حصلت من الأرياف والمدن نتيجة للاضطراب الأمني[3].

ومن المفيد هنا التساؤل عن أحوال المقيمين في الأماكن الدينية إثر الغزو المغولي، ماذا طرأ على أوضاعهم بعد انقطاع الموارد عنهم فترة حصول الاجتياح هل تركوا الزوايا واتجهوا إلى أماكن أخرى تقدم لهم قوتهم اليومي، أم ظلوا في أمكنتهم وبالتالي فإن معظمهم تعرض للمجاعة، أو أن السلطات مع جهات أخرى تبرعت لهم بالأموال وغيرها؟.

المصادر لم تزودنا بأي معلومات عن هذه الاستفسارات المطروحة، لكن من الطبيعي أن

١- الصفدي: تحفة، ج ٢، ص ٢٣٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٨٧- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٢١٢- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ١١٠- دهمان: ولاة، ص ١٦٦.

٢- ابن تغري بردي: المنهل، ج ١، ص ٣٥٥- ٣٥٧- عبد الرزاق (أحمد): البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك، مصر، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٧٩م، ص ٢٥- ٢٦.

٣- ابن شداد: تاريخ الظاهر: ص ٣٠٢- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٥٤٤.

تكون السلطات قد عمدت إلى مساعدتهم إثر فقدان الموارد، إلى جانب استمرار الصدقات فهي لم تتوقف أبداً ولا نستطيع الجزم فيما إذا كان هؤلاء قد تركوا الزوايا، أم بقوافيها، لكن من المرجح أن الأمكنة التي تعرضت للتفتيش والقتل من قبل الأعداء قد نزح قاطنوها، ومن كانت أكثر أمناً بقوا فيها. وهنا يجدر بنا القول إن الأمكنة التي نزح منها قاطنوها طرأ عليها تغيير في البنية الاجتماعية فالذين هاجروا لم يعودوا جميعهم، بل اندمج معهم أناس جدد تباينت فئاتهم الاجتماعية. إلى جانب أنه طرأ تغيير عمراني على هذه الأمكنة فيما إذا كانت قد تعرضت للهدم.

وأرغمت الظروف السياسية على حصول تبدل في الفئات الداخلية في سلك الوقف، فبينما كانت تقتصر على الأمراء في السابق، فقد دخل فيها كبار القادة ووجهاء المدينة وهذا ما اثر بشكل سلبي على المجتمع، حيث نفذ هؤلاء مطامعهم الشخصية من خلالها[١].

وبذلك تكون الأوقاف قد تعرضت مثل غيرها للتغيير والتبديل نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، وبدلاً من أن تكون هذه الأوقاف إحدى واردات الخزينة، وممولاً للمشاريع الثقافية العلمية والخيرية، وسنداً للاقتصاد المحلي في ظل الغزو المغولي، أصبحت هدفاً للاستغلال والنهب من قبل رجال الإدارة وبعض العلماء والفقهاء من جهة، ومن قبل أمراء المغول من جهة أخرى، وبالتالي كان لها الباع الطويل في تدهور الأوقاف، وكانت من الأسس التي سببت الانهيار الاقتصادي.

و - الرشوة:

وجدت الرشوة زمنياً قبل العصر الملوكي فقد عرفت في العصر العباسي أثناء وجود السلاجقة في العراق وكانت تسمى ضرائب على الترقي ونيل الوظائف الكبيرة وكانت مورداً من الموارد التي تدر بعض المال على خزينة الدولة[٢].

لكن الرشوة كمرض اجتماعي انتشرت في بلاد الشام إبان العصر المملوكي بالإضافة للأمراض الخلقية الأخرى كالبغاء واللواطة وشرب الخمر والحشيش، وشملت الرشوة كافة فئات المجتمع بدءاً من قاعدة الهرم الاجتماعي وحتى القمة. لكن الرشوة لم تتخذ الصفة الشرعية لها حتى منتصف القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي حيث أنشئ لها ديوان

١- سوفاجيه: دمشق الشام، ص ٨٢.

٢- الأيوبي (محمد بن تقي الدين عمر بن شاهنشاه الأيوبي): مضمار الحقائق وسر الخلائق، القاهرة، عالم الكتب، ص ١٦٩

سمي ديوان البذل[1].

ولنتساءل الآن عن مدى تأثير الغزو المغولي على انتشار الرشوة. وهل حدثتنا المصادر التاريخية عن قبض الرشوة من قبل قواد المغول؟

إن جميع البلدان التي تتعرض لغزو خارجي تزداد فيها الأمراض الخلقية، ناهيك عن الأمراض الجديدة التي يجلبها الغزاة معهم، وقد انطبق هذا على الرشوة. فقد شجعها المغول وزودتنا المصادر بأن لها ذكراً في غزوتي هولاكو وغازان بينما شجبها تيمورلنك ظاهرياً. أثناء غزوة هولاكو سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٥٩م قلد القضاء كمال الدين عمر بن بندار التفليسي بدلاً من القاضيين صدر الدين بن سني الدولة الذي حكم مدة خمسة عشر عاماً مع زميله محي الدين بن الزكي فسار القاضيان المعزولان للقاء هولاكو في حلب وبذلا أموالاً جزيلة توليا على أثرها القضاء في دمشق وهنا نتساءل لمن بذلت هذه الأموال لهولاكو أم لأعوانه المقربين؟. من المرجح أن يكون المال المبذول قد أعطي للمقربين من هولاكو وهم بدورهم أعطوه إياه وبناء على هذا التقليد عاد ابن الزكمي إلى دمشق وجلس في خدمة أيل سنان تحت قبة النسر عند الباب الكبير حيث كانت زوجة أيل سنان موجودة، وقد هاجم ابن كثير ابن الزكي على عمله ووصف ذلك بقوله: «وقرئ التقليد هناك والحالة كذلك وحين ذكر اسم هولاكو نثر الذهب والفضة فوق رؤوس الناس، فإنا لله وإنا إليه راجعون، قبح الله ذلك القاضي والأمير والزوجة والسلطان.» وذكر أبو شامة أن ابن الزكي استحوذ في مدته القصيرة على مدارس كثيرة فقد عزل قبل رأس الحول فأخذ في هذه المدة العذراوية السلطانية والفلكية والركنية والقيمرية والعزيزية مع المدرستين اللتين كانتا بيده التقوية والعزيزية وأخذ لولده عيسى تدريس الأمينية ومشيخة الشيوخ وأخذ أم الصالح لبعض أصحابه وهو العماد المصري. واخذ الشامية البرانية لصاحب له، واستتاب أخاه لأمه شهاب الدين إسماعيل بن أسعد بن حبيش في القضاء وولاه الرواحية والشامية البرانية. قال أبو شامة مع أن شرط واقفها أن لا يجمع بينها وبين غيرها»[2].

وتشير المصادر بأن جنود قوات غازان اخذوا الرشوة تحت اسم البراطيل- انظر بند الضرائب المستحدثة- ومن المرجح أن غازان قد حصل قسماً منها لنفسه.

ولم تشر المصادر إلى تيمورلنك بأنه أخذ الرشوة بل كانت الرشوة مكروهة لديه ظاهرياً

١- المقريزي: المقفى، ج ٢، ص ٢٢٦- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٢،، ص ٤٦٠- ٤٦١- عبد الرزاق: المرجع نفسه ص ٢٦.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٢١- ٢٢٢- عبد الرزاق: المرجع نفسه ص ٢٥.

على الأقل وقد أكد ذلك الكتاب الذي أرسله للظاهر برقوق حيث قال: «فكيف يسمع الله دعاءكم وقد أكلتم الحرام وضيعتم الأنام وقبلتم الرشوة من الحكام»[1].

وقد أثبت الصيرفي بما قاله تيمورلنك أن البراطيل نشأت في أيام الظاهر برقوق فلا يستطيع أحد الوصول إلى وظيفة إلا بالبذل وقد اشتهر في أيامه ثلاثة أشياء قبيحة هي إتيان الذكور، اشتهاره بتقديم المماليك الحسان، التظاهر بالبرطيل[2]. والظاهر برقوق هو أول من استنجد البذل على الولايات[3].

وربما كان القصد من كتاب تيمورلنك لبرقوق هو محاولة تأليب الناس على المماليك، بتصويرهم بأنهم مرتشون ومارقون على الإسلام ولا يهمهم سوى مصلحتهم، كما هدف تيمورلنك إلى إظهار المغول بمظهر المدافع عن الدين والأخلاق لكسب الناس إلى صف المغول فليس من المعقول أن تتواجد في شخصية تيمورلنك تلك الصفات من القتل وسفك الدماء وهتك الأعراض وتدمير المنشآت الحضارية والدينية ولا تتواجد فيه صفة أخذ الرشوة. هذا افتراض طبعاً ولكن المصادر التاريخية لم تذكر لنا إيضاحات حول هذا الجانب.

لقد عد المؤرخون الرشوة من مساوئ السلطات في تلك الفترة وكانت سياسة الدولة المملوكية هي السبب الأول في تلك الانحرافات ذلك أن أنماط القيادة المختلفة وفلسفة الإدارة في اختيار الأساليب والوسائل التي تراها مناسبة أكثر من غيرها في تحقيق الأهداف العامة كانت أباً مباشرة لهذه الانحرافات، وبدلاً من تقويم أداء الأفراد عن طريق تحديد مدى مساهمة كل فرد في المجتمع ومقارنتها مع الأهداف الموضوعة من قبل السلطات وبالتالي وضع كل فرد في المجال الذي يحقق فيه أفضل النتائج فإنها أبدت تهاوناً تجاه أساليب الانحراف فأدى ذلك إلى ظلم فئات المجتمع. وقد وصف ابن صصرى الوضع السيئ حيث قال:

«عليكم بحكام هذا الزمان يرتشون ويرشون على المناصب ولم يعطوا درهماً لفقير وجميع ما يجمعونه به للظلمة ولا يمشي لهم حال».

وقد وصف ذلك شعراً:

فبرطل أن أردت الحال يمشي   **فما يمشي سوى حال المبرطل**[4].

١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٨٠٤- العسقلاني: إنباء، ج ٣، ص ٢٠٧- ابن تغرى بردى: المنهل، ج ٣، ص ٣٢٠.

٢- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ١، ص ٢١٣- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٣٢٠

٣- الشوكاني: البدر الطالع، ج ١، ص ١٦٤.

٤- ابن صصرى: الدرة، ص ٣٨- ٣٩.

وعد الأسرى صاحب التيسير والاعتبار أن الرشوة هي السبب الرابع لخلل الدولة:

«وأما السبب الرابع فهو خاص ببلاد الشام ومصر وما جاروها من بلاد الإسلام فيما حدث من تولية العمال بالمال، وتناول البدل على ولاية الأعمال وانتماء كل ظالم إلى ركن من الأركان، أو إلى عيون من ألعيان حتى يساد عنه ويقارب ويرد عنه كل من يشكيه أو يطالب، أو يذكر عنه من الكلام السوء في كل جانب، فإذا حضر إلى الأبواب الشريفة مظلوم يروم الشكاية على ذلك الظالم المظلوم نابذه ذلك المحامي له والمسادد عنه وعوق الشاكي عما يروم وداهنه، أو داراه أو خوفه وهدده، أو وعده بكشف ظلامته وأخلفه.. وربما أهين وحمل في الاعتقال إلى من تظلم من يده وبسببه فمن جملة هذه الأسباب تولد ما طلبه أهل الضعف من البلاد وكثير من أهل الشوكة والقرب من السلطان ليدفع عنهم ما يأخذ من الجنايات، فوسموا بلادهم بالحمايات.. ولعل عثراتهم أن تقال فليت شعري، لم رضي الملوك بتسليط العمال على ألعمال وبما تناوله منهم من البدل والمال»[1].

ومن المؤكد أن الغزو المغولي بما سببه من ضغط اقتصادي قد ساهم في ازدياد الرشوة لتولي الوظائف سواء العسكرية التي شملت الأتابكية، نظر الجيوش، وظيفة أمير سلاح، الحجوبية، الاستدارية، كتابة السر، نظر حلب[2].

كما ازدادت الرشوة على الوظائف الدينية والتي يجب أن تكون بعيدة كل البعد عن الانحرافات في الجهاز الإداري وعلى الرغم من إصدار السبكي لفتاوى بتحريمها إلا أن نداءه لم يلق آذانا صاغية، ونقتطف هنا ما علل به السبكي استغلال بعض رجال الدين لمناصبهم:

«أما الرشوة فحرام بالإجماع على من يأخذها، وعلى من يعطيها، سواء كان الأخذ لنفسه، أو وكيلاً، وكذلك المعطي، سواء أكان عن نفسه، أم وكيلاً، ويجب ردها على صاحبها ولا تجعل في بيت المال، إلا إذا جهل مالكها، فتكون كالمال الضائع، وفي احتمال بعض المتأخرين الفقهاء أنها تجعل في بيت المال، والمراد بالرشوة التي ذكرناها ما يعطى لدفع حق أو لتحصيل باطل وإن أعطيت للتوصل للحكم بحق فالتحريم على من يأخذها كذلك، وأما من يعطيها فإن لم يقدر على الوصول إلا بذلك جاز، وإن قدر إلى الوصول إليه بدونه لم يجز، وهذا حكم على من يعطي على الولايات والمناصب يحرم على الأخذ مطلقاً ويفصل في

١- الأسدي: التيسير والاعتبار ص ٩٥- ٩٦.

٢- اليوسفي: المصدر نفسه، ص ٢٥٥- المقريزى: السلوك، ج ٢، ق ٣، ص ٦٩٣- السخاوي: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢١٠، ج ٦، ص ٥١، ج ١، ص ١٩٢- ابن الطباخ: المصدر نفسه، ج ٣ ص ٣٧٧- عبد الرزاق: المرجع نفسه ص ٥٣- ٥٥- ٥٧- ٨٤- ٩١- ٩٣.

الدافع على ما بيننا»[1].

وبشيوع الرشوة على مختلف الوظائف الدينية فقد طالت الحسبة بالتأكيد وكان المحتسب يتعهد بدفع مبلغ شهري طول مدة ولايته وأقدم الإشارات للرشوة في حقل الحسبة تعود إلى سنة ٧١٤ هـ/ ١٣١٤م حيث تسلمها القاضي بدر الدين بن الحداد بدلاً عن فخر الدين سليمان البصراوى الذي سافر إلى البرية ليشتري خيلاً يقدمها رشوة على المنصب، هذا فضلاً عن مراسيم تتعلق بإبطال المشاهرة أي الأموال التي كانت تجبى لصالح المحتسب من بعض التجار وأصحاب الحرف والصنائع كالخبازين والطحانين وغيرهم، وعلى سكان وقف الجوامع والتجار وأصبح هذا قيداً على النشاط الصناعي والتجاري[2].

نتج عن انتشار الرشوة تجاوزات قانونية كثيرة عادت بالضرر البالغ على كافة فئات المجتمع، فقد ولدت الحقد والبغض بين العلماء والفقهاء، فقد تولى أشخاص غير أكفاء وجاهلون مكان أشخاص ذوي دراية وخبرة ومعرفة[3]. وانعكس ذلك على أحكامهم القضائية حيث عالجوها معالجة خاطئة[4].

ولا أدل على ما ذكرنا من أن أحد مؤرخي دمشق في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي عبر عن رأيه في القضاء حين قال:

«إن منهم من يضيع كثيراً من وقته في طلب القضاء... بأموال المساكين وطلبة العلم... ومنهم من يقول أكرهت على القضاء، وهو لا يناله إلا بالسعي...»[5].

من خلال ما ورد سابقاً نستنتج عدة نتائج أهمهما:

١- إن الرشوة كانت منتشرة في العصر المملوكي، غير أن الغزو المغولي قد زاد انتشارها.

٢- ترتب على تولي أناس غير مؤهلين للمناصب العسكرية أو الدينية أو المالية، الاهتمام بالحصول على الأموال والتي تساوي ما دفعوه أرضاء لأطماعهم، ودفعاً لديونهم المترتبة أصلاً عن حصولهم على الوظيفة، إضافة إلى تلبية الرغبات المالية للحكام ، وكانت نتيجة هذا

١- السبكي: الفتاوى، ج ١، ص ٢١٤.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٧١- عبد الرزاق: المرجع نفسه، ص ١٢٣- ١٢٤.

٣- الذهبي: ذيول العبر، ص ٥٠- العسقلاني: الدرر، ج ٣، ص ٢٤٧- السخاوي: المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢٧٧- النعيمي: الدارس، ج ١، ص ٣٧٦- دهمان: المرجع نفسه، ص ١٤٩.

٤- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٣، ص ٦٩٦.

٥- العلبي: دمشق نقلا عن نقد الطالب ورقة ٥٢/ أ.

الفساد المستشري في أوصال البلاد أن جمع هؤلاء الموظفين أكثر من وظيفة في أيديهم[1].

٣- أدت زيادة الرشوة إلى ازدياد الفئة الغنية ثراء، والفقيرة فقراً.

٤- إن غياب رقابة السلطات نتيجة للفوضى، أو انعدام الأمن، أثر على الروح الوطنية والعسكرية لبعض الأمراء فجعلهم ذلك يصانعون الأعداء ويأخذون الرشوة[2].

٥- اضطرت السلطات في أحيان كثيرة بعض الأشخاص الراغبين في تسلم وظائف هامة للإقدام على بيع أملاكهم[3].

٦- طالت الرشوة الإقطاعات، فتقرر من طلب إقطاعاً عن مائة دينار حملها مقابل رشوة مائة دينار، ففسدت الأحوال بذلك[4].

وأخيراً نستطيع القول إن الرشوة أصبحت نوعاً من أنواع الابتزاز والاختلاس، لأنها كانت في الغالب تخدم السلطات وقد ساهمت مع عوامل وأمراض اجتماعية أخرى إلى ازدياد الوضع الاجتماعي والاقتصادي سوءاً، مما بدا واضحاً عجز كلا الطرفين الجيش والمدنيين عن صد هجوم تيمورلنك العنيف على بلاد الشام ولا ندري فيما إذا كان قد حاول أمراء المغول رشوة بعض الأعيان أو السكان لمساندتهم أثناء دخولهم للمدن ليكونوا لهم عوناً، بعد أن اطلعوا على أمور البلاد، وأنا لا أستبعد ذلك فكل عصر من العصور حافل بهذه الحوادث، فدائماً يسعى العدو إلى إيجاد حليف قوي له داخل البلاد، وذلك إما عن طريق بذل الأموال الكثيرة له، أو تسليمه منصباً هاماً عند تسلمه زمام السلطة في البلاد، ولكن الذي لم استدل عليه من خلال المصادر هو الأشخاص الذين قاموا بهذه المهام برضاهم وليسوا مجبرين وأرجو أن تصدر أبحاث بخصوص هذه النقطة.

ثانياً: نفقات الدولة:

آ- نفقات الدولة على المعالم الحضارية التي خربها المغول:

تمثل المدن مركزاً هاماً للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومركزاً من مراكز المواصلات التجارية والبرية. لذا حظيت في فترة البحث بكل اهتمام فعمد السلاطين لتحصينها وتقويتها لصد العدوان الخارجي عنها، وعمدوا إلى إحاطتها بأسوار قوية انطلاقاً

١- ضومط: الدولة المملوكية ص ٨١.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٢٤٢- ابن الوردي: المختصر، ج ٢، ص ٤٧٩- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٧٧٩.

٣- السخاوي: الضوء، ج ٧، ص ٢٧٧.

٤- المقريزي: المقفى، ج ٢، ص ٢٢٥- ٢٢٦- ابن تغرى بردى: المنهل، ج ٢، ص ٤٦٠، ص ٦، ص ٢٥٠.

من أهمية الأمن الذي يتوفر بتحصين المدن، كما بنيت القلاع التي تساعد على حفظ المال والجاه والنفس والقلاع وبعد ذلك من مقاصد الإسلام، وقد صنفها الفقهاء تصنيفاً يضعها في عداد «البناء الواجب» لا سيما إذا كانت الحاجة ملحة لاستخدامها في الدفاع عن حرمات المسلمين واستخدمت هذه القلاع كملجأ للسكان عند حدوث الغزو، ومخزناً للغلال لتزود الجنود والناس وعند الحاجة(1).

وتحدثنا المصادر التاريخية بأن الغزاة ركزوا بالدرجة الأولى في الهجوم على أسوار المدن وقلاعها، كما دمروا المنشآت الحضارية والدينية في المدن التي دخلوها. وهذا ما جعل ترميم وبناء هذه المنشآت يتطلب أموالاً طائلة.

للأسباب السابقة اهتم السلاطين المماليك وأمراؤهم بترميم الأسوار والقلاع التي دمرها المغول، كما قاموا بالإنفاق على المشاريع العمرانية وخاصة الدينية منها كالمساجد والترب لعدة أسباب:

١- رغبة المماليك وأمرائهم في إضفاء الشرعية على حكمهم ومحاولة إظهار أنفسهم بمظهر الحامي للدين والعامل على نشر تعاليمه ولكي يردوا على اتهامات المغول الذين اتهموهم بأنهم مارقون على الدين يقتلون ويرتشون: لذلك أنشا أمراء المماليك الترب التي أضحت زينة للمدينة بواجهاتها الضخمة والمساجد ذات الواجهات الأنيقة(2).

٢- محاولة هؤلاء الأمراء تخليد ذكراهم واستخدام هذه المنشآت كمظهر دعائي ويؤكد هذا النصوص الكثيرة على الترب والعمائر الباقية والتي دون عليها اسم مؤسسها وتاريخ تأسيسها ومفاخر هذا المؤسس.

٣- محاولة الاستفادة من المعاهد الدينية لوقف الأوقاف عليها واستثمارها في حال عزل هؤلاء الأمراء، فنظام شغل الوظائف ارتبط بإنشاء هذه المنشآت فالمماليك إذا عزلوا أميراً عن وظيفته أخذ منه إقطاع الوظيفة فيبقى بلا مورد مالي فأدى ذلك لقلق كبار الأمراء(3).

ورغم ما أحدثه الغزو المغولي للمنشآت في بلاد الشام في بلاد الشام فقد شهدت نهضة عمرانية وحضارية ملموسة قام بها مجموعة من النواب والأمراء الذين تولوا الحكم، فقلما تولى نائب أو أمير حكم مدينة إلا ونفذ المشاريع العمرانية وخاصة الدينية، مثال هؤلاء الأمير تنكز الذي عمر

١- عبد الستار عثمان (محمد): مجلدة عالم المعرفة، الكويت، آب، ١٤٠٨ هـ / ١٤٨٨م، ص ١٣٥.

٢- سوفاجيه: المرجع نفسه، ص ١٥- عبد الستار عثمان: المرجع نفسه، ص ٣١٦.

٣- عبد الستار: المرجع نفسه ص ٣١٦- ٣١٧.

جامعاً وتربته قبل أن يموت وشهدت دمشق في عهده ازدهاراً عمرانياً واقتصادياً كبيراً[1].

وقد ساعد هؤلاء الأمراء في تنفيذ هذه المشاريع الإمكانات المادية الجيدة عن طريق عطايا السلاطين لهم وعن طريق استثمار اقطاعاتهم ومشاركتهم لكبار التجار لاستثمار أموالهم.

أما طرق ترميم المنشآت والقلاع والأسوار التي خربها المغول في بلاد الشام فقد تنوعت. فذكرت المصادر التاريخية أن بعض هذه المنشآت رممت عن طريق تسخير أعداد كبيرة من الناس بالعمل فيها ، فمثلاً أجبر علم الدين سنجر الحلبي أثناء ترميمه لقلعة دمشق سنة ٦٥٨/ ١٢٥٨٩ الصناع وكبراء الدولة والعامة وحتى النساء منهم اشتركن في العمل بها[2].

وقام تنكز بعمل مشابه لعلم الدين سنجر بالنسبة لقلعة جعبر التي خربها المغول في غزوة هولاكو لأن أحداً لم يستطيع الإنفاق عليها لاحتياجها إلى طاقات عاملة ضخمة ومبالغ كبيرة، فعَهِد تنكز بترميمها إلى سيف الدين أبي بكر الباشري وذلك سنة ٧٣٥ هـ/ ١٣٣٤م الذي أشرك في البناء الكثير من الصانعين والحجارين والمهندسين من سكان بلاد الشام إلى جانب استخدام الأسرى، كما فرض على قرى حلب ومدن الساحل مشاركة رجالها في العمل.

كما سخرت السلطات الكثير من رجال حلب للعمل في نهرها فقد فرض أن يعمل نصف رجال كل قرية فتسبب ذلك بنزوح الكثير من سكان هذه القرى، كما فرضت على أسواق حلب الأموال والرجال فجمع تنكز عشرين ألف رجل للعمل، وبذلك استمر العمل في القلعة والنهر مدة طويلة من الزمن، وبعد الانتهاء اتخذتها السلطات لتخزين الغلال والأزواد[3].

وقد وصف لنا ابن الشحنة كيف سخر نائب حلب العامة والأكابر لردم الخندق وتعمير القلعة بعد خرابها إثر غزوة تيمورلنك قال:

«واستمرت خراباً إلى أن جاء الأمير سيف الدين حكم نائباً إليها من قبل السلطان الملك الناصر فرج ابن برقوق وأدعى الأمر لنفسه فأمر ببناء القلعة وألزم الناس في الخندق وتحرير

١- لمزيد من المعلومات عن المشاريع في عهد تنكز ينظر: الذهبي: ذيول، ص ١٥٩- ابن الوردي: ج ٢، ص ٤١٥- الصفدي: تحفة، ج ٢، ص ٢٣٣- ٢٣٩- ابن شاكر: فوات، ج ١، ص ١٧٥.

٢- اليونيني: ذيل مرآة، ج ١، ص ٣٧٣- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٠١- المقريزي: السلوك ج ١، ق ٢، ص ٤٣٨- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٥.

٣- أبو الفداء: المختصر، ج ٤، ص ١١٦- ابن أيبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٤٠٠ — الشجاعي: تاريخ الناصر، ص ١١٤- ابن الوردي. المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٤٤- اليوسفي: المصدر نفسه، ص ٢٦٨- ٢٦٩- الصفدي: الوافي، ج ٤، ص ٣٦٩- ابن حبيب: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٦٣- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٤٤- ابن تغرى بردى: المنهل، ج ٤، ص ١٩٦- ابن الطباخ: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣١٣.

التراب منه وجد في ذلك... واستعمل وجوه الناس شاهدت ذلك وأنا صغير مع سيدي الوالد رحمه الله بحيث كان كبار الأمراء يحملون الأحجار وعلى متونهن. والله أعلم»[١].

كما ألزمت السلطات سكان البلاد بإعادة إعمار المنشآت التي لم تستطع إعمارها، فنائب دمشق ألزم أهلها سنة ٨٠٥ هـ /١٤٠٢م بعمارة دار السعادة وفي سنة ٨١١ هـ بعمارة المدارس[٢].

أما المصادر التي اعتمدتها السلطات للإنفاق على ترميم المنشآت فقد تنوعت منها فرض الضرائب والغرامات على الناس وعلى الأراضي الزراعية والأمثلة على ذلك كثيرة لذلك سأكتفي بمثال واحد فمثلاً كمشبغا نائب حلب جمع من أهلها مبلغاً كبيراً من المال ليعمر سور المدينة، ويحصن القلعة[٣]. إلى جانب ما فرضته السلطات سنة ٨٠٩ هـ/ ١٤٠٦م على الأراضي الزراعية لإعادة عمارة قلعة دمشق[٤].

واعتمدت السلطات الأوقاف كمصدر آخر للنفقات ففي سنة ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠م أوقف النائب أحمد اليغموري لبناء قلعة دمشق عدة قرى مثل داريا، أريحا، غزة، نابلس إلى جانب أموال المواريث الحشرية والزكاة والمسابك ودار الضرب ونصف متحصل كنيسة القيامة من القدس وربع الزكاة وربع العشر، وربع ما يتحصل من دار الوكالة فظلم أكثر أهل دمشق بسببها[٥].

وكانت الصدقات آخر المصادر فقد تبرع أصحاب الخير لبناء بعض المعالم الخربة، فالشيخ زين الدين الفارقي (٦٣٣- ٧٠٣ هـ) عمر دار الحديث بعد خرابها إثر غزوة غازان، كما تصدق أخو عز الدين أحمد أحد البتكجية بحلب بعشرين ألف درهم لعمارة الجامع ومنها ثمانية عشر ألفاً لبنائه وألفين لحصره ومصابيحه[٦].

ففي غزوة هولاكو خرب الغزاة قلعة إعزاز، المعرة، الصلت، عجلون، بعلبك، الشميميس، جعبر، وغيرها، وعندما هاجموا حلب أمر هولاكو بتدمير أسوار القلعة.

كما خرب جنوده جامع القلعة والمقام الموجود بداخله، مما اضطر كل من شحنة القلعة والناظر إلى نقل رأس يحيى بن زكريا من القلعة إلى المسجد الجامع بحلب ودفناه غربي المنبر وقيل

١- ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص ٥٧.

٢- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ٨٦، ج ٦، ص ١٠٧- ابن طولون: إعلام الورى ص ٥٧- العلبي: المرجع نفسه، ص ١٩١.

٣- ابن تغري بردى: النجوم، ج ١١، ص ١٣- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ١، ص ٣٠٧- السخاوي: الضوء، ج ٦، ص ١٣٠.

٤- العسقلاني: إنباء، ج ٦، ص ٨.

٥- المقريزى: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٦٥- ابن أساس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦٣٠- العلبي: المرجع نفسه ص ١٩٢.

٦- ابن الشحنة: المصدر نفسه، ص ٦٩- النعيمي: الدارس، ج ١، ص ٢٦.

شرقية، وبني له مقصورة، وظلت القلعة حتى جددت أيام سلطة خليل بن قلاوون. ولم يقتصر التخريب على القلعة فقط بل شمل الجوامع ودار السلطانة، ودور الأمراء وسور المدينة وأبراجها[1].

أما سور حلب الذي بنى قسماً منه بنو مرداس، وبنى معز الدولة أبو علوان ثمال بن صالح بن مرداس بعض أبراجه بعد سنة عشرين وأربعمائة فقد بقيت أسواره قائمة إلى أن تخربت على يد المغول، واستمرت خراباً حتى جددها كمشبغا الحموي سنة ٧٩٢ هـ/ ١٣٨٩م، فقد جمع من أهل حلب ما يقارب مليون درهم وأعاد إصلاحها، وجعل لها أبواباً تغلق عليها، فجدد باب الفراديس[2] الذي يقع بين باب الجنان وباب النصر، وجدد باب الفرج الذي يقع إلى جانب حمام القصر[3].

وخرب كمشبغا من أجل إصلاح هذا السور دوراً كثيرة إلى جانب قصر الطنبغا ودار الكلباوى، وظل هذا السور مرمماً حتى جاء تيمورلنك وخرب المدينة وهدم أسوارها، فلم تستطع بعدها السلطات ترميمها دفعة واحدة وإنما على دفعات، وظل السور بدون ترميم حتى تسلطن المؤيد شيخ ورممه إلى جانب الأسوار والقلعة، خرب أيضاً باب الرقة وظل خراباً حتى تولى الظاهر بيبرس فنقض حديده المصفح ومساميره ونقله إلى دمشق ومصر، وخرب مشهد الحسين[4] فرممه الظاهر بيبرس، وجدده وأصلحه وعمل أبوابه ورتب له إماماً ومؤذناً وقيماً.

وتعرض الجامع الأموي بحلب للحرق من قبل ملك الأرمن، فتصدق لإعادة بنائه أهل الخير، ثم قام الظاهر بيبرس البند قداري فيما بعد بتكليس الحائط الذي بنى وعقد الجملون على الحائط القبلي، وكذلك الحائط الغربي من جهة صحن الجامع وبنى له سقفاً متقناً[5].

وحظيت قلعة حلب بعد مرور زمن على غزوة هولاكو باهتمامات السلطة وإنفاقها الأموال على إعادة بنائها، فقد أكمل عمارتها الأمير قراسنقر المنصوري نائب السلطنة سنة ٦٩٠ هـ/

١- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠٣- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢١٨- المقريزى: المصدر نفسه ج١، ق٢، ص٤٢٢٢- ابن الشحنة: المصدر نفسه ص٥٤- ٥٥- ٧٦- ٧٧- العريني: المغول ص٢٤٤.

٢- باب الفراديس: يقع بين باب الجنان وباب النصر جدده الملك الظاهر وبنى له جسراً على الخندق – ابن العديم (كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جراده) بغية الطلب في تاريخ حلب، حققه د. سهيل زكار- دمشق ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م ص٥٦.

٣- ابن العديم: المصدر نفسه، ص ٥٧.

٤- مشهد الحسين: هو مشهد الدكة يقع غربي حلب- أنشأه سيف الدولة علي بن حمدان. انظر ابن الشحنة: المصدر نفسه، ص ٨٤- ٨٦.

٥- ابن الشحنة: المصدر نفسه، ص ٦٩.

١٢٩١م وقد تعرضت للخراب مرة أخرى على يد تيمورلنك في طريق العودة[1].

وبالنسبة لحماة فقد اكتفى هولاكو بتخريب سور قلعتها، فقد أوكل هذه المهمة إلى الشرف موسى صاحب حمص، كما خرب قلعة شيرز وقد أصلحت شراريف هذه القلعة من قبل الظاهر بيبرس الذي أنفق عليها مبالغ طائلة. أما أسوار المدينة فلم تخرب نتيجة دفع السكان الأموال للقائد المغولي خروشاه الذي ترك المدينة ولم يخرب سورها.

وكانت مدينة حمص من بين المدن التي لم تعان من أضرار الغزو، فقد اكتفى هولاكو بتخريب جزء من القلعة[2].

وماثلت دمشق أختها حلب في الأضرار التي لحقت بها من جراء الغزو، فقد خرب المغول أسوار المدينة وصادروا الأسرة، ونقبوا القلعة وخربوا منها مواضع كثيرة نتيجة لرميها بالمنجنيق، ثم أحرقوا منها مواضع كثيرة وهدموا من أبراجها أعاليها، وهدموا شراريف القلعة وأتلفوا ما كان فيها من الزرد خانات والأسلحة[3].

وأول من رمم القلعة النائب سنجر الحلبي، ثم تابع الظاهر بيبرس العمل في ترميم القلعة، فأقام باشورة وعلاها حتى تشرف على البلد جميعه، كما جدّد باب القلعة لكن الظروف لم تسمح له بإتمام العمل بها نتيجة لموته المبكر، فأكمل ترميمها وإصلاحها في مدة حكم الأشرف خليل بن قلاوون حيث أمر فيها ببناء القبة الزرقاء، وقاعة الذهب وأنجزت في سنة ٦٩١ هـ/ ١٢٩٢[4].

وقد أولى الظاهر بيبرس القلاع المتضررة في البلاد أهمية خاصة وأنفق المبالغ الطائلة

١- النويرى: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٢٢٣- ابن الجزرى: المختار، ص ٣٤٨- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣٧- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٢٣- ابن حبيب: تذكرة، ج ١، ص ١٤٠ – ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٨- المقريزى: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٧٠٨- ٧٧٥ – العيني: المصدر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٤٠- كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٠٦- شهاب: تيمورلنك، ص ٢٩٣.

٢- ابن شداد: تاريخ، ص ٣٥٨/- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠٣- ابن الوردي: المصدر نفسه ج ٢، ص ٢٩٤- ٢٩٥٨- ابن شاكر: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٩- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ق ٤ ص ٧٩٤- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٤٠- كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٠٦- شهاب: تيمورلنك، ص ٢٩٣.

٣- أبو شامة: تراجم، ص ٢٠٤- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠٧- اليافعي : مرآة الجنان، ج ٤ ص ١٤٨- شهاب: الدولة الإيلخانية، ص ١٤٦- العريني: المغول، ص ٢٤٧.

٤- ابن شداد: المصدر نفسه، ص ٣٥٤- ٣٥٦- اليونيني المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٦٠- النويرى: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٢٢١- الذهبي: دول، ج ٢، ص ١٩١- العبر، ج ٥، ص ٣٧١- الصفدي: تحفة، ج ٢، ص ١٨٩- اليافعي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢١٩- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٢٣- ابن الفرات: تاريخ، ج ٨، ص ١٢٨.

لترميمها ولم تشر المصادر لا من قريب ولا من بعيد إلى كيفية الإنفاق، بل اكتفت بذكر سنوات الترميم والأماكن التي رممت.

وكانت أهم القلاع المرممة هي قلعة الصلت، عجلون وصرخد التي لم تستكمل في عهده، بل ظلت حتى سنة ٦٧٩ هـ/ ١٢٨٠م، حيث أكملها السلطان قلاوون، وكانت هذه القلعة قد بنيت من قبل نور الدين محمود زنكي وظلت قائمة حتى هدمها هولاكو[١].

إضافة إلى تجديده لقلعة الصبية فقد أنشأ فيها مغارة للجامع، ودارًا لنائب السلطنة، وعمل جسراً يصل إلى القلعة[٢].

بينما رمم في قلعة بعلبك بأبها والدركاه. إلى جانب القلاع المذكورة رمم قلعة بصرى وحمص وجعبر[٣]. تلا حملة هولاكو العسكرية حملة مغولية سنة ٦٧٩ هـ/ ١٢٨٠م لكن ضررها لم يشمل كافة مدن الشام وإنما اقتصرت على حلب بالذات، وقد اختلفت الروايات حول الأضرار التي سببتها هذه الحملة، فإحدى الروايات أوردت أن الغزاة أحرقوا المدينة بالكامل بعدة أن وجدوها خالية وهذه رواية لا يمكن قبولها وتصديقها، فمن غير المعقول أن تكون حلب فقد تركها أهلها، وإذا قبلنا هذه الكلام على علاته فكيف استطاعت معاهد حلب ومؤسساتها العلمية والدينية مزوالة النشاطات الطبيعية إثر خروج الغزاة.

وذكرت الروايات الأخرى أن الأماكن التي احترقت بالمدينة هي منبر الجامع الذي أحرقه ملك الأرمن إضافة إلى الجامع الذي ظل خراباً حتى عمره سنقر نائب حلب، وكان المسؤول عن عمارته القاضي شمس الدين صفي الحلبي. وانتهى من عمارته سنة ٦٨٤ هـ/ ١٢٨٥م والظاهر انه لم يستكمل حتى جاء الطنبغا الصالحي فعمر الحائط الشرقي منه وخرب المغول المدارس، ودور الأمراء ودار السلطنة[٤].

ولم تمض فترة طويلة حتى هاجم غازان بلاد الشام، وقد اعتبرت حملته العسكرية أعنف وأقوى حملة تعرضت لها المدن، فكانت أكثر وطأة من سابقتها. وقد أطنب المؤرخون في ذكر الأضرار التي لحقت بالمدن جراء هذه الحملة وكانت كل من مدينتي حلب ودمشق هما

١- ابن عبد الظاهر: تشريف، ١٩٤- المعري: مسالك الأبصار، ص ١٢٠- ابن شاكر: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٩.

٢- اليونيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٦٠- ابن شاكر: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٨- ابن تغري بردى: النجوم، ج ٧، ص ١٩٥.

٣- اليونيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٦٠- ابن شاكر المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٩.

٤- ابن العبري: تاريخ مختصر، ص ٥٠٣- المنصوري: التحفة، ص ٥٩- اليونيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٥- اليافعي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٤٨- ١٩٠- ابن حبيب: المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٩- - ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨- ابن الشحنة: المصدر نفسه، ص ٦٤.

الأكثر تضرراً، فقد أحرق المغول في حلب بعض معالمها الحضارية. أما في دمشق فقد كثرت الأضرار بالمدارس، والجوامع والأربطة والخانقاوات، كما أدى حصار القلعة من قبل الغزاة إلى هدم المساكن المحيطة بها خوفاً من تسلق المغول إلى سطح القلعة.

وكانت السلطات عاجزة عن تركيب وإصلاح كافة المعالم التي تهدمت في حلب ودمشق جراء الغزو بسبب فداحة الأضرار، فقد شارك بعض وجوه الخير في ترميم بعضها، فقد ذكر النويري أن جامع التوبة جدده النائب أقوش الأفرم، أما الشيخ زين الدين الفارلقي (ت ٧٠٣ هـ) فقد جدد دار الحديث[١] ويلاحظ أنه على الرغم من إسلام غازان فإن جنوده أقدموا على هدم المساجد ودور القرآن والحديث والأربطة والزوايا التي بناها المماليك حكام بلاد الشام والمعروف عنهم أنهم المدافعون عن المذهب السني.

إن الدمار المريع الذي أحدثته حملة غازان مرتبط بالتركيب النفسي لغازان، أو بتركيبة الجيوش والقوات المغولية، التي لم تتغلغل العقيدة الإسلامية في نفوسها وإنما اتخذوا الإسلام كمظهر دعائي ليكسبوا سكان المناطق التي يخضعونها إلى جانبهم بعاطفة الدين.

ولم تكن الأضرار البشرية المادية الناجمة عن غزوة تيمورلنك لمدن الشام بأقل من سابقاتها بل كانت أكثر وطأة، ففي مدينة حلب لحقت الأضرار بجميع المنشآت فيها. فقد دمرت أسوارها ورممها الناس سنة ٨٢٠ هـ/ ١٤١٧م في أثناء حكم المؤيد شيخ والفترة الزمنية بين حملة تيمورلنك وترميم السور بعيدة جداً وتدل على عجز السلطات عن الإنفاق تحت ضغط الظروف السياسية والاقتصادية. على كل قام المؤيد بتسخير الناس للعمل في هذا المشروع وأمر بجمع الأموال منهم وفوض العمارة لعلم الدين سليمان بن الحاني الوزير، فأمر ببناء الأسوار من باب العراق إلى باب الأربعين بناء محكماً مع ترميم السور المواجهة لخندق الروم فظلم سليمان الناس كثيراً وصادر أملاكهم واستعان بحجارة بعض الترب للترميم كتربة قيصر.

كما خرب الدور التي بنيت بالقرب من السور القديم[٢].

بالنسبة للمدارس التي تعرضت للأضرار فبعضها اندثر نهائياً ولم يستطع أحد ترميمها

١- المنصوري: التحفة، ص ١٥٨- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٩٦- ابن ايبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ١٨- ٣١- ٣٢- ٤٠- الذهبي: دول، ٢، ص ٢٠٣- الصفدي: تحفة، ج ٢، ص ٢٠٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٩- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٥٨- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٥- المقفى، ج ٧، ص ١٧٢- العسقلاني: الدرر، ج ٢، ص ١٣٠- ١٧٠- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٨- ٤١- ج ٤، ص ٣٧- ٤١- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٢، ص ٢٩٤- ٢٩٥- ابن إياس: بدائع الزهور، ج ١، ق ١، ص ٤٠٤- كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٣٥.

٢- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٨- ابن الشحنة نفسه، ص ٣٧.

كالمدرسة الفطيسية التي أنشأها سعد الدين مسعود بن الأمير عز الدين ايبك المعروف عتيق عز الدين فرخ شاه ابن شاهنشاه بن أيوب صاحب بعلبك، وبعضها الآخر رممها العلماء كالمدرسة الناصرية، فقد أصلحها قاضي القضاة علاء الدين وابنه، وأقام بها الخطبة بعد إصلاحها. وهناك مدارس رممت ولم تذكر المصادر من الذي رممها ومنها الأتابكية، بينما اكتفت المصادر بذكر من درس بها وهو العلامة شهاب الدين أحمد بن البرهان، ولم تزل بيده حتى تنازل عنها لكمال الدين أبي الفضل محمد بن الشحنة[1].

وظلت قلعة حلب بدون ترميم حتى أعاد بناءها الأمير حكم سنة ٨٠٩ هـ/ ١٤٠٩م حيث ألزم الناس بالعمل في خندقها، وضرب من اجل إصلاحها أسواقاً كثيرة مثل سوق العرى، مكتب السلطان حسن، فنطرتين إحداهما شمالي جمال الناصري مبنية بالحجارة الهرملية، والأخرى غربي السابقة عند طرف سوق الخيل، كما بنى البرجين الموجودين على باب القلعة الفوقاني، وبنى قصراً على سطح البرجين، لكنه لم يستطع أن يسقف القصر فظل على حاله حتى أمر بسقفه المؤيد شيخ فيما بعد حيث قطعت له الأخشاب من دمشق وقيل من بعلبك[2].

لقد زادت هذه الضغوط المالية، حياة سكان البلاد سوءاً، فهم فقدوا معظم أموالهم الذهبية والفضية أثناء الاجتياج ومن بقي معه شيء يسير يعيش به استخلصه منه الحكام الإداريون لإعادة الحياة الطبيعية إلى ما كانت عليه قبل الاجتياح وبالطبع فإن ذلك سيؤدي إلى نزوح الكثير منهم إلى جانب حدوث المجاعات وازدياد اللصوصية والسرقات واستشراء انتشار المفاسد الاجتماعية الأخرى كالخمور والبغاء وغيرها وهذا ما عاد بالضرر الكبير على بلاد الشام.

كما أن الخسائر الفادحة التي لحقت بالمباني والدور كانت اقل عملياً من الخسائر العلمية والثقافية والديمغرافية التي حصلت جراء الاجتياح فقد شهدت المدارس تعطلاً في مسيرة الحياة العلمية وشهدت الجوامع والأربطة هجرة قاطنيها إلى أماكن أكثر استقراراً وأمناً وبالتالي شهدت المدن تغيراً في عمرانها الهندسي وبنيتها الاجتماعية، فقد ظلت مشتعلة بمدينة دمشق ثلاثة أيام حتى قضت على معالمها، فاحترق فيها الجامع الأموي الذي تحيرت العقول في تكوينه وجمال زخارفه وحسنه والذي لا يماثله بروعة التكوين مسجد آخر. وسقطت سقوفه وخربت أبوابه وانتزع رخامه، كما احترقت أكثر مساجد دمشق وقياسرها ودورها

١- ابن الشحنة: المصدر نفسه، ص ٧٢- ٧٣- ١١٣- ١٢٠.

٢- ابن الشحنة: المصدر نفسه، ص ٥٧- ٥٨ الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ٢٣٢.

وحماماتها وقلعتها[1]

حيث حاصر المغول، فناظروا كثيراً ولم يحصلوا في البداية على نتيجة، لكنهم استطاعوا في النهاية صرف الماء المحيط بها، وقاموا بقذفها بالمجانيق التي بلغ تعدادها ما يقارب الستين منجنيقاً إضافة للعرادات والنفوط، حتى سقطت بعد حصار دام شهرين أو اقل وتحديداً في ثلاثة وأربعين يوماً وقد هدم المغول جميع الدور المحيطة بها من الجنوب والغرب[2].

حولت الغزوة دمشق إلى رقعة كبيرة من الخراب فاستحال على سكانها العيش بداخلها، فبنوا في ظاهر الأسواق وفي الغوطة دورهم من جديد وذلك لكثرة الخسائر في المدينة واستحالة إعمارها بالوقت الحاضر نتيجة الحالة السيئة التي كان يعيشها السكان[3]، فقد ذكر نقولا زيادة أن حياً على مقربة من باب القديس بولس لم يرمم بعد وهذا نقلاً عن الرحالة دولا بروكييه[4] لقد وقع على كاهل السكان إصلاح ما تخرب في المدينة نتيجة العجز المالي للسلطات، فأعادوا بناء المدرسة القليجية التي تقع شمال الصادرية والتي بقيت خربة حتى سنة ٦٩٤ هـ/ ١٢٩٤م وذكر ابن قاضي شهبة بأنه في سنة ٨١٤ هـ / ١٤١١م أذن في المنارة الغربية فيها لأول مرة، بينما أعيد بناء المدرسة الجقمقية الواقعة شمال الجامع الأموي سنة ٨٢١ هـ / ١٤٠٠ م[5] وتم إعمار الشاميتين من قبل الشيخ خليل بن عبد الوهاب بن سليمان بن محمد بن أحمد بن أبي بكر صلاح الدين الأنصاري (ت ٨٢٤ هـ)[6].

وتبنى السكان إصلاح دار السعادة والجامع الأموي[7] وأصلح الأمير شاهين الشجاعي

١- ابن خلدون، التعريف ٣٧٣- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٥١- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٤٥- ٢٤٦- ابن عربشاه، عجائب المقدور، ص ٢٨٥- ٢٦٦- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٦١٦- ٦١٧- العلبي: تيمورلنك، ص ١٨٦- ١٨٧- لامب: المرجع نفسه، ص ١٢٥- عبد السيد: المرجع نفسه، ص ١٤١- كرد علي، المرجع نفسه، ج ١٢، ص ١٧٢- منقريوس: تاريخ دول، ج ٢، ص ٢٩٤.

٢- ابن خلدون: المصدر نفسه، ص ٣٧٣- ابن عربشاه: المصدر نفسه ٢٩٦- ٢٧١- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٣- زيادة: دمشق، ص ٩٩- العلبي: تيمورلنك، ص ١٧٧- ١٧٩.

٣- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٨٢- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦٤٦- العلبي: تيمورلنك، ص ١٩١.

٤- زيادة: المرجع نفسه، ص ٩٧.

٥- العلبي: المرجع نفسه، ص ١٩٢.

٦- السخاوي: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٩٩.

٧- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١١٠٠- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ٨٦- العيني: المصدر نفسه، ص ١١١- تحقيق عبد الرزاق الطنطاوي.

المؤيد شيخ سنة ٨١٢ هـ / ١٤٠٩م جامع التوبة من ماله الخاص[1] كما جدد الطواشي مرجان خزندار الأمير شيخ مسجد المزاز، إضافة إلى ترميم مسجد القليجية من قبل الشيخ أحمد سليمان وكان المسجد في سوق التبن موضع دار الفلوس، ثم داراً للأمير سيف الدين محمد جلبي، فلما أتم الشيخ عمارها جعلها زاوية عام ٩٧٠ هـ/ ١٥٦٢ م[2].

ومن المفيد التساؤل عن المصدر المالي الذي استخدمه العلماء أو الفقهاء لترميم وإصلاح هذه المنشآت، هل كانت هذه من أموالهم الخاصة التي خبؤوها أثناء الغزو؟ أم حصلوا عليها من تنمية ريع الأوقاف لهذه المنشآت؟ ثم إصلاحها، هذا السؤال تبقى الإجابة عليه غامضة إذا لم تثبت المصادر ذلك.

ب: نفقات الدولة على التجنيد العام والحملات العسكرية:

- تعددت نفقات الدولة المملوكية منها النفقات على مشاريع ترميم المنشآت التي خربها المغول والنفقات على الحملات العسكرية وما تستلزمه الجيوش من العتاد والأسلحة والتي شكلت مصدراً من مصادر خسارة الخزينة المملوكية.

لقد تعددت المصادر التي مولت الحملات العسكرية، وأولها السلطات المملوكية، فالسلطة مسؤولة عن الإنفاق على الجند والأمراء سواء الذين تولوا محاربة المغول أو الذين كلفتهم السلطات بمهمات حربية خارج حدود بلاد الشام[3] فأعطت الجنود رواتب من الحزينة وسميت الجامكية[4].

أما الأمراء فقد حصلوا على الإقطاعات. ولم تقتصر النفقات على الأموال النقدية بل شملت الأشياء العينية كالخلع والتشاريف[5] كما كانت السلطات المملوكية مسؤولة عن تدريب الجيش في الحرب والسلم وعن تزويده بالعتاد والأسلحة والخيول وعن استبباب الأمن الداخلي في البلاد وهذا يحتاج إلى قوات عسكرية كبيرة ونفقات باهظة لذلك فمن المرجح أن تكون

١- النعيمي: الدارس، ج ١، ص ٣١٣.

٢- ابن عبد الهادي: ثمار المقاصد ص ٢٥٣- ٢٤٦.

٣- المنصوري: التحفة، ص ١٣٠- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٤-ى ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٢٧- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٨، ص ١٣٦- ١٣٧ — المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٧٧٧- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١١- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١١ ص ١١.

٤- الجامكية لفظ فارسي مشتق من جامة بمعنى اللباس، أي نفقات أو تعويض اللباس الحكومي، وقد ترد بمعنى الأجر أو الراتب أو المنحة، انظر دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص ٥١.

٥- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٢٢٧- عاشور: العلاقات، ص ٨٧- ٨٩.

السلطات المملوكية قد فرضت على الموظفين الإداريين ضريبة دائمة من أجل إعانة القوات المسلحة- ما يسمى حالياً بالمجهود الحربي- تقطع من رواتبهم بانتظام.

وكان المصدر الآخر للنفقات على الحملات العسكرية هو الأمراء وقد أفادنا المؤرخون بأن بعض الأمراء أنفقوا من أموالهم الخاصة بينما يعتقد بأن الآخرين منهم قد فرضوا الضرائب.

وكان أبرز الأمراء الذين تبرعوا من أموالهم الخاصة للإنفاق على الجيش طيبرس الوزير، فقد أوصى عند موته بثلاثمائة ألف، تصرف للجند الضعفاء بالشام ومصر عند موته، فحصل كل جندي على خمسين درهماً[1].

وقد عمد الأمير سلار سنة ٧٠٨ هـ /١٣٠٨م إلى الإنفاق من ماله الخاص على الجيش الذاهب إلى حلب لصد المغول فقد تبرع بأربعة آلاف غرارة من القمح وثمانين ألف درهم وربما قصد من وراء ذلك الارتقاء إلى منصب أعلى[2].أما المصدر الثالث للنفقات على الحملات العسكرية فهم المتطوعة المدنيون من السكان الذين قاتلوا لجانب أفراد الجيش، فمن المرجح أنهم تحملوا جزءاً من النفقات كون بعضهم من التجار والصناع والحرفيين وأصحاب الأموال. فقد أسهبت المصادر في نقل الصور الحية لنشاط السكان أثناء قدوم الغزاة فعند قدوم غازان لدمشق حرض الفقهاء الناس على القتال، واجتمعوا على الأسوار لحفظها لكن الأمان الذي أعطي لهم أطفأ جذوة حماسهم، وهدأت نفوسهم قليلاً بعد رحيل القائد المغولي عن المنطقة، فأمر النائب أقش الأفرم سكان دمشق بتعليق الأسلحة في الحوانيت كما أمر بالرمي والتهيؤ للحرب، وجلس لعرض الناس فاستعرضهم طائفة بعد أخرى. وعملت الأماجات[3]. في المدارس استعداداً للحرب، كما استعد أهل الأسواق للقتال فعين لكل سوق مقدم ومعه جماعة[4].

كما فرضت السلطات القطوع الإلزامي للمدنيين سنة ٧٠٠ هـ / ١٣٠٠م لما تقدم العدو نحو البيرة فاستعرضت الجيوش في دمشق فعرض نحو خمسة آلاف بالعدة والأسلحة على قدر طاقتهم[5]. وعند تقدم تيمورلنك باتجاه حلب خرج سكانها إلى ظاهر المدينة والتقوا طلائع

١- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٩.

٢- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ٥٥- ٥٦.

٣- أماج: الهدف الذي يرمى إليه السهم، ويجمع على إماجات. انظر دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ٢٠.

٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٢- ١٣- ابن حبيب: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢٣- المقريزي السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٠٣- دهمان: ولاة، ص ١١٢- ١١٣.

٥- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٤- ١٥.

جيشه وظلت المناوشات بينهم حتى دخول المغول للمدينة[1].

كما أبدى أهل دمشق استعداداً للقتال بسبب تحريض الفقهاء للناس، وبسبب الخوف الذي سيطر عليهم إثر سماعهم بالمجازر الوحشية المرتكبة في حلب، لذلك عسكروا على الأسوار وتراموا مع جند تيمورلنك فأخذ عدة من خيولهم، وقتلوا نحو الألف، حتى أرسلوا القاضي ابن مفلح للتفاوض معه[2].

هؤلاء المدنيون شكلوا عبئاً إضافياً على النفقات حيث كانت موارد الدولة قليلة والنفقات كبيرة لذلك قامت الدولة بفرض الضرائب- (ينظر فقرة الضرائب)- فمثلاً في سنة ٧٠٢ هـ / ١٣٠٢م أوكلت السلطات إلى الأمراء عند اقتراب العدو من مرعش بالإنفاق على العسكر، حيث يظل الربع في عدته. ويضيفهم إلى جماعته، كذلك فرضت على أهل البوادي والمدن خيالة ويقوم هؤلاء بالإنفاق عليهم من أموالهم[3].

أما مقدار الأموال التي أنفقت فقد كان كبيراً جداً ففي سنة ٦٧٤ هـ / ١٢٧٥م أنفق السلطان ما يزيد عن ستمائة ألف دينار عندما علم بقدوم جيش مغولي بقيادة الأمير بطاى، لكن جيش العدو لما سمع بتحرك العساكر الإسلامية غادر المنطقة فوراً باتجاه بلاده[4].

ولما وردت الأنباء بقدوم المغولي غازان نحو المنطقة استعرض السلطان الجند في دمشق وأنفق على العسكر فأعطى لكل فارس ما بين ثلاثين إلى أربعين ديناراً لكنها لم تكن كافية بسبب غلاء الأسعار ولم ينفق الجنود هذه الأموال في التسليح أو شراء الحاجيات، وإنما في شراء احتياجات الطعام وقد وصف العيني ما كان يقوله الجنود عندما أخذوا هذه النفقات:

«كان كل واحد بينهم يأخذ النفقة من يده ويقبلها ويقول: أش اشترى اليوم بهذا؟ فوالله لأخليها حتى يأخذها التتار. فإن الأشياء من سائر الأصناف تحسنت وغلت جداً خصوصاً الدواب وآلات الحرب وكان الجندي منهم يقول: أش بقي إما ثلاثة أيام، أو أربعة؟ فنحن أحق

١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٣٢- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٢٢- ٢٢٧ — ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ٢، ص ٦١٠- عبد السيد: دولة المماليك الثانية ص ١٣٩- ١٤٠- العلبي: تيمورلنك، ص ١٥٧- ١٥٨.

٢- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٣٥- ١٠٤٦- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٠- عبد السيد: دولة المماليك الثانية ص ١٣٩- ١٤٠- العلبي: تيمورلنك، ص ١٥٧- ١٥٨.

٣- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٠٨.

٤- ابن شداد: تاريخ الظاهر، ص ١٢٧- المنصوري: المصدر نفسه، ص ٨١- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٢١٩- الذهبي: دول، ج ٢، ص ١٧٥- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٦٩ — ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦٢١- ابن الطباخ المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٦٤- - عاشور: المرجع نفسه، ص ١٠٣.

بالذي نشتري به، ومنهم من كان يقول: لعن الله من ينظر إلى فرجة العدو، فوقع في نفوس الناس الخذلان والانكسار سلفاً وتعجيلاً»[1].

وسلم السلطان كل نائب من نوابه نفقة عسكرية، فسلم إلى الأمير جمال الدين آقش الأفرم نفقة عسكر الشام، وإلى الأمير سيف الدين الطباخي نفقة عسكر حلب، وسلم نفقة عسكر صفد إلى كراي المنصوري، ونفقة عسكر طرابلس إلى شرف الدين الدواداري، ثم إلى الأمير سيف الدين قطلبك وكانت النفقة في الجيوش ذهباً[2].

أما سبب إعطاء النفقة من الذهب رغم قلة كميته عن السابق فهي على الأرجح أن السلطات المملوكية عمدت إلى إيهام العدو بتماسك البلاد الاقتصادي والعسكري، ولاستقطاب أعداد كبيرة من المتطوعين للقتال ضد العدو، وبسبب غلاء الأسعار الذي نتج عن انخفاض في القيمة الشرائية للنقود.

وخشي السلطان مرة أخرى من رجوع العدو بعد رحيله فأنفق مرة أخرى على الجيش وقسم الحلقة حسب النفقات إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول أعطاه (لكل شخص) ثمانين ديناراً، القسم الثاني خمسة وسبعين ديناراً، الثالث خمسة وستين ديناراً، كما أعطى السلطان أجناد الشام كل شخص عشرة دنانير وعشرة أرادب شعيراً وعشرة ارادب قمحاً، ثم انفق على المقدمين كل واحد خمسين ديناراً إضافياً بينما ذكرت مصادر أخرى أن الإنفاق كان حسب المقام[3].

وفي سنة ٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠م نال الفارس ستمائة درهم عندما وردت الأنباء بتحركات غازان نحو المنطقة ثانية وقد تحمل سكان دمشق جزءاً من هذه النفقات حيث استخرجت الأموال من الأملاك والأوقاف وأصحاب البساتين، وكانت الأموال ثلث أموال الأغنياء[4].

وعند هجوم تيمورلنك أنفق على الجيش سواء الشامي أو المصري فقد بلغ مقدار ما أعطي لكل شخص ألف درهم، وكل واحد من المستخدمين ألف وسبعمائة درهم وكانت جملة المنفق عليهم خمسة آلاف نفر، وقيل إن السلطان أعطى مماليكه عند الخروج أربعة عشر

١- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٨-٩.

٢- المنصوري: التحفة، ص ١٥٦- ١٥٧- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤٠٣- المقريزي: السلوك ج ١، ق ٣، ص ٨٨٥- المقفى، ج ٧، ص ١٦٨- طه بدر: مغول إيران، ص ٨٦.

٣- العيني: المصدر نفسه، ج٤، ص٧١- ابن إياس: المصدر نفسه، ج٢، ق١، ص٤٠٥- ابن الطباخ: المصدر نفسه، ج٢، ص٢٨٣- ٢٨٤

٤- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٦- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٥٦- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٤- المقريزي: المقفى، ج ٧، ص ١٧٦- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٢٦.

ألف جمل وألفين وخمسمائة فرس تحمل قسطاً منها بالطبع سكان الشام[1]. وبمجرد سقوط حلب أمام هجوم تيمورلنك بدأت السلطات توزع النفقة على الجيش، فأخذ كل مملوك ثلاثة آلاف وأربعمائة درهم. وكل مقدم ألفاً وثمانين درهماً إلى مائة وعشرين ألف، وكل طبلخاناه عشرين ألفاً، وكل أمير عشرة آلاف درهم[2].

نلاحظ من سياق البحث أن السلطات أكثرت من الإنفاق لتحقيق عدة أهداف منها:

- تشجيع الجنود وقت الحرب وإذكاء روح الحماسة لديهم، فالجندي الذي يعطى امتيازات كبيرة يصبح لديه دافع كبير للقتال أقوى من الذي يجبر على الدفاع دون مقابل.

ففي سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٥٩م أنفقت السلطات على الجيش الفار من وجه هولاكو وزودتهم بالحيوانات كالخيول والجمال لإذكاء روح الحماسة لديهم وخوفاً من فرار القسم المتبقي في ساحات القتال[3].

- والهدف الآخر هو محاولة المساواة المادية بين الجيش المملوكي وجنود العدو المغولي، حيث ضم جيش المغول فئات مختلفة من أرمن وكرج وغيرهم وأكثرهم مرتزقة جندهم المغول للقتال وأغدقوا عليهم الأموال لتشجيعهم على القتال، وهذا ما دفع بالسلاطين لإكثار النفقات على الجنود حتى يستطيعوا مواجهة الأعداء.

وأخيراً نقول إن الاجتياح المغولي لبلاد الشام أجبر السلطات على الإنفاق لترميم المنشآت التي خربها المغول وعلى التجنيد العام وهذا أدى لانخفاض أموال الخزينة العامة نتيجة كثرة النفقات كما عانى معظم السكان من الفقر والمجاعات والنزوح ومشاكل اجتماعية كثيرة ولم تستطع بلاد الشام بسببها الوقوف أمام الدولة العثمانية فرزحت تحت احتلالها وبعد أن كان العرب هم الفاتحين لمعظم بلاد العالم فقد احتلوا من قبل دولة ليست بمستوى الحضارة العربية بل دونها بكثير.

١- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٥٠٧.

٢- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٣٥ الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ٧٨- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦٠٠.

٣- ابن طولون: المصدر نفسه، ص ٣١.

الفصل الخامس

١- آثار الحملات العسكرية المغولية على الصناعة :

- يتعلق ازدهار الحياة الاقتصادية بالمناخ السياسي والاجتماعي المستقر، وهذا المناخ افتقدته بلاد الشام في فترة البحث نتيجة للغزو المغولي المتكرر الذي ساهم إلى حد بعيد في عرقلة مسيرة تطورها وازدهارها الاقتصادي. ومما يؤسف له أن المعلومات التي يمكن استخلاصها من المصادر عن الصناعة والحرف والمستهلكين والمنتجين شبه معدومة. وبينما زخرت المصادر التاريخية بالأخبار السياسية عن الاجتياح المغولي للبلاد نراها شحت في إيراد الأخبار الاجتماعية والاقتصادية وعلى الأخص الأخيرة منها.

إن إغفال المؤرخين لذكر أوضاع الصناع والصناعات والحرف إثر الاجتياح شكل معضلة لم يتطرق إليها أحد من الباحثين بالدراسة والتنقيب، وهذه المعضلة تتلخص بتساؤلات عديدة تتضمن أثر الهجوم المغولي على الصناعة في البلاد، هل اندثرت الصناعات أم بقيت مستمرة؟

ما هي الصناعات التي استمر إنتاجها بعد انتهاء موجات الغزو؟ ماذا حصل للمستهلك والمنتج؟ إن هذه التساؤلات لا توجد لها إجابات مباشرة في المصادر، لذلك يمكن استخلاص الأجوبة عن طريق الافتراض والتوقعات من خلال استعراض التاريخ السياسي وإيجاد القرائن والمعطيات لها. والواقع أن بناء المجتمعات الاقتصادية يكون بإقامة توازن بين جميع القطاعات المنتجة، فإن أصاب إحدى هذه القطاعات المنتجة خلل ما فإن المنتجين سيعمدون إلى استثمار أموالهم في القطاعات الباقية، وإن أصاب أحد الميادين دون الآخر نجاحاً مرموقاً فهو سيؤثر سلباً على الاستثمارات في الميادين الأخرى. إن رعاية القطاعات الاقتصادية تتطلب إدراكاً عميقاً ودراية وحكمة، وإلا فالخلل لا بد حاصل وبالتالي فإن الانحطاط قد يشمل جميع الميادين الاقتصادية[1].

وإذا ما طبقنا هذه النظريات على واقع بلاد الشام نجد أنها تطابقه، ذلك أن الخلل أصاب

١- ضومط: المرجع نفسه، ص ١٥٣- ١٥٤.

جميع القطاعات الاقتصادية من جراء الغزو المغولي، فعلى الصعيد الزراعي تعرض معظم الفلاحين للقتل والنهب وأجبروا على النزوح تحت ضغط الظروف الأمنية والاقتصادية، كما تعرضت معظم المزروعات للتخريب والتدمير. وتطرق الخلل بالطبع إلى القطاع الصناعي والحرفي نتيجة لقتل أكثرية العاملين به إلى جانب فقدان الرساميل الصناعية التي تغذيه وتنميه وذلك إما بنقلها إلى خارج البلاد أو بمصادرتها من قبل السلطات للإنفاق على الحملات العسكرية، أو نهبها من قبل المغول أنفسهم. ناهيك عن أن معظم الحرفيين والصناعيين تعرضوا عقب هجوم تيمورلنك للأسر فقد اقتيدوا إلى خارج البلاد مما كان أثر كبير على ضعف الحرف والصناعات بعد أن افتقدت ركائزها الأساسية والمتمثلة بالأموال واليد المنتجة[1].

ومن خلال استعراض منظومة الحوادث التاريخية يلاحظ أن المغول كانوا ينهبون الأموال أولاً، ثم ينزلون أقسى العقوبات بالسكان، ولم يميز الغزاة بين الصناع والتجار والشرائح الاجتماعية الأخرى بل كان القتل من نصيب الجميع وهذا ما لوحظ أثناء حملة هولاكو وتيمورلنك، باستثناء أن تيمورلنك أقدم أثناء اجتياحه لبلاد الشام بأسر العلماء والأدباء والصناع والحرفيين من حمص وحماه وحلب ودمشق وطرابلس ومدن أخرى غيرها. وهنا لا بد من طرح تساؤل لماذا أقدم تيمورلنك على اسر الصناع والحرفيين في بلاد الشام؟.

من الممكن القول بأن المغول وحسب ما وصفهم معظم الباحثين رعاة لا حضارة لهم[2]، لذلك فهم يجهلون معظم الصناعات والتقنيات الحرفية، ولا يتوفر عندهم أي وسائل أو معدات صناعية متطورة تماثل ما تمتلكه البلدان والمناطق التي غزوها، فلم يكن أمامهم إلا أسر هؤلاء الصناع من معظم المناطق التي هاجموها وخاصة من الهند وبلاد الشام. لذلك اقتيد معظم الصناع والحرفيين في بلاد الشام كأسرى إلى بلاد المغول، وقد ذكر بارتولد في كتابه تاريخ الحضارة الإسلامية أن قوافل الصناع وأرباب الحرف الأسرى كانت تسير إلى جانب الجيوش المغولية[3].

وقد عدد المؤرخ ابن عربشاه أصناف الحرفيين الأسرى فقال:

« وأخذ من دمشق أرباب الفضل وأهل الصنائع، وكل ماهر في فن من الفنون بارع، من

١- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٥- ج ٤، ص ١٥٢.

٢- الصياد: المغول في التاريخ، ص ٢٢٤- ٢٢٥.

٣- الهمداني: جامع التواريخ، ج ٢، ق ١، ص ٢٣٥- بارتولد: تاريخ الحضارة الإسلامية، مصر، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٦٦، ص ١٢٧- شهاب: الدولة الإيلخانية، ص ٢٥٢.

النساجين والخياطين والحجارين، والنجارين، والإقباعية، والبياطرة، والخيمية، والنقاشين، والقواسين، والباذدارية، وفي الجملة أهل أي فن كان وجمع كما ذكر السودان»[1].

إن هذا النص يدل دلالة قاطعة على أن تيمورلنك اكتفى بأسر الصناع المهرة من جميع الفنون ولا بد أنه بقي من أهل كل صناعة مجموعة قاموا بمهمة التصنيع فيما بعد، ويدل النص على الحاجة الماسة للمغول لمثل هذه الحرف والصناعات. إذاً بقي معظم الصناعات رغم رحيل صناعها، لكنها عانت من التدهور والانحطاط.

ولم يقتصر الأسر على رجال الصناعات والمهن اليدوية فقط، بل شمل رجال الصناعات الفكرية كالأطباء والعلماء والقراء والقضاة. ومن أبرز الأشخاص الذين اقتيدوا أسرى رئيس الأطباء جمال الدين، وشهاب الدين أحمد الزردكاش في حدود التسعين وقد قابله تيمورلنك بالسخط وقيده بقيد فوق ركبتيه زنته سبعة أرطال ونصف بالدمشقي، وقصد بذلك التشديد عليه، وقاضي قضاة الحنفية محي الدين بن الفرو ولده القاضي شهاب الدين أبو العباس، وقاضي قضاة الحنفية محمود بن القاضي نجم الدين وأخيه بهاء الدين محمد الشهيران بابني الكشك، وقاضي القضاة شمس الدين النابلسي، وقاضي قضاة الشافعية صدر الدين المناوي، وشهاب الدين أحمد بن الشهيد الذي عاد إلى دمشق فيما بعد، وبرهان الدين بن القوشة، ويلبغا المجنون وقد ولاه تيمورلنك نيابة مدينة تدعى كانيكي كلاس، ولم يطلق من أسره إلا الشريف موسى الأنصاري، والكمال ابن العديم، وابن الشحنة وجماعة معهم[2].

وسمح لهؤلاء الأسرى في بعض الحالات اصطحاب زوجاتهم وأولادهم، وقد أوردت المصادر التاريخية وفاة عدد من هؤلاء الأسرى في منفاهم كابي بكر بن الجندي الساعاتي، والشيخ عثمان الأنصاري الكركي وجماعة كثيرة وذلك سنة ٨٠٤ هـ/ ١٤٠١ م[3].

وتشجيعاً للأسرى بنى تيمورلنك لذوي المهن والصناعات مستعمرات عمالية كبيرة حول سمرقند زاول فيها هؤلاء نشاطاتهم ومهاراتهم، ضمن مجموعات منظمة تشبه النقابات، وقد تمتعوا من خلالها بكافة الحقوق والامتيازات ما عدا حق العودة. وقد استخدمهم تيمورلنك في إصلاح بلاده وخاصة سمرقند عاصمة ملكه، وأسمى تيمورلنك القرى التي أنشاها حول سمرقند بأسماء المدن الكبيرة التي اجتاحها كدمشق وشيراز والسلطانية. ولم تقتصر الإقامة

١- ابن عربشاه: عجائب المقدور، ص ٢٩٣- ٢٩٤.

٢- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٣٥٣

٣- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦٤٥.

على أسرى بلاد الشام فقط بل على الصناع الأسرى الذين جلبهم من الهند والذين ساهموا إلى حد بعيد في بناء معظم المنشآت العمرانية وخاصة جامع الملك[1].

لا شك أن الضرر الذي أحدثته حملة تيمورلنك العسكرية على صعيد القطاع الصناعي كان كبيراً جداً، غير أنه لم يكن على نفس المستوى بالنسبة لمناطق الشام، فعلى سبيل المثال لم تتضرر صفد أو القدس أو بيروت من الغزو مثلما تضررت دمشق أو حلب أو حمص. فالبعض من هذه المناطق تتابع فيها العمل الصناعي ولم تتعرض إلا للغرامات. على كل ساهم غزو تيمورلنك لبلاد الشام في اختفاء صناعة الزجاج[2]، ومن المؤسف أنني لم أعثر بين المصادر والمراجع إلا على اختفاء هذه الصناعة، ولو اختفى غيرها لذكر ذلك. ولكن يمكن القول إن الصناعات الباقية تعرضت للتدهور والانحطاط لعدة أسباب الأول انعدام الرساميل الصناعية والتجارية التي سببت عدم استيراد المواد الخام الأساسية للصناعات المحلية، خصوصاً أن معظم الصناعات المشهورة كانت تعتمد على المواد المستوردة كالحديد والنحاس والذهب والسبب الثاني فقدان اليد العاملة في الصناعة بسبب النزوح أو القتل أو الأسر.

ولا بد أن الأسباب المذكورة فيما مضى أثرت على جودة الصناعة العلمية والفنية والحرفية وإتقانها، فالصناع والحرفيون يمثلون شريحة قليلة من المجتمع، وبتعرض هذه الشريحة لأضرار الاجتياح المدمر قاد بالنتيجة إلى خسارة العقول المبدعة في هذه الشريحة، وهذا ما أثر على جودة الصناعات وعدم إتقان صنعتها، وتراجع حقيقي في المستوى الفني لها وخاصة اليدوية منها[3].

إن الغزو المغولي أدى إلى إضعاف الصناعة بشكل عام غير أن حملة تيمورلنك العسكرية كانت الأكثر أثر لاسيما بعد أن أكد المؤرخون أن مدينتي حلب ودمشق تعرضتا للخراب والدمار الكامل إثر إضرام النار فيهما وهذا يعني أن الورشات الصناعية والأسواق التي كانت مكاناً لتجمع الصناعات قد فقدت نتيجة الحريق معدات العمل والمواد الخام المستهلكة في أثناء العمل. وكان طبيعيا أن يؤدي ذلك إلى تضخم وعجز في الميزانية الحكومية، ومن الخطأ اعتباره مصدر الضعف الشامل للحرف والصناعات في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، بل ساهم الانحطاط الزراعي وسوء التخطيط الاقتصادي إلى جانب هذه العوامل في ضعف الصناعة وانخفاض الإيرادات المملوكية الذي جر في ذيله

١- شهاب: المرجع نفسه، ص ٤٢٠- بارتولد: المرجع نفسه، ص ١٣٩- لامب: المرجع نفسه، ص ١١٢.

٢- عبد السيد: المرجع نفسه، ص ١٤١.

٣- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٥- ج ٤، ص ١٥٢- الشوكاني: البدر الطالع، ج ٢، ص ٢٥٧- ٢٥٨- زيادة: دمشق، ص ١٠٧.

انكماشاً وبعداً عن رعاية الحرف الكمالية[1].

وأدى انعدام وجود المستهلك من جراء الغزو إلى تدهور الإنتاج الصناعي، وإلى عدم الإقبال على شراء المنتجات الصناعية والحرفية اليدوية، مما سبب ركوداً في حركة الأسواق وكسادا تجارياً وخسارة لمعظم العاملين في الحقل الاقتصادي- فالملاحظ أنه كلما ازداد عدد السكان كلما ازداد الطلب الذي يسرع في عملية الإنتاج وفي التشجيع وتثمير رؤوس الأموال الصناعية.

ومن المرجح، ولا نستطيع الجزم، أن الهجوم المغولي قد ساهم في تطوير وتقدم الصناعة المتعلقة بالجيش من ثياب وسلاح وعتاد، فاحتمال غزو البلاد باستمرار دفع السلطات إلى الحرص على توفير عدد كبير من الصناعيين والموظفين الأكفاء المتعددي الاختصاصات لخدمة دور السلاح والنهوض بمسؤولياتها[2].

وكان يطلق على صناع السلاح اسم الزردكاشية، ولم يقتصر مهمة هذه الدور على تصنيع الحديد فقط، بل المستعمل أيضاً. وكانت أهم الأسلحة المستخدمة في الحروب السهام، الأقواس، الرماح، السيوف وغيرها[3].

وقد ذكر ابن فضل الله العمري أنه كان في بلاد الشام صناع للسلاح متعددو الاختصاصات وذلك عند ذكر دمشق:

« وبها من أنواع الصناع في الأسلحة والقماش والزردكش والمصوغ والكفت وغير ذلك مما يكاد يعد تفردها به، والرماح التي لا يعمل في الدنيا أحسن منها»[4].

وقد تمركز هؤلاء الصناع فيما بعد تحت قلعة دمشق عند ميدان سوق الخيل، وبدؤوا يتركون حوانيتهم الواقعة ضمن الأسوار شيئاً فشيئاً، ولعل سبب ذلك أن السلاطين أو النواب كانوا يتعرضون للجيش في سوق الخيل، فيضطر الجيش لشراء ما يحتاجه من عتاد وسلاح وقماش من الحوانيت المتجمعة حول هذا الميدان[5].

وحدد الهجوم المغولي شكل الترابط المهني بين السلطة والعمال حيث بقيت العلاقات من خلاله محدودة إلى أبعد الحدود، فقد ازداد ميل العمال والمهنيين إلى الدين والتصوف والزوايا

١- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٨٦.

٢- مؤلف مجهول: خزانة السلاح، تحقيق د. نبيل محمد بن عبد العزيز، المنيا، مطبعة الإنجلو المصرية، ١٩٧٨م، ص ١٤.

٣- المقريزي: المقفى، ج ٢، ص ٢٣٠- ٦٢١- ج ٧، ص ١٦٩- مجهول، المصدر نفسه، ص ١٦.

٤- العمري: مسالك الأبصار، ص ٢٧.

٥- سوفاجييه: المرجع نفسه، ص ٩٣- ٩٤.

وقد ارتاد الكثير منهم هذه الأمكنة الدينية، وكذلك وجد أساس آخر للتضامن في ربط العمال مع المساجد المحلية الخاصة، وجعلت الأعداد الضخمة من أمكنة العبادة والأسواق مراكز أساسية للحياة المدنية والاجتماعية، وحمل العديد من المساجد اسم التجارة أو السوق التي وجد فيها، لذا غالباً ما بذل العلماء والفقهاء جهوداً لرفع مستوى العمل والسلوك الديني في الأسواق وذلك بإنشاء مكان نظامي للصلاة، وتخصيص الأئمة للمساجد، وجمع معونة مادية من العملة النحاسية من كل صاحب حانوت لمساندة الأساتذة الفقراء[1].

ونتج عن تدهور وانحطاط الصناعات اليدوية والحرفية فقدان النقابات المهنية، فلم يذكر سوى قلة من المؤرخين عن أشخاص لقبوا بمهنتهم كالحريري الذي يعمل في الحرير وغيره كالشيخ محمد الذي علم الحديث في دمشق ت ٦٨٣ هـ/ ١٢٨٤م وكان يسمى "فقير من الحريرية" (أي عامل حرير صوفي). وهذا يعني أن هذه النقابة كانت جمعية دينية قامت على أساس وحده المهنة، وهي جمعية لصوفيي صناع الحرير في دمشق، وأطلقت تسميات عديدة لهؤلاء الصناع مثل طائفة الحريرية، أو شيوخ فقراء الحريرية.وربما كان هؤلاء الصناع يلبسون لباساً مميزاً عن غيرهم[2].

وختاماً يمكن القول إن الهجوم المغولي أثر على تجميد الاستثمارات الصناعية لأوضاع الصناع السيئة. وقد ساهم سوء التخطيط الاقتصادي من قبل السلطات في زيادة هذا التجميد، فقد عمدت السلطات إلى تطبيق نظام الضرائب العيني، حصل بموجبه السلاطين على سلع صناعية بأسعار بخسة استطاعوا بها التفوق مادياً على الصناعيين المحليين الذين حصلوا على السلع نفسها بأسعار مرتفعة، فضلاً عن دفعهم الضرائب عن منتجاتهم، ناهيك عن المصادرات المتكررة التي اتخذها الحكام لزيادة دخلهم[3].

١- لابيدوس: المرجع نفسه، ص /١٦٧-١٦٨/.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج / ١٣، ص ٢٣٨ – النعيمي: الدارس، ج ٢، ص ١٩٧. لابيدوس: المرجع نفسه، ص ١٦٦.

٣- ضومط: المرجع نفسه، ص ١٧٦- ١٧٧- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٨٦.

٢- آثار الحملات العسكرية المغولية على التجارة الداخلية والخارجية

- كانت بلاد الشام تحتل مركزاً تجارياً مرموقاً منذ آلاف السنين، فقد كانت تقع على الطرق التجارية الآتية من الشرق أي الصين والهند، إضافة إلى وقوعها على الطرق المتصلة بين البحر الأسود ومصر. وزاد أهميتها وقوعها على شواطئ البحر الأبيض المتوسط حيث كانت تصلها البضائع الأوروبية عن طريق جنوه، البندقية، قطلونية، فلورنسا وغيرها من الجمهوريات الأخرى. إلى جانب كونها على مقربة من جزيرة قبرص واليونان التي أقامت معها علاقات تجارية منذ القديم، فأسرة آل المابرو التي قطنت طرابلس جاء جدها من اليونان للتجارة في سوريا فبقي فيها واختار وطرابلس وطنا له وظل أحفاده يقيمون في المنطقة[1].

غير أن تعرض بلاد الشام للهجوم المغولي أفقدها الكثير من أهميتها التجارية، وقلل من نشاطها كمعبر لتجارة الترانزيت إلى جانب آثار أخرى سلبية انعكست بشكل حاد على المجتمع.

وقد يكون من المناسب أن نتوقف لحظات نتأمل من خلالها مصير التجارة الداخلية والخارجية لبلاد الشام إثر تعرضها لغزوات المغول. وهنا تبرز أمامنا بضعة تساؤلات تتطلب أجوبة عنها. ولعل السؤال الأول ماذا كانت النتيجة الفعلية لهذا الهجوم من حيث علاقته بالتجارة الداخلية؟ وما هو مصير التجار؟ والسؤال الثاني ما هو أثر الغزو على التجارة الخارجية؟ وثمة سؤال ثالث وهو هل تابعت بلاد الشام نشاطاتها التجارية رغم الهجوم مع بقية البلدان أم انقطعت هذه العلاقات؟

كانت بلاد الشام قبل الهجوم المغولي تحتل أهمية تجارية كبيرة، وكانت الطرق التجارية المؤدية إليها آمنة وسالكة، لذلك أمها التجار العرب المسلمون وغير المسلمين وجلبوا معهم البضائع الضرورية والكمالية وغيرها. غير أنه ونتيجة تعرضها للغزو فإن بعض التغييرات والتبدلات حصلت على وضعها التجاري الداخلي والخارجي.

يمكننا تقسيم بلاد الشام إلى ثلاثة خطوط تجارية، الأول: داخلي، والثاني خط البادية،

١- نوفل: تراجم علماء طرابلس وأدبائها، ص ٢٤٥.

والثالث خط الساحل. والمؤكد أن حملات المغول أثرت سلباً على خط التجارة الداخلية التي تمركزت عليها المدن الكبرى كحلب وحماه ودمشق. ولكنها مع ذلك لم تستطيع أن تعطل الخط التجاري القادم من فارس والعراق إلى عكا[1].

وإذا أثر الهجوم بشكل كبير على الخط التجاري الداخلي الشمالي، فإن الجنوبي المرتبط بالحجاز لم يتعرض لأي مؤثرات بدليل استمرار تصدير الأغنام والجمال، واستمرار قوافل الحجاج ما عد السنوات التي أتى بها الغزاة للبلاد فإنها شهدت انقطاعاً في استمرار سير الحجاج. لقد أكدت المصادر على استمرار الحجاج بالذهاب إلى مكة والمدينة والمرجح أنهم قاموا بدور الوسيط التجاري بين بلاد الشام والحجاز حيث نقلوا بضائع باتجاه الحجاز وجلبوا مقابلها بضائع من هناك، ولكن ليس لدينا مواد تاريخية تؤكد هذه الترجيحات[2].

فضلاً عن ذلك فإن تجارة البادية تقوم على الجمال والخيول والأسلحة، ولم يرد في المصادر ما يشير إلى تصدير أو تهريب هذه المواد، ولكن يمكن القول بأن البدو قاموا بعمليات تهريب للأسلحة والعتاد والحيوانات عبر خطوط التجارة التي تخترق البادية، وأمدوا بها الأطراف المتنازعة في بلاد الشام، والظاهر أنهم أقاموا علاقات تجارية مع المغول أمنوا لهم بواسطتها السلع الضرورية سواء كانت أسلحة أم عتاداً أم مواد أخرى، وما يؤيد هذا القول استرضاؤهم من قبل السلطات المملوكية ومنحهم الإقطاعات الكثيرة، إلى جانب استرضاء أمرائهم الذين لجؤوا إلى المغول في معظم الأحيان.

وإذا ما ظهرت آثار الهجوم بشكل مباشر على تجارة المدن الداخلية، فإنها لم تظهر على المدن الواقعة على ساحل البحر المتوسط مما أدى إلى استمرار علاقاتها مع أوروبا، وسارعت تلك الدول إلى عقد المعاهدات التجارية مع السلطات المملوكية لا سيما بعد أن فقدت تلك الدول امتيازاتها التجارية في البحر الأحمر بعد غارات تيمورلنك. إن المصادر التاريخية تثبت أن المدن المتوسطة شهدت حركة تجارية هامة فعلى سبيل المثال بلغ عدد السفن الراسية في مرفأ بيروت ما بين (٨٠٢- ٨١١ هـ/ ١٣٩٩- ١٤٠٨ م) مائتين وثمان وسبعين سفينة، ويدل هذا على الحيوية التي كانت تتمتع بها تلك المرافئ. وإذا ما لا حظنا عدد السفن التي كانت تزور

١- العريني: المغول، ص ٣٢٣.

٢- اليونيني: ذيل مرآة، ج٤، ص١٨١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٨٩- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج١، ق٣، ص١٠-٣٨-١١٤-٥٢١- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ١٥٢- ابن طولون إعلام الورى، ص٥٨- الصيرفي: نزهة النفوس، ج٢، ص١٤٦.

الموانئ نلاحظ حجم التجارة[1] والجدول يوضح ذلك:

التاريخ	بيروت	عدد السفن
١٣٩١- ١٣٩٥ م	=	٢٠
١٣٩٦- ١٤٠٠ م	=	٢٦
١٤٠١- ١٤٠٥ م	=	٨ من المحتمل أن الانخفاض كان بسبب غزوة تيمورلنك
١٤١١- ١٤١٥ م	=	١٩
١٤١٦- ١٤٢٠ م	=	١٨

وحري بنا بعد أن اطلعنا على وضع التجارة في بلاد الشام أن نتتبع المتغيرات التي طرأت عليه من جراء الحملات المغولية. ففي أثناء غزوة هولاكو تعرض التجار مع فئات المجتمع الأخرى في مدينة حلب إلى القتل والتعذيب، ويفترض أن قسماً من هؤلاء التجار نزحوا عن المدينة باتجاه المناطق الآمنة بعد أن حملوا أموالهم، ومن لم يغادر المدينة بقي بها، ومن الطبيعي أن يكونوا قد تعرضوا للمصادرة والنهب خاصة عند نهب الأسواق التجارية. وفي المقابل فإن تجار دمشق ظلوا بأحسن حال بالقياس إلى وضع إخوانهم في حلب عندما نجوا من القتل والنهب والمصادرات ولكن نستطيع الجزم بأن قلة منهم لم تنزح باتجاه مصر مما يؤيد هذا القول نزوح التاجر الكبير محمد بن علي بن سويد التكريتي (ت ٦٧٠ هـ) عند قدوم هولاكو، فقد منحه الأخير الأمان على نفسه وماله شرط حضوره إليه، غير أنه لم يثق بكلامه بل سافر إلى مصر اضطراراً لأنه لحق بالناصر يوسف في نابلس، فانقطع طريق دمشق ولم يستطيع العودة فدخل منها إلى مصر وغرم مقداراً من المال اختلفت المصادر في تقديره فإحدى الروايات ذكرت أنه مائتان وخمسون ألف درهم وبعضها الآخر مليون درهم وقد ولي فيما بعد مكانة مرموقة في مصر حيث نصبه الظاهر بيبرس ناظراً للأوقاف[2].

وعلى العموم فإن هذه الحملة العسكرية أدت إلى ركود في حركة الأسواق بسبب قلة البيع والشراء وارتفاع الأسعار، وبسبب تناقص السكان نتيجة القتل والتعذيب. كما أدت إلى انقطاع الطرق التجارية المؤدية لبلاد الشام فقل بالتالي ورود البضائع.

وأصاب تجار دمشق الويلات عند سماعهم بنبأ قدوم غازان نحو المدينة، فعند ما توجه من حمص باتجاه دمشق أغلقت الأسواق التجارية فتعطلت الأعمال فيها، وخرج التجار من المدينة

١- ضومط: المرجع نفسه، ص ٢٣٣- ٢٣٥- ٢٣٨.

٢- ابن شداد: تاريخ، ص ٤٦- ٤٨.

نحو الجبال والأرياف ومصر للنجاة بأموالهم وأنفسهم[1]. وكانت المصائب على التجار أعم عندما دخل المدينة، فقد اتخذ غازان مجموعة من الإجراءات التي عادت بالضرر الكبير عليهم وعلى السكان عامة، فقبل إنزال الضربات القاصمة بالسكان قام جنده بأعمال نهب واسعة ولا بد أنها شملت الأسواق التجارية، وكانت الأسواق التي تضررت من جراء النهب تلك المحيطة بالجامع الأموي وخاصة سوق باب البريد[2].

كما أنه فرض الغرامات الكبيرة على أسواق دمشق كل سوق بحسب تجارته، فكان مجموع ما قرر على سوق الخواصين والرماحين وسوق علي والنحاسين وقيسارية الشرب وسوق الذهبيين أربعمائة وخمس وتسعون درهم، بينما قرر على بقية أسواق دمشق ثلاثمائة ألف دينار، فجبيت أربع ماية ألف دينار[3].

ولم تقتصر الأضرار التي لحقت بالتجار على الغرامات والنهب فقط، بل لا بد أن الأسواق تعطلت حركتها التجارية، بسبب قلة البيع والشراء، وفقدان رؤوس الأموال الممولة للتجار، إذ أنه وبعد خروج غازان من المدينة نادى نائب دمشق أن يفتح التجار دكاكينهم[4].

إن هذا الواقع يجعلنا نفترض أن أصحاب الرساميل الذين لم ينزحوا عن دمشق تضرروا كثيراً من الغرامات المفروضة عليهم، فقد افتقدوا الأموال التي كانت تسير تجارتهم، أما التجار الذين نزحوا وتركوا المدينة فإن مغادرتهم عادت بالضرر الكبير على البلاد لأن هجرة الرساميل تؤدي إلى تقليل الاستثمارات التي تعود بالفائدة على المجتمع وعلى خزينة الدولة معاً. ومع ذلك فإن المصادر التاريخية لم تفدنا بمعلومات تفصيلية عن الأضرار المادية التي لحقت بالأسواق والتجار معاً، ولم تطلعنا على الأسواق التي تعرضت للتدمير أو التخريب سوى ما ذكر فيما مضى.

وعلى العموم فإن الخراب للأسواق التجارية وتعطل أعمال التجار لم يقتصر على حملة غازان، بل طالتها حملة تيمورلنك أيضاً. وكانت مدينة حلب أول مدن بلاد الشام تعرضاً

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٦- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٨٩.

٢- النويري: نهاية الأرب، ج ٣١، ص ٣٩٦- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٩، المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٣- عاشور: العلاقات، ص ١٥١- دهمان، ولاة، ص ١٠٣.

٣- ابن أيبك الدواداري: الدر، ص ٢٩- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤- ص ٨- ٩ المقريزي: السلوك ج ١، ق ٣، ص ٨٩٣- دهمان، ولاة، ص ١٠٥.

٤- ابن أيبك الدواداري: المصدر نفسه؟، ص ٣٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٩- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٦- دهمان: المرجع نفسه، ص ١٠٨- ١٠٩.

للدمار والخراب ومن المؤكد أن معظم الأسواق التجارية اندثرت خصوصاً أن أعمال الغزاة التخريبية استمرت شهر كاملاً، ومن الأسواق التي اندثرت نهائياً سوق حلب الذي كان يشهد فيما مضى حركة تجارية مزدهرة، فقد كانت تصله بضائع الشرق إلى أوروبا، ناهيك عن الوضع المأساوي للتجار في المدينة، فقد تعرضوا للقتل أسوة ببقية السكان، فضلاً عن النزوح والنهب وغيرها من الأعمال اللاإنسانية[1].

لم تنعكس آثار هذه الحملة على مدينة حلب فقط بل على جميع البلدان المتعاملة معها تجارياً، فقد أدت إلى انقطاع المسالك التجارية، وتخريب المحطات التجارية المتواجدة على الطرق والتي احتاجت سنين طويلة للترميم من قبل السلطات، وهذا يعني توقف وصول السلع الاستهلاكية الضرورية والكمالية بسبب خوف التجار من ارتياد الطرق التجارية المؤدية إليها، وهذا قد يؤدي إلى حصول مجاعات في البلاد، وكساد في حركة الأسواق، وتضرر الصناع والتجار مادياً، فالصناعات الحرفية وخاصة اليدوية منها لم يبق لها سوق، حيث لم تعد هناك رؤوس أموال، ولم يعد هناك من طالبين لهذه البضاعة. وبالتالي فقدت حلب أهميتها التجارية نتيجة للحملات المغولية جميعها، لأن ما عانته هذه المدينة من الخراب والدمار كان أكثر مما عانته حماه أو حمص مثلاً.

بعد الأعمال الوحشية التي ارتكبها الغزاة في حلب توجهوا نحو دمشق ، فما كان من ابن مفلح إلا أن غرم التجار ومياسير الناس بأموال باهظة لدفعها لتيمورلنك حتى يعود ويترك المدينة غير أنه لم يقبل، ودخل بجنوده المدينة فتعطلت حركة الأسواق التجارية ولم يبع فيها شيء إلا ما كان وارداً ثمنه في الجباية المقررة[2]، وكان طبيعياً أن يقتحم جنوده الأسواق وينهبوها، على الرغم من أن أكثر المؤرخين أكدوا أن تيمورلنك أمر جنوده بعدم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات إثر منحه الأمان لدمشق إلا أن ابن تغري بردي أورد أن أحد جنده خالف أوامره ونهب الأسواق فعاقبه تيمورلنك وصلبه برأس سوق البزورية[3].

ولم يكتف تيمورلنك بمصادرة أموال التجار، أو نهب الأسواق بل عمد إلى إضرام النار في تلك الأسواق[4]، ولم اعثر في المصادر على اسم الأسواق التي شملها الحريق سوى ما ذكره ابن

١- العسقلاني: إنباء، ج ٤، ص ٣٣٢- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٣، ص ٢٢٤- ٢٢٥- السخاوي: الضوء، ج ١، ص ٣٦، ج ٣، ص ١٠٣- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٥٩٧- ٥٩٨- - شهاب: تيمورلنك ، ص ٢٨٨.

٢- المقريزي: المصدر نفسه، ج٣، ق٣، ص١٠٤٨- العسقلاني: إنباء، ج٤، ص٢٠٨- أين إياس: المصدر نفسه- ج١، ق٢، ص٦١٣.

٣- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ٢٢٣.

٤- الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٠.

قاضي شهبة باحتراق القيسارية التي عمرها شمس الدين البهسني بالحريريين[1]، وما ذكره الصيرفي عن سوق الدهشة حيث قال:

« ولم تزل النار تأكل ما يليها، وتفني ما يشعلها ويقليها إلى أن شملت على دورها ومدارسها، وعلت على أسواقها ومجالسها، فكادت تكون كنار القيامة، وقودها الناس والحجارة، وأصبح باب الساعات وهوآية من آيات الساعة، وخلت مصاطب الشهود من السنة والجماعة، وأصبحت الدهشة وقد آل أمرها إلى الوحشة كأن لم يكن بها شيد ولا شهود من ثيابها وقماشها جبة وحرير، وأصبحت الميادين وقد صارت كالعهن المنفوش، ومحيت بأيدي النار سطور كل جام منقوش»[2].

ومن المرجح أن معظم أسواق دمشق وقيسارياتها قد شملها الحريق وأصبحت أطلالاً بالية ورسوماً خالية، ولم تقم لها قائمة إلا بعد سنوات طويلة، وما الأسواق التي عددها ابن عبد الهادي إلا كانت نقلاً عن مصادر قبله.

وبعد أن دمر تيمورلنك مدينة دمشق اقتاد صناعها وتجارها أسرى إلى عاصمة ملكه سمرقند، فخلت مدينة دمشق من كل تاجر وصانع ماهر، وهذا ما اثر على حياتها الاقتصادية، فالمنتجات سواء كانت مصنعه أم مستوردة لم تستطع الحصول عليها بسبب افتقاد الركيزة الأساسية وهم الصناع والتجار، ولا بد أن سكان المدينة وبلاد الشام عموماً تضرروا كثيراً بسبب فقدان المواد الأساسية الأولية سواء للصناعة أو للزراعة. فمعظم المواد الصناعية كانت تستوردها بلاد الشام من الخارج كالحديد والنحاس الذي كان عوناً للإنسان في تيسير أموره حاجاته، فقد كانت دمشق مشهورة بصنع الأدوات النحاسية، إلى جانب الذهب الذي كان الأساس في سلك النقد وكان المقبول في التعامل الرسمي والتجاري، إلى جانب تصنيعه حلياً للنساء، كلها افتقدتها بلاد الشام برحيل التجار. وافتقدت بلاد الشام نتيجة الغزو لعوامل تنشيط التجارة والتي كان أهمها النمو السكاني، تجمع السكان في المدن والريف، ازدياد الحاجة إلى السلع الاستهلاكية الكمالية، حاجة الجند إلى الأسلحة والثياب، العناية بالطرق، انتشار النقد الموحد وغيره من العوامل، مما أدى إلى الركود في في حركة الأسواق، ولم يستطع التجار فيما بعد الوفاء بمتطلبات سكان المدن الذين كانوا على درجة عالية من الحضارة، فقد عرفوا السلع الاستهلاكية والكمالية من طيوب وعطور

١- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٢٢٨.

٢- الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٠.

وأقمشة حريرية وقطنية، وتوابل إلى جانب عدم استطاعتهم تلبية متطلبات الجند التي تختلف عن حاجات الناس العاديين. وكانت في معظمها تحتاج لمواد أولية تستورد من الخارج كالخيول والجلود للتروس. والواقع أن الأضرار التي أحدثها الهجوم على التجارة الداخلية لبلاد الشام تماثل ما أحدثه على التجارة الخارجية. فالطرق التجارية خصوصاً البرية أصبحت غير آمنة نتيجة للمخاطر الجمة التي يتعرض لها التجار بسبب الهجوم عليهم من قبل الغزاة، أو من الموالين لهم. فمثلاً اعتدى سكان ملطية سنة ٦٩١ هـ/ ١٢٩١م على قافلة تجارية للمسلمين ونهبوا بضائعها بتشجيع من المغول، فلما اشتكى رجال القافلة لنائب حلب أنجدهم وسار بجيش إلى ملطية فوجد أهلها قد استنجدوا بالمغول، والتقى الطرفان في صراع أسفر عن هزيمة المغول، فعاد العسكر الحلبي بعد أن اصطحبوا معهم ثلاثين أسيراً من المغول، عندئذ سارع أهل ملطية لاستنقاذ أسراهم مقابل رد جميع أموال التجار المنهوبة[١].

وفي سنة ٧١٧ هـ/ ١٣١٧م اعتدى المغول على قافلة تجارية اجتمعت في ماردين أثناء وجهتها إلى الشام، فقتلوا الجميع وكان عددهم ستمائة رجل، ولم يسلم من التجار سوى رجل تركماني هرب إلى بلاد الشام[٢].

إن الاعتداءات السافرة على التجار أضعفت المراكز التجارية على هذه الطرقات، وعطلت طرق التجارة القادمة من شرق آسيا إلى المتوسط، ومن الشمال (بحر قزوين والأسود) إلى مصر، وأدى إلى نقص عدد الرحلات التجارية، لذلك حول التجار وجهتهم إلى طرق أخرى أكثر أمناً فأدى ذلك إلى ازدهار مناطق أخرى على حساب مدن الشام، وانقطاع ورود السلع الضرورية والكمالية إلى البلاد إلى جانب التأثير على الصادرات فلم يستطع التجار نقلها إلى خارج البلاد.

وهنا لا بد من طرح سؤال لم أجد الإجابة عليه وهو ما دام الهجوم أثر على الطرق التجارية وأدى إلى خوف التجار من السير بها، ما هو وضع طريق الحرير الصيني الذي كان يصل لبلاد الشام، خاصة أن الحرير كان موضع اهتمام المشرق العربي ومنطقة البحر المتوسط منذ القرن الثاني للميلاد، وموضع اهتمام أوروبا، وتوقف وصوله من الصين يؤدي إلى أزمات خانقة في البلدان المحتاجة له.

ومن الجدير بالذكر أن بلاد الشام كانت محطة لتجارة الترانزيت بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، وتلك الحركة التجارية كانت عنصراً حيوياً في حياتها، لكن الهجوم

١- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٣٤.

٢- ابن الوردي: تتمة المختصر ج ٢، ص٣٨٠- ابن كثير: المصدر نفسه ج١٤، ص٨٣- ضومط، المرجع نفسه ص٢٠٦- ٢٤٣- ٢٣٩

المغولي أفقدها تلك الحركة، فخسرت الكثير من عائداتها الجمركية مما اثر على مستقبل البلاد[1].

فضلاً عن ذلك فإن الهجوم قلل من أهمية حلب تجارياً بعد أن كانت مرتعاً للتجار من كافة البلدان، فوجه التجار أنظارهم باتجاه أرمينية التي سارت مرافئها نحو الازدهار وخاصة إياس التي كانت مركز الثقل التجاري، وهكذا انتقل هذا الثقل من حلب إلى إياس[2]. ولم يكن غزو بلاد الشام هو العامل الوحيد في ازدهار أرمينية الصغرى تجارياً وإنما تأمين المغول لطرق التجارة داخل بلادهم وتشجيع التجار لاستيراد البضائع وتصديرها خاصة في عهد غازان، فانتعشت هذه الطرق الأمر الذي حدا بحكام الأرمن إلى تخفيض الضريبة الجمركية من أربعة إلى اثنين بالمئة فزاد هذا العمل تشجيع التجار للوصول إلى بلادهم وأدى ذلك إلى ازدياد أهمية إياس.

وساعد أرمينية على الازدهار أيضاً التحريمات البابوية المتلاحقة التي تقتضي بعدم التعامل مع التجار العرب المسلمين داخل الأراضي التي يحكمها المماليك، وعدم تزويدهم بالسلع الضرورية كالخشب والمعادن والسلاح. ولم تكتف الكنيسة بهذا القدر بل أرسلت السفن لأسر المخالفين ومصادرة السفن والبضائع، غير أن هذه القوانين الصارمة لم تستطع قطع العلاقات فأصدر البابا إذناً مؤقتاً للتجارة باستثناء بيع المواد الحربية[3]. فضلاً عن ذلك فإن غزوات المغول للمناطق المجاورة لبلادهم أدت إلى تأمين طرق القوافل التجارية عبر آسيا الصغرى وإلى أوروبا عن طريق المتوسط والبحر الأسود فقلل ذلك من كمية السلع المنقولة عبر بلاد الشام[4].

وأثر الهجوم على الحركة التجارية التي كانت تتم عند زيارة الأماكن المقدسة في فلسطين، ذلك أنه قلل من عدد الحجاج القادمين للزيارة والتبرك ومن المؤكد أن بعض هؤلاء الحجاج كانوا يحملون شيئاً من التجارة إليها أو على الأقل منها.

وهنا يتبادر للذهن سؤال لا بد من طرحه وهو هل ازدهرت التجارة في بلاد الشام فحسب؟ أم في كل المناطق المحيطة بها كالعراق وأرمينية خاصة أنه كان لدينا إمبراطورية مغولية وحدت أجزاء من آسيا، وهل سهلت هذه الإمبراطورية التجارة؟

١- النويري: المصدر نفسه/ ج ٣١، ص ١٧١- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٠- ٩٣.

٢- اليوسفي: نزهة الناظر، ص ٤٠٧- ٤٠٩.

٣- ضومط: المرجع نفسه، ص ٢٠٣- آشتور: المرجع نفسه، ص ٣٨٧- ٣٩٢.

٤- رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية ج ٣، ص ٦١٢- ٦١٣- العريني: المغول، ص ٢٤٢.

بالطبع لم يساهم المغول في تنشيط التجارة في بلاد الشام، على العكس تماماً مما حصل في أرمينية، فالهجوم المغولي على بلاد الشام أفقدها الكثير من عائداتها التجارية نتيجة لتحول طرق التجارة عنها (الترانزيت)، إضافة إلى التقليل من أهمية محطاتها التجارية وحتى تخريبها في معظم الأحيان وكان ذلك على حساب تضخم ونمو موانئ أخرى خارج البلاد كهرمز التي احتكرت التجارة الدولية في الخليج العربي، وأصبحت تنقل البضائع إلى تبريز بدلاً من العراق، إلى جانب التدهور الذي أصاب الطريق التجاري الذي كان يصل العراق بشمال سورية إلى حد كبير، وأدى الهجوم بالنهاية إلى تحويل التجار نحو البحر الأحمر، فنشطت التجارة عبر هذا البحر ومصر بعد أن انعدم الأمن بسبب حروب المغول في طرق وسط آسيا وغربها[1].

كما أثرت الحروب التي قامت بين المغول أنفسهم على ازدياد تجارة الرقيق لا سيما في أسواق الشام و مصر، فقد تبارى السلاطين في جلب الرقيق من المماليك الترك وذلك لأغراض متعددة إما عسكرية، وإما حباً في الظهور والاستكثار. ومن هؤلاء، السلطان قلاوون، والناصر محمد، وكان يتم جمع تجار الرقيق في ثغر كفا بالقرم، مما اضطر طقحاخان ملك القبجاق إلى ضربها لمنع هذه التجارة لكنه لم يستطع أن يمنعها أو يقلل من شانها، وكان المماليك قد عهدوا للتجار بالاتصالات الدبلوماسية مع خانات المغول لجلب أعداد كافية من العبيد، فحصل العديد منهم نتيجة عمله على لقب خواجا. وغالباً ما سعت السلطات إلى إبرام معاهدات مع بيزنطة لإبقاء طرق جلب العبيد مفتوحة إلى القرم، كما عقدت معاهدات مماثلة مع أرمينية وصور وعكا في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي / السابع الهجري[2].

وأكد معظم الباحثين أنه رغم تدهور الوضع التجاري في بلاد الشام فقد حافظت على علاقاتها مع كل من العراق وبيزنطة ومصر، وربما هدفت من وراء ذلك الحصول على معلومات عسكرية حول أوضاع المغول عن طريق التجار، أو لإبقاء الجواسيس في المناطق التي يسيطرون عليها بادعائهم أنهم تجار، أو لتحصل على عائداتها الجمركية نتيجة الترانزيت، وربما لتحصيل البضائع الضرورية التي لم تستطع استيرادها من الشرق بعد الهجوم.

إن العلاقات لم تكن متينة ومنتظمة بينها وبين العراق، فقد خشيت السلطات المملوكية من استخدام العلاقات التجارية للتجسس من قبل المغول الذين استقروا بالعراق، وارتبطت بلاد

١- عبد السيد: قيام دولة المماليك، ص ١٤٢- آشتور: المرجع نفسه، ص ٣٤٠- ٣٤٢.

٢- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٧٢، ٧٣، ٧٤- العيني: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٨٥- ج ٤، ص ٨٥- العريني: المماليك، ص ٥٧- عاشور: مصر، ص ١٥٤- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ١٩٤- ١٩٥- ضومط: المرجع نفسه، ص ٢٨.

الشام بالعراق بطرق تجارية تنطلق الطريق الأولى إلى الأنبار والرقة الواقعين على الفرات، ومن هناك تتجه شمالاً إلى بلاد الروم وتنعطف غرباً إلى دمشق عبر البادية. والثانية تمر بالكوفة إلى الحجاز[1].

وحافظت سوريا على علاقات ودية مع بيزنطة وذلك بسبب كونها صلة وصل تجارياً بين جنوب روسيا وبين مصر، وبالتالي كان هدفها الاستفادة من تجارة الترانزيت، وقد حاول ميخائيل الثامن إمبراطور القسطنطينية عرقلة التجارة في إحدى الفترات لكن المغول أجبروه على التخلي عن هذه السياسة.

وهو على عكس باليولوغ إمبراطور بيزنطة الذي شغل دور الوسيط التجاري في تسهيل مرور التجارة بين مضائق البحر الأسود وبين الدولة المملوكية، لذلك أرسل قسماً إلى المنصور قلاوون سنة ٦٨٠ هـ/ ١٢٨١م بذلك[2].

وحاولت بيزنطة أكثر من مرة تمتين العلاقات مع السلطات المملوكية الحاكمة الفعلية في مصر لذلك طلب متملك استنبول من السلطان المملوكي السماح للتجارة بالقدوم إلى بلاد الشام ومصر، وان يكون لهم قنصل في الإسكندرية أسوة بغيرهم من طوائف الإفرنج فلبي طلبه[3].

وأكد ابن بطوطة هذه العلاقات بين الطرفين عندما تكلم عن العلايا ببلاد الروم حيث قال:

« هي مدينة كبيرة على ساحل البحر يسكنها التركمان وينزلها تجار مصر وإسكندرية والشام، وهي كثيرة الخشب، ومنها يحمل إلى إسكندرية ودمياط ويحمل منها إلى سائر بلاد مصر، ولها قلعة عجيبة بأعلاها منيعة بناها السلطان المعظم علاء الدين الرومي»[4].

وفي النهاية يمكن القول بأن الاجتياح المغولي لبلاد الشام كان أحد الركائز الهامة في تدهور القطاع الزراعي والصناعي والتجاري.

١- آشتور: المرجع نفسه، ص ٣٤١- شهاب: الدولة الايلخانية، ص ٢٥٣- ٢٥٥- ٢٥٦.

٢- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٧٥- ٧٨- شهاب: الدولة الإيلخانية، ص ١٩٨- شبولر: العالم الإسلامي، ص ٦٢- ٦٣.

٣- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٢٣٥.

٤- ابن بطوطه: المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

المصادر والمراجع

١- ابن أبي حجلة (شهاب الدين أحمد): ديوان الصبابة، دار حمد ومحيو، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.

٢- ابن أبي العينين (أبي عبد الله أحمد): إعلام الأنام بأحكام الخمر في الإسلام، طنطا دار التراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩م.

٣- أحمد (أحمد عبد الرزاق): البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك، مصر، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٩م.

٤- أخمد (أحمد عبد الرزاق(: دراسات في المصادر المملوكية المبكرة، ط. القاهرة، ١٩٧٤م.

٥- أحمد (علي): الأندلسيون في بلاد الشام منذ نهاية القرن الخامس الهجري وحتى نهاية القرن التاسع، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب جامعة دمشق.

٦- ابن الأخوة (محمد بن محمد): معالم القرية في أحكام الحسبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٧٩٦م.

٧- الأسدي (محمد بن خليل): التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختبار، مصر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٦٧ م/ ١٣٨٧ هـ.

٨- آشتور: آ. آ: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، دمشق، دار قتيبة، ١٩٨٥م.

٩- الإصطخري (إبراهيم بم محمد): المسالك والممالك، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٣٨١ هـ/ ١٩٦٢م.

١٠- الاقفهسي (أحمد بن عماد بن محمد بن يوسف): إكرام من يعيش بتحريم الخمر والحشيش، طنطا، دار التراث، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ/ ١٩٩١م.

١١- الإنطاكي (داوود): تزيين الأسواق في أخبار العشاق، دار أحمد ومحيو، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.

١٢- ابن إياس (محمد بن أحمد): بدائع الزهور في وقائع الدهور، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م.

١٣- الأيوبي (محمد بن تقي الدين عمر بن شاهنشاه الأيوبي): مضمار الحقائق وسر الخلائق، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٦٨م.

١٤- بارتولد: تاريخ الحضارة الإسلامية، مصر، دار المعارف، ١٩٦٦م.

١٥- البخاري (محمد بن إسماعيل) صحيح البخاري.

١٦- البخيت (محمد عدنان): مملكة الكرك في العهد الأيوبي، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.

١٧- بدر (مصطفى): مغول إيران بين المسيحية والإسلام، مصر، مطبعة الاعتماد.

١٨- البدري (عبد الله بن محمد): نزهة الأنام في محاسن الشام، دار الرائد العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

١٩- بروكمان (كارول): تاريخ الشعوب الإسلامية، بيروت، دار العلم، الطبعة الثالثة.

٢٠- ابن بسام المحتسب (محمد): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، بغداد. مطبعة المعارف، ١٩٦٨م.

٢١- ابن بطوطة (محمد بن إبراهيم): رحلة ابن بطوطة، بيروت، دار صادر، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤م.

٢٢- ابن تغري بردي (جمال الدين أبي المحاسن يوسف): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، طبعة مصورة عن دار الكتب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المصرية.

٢٣- - المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٤، ١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٩٠م.

٢٤- الترك (عثمان): صفحات من تاريخ الأمة الأرمينية، ١٩٦٠.

- ابن الجزري (محمد بن إبراهيم بن أبي بكر):

٢٥- المختار من تاريخ ابن الجزري، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

- ابن الجوزي (عبد الرحمن بن علي):

٢٦- تبليس إبليس، مصر، مطبعة النهضة، ١٣٤٧ هـ

٢٧- ابن قيم الجوزية (شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي): روضة المحبين ونزهة المشتاقين، حلب، دار الوعي، ١٣٩٧ هـ.

٢٨- ابن حبيب (الحسن بن عمر): تذكرة النبية في أيام المنصور وبنية، مصر، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٦م.

٢٩- حماده (محمد ماهر): دراسة وثقية للتاريخ الإسلامي ومصادره، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

٣٠- حمدى (حافظ): الشرق الإسلامي قبيل الغزو المغولي، دار الفكر العربي، ١٩٥٠م.

٣١- ابن العماد الحنبلي (عبد الحي): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، نسخة مصورة عن نسخة المصنف المحفوظ في دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٥٠ هـ

٣٢- ابن المعمار الحنبلي (محمد) الفتوة، بغداد، ١٩٦٠م.

٣٣- ابن حوقل (أبي القاسم بن حوقل النصيبي): صورة الأرض، بيروت، دار الحياة، ١٩٧٩م.

٣٤- الحموي (ياقوت): معجم البلدان، بيروت، دار صادر، ليس له تاريخ طبعة.

٣٥- الحسيني (محمد بن علي): ذيول العبر، الكويت، ١٩٨٦م.

٣٦- الخالدي (إبراهيم بن عبد الرحمن بن القيسراني): النور اللائح والدر الصادح في اصطفاء مولانا الملك الصالح، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م.

٣٧- ابن خطيب الناصرية (علاء الدين بن الحسن): مخطوط الدر المنتخب في تكملة تاريخ ممالك حلب، صورة مصورة موجودة بمكتبة الدكتور سهيل زكار، جزئين، الأول ٦٧٦ ورقة، والثاني ٤٤٠ ورقة.

٣٨- ابن خلدون (عبد الرحمن): مقدمة كتاب العبر، بيروت، دار العودة، ١٩٨١م.

٣٩- العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني سنة ١٩٥٦م.

٤٠- التعريف بابن خلدون ورحلته شرقاً وغرباً، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف ١٣٧٠ هـ/ ١٩٥١م.

٤١- ابن خلكان (أحمد بن محمد): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، مصر، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى،

١٣٦٧ هـ/ ١٩٤٨م.

٤٢- الخوارزمي (محمد بن احمد بن يوسف): مفاتيح العلوم، مصر، مطبعة الشرق، ١٣٤٢ هـ.

٤٣- دمج (علاء الدين): الرسالة القبرصية خطاب من شيخ الإسلام ابن تيمية إلى سرجواس ملك قبرص، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٠٨ هـ /١٩٨٧م.

٤٤- الدمشقي (محمد بن رافع): الوفيات ذيل على وفيات البرزالي، سورية، منشورات وزارة الثقافية، ١٩٨٥م.

٤٥- دهمان (أحمد محمد): ولاة دمشق في عهد المماليك، دمشق، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م.

٤٦- معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، بيروت، دار الفكر المعاصر، ط١: ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠م.

٤٧- ابن أيبك الدواداري (سيف الدين أبو بكر): الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر، القاهرة، ١٣٧٩ هـ/ ١٩٦٠م.

٤٨- الدوري (عبد العزيز): مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، ١٩٦٨م.

٤٩- الذهبي (محمد بن احمد بن عثمان): العبر في خبر من غبر، الكويت، مطبعة الحكومة، ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦م.

٥٠- دول الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.

٥١- ذيول العبر، الكويت، وزارة الإعلام، طبعة ثانية مصورة، ١٩٨٦م.

٥٢- الرمزي (م. م): تلفيق الأخبار وتلقيح الآثار في وقائع قزان وبلغار وملوك التتار، المطبعة الكريمية ببلدة أدر نبورغ، ليس له تاريخ طبعة.

٥٣- رمضان (محمد): العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق، ١٤٠٤- ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤- ١٩٨٥م.

٥٤- ونسيمان (ستيفن): تاريخ الحروب الصليبية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م.

٥٥- زعرور (إبراهيم): الحياة الاجتماعية في بلاد الشام في العصرين الأيوبي والمملوكي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠م.

٥٦- زقلمة (أنور): المماليك في مصر، القاهرة، مطبعة المجلة الجديدة، ليس له تاريخ طبعة.

٥٧- زكار (سهيل): فلسطين في عهد المماليك من أواسط القرن السابع الهجري، إلى مطلع القرن العاشر الميلادي، ليس له تاريخ طبعة.

٥٨- إمارة حلب، دمشق، دار الكتاب العربي، ليس له تاريخ طبع.

٢٩- زكريا (وصفي): عشائر الشام، دمشق، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م.

٦٠- زكي (محمد أمين): تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي، ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥م.

٦١- زيادة (نقولا): دمشق في عصر المماليك، بيروت، ١٩٦٦م.

٦٢- الزين (سميح وجيه): تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، بيروت، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ /١٩٦٩م.

٦٣- سالم (عبد العزيز): طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، الإسكندرية، مطابع رمسيس ١٩٦٧م.

٦٤- سبانو (أحمد غسان): مملكة حماة الأيوبية، دمشق، دار قتيبة، ١٩٨٤م.

٦٥- السبكي (تاج الدين): طبعات الشافعية، المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة الأولى، ليس له تاريخ.

٦٦- فتاوى السبكي، القاهرة، مكتبة القدسي، ص ١٣٥٥ هـ.

٦٧- معيد النعم ومبيد النقم، دار الحداثة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

٦٨- السخاوي (شمس الدين محمد): الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت، مكتبة الحياة، ليس له تاريخ.

٦٩- سرور (محمد جمال): تاريخ الحضارة الإسلامية من عهد نفوذ الأتراك إلى منتصف القرن الخامس الهجري/ دار الفكر العربي، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥م.

٧٠- سعد (فهمي عبد الرزاق): العامة في بغداد في القرنين ٣ و٤ الهجريين، بيروت الأهلية للنشر، ١٩٨٣م.

٧١- السهروردي (شهاب الدين بن جعفر بن عمر بن محمد): عوارف المعارف ليس له تاريخ طبعة.

٧٢- سوفاجيه (جان): دمشق الشام لمحة تاريخية حتى عهد الانتداب، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

٧٣- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن): تاريخ الخلفاء، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٤م.

٧٤- أبو شامة (شهاب الدين بن محمد عبد الرحمن): تراجم رجال القرنين السادس والسابع المعروف بالذيل على الروضتين، بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية ١٩٧٤م.

٧٥- شبولر (بروتلد): العام الإسلامي في العصر المغولي، دمشق، دار حسان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ /١٩٨٢م.

٧٦- الشجاعي (شمس الدين): تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحي وأولاده، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٩٨ هـ /١٩٩٧٨م.

٧٧- ابن شداد (عز الدين محمد): تاريخ الملك الظاهر، بيروت، ١٩٨١م.

٧٨- -الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٧٨م.

٧٩- الشعراني (عبد الوهاب): البحر المورود في المواثيق والعهود، ليس له تاريخ طبعه.

٨٠- شهاب (مظهر): الدولة الإيلخانية والحضارة في عهدها، الجامعة اللبنانية، ١٩٧٤م.

٨١- - تيمورلنك، رسالة دكتوراه غير منشورة، بيروت، الجامعة اليسيوعية.

٨٢- ابن قاضي شهبة (تقي الدين أحمد): تاريخ ابن قاضي شهبة، دمشق، ١٩٧٧م.

٨٣- الشوكاني (محمد بن علي): البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مصر، مطبعة السعادة، ١٣٤٨ هـ.

٨٤- ابن شيخ الربوة (أبي طالب الأنصاري): نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، بغداد مكتبة المثنى.

٨٥- ابن صصرى (محمد بن محمد): الدرر المضيئة في الدولة الظاهرية، كاليفورنيا، بركلي، ١٩٦٠م.

٨٦- الصفدي (صلاح الدين خليل ابن أيبك): الوافي بالوفيات، ليس له تاريخ طبعة.

٨٧- - تحفة ذوى الألباب، منشورات دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٩٢م.

٨٨- الصياد (فؤاد عبد المعطي): المغول في التاريخ، دار القلم، ١٩٦٠م.

٨٩- الصيرفي (علي بن داوود): نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الأزمان، مصر، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.

٩٠- -أنباء الهصر بأبناء العصر، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٠م.

٩١- ضومط (انطوان): الدولة المملوكية التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري، بيروت ط١: ١٩٨٠م.

٩٢- ابن الطباخ (محمد راغب): إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، حلب، دار القلم، ١٤٠٨ هـ /١٩٨٨م.

٩٣- الطراونة (طه ثلجي): مملكة صفد في عهد المماليك، بيروت، دار الآفاق، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ /١٩٨٢م.

٩٤- ابن طولون (محمد بن علي) إعلام الورى بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م.

٩٥- : القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، دمشق، مكتبة الدراسات الإسلامية، ١٣٦٨ هـ /١٩٤٩م.

٩٦- ابن شاهين الظاهري (غرس الدين خليل): زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك باريس، الطبعة الجمهورية، ١٨٩٤م.

٩٧- عاشور(فايد حماد) العلاقات السياسية بين المماليك والمغول في الدولة المملوكية الأولى، مصر، دار المعارف، ١٩٧٩م

٩٨- العبادي (أحمد): قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، بيروت، دار النهضة، ١٩٦٩م.

٩٩- - مصر والشام في عهد الأيوبيين، بيروت، دار النهضة، ١٩٧٢م.

١٠٠- العبدري(محمد بن محمد) رحلة العبدري المسماة بالرحلة المغربية، الرباط، جامعة محمد الخامس، ١٩٦٨م.

١٠١- ابن عبد الظاهر (محي الدين): الروض الزاهر في مسيرة الملك الظاهر، الرياض، ط١: ١٣٩٦ هـ/١٩٧٦م.

١٠٢ - الألطاف الخفية من السيرة الشريفة السلطانية الملكية الأشرفية، لايبزغ، ١٩٠٢م.

١٠٣- - تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، مصر، الشركة المتحدة للطباعة، ط١: ١٩٦١م.

١٠٤- عبد السيد (حكيم أمين): قيام دولة المماليك الثانية، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٣٨٦ هـ /١٩٦٧م.

١٠٥- عبد اللطيف (محمد فهمي): الفتوة الإسلامية، دار الزيني للطباعة والنشر.

١٠٦- ابن عبد الهادي (يوسف): ثمار المقاصد في ذكر المساجد، دمشق، المعهد العلمي الفرنسي، ١٩٧٥م.

١٠٧- - رسائل دمشقية، دمشق، ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م /١٤٠٨ هـ.

١٠٨- ابن العبري (غريغوريوس): تاريخ مختصر الدول، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٨٩٠م.

١٠٩- ابن عربشاه (أحمد بن محمد الدمشقي) عجائب المقدور في نوائب تيمور، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ /١٩٨٦م.

١١٠- عدوان (أحمد محمد): المماليك وعلاقاتهم الخارجية، السعودية، دار الصحراء، ط١: ١٤٠٥ هـ /١٩٨٥م.

١١١- ابن العديم(كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي طرده): بغية الطلب في تاريخ حلب، دمشق، ١٤٠٨ هـ /١٩٨٨م.

١١٢- ابن العراقي (ولي الدين أبي زرعة أحمد): الذيل على العبر في خبر من غبر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤٠٩ هـ/١٩٨٩م.

١١٣- العريني (السيد الباز): المماليك، بيروت، دار النهضة، ١٩٦٧م.

١١٤- المغول، بيروت، دار النهضة، ١٩٨١٤م.

١١٥- العسقلاني (ابن حجر): أنباء الغمر بأنباء العمر، بيروت، وزارة المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

١١٦- - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، بيروت، دار الجيل، ليس له تاريخ.

١١٧- عطا الله (محمود علي): نيابة غزة في العهد المملوكي، بيروت، دار الآفاق، ط١: ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦م.

١١٨- العلبي (أكرم حسن): تيمورلنك وحكايته مع دمشق، دار المأمون، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ /١٩٨٧م.

١١٩- - دمشق بين عهد المماليك والعثمانين، دمشق، الشركة المتحدة للطباعة، ط١: ١٤٠٢ هـ /١٩٨٢م.

١٢٠- العليمي (مجير الدين): الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، بيروت، دار الجيل ١٩٧٣م.

١٢١- العمري (شهاب الدين): - التعريف بالمصطلح الشريف، مصر، مطبعة العاصمة، ١٣١٢ هـ.

١٢٢- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ممالك مصر والشام والحجاز واليمن، القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية.

- مسالك الأبصار: قبائل العرب في القرنين السابع والثامن الهجريين، بيروت، المركز الإسلامي للبحوث، ط١: ١٩٨٥م.

١٢٣- ابن العميد (المكين بن جرجس): أخبار اليوبين، بور سعيد، الظاهر، مكتبة الثقافة الدينية.

١٢٤- عودات (أحمد، بيضون (جميل) شحادة (الناطور): تاريخ المغول والمماليك في القرن السابع الهجري حتى القرن الثالث عشر الميلادي، اربد، دار الكندي، ١٩٩٠م.

١٢٥- العيني (بدر الدين محمود): عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، له طبعات متعددة، ١٤٠٧ هـ /١٩٨٧م - ١٩٨٨م، ١٩٨٩، ١٩٩٢م.

١٢٦- الغامدي (عبد الله سعيد): جهاد المماليك ضد المغول والصليبيين من النصف الثاني من القرن السابع الهجري، السعودية، مركز البحوث العلمية، ١٤١٠ هـ.

١٢٧- الغزالي (محمد بن محمد): إحياء علوم الدين، مصر، مطبعة عيسى البابي، ١٣٥٨ هـ/ ١٩٣٩م.

١٢٨- غوانمة (يوسف درويش): تاريخ نيابة المقدس في العصر المملوكي، عمان، دار الحياة، ١٩٨٢م.

١٢٩- أبو الفداء (عماد الدين إسماعيل): المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية المصرية، ط١ ، ١٣٢٥ هـ.

١٣٠- - تقويم البلدان، باريس، دار الطباعة السلطانية، ١٨٤٠م.

١٣١- ابن الفرات (ناصر الدين محمد): تاريخ ابن الفرات، بيروت، جامعة بيروت، المطبعة الأميركانية، ١٩٤٢م.

١٣٢- فهمي (عبد السلام): تاريخ الدولة المغولية في إيران، مصر، مطبعة دار المعارف، ١٩٨١م.

١٣٢- ابن الغوطي (عبد الرزاق): الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٧ هـ /١٩٨٧م.

١٣٤- فياض (محمد): تيمورلنك، مصر، مطبعة المعارف.

١٣٥- قاسم (قاسم عبده): دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك، مصر، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

١٣٦- - أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٧٦م.

١٣٧- القرآن الكريم- .

١٣٨- القرماني (أحمد): أخبار الدول وآثار الأول.

١٣٩- القلقشندي (صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٣٩٢ هـ /١٩١٤م.

١٤٠- قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان، القاهرة، دار الكتب الحديثة، ط ١، ١٣٨٣ هـ /١٩٦٣م.

١٤١- ابن الكازروني (ظهير الدين علي بن محمد): المختصر في تاريخ بغداد، مطبعة الحكومة، ١٣٩٠ هـ /١٩٧٠م.

١٤٢- ابن شاكر الكتبي (أحمد): فوات الوفيات، مصر، مطبعة السعادة، ١٩٥١م.

١٤٣- ابن كثير (الحافظ): البداية والنهاية، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨م.

١٤٤- كرد علي (محمد): خطط الشام، بيروت، دار العلم، ١٩٦٩م.

١٤٥- - غوطة دمشق، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ /١٩٨٤م.

١٤٦- لابيدوس (ارامارفين): مدن الشام في العصر المملوكي، دمشق، دار حسان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ /١٩٨٥م.

١٤٧- لامب (هارولد): تيمورلنك، بيروت، المطبعة الوطنية، ١٩٣٤م.

١٤٨- ماير (ل. P) الملابس المملوكية، مصر، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٥٢م.

١٤٩- مبارك (زكي): التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق، مصر، مطابع دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٣٧٣ هـ /١٩٥٤م.

١٥٠- ابن متى (عمرو): أخبار فطاركة كرسي المشرق، روما، ١٨٩٦م.

١٥١- المدور (مروان): الأرمن عبر التاريخ، بيروت، دار الحياة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

١٥٢- المقدسي (البشارى): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ليدن، مطبعة ابريل، ١٩٠٤م.

١٥٣- المقريزي (تقي الدين أحمد) - السلوك لمعرفة دول الملوك، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف، له عدة طبعات، ١٩٧٥م، ١٩٥٨م، ١٩٧٠م، ١٩٧١م.

١٥٤- المقفى الكبير، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ / ١٩٩١م.

١٥٥- إغاثة الأمة بكشف الغمة، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر، ١٩٥٧م.

١٥٦- شذور العقود في ذكر النقود، النجف، المطبعة الحيدرية، الطبعة الخامسة، ١٣٨٧ هـ /١٩٦٧م.

١٥٧- البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق عبد المجيد عابدين، الإسكندرية، دار المعرفة، ٣٨٩ هـ

١٥٨- المنصوري (بيبرس): التحفة الملوكية في الدولة التركية، الدار المصرية اللبنانية، ط١: ١٤٠٧ هـ /١٩٨٧م.

١٥٩- منقريوس (رزق الله): تاريخ دول الإسلام، مصر، مطبعة الهلال، ١٣١٥ هـ /١٩٠٧م.

١٦٠- مؤلف مجهول (خزانة السلاح مع دراسة عن خزائن السلاح ومحتوياتها على عصر الأيوبيين والمماليك، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٨م.

١٦١- النجيدي (حمود بن محمد بن علي): النظام النقدي المملوكي، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٩٣م /١٤١٤ هـ.

١٦٢- النعيمي (عبد القادر): الدارس في تاريخ المدارس، مطبعة الترقي ١٩٤٨م، مكتبة الثقافة الدينية ١٩٨٨م.

١٦٣- دور القرآن في دمشق، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٨٢م.

١٦٤- نوفل (نوفل) تراجم علماء طرابلس وأدبائها.

١٦٥- النويري (شهاب الدين أحمد): نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق محمد عبد الهادي شعيرة، له عدة طبعات، ١٣٥٠ هـ /١٩٣١م، ١٩٩٠م، ١٩٩٢م.

١٦٦- نيلولسون (رينولد): في التصوف الإسلامي وتاريخه، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف ١٣٨٨ هـ /١٩٦١م.

١٦٧- الهمداني (رشيد الدين): جامع التواريخ، ترجمة محمد صادق نشأت وآخرون، الجمهورية المتحدة، وزارة الثقافة، ١٩٦٠م.

١٦٨- هنتس (فالتر): المكاييل والأوزان الإسلامية، جوتنجن، ١٩٥٥م.

١٦٩- والتر (فيشل): لقاء ابن خلدون بتيمورلنك، بيروت، دار الحياة.

١٧٠- ابن الوردي (زين الدين عمر): تتمة المختصر في أخبار البشر المعروف بتاريخ ابن الوردي، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٧٠م.

١٧١- اليافعي (عبد الله بن اسعد بن علي بن سليمان): مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، مؤسسة العلمي، الطبعة الثانية، ١٣٩٠ هـ /١٩٧٠م.

١٧٢- ابن يحيى (صالح): تاريخ بيروت، بيروت، دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٨٦م.

١٧٣- اليوسفي (موسى بن محمد): نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، بيروت، عالم الكتب، ط١: ١٤٠٦ هـ.

١٧٤- اليونيني (قطب الدين): ذيل مرآة الزمان، حيدر آباد الدكن، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، ١٣٨٠ هـ /١٩٦٠م.

- الدوريات:

١- شاكر (مصطفى): مجلة الآداب والتربية، الكويت، العدد الثالث والرابع، ١٩٧٣م.

٢- عبد الستار عثمان (محمد) مجلة المعرفة، الكويت، آب، ١٤٠٨ هـ /١٩٨٨م.

٣- كاهن (كلود): مجلة الاجتهاد، بيروت، دار الاجتهاد، العدد السادس، ١٩٩٠م.

٤- النجار (محمد رجب): حكايات الشطار والعيارين في التراث الشعبي، الكويت، أيلول، ١٩٨١م.

الخاتمة

كان سقوط الخلافة العباسية في بغداد على يد هولاكو إيذاناً بانتقال مركز الحكم والإدارة إلى القاهرة بمصر. وتزامن قدوم الحملة العسكرية الأولى بقيادة هولاكو إلى بلاد الشام مع سقوط الحكم الأيوبي في بعض مدن الشام بعد فرار الناصر يوسف الأيوبي من دمشق وتركها بلا حاكم يحكمها، ولم يكن أمام بلاد الشام إلا الدخول في طاعة المماليك الذين تسلموا عرش السلطة في مصر، واستقر الأمر لهم بعد النصر المظفر الذي حققته القوات العربية الإسلامية في عين جالوت[١].

بعد أمد من حملة هولاكو العسكرية قدم القائد المغولي غازان إلى بلاد الشام بجيوش جرارة فاستطاع إخضاع الجزيرة الفراتية، ثم توجه بعد ذلك إلى حلب ومنها إلى مجمع المروج في حمص عابراً إلى دمشق بعد أن أعطى أهلها الأمان، ورغم ذلك فقد ارتكب جيشه الفظائع عند دخوله المدينة، فجمع الأموال والغنائم وصادر كل شيء وجده في المدينة ورحل تاركاً قواده الذين رحلوا أيضاً بعد جمعهم الأموال الوفيرة، ثم عاد ثانية فهزم بشكل ساحق، وبعد هذا نعمت البلاد بشيء من الاستقرار النسبي حتى قدوم تيمورلنك الذي دمر أمامه كل شيء وارتكب من الفظائع ما تقشعر له الأبدان، وبعد إنجاز مهمته رحل عن المنطقة[٢].

دفعت الحملات العسكرية المغولية إلى بلاد الشام المماليك للتخلص من الصليبيين، على الرغم من أن الصليبيين وقفوا فقي بداية الصراع المغولي المملوكي موقفاً محايداً بسبب الروابط الاقتصادية التي ربطتهم بالمماليك من ناحية، وخوفهم من الخضوع للمغول من ناحية أخرى، وفي الوقت نفسه أدرك المماليك بحنكتهم السياسية والعسكرية أن الفرصة سانحة لإنهاء الوجود الصليبي في بلاد الشام، لذا اتبعوا سياسة بارعة لتحقيق ذلك تجلت في إنشاء علاقات طيبة مع أصدقاء الصليبيين لمنعهم من مساعدتهم عسكرياً وسياسياً ثم بدؤا بتحرير المدن الإسلامية الواقعة تحت سيطرتهم بدءاً من عهد الظاهر بيبرس، إلى أن انتهت حروب

١- ينظر المدخل السياسي، فقرة عين جالوت.

٢- ينظر المدخل السياسي، فقرة موقعة الخازندار ووقعة شقحب.

التحرير بسقوط عكا آخر معاقل الصليبيين في عهد الأشرف خليل وبذلك أنهى المماليك الوجود الصليبي في بلاد الشام الذي استمر عدة قرون[1].

وكانت مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية قد ساهمت من قبل في سلخ كيليكية عن بلاد الشام وتجمع الأرمن بها وأنشأوا دولة دعوها بأرمينية الصغرى.

دفعت مواقف الأرمن المتمثلة بمساعدتهم للمغول، واعتدائهم على الأرض العربية الإسلامية السلطة المملوكية لمهاجمة أراضيهم في محاولة استردادها لبلاد الشام، فأرسلت الحملات العسكرية المتعددة لتحقيق عدة أهداف مرحلية بانتظار تحقيق الهدف المنشود منها وهو القضاء على دولة أرمينية سياسيا وتجارياً، وإعادة الأهمية التجارية لبعض مدن الشام والتي فقدتها بعد ازدهار ميناء إياس، وقد ظلت السلطات المملوكية تكيل الهجمات لأرمينية حتى اجتاحها تيمورلنك سنة ٧٨٩ ة÷ /١٣٨٧م، وانتهت بعد ذلك بالخضوع لرحمة القبائل التركمانية سنة ٨٥٠ هـ /١٤٠٢م بعد انتصار تيمورلنك على الدولة العثمانية[2].

وأرغمت الظروف السياسية والعسكرية التي سادت المنطقة زمن الحملات العسكرية المغولية السلطات المملوكية على زيادة نياباتها في بلاد الشام من اثنتين هما حلب ودمشق إلى ثمانية فسميت الكرك نيابة سنة ٦٦١ هـ /١٣٦٢م، وسميت صفد سنة ٦٦٥ هـ /١٢٦٦م لمواجهة عكا الصليبية، ثم اعتبرت غزة نيابة سنة ٧١١ هـ /١٢١١م نتيجة للصراع بين حكام دمشق وسلاطين القاهرة، واستخدمت مركزاً لتجمع القوات الإسلامية المنطلقة والعائدة من الحروب.

وسميت القدس نيابة سنة ٧٩٦ هـ / ١٣٩٣م نتيجة لضغط تيمورلنك على حدود بلاد الشام الشرقية، ولتجريد نائب دمشق بعض ممتلكاته القريبة من مصر.

وأضحت طرابلس نيابة سنة ٦٨٨ هـ / ١٢٨٩م بعد تحريرها من يد الصليبيين زمن حكم السلطان قلاوون،ة واحتلت المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بعد دمشق وحلب.

وأولى كل من الأيوبيين والمماليك حماة عناية خاصة وكان لها تاريخ سياسي تميز عن بقية نيابات الشام وعاشت في ظل البيت التقي كمملكة، لذلك كان الملك على رأس الجهاز الإداري، واستمرت الملكية فيها في كل المراحل ما عدا فترة الانقطاع من سنة (٦٩٨- ٧١٠ هـ / ١٢٩٨- ١٣١٠ م) وأضاف قلاوون للمظفر محمود سنة ٦٨٣ هـ /١٢٨٤م لقبا آخر هو سلطان لذلك حمل ملوك حماة رتبة سلطان، وعدت نيابة صغرى داخل السلطنة العظمى، وتحولت إلى

١- ينظر المدخل السياسي فقرة تصفية الوجود الصليبي.

٢- ينظر المدخل السياسي، فقرة أثر الحملات المغولية على العلاقات المملوكية الأرمينية.

نيابة مثل بقية النيابات ولم تشهد أحداثاً متميزة إلا بعد سقوط الحكم الأيوبي، ويبدو أنها تراجعت حضارياً وفكرياً بعد أن كانت موئلاً للعلماء والمفكرين وخاصة في زمن أبي الفداء.

ويلاحظ من تاريخ نشوء هذه النيابات وتوضعها الجغرافي أن جلها أُحدث بعد معركة عين جالوت، وشكلت جبهات متعددة ضد المغول[1].

وقد أحدثت الغزوات المغولية اضطراباً في الأوضاع الداخلية لبلاد الشام أفقد السلطات المملوكية هيبتها، مما دفع ببعض الأمراء إلى لمحاولة تحقيق حلمهم بالاستقلال بنياباتهم، وعالجت السلطات المملوكية هذا الأمر معالجة خاطئة ساهمت في لجوء بعض هؤلاء إلى المغول وطلبهم حمايتهم طمعاً في الوصول إلى أعلى المراتب، فشهدت بلاد الشام ثلاث حركات تمرد هي حركة سنقر الأشقر، وحركة قبجق قراسنقر المنصوري، وقد أفاد هؤلاء المغول من المعلومات الهامة عن الجيش المملوكي وطريق قتاله وتسليمه الأمر الذي استلزم تغيير الخطط الحربية للجيش المملوكي في معاركة المقبلة مع المغول، وسببت هذه الحركات انقسام الصف الداخلي في بلاد الشام في وقت كانت فيه أحوج ما تكون إلى الوحدة[2].

وأحدثت الحملات المغولية لبلاد الشام تخلخلاً في التوزع الديمغرافي للسكان نتيجة الهجرة من المدن إلى مدن أخرى أكثر أمناً، ونتيجة الهجرة إلى مصر، كما استقبلت بلاد الشام سلسلة من المهاجرين الذين وفدوا إليها من العراق أو الجزيرة نتيجة الهجوم المغولي على أراضيهم، وكانت بلاد الشام منطقة عبور للمهاجرين المغول إلى مصر، وقد وفد هؤلاء نتيجة عوامل متعددة منها انتشار الأوبئة والمجاعات في المناطق التي كانوا يقطنونها، أو نتيجة الحروب الطاحنة بين مغول القفجاق ومغول فارس. وقد استقر قسم من هؤلاء الوافدين في بعض مدن بلاد الشام بأمر من السلطات المملوكية ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء قد نقلوا كثيراً من العادات والتقاليد معهم إلى المجتمع الجديد وبما أن هذه التقاليد كانت جديدة على المجتمع العربي الإسلامي فلا بد أنها اجتذبت اهتمامهم، ومن المرجح أنهم تأثروا ببعض هذه العادات، وقد أكرمتهم السلطات المملوكية، وأقامت لهم مساكن خاصة وأمرت بعضهم بسلك الجيش.

ونجم عن الهجرات المتعددة في بلاد الشام إلى ازدياد العاطلين عن العمل نتيجة النزوح من مناطقهم ولجوئهم إلى الزوايا والأربطة التي تولت تقديم الطعام والشراب لهم، فازدادت بذلك

١- ينظر المدخل السياسي، فقرة الوضع الإداري.

٢- ينظر المدخل السياسي، فقرة حركات التمرد والعصيان وارتباطها بالمغول وأثرها على الوضع السياسي.

أعمال الشغب واللصوصية. وسببت هذه التحركات تفككاً على الصعيد الأسري، فقد توزعت الأسرة الواحدة في عدة أماكن، فضعفت بذلك الروابط الأسرية[1].

ونجح المغول أحياناً في إضعاف الوئام الديني الذي ساد بلاد الشام، فقد عزفوا على أوتار الطائفية، وحاولوا تقريب أهل الذمة ونجحوا في أثناء حملة هولاكو وخاصة في دمشق، بينما لم نلحظ ذلك في أثناء حملة غازان وتيمورلنك. وعلى كل حال فقد انعكست هذه المواقف على أهل الذمة[2].

وساهم المغول في انتشار الأمراض الخلقية والاجتماعية كالرشوة والخمر والحشيشة واللواطة وغيرها، فقد استشرت الرشوة بشكل كبير وطالت جميع المناصب الإدارية والدينية، ومثالنا على ذلك تقلد ابن الزكي القضاء في مدينة دمشق بعد بذل الأموال لهولاكو وأعوانه المقربين، واستشرت الرشوة بشكل واسع حتى أنشئ لها ديوان في منتصف القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي سمي بديوان البذل[3].

وشجع قدوم المغول انتشار تناول الخمر وبيعه وإلى ازدياد تعاطي الحشيشة، كل ذلك كان بسبب اضطراب الظروف السياسية وما تبعها من فوضى واضطرابات أمنية.

وساهم الوضع الاجتماعي الذي ساد المنطقة إثر قدوم الحملات العسكرية المغولية في زيادة انتشار الطرق الصوفية بشكل كبير، نتيجة ازدياد الشعور الديني، ونتيجة الأعمال العسكرية المغولية المنافية للشريعة الإسلامية، مما أدى إلى ازدياد بناء الزوايا والأربطة والمدارس الدينية والمساجد، وقد شجع السلاطين المماليك الحكام والإداريين وعامة الشعب على زيادة بناء تلك المنشآت الدينية ليظهروا أنفسهم بمظهر الحامي والمدافع عن الدين، وعلى الأرجح كان هدفهم إشغال العامة بالناحية الدينية وغض بصرها عن المفاسد الإدارية الكثيرة للدولة. قاد ازدياد تأثير الطرق الصوفية على الرعية إلى نتائج متعددة تمثلت بازدياد البدع والاعتقاد بالغيبيات والكرامات.

ونجم عن الأعمال العسكرية المغولية في المدن تغير في الهيكل العمراني للمنشآت الاقتصادية والدينية، وتغير في البنية الاجتماعية وانتشار الأمراض الخلقية أيضاً. الأمر الذي

١- ينظر الفصل الأول، آثار الحملات العسكرية المغولية على المدن فقرة الهجرة.

٢- ينظر الفصل الأول، آثار الحملات العسكرية المغولية على المدن ، فقرة الأثر على المسلمين وأهل الذمة.

٣- ينظر الفصل الأول، آثار الحملات العسكرية المغولية على المدن، فقرة الأثر على المسلمين وأهل الذمة.

أدى إلى جر المجتمع نحو الهاوية[1].

ولم يكن نصيب الفلاحين في بلاد الشام أوفر حظاً من غيرهم من السكان، فقد تعرضوا للقتل والإبادة والتعذيب والنزوح باتجاه المدن والمناطق الأكثر أمنا فتناقص بذلك عدد الفلاحين العاملين بالزراعة، إضافة إلى قيام السلطات المملوكية بتجنيد قسم منهم في الجيش لاحتياج الممالك إلى الطاقة البشرية لمواجهة العدو المغولي.

ونتيجة الفوضى التي سادت مدن وقرى الشام أثر دخول المغول فقد تجدد القتال بين قبيلتي قيس ويمن في عجلون سنة ٧٦٢ هـ /١٣٦٠م وامتد إلى الغوطة وتجدد هذا القتال في حوران سنة ٧٢٦ هـ /٦٧٨ هـ /١٢٧٩م، وسنة ٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩م، وقد حصد هذا الخلاف مئات القتلى من الطرفين، كما قام سكان جبال المتن وكسروان بنهب الجنود العائدين من معارك القتال، مما استدعى السلطات المملوكية لإرسال الحملات التي دعمها التنوخيون حتى استأصلت شوكتهم ولم يعاودوا نشاطهم إلا عند مجيء تيمورلنك للمنطقة[2].

وشهدت الأراضي الزراعية والغابات تناقصاً ملحوظاً في مساحتها في بلاد الشام، فقد قطع المغول الأشجار بهدف التخريب والانتقام، وقطعت السلطات المملوكية أشجار الغابات للاستفادة منها وخاصة في صناعة السفن، وأحياناً قطع الفلاحون الأشجار لبيعها وتسديد الضرائب المفروضة عليهم.

أما الأراضي الزراعية فقد أحرقت السلطات المملوكية قسماً كبيراً منها أثناء الحروب وذلك لقتل المغول المختبئين فيها، وأحياناً لحرمان مواشيهم من رعيها، وأتلفت المحاصيل العائدة للأراضي التي كانت مسرحاً للعمليات الحربية، أو التي مرت عليها خيول الجيشين المغولي والمملوكي، وبالنسبة للري فقد تعطلت آلات السقاية، وقنوات الري، كما تلفت قنوات مياه الشرب نتيجة استخدام المغول لحجارتها في رمي المنجنيق، ونتيجة لامتلائها بالردم. وتعطلت الطواحين الموجودة على الأنهار[3].

كما تناقصت أعداد الحيوانات في بلاد الشام نتيجة مصادرتها من قبل المغول، فتيمورلنك مثلاً حلب الجمال والخيول من منطقة حوران والحولة لتحميل الغنائم التي تجمعت لديه في دمشق، وعند مروره بريف تدمر صادر ما يزيد عن مائتي ألف رأس من الحيوانات.

١- ينظر الفصل الأول، آثار الحملات العسكرية المغولية على المدن، فقرة الأثر على الناحية الدينية.

٢- ينظر الفصل الثاني، آثار الحملات العسكرية المغولية على الأرياف، فقرة النزاع القيسي اليمني، معاقبة أهل الجبال.

٣- الفصل الثاني، آثار الحملات العسكرية على الأرياف، فقرة الآثار على الزراعة.

وأدت مصادرة المغول للمحاصيل الزراعية أحياناً، وإتلافها أحياناً أخرى إلى اختلال ميزان الصادرات في بلاد الشام، فبعد أن كانت بلاد الشام المصدر الرئيسي لتصدير القمح والأغنام إلى مصر، قام نواب بلاد الشام بطلب القمح من مصر سنة ٧٣٥ هـ /١٣٣٤م.

كما ظهرت الاحتكارات في بلاد الشام لقلة المواد الغذائية فقد احتكر ابن النشو (ت ٧٩٠ هـ / ١٣٩٦ م) الحبوب مما أثار السكان فعمدوا إلى قتله نتيجة لذلك. وشغل البدو دوراً هاماً على الصعيد السياسي والاجتماعي، فقد حظيت بنو مرى، آل فضل، آل مهنا باحترام السلطات المملوكية، بينما قل دور بني كلاب وكلب بشكل ملحوظ، وساهم البدو في معظم المعارك العسكرية التي جرت على أرض الشام وأوكلت إليهم مهام حفظ أمن البادية داخلياً، وحماية حدود البلاد من المغول حيث وصلت غاراتهم في بعض الحيان إلى الأنبار، ومن خلال تتبع منظومة التاريخ المملوكي يلاحظ أن البدو تمتعوا بمعاملة خاصة من السلطات المملوكية داخلياً، حيث حصلوا على الإقطاعات الكبيرة والدائمة أحيانا رغم أن القوانين الإقطاعية تحرم الملكية الدائمة، وخارجياً من قبل العدو المغولي، فلم تتعرض مناطقهم لأي هجوم مغولي في حملات هولاكو وغازان وتيمورلنك رغم مشاركتهم في القتال ضمن تشكيلة الجيش الإسلامي، ومن المرجح أن البدو أمدوا الأطراف المتصارعة المغولية والمملوكية بالسلاح والعتاد والمواد الضرورية اللازمة، وساعدهم على نشاطهم التجاري اتساع حدود البادية المترامية الأطراف، وغياب الرقابة الحكومية نتيجة لانشغالها[1].

أما القبائل التركمانية فقد وقف بعضها إلى جانب السلطات المملوكية وعاث بعضها الآخر فساداً في البلاد، حيث أغارت على مناطق حلب، وخربت الأراضي الزراعية، وأحدثت الفتن والاضطرابات. وسبب تقدم تيمورلنك باتجاه المنطقة توجه قبائل تركمانية كثيرة نحو الحدود الشمالية لبلاد الشام واستقرارهم فيها. وعمدت هذه القبائل بعد خروجه إلى اقتسام نفوذ القرى[2].

وأحدثت الهجمات العسكرية المغولية تغيراً ملحوظاً على الصعيد الاقتصادي، فعلى صعيد الإقطاع تغيرت الشروط الواجب توفرها في الشخص المقطع له والمتمثلة بكونه حراً لا تابعاً لسيد، فقد أعطيت الرواتب والاقطاعات للماليك. وكان لهم حق الانتفاع بها طيلة حياتهم وتوريثها لأبنائهم بعد وفاتهم مع العلم أن الإقطاعات لا تورث وذلك لضمان وقوفهم إلى جانبها عند الاعتداءات الخارجية ولضمان استمرارهم في خدمتها بعد موت آبائهم[3].

١- ينظر الفصل الثالث، الآثار على البادية، فقرة المهام الموكولة للبدو، نتائج الهجوم المغولي على الدور التجاري البدوي

٢- ينظر الفصل الثالث، الآثار على البادية، فقرة التركمان.

٣- ينظر الفصل الرابع، آثار الحملات العسكرية المغولية على دخل الدولة ونفقاتها، فقرة الإقطاع.

وأجبرت الحملات المغولية التي سببت دماراً شاملاً للأراضي الزراعية السلطات المملوكية على إعادة توزيع الإقطاعات، وهذا ما سمي بروك الأراضي بغية إرضاء الفئات التي تعتمد في معيشتها على الإقطاع، واستخدم الروك لمكافأة أو لمعاقبة هذه الفئة أو تلك، مثلما فعلت مع البدو ومع المماليك الذين استحوذوا على معظم أراضي بلاد الشام، ووصل الأمر بالسلطات المملوكية إلى إقطاع بعض موارد الدولة كالضرائب والمعادن، إضافة إلى المناصب العسكرية وغيرها.

وأرغمت الظروف الحربية السلطات المملوكية على فرض ضرائب جديدة على بلاد الشام إثر قدوم المغول للمنطقة، ففي سنة ٦٦٩ هـ /١٢٩٨م فرضت ضريبة الخيالة إثر قدوم غازان، وفرضت السلطات أحياناً الضريبة كعقوبة على المتعاونين مع العدو المغولي عند انسحابه من المدن التي احتلها مثل ضريبة العوارض في عهد الظاهر بيبرس سنة ٦٦١ هـ / ١٢٦٢م التي فرضت على بلاد الشام فقط.

وطبيعي أن يفرض المغول ضرائب على سكان المدن التي احتلوها، كانت باهظة في أغلب الأحيان، كما فرض قوادهم والأمراء المتعاونون معهم ضرائب لصالحهم مستغلين الإضطرابات الحاصلة في المدن أثناء احتلال المغول لها، مثل الضريبة التي فرضها قبجق نائب دمشق من أجل بولاي وقطلوشاه من قواد المغول[1].

أما بالنسبة للضرائب الثابتة فقد استمر بعضها في التحصيل من قبل السلطات عند قدوم المغول، مثل ضريبة ضمان الخمارات، لكن السلطات عمدت لإلغائها بعد رحيلهم.

وألغيت بعض الضرائب نهائياً مثل ضريبة الجند سنة ٧٤٢ هـ /١٣٤١م.

ونتيجة الأوضاع الاقتصادية قد ألغيت ضريبة الغلة لعدة سنوات، وتم تخفيض بعض الضرائب مثل ضريبة الأغنام بسبب انخفاض أعدادها نتيجة قيام المغول بمصادرتها، وأحياناً حصلت السلطات الضرائب لأكثر من سنة كالجزية مثلاً عام ٧٤٢ هـ / ١٣٤١م حيث جبيت ثلاث سنوات[2].

ولم تكف الضرائب السلطات المملوكية لسد احتياجاتها لمصروف الجيش وغيره، لذلك بادرت إلى مصادرة ممتلكات السكان، وطرحت المصادرات على الناس بأضعاف قيمتها وأجبرتهم على شرائها. كما صادر المغول كل ما وقع بحوزتهم من أموال وغيرها.

ولم تنج أموال الأوقاف من المصادرات من قبل المغول فتعرضت للتغيير والتبديل من وقف إلى

١- ينظر الفصل الرابع، آثار الحملات العسكرية المغولية على دخل الدولة ونفقاتها، فقرة الضرائب الطارئة.

٢- ينظر الفصل الرابع، آثار الحملات العسكرية المغولية على دخل الدولة ونفقاتها، فقرة الضرائب الثابتة.

- أحباس - ذرية وذلك منعاً من مصادرتها إلى جانب التلاعب في تلك الأوقاف. وشهدت حركة الأسعار ارتفاعاً وانخفاضاً ملحوظين نجم عن الحملات العسكرية المغولية، فكلما اقترب العدو من البلاد زادت الأسعار ارتفاعاً، وانخفضت القيمة الشرائية النقدية، والعكس صحيح، مما نجم عنه فيما بعد أزمات اقتصادية أدت إلى التضخم.

وأحدث الهجوم المغولي على بلاد الشام دماراً شاملاً للمنشآت الدينية والعمرانية ولتصحينات المدن مثل دمشق وحلب، فقد أزيلت أحياء بكاملها لاعتبارات عسكرية مثلما فعل أرجواش نائب قلعة دمشق حين هدم العمائر الواقعة حولها لحرمان المغول من استغلالها في رمي القلعة بالمنجنيق وأزيلت بعض الأحياء للاستفادة من حجارتها في إعمار ما هدمه المغول مثلما فعل كمشبغا الحموي سنة ٧٩٤ هـ /١٣٨٩ لبناء سور حلب.

ورأت السلطات المملوكية والسكان انه ليس باستطاعتها إعادة بناء أحياء بكاملها كان قد هدمها المغول وذلك بسبب صعوبة الإعمار لعدم توفر النفقات اللازمة[١].

واضطر قسم من السكان للسكن خارج أسوار المدن، وقاموا بنقل حجارة مساكنهم من المدن نفسها مثلما حصل في غوطة دمشق حيث سكنها الناس بدءاً من سنة ٨٠٤ هـ/ ١٤٠١م وحتى سنة ٨١١ هـ / ١٤٠٨م حيث أجبر الناس على العودة للمدينة.

واختفت نهائياً بعض العمائر والمدارس نتيجة الحملات المغولية مثل المدرسة الفطيسية في حلب. كما سبب إحراق المساجد والمدارس وهدمها من قبل المغول تغييراً في طبيعة العمائر نفسها، كما تلفت النقوش ولوحات الفسيفساء الموجودة فيها، وأزيل بعضها نهائياً، ورغم أن قسماً كبيراً من هذه المساجد قد رمم نتيجة الإنفاق عليها من قبل بعض النواب أو الأمراء أو العلماء إلا أن الترميم لم يكن بنفس جودة الأصل لهذه النقوش واللوحات وبذلك خسرت العمارة الإسلامية بعض مميزاتها المهمة خلال تلك الفترة.

وأدى الهجوم المغولي على بلاد الشام إلى فقدان الصناعة المحلية جودتها نتيجة فقدان الأيدي العاملة الماهرة، إما لنزوحها إلى المناطق الأكثر أمنا، أو إلى مصر، وإما نتيجة لقتل الصناع أو نقلهم إلى سمرقند عاصمة الدولة المغولية، فقد قام تيمورلنك عند غزوه لدمشق بنقل قسرى للعمال المهرة، وبالتالي تراجعت بعض الصناعات التي اشتهرت بها بلاد الشام وفقد بعضها الآخر كصناعة الزجاج.

ونجم عن اضطراب الأوضاع الأرمنية والسياسية هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج مما يعني

١- ينظر الفصل الرابع، فترة نفقات، الدولة عل المعالم الحضارية التي خربها المغول.

تجميد الاستثمارات الصناعية نتيجة لفقدان تلك الأموال وقد تضافرت كل هذه الأمور وأدت إلى تدهور في المجال الصناعي[1].

كما ألم الضعف بالتجارة الداخلية والخارجية، فقد شهدت التجارة الداخلية ضعفاً ملحوظاً نتيجة لانعدام الأمن على الطرق والمحطات التجارية الداخلية، إلى جانب انعدام أعمال الترميم والإصلاح، والغارات التي كان يشنها البدو، إضافة إلى انقطاع وصول السلع الضرورية نتيجة تحكم المغول بطرق المواصلات التجارية المؤدية إلى بلاد الشام، وتعرض التجار والأسواق في داخل البلاد إلى عمليات المصادرات والضرائب المتكررة، ناهيك عن إغلاق الأسواق أثناء حصول الهجوم المغولي. أما التجارة الخارجية فقد تدهورت نتيجة تحول الطرق التجارية باتجاه ميناء إياس في أرمينية الصغرى الذي أضحى الموئل التجاري للأوربيين والمسلمين.

وفقدت البلاد الرسوم التي كانت تتقاضاها نتيجة لمرور البضائع الأجنبية وهو ما يسمى بتجارة- الترانزيت- نتيجة لتحول الطرق التجارية عن بلاد الشام، فقد استطاع المغول تحويل الطرق التجارية نحو بحر قزوين والبحر الأسود، فأصبحت البضائع التجارية القادمة من الهند والصين تتجه لتلك المناطق بعد أن كانت تمر ببلاد الشام إلى البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي إلى خسارة البلاد لقسم من عائداتها التجارية[2].

١- ينظر الفصل الخامس: آثار الحملات العسكرية المغولية على الصناعة.

٢- ينظر الفصل الخامس: آثار الحملات العسكرية المغولية على التجارة الداخلية والخارجية.



المحتويات

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس